

عَجَى المَبَارِ كَالْقَانِينَ بَنَ

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السنة التاسعة والأربعون من أول اكتوبر ١٩٩٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥





مَحِقَةُ المَبَاذِئِ القَانِفَةِ،

التى تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوكي والتشريع

السنة التاسعة والأربعون من اول اكتوبر ١٩٩٤ ال آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥



بسم الله الرحمن الرحيم

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السئة التاسعة والأزهون

من أول اكتوبر سنة ١٩٩٤ ـ ألى آخر سيتمبر سنة ١٩٩٥

السيد الأستاذ السنشار الثالب الأول لرئيس مجلس الدولة رئيس الجمعية العبومية لقسمى طارق عبد القتاح سليم البشرى الغتوى والتشريع

السبيد الأسبتاذ المتشببار نائب رئيس اجبلس الدولة

رئيس قسم التشريع ٠ عبد انديم عبد انفقار نتح الله

السيد الاستناذ المستشحار نالب رئيس مجالس اندولة رئيس اللحنة الأولى . فحرد أحهد البدري

البيد الاستاذ المتشحار نائب رئيس مجلس الدونة

دليس اللجنة الثانية ، محوود عبد المتم موافي

السيد الأسيتاذ المستنسار نائب رئيس مجملس الدولة رئيس اللجنة الثالثة . صلاح عبد الفتاح امين سلاءة

ورئيس أدارة الفتوى أوزارات المالية والاقتصياد والتبوين والناميدات الاجتماعية .

البسد الأستاذ الستشسار نائب رئيس مجلس الدولة رافت محمد السيد يوسف رئيس ادارة الغنبوي لوزارة

الدفاع ٠

الدسيد الاستاذ الستشساد ناثب دليس مجلس الدولة مو قسم التشريع أسيل مرهم مرقص

السبد الاسبقاذ الستشبار نائب رئيس مجلس الدولة

عشو تسم التشريع محمد توفيق محمد المريوي السبيد الأسبيتاذ المستشيار ثاثب وثيس مجلس الدولة

رثيس ادارة الغصوى أوزاره ا في الوافيم عل حسن الأشفال العامة والوارد المائية .

> السبيد الأسبيتاذ الستشييار ثائب رئيس عجلس الدولة عقبو قسم التشريع د مجمد عبد السلام مخلص

البييد الأستاذ الستشيار ثائب رئيس مجلس الدونه وثيس ادارة اللتسوى لوزارات عل شحاته محمد سليمان

الثقافة والاعسالام والسياحة والطيران والقوى الماملة و السيد الأسستاذ المستشسار نائب رئيس مجلس الدولة

جودة عبد المفسود احمد فرحات رئيس ادارة المنسوى لوزارة المستاعة والبترول والكهرباء

السبيد الاستاق الستشبار نافي رئيس مجلس الدولة د- محهود معهد احهد عطية رئيس ادارة الفنسوى لوزارة

التقل البحري والمسالع المامة بالاسكندرية ·

السيد الأسستاذ الستشسار نائب رئيس معلس الدولة

کهال زکی عبد الرحمن اللمعی رئیس ادارة الفتـــوی لوزارة الزراعة -

السبيد الإسبية: المستشمسان ثالب رئيس مجلس الدولة متصور حسن على غربي رئيس دارة الفتري لرئاسية

الجمهـــورية ومجلس الوزراء والتخطيط والادارة المحلية •

السيد الاستاذ الستشار نائب رئيس مجلس الدولة

عبد الله أبو العرّ عمران (نيس ادارة الفتــوى لوزارات الداخلية والخارجية والمدل •

السبيد الأسباذ المستشمار ثائب رئيس مجلس الدولة أحيد شهس الدين عبد العليم خلاجي رئيس ادارة النسبوي لوزارة

التعليم والجامعات .

السبيد الأسبتاذ المستشبدار ثائب رئيس مجلس الدولة ديس ادارة المتسوى لوزارة الاستوى لوزارة الاستوى لوزارة الاستر ٠ الاسكان والتمير ٠

السبيد الأسبتاذ الستشسار نائب رئيس مجلس الدولة

على عوضى معهد صائح رئيس ادارة الفتسوى أوزارة النقل والمواصلات •

السيد الأمستاذ الستشسار نالب رئيس مجلس الدولة

على فكرى حسن صالح دليس ادارة الفتسوى لوزارتي المسحة والأوقاف وتسسئون الإزمر •

السيد الأسستاذ الستشساد نائب رئيس مجلس الدولة

الطنطاوي محبد الطنطاوي عضو قسم التشريع .

السيد الاستاذ المتشار نائب رئيس مجلس الدولة

. احمد امين حسان عضو قسم التشريع •

جلسة ه من اكتوبر سنة ١٩٩٤

طرق عامة ... الطرق السريعة الميزة .. وسوم استعبالها ... اوجه صرف حصيلة رسوم. استعبال مرود السيادات على الطرق السريعة الميزة (ضراقب ودسوم) (هرود) .

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشان الطرق العامة ــ قراد وذير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شان نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرود السيادات على الطرق السريعة المَيزة -

المشرع عين أوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرود السيادات على الطوق السريعة المعينة ومن بينها تكلفة الجهود غير العادية والحوائز والكانات التي يقرمها مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملية الذين يشرفون على التحصيل وكلكك الذين يساخمون من سيانة المطرف والكبارة الأخيرة أصحي جليا أن مرف علم الكانات وتلك الحواؤز ليس فاصرا على فئة من العاملين حود غيرها وانعا يجوز لمجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين باعمال اخرى بالهيئة في هذا المجال حراد الهيئة المعادة المتحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد على المحدد المح

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٩ مكررا ان القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العسامة المشافة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بنص على أنه « يجوز بالنسبة الى الطرق السريمة المتنيزة التي تحدد يقراد من مجلس الوزراء وتكون لها بدائل تحل محلها فرض رسم استعمال مرور السيارات بالفئات الآتية : ١٠٠٠ وتردع حصيلة الرسم في حساب خاص باحد بوك القطاع المسام باسم الهيئة العامة للطرق والكبسارى ، وتخصص لرفع مستوى الخدمة على تلك الطرق وصيانتها وتشفيلها ، ويكون لهذا الحساب موازنة خاصة ١٠٠٠ ويكون الصرف طبقا للنظام الذي يضعه وزير النقل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهامة للطرق والكبارى » .

ونفاذا لذلك صدر قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شان نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة ، ونص في المادة الأولى منه على أن « تكون أوجه الصرف من حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة على النحو الآتي : أولا _ مصروفات التشفيل والصيانة والمصروفات الادارية : (١) · · · (٢) تكلفة الجهود غير المعادية والحوافز والمكافآت التي يقررها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون على التحصيل والذين يساهمون في صيانة الطريق أو أي اعمال أخرى ، ·

كما استعرضت الجمعية العمومية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والذي جرى على أن « الخدمات التي تؤدى للوزارات والمسمالج والمحافظات ووحدات الادارة المحلية والهيئات الخدمية فيتمين على الجهات الخدمية تاديتها دون تحصميل تكاليف تلك الخدمات » ·

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع عين أوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة ، ومن بينها تكلفة الجهود غير المادية والحوافز والمكافآت التي يقررها مجسل ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون على التحصيل وكذلك الذين يساهمون في صيانة الطريق أو أي أعمال آخرى ، وبهذه العبارة الإخبرة أضحى جليا أن صرف هذه المكافآت وتلك الحوافز ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وإنما يجوز لمجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين بأعمال أخرى بالهيئة في هذا المجال ، ومن ناحية ثانية نقد حظرت اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أي من الجهات الخدمية الذي عددها نص نادة ٥٠٥ منها أداء مقابل للخدمات التي تؤدى .

لا كان ذلك وكان المستقر عليه ، وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن للمنتدب الحق في المكافأة الإضافية عن الأعمال التي يؤديها بالجهة المنتدب اليها وكانت الهيئة في الحالة المعروضة وهي الجهة المنتدباليها مستشارها القانوني قد قررت مكافأته أقاء ما يؤديه من أعمال قانونية أصافية تخص الادارة العامة للطرق السريعة دمن ثم يكون قرارها في هذا الشأن صدر متفقا وصحيح حكم القانون ولا شائبة فيه ، وكذلك الحكم بالنسبة الى ما ارتأته من مكافأة العاملين بجهاز شرطة مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به من أعمال أمنية اضافية للهيئة وتضجيعا لهم على بذل مزيد من الجهد ، الأمر الذي يفدو معه متعينا القول باحقيتهم في صرف ما تقرر لهم من تلك المكافأة -

لالسك

انتهت الجمعية العمومية تُقسَسمى الفتوى والتشريع الى احقية المستشار القانوني للهيئة في الحالة المعروضة والضباط والجنود بجهاز شرطة النقل والمواصلات والمرود في استثناء مقابل الجهود غير المادية والحوافز والمكافآت المقررة من حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المبيزة .

(فتسوی رقم ۲۰۱ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۰/۱۰ ـ جلسست ۱۹۹۶/۱۰/۰ ملف رقم ۱۹۹۲/۶/۸۲) ۰

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة _ انتهاء انتفدمة _ الماش _ تحديد سن الاحالة الى الماش _ سن الخامسة والستين .

المادة (۹۰) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة العمادر بالقانون رقم ٧٧ استة ١٩٧٨ - المادة الثانية والمادة السادسة من مواد اصدار قانون الثامين الاجتماعي رقم ٧٧ استة ١٩٧٠ والمادة ١٦٤ من قانون الثامين الاجتماعي المشار اليه -

أن تحديد سن الاحالة إلى المائر هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الوظفة للدي يخضع له الموظف لدى دخوله الفخدة وهو نظام فاصل للتصديل باعتباد أن علاقة الموظف به الادارة تنظيمية — للي للموظف من سبيل في تعين الاسباب التي تنتهي بها خدمته وساب المحتلف المستفرة من المستفرة من المستفرة من حكم علما الاستفادة من حكم علما الاستفرة المستفرة والمستفرة المستفرة والمستفرة المستفرة والمستفرة والمستفرة والمستفرة والمستفرة المنات في المستفرة والمسل الموطنة والمستفرة والمستفرة والمسال الموجودين والمستفرة المنات في المستفرة والمسال الموجودين والمسلدة بالم من هذه المستفرة والمستفرة المربغ المستفرة والمستفرة المستفرة الم

تبين للجمعية المعومية لقسمى الفتسوى والتشريع أن المادة 90 من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تنتهى خدمة العسامل بسلوغه سن الستين وذلك بعراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له و ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة » وأن المادة التانية من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحل هذا القانون محل المتشريعات الآتية : ٠٠٠ (١) القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون التأمين والماداسة من ذات القانون تنص على أن « يعلى عرالها المدنيين » قانون التأمين والماداسة من ذات القانون تنص على أن « يعلى كل حكم يخالك ١٩٤٨ من المداهنة من ذات القانون بلحكامه » كما تنص المادة ١٩٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المعاملين المدتماء » كما تنص المادة ٢٩٤ من قانون التأمين الاجتماعي المعادل الله على أنه « استشناء من المادتين

الثانية والسادسة من قانون الاصمدار يستمر العبل بالبنود ارقام (١ و ٢ و ٤) من المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لموطفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصمسادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . ٠ ٠٠ ، في حين أن المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ نسنة ١٩٦٣ آنف البيان تنص على أن و تنتهى خدمة المنتفعين باحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائم توظيفهم بانهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ، كما تبين للجمعبة العمومية أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كان قد حل محل القانيان رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين ، وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ــ المعمول به اعتبارا من ١٩٣٠/٣/١ _ تنص على أن « تنتهى خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) الموظفون الذين تجيز قرانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة بعد السن المذكورة ٠٠٠ ، كما كانت المادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ _ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٠/٥/١ _ تنص أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون ساثر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المسار البه فيما لم برد به نص خاص في هذا القانون ٠٠٠ » ٠

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم جميعه أن تحديد سن الاحالة الماماش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الوظف لدى دخوله الخدسة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظفين بجهة الادارة علاقة تنظيمية تحكمها القوائين واللوائم وليس للموظف من سبيل في تعيين الإسباب التي تنتهى بها خامته ومن بينها تحديد ممن احالته الى الماش وابنا تحديد ممن الحالة الماماش وابنا تحديد من الاحالة الماما الذي قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى الماش وهو ما نهجه المسرع المائن رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المائن المخاطبين باحكام المناسل اليهما ، اذ قرر أصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين باحكام المناسفة نوع تحديد من السعن نم استة ١٩٦٠ ابنها خمعهم لدى بلوغهم سن السعين نم استئي من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الوجودين بالخلمة في تازيخ المعل بأحكام القانون الذين تجيز قوائين توظفهم بقاهم في الخلمة بعد بلوغهم مذه السن قيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدها وحتى بلوغهم مذه السن قيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدها وحتى بلوغهم المديدة لانهاء خدمتهم في القوائين المحددة لانهاء خدمتهم في القوائين الماملين بها في ذلك التاريخ المستمرار في الخدمة بعده المحدد لانهاء خدمتهم في القوائين الماملين بها في ذلك التاريخ المستمراد في المحددة لانهاء خدمتهم في القوائين الماملين بها في ذلك التاريخ المستمراد في القوائين الماملين بها في ذلك التاريخ المسادي المحددة لانهاء خدمتهم في القوائين الماملين بها في ذلك التاريخ المسلمة المحدد لانهاء خدمتهم في القوائين المحددة لانهاء خدمتهم في القوائين المحدد لانهاء الأمر المحدد لانهاء الأمراء المحدد لانهاء المحدد لانهاء الأمراء المحدد لانهاء المحدد لانهاء الأمراء المحدد لانهاء المحدد للخدد لانهاء المحدد لانهاء المحد

كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعالها الدائيني وذلك بهقتضي حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ فاضحت العبرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانوئية الثابتة في ١/٩٠٠ ان كان الأمر يتعلق بموظف وعي ١/٣٠/١١ ان كان الأمر يتعلق بموظف القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ مرددا ذات الحكم فجعل الأصل في انهاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ مرددا ذات الحكم فجعل الأصل في انهاء على من منده المستخدمين والمسال الموجودين بالخدمة باى من مقده المسافت أي المائمة المخاطبين بأحسامه باحكامه فاقر لهم حق البقاه في الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت لواقع توظفهم تقضي ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في ظل أحكام القانون رقم ٣٦ و ٣٧ و ٣٧ لسنة ١٩٧٠ مركز قانوني ذاتي يستصحبه في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ ومن بعده قانون التأمين الاجتماعي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ ومن

ولما كان ذلك كذلك ، وكان المعروضة حالته قد عين مى ١٩٥١/١١/٦ بوطيقة ساعى طبقا لأحكام كادر عمال القناة الذي يقضى ببقائه فى الخدمة بعضى بلوغه سن الخامسة والسبتين ، واذ صدر القرار رقم ٦١٦ لسنة ١٩٥٩ فى ١٩٥٩/٥/٩ بتعيينه بوطيقة مستخدم من الدرجـة الناسعة بالكتابية (١٠٨/٧٧) وهى من الدرجات الدائمة التي تنتهى خدمة شاغلها ببلوغه سن السنين ، وظل على هذا الوصف الى أن صادفه القانون رقم ببلوغه سن السنين ، وظل على هذا الوصف الى أن صادفه القانون رقم في ١٩٦١/١/١ وقد زايلته الصفة التي تجبن له البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والسنين ، فين ثم تنتهى خدمته ببلوغه على من السنين باعتبار انها السن التي ببلوغها تنتهى خدمته الوظف كاصل

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتها، خدمة السيد/ أحمد أحمد عبد الجبار ببلوغه سن السنين .

[·] فتوى رقم ٦٦٢ في ٩٤/١٠/١٧ چلسة ٥/١٠/١٠ ملف رقم ٦٦/٢/٨٦ · د

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

الجمعية الدومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ اختصاص ــ ما يطرح عن اختصاصها ــ المارضة في تقدير الرسوم (غرائب ورسوم) •

الله ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

المادة ١٦ و ١٧ و ١٨ عن القائون رفم ٩٠ أسنة ١٩٩٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوليق في المواد المدنية ٠

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمي القنوى والتشريع بالقصل في المناذعات التنس بين افوزارات أو بين المصالح الهامة أو بين الهيئات العامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين المهامة أو بين المامة أن المستن طريقاً خاصاً للطمن في تقدير الرسم القضائية أذ ناط ذلك بالمحكمة التي اصدر وليسها أمر التقدير أو أل القافي الرسم القصائية أذ ناط ذلك بالمحكمة التي اصدر وليسها العمومية أيا كان أطراف المتزاج ولا يعوز ألحجاج في هذا الشائل بنص الملات ١٠٠ من قانون المرافات المدية والتجارية لا الجمعية المهومية لا تستوى محكمة بالفني الذي عناه المشرع في المادة ١٠٠ المشمسار البيساء.

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسمة ١٩٧٢ تنص على أن : تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهان وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، وتنص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ في شأن الرسوم · القضائية ورسوم التوثيق في المواد المهنية على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو الفاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب الحكمة ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم ، وأن المادة ١٧ من القانون ذاته تنص على أنه « يجوز لنوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الأمر المسمار اليه في المادة السابقة ٠٠٠ ، وتنص المادة ١٨ على أن تقدم المعارضة إلى المحكمة التي أصب در رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم نفيها بعد سماغ أقوال قلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استثناف الحكم في ميعاد

عشرة ايام من يوم صدوره والا سقط العق فى الطعن ، كما تنص المادة ١١٠ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى شأن المرافعات المدنية والتجارية على انه و على المحكمة اذا قضت بعمم اختصاصها أن تأمر باحالة المدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها اللدعوى بنظرها » •

واستظهرت الجمعية في ذلك انه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات ألتى تثور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضي حسب الأحوال • ومن ثم فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحسر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضي حسب الأحوال وذلك أما كان أطراف النزاع • ولا يحوز الحجاج بأن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم الجمعية بنظر النزاع ، ذلك أن الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة استظهار الرأى الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس العولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا أنها لا تستوى محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١١٠ سالفة البيان ، والاحالة لا تأتى الا بين محكمتين والحال أن الجمعية العمومية بحكم الأصل جهة للافتاء عين القانون اختصاصها ووسائل اتصال الموضوعات بها وناط بها ابداء الرأى الملزم فيما ينشأ من نزاع بين الجهات العامة ، وبما لا تتجاوز معه في حسمها لهذه المنازعات كونها صاحبة رأى ملزم وليست محكمة تقضى ٠

ومن ثم فان قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية في الطمن في قائمة الرسوم الصادرة عن الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٤ بعدم اختصــاصها بنظره واحالته الى الجمعية العمومية ليس من شانه ان يثبت للجمعية العمومية اختصاصا غير معقود لها بحكم الأصل ·

لائكك

انتهت الجمعية العسومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم المتصاصها بنظر النزاع المائل •

ر فتوی رقم ٦٦٣ بتاريخ ٢٠/١٠/١٧ جلسة ٥/١٠/١٤ ملف رقم ٢٣/٢/٣٢٧ ١٠٠٠

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

مراخيص ــ السلطة المختصة باصدار التراخيص والرقابة على المستقات الفليسة ــ (محال عامة) (ملاء ليلية) ٠

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حتى المؤلف وقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الاشرطة السيتمالية رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٥ .

بمبدور القانون الثمار اليه عقد المشرع الاختصاص العام لوزارة الثقافة في اصدار الترخيص والرقابة على المستفات الفنية ، على تحو يتسع لشمول ما يعرض عن هذه المستفات بالمحال العامة واللاص اللبلية الفاضسة لإنراف وزارة السياحة ، بعستور هذا القانون اللى قضى في للادة (٩) بالقاء كل تعى يغالف احكامه لم يعد لوزارة السياحة اختصاص في هذا الشان «

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع أصدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات وأشرطة التسميل الصوتى ، ونص في المادة (٢) على أنه و لا يجوز بغبر ترخيص من وزارة الارشـــاد القومي : أولا : تصـــوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال • ثانيا : تسمجيل المسرحيات أو الأغاني أو المناوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال • ثالثا : عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الغانوس السحرى أو ما يماثلها في مكان عام ٠ رابعاً : تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنلوجات أو ما يماثلها في مكان عمام • خامسها : اذاعمة المسرحيسات أو الأغاني أو المنسلوجات أو ما يماثلها ٠٠٠) • وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون انه تم اعداد مشروعه أخذا بما جرى عليه العمل من بسط رقابة العولة على المواد الفنية البصرية والسمعية ، لما لها من أثر كبير في نفوس المساهدين والمستمعين ولهبوط المستوى الفني لبعض الأغاني والمنلوجات والأفلام السينمائية والاسطوانات والمصنعات الفنية الأخرى و لقصور الأحكام القانونية التي أوردتها لائحة التباترات الصادرة في ١٩١١/٧/١٢ ، وعدم كَفِايتِهَا للاحاطة بكل أحكام الرقابة ، وعجزها عن مسايرة التطور · ورغبة في رفع المستوى الفني للمصنفات التي تخضيم للرقابة ، وفي تمكين السَّلطات القائمة عليها من خلق رقاية واصة رشيدة متطورة •

كما تبين للجمعية العمومية انه في النطاق الزمني للعمل باحكام القانون المشار اليه أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٩ بنقل اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القابون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الى وزارة السياحة وذلك بالنسبة الى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التي تخضمهم لاشراف وزارة السياحة ، ونص في المادة (١) منه على أن « تنقل الى وزارة السياحة اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المسار اليه وذلك بالنسبة الى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التبي تخضيم لاشراف وزارة السياحة » • وبتاريخ ١٩٩٢/٦/٤ صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحنات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمناوجات والاسسطوانات وأشرطسة التسجيل الصوتى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، واستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ آنف البيان النص الآتي « لا يجور بغير ترخيص من وزارة الثقافة القيام بأي عمل من الأعمال الآتية ، ويكون متعلقا بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية : أولا : تصبوبرها أو تسجيلها أو تسخها أو تحويلها بقصه الاستغلال ، ثانيا : أداؤها أو عرضتها أوا الأاعتها في مكان عام ٠ وتحدد شروط وأوضاع المكان العام المشار اليه آنفا بقرار من رئيس مجلس الوزراء • ثالثا : توزيمها أو تأجرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيم : •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، على ضوء ما تقفى به المادة .

(١٤٦) من المستور ، أن استعمال رئيس الجمهورية للسلطة المقودة .

له ، بموجب تلك المادة ، في انشاء وتنظيم المرافق والمسالح العامة ليسي طليقا من كل قيد ، وأنها يجد حده الطبيعي فيما تنظمه القرانين من احكام مرتبة أعلى في سلم تدرج القواعد القانونية فما يحوله القانون من مكنة أو اختصاص لوزارة بعينها لا يتأتى قانونا ملبها منها بمحض قرار من رئيس الجمهورية ، طالما يقيت الوزارة قائمة وعلى همى من ذلك قانه أن كان لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٠ مالك البيان ، فيما نص عليه من استقطاع جانب من الاختصاصات ممنه اعتبارا من تاريخ القاء وزارة الارشاد المذكورة ، الا أنه بعندور مناه المتازور وقم ١٨٥ لسنة عبارا من تاريخ القاء وزارة الإطناد المذكورة ، الا أنه بعندور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه وعقده الاختصاص النام لوزارة المتازادة في اصنعاد التعاور الرقيعية المتماس النام لوزارة ،

يتسع لشمول ما يعرض من هذه المستفات بالمحال العامة والملاهي الليلية الخاصة لاشراف وزارة السياحة ، يصدور هذا القانون الذي قضى في المددة (٩) بالغاء كل نصى يخالف أحكامه ، صار قوار رئيس الجيهورية منسوخا ، وبالتالي لم يعد ثم من سند يحمل القول بان لوزارة السياحة اختصاص في هذا الشان ، يؤكد ذلك ويدعيه أن الملافحة التنفيذية لقانون تنظيم أعمال الرقاية على المستفات السيمية والسيمية البصرية الصادرة شروط وأوضاع المكان العام ، نفاذا للمادة (٢ / ثانيا) من القانون رقم شروط وأوضاع المكان العام ، نفاذا للمادة (٢ / ثانيا) من القانون رقم الخاصية عشر على أنه ه يعتبر في حكم الأمكنة العامة المقاهى وما يمائلها والنوادي الاجتماعية والرياضية والفنادق ووسائل المواصلات العامة به ولا رب أن المغنادق التي جاء ذكرها بالنص هي من المنشآت السياحيه وهي تندرج في عداد الجهات التي صارت وزارة المثقافة مختصة باصدار وهي وبالراقاية على المستفات الفنية التي تؤدي بها المستفات الفنية التي تؤدي بها .

لذلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمهي الفتوى والتشريع الى اختصاص وزارة الثقافة في اصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية التي تؤدى في المنشآت الفندقية والسياحية ·

(لاتسوى رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٧ جلسسة ١٩٩٤/١٠/٥ ملك رالم ٣٤٥٣/٢/٣٢)

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

الاتحاد العام للتعاونيات .. (تنخاب رئيس مجلس ادارة الاتحاد .. جواز اعادة انتخابه مرة واحدة فقط .. المادة (١) ، والمادة (١) من القانون رقم ٢٨ اسنة ١٩٨٤ بشان انشا، الاتحاد العام للتعاونيات ، أن المشرع جعل اختيار وزيس مجلس ادارة الاتحاد المسام للتعاونيات بطريق الاتحاب لمدة ارج سنوات ، واجاز اطلاق أنتخابه مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزها على نفسي هذا العكم مخافلا له .. المدكرة الإيضاحية للقانون المسار اليه دائمرع جعل رئاسة الاتحاد بالانتخاب لمده ثلاث سنوات .. جعلها القانون أديم سنوات ... تجدد مرة واحدة فقط »

تبين للجمعية المعرمية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من القسانون رقم ٢٨ لسسنة ١٩٨٤ بشسان انشاء الاتحاد العام للتعاونيات تنص على أن « ينشسا ويكتسب الشسخصية الاعتبارية بعجورية مصر العربية ، وأن المادة (٢) منه تنص على أن « يكون للاتحاد العام للتعاونيات مجلس ادارة على النحو التالى : (أ) رؤساء الاتحادات التعاونية (الانتاجي والاستهلاكي والاسكاني والزراعي والثروة المائية) · (ب) · · · وينتخب مجلس الادارة رئيسا من بين رؤساء الاتحادات التعاونية المركزية لمدة أربع سنوات ويجوز اعادة انتخابه مره اخرى ، كما ينتخب من بين اعضائه نائين للرئيس وسكرتيرا عاما ، ويمثل مجلس الادارة الاتحاد وينوب عنه في دلك رئيسه ، وينوب عنه في

واسستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن المشرع جعل اختيار رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للتعاونيات بطريق الانتخاب للدة أدبع سنوات ، وأنه ولئن كان قد أجاز أعادة انتخابه الا أنه قصر ذلك على مرة أخرى ، يتقيد بها جواز أعادة الانتخاب على مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزها على فقيض هذا العكم مخالفا له • يدعم ذلك ما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون المساد اليه من أن مشروع القانون « جعل رئامسسة الاتحاد بالانتخاب لمدة ثلاث صنوات ... جعلها القانون أدبع سنوات ... تحدد مة واجعة فقط » •

لاليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريح الى أن اعادة انتخاب رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للتعاونيات، وفقا للعادة (٦) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن انشاه الاتحاد العام للتعاونيات، تكون لمرة واحدة فقط م

(فتوی رقم ۱۹۹۶/۱۰/۱۷ بتداریخ ۱۹۹۶/۱۰/۱۷ چلسسیة ۱۹۹۶/۱۰/۸ ملف وقسم ۱۹۹۶/۱۰/۸۲) ۰ (۱۹۳/۱/۸۶

جلسة ٥ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

شركات قطاع الأعمال العام .. طبيعتها القانونية .

شركات قطاع الأعمال الدام ... مكافات ومرتبات ممثل هذه الشركات ... استرداد المبالغ التي صرفت بما يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧ ــ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

ان شركات قطاع الأعبال العام النظية بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٩ تعتبر من الطبيعة القانون دقم ٢٠٣ تعتبر من الخبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه الشرع في الدستور بالقطاع العام — البالغ التي توقي بها بعا في ذلك مقابل الزايا العينية التي تستحق لمنظ شركات القطاع العام مقابل تعتبيلها باية صورة في مجالس ادارة شركات الاستشعار او غيما من الشركات العمام شركات القطاع العام في راسمانها ، هده المبالغ ، تغضيع لحكم الايلولة المقرب بالمادة الأولى من القانون ما لسنحق لممثل الامراك الذي يسرى على الل ما يصدق عليه وصف القطاء العام — مؤدى ذلك ان ما يستحق لممثل شركات قطاع الأعبال العام في مجال ادارة البنول المستركة وشركات الاستمار فيرما من الشركات والهيئات التي تشارلا شركات قطاع الإعبال العام في داسمانها انها يؤول البها على ان تتولى كل منها صرف ما تعديد من مكافئة المشلها في داسمانها الفانية في اطار الحد الأقصى الذي يصدر بتحديده قرار من دئيس مجلس الوزداء نفاذا للقانون متمينا درها .

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق العسادر بجلستها المنعقدة في ٦ من يولية سنة ١٩٩٤ ملف رقم (٣٩٧/٢/٤٧) والذي انظوى على بيان لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وما تضمنته نص المادة الأولى منه من انه « مع عدم الاخلال بالأحكام النهائية ، توف الى الدولة والأسخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرما من شركات القطاع العام سبحسب الأحوال حجيع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو قيمتها أو الصورة التي تؤدى بها بها في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمنظي هذه الجهات مقابل المزايا العينية التي تستحق لمنظ هذه الجهات أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تسامم أو تفسارك تلك المجهات في راسالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل باعبال رئيس مجلس الادارة المنتقب أو مقابل ومارف انتقال أه نفقات فعلية مؤداة في صورة بدل سفر أو بدل أو مصارف انتقال أه انتقال أه ، متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة

التي تباشر فيها مهمة التمثيل • ولا يسرى حكم هذه المادة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار اليها للعمل بالبنوك المستركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التي تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات ، • وينص القانون ذاته في مادته الثانية على أن « تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لمثليها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء ٠ ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة بأية حال من الأحوال ولو تعدد تمثيل الشخص الواحد في أكثر من جهة ٥٠٠٠ وتنص المادة الثالثة منه على أنه « على المستولين عن ادارة البنوك المستركة والشركات الاستثمارية وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار اليها في المادة الأولى، وبغض النظر عن الأحكام والنظم التي تخضع لها ، أن يؤول المبالغ التي يستحقها لديها المثلون المذكورون أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها الى الجهات التي يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها ويقع عب أداء هذه المبالغ على ممثلي الجهات المشار اليها في المادة الأولى اذا كان تمثيلهم لها يتم في الخارج ٠٠٠ ٠

ومن حيث انه يبين من مطالعة هذه الأحكام ، ان استظهار وجه الراى في الموضوع الماثل منوط بتحديد ما اذا كانت الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ولات ال تعد من شركات القطاع العام بالمفهوم القانوني السائد ولم يتحسر عنها هذا الوصف •

ومن حيث أن الدستور نص في المادة (٢٩) على أن و الملكية ثلاثة انواع: الملكية العامة والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة » • ثم عرفت المادة (٣٠) الملكية العامة بأنها « ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر لنظر الى القطاع العام باعتبار المفهوم القانوني والتنظيمي لملكية الشعب المعروفة بكونها الملكية العامة فيعتبر من القطاع العام ما يعبر عن الأشكال القانونية عن الملكية العامة

ومن حيث انه لم تثر شبهة في الحاق وصف القطاع الصام عؤ الشركات التي قام بتنظيمها قانين هيئات القطاع العام وشركاته العماد: بالقانون وقم ٩٧ لسمنة ١٩٨٣ ٠ ومن حيث ان قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وان أبعد في مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٣ ، فقد قضت مادة اصداره الثانية ، بحلول الشركات القابضة التي أنشاها قانون قطاع الإعمال العام محل هيئات القطاع العام التي نظيها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الإسبق وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الإسبق التطاع العام وشركات القانون الإسبق التطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق » ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون اللاحق قد استبدل تشكيلا وتنظيما باخر ، دون أن بغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها الهاد في المادت ولا تسبتها الى الشعب ، طبقا للمفهوم الدستورى المشاز أنه في المادت به ٢ و ٣٠ منه »

وبموجب هذه الطبيعة العامة للملكية ، نصت المادة (٢) من تانون قطاع الإعمال العام ، أن الشركة القابضة تتولى و في مجال نشاطها ومن خلال الشركات القابضة ما كان لهيئات القطاع العام بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من مهام و المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العالم للدولة وخططها ، ، بملاحظة أن النص الجديد أبقى للشركات القابضة ما كان لهيئة القطاع العام من مشاركة في التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة و

وان قانون قطاع الأعمال العام في المادة (1) منه ، وان كان عدل في بناء الهيئة المتبوعة من وحدات الانتاج ، وعدل من نظام الهيئة العامة الى نظام الشركة المتابضة التي تتخذ شكل شركة المساهمة ، فقد أبقر رأسمالها جميعه مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وجعلها تتأسس بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، بدلا من صحور قرار التأسيس من رئيس الجمهورية كما كان طبقا في اطار القرارات السيادية دون عدول به عن ذلك الى الشكل التعاقدى . في اطار القرارات السيادية دون عدول به عن ذلك الى الشكل التعاقدى . واذا كان قانون قطاع الإعبال العام عدل ما رسمه القانون رقم ٩٧ لسنة من رئيس الجمهورية عمل عن ذلك الى تشكيل جميية عامة لشركة قابضة من رئيس الجمهورية عمل عن ذلك الى تشكيل جمعية عامة لشركة قابضة من رئيس الجمهورية عمل عن ذلك الى تشكيل جمعية عامة لشركة قابضة ومجلس ادارة ، فقد استبقي طابح الارادة الصامة في كل من هذين

التشكيلين ، اذ تتكون الجمعية العامة طبقا للعادة (٩) من قانون قطاع الاعمال العام من « الوزير المختص رئيسا ومن اعضاء ، يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ويحدد هذا القرار فيما يحدد ما يتقاضونه من بدلات الحضور · كما يتشكل مجلس الادارة طبقا للمادة (٣) من القانون داته ، « بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة أسلات منوات قابلة للتجديد · · · » ومن ثم يكون تميين اعضاء مجلس الادارة بقرار من الجمعية العامة التي عينت هي ذاتها بقرار من رئيس مجلس الودارة في اطار الوزراء ، وهذه الجمعية العامة تختار اعضاء مجلس الادارة في اطار الوزراء ، وهذه الجمعية المامة تختار اعضاء مجلس الادارة في اطار المختص ، فليس لها صلاحية الترشيع المبتدأ الإعضاء مجلس الادارة وليس المختص ، فليس لها صلاحية الترشيع المبتدأ الإعضاء مجلس الادارة وليس

وبالنسبة للشركات التابعة ، فقد عرفتها المادة (١٦١) من قانون قطاع الاعمال العام بأنها « ما يكون لاحدى الشركات القابضة ٥٠٪ من رأسمالها على الأقل > الأمر الذي يماثل تعريف المادة (١٨) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ لشركات القطاع العام بحسبانها كل شركة يمتكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها بسبة لا تقل عن ١٥٪ ٠٠ . وهي طبقا للهادة (١٧) من قانون قطاع الإعمال العام تتاسس يقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة القابضة ، بها يشابه حكم المادة (١٩) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لشركات القطاع العام وتتشكل جمعيتها العامة للشركة القابضة طبقا للمادتين فضلا عن عدد محدد تختاره الجمعية العامة للشركة القابضة طبقا للمادتين وتختارهم مجلس ادارة الشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة تقانون وتطاع الإعمال العام ٠

والحاصل أن المادتين (٢١) و (٢٢) سالفتى الذكر قد قضتا بأن يدخل في تشكيل مجلس ادارة الشركة التابعة ، سواء كانت ملكيتها خالصة للهيئات العامة (م ٢١) ، أو كان رأسمالها مشتركا مع القطاع النخاص (م ٢٢) ، عدد مماثل للأعضاء المختارين « يتم انتخابهم من الماملين بالشركة طبقا للقانون المنطم لذلك ٠٠٠ » (فقرة ج من المادة (٢١) و وفي ذلك ما يماثل ما قضت به المادتان (٣٠) و ر ٣٠) من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، الأمر الذي من مفاده أن قانون

تناع الإعمال العام قد الزم نفسه بيا التزم به القانون وقم ٩٧ لسنة المراح وحدات القطاع العام ١٩٨٣ من وجوب و تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خيسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ٢٠٠ و حسيما نصت المادة (٢٦) من المستنور ، معا يستخلص منه أن واضع قانون قطاع الإعبال العام تعد نظر اليه بحسيانه قانونا منظما و لوحدات من المقطاع العام و ويؤكد هذا المنتي أن المادة (٢١) من هذا القانون الاخير نظمت تشكيل مجلس ادارة الشركة و التي يبلك رأسمالها باكمله شركة قابضة بمفردها أو بالإشترال مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنون القطاع المادة (٢٣) تشكيل مجلس ادارة الناص وأن المقارية من القطاع التناص وأن المقارية من القطاع التناص وأن المقارية من القطاع التابضة وصف كونها من القطاع التابية من القطاع التابضة وصف كونها من القطاع الخاص *

والحاصل أيضا أن المادة (٣٦) من قانون قطاع الأعمال العام ناطت تقسيم الشركة القابضة ودمجها بقرار يصدره رئيس مجلس الوذراء بناء على عرض الوزير المختص وتقسيم الشركة التابعة ودمجها يكون بقراد من مجلس ادارة الشركاة القابضة واعتماد الجمعية العامة لها ، كما أن تقدير صافى أصول الشركات يتم باعتماد من الوزير المختص أو الجمعية المامة حسب الأحوال طبقا لنص المادة (٣٧) من القانون ذاته ، وقضت المادة (٣٧) من القانون ذاته ، وقضت المادة (٣٧) من القانون ذاته ، وقضت الموزيد نظام أعضاء الادارة القانوبية تصدو ه بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ، وصلفة الوزير المختص في الاعتماد والمعرض ترد في هذه الحالة بموجب وصفه الوزارى لا بوصفه دئيس للجمعية العامة للشركة القابضة ، وكذلك من باب اولى سلطة دئيس الوزراء كما نيط بالمحاكم التأديبية بمجلس اللولة عدد من الاختصاصات بشأن تاديب العاملين بهذه الشركات طبقا للمبادة (٤٤) من القانون

ومن حيث انه يبين من كل ذلك ، أن قانون قطاع الأعمال العام وان كان غاير من أسسلوب ادارة الشركات التي أخضعها لأحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا اكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقعرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها باسسلوب التتابع اذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا بأسلوب التوازى الذي يتيح للمستوى الإعلى التدخل المباشر في شئون ما تتابع من مستويات أدني ، وبعا يكفل تعويض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا و وان كان القانون الأخير قد غير كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية الما خضع له من شركات الشركة بأنها من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة لاموالها لا بإسلوب ادارنها وامكانات نشاطها و وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب الملك لمان و فاضي عن الرائعة المعنى المعنى المساهمة التعبير عنها في اطار الازادة العامة التي تمثل الشخص المعنى المساممة طبقا لللك لمال و غنى عن البيان أن الجمعية العامة لمركة المساهمة طبقا للقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٩٨ تتكون من الملاك حملة الأسهم انفسهم بينما الجمعية العامة للشركات المنظم بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٩٨ تتكون من الملاك حملة الأسم وعضو هذه الجمعية العامة الشركات المنظم بالقانون رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٩١ العامة الأخيرة لا يملك بنفسه وانما يمثل المالك ويعبر عن ارادته العامة الأخيرة لا يملك بنفسه وانما يمثل المالك ويعبر عن ارادته و

ومن حيث أن استعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيه ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وإن القطاع العام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البنرول او حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات • وإن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بسان هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن حدم الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمني الوارد بالمادة ٢٩ من المستور • وترتيباً على ما تقدم فان شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام • ولما كانت المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدى بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثلي شركات القطاع العام مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس ادارة شركات الاستثمار أو غرها من الشركات التي تساحم شركات القطاع العام في دأسمالها ، هذه المبالغ، تخضم لحكم الأيلولة المقررة بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، والذي ينبسط على جميع ما يصدق عليه وصف القطاع العام باعتياره معلوكا للدولة بغض النظر عن النظام التانوني الذي يحكمه ، نزولا على عموم نص تلك المادة واطلاقه ، ومن ثم فان ما يستحق لممثل شركات قطاع الأعمال العمام في مجال ادارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك أو تساهم شركات قطاع الأعمال العام في دامسالها ، انعا يؤول الى تلك الشركات مركات قطاع الأعمال العام معلى أن تتولى كل منها صوف ما تحدده من مكافاة لمبثلها ، وذلك في اطار الحد الأقمى الذي يصدر يتحديده قرار من رئيس مجلس انوزراه نفاذا للقانون ، على نحو يقم معه صرف اية مبالغ لقساه ذلك التشيل بصا يحساوز الحد الأقمى مخاله للقانون ، على نحو يقم علمه معرف اية مبالغ لقساه ذلك التشيل بصا يحساوز الحد الأقمى مخاله للقانون ، متمينا ردها ، التزاما بما تقضى به المادة (١/١٨١) من التقنين علمه زن كل من تسلم على صبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب علمه ده هده .

لذلسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى انطباق أحكام القانون وقم ٨٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على ممثلي شركات قطاع الإعمال العام فيها تشارك في رأسهاله من البنوك والشركات والهيئات والمنشآت المشار اليه بالمادة (١) من ذلك القانون تاييدا للافتاء السابق للجمعية الصومية في هذا الشأن والى انه يتمين استرداد المبالغ التي صرفت لهؤلاء المثلن بما يجاوز الحد الأقصى المقرد قانوناً •

(فتسوی دقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٧ جلسسة ١٩٩٤/١٠/٥ ملف دفيم ٢٠٠/٧/٤٧) ٠

جلسة ه من اكتوبر سنة 1992

خدمة عسكرية ووطنية ... حالات الاعقاء منها .. عدم شمولها حالة الابن الثاني لأبيه الحر اذا كان الشقيق الأكبر له متغلفا عقلياً ٠

المادة (٧) من قانون العقدة المسترية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٣٧٧ لسنة المراح - الله المسترية والوطنية المسترية عن على سبيل المصمر بنص صريح في للظفه ، حالات الانطة الؤقت من المشتمة المسترية والوطنية ومن بينها الابن الوحية لابيه الحي ، أي الذي أم يرزق والله صراه ، لا يعد ابنا وحية بالمشهم المتقدم الابن الثاني الذا كان الاول فاقد الإطلية ومن تم قائه لا يستظل امام صراحة النص بالاعظاء من القدمة المسترية والوطنية ،

ان المادة ٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص في البند ثانيا منها على أن « يعفي من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا : (آ) الابن الوحيد لأبيه الحي ٠ • • • • • •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع عين على سبيل الحصر بنص صريح في لفظه ، بين في فحواه حالات الاعفاه المؤقت من الخدمة المسكرية والوطنية ومن بينها الابن الوحيه لأبيه الحي ، اى الذي لم يرزق والده سواه ، وبالتالي فأنه لايمد ابنا وحيدا ، بالمهوم المنبن التنافي اذا كان الأول فاقد الأهلية ومن ثم فأنه لايستظل لأمام صراحة النص بالاعفاء من الخدمة المسكرية والوطنية وان كان ذلك قد يقتضى منالشرع اعادة النظر في نص الاعفاء بما يجيز شموله هذه الحالة والى أن يتم ذلك باداة قانونية سليمة لايستباح مخالفة النص بحالته

لما كان ذلك وكان المواطن المعروضة حالته رزق بولدين أحدهمها متخلف عقليا والأخر موفور الصبحة والعافية قان هذا الأخير لابعد في منهوم النص المتقدم في ابنا وحيدا ومن ثم فلا يستظل بالاعقاء المؤقت من أداء الخدمة المسكرية والوطنية •

الليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جسواز اعفاء الابن الثاني لأبيسه الحي في الحالة المروضسة من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ،

(کتوی رقم ۲۹۷ پتاریخ ۲۹۷/۱۰/۱۷ جلسة ۱۹۹٤/۱۰/۱۰ ملف رقم ۸۹/۱/۱۲) .

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

عاملون بالاتحاد التماوني الزراعي المركزي ... اعادة تعيين ... تسوية حالة (عاملون مدنيون بالدولة .. اعادة تعيين) القانون دام ٢٢ أسنة ١٩٧٨ بتعيين العساملين بالاتعاد التداوني الزراعي المركزي وفروعه والانعادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي أو أي جهة أخرى وتسوية أوضاعهم .

ان المشرع في القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ اوجب على جهة الادارة تعين العاملين الموجودين في تاديخ نظاء في ١٩٧٨/١٠ بغدمة الاتحاد التعاوني الوزارعي المركزي وفروعه بادكار والاتحادات الكليمة في وزارة أراءة والهيئات والوحدات النابعة فيا او اي تهجة الحري وذلك من تاريخ التعالم بالاتحادات الملكورة ، وقم يخوقها المنافرن سلطة تقديرية في هذا الشان الا بالسبة التدير مني استيفاقهم ما يلزم توافره من الشروط العادات المنافرة على هذا الشان الا بالسبة التدير مني استيفاقهم ما يلزم توافره من الشروط المادولة المنافرة وقانون تصحيح اوضاع الماملين المنافرة المنافرة

تبين للجمعية المعرمية المسسمى الفتسوى والتشريع ان المسادة الأولى من القانون رقم 27 لسسنة ۱۹۷۸ بتميين العاملين بالاتحساد التعسادات الاقليمية بوزارة التحداد الإتراعة ووحدات التقلع الزراعي أو أي جهة أخرى وتسوية أوضاعهم نصب على أن • يعين العاملون الموجدون في تاريخ نفاذ هذا القانون سـ بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزى وفروعه بالأقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقيم بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين الشروط من تاريخ التحاقيم بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين الشروط رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام المادين بالقطاع الهام الصاحد بالغانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونصت رقم ١٨ لسنة ١٩٩١ حسب الأحوال فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونصت في المادة النانية من ذات القانون على أن « تسوى أوضاع العاملين المشار اليب

 ا يعين حملة المؤهلات الدراسية في الفئات الماليــة القـــررة المؤهلاتهم بالجهات التي يتم تعيينهم فيها وتحدد اقدمياتهم بواقع إلا المدة من تاريخ التحاقهم بالاتحادات صالفة الذكر .

٢ - يعتبر العمال الحرفيون والمهنيون شماغلين للفئات المقسروة للحرف والمهن المماثلة التي يعينون فيها ، وتحدد أقلمياتهم بواقع إلى المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفسة الذكير .

٠٠٠٠ _ ٣

٤ ـ يرقى من يستوفى من العاملين المشار اليهم فى الفقرات السابقة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ احدى المدد الكلية المنصوص عليها فى الجداول الملاحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له الى الفئات الأعلى طبقا لهذه الجداول وتعتبر أقدمية العامل فى الفئة المرقى البها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨ وتتم الترقية فى ذات المجموعة الوظيفية التي يعين فيها .

ويدخل في حساب المدد الكلية للعاملين المذكورين مالم يحسب في تحديد أقدمياتهم من مدد العمل السابقة بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وغيره من وحدات البينان التعاوني الزراعي ووحدات البجاز الاداري للدولة والقمام المعلى والعكم المحلي والقطاع العام وغيرها من البجات المنصوص عليها في المادة ٨٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالمعولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، وذلك بشرط الا تقل معد الخعمة السابقة عن سنة كاملة متصلة والا يكون سبب انتهائها سوه السابك وأن يقدم العامل طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا

كما يرقى الى الفئة التالية كل من استوفى من العاملين المشار اليهم فى المادة السابقة حتى ١٩٧٨/٣/١ المدد المنصوص عليها فى قانــون الرسوب الوظيفي بالنسبة للدرجة الأخيرة ·

ولا يجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاء في الجهة التي يعني بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الاقدمية .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة ٣٣ من تانون نظام العاملين المعنين العالى الشسسار اليه من أنه و استثناه من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل فى وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى بدأت أجره أو فى وظيفة أخرى بدأت أجره الأصل الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى قضاها فى وظيفته السابغة فى الأقدمية وذلك أذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشيفل الوظيفة التى يعاد تعيينه عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه فى وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أن المشرع في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أوجب على جهة الادارة تعيين العاملين الموجودين في تاريخ نفاذه في ١٩٧٨/١/١ بخدمة الاتحساد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالأقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيشسات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة ، ولم يخولها القانون سلطة تقديرية في هذا الشأن الا بالنسبة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العامة للتوظف المنصوص عليها في أي من القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ الشبار اليهما يحسب الأحوال ، كما أوجب عليها _ في ذات الوقت _ تسوية أوضاعهم وفقـــا للقواعه المنصوص عليها في المادة الثانية منها أو التي استعار في الكثار منها _ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي وقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنس بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ومن ناحية أخرى أجاز المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة المسار اليه اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى تماثلها سواء أكانت في ذات الوحدة أو في غيرها بذات أجره الأصلي الذي كان يتقاضاه ، واحتفظ للعامل في هذه الحالة بالمدة التي قضاها في الوظيفة السابقة في الأقدمية متى توافرت فيه الشروط المتطلبة لشغل الوظيفة المساد تعيينه عليها ، وألا يكون تقرير كفايته عن العام الأخير في الوظيفة السابقة بمرتبسة شيب ٠

وخلصت الجمعية الصومية مما تقسم الى أن التابت بالأوراق أن الممروضة حالته كان يعمل مشرفا زراعيا بالاتحاد التماوني الزراعي اعتبارا من ١٩٧٣/٩/١١ ، ومع حل هذا الاتحاد عين بصفة مؤقته بمديرية الزراعة بالغربية وجرى صرف مرتبه خصما على وظائف الممارين الى حين صدور القانون الخاص بالاتحاد التماوني ، بيسد أنه لم تجر معاملته لدى صدور صدور حوفقا لأحكامه بدعوى عدم استيفائه مسوغات التمين .

ولما كان حق العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ في تعمينهم بالجهات الشار البها وفي تسوية حالتهم مستمدا من حكم هذا القانون بما لا يجوز معه لجهة الادارة أن تمتنع عن تعيين المعروضة حالته ولا أن تمتنع عن اجراء التسوية له بالتطبيق لأحكام هذا القانون وأن تركه شاغلا لوظيفة مؤقتة بدءوى عدم استيفائه مسوغات التعيين ، يصم مسلك جهة الادارة بمخالفته أحكام القانون ويوجب عليها انزال هذه الأحكام عليه وتسوية حالته بالتطيبق لها ولا يجوز الامتناع عن اجراء التسوية بدعوى انتهاء العمل بأحكام القانونين ١٠ و ١١ لسينة ١٩٧٥ اعتبارا من ٣٠/ ١٩٨٤/ اعمالا لحكم المادة ١١ مكررا من القانون رقسم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وما أوجبته هذه المادة من عدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ استنادا الى هذين التشريمين أو غيرهما مما نصت عليه من تشريعات الا اذا كان ذلك تنفيدا لحكم قضائي نهائي لايجوز ذلك لأن حق العامل في تسوية حالته في الحالة المروضة مستمد من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ وليس من القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وهو ما أكدته المادة الحادية عشرة مكررا المشار اليها اذ لم يورد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ ضمن التشريعات التي انتهى العمل بها في ١٩٨٤/٦/٣٠٠

وحيث أنه متى أعملت الادارة ذلك بالنسبة الى المعروضة حالته فان اعادة التميين طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ٠

للالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اعادة تميين السيد / ٢٠٠٠٠ طبقا للمادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ووجوب تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ المسار اليه ٠

﴿ لَمْتُوى رَقَّمُ ١٨٦ بِتَارِيخُ ٢٣/ - ١٩٩٤/١٠ جِلْسَةُ ٥/ ١٩٩٤/١٠ مِلْفُ رَقْمُ ١٩٦٩/٣/٨٦)٠

جلسة 19 من اكتوبر سنة 1995

شركات قطاع الإعمال العام ـ الشركة النابعة ـ بدل العضور والانتقال المقرران من حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة ـ مدى احقية رئيس واعضا، مجلس ادارة الشركة التابعة في تقاضي هذا البدل ،

قراد وذير قطاع الاعمال العسام رئيس الجدمية المصوبية للشركة القابضة وقي ٢٧ لسنة ١٩٧٧ القراد الشارد اليه جعل عضوية الجمعية الماضة للشركة التابعة هي مناظ الاحتجاء في مناظ الاحتجاء في المسلم دراسي وافضاء مجلس ادارة الشركة الدين يعضرون هذه الاجتباعات لا يحق لهم قانونا تقاضى هذين البدلين لاتفاء المناط حقانون لقطاع الاعمال المام رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩١ فضى بعضود رئيس وأغضاء مجلس ادارة أشركة التابعة اجتباعات الججمية الماضة في الشركة ، المؤلف المناط المقرر بها لا يقل عن الشمال المقرر وقد أوجب قانون الشركة المسامحة أن يكون هذا العضود بها لا يقل عن الشمال المقرر والمناس الادارة انها يتفد كهيئة وليسة النافية النابية المناب مجلس الادارة الشركة النابية المناب عقد للجهمية المانة للشركة النابية تعديد بدل حضود الجلسات الذي يتقاضاه اعضاء مجلس ادارة الشركة المناس عليان مجلس ادارة الشركة النابية تعديد بدل حضود الجلسات الذي يتقاضاه اعضاء مجلس ادارة الشركة علين ديون بن يدخر اجتماع الجبية المانة للشركة من رئيس وأعضاء مجلس الادارة المناس عليه البدارة

استعرضت الجمعية العمومية افتاها السابق المسادر بجلستها اندقه قد ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٩٤ ملف رقم (١٨٥/١/٤٧) الذي انطرى على استقراء للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون قطاع الإعمال الغرى على استقراء للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضية والشركات التابضية لها المخاضمة لأحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشائه نص خاص في مذا القانون وبهالإيتمارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة واشركات الساهمة المخدودة المساهمة والشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المستولية المحدودة المسادم والأنان ترةم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ ع وللمادة (٢١) من قانون تطاع الإعمال ادارة الشركة التي يملك وأس مالها باكمله شركة قاسفية بفردها أدارة الشركة التي يملك وأس مالها باكمله شركة قاسفية بفردها أد بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو اشخاص عامة أو بنوك القطاع البام مجلس ادارة يمين بلدة ٠٠٠ وتحدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاء أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاؤه المنتخبون من مكاناة

تأييدا الافتاء الصادر بجلسة ٣٦/٨/٤٣٦ ملف رقم ٧٤/١/٥٨٠) .

سنوية ٠٠٠ ع • كما انطوى على استعراض للمادة (٢٣) من القانون ذاته التي تنص على انه « مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون يتسول ادارة الشركة التي يساهم في رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص ، مجلس ادارة يعين لمدة ١٠٠ وتعدد الجمعية المامة ما يتقاضاء المجلس من بدل حضور الجلسات وما يستحقه أعضاء المجلس المنتخبون من المكافئة السنوية ٠٠٠ ع • في حين تنص المادة (٢٥) منه لل أن ء تتكون الجمعية المامة للشركة الني تملك الشركة القابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك في ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص عامة أو بنوك القطاع المام على النحو الآتي :

 ١ ــ رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه رئيسا ٠

٢ ــ أعضاء مجلس أدارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة .
 ٣ ــ أعضساء من ذوى الخبرة لايزيد عددهم على أربعة تختارهم
 الجمعية العامة للشركة القابضة وتحدد ما يتقاضونه من بدل الحضور .

٤ ـ عضوان تختارهما اللحنة النقابة وبحضر احتماعات الحممة العامة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجياز المركزي للمحاسبات دون أن يكون لهم صموت معدود ٠٠٠ ، وتنص المادة (٢٦) على أن و تتكون الجمعية العامة للشركة التي يساهم في رأس مالها مم الشركة القابضة أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ _ رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غبابه ، رئيسا ٢٠ _ أعضاء مجلس ادارة الشركة القائضة التي تتمها الشركة ٣٠٠ ـ المساهمون من الأقراد أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص ، ويكون لهم حق حضور الجمعية العامة بالأصالة عن انفسهم أو بطريق الانابة بشرط أن ٠٠٠ ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رثيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزي للمحاسبات دون أن يكون لهم صوت معدود ٠٠٠ « وتبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة (٦٠) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصيمة الاسهم والشركات ذات المستولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ اسنة ١٩٨١ تنص على أن و يجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلا في الجمعية العامة بما لايقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الأحوال التي يتقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك • ولا يجوز التخلف عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول • وفي جميع الأحوال لايبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو أحد الإعضاء المنتدبين للادارة ، وذلك اذا توافر للاجتماع الشروط الإخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية ٢٠٠٠ ، بالإضافة الى أنه تبين للجمعية المهومية أن قرار رئيس جلس الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام رئيس الجمعية العمومية للشركة القابضة رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ بعد أن حدد تشكيل الجمعيات المسامة للشركات التابعة اشتمل على بيان المستحقات المالية من بدل حضور اجتماعات الجمعية ،

واستظهرت الجمعية الممومية مما تقدم أن المشرع حدد بنص صريح قاطع الدلالة الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعيات العامة للشركات الباءهة الخناضمة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه ، حسب التعناد الوارد بالمادتين (۲۱) و ن (۲۲) مما من شأنه عدم قيام الخلط بين مؤلاء الإعضاء ومن عداهم معن أوجب القانون حضورهم أو أجاز لهم ذلك وعلى مدى من ذلك فائه ولتن كان حضور رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة النابعة ، الذين لايشملهم هذا التعداد ، اجتماع الجمعية العامة الشركة أمر الازما قانونا الا انهم يحضرون بهذه الصفة ، وليسوا كاعضاء في الجمعية العامة ، لاتحسار هذه الصفة عنهم قانونا و واذ كان قرار وزير تعاطاع الإعمال المام المشار اليه جمل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة تطاع الإعمال المام المشار اليه جمل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة الجمعية العامة ، وبالتال قان رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة والعاملين المشرار اليهم الذين يحضرون هذه الاجتماعات لايحق لهم قانونا تقاضى هذين المبدلين لانتفاء المناط و

بيد انه لما كان القانون آنف البيان قضى بعضور رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة اجتماعات الجمعية العامة فى الشركة ، وكان قانون شركات المساعمة والترصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سحاف السان ، الذى بعد الشريعة العامة المنظمة لشركات المسامعة ومنها شركات تطاع الأعمال العام قد أوجب أن يكون هذا الحضور بالايقل عن العدد الواجب توافره لصحة انمقاد جلسات مجلس الادارة أى يتوافر النصاب المقرر قانونا لصحة اجتماعه ومن ثم فان مجلس الادارة أننا يتعقد كهيئة ، وليس كاعضاء ، غاية الأمسر أنه ينعقد أمام الجمعية و وبالنظر ألى أن المشركة النابعد تحديد بدل حضور البحلسات الذى يتقاضاه أعضاء مجلس ادارة الشركة النابعد وبناء عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة النابعد وبناء عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة النابعد وبناء عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة مسن رئيس واعضاء مجلس الادارة تقاضى هذا البدل ،

جلسة ١٩٩٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

هيئة المجتمعات العمرائية الجديدة ... التصرف في الأراضي المسعراوية . القانون دقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بخس الأحكام التملقة بأملاك الدولة الخاصة -

اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ في ۱۹۹۱/۳/۱۶ اصبيع معظوره على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ادارة واستغلال او التصرف في اية اراض مسعراوي، نقع خارج اطار مناطق الخدة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويبقى ملازما للهيئة مادم لم يصدر قراد من رئيس الجمهورية يتعديد هذه المناطق باعتباد أن الهيئة تستعد ولايتها من القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ وذلك دون اخلال بولاية الهيئة في ادارة واستغلال والتصرف. في الاراضي الصحوادية التي سبق ان خصصت لها يقراد من السلطة للفتصة في ظل العمل بقحكم الميانون ١٤٤٣ لسنة ۱۹۹۱ او سبق ان تصرفت فيه فعلا خلال فترة العمل بتلك احكما قبل نقلا القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۹۱ .

تبن للجمعية العمومية لقسمهم الفتوى والتشريع أن المادة (١). من القيانون المبدئي تنص على أنسه « ١ ... تسرى النصيبوس التشريعية على جبيم السببائل التي تتنساولها هذه النصبوص في لفظها أو في فحرواها ٢٠ ٥٠٠٠ ، وتنص المرادة (٢) على انه و لا يجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، • كما تبين للجمعية أن المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أنه و في تطبيق أحكام هذا القانون يقصه بالأراضي الصحراوية الأراضي المبلوكة للدولة ملكية خاصة • والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر ٠ ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات وخضعت للضريبة على الأطيان • وبالنسبة الى المحافظـات الصـــح اوية بعتبر زماما ٠٠٠ ء في حين تنص المادة (٢) منه على أن « تكون ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا للأوضاع والاجراءات المبينة فيما يلي : (أ) يصدر وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لايجوز تملكها ويتضمن القرار بيان القواعه الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها • ولا يجوز في غير الأغراض. المسكرية الابموافقة وزير الدفاع وبالشروط التي يحددها ٠ (ب) وفيما

عدا الأراضى المنصوص عليها في البند (1) يصب در الوزير المختص باستصلاح الأراضى و رازا بتحديد المناطق التي تشملها خطة ومشروعات استصلاح الأراضى ، و تنول الهيئة العسامة الشروعات التعير ادارة هذه الأراضى و يكون التصرف فيها واستغلالها بعرفة الهيئة بعد أخذ راى وزارة الدفاع و بعراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة ١٠٠٠ (ج) الأراضى غير الواقعة في المناطق المسكرية او في مواقع الاستصلاح المشار اليهسا في الفقرتين السابقتين ويتم استغلالها وادارتها والتصرف فيها بعرفة هيئة المجتمعات المسرانية المجددة بالتنسيق مع وزارة الدفاع و بعراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة » و وتنص المدو (٢) من القانون ذاته على انه و ١٠٠٠ ومع عدم الإخلال بما يخصص المسروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات المعرانية المجديدة دون غيرها بالاستغلال لويعتبر موردا من مواردها » •

وتبين للجمعية العمومية أيضا أنه بتاريخ ١٣٠ من مارس سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة _ المسول به اعتبارا من ١٤ من مارس سنة ١٩٩١ _ وتنص المادة (١) منه على أن « تسرى أحسكام هذا القانون على أملاك الدولة الخاصة ، • بينما تنص المادة (٢) على أن و تكون ادارة واسستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقب ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وفقا للأوضيماع والاجراءات الآتية : (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لايجوز تملكها ، ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق • (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي أو مناطق اقامة المجتمعات الممر انبة الجديدة ، أو المناطق السياحية ٠٠ وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة واسستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العبرانية الجديدة ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص الأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة • وتمارس كل هيئة من الهيئات المشار اليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأملاك التي يعهد اليها بها ، وتباشر مهامها في شانها بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبعراعاة ما تقرره من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة » • وأخيرا تنص المادة (A) من ذلك القانون على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في مقام بيانه للجهات المختصة بادارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ونطاق ولاية كل منها ، وضع أصلا عاما جعل بموجبه لهيئة المجتمعات الصرانية الجديدة الولاية العامة في هذا المجال ، وذلك بعد استبعاد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع ، والمناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي حسبما يصدر بتحديده قرار من الوزير المختص بأستصلاح الأراضي • فكل ما لا ينخل من الأراضي الصحراوية في نطاق هاتين المنطقتين عقد المسرع في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الاختصاص بادارته واستغلاله والتصرف فيه للهيئة المذكورة • واذ أعاد المشرع من جديد بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ تنظيم ذات الموضوع باحكام مغايرة لما قرره القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في هذا الشأن سلب بموجبه من الهيئة ولايتها آنفة البيان ، وجملهــــــــا مقصورة على مناطق اقامة المجتمعات المهر انية الجديدة التي يحري تحديدها بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم تكون الأحكام التي تضبنها القانون الأسبق صارت منسوخة ، وأصبح بالتالي محظورا على الهيئة اعتبارا من تاريخ المسل بالقانون رقم ٧ لسستة ١٩٩١ في ١٩٩١/٣/١٤ ادارة واستغلال أو التصرف في أية أراضي صحراوية تقع خارج اطار مناطق اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويبقى الخطر ملازما للهيئة مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق ، باعتبار أن الهبئة تستمه ولايتها من القانون رقم ٧ أسنة ١٩٩١ في الحدود المسار اليها ٠ وذلك دون اخسلال بولاية الهيئة في ادارة واسستفلال والتصرف في الأراضي الصحراوية التي سبق أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة في ظل المهل بأحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، أو سبق أن تصرفت فيه فعلا خلال فترة العمل بتلك الأحكام، قبل نفاد القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ .

لالشك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لم تعد لهيئة المجتمعات المعرائية الجديدة ولاية بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في التصرف في الاراضي الصحراوية الا في حدود مناطق اقامة المجتمعات العرائية الجديدة التي يصلف بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية .

د فتسوی دقم ۸۸۸ بتاریخ ۱۹۹۶/۱۰/۳۳ جلسسه ۱۹۹۶/۱۰/۱۹۶ ملف رقم ۱۹۳/۱/۵۶

جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٩٤

فرائب ورسوم جوكية _ مناط الاعقاء -

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ .

وضع الشرع اصلا عاما مكتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجعركية وغيرها من الخصارات الإسلامية القرة على الواردات المسلم الا يعلى منها الا بنص خاص _ قرد المشرع بعقتنى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٤ بعلى الاعامات الشربية للمشروعات المسيمة المنشئة ١٩٤٤ بعلى الاعامات الشربية للمشروعات المسيمة المنشئة ١٩٤١ بعلى الاعامات المسائل المقات الانشاء المشروعات المدجة بفعلة التنمية من المشراقب والرسوم المجيركية _ صدر قراد رئيس مجلس الوزداء بالمتلوقين من دئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته باعلاء المدات والمهمات الوزداء بالمتلوقين من دئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته باعلاء المدات المهمات الوزداء المشركة المجهدة المتحرف المنافقة المتمولية المسائلة المدات المائل المدات المشركة المسائلة المسائلة المحرفية المسائلة والرسوم الجعركية وفقا لحالتها وقيمتها عند التمرق وظيفا للتعريفة الجمولية السائلة المسائلة عملاء المتحرف بالمبع في أحد الأوناش يجدله ملك الجهة المطانة بلغ على احد الأوناش يجدله ملك الجهة المطانة بلغ على على عليه ،

تبين للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تنخل أراضي الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الفرائب الإخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص معمورة على الفرائب والرسوم التي تستحق وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وققا للقوانين والقرارات المنظيمة له ولا يعجز الافراع عن إنه بضاعة قبل أتمام الإجراءات الجمركيسة كما تبين للجمعية الصومية أن المادة (٢) من المقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ كما تبين للجمعية الصومية أن المادة (٢) من المقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ التنمية تنص على أنه « يجوز يقسورا من رئيس الجمهورية اعقاد الآلات النسوات ووسائل النقل اللازمة لانشاء المشروعات المقرية في نطاق أحكام منا القانون ، من الفرائب والرسوم الجمركيسة وغيرها من الفرائب والرسوم « وأن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨٨ ١

وفي هذا الشأن ـ أيضا _ قتوى رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٠ بذات الجلسة ملف وقم ٢٣٠٩/٢/٣٢ ج ه

لسنة ١٩٧٩ الصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ يتغويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة يعض اختصاصات رئيس الجمهورية تنص على أن و تعفى من الضرائب الجمورية تنص على أن و تعفى من الضرائب الجمورية وغيرها من الضرائب والرسوم المعات الوادة لمسروع فوسسكات الوادي الجعايد الركوب ، وتنص المادة الثانية من القسرار على أنه و يحظر التصوف في الاثنياء المغاه طبقا لهذا القرار لجهة لاتبتع بالاعفاء الا يعد سداد الشرائب والرسوم الجمركية عليها وفقاً لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت سداد هذه الضرائب وطبقاً للتعريفة الجمركيسة السمارية في تاريخ المنطود و و

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من المضرائب الإضافية المقررة على الواردات يحيث لايعفي منهسا الا بنص خاص ، مع استعقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة • بيد انه وخروجا على هذا الأصل أجاز المشرع – بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة المعدد الأصل أبدا المشرعة المنساة أن المشروعات المصرية الملمدوعات المصرية المنسأة أن اللازمة لانشاء المشروعات المدرجة بعنطة التنبية من المضرئب والرسوم المحمورية أعناه الآلات والمدات ووسائل النفل المحمورية من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٣ ، بالتفويض من رئيس الجمهسورية في بعض المشروع فوسفات الواردة المشروع فوسفات الوادى الجديد (أبو طرطور) اللازمة لممارسة نشاطه من الشرائب والرسوم الجمركية شريطة الايتم المتصرف فيها لجهة لاتتمتع بالإعفاء الا بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها وفقان الحاليا وقيتها عند التصرف وطبقا للتعريفة الجديكية السارية وقتئذ لحالتها وقيتها عند التصرف وطبقا للتعريفة الجديكية السارية وقتئذ

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المسروعات الصسناعية والتعدينية شرع في التصرف في الونش شاسيه رقم ٩٠٠٤٠٣١ الوارد من الخارج مضمول البيان الجمركي رقم ٣٣٣٦ برسم مشروع فوسسنات الوادى الجديد (أبو طرطور) لشركة فوسفات البحر الأحمر ، ومن ثم طلب الي مصلحة الجبارك موافاته ببيان الضرائب والرسوم الجمركية المقرة عليه ، بيد أن الشركة ذكلت عن التمام اجراءات المقد ولم يقع البيع ، وما أنفك الونش سالف البيان على ملك الجهاز متمتما بالإعفاء الجمركي ، فمن ثم تغدو مطالبه مصلحة الجمارك المائلة الزام الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ

المشروعات المستاعية والتفائينية بإذاء الضرائب والرُسُوم البعوكية المقردة عليه لاطل لها عن الواقع ولا شنت لها من القانون سوية بالرفض •

لالنيك

انتهت الجمعية الشومية تقسمى الفترى والتشريع الى وفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المسروعات الصناعية ولتعدينية آداء مبلغ ١٩٨٥٥٥ جنيها (ماثة وثنائية وتسمين الفا وماثين وخمسة وثلاثين جنيها) قيمة ضرائب ورسوم جمركية على الونش شاميه وقود ٣٣٠٤٠٥ موتود وقم ٢٠٠٢٠١٤

(فتسوى وقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٠ جلسسة ٢١/١٠/١٠ ملف وقسم ۲۷/۸۲۷۳) .

·(14)

جلسة 19 من اكتوبر سنة 1998

عاملون معنون بالدولة ـ علاوة خاصة ـ مناط استخطافها (تعبين- لرقية.) (وطاقك. قادية) الاوانين ارقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧، و ١٤٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٣٣ لسنة ١٩٨٨ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ - (١٣ لسنة ١٩٩٠ و ٢٩ لسنة ١٩٩٠، و ١٩٠٤ لسنة ١٩٩٣ - القانول رقيم ه لسنة ١٩٩١ -

قضى المشرع بمنع علاوة شهرية خاصة لهجيج الهاملين بالدولة والقطاع الهم وقت المر المراح بمنع علاوة شهرية خاصة لهجيج الهاملين بالدولة والقطاع الهم وقت المعرد المين المامل المينة المعرد المين المامل وجهة عمله من مجال التمين كادة تشغل الوطائف القيادية وقال لأحكام القانون رقم ه فسنة ١٩٩١ مين المترقة بين التمييز المبتدا الذي تفتح به علاقة وظيفية ثم كان قالمة من قبل أو تعرف أبه في سياق وظيفي جديد منيت الهسلة بالوضع الوطيقي السابق وجيد الكمين المنافق وطيف الكمينة المنافق وطيف الكمينة المنافق على المسابق والمنافق على طور جديد المنافق على المنافق المؤلفي السابق ويتمن اطراحه من المقسود بالتمين وقتا لأحكام القوانين سابق الاشارة اليها ه عمم المنطقة الذين تم تصينهم طبقة الاحتمام القانون رقم ها تسمة ١٩٩١ من تعديل قيمة المعلودة النامة عدينهم وقتا لاحكام منذ القانون لا يعتبر تبينا بضيمة بالمنافق الاشارة اليها المنافق النامة والمنافقة المؤلفية المنافقة الم

استعرضت الجمعية الصومية تصوص القوائين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام حيث تنهى المادة ، ١ من القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ على أن و ينتج جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية ينسبة ٧٠٪ من الأجر الأساسي لكن منهم في تاريخ الممل بهذا القانون أو في تاريخ التمين بالنسبة لمن يعني بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الإساسي للعامل عنه

كما تنص المأدة (١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ على أن د يمنع جميع اللماملين باللغولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجرر الأشاش لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسسبة لمن يعين بعد عدا-التاريخ ولا تعتبر هذه الفلاوة جوا من الأجرر الأشامي. للمامل » •

وتنص المادة (١٠) من القانون رقم ١٣٣ أسسسة ١٩٨٩ على أن « يمص حييم الهاملين بالمولة علادة خاصة شهرية ينسبة ١٩٨٥ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ١٩٨٩/٦/٣٠ أو فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين يعد هذا التاريخ ولاتعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الاساسى للعامل ۽

ونصت المادة (١) من القانون رقسم ١٣ لسسنة ١٩٩٠ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ٣٩٠٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يعين بعد عذا التاريخ ولاتمتبر هذه العلاوة جزءًا من الأجر الأساسي للعامل »

وتنص المادة (١) من القانون رقسم ١٣ لسسنة ١٩٩١ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩١/٥/٢١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل ٤٠

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكي منهم في ١٩٩٢/٦/٣٠ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يعين بعد مد التازيخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل »

وعلى هذا جرى نص المادة (١) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة خيث قضت بمنع العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٩٣/٦/٣٠ علاوة خاصة بفئة ١٠٪ من الاجبر الاساسي للموجودين بالخدمة في هذا التاريخ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الاساسي للعامل

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم ه لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام والتي تنص على أن لا يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التي لها مرازنة خاصة وهيئات القطاع العام والإجهزة والبنوك ذات السخصية الاعتبارية العامة وينوك المتعاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقا لأحكام لهذا القانون وذلك كله مع عصم الاخسلال بأحكام أخوري طبقا لأحكام فيما يتعلق بعاقي الشروط اللازمة لشفل الوظائف المذكورة ويقصد بهذا الوظائف تلك كردة ويقصد بهذا أو الخدامات أو تشريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام أو الدرجة المتازة الوالدجة الأعلى وما يعادلها »

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن القوانين ارقام ١٠١ السنة ١٩٩٧ و ١٩٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٩٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٨ لسنة ١٩٩٠ و ١٨ لسنة ١٩٩٣ و ١٩٩٠ من منح علاوة شهرية خاصة ، قضت بمنح جند العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لمن يعين بعد هذا التاريخ ، والتعيين المقصود في هذا الشائ جسب صريح النص هو التعيين المتعدد الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة عمله ،

ولاحظت الجمعية المعومية انه في مجال التعيين كاداة الشغل الوطائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سابق الاشارة البه يتمين التفرقة بين التعيين المبتدا الذي تنفتح به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل ، أو تنخل به في سياق وظيفي جديد منبت الصلة بالوضح الوظيفي السابق ، وبين التعيين المتضمن ترقية لأنه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة فانه وان كان يدفعها في طور جديد ، أو ينشى الها مركزا قان ذلك كله انها يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق ما يتمين اخراجه من المقصدود بالتعيين وفقا لأحكام القوانين سابق ما الإشارة المها •

وذلك مصداق ما تجرى به التفرقة فيمن يمين فى احدى الوطائف القضائية أو مجلس الدولة أو هيئة التعريس باحدى الجامصات طقط للقوانين 23 و 20 و 20 لسنة 1947 ، أذ عبر المسرع عن شفل الوطيفة بمبارة « التميين » وشرط لشغلها شروطا تسع شفل الوظيفة من الوطيفة السابقة مباشرة كما تسع الشغل من خارج السياق الوظيفى كله ، وأن الراى مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وأن كان عبر عنه بلفظ التعيين ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفى هو وحده ما يصدق بشانه مفهرم التعيين المبتدأ الذى تنفتح به العلاقة الوظيفى هو

ومن حيث أن المروضة حالتهم كانوا في تاريخ العمل بأحكام القوانين المتررة لهذه الملاوات من المخاطبين بأحكامها ، ومن ثم منحت لهم هذه العلاوات وبالتالي لا يجوز قانونا في مناسبة تعيينهم طبقا لأحكام القانون رقم ه لسنة ١٩٩١ تعديل قيمة هذه العلاوة الخاصة لأن تعيينهم وفقا لأحكام هذا القانون لايعتبر تعيينا جديدا تنفتح به علاقاتهم الوظيفية . وهو امتداد لعلاقاتهم الوظيفية القائمة فعلا ،

لالسك

انتهى راى الجنفية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المروضة حالتهم في تمديل قيمة العلاوة الخاصة بعد تعيينهم وفقا الأحكام. القانون رقم ه لسنة ١٩٩١ يضان شغل الوطائف القيادية .

د فتوی رقم ۲۷۱ بتاریخ ۲/۱۱/۱۹۹۱ سر چلسسسة ۱۹۹٤/۱۰/۱۹ ملف وقسید ۱۲۹۳/۶/۸۱) •

(14)

جلسة ٩ من توفمبر سنة ١٩٩٤

مسئولية حارس الأشياء ... تمويض مدني ٠

المادة ١٧٨ من القانون الدني •

مفاد نصى المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير فاذا الحل يهذا الالتزام افترضى الفظا في جانب والتزم بتدويلس الله: عها يلجله من ضرد يسبب الشيء المفاضح الحراسته ولا يعضه من هذا الالتزام الا أن يُبت أن الفرر وقع بسبب اجنبي رغم ما يذله من عناية في الحراسة حالمية التحقق بتولى شخص حراسة شيء التنفي حراسته عناية خاصة أو حراسة الان ميانيكية ووقوع الفرر بلحل الشيء فعند ذلك يكون حاومي الشيء مسئولا عن الضرد ويلتزم من ثم بالتعويف ،

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المسادة
١٧٨ من القانون المسدني تنص على أن « كل من تسول حراسية
أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيسكية
يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع
الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه » •

ومقاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير ، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الفير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الفخاضع لحراسته ولا يعقيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة ،

واستظهرت الجمعية الممومية من ذلك أن المسئولية تتحقق بتولى -شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عنماية خاصة أو حراسسة الآت ميكانيكية ، ووقوع الضرر بقمل الشيء ، فعند ذلك يكون حاوس الشيء -مسئولا عن الشرر ويلتزم من ثم بتعويض •

ومن حيث ان الثابت من محضر الشرطة رقم ٢٣١ أحوال لسنة ١٩٨٣ ان السيارة رقم ١١٩٨ خطه ٥٢ التابعة لهيئة النقل اصطلمت بسيارة رئاسة الجمهورية رقم ٤٣٦٢ ملاكي القاهرة (٣٧ رئاسة) وتسبب تابع الهيئة بخطئه في احداث التلقيات التي لحقت بها ، فمن ثم تقوم مسئوليتها وتلتزم يتعويض رئاســــة الجمهـــورية عن الأشرار التي لحقت سيارتها والتي بلغت قيمة اصلاحها مبلغ ٢٩٥٠ جنيه ٠

للليك

انتهت التجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام أداء مبلغ ٢٩٦٠ جنيه لرئاسة الجمهورية عوضا عن الأضراد التى لحقت السيارة رقسم ٤٣٦٢ ملاكى القساهرة التسايعة لرئاسسة الجمهورية •

(فتسوی رقم ۷۷۰ بتاریخ ۱۹۹٤/۱۱/۱۷ جلسسة ۱۹۹۶/۱۱/۹۹ الف رقسم. ۱۹۰۳/۲/۳۲) •

جلسة ٩ من نوفهر سنة ١٩٩٤

عاملون بالمجارى والصرف المسحى ومياه الشرب ... بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ... مقابل نقدى عن وجية غذائية ... مناط استحقاقهها •

القانون رقم ۲۰ لسنة ۱۹۸۳ بنظام العاملين بالمجارى والصرف العمسي المصدل بالقانون رقم ۲۰ لسنة ۱۹۸۰ فراد رئيس معبلس الوزواء رقم ۱۹۵۰ لسنة ۱۹۸۳ بنقرير بعل ظروب ومفاطر الوظيفة - قرار رئيس معبلس الوزواء رقم ۲۰۹ لسنة ۱۹۸۳ يتقرير طابل تقدى در وجة غلاقية - قراد رئيس معبلس الوزواء رقم ۲۰۱۱ لسنة ۱۹۸۳ يتقرير بدل ظروف ومفاطر الوظيفة والمقابل التقدى عن الوجة المقدالية للعاملين بعياد الشرب .

، أن مناف استحقاق بدل ظروف ومغاطر الوظيفة وكذلك القابل التقدى عن الوجيد الفلائية للمداخين بالجهاري والصرف الصحى ومياه الشرب المفاضمين الاحكام القانون رقم ٦٠ السنة ١٩٠٨ مرهون فقط بعريج نعى المادة (١٠) من هذا القانون بالإشتقال بالمجارى والصرف المسحى وميه الشرب ومن ثم فلا يشترط لاستحقاق هذا الجدل أو ذلك القابل أن يكون العامل ساغلا الاحدى الوطائف الفلية في المنا المجال ساخت المحال المفاضل من هذا المجال ساختاق هذا البدل وذلك القابل أن يكون العامل الاحدى الوطائف الفلية في المنا المجال المنافذ المنافذ المنافذ الاستعال بهذه الأعمال يحقق في اشاف منافذ استحالق داء البدل وذلك القابل .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الصاملين بالمجارى والصرف الصحى المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٨٥ تنص على أنه « تسرى احكام حذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والمامة والأجهزة الحكومية ووحدات الادارة المحلية المستغلن بالمجارى على أن « يمنح الماملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف على أن « يمنح الماملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد اقصى ١٠٠٪ من الأح والخطر الرسلي تبعا لظروف المهل وذلك وفقا للقواعد وللوظانف وبالنسب التي بحدها قرار من رئيس مجلس الوزواء كما تنص المادة تقطاب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل وجبة غذا القانون الذين تقطاب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل وجبة غذا القانون الذين رئيس محلس الوزواء وققا للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من رئيس محلس الرقادة بها قرار من رئيس محلس الوزواء »

ونفاذا لذلك صدر: قرار درئيس ألجلس الوزراء رقم ٩٥٥. استة ١٩٨٣ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيقة للعاملين بالمجاري والصرف الصحى، ونص في المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون الخاضعون لإحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بعل طروف ومخاطر الوظيفة وذلك في الأحوال وبالنسب المبينة فيما يلى منسوبة الى الأجر الأصلى ٠٠٠٠ كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ بتقرير مقابل نقدى عن وجبة غذائية لبعض العاملين بالمجارى والصرف الصحى ونص في المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون الخاضمون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ ٠٠ والذين تنطلب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل، مقابلا تقديا عن وجبة غذائية وذلك على الوجه الآتى:

وأخيرا نصت المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقسم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل طروف ومخاطر الوظيفة ومقابل نفدى عن وجبة غذائية للماملين بمياء الشرب على أن * يمنح العاملون بمياء الشرب على أن * يمنح العاملون بمياء الشرب ٠٠٠ بدل طروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبيئة قرين كلا منها محسوبة على الأجر الأصلى للعامل ٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع النصيوص المتقدمة أن مناط استحقاق بهدل طروف ومخاطر الوطيقة وكذلك المقابل النقيدي عن الوجبة الفذائية للعاملين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب المخاصمين لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقيم ٢١ لسنة ١٩٨٥ مرهون فقط بصريح نص المادة (١) من هذا القانون بالاشتفال بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب ومن ثم فلا يشترط لاستحقاق هذا البيدل أو ذلك المقابل أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوطائف الفنية في هذا المجال ٠

للا كان ذلك وكان التابت من الأوراق أنه ازاء خلو جداول وطائف معافظة المنرفية من وطائف حرفية خاصة بالصرف الصحى ومياه الشرب المسطرت المعافظة الى تكليف بعض من العاملين بالمجموعة النوعية للخدامات المعاونة للأشفال بهذه الأعمال ومن ثم يتحقق في شأنهم مناط استحقاق بدل طروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التقدى عن الوجبة المغذائية ويقدو متعينا تقرير أحقيتهم في استئداه هذا البدل وذلك

للليك

انتهت الجمعية المموهية لقسين الفتوى والتشريع الى احقية الهالمالين في العالة المورضية في صرف بدل طروف ومخاطر الوظيفه والمقابل النقدى للوجية الفذائية *

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

هيئة الشرقة ــ تقدير كفاية ضابط الشرقة سـ الاكتر المترتب على تقدير الكفاية بعيرثية ضعيف او العصول على تقريرين متتاليين بنفدير دون المتوسط · (ترقية) (علاوة دورية) (حكم) ·

المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسئة ١٩٧١ .

المشرع دتب على تقدير تفاية ضباط انشرطة بعرتبة ضعيف او حصوله على تقويرين متتالين بتقدير دون المتوسط الورن : اللها : تاجيل الملاوة الدورية المستعقة له في السنة التالية باشرة بجيد منحت له فيهة العلاوة اللاوة المؤلفة الدائم المستقدة له في السنة التالية مباشرة بجيد منحت له فيهة العلاوة المؤلفة البورية بدون الرجعي ، أما اذا قدرت باقل من ذلك فانه يعرم - أيضا - من العلاوة الدورية المستعقة له في السنة التالية لمتلك المدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيب خلال تنك السنة - متى استعمال وضع تقرير كافاية عن هاؤنات فانه ياخذ بأخر ترير كافاية عن مورتب المورية المترورة المترقية ألى المتوافقة في منوء وينظر في مدى احتبته للترقية في ضوء الم يسلم وينظر في مدى احتبته للترقية في ضوء ما يسلم عنه الترقية في ضوء ما يسلم عنه التالية وذلك بحيرمانه منها جميدا ، وينظر في مدى احتبته للترقية في ضوء ما يسلم عنه منه التعرب الماسة للورية المتراورة المتراورة المناس ما يسلم عنه التعرب المناس عنها بالسلام التالية لاودته .

أن المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنصى على أن « الضابط الذي قدم عنه تقرير سنوى واحد بتقدير ضعيف أو نفريران متناليان بتعدير دون المتوسط نؤجل العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة ، فاذا حصل في السنة التالية مباشرة على تقرير بجله منحت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أن رجهي . أما اذا كان التقرير عن هذه السنة التالية مباشرة بتقدير ضعيف أو دون المتوسط حرم أيضا من العلاوة المدورية المستحقة له في السسنة النائية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا يجوز ترقيته خلال تلك

واستظهرت الجمعية المهومية من المنص المتقدم أن المشرع رتبه على تقدير كماية ضابط الشرطة بمرتبة ضعيف أو حصوله على تقريرين متتالين بتقدير دون المتوسط أثرين : أولهما تأجيل العلاوة المورية الستيقة له في السينة التالية لتلك المقدم عنها التقرير • وثانيهما : عنم جواز ترقيته خلال تلك السنة ، فاذا قدرت كفاية الفسابط في السنة التالية مباشرة بجيد مفحت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أمر رجعى ، أما اذا قدرت بأقل من ذلك فانه يحرم ـ أيضا ـ من العلاوة المدورية المستحقة له في السنة التالية لتنلك المفدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة .

ومن حيث انه ولئن كان الضابط المعروضة عالقه قد استعصاد الصالحة حكما من محكمة القضاء الاداري يقفي بالفاء قرار انهاء خدمته بلانقطاع اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/٨ وهو ما من شأنه اعادته الى الحالة التي كان عليها قبل صدور القرار الملغى نزولا على حجية الأحكام ، فأن البابت من الاوراق انه كان فد فدم عنه نفرير كفاية يتقدير صحيف عن عام ١٩٩٨ ، ولم تحرر عنه تقارير للأعوام من ٨٩ حتى ١٩٩١ لانتهاء خدمته للانقطاع ٤

ولما كان افتاء مجلس اللهولة وقصاء يجرى على أن الأصسل في التقارير التي توضع عن الموظفين لتقدير كفايتهم خلال مدة معينه انها تستهدف أساسا تقييم أعيالهم في خلال هذه انفترة وانحكم عليها وعلى كفاية الموظف من خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عبلا في الفترة الفاية الموظف من خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عبلا في الفترة ، نميل أو قرار صدر وقفه عن المصل فائه يصتبع على الجهة أن تضم عنه تقرير أخلال هذه الفترة ، أذ ليست هناك اعبال اداها تكون محملا للتقييم، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الوظف فانه يؤخذ بأخر تقرير كفاية عنه ، وأعمالا لم تقدير كفاية عن المؤسف المنابط وهو الذي حرر عنه مسنة ١٩٨٨ بعرتبة ضعيف ، وأعوام ٩٨ و ١٩٩١ أو المترقية الى الرتبة التالية ، وذلك بحركانه منها بالملاوات الدورية المقررة في أعوام ٩٨ و ٩٩ و ١٩٩١ أو المترقية الى الرتبة التالية ، وذلك بحركانه منها جميعا ، على أن ينظر في مدى احقيته للمترقية بعراعاة حكم بحركانه منها بود عا به المترقية بعراعاة حكم شمائه خلال السنة التالية أهودته .

لالسك

انتيمت اللهمتية المصومية المفتدى اللمثوى والتشريع الى أن الشقر في منتج المعروضة حالته الملاوة والترقية مملوط بحصوله على تقرير كفاية لا يتلل عن درجة جيه ابقد هولاله للمخدمة •

ر فتسوی ارأهسم ۱۹۷۹/۱۱/۴۰ بقاویخ ۱۹۹۶/۱۱/۴۰ تجلسسسنة ۱۹۹۱/۱۹۹۱ علف وقیم ۱۹۶۹/۱۵۸۰ ، ه

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

الجمعية العمومية القسمى الخنتوى والتشريع ـ ما يغرج عن اختصاصها ـ المنازعات التي تتود حول الخسريبة على الدخل • (ضرائب ورسوم) ﴿ ضريبة الدخل ﴾ •

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ بشان مجلس الدولة -

القانون دقم ١٥٧ كسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل ،

الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع بالقصل في المنابعات المسات تشايع المنابعات المسات العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات المامة أو بين المؤسسات المعامة أو بين الهيئات المعالية أو بين علم الجهات بعشها البيش الا نن المبرية في قانون المعارف على المعارف المعارف أصد المعارف أمام المعارف أمام المعارف أمام المعارف أمام المعارف أمام المعارف أمام المعارف الابتدائية المختصة واق الاجراءات والمواعيد التي عيضا النص ، ولما كان المحكم الخاص يعمل بالمعلق في تلك المنابعات المحكمة الابتدائية المختصة واق الاجراءات والمواعيد التي عيضا النص ، ولما كان المحكمة المحكمة الابتدائية المختصة فان الاختصاص بالمعلق في تلك المنابعات ينحسر عن الجمعية المعارفة ويتعقد للجنة المعارف ومن بعدها المحكمة الابتدائية المختصة والمتحدة المحكمة الابتدائية المحتصة .

تمن للجمعية العمومية أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجبعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع بابده الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المعلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ، وأن المادة (١٢٥) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعناصر ربط الضريبة ويقيمتها وأن تدعوها الى موافاتها كنابة بملاحظاتها على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذى أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الاخطار ويتم ربط الضربة على النجو الآتي : ٢٠٠٠ - اذا لم توافق الشركة على التصمحيح أو التعديل أو النقدبر أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقديم ، تربط المأمورية الضرببة وفقا لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وبعناصره وبخطاب موصى عليه بعلم الوصول تحدد لها فيه معاد ثلاثين يوما لقبوله

او الطعن فيه طبقاً لِأحكام المادة ١٥٧ من هذا القيانون ، فاذا وانفت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد الشمار اليه دون طعن أصبح الربط بهائيا أما اذا لم توافق الشركة على الربط أحيل الخلاف الى لجنة الطعن • ٢ - اذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا الأحكام السادتين (۱۲۱ و ۱۲۲) من هذا القانون ، تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصمة وتكون الضريبة واجبة الأداء ويكون للشركة أيداء ملاحظاتها على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الاخطار • وللشركة أن تطمن في التقدير وفقا للاجراءات المنصوص عليها ـ في المادة ١٥٧ من هذا المقانون « وتنص المادة ١٥٧ من القيانون آنف البيان المستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة (٦٥) من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في الففرة (ب) من المادة (١٠٥) والمادة (١٠٦) والفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يطعن في الربط فاذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا • ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة ٠٠ وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن ان ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر المعول بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بعرض الخلاف على لجنة الطعن ٠٠٠ » *

كما تبين للجمعية العبومية أن المادة (١٦١) من قانون الضرائب على اللحض المشار اليه تنص على أن « لكل من مصلحة الضرائب والمبول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار • وترفع المدعوى للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي للمحول أو محل اقامته المعتاد أو مقر المنشاة وذلك طبقا الحكام قانون المرافعات المدنية والتجاربة المسار المه » •

واستظهرت اللجمعية المهومية مما تقدم أنه وأن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات المحلمة أو بين المهات العامة أو بن المهنات الحامة أو بن المهنات المحلمة أو بن ماذه الحجات

يصبها وبعض الا أن للشرع في قانون الضرائب على المبخل المسلم اليه حرج علي هذا الأصل أيما يتعلق بالمنازعات التي تتور حول الضريبة على الدخل استحقاقاً ومقاداراً فإستن طريقاً خاصياً للطين فيها نعام ببونه الطين والتي يجرى الطين في قراداتها يعموى أمام المحكمة الابتدائيه المختصة وفق للإجراءات بالمواعيد التي عينها النص .

ولا كان الجكم الخاص يعيل به في خمسوصه فلن الاختصاص بالفصل في تلك للنازعات ومن بينها النازعة الماتلة ـ ينجس عن انجميه العدومية ويتمقد للجهة التي ناطر المشرع بها هذا الاختصاص وهي لهجنة الطمن ومن بعدها المجكمة الابتدائية المختصة .

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم المتصباصها بنظر النزاع المائسل .

ر لتسوى رقسم ۷۸۰ بتاریخ ۲۰/۱۱/۲۰ جلسیسة ۱۹۹۶/۱۱/۹ ملف رقسم ۲∀/۷۷۷) ۰

(VV)

چلینهٔ ۹ م*ن توفیر سنه* ۱۹۹۶

عاملون مدنيون بالدولة بـ مرتبي بر مكافاتي بـ مكافاتي الامتحالات والحوافق للمنتدين ــ مدى خضوعها لقانون الغيرية الوحدة (ضرائب ورسوم ۽ (انزهر) ،

- القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شان الضريبة علوحدة ٠

- أن مناط الغضوع لحكم المادة ٢/٥٧ من القانون دقم ١٨/٧ لمسئة ١٩٩٣ بالنسبة لنبياغ التي يحسل عليها العاملون في وحدات الجهاز الاداري للدولة والادارة المعلمة علاو، والهيئات العامة ووحدات القطاع المام وقطاع الأعمال العام والماملون بخلادات خاصة علاو، على مرتباتهم الاوسلية ومائك خضرعها للشريعة الفاصة بها دون خصم العماريات الحصولة المقابرة بن جهة عمل العلم الأسلية والهيئة التي صرفت هذه المبالغية المستشفيات التعليمية الملتدب بليها في منها العاملون بادارة جامة الأزهر تمثل العاملية والمهيئة الإرساسة المعاملة المستشفيات الماملية من الباساسة الإرساسة الإرساسة الإرساسة الماملية من الجامعة اللى المستشفيات الماملية من المناسة الماملية من الماملة الماملية من الماملية من الماملية من الماملية الماملية من الماملة من الماملية من الماملة من الماملة من الماملة من الماملة الماملة من الماملة ا

تبين للجمعية العمومية أن المادة النانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « في تطبيق احكام هذا القانون ٠٠٠ يقصبه ١٠٠ _ بالوحدة أ ـ كل وزارة أو مصلحة أو جهاز يكون له موازنة خاصة ١٠ وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على أن « يجوز بقرار من السلطة المجنصة ندب العامل لنقيام مؤقتنا بعمل وظيفة أخسري من درجة وظيفته أو وظيفة تماوها مباشرة في تفس الوحدة التي يعمل بها او مي وحدة أخرى اذا كانت حاجة العمل تسميع بذلك » • وتنص المادة ٥ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شان الغيريية الموحدة على أنه « تستحق الضريبة في أول يناير من كل سينة ٠٠ وتسرى على مجبوع صافي الدخل الذي حققه المبول خلال السنة السابقة من الايرادات التاليسة طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الكتاب ٣٠٠٠ يـ المرتبات وما في حكمها وتنص المادة (٢ / ٥٢) من ذات القانون على أن • كما تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات اليجهاز الاداري للدولة والادارة المجلمة والهمثات العامة ووحدات القطاع العمام وقطاع الأعمال السام والمعاملون بكادراب خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من أي وذادة أو هبئة دامة أو أي جهة أهارية أو وحيهة من وحهات الإهارة المهابية أو شركات القطاع العام أو قطاع الإعمال الصام غير جهات عملهم الاصسلى وذلك بغير تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية ، كما تنص الماده ٣٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشمعلها رقم ١٠٣ لهسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٥ على أن « تكون المستشفيات التعليمية الجامعية والملحقة بكلية طب الازهر وحدة مستقلة في النواحي الفنية والادارية

واستظهرت الجمعية المعرهية من دلك أن مناط الخضوع لحكم المدة (٥٣ / ٣) من قانون الضريبة الموحدة بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية ومناط خضوعها للشريحة الخاصة بها دون خصم المعاريف الحصول على الايراد أو للأعباء العائلية مو أن تكون جهات صرف هذه المبالغ وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من الإعمال العام أو قطاع وحدات الادارة المحلية أو شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلى أي أن يكون هناك منايرة بين جهة عبل العامل الأصلية واللجهة التي صرحت هذه المبالغ وهذه المغايرة انها بستقلال الشيخسية الاعتبارية لجهة العمل الأصلية عن الجهة الصارفة واما باستقلال الميزانية الخاصة بكلا منها ...

ومن حيث أن التابت أن المستشفيات التعليمية المنتلب إليها أو ممها العاملون المروضة حالتهم ، وأن كانت تمثل وحدة مستقلة ماليا و وادايا وفنيا طبقا لنص الماده ٣٨٠ من اللائمة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الأزهر . بيد أنها في حقيقة الأمر تمثل أحد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة الأزهر . ولا تستقل عنها استقلالا تاما ، الأمر الذي لا يعد معه النعب من الجامعة الى المستشفيات نعبا خارج جهة العمل بل يعد ندبا داخليا وفقا لنص المادة ٥٦ من قانون

ومن حيث آنه لم يتحقق بالنسبة للصاملين المنتدبين بين ادارة جامعة الأزهر والمستشفيات التعليمية التنابعة لكلية طب الأزهر ، مناط تطبيق تص المادة (٢ / ٧) من قانون الضريسة الموصدة حيث انها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية كما أن ميزانيتها تعد جزءا من ميزانية جامعة الأزهر الأمر الذي يعتبر معه أن المبالغ موضموع الحالة المعروضة انما صرفت للعاملين من جهات عملهم الأصلية وتعامل ضرائبيا على هذا الأصماس •

الداسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق الضريبة على المبالغ التي تقاضاها المعروضة حالتهم بحسبانها مبالغ صرفت لهم من جهة عملهم الأصلي *

(فتسوى دقم ۷۸۶ بتاریخ ۲۹۹۵/۱۱/۳۰ **جلس**سة ۱۹۹۵/۱۱/۹۹ **ملف رقس**م ۱۹۹۲/۳/۳۰ ، ۰

CAA

جلسة ۹ من توقمبر سنة ۱۹۹۶

ضربية - ضربية جمركية ... (بثك قلس) (جمادك) القانون دفع ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشال الجمادك - القانون دفع ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفادات الجمركية .

وضع الشرع اصلا عاما في قانون الجماري يقني بطشوع جميع الوادهات للفرائب المجمركية ولهرها من الفرائب الاضافية الاخوى القردة على الواردات ما لم يرد نمي خاص ابتعال باعتاله ، تحصل هذه افضرائب عند ورود البضاعة – اعلى المشرع استثناء الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنقل والاحداث الاجتماعية التي يضطلع بها من الرسوم الجمركية لمن نس صريح في قانونها حما تستورده الهيئة في النطاق الرمني للمحل بهيئة العامة لتيسيع مشروعاتها يتمتع بالاطاف من تملك الرسوم وملحقاتها – يعتقر من الهيئة العامة لتيسع مشروعاتها يتمتع بالاطاف من تملك الرسوم وملحقاتها ما يعتقر من الجهيئة العامة من الانهاء المحال بها باي نوع المناف المحال المحالة المحالة

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع أن السادة (٥) من قانون الجمسارك رقم ٦٦ لسسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضيع البضيائع التي تدخيل أراضي الجمهيورية لضرائب الواردات المقررة في التعرفه الجمركية علاوة على الضرائب الآخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ ه وان المادة (١١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقم عليها وحدهما عب ادائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجمركيــة وملجقاتها ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعقاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : ۰۰۰ ۰۰۰ ۱۷ ـ الآلات والمعدان التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة لانشاء المشروعاتالتي يملكها بالكامل ، • وتنص المادة (١١) منه على أن « مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من

 ⁽۱) واجع أيضا فترى الجمعية السومية لتسمى الفترى والتشريع بجلستيها المتعلدتين في ۱۹۸۱/۱۰/۲ و ۱۹۸۶/۱۰/۲۰ وفتواهــا دقم ۷۰۷ في ۱۹۹۶/۱۰/۲۰ جلســة ۱۹۹۶/۱۰/۱۹ ملف ۲۵۰۹/۲۰/۳۲ .

المكام خاصة تخضع الاعفاءات الجركية للأحكام الآتية : ١ ـ (1) يعطى التصرف في الأنسبيا؛ المهفاة في غير الأغراض المهاة من أجلها بأي توعي من أنواع التهريفيات ما لم تسدد عنها الضراب البجر ليه وعيرصا من الهرائي والرسوم المقررة وفقا لجائها وتهيمتها وهابما لغته الضريب المجركية المقررة في تلايخ المساد ويهتير التهرف ببين الجهار مصلحة الجدارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة فإنوبا تهرب جبركيا ١٠٠٠ (ب) يعطر التصرف في كافة الآلات والإدوات والملعات من المائلة التقريب عليها القرائب والإجهارة والمائلة من تاريخ الافرائب والرسوم التي تم الإعفاء منها وفي جالة التصرف في هذه الأشياء بعد عنى الملة المتورة تم الإعفاء منها وفي جالة التصرف في هذه الأشياء وهداد المهرائب والرسوم الجركية المستحقة وفقيا مصلحة الجبارك وسداد المهرائب والرسوم الجركية المستحقة وفقيا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفق التهريفة الجدركية المستحقة وفقيا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفق التهريفة الجدركية المستحقة في تاريخ

السياد ۲۰۰۰ ه ۲

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون ذاته تنص على أن « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والعول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الاجنبية يصل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القازن، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعضاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرادات الآتية :

القانون رقسم ٦٦ لسينة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي ، وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦١ لسنة ١٩٨٦ ياصدار قانون تنظيم الاعتساءات الجبركية إلى ان « بلغى ما يأتي : ٢٠٠٠٠ ٢ ـ النصوص المقررة لإعفاءات جبركية إينيا وردت في القوانين والقرارات التنظيمية المسادرة قبيل المهيل بهذا القانون ، سواء كان الاعفاء من الضرائب الجمركية كليا أو جزئيا أو أو كان الاعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو المرض مجهد ، بينما تنص المادة (٩) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الهياوز بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسينة ١٩٩٦ على أنه « مع عدم للاخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضم الاعفادات الجمركية المخفاة في غير الجمركية المخفادات الجمركية المخفاة في غير الجمركية المخفاة في عبر المخمورة من أجهها باي توع من أنواع التصرف في الأشياء المخفاة في غير المخمورة من أجهها بأي توع من أنواع التصرفات أو استمالها في

غير الأغراض التي تقرر الاعقاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب المجركية وفقا لحالتها وقيمتها طبقا لفئة الضريبة الجمركية المفررة في تاريخ السداد • يعتبر التصرف بدون اخطار الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في النون الحمارك •

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقعم أن المشرع وضع اصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركيه وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة و واستثناء من ذلك أعفى المشرع الهيئة السامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر الى الأهداف الاجتماعية التي تضطلع بها ، من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريع في قانونها ، ومن ثم قان ما استوردته الهيئة ، في النظر الم الزمني للمعل بهذا النص ، لتسيير مشروعاتها يتمتع بالاعفاء من تلك الرسوم وملحقاتها ، وهو ما سبق أن خلص اليه افتاء الجمعية المعومية المعومية

كيا استظهرت الجمعية العمومية انه ولئن كان الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر ، قبل الغائه بالقانون رقم ٩١ لسنه ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، جاء مطلقا فلم يقيد أو يحظر التصرف في الأشبياء المعفاة خلال أجل معين ، ألا أنه بصدور القانون الأخير ، الذي أعاد تنظيم الاعفاءات الجمركية مستحدثا حكما جديدا بالبند (أ) من المادة (١/١١) منه قيد بموجبه من نطاق الاعفاءات الجمركية المقررة بوجه عام ، ومن بينها بطبيعة الحال الاعفاءات التي تقررت نفاذا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وبصعور ذلك القانون ، بات نطاق تلك الإعفاءات مقيدا ، وبات تبعا لذلك محظورا على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اعتبارا من تاريخ الممل بهذا الحكم التصرف في الأشسياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات ما لم تسمد عنها الضرائب الجمركية وغيرهما من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفثة الضريبة الجركية اللقررة فى تاريخ السمداد ، واذ كان قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية العسادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه _ الذي حل محل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ « الملفي » حرص على ترديد الحكم ذاته الذي يقيد من نطاق الاعفاءات الجمركية سالفة البيان • ولما كان الثابت أن الهيثة العامة لبنك ناصر الاجتماعي تصرفت بالبيع في السيارات السابق تمتعها

بالاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وذلك في المجال الزمنى للمبيل باللهبل بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فانه يقسع على عاتقها الالتزام بالوضاء بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المتصرف فيها ، وتحدد تلك القيلة وفقا لحالة تلك السيارات وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ولاينال مما تقدم الدفع بان الآلات والمدات التي تستوردها الهيئة بالكامل معاة من الاجتماعي اللازمة لاتشاء المشروعات التي تملكها الهيئة بالكامل معاة من الفرائب والجبركية وغيرها من الفرائب والرسوم الملحقة بها ، أعمالا لحكم المادة (١٧/٣) من القانون رقم ٩١ لسسنة وي مدى شهوله للسيادات ، لا ينبسط على الحالة المروضية لتحقق واقعه استيراد السيادات ، لا ينبسط على الحالة المروضية لتحقق بالنص المسأد اليه ومن المقرر أن القاعدة القائونية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها ، أي خلال الفترة من تاريخ المساري بها حتى الفائها ، والتي يتحدد بها مجالها الزمني فتسرى بائر مباشر على الوقائع والمراكز القاتونية التي تقدد بها مجالها الزمني فتسرى بائر مباشر على الوقائع والمراكز القاتونية التي تقدم أو تتم بعد نفاذها مباشر على الوقائع والمراكز القاتونية التي تقدع أو تتم بعد نفاذها ولا تنسحب على الملخي الا اذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجميا ،

لذلسك

انتهت الجيمية السيومية لقسمي الفتوى والتشريح الى أحقية مصلحة الجمارك في استثماء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيمها للفير في الحالة المعروضة .

(فتسوی رقم ۷۸۰ فی ۱۹۹۶/۱۱/۲۰ ـ چلسسسة ۱۹۹۶/۱۱/۹) مل*ف رقم* ۲۶۳/۲/۳۳) ۰

جلسة ٩ مِن نوقمبر سنة ١٩٩٤

تعدید الاسعار _ التسمير الجبري _ مفهوم القرارات السيادية .

القانون وقع ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الففاس بشنون النسمج الجبرى المصل بالقانون رقم. ١٤٧ سنة ١٩٥٥ حرص المشرع على تجنب وفع اسماد المنتجات الصناعية المحلية رفعا بالماد المنتجات الصناعية المحلية رفعا بالماد المنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الأسمات ، واشخى المشرع على قراد التحديد باعتباره للمتباد المصاحا عن الارادة الملاقبة لقودير المساعات بسعد احقدات اثر قانوني معن ابتقاء مصلحة عامة اقسلى عليه المساعات المتباد المساعات من الارادة الملاقبة لي تحو يجبّ بهمه ان يسود على الكافة بما لا مسيل أي الفكاك منا قرره والا تعرض المخالف للمقاب البيناني ومن لم تحت قراد التحديد أو التسميد أو التحديد إلى المساعدة والتسميد الجبرى على النحو يشركات المقاولات المساعدة والمساعد المساعدة والمساعدة التموص المقد استشاء فرق الاسعار الناجمة عن تطبيقها ورق الاستاد الى احكام نظرية الظروف المكارات الناجمة عن تطبيقها ورن الاستناد الى احكام نظرية الظروف المكارات الناجة عن تطبيقها ورن الاستناد الى احكام نظرية الظروف المكارات المساعدة المحدودة عن تطبيقها ورن الاستناد الى احكام نظرية الظروف الكارات الناجة عن تطبيقها و

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها الصادر بجلسه ١٣ من ابريل سنة ١٩٩٤ ، كما تبين لها أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون دقم ١٩٧٦ لسنة ١٩٩٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح الممبدل بالقانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتخويل وزير الصناعة سمعه تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد اقصى الاسماد لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في تلك لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في تلك المواد وأن المادة (٩) تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنبه أو باحدي هاتين العقوبتين: ١ س من باع سلمة مسمرة او مصنة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربع يزيد على السمر أو الربح المهن أو المتع عن بيمها ١٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعاد المنتجات الصناعية المحلية رفعا باهطا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات الصناعية المحلية ، ومن بينها الأسمنت ، وأضفى المشرع على قرار الصناعة لوزير الصناعة . بما له من سلطة بعقتضى المرسوم بقانون المساد اليه يقصد احداث أثر قانوني معين ابتفاء تحقيق مصلحه عامه ، أضغي عليه صفة الالزام على حود يجب معه أن يسود على المنافة بما لا سسبيل الى الفخاك مها دره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ، ومن ثم نعت قواد التحديد أو التسعير « بالسيادية » *

والحال أن قرار رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أسعار الأسمنت ، لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسمير الجبرى على النحو المشار اليه ، سوا، من حيث السلطة المختصة باصحاره ، أو سمنه مغذا الإصعار وأسهايه وغاياته ، وهو لا يعدو أن يكون تحديد لسعر البيع تجويه البجهة البائمة في اطار معطيات السوق وآلياته ، وبالتالى لا يعدرج في عداد ما يمرف بالقرارات « السميادية » ا و« الجبرية » التي يسوغ لشركات المقاولات بسنه منها وفقا لنصوص المقد استنداه فروق الأسمار الناجمة عن تطبيقها • دون الحلال بحقها في الاستنداد الى أحكام نظرية المظارفة اذا قامت موجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعوضها المؤرف الطارئة اذا قامت هوجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعوضها نمو تمزيز به اقتصاديات المقلد اختلالا جسيما •

لذليك

ان الجمعية العيومية لقسبى الفتوى والتشريسيع فى العالات المروضة وحسب صبيغ المقود المطروحة ، قد انتهت الى أن قراد وتيس مبدلس ادارة الشركة القابضة لواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أصعاد الأسينت لا يعد من قبيل القرارات الجبرية التى تسوغ بسند منها صرف الزيادة في الأسعاد لشركات المقاولات المتعاقدة مع الجهاذ التنفيذي لمستدوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية لتنفيلة بعض مشروعاته السمكنية •

ر فتسموی برقم ۸۰۸ یتاریخ ۱۹۹۶/۱۱/۳۷ جلسسة ۱۹۹۶/۱۱/۳ ملف وقسم ۱۸۸/۶/۷۷) -

حِلسُة ١٦ مَن توفمبر سنة ١٩٩٤

جمارك بـ نظام الافراج الجعركي المؤلف عن سيارات الركوب الفقاصة . قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بـ قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شان الافراج عن سيارات الركوب الفاصة .

وضع الترح اصلا عاما متنضاء خضوع جميع الواردات للضراف الجعركية وغيرها من الضراف الجعركية وغيرها من الضراف الانسرة خاص - اجاز المشرع الفراع مؤقتا عنها ودن تصبل الفرات والرسوم الجعركية اذا وردت من الفارج برسم الزوارات او المساسح الحكومية او الؤسسات العامة أو الفركات التي تتبعها - قراه وذير المالية وقع ٢٦٦ منت المنافقة وين المناوات الركوب المفاصة دون المنافقة وقع من سيارات الركوب المفاصة دون تصميل الفرائب والرسوم الجعركية بشرط اعادة تصدير السيادة المفرع عنها مؤقتا فود انتهاء منذ الافراج از الفرض منه إيهما أسبق - تبوت تصدير السيادة الى الخارج قبل انتهاء منذ الافراج المؤلفة بين المستحقة علمها يستوجب دفض المفالة بأداء الفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها عسرة علم المفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها عسرة علمها المفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها علمها المعركية المستحقة علمها علمها المنافقة علمها عسرة علمها المفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها علمها المفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها علمها المنافقة علمها علمها المفرائب والرسوم الجعركية المستحقة علمها علمها المنافقة علمها علمها المؤلفة علمها علمها المفرائبة علمها علمها المؤلفة علمها علمها المفرائبة علمها المؤلفة علمها علمها المؤلفة ا

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠ ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه و يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة • ويضع وزير الخزانة لاثحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العسامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها) . كما تنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة على أنه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به ، • وتنص المادة الثانية من القرار ذاته على أن « يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية : (ج) يتمين اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة
 الافراج أو الانتهاء منه أى الأمرين أسبق حدوثا

واستظهرت الجمعية المعرمية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص م مستحقاق الضرائب والرسوم لذى ورود البضاعة ، وأن أجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا المشرع الأفراج مؤقتا عنها دون المسالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية رقم ٣٦٦ قرار من وزير المالية ، و فغاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة يتم اعدر تصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا لذلك منها أن يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت عن سيارة ركوب ماركة B.M.W. موتور رقم ٢٩٧٧٠١ برسم السيد/ اولرك لولد الخبير الأجنبى الذي يعمل بعصنع المساكن سابقة التجهيز التابع لشركة الجيزة العامة للمقاولات مقابل تمهد وزارة التعمير أداء الفرائب والرسوم الجعركية المقررة في حالة عدم اعادة تعسد يرها للخارج حتى ١٩٨٣/٨/٩ واذا تم تصدير السيارة الى خارج البلاد في ١٩٨٣/٨/٩ على الباخرة ادرياتيك الإيطالية من ميناه الاسكندرية بعوجب بوليصدة الشحن رقم ٣٣٢٩٠٥ من من ميناه الاسكندرية بعوجب بوليصدة التعمير رقم ٣٣٢٩٠٥ من ثم يفدو الطلب المائل بالزام وزاره التعمير ادا الفرائب والرسوم الجعركية المستحقة عليها لا ظل له من الواقع ولا سند له من القانون حريا بالرفض ٠

لاليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعبير والمجتمعات العبرائية المجديعة آداء مبلغ (١٤٨٥٩ جنيها) أربصة عشر الفا وثمانمائة وتسع وخسين جنيها كضرائب ورسوم جمركية على السيارة مشمول البيان الجمركي رقم ٨٢/٣٨٨ .

(فتسوی رقم ۷۸۷ بتساریخ ۲۰/۱۹/۱۱ ، جلسسیة ۱۹۹۶/۱۱/۱۱ ملف رقم ۲۳۸۲/۲۷۲۷)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

قانون = قانون التامين الاجتماعي = طلب الراي من مجلس الدولة .

الثادة ٢/١٥٩ من قانون التامن الاجتماعي العسادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥-المدل بالقانون رقم ٧-١ لسنة ١٩٨٧ ،

تختص وزارة التامينات دون غيرها بطنب الرأى من مجلس المولة فيها يتملق بتطبيق. احكام قرانين التامين الاجتماعي فان تجاوز الأمر في جوهره التعرض لقضية من القضايا التي تحكمها أو تتنظمها نظم النامين الاجتماعي فقد ارتاح ذلك القبيد .

منى سريان أحكام قرار وزير التامينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشان التامين عل عمال المفاولات فى العمليات التى تقوم بتنفيذها شركات قطاع الأعمال العام هى مسالة تعديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام وهو أمر لا يتعلق بتطبيق أحسكام. التأمين الاجتماعي ـ طلب الرأى من مجلس العولة من غير وزارة التأمينات مقبول قانونا .

تبنى للجمعية العبومية من استعراض حكم الفقرة النائية من المادة. (١٥٩) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٧ التي تقضي بأنه « كما ١٩٧٥ المدل بالقانون رقم ١٠٩٧ السنة ١٩٨٧ التي تقضي بأنه « كما تختص وزارة التأمينات دون غيرها بطلب الرأي من مجلس الدولة منها يتحتص هذا الحكم على نحو يمتنع معه على قسم الرأي بمجلس الدولة ، وتقع في قمته الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع ، قبول طلبات الرأي المقدمة في هذا السأن عن غير طريق وزارة التأمينات ، مناط اعمال ، ان يكون طلب الرأي متعلقا بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي الواردة في القوانين المنظمة له ، فإن تجماوز الأمر في جوهره التعرض لقضية من القضايا التي تحكمها أو تنتظمها نظم التأمين الاجتماعي فقد درتمه ذلك القضايا التي تحكمها أو تنتظمها نظم التأمين الاجتماعي فقد درتمه ذلك القدر • والحال إن طلب الرأي في الوضوع المائل ، في اطار مما تنص عليه: المادة (١٥) من قرار وزير التأمينات رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر من أنه « لا تسرى أحكام هذا القرار في شأن العمليات الآتية :

١ – العمليات التى تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها » انما يدور فى حقيقة الأمر حول تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام المحاشمة لأحكام قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١، وما أنه كانت القرار تعتبر من شركات القطاع العام بالمفهوم المقانوني المسابلة ، ولم يتحسن علها هذا الؤصف ، وذلك كله

أمر لا يتعلق بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي • ومن ثم يفدو طلب الرأى المعروض مقبولا قانونا •

كما استظهرت الجمعية العمومية سابق افتاثها الذي انطوى على استعراض لأحكام الدستور ، وقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ أسنة ١٩٩١ ، وخلصت الى أن هذا القانون وأن أبعد في مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة التي أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق ، ودل حكم حاتين المادتين على أن القانون اللاحق استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر ، دون أن يفر بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ، ولا نسبتها إلى الشعب طبقا للمفهوم الدستورى الوارد في المادتين ٣٠و٣٦ منه ٠ وان قانون قطاع الأعمال العام المشار اليه وان غاير من أسلوب ادارة - الشركات التي أخضعها الأحكامه وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيم قاعدة الملكية مستقبلا ، وان كان القانون قد غير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن مصار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانات نشاطها ، وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الارادة العامة التي تمثل الشخص المنوى العام المالك للمال • وانه باستعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وأن القطاع المام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات ، وأن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حيثات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انعسار وصف القطاع المام عن هذه الشركات كما أن علم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على منم الشركات لا يفقدها بذاته ذلك وترتيبا على ذلك ولما كان الثابت أن أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المنوه عنه لا تسرى طبقا للمادة ١٩٨٥ منه على المعليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها ، ومن هذه الاحكام ما تنص عليه المادة (٣/١٣) من القرار من تعليق صرف كل دفعة أو مستخلص على تقديم المقاول شهادة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تفيد سداد الاشتراكات المستحقة عن الدفعة أو المستخلص مستحق الصرف ، وكان الثابت أيضا ، وفقا لما توضع ، أن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ومن ثم فان تلك الشركات تنعرج في عداد شركات القطاع العام المخاطبة بحسكم المادة (١٠/١) من القرار المذكور ، فلا تسرى عليها المخامه ،

لالىك

انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شركات قطاع الإعبال العام تعد من شركات القطاع العام في تطبيق حكم المادة ١٩٨٨) من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشان التأمين على عمال المقاولات والمحاجر والملاحات ٠

(فتسوی رقسم ۸۰۹ بتاریخ ۱۹۹۲/۱۱/۲۷ جلسسسة ۱۹۹۲/۱۱/۱۸ مل**ف رقی** ۱۸۸/۱/۷۷) ۰

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف ــ تعين ــ التعين في غع أدنى الدرجبات ــ حســـاب مدة الطبرة العملية ‹(تسوية) ٠

قانون نظام الماملين المدنيين بالعولة المسادر بالقانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المدل بالقانون دقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٣ ساقراد لجنة شئون الخفمة المدنية دقم ٩ لسنة ١٩٥٠ ٠

المشرع استن اصلا عاما من مقتضاه أن يكون التديين في أدني وظائف المجموعة التوجية ، ووضعت واجاز التديين في غير أدني هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها ، ووضعت لهيئة مشون الطعفة المدينة المستوف المستوف على المستوف ا

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون نظام العاملين الدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يكون التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة او من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة طبقا للقواعد والشروط التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ٠٠٠ ع في حين تنص المادة ٢٧ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في فقرتها الثانية على أن و تحسب مدة الخبرة المملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بحد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضى لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر · · · » كما تبين للجمعية العمومية أنه نفاذا للمادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المسار اليه ، صدر قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف ونص فى المادة (١) منه على أن ه يكون التميين فى غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وفقا للقواعد وبمراعاه توافر الشروط التالية :

٠٠٠٠ _ ١

 ٣ ــ الا تقل مدة الخبرة الضلية للمرشع عن مجموع المدد البينية الملازم قضاؤها في وظائف المدجات الادني من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التميين بها ،

واستظهرت الجمعية العمرمية من النصوص القانونية المتقدمة أن المشرع استن أصلا عاما من مقتضاه أن يكون التعيين في أدني وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وطائف الوحدة ، واستثناء من هذا الأصل العام أجاز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجهـا في حــهود ١٠٪ من العهد المطلوب شــفله من وهائف كل درجة ، وناط بلجنة شئون الخدمة المدنية وضم القواعد والشروط التي تتبعها في هذا الشأن حيث صدر قرارها رقم ١ لسنة ١٩٨٠ وكان من بين هذه القواعد ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشم لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حده وبدءا من درجة بداية التعيين بها . ومن ناحية أخرى فقد أوجب المشرع حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف الى بداية أجر التعيين علاوة دورية من علاوات الدرجة المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة وبحد أقصى خمس علاوات وذلك متى توافر شرطان أولهما أن تتفق مدة الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وثانيهما ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر •

وخلصت الجمعية العمومية معا تقدم الى أنه اذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٩٤ بتمين الدكتور مهندس / حافظ محمد زكى عبد المتجلى رئيسا للادارة المركزية لشئون مكتب الوزير من الدرجة العالية بوزارة الدولة للانتاج الحربى أى فى غير أدنى درجات التمين وتقدم سيادته بطلب حسساب مدة الخبرة المملية الزائدة التى قضاها بالقوات المسلحة فين ثم يفدو متعينا القول بأحقيت فى حساب هذه المدة متى كانت زائدة عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها فى وظائف الدرجات الأدنى لهذه الوظيفة وما يستنبعه ذلك من اضافة علاوة

دورية الى بداية أجر تميين هذه الوظيفة عن كل سنة وبحد أقصى خمس علاوات ٠

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى أحقية المعروضة حالته فى حساب مدة خبرته العملية ومنحه العلاوات الدورية المترتبة على ذلك فى الحدود وبالضوابط الواردة بالمادة ٢٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة •

(فتسوی رقم ۸۱۰ بتاریخ ۱۹۹۴/۱۱/۲۷ ، جلسسة ۱۹۹۴/۱۱/۱۲ ملف رقم ۱۹۹۴/۸۱/۸۲) ۰

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف معاش ـ زيادة معاش الاجر الاساسي • (حكم) القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بزيادة الماشات •

المشرع زاد الماشات المستحقة في ١٩٨٠/١/٣٠ ـ وفقا الإحكام قانون التامين الاجتماعي المسلحة در بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٤ في شسان متج معاشت و بالمنات و ١٩٨٧ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٤ في شسان متج معاشت و بالمائلة و المستقدان و ١٩٨٧/١/٨٠ واعتبر المشرع المداون المنات و بالمائلة و المنات و المنات و المنات و المنات و المنات في ١٩٨٧/١/٨٠ ووفق الى زيادة معاشت عن الأجر الاساسي بعقداد ٧٢ من المائلة المستحق عن الأجر المنات المستحق عن الأجر المنات و المنات المستحق عن الأجر المنات و المنات و المنات المنات و المنات و المنات المنات و الم

تبين للجمعية المعومية أن المادة (١) من القانون رقم ١٠٢ لستة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات تنص على أن ه تزاد بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١٩٨٧ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ وزلك ١٩٦٠ فيما كل لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ، وذلك فيما عدا معاش العجز الجزئي غير المنهى للخدمة • وتمتبر هذه الزيادة فيما عدا معاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

 ١ ــ تحسب الزيادة على أساس مجموع الماش المستحق عن المؤمن عليه أو لصاحب الماش عن الأجر الأساسي والزيادات والاعانات في ١٩٨٧/٦/٣٠ فيما عدا اعانة المجز الكامل واعانة التهجير ٠٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم ان المشرع زاد المائسات المستحقة في ۱۹۸۷/٦/۳۰ وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي العمادر بالقانون رقم ۷۱ لسنة ۱۹۹۶ في شان منح معاشسات ومكافات استثنائية _ بنسبة ۲۰٪ وذلك اعتبارا من ۸۷/۷/۸ واعتبر المشرع هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شائها

جميع أحكامه بمراعاة الشروط الأخرى الواردة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه ٠

ومن حيث أن السيدين شلقامي عيسي ومحمد عبد المحسن المروضة حالتهما قد انهيت خدمتهما قبل ١٩٨٧/٧/١ وتحققت في شأنهما شروط استحقاق الريادة المقررة بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ على نحو لا تجادل فيه الهيئة القومية للتأمين والماشات ، فمن ثم يزاد معاشهما عن الأجر الأساسي بمقدار ٢٠ ٪ من المعاش المستحق لهما في . ۱۹۸۷/٦/۳٠ واذ أصدرت محكمة القضياء الاداري بالقاهرة حكمها بعلستها المنعقدة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ في الدعويين رقمي ٦٧٧٣ لسنة ٤٢ القضائية و ٧٤٢ لسنة ٤٣ القضائية بأحقية المعروضة حالتهما في رفع العاش المستحق لهما عن الأجر المتفر الى ٥٠٪ من متوسط أجر أجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ، وذلك يسند من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسـنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي · وعليه فليس ثمة مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجبه واعمال مقتضاه على نحو كامل غير منقوص ، بما لا يسوغ معه . ومد حاز قوته التنفيذية فيما فصل فيه من حقوق ، الالتفاف حول تنفيذه بوقف ما يترتب عليه من آثار أو الحد منها وذلك بوقف صرف الزيادة في معاش الأجر الأساسي المستحق للمعروضة حالتهما وفقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ خلال فترة تنفيذ الحكم تربصا بما يسفر عنه الطعن القام عليه من الهيئة • وذلك نزولا على القوة التنفيذية للأحكام وبما مؤداه الجمع في الحالة المروضة بين الزيادتين نفاذا للحكمين وتطبيقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ في الوقت عينه ٠

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا: نفاذ الحسكم الصسادر من محكمة القضاء الاداري بالقاهرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ في الدعويين رقمي ١٩٧٣ لسنة ٢٤ القضائية و ٤٢٧ لسنة ٤٣ القضائية بمنطوقه ٠

رُئَانِيا : انطباق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ على المروضة حالتهما منذ العمل به •

. (فتسوى رقم ١٩٤٢ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ ، جلسسة ١٩١٤/١١/١٩ ملف وقم ٢٨/٦/٤٢٤) •

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف ... مرتب ... الحد الأعلى للأجير ... وقف صرف مستحقات العامل .

القانون رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشان العد الأعل للأجور وما في حكمها ، وقرار رئيس الوذرا، رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨١ في نسان العد الأعل للأجور وما في حكمها - المبانغ الشان الوذرا، رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨١ في نسانة العد الأعل للأجور وما في حكمها المنابغ الشان الهيا فيهما أما السبب اداء على معين وهي تستحق بعوجب المشادر الشريعي القرر لها ، ولا يوجد ما يعول بين قبل السبب وهو اداء العمل ولاحق اللاكر حكما يعول بين اداء العمل والأجر المستحق عنه بعوجب أي من القانون أو القرار سالفي اللاكر حكما يعول بين اداء العمل والأجر المستحق عنه بعوجب أي من الأحكم الشريعية أو الطفيقة بكما لم يتمان المنابغ المطابقة المكامهما لمنابغ المنابغ العمل المنابغ المنا

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السسابق الصادر بجلسات ٥/١١/١٨ (ملف رقم ٢١/٦/٥٥) و ١٩٩٢/١٢/٢٠ (ملف رقم ۱۲۰۹/۶/۸۲ ورقم ۸۱ /۱۲۱۳/۶) و ۱۹۹۳/۷/۸۸ (مسلف رقسم . ١٢٧٠/٤/٨٦) ، ولا حظت أن الحالة المعروضة تجرى في اطار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته • واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات وتنص المادة الثانية منه على أن و يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات م. صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للنص سابق الإشارة اليه حيث تنص المادة الأولى منه على انه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحسكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات المامة أو بنوك القطاع المام أو حيثات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو يأى صغة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصغة مرتبات أو مكافأت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ، ٠ كما تنص المادة ٣ من ذات القرار على أن « يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، وتجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول إلى الخزانة العامة المبلغ الذى يزيد. على الحد الأعلى ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم مد تأكيدا لافتائها السابق انه بغض النظر عما يثور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٨٦ لتناوله أمورا تكفل القانون وحدم بتنظيمها ومساسه بأموال هي بحكم مصدوما حق لصساحها ولا يجوز حرمانه منها ، وإيا ما كان وجه الرأى في مدى التزام مذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعية فان أحكامه وأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وصحت قبودا على المرتبات والمكافآت التي يتقاضاها العاملون في الحكومة أو صحدات الحكم الحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو صيئات القطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل في نطاقه بأحكام قانون نظام العاملين بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام •

وحيث ان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٥ سنة ١٩٨٦ سائفي الذكر لم يتضمن أي منهما حكما يحول بين أداء العمل والأجر المسستحق عنه بعوجب أي من الأحكام التشريعية أو الفقدية ، كما لا يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله ، انما يتصل مناط تطبيق أحكامهما بمجدوع ما يتقاضاء العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة، على هذا فان حساب جملة عند المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفي نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة كم م ترفيس مجلس الوزراء، ومن ثم فائه لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل وليس مجلس الوزراء، ومن ثم فائه لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل ولذا بغدت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المسار اليه ٠

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن بلوغ العد الاقصى المحسدد بالقوانين واللوائح لا يحسول دون الاستمرار في صرف ما يستحق خلال السنة عن باقى العام ·

(فتسوی رقم ۸۸۳ بتاریخ ۱۹۹۴/۱۳/۱۷ ـ چلسسیة ۱۹۹۲/۱۱/۱۹ ملف رقم ۸۲۲/۶/۲۲) •

ينسة ١٦ من توفهير سنة ١٩٩٤

عمال موضون ـ اجازات ـ اجازة اسبوعية ـ اجازة المطلات والأعياد الرسمية • ـ قانون نظام العاملين القدنين بالمولة العمادر بالقانون ولم 22 لسنة ١٩٧٨ • ـ قرار وزير التنجية الادارية وقد 7 لسنة ١٩٧٩ •

ناف المشرع بالوزير للفتص بالتنبية الادارية وضع نظام توظيف الطبراء الوطنين. والاجانب والعاملين المتحرجين ونقلانا للمثلث اصمد قراره دام ۳ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين الدين يقومون بأعمال مؤقعة ، لم ينتفج هذا القرار الإجازات القررة للمسلمين المؤتن الا تعمل دون استعماء الأحكام التي يوصدها قانون نظام العاملين المدنين المؤتن المؤتن المدنين بالمودلة باعتبارها الشريعة المصلة المؤلفة في هذا الصحد واعمالها على الماملين المؤلفة بالمؤلفة من الإجازات المؤلفة المؤلفة من الإجازات المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة على الماملين المؤلفةين الإجسازات الا تعمل المواسلة المؤلفة وكذا الاجازات الحربية المساورية والمؤلفة المحال الموسلة المؤلفة المحال المؤلفة المحالة المحدية ،

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من قانون العمل العسادر بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ المعدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ المعدلة بالقانون على : (أ) العاملين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة فيما عدا الاحكام الواردة بالباب الخامس من هذا القانون (السسلامة والمصحة المهنية) وما يصدر به قراز من رئيس الجمهورية · · ، في حين تنص المادة (١٤) من تانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة من تانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة يقومون بأعمال مؤقتة عارضة أو موسمية والعاملين المتدرجين وذلك بقران من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية ،

واستظهرت الجمعية المعرمية مما تقدم أن العاملين بالجهاز الادارى بالدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة _ سواء أكانوا في مركز تنظيمي او مركز تعاقدي ـ لا يخضعون _ فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية-لأحكام قانون المعل ، المشار اليه ، وانما تسرى عليهم في عذا الشان أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي ناط في المادة (١٤) منه بالوزير المختص بالتنمية الادارية وضع نظام توظيفهم هم والخبراء الوطنيين والإجانب والعاملين المتدرجين •

ونفاذا لذلك أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراراته أرقام السنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين و ٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف المحاملين الذين توظيف المحاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة و ٤ لسنة ١٩٧٩ بشائن توظيف المحاملين المدين يقومون بأعمال مؤقتة و ٤ لسنة ١٩٧٩ بشائن توظيف المحاملين المستجدين، وتبين للجمعية من استقراء الترار رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ – الخاص بالحالة المروضة – انه بعد أن عين في المادة (٢) منه المقصود بالأعمال المؤقتة ، نوجان في المادة (٣) على البيانات التي يجب أن يتضمنها المقد ، وأجاز الوحدة اضافة بيانات أخرى خلافها بما لا يتعارض مع أحكام هذا الفرار أواردة في المادة (٤) من ذات القرار مراعاة الأحكام المالية والادارية مع طبيعة الإعمال الوقتة موضوع المقد ، وأخيرا أجاز المشرع للسلطة المختصة فسنغ المقد في حالة الإخلال بشروطه ٠

ومن حيث انه ولئن كان الوزير المختص بالتنمية الادارية رفم ٣ لسنة ١٩٧٩ ، المسار اليه ، لم يتضمن الأجازات المقررة للعاملين المؤقتين على غرار قراراته أرقام ١ و ٢ و ٤ لسنة ١٩٧٩ الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الأحكام التي يرصدها قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة سالف الذكر باعتباره الشريعة العامة في هذا الصدد ، وأعمالها على العاملين المؤقتين بالقدر الذي يتفق مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت من حيث مدته ونوعه ، وقد تبين للجمعية العمومية في هذه الصدد أن الأحكام الخاصة بالاجازات ورد النص عليها في الفصل التاسع من الباب الثاني من هذا القانون ولاحظت أن الغالب الأعم من هذه الأجازات ينأى بطبيعته نصا ومعنا وما شرطه القانون وقيد به من قيود عن أن ينطبق على العاملان المؤقتين ، وينحصر مجال أعمالها في العاملين الدائمين الشاغلين لرظائف دائمة ومن ذلك ما قرره المشرع في المادتين ٦٤ و ٦٥ من القانون المشار اليه من حق العامل في الحصول على أجازة عارضة لمدة صبعة أيام في السنة وأجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل تتدرج تحت مدة الخدمة ، وكذلك ما قرره في المادة ٦٦ من الأحقية في الأجازة المرضية كل ثلاث سنوات ، أو في المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من الحق في الأجازة لمرافقة الزوج اذا ما رخص لأحدهما بالعمل في الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل • أو أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبديها وتقدرها السلطة المختصة أو أجازة لرعاية الطفل بحد أقصى لمدة عامين في المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال الحياة الوظيفية ١٠٠ النج ١٠ الى آخر تلك الأحكام التى تمنح الإجازة في سياق رماني للعمل الدائمة التي يكون الحول مدة حسابها الدورية والى جانب هذا النوع من الأجازات استظهرت الحجومية المعومية أن ثمة أجازات أخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرضي الو المؤقت منها الأجازة الأسبوعية مما يتخلل مدد عمل العامل العرضي الو المؤقت ومما هو لازم للعامل السترداد طاقته وشمعذ همته على مدى أيام المعامل الأسبوعية المسار اليها في المادة ١٣ من القانون المسار اليه مما يتعلق بالمناسبات الدينية والوطنية التي يحتفم بها المجتمع وتعترف بها الدولة ويشارك فيها العاملون بعوجب كونهم المحافل عالمهون ومؤقتون بعوجب كونهم محضى عاملين تتخلل الأجازات الرسمية تلك المدد والاسبوعية مدد عملهم أو مواطنين تتخلل الأجازات الرسمية تلك المدد

لذليك

we ,

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المَمْالُ المؤتمين في الحالة المعروضة في الحصول على راحة أسبوعية وعلى أجازة مدفوعة الأجر عن أيام العطلات والأعياد الرسمية -

(فتسوی دقم ۹۷۷ بتساریخ ۴۹/۱۲/۱۲۱ جلسسسة ۱۹۹۵/۱۱/۱۲ ملف دقم ۸۶/۲/۸۶) ۰

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

الجهاز الركزى للمنعاسبات ـ ولماية الجهاز على الشركات الاستثمارية •

المواد (۱) و (۳) و (۲) من قانون الجهاد المرتزى للمحاسبات المساحد والتائين لرقم على أموال لم على الموال عن المساحد والمساحد المساحد المساحد المساحد المساحد المساحد المساحد المساحد المساحد المساحد من شركات المساح المساحد المساحد من شركات المساح المساحد المساحد من شركات المساحد المساحد المساحد المساحد من المساحد المساحد من المساحد من المساحد المساحد

تبين للجمعية المهومية لقسمى المتسوى والتشريع أن المسادد (١) من قانون الجهساز المركزى للمحاسبات المسادر بالقانون رقسم ١٤٤ لمسنة ١٩٨٨ تنص على أن د الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس المسعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال المدولة ، وعلى أموال الأشخاص المامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا الأشخاص المامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٠٠٠ سالهيئات المامة والمؤسسات المتماونية وهيئات القطاع المام وشركاته والمنشآت والجمعيات التماونية التابعة لأى منها في الأنسطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين المام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع المام او المام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع المام المنك بنوك القطاع المام بيا لا يقل عن ٢٠٪ من راسمالها ٠٠٠٠ بنك من بنوك القطاع المام الا يقل عن ٢٠٪ من راسمالها المن لا على حالى جهة أخرى تقوم المدولة باعانتها او ضمان حد أدني للربع لها

أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، • في حين تنص المادة (٦) من القانون ذاته على أن • لرئيس الجهاز تعيين مراقبي حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي لشركات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون وللجهات التي تنص قوانينها على ذلك، ويبلغ مراقبو الحسابات تقاريرهم لل الجهاز ولي تلك الجهات ، وللجهاز أن يعد تقريرا بملاحظاته ويرسله الم الجها المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مبا تقدم ان المشرع ناط بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقاية على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها . وإذ كان افتاء الجمعية العمومية ، في مجال تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الاعمال العام استقر واضطرد على أن قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالعانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وان كان غاير من اسلوب ادارة الشركات التي اخضعها لأحكامه ، واعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، ومما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها باسلوب التتابع اذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا باسلوب التوازي الذي يتيم للمستوى الأعلى التفخل المباشر في شئون ما تتابع من مستويات أدني ! وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وان كان القانون المشار اليه قد غاير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضم له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لأموالها لا باسلوب ادارتها وامكانات نشاطها _ وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الادارة العامة التي تمثل الشخص المنوى العام المالك للمال • وغني عن البيان أن الجمعية العامة لشركة المساهمة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتكون من الملاك حملة الأسهم أنفسهم ، بينما الجمعية العامة للشركات المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتكون من ممثلين للسخص العام المالك للمال العام وعضو هذه الجمعية الأخيرة لا يملك بنفسه وانما يمثل المالك ويعير عن ادادته •

وان استعراض أوضاع التشريع المصرى ، يكشف عن أن القطاع ألمام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وإن القطاع المام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات الناريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات المامة أو مثل يعض شركات المقاولات وإن انتقال عدد من الشركات من المخسوع لقانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الإعمال العام ، لا يفيد بذاته انحسار وصف النظاع العام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور

وترتيبا على ذلك فان شركات قطاع الأعمال المام المنظمه بقاس قطاع الأعمال العام المسار اليه تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخنة في عموم ما عبر عنه الشرع في المستور بالقطاع العام • ومن ثم وان ما تساهم فيه تلك الشركات من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، انما ينبسط اليه حكم المادة (٣ / ٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة١٩٨٨ ، وبالتالي تخضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها ويدعم ذلك ويؤيده أن للجهاز اختصاصا عاما في الرقابة على أموال حميع الجهات التي ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، وهو ما يتحقق كأصل عام في شركات قطاع الأعمال العام باستثناء ما يساهم به القطاع الخاص في بعض الشركات التابعة ، ولا ريب في أن رقابة الجهاز على أموال هذه الجهات لا تؤتى أثرها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات التي تستثمر فيها تلك الجهات أموالها ، وبالتالي فلابد من تتبع أموال الدولة واخضاعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، خاصة أن نصوص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا تمنع من ممارسية هذه الرقابة بل وتحض عليها هادامت الأموال المستثمرة قد ساميت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر ٠

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات الاستثمارية التي تساهم فيها شركات قطاع الأعمال المام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

ر فتسوى رقسم ٨٦٣ بشاريخ ١٩٩٤/١٣/١٠ چلسسة ١٩٩٤/١٣/٧ ملف رقسم · (E.W/Y/EV

(YY)

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

جمارك ـ الافراج المؤقت عن البضائع دون تعصيل الضريبة الجمركية •

لكادة (0) و (١٠١) من قانون الجعارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ وضع الشرع اصلا عاما في قانون الجعارك يقفى بغضوع جميع الواردات للفرائب الجعركية وغيرها من الفرائب الإضافية الإخرى للقردة على الواردات ما ثم يرد نص خاص باعلائها وتعصل هدم الفرائب عند ورود الشماعة واستثناء من ذلك اجتز الشرع الافراج مؤقعا من البنسائة دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يعددها وزير المالية سدرم المهيئة لتفل الركاب بمطافقة الاستندية بشروعها في استصدار قرار باعلائها من بلقى الشرائب والرسوم المهمرئية فلمستحقة على وارداتها عدم صدور قراد الإعلام من طده الفرائب والرسوم يؤمى الى الزام الهيئة المادة بالقي المستحقة على وارداتها بعلى المستحقة عليها ،

تبين للجمعية المعومية لقسمى المتسوى والتشريع ال المادة (٥) من قانون الجمسارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن وتضع البيضائع التي تعشل أراضي الجمهورية لفرائب الواردات المتردة في النعريفية الجموكية على الفرائب الأخرى المتردة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٢٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقسرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل من الجمورات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة عبل المعرفات الجمركية وأداء الفرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون و وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائح ولوالسوم المقررة وذلك بالشروط والإخواع التي يصحدها وزير الخزانة التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة التي يحددها »

واستظهرت الجعمية المعومية من ذلك أن الشيرع وضع أصلا عاما. في قانون الجعارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجهركية وغيرها من الضرائب الإضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها وتحصل هذه الضرائب عنه ورود البضاعة واستشناه من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل المشرائب والرسوم المقررة عذلك بالشروط والادضاع التي يعددها وزير المالية ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجدارك أفرجت عن التنارف وربحت عن الثنين واربعين عربة ترام كاملة وقطع النياد الملازمة لها مشمول البيان المجدر كي رقم ٥٩٧٣ الوارد من الخارج برسم الهيئة المامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية تحت نظام الافراج الجموكي مقابل تعهد الهيئة ومحافظة الاسكندرية تحت نظام الافراج الجموكي مقابل تعهد الهيئة

باداء الضرائب والرسوم الجسوكية المقررة عليها وقدرها ٢٨٤٧٣٠٨)٤٩٥ قرض جنيسه

واذا قامت الهيئة المسسار الهيسا بأداء مبلغ ٥/٦رء (١٣٦٥/ بالتسبية ١٩٨٢/٦/٣٠ في ١٩٨٢/٦/٣٠ وقصات عن الوضاء بباقي الضرائب الهرش جنيسة

والرسوم الجمركية المستحقة وارداتها وقدرها ٨٨رغ ١٩٢٠٧٦ برغم شروعها في استصدار قرار باعفائها وفقا لأحكام قانون الجمارك رقسم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن الهيئة العامة لنقبل الركاب بمحافظة الاسكندرية ملزمة قانونا باداء المضرائب والرسوم المجموكية ولا تبرأ ذمتها الا بالأداء أو الاعفاء، وأذ لم يصدر قرار باعقائها من أداء باقى الضرائب والرسوم المجموعية المستحقة على وأرداتها فين ثم تفدو ملزمة بادائها وقدرها قرض جنيسه

لالسك

الهامة لنقل اركاب بمحافظة الاسكندرية اداء مبلغ ١٩٢٠٧٩٤٥٨ مليون وتسميانة وعشرين الفا وسبعمائة واربعة وتسمين جنيها وتعانية وثعانين قرشنا كفرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان الجمركي رقم ٥٥٣٥٥ الم مصلحة الجمارك الم

ر فتسوى رقم ۱۹۹۶/۱۳/۱۰ بتاريخ ۱۹۹۶/۱۳/۱۰ جلنسسة ۱۹۹۶/۱۳/۷ ملف وَقسم ۱۳/۲۷ / ۲۲۰۰ ۲۰۰۱ م

(YA)

- خِلْسَة ٧ من ديسمير سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة _ مكافات _ مكافاة نهاية الشعمة •

الله النظام الاساس لمستوق الرعاية الصعية والاجتماعية للعساملين بوزارة التعاون الدول الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ ٠

وفضا الاتمة المسار الهما والتي عمل وبها اعتبارا من ١٩٩٠/١٢/ يصرف لعضو للمستدوق الذي تنتبي خدمته السيب منها بلوغه السن القانونية مكافة تصدار مرتب شهر وقصف عن كل سنة من سنوات القدمة المصوية قانونا ، شريطة أن تتون هذه القدمة تضيت في الجهاز الاداري للدولة أو القطاع العام ، كما استبعدت اللائمة من هذا المقيوم المدد الافاراضية والمستراة طبقا لنظام المتامين المجتماعي حاودي ذلك أن المد المستر تقي في الجهاز الاداري للدولة أو القطاع المام لا يجوز حسابها ضمن مدد المقتمة التي تستحق عنها مكافئة لهاية الخطاء المام لا يجوز حسابها ضمن مدد

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١) من لائحة النظام الإساسي المستدق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المسادة بالقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ تنص في فقرتها الثانية على أن د تعرف منة الفعمة بأنها منة الفعمة السابقة المحتسبة قانونا للمعضاء المؤسسين والتي قضيت في وحلفت الجهاز الادارى للدولة أو الإفتراسية وفقا لنظام التأمين الإجتماعية والثقافية أو الإفتراسية وفقا لنظام التأمين تصعيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية وتقديم الخدمات والزابا المتنابق المتنابقة أو في حالتي الوفاة أو العجز الكل المنهي للخدمة ه و ١٠ على المتحول المنابق التحول التالي إدارة (٣) على أن تصرف مكافأة أبياة الخدمة للمضود ١٠٠٠ على المتحول التالي (أ) ما يعادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات المنابقة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١١ على أن تسرى أحسكام هذه الملائحة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١١ و ١٠٠٠ على الملائحة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١١ و ١٩٠٠ على الملائحة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١٠ و المنابق الملائحة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١٠ و الملائحة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١٠ و المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة اعتبارا من ١٩٧١/١/١٠ و المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة اعتبارا من ١٩٧١/١/١٠ و المنابقة المنابقة اعتبارا من ١٩٧٠/١/١٠ و المنابقة المنا

ولاحظت الجيمية المعومية من ثلك النصوص انه وفقا للائحة النظام الإساسي لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة المتول المعول بها اعتبارا من ١٩٩٠/١٢/١ يصرف لمضو المسندوق الذي تنتهى خدمته الأسباب منها بلوغه السن القانونية مكافاة

تعادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة قانونا ، شريطة أن تكون هذه الخدمة فضيت في الجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام ، كما استبعات اللائحة من هذا المفهوم المدد الافتراضية والمستراة طبقا لنظام التامين الإجتماعي .

وخلصت الجمعية العبومية ما تقعم الى أنه ولئن كان النابت من الاوراق أن للمعروضة حالته مدة خدمة قضاها بوظيفة مدرس قانون بالكلية الحربية ومعهد دراسات الضباط اللهظام بالمسلكة العربية السمودية جرى ضعها الى مدة خدمته بوزارة التعاون الدولي طبقا لقرار رئيس الجمهورية وقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، الشار اليه ، الاأن هذه المدة وقد تقديت في غير الجهاز الادارى للدولة أو القطاع الهام ، فقد بات متصبا عدم حسابها ضمن مدد الخدمة التى تستحق عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقا للائحة النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المناظم الأساسي لصندوق الرعاية الصحية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المناز اليها وذلك نزولا عند صريع نص المادة (٦) آنفة البيان الذي ينتفي بحرجه وجه أحقية المعروضة حالته في حساب تلك المدة أخذا بعين بحرجه بحالته الراهنة ،

لالسك

انتهت الجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حسابيه المدة في الحالة المبروضة عند تقدير مكافأة نهاية المخدمة

ر فتسوی دالسم ۸٦۸ فی ۱۹۹۶/۱۲/۱۰ جلسسية ۱۹۹۲/۱۳/۷ ملف وقسو ۲۸۹۲/۲۸۱ •

(۲۹) جلسة ۷ من ديسمير سنة ۱۹۹۶.

رسوم ــ رسوم التوثيق ــ الاعقاد مثها ... (عقد الرمن التهادي الرسمي) (يتسلّف) (اتفاقية)

ـ اتفاقية تأسيس المعرف الدري الدولي للتجارة المفارجية التي تمت الوافقة عليها بمقتفى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤ أسنة ١٩٧٤ -

بعوجب المادة ١١ من الاتفاقية الشار البها تم اعفاء أحوال المصرف وادباحه وتوزيعاته وجميع انواع الشرائب وجميع انواع الشرائب وجميع انواع الشرائب والرسم والمدفات — هذا الاعفاء استثناء من الاصل الذي يغضي بغضوع أحوال المسرف وعلياته المصرفية والا يعتف وعلياته المسرفية والا يعتف الوجه النساط التي ينحسر عنها الوصف المصرفي حتى لو كانت بعناسبته ـ الاعفاد ينحسر عن عقد الرصن التجاوى الرسمي الذي ابرم بعناسبة فتع عتماد مستندى لائه لا كلاؤم يرب فتع لا الاعتماد مستندى لأنه لا كلاؤم الرسمي طبقا لطبيعة المال المقدم كضمان وحسب ما تتجه اليه ادادة العافدين .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه رغية من اللعولة الموقعة على الاتفاقية في تمكين الممرف من أداء الفرض الذي أنشىء من أجله وهو القيام بالممليات المصرفية والمالية الجارية والتي تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، تم اعفاء أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وجميع أوجه نشاطه وعملياته المختلفة وما قد تفرضه على عملائه من جميع أنواع الضرائب والرسوم واللعمفات ،

ومن حيث ان الاعفاءات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية هي استثناء من الأصل الذي يقضي بخضوع أهوال المصرف وعبلياته للضرائب والرسوم فان حذا الاستثناء انما يرتبط بانشهطة المصرف وعبلياته المصرفية ولا يعتد الى أوجه النشاط التي ينحسر عنها الوصف المصرفي حتى لو كانت بعناسيته .

ومن حيث أن ألملاقة بن المصرف والسيد / فاروق محمد رشوان المتمثلة في فتح الاعتماد المستندى وأن اعتبرت عملية مصرفية قان الاعفاء ينحسر عن عقد المرصن الذى أبرم ضمانا له ، بحسبان أنه لا تلازم بين فتح الاعتماد وابرام عقد المرصن وباعتبار أن ضمان البنك قد يتخذ صورا أخرى غير الرصن الرسمي طبقا الطبيصة المال المقسدم كفسمان وحسب ما تتبجه اليه ارادة الماقدين ، ومن ثم فان الرسوم المفروضسة على عقد الرصن التجارى الرسمي رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٩٢ بنولي بمتنفى نصوص الرصن التجمهر والتي اداما السيد / فارق محمد رشوان لصالح تراد رئيس المجمهرية بالقانون رقم ٧٠ لسسنة ١٩٩٤ بفسان وسوم مصلحة الشهر والتي اداما السيد / فاروق محمد رشوان لصالح مصلحة الشهر المقارى بسفته مدينا واهنا لمحل تجارى ينحسر عنها الاعفاء المنصوص عليه في المادية المعروضة حالته في استرداد الرسوم الأمر أداما عن توثيق الرهن في الحالة المروضة حالته في استرداد الرسوم التي أداما عن توثيق الرهن في الحالة المروضة .

لذلسك

انتهت الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / فاروق محمد رشوان في استرداد الرسوم التي اداها المسلمة الشهر العقادى عن توثيق عقد رهن تجارى رسمي لمسالم المصرف العربي الدولى .

(فتسوی رفس ۸۸۱ بتاریخ ۱۹۹۱/۱۳/۱۷ جنسسة ۱۹۹۱/۱۳/۷ ملف رفسم ۲۸/۱/۸۲) .

جلبة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

الجمعية المومية لقسمى الفتوى والتشريع ــ اختصاص ــ متازعات تنفيذ الأحكام ــ عدم اختصاص الجمعية المعومية ينظرها ٠٠٠

المادة ٢٧٥ من قانون الرافعات المدنية والتجارية -

متنفى هذه المادة التى تسرى امام معاكم مجلس الدولة أن المشرع ناط يقاطى التنفية دون سواد امر الفسل فى النازعات الادارية لدى تحويف ولايته وستنهاض الاحتماصه فى شانها معا لا ينتنج معه المجال باى حال لمسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه على أى وجه ـ مؤتى ذلك أن الجمعية العمومية القسمى الماتوى والتشريع تكون في مفتحه ينظى مازعات تنايذ الاحكام العادرة من معاكم مجلس الدولة والأمر معقود يوجه علم للفضى التنايذ دون في م ـ النزاع حول كيلية حساب الخوالد القانونية المحكوم بها على جهاز المستمى المام الاشترائي بسلته المناز القانوني لأحد المقاضيين في احدى الدعاوية .

تبين للجمعية الصومية أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضدوعية والوقتية أيسا كانت قيمتها ، كسسا يختصي باصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ » *

واستظهرت الجيمية المهومية ما تقدم أن مقتضى هذه المادة التي تسرى أمام مجاكم مجلس اللولة أن المسرع ناط يقاضى التنفيذ دون مواه أمر الفصل في المتازعات الادارية لدى تحريك ولايته واستنهاض المتصاصمه في شمانها ما لا ينفتح معه المجال بأى حال لسلب مذا الإختصاص منه أو مساركته فيه على أى وجه وعلى هذا فأن الجمعيسة المعومية لقسمى الفتوى والتشريع تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الإحكام الصادرة من محاكم مجلس اللولة والأمر معقود يوجه عام لقاضى التنفيذ دون غيره ٠٠

ومن حيث النزاع المائسل انها يتمدد في كيفية حساب الفواقد القائد المحكوم بها على جهاز المدعى العام الاستراكي يصفته المشل القانوني لمرض سيادات النهضة الصالح وزارة الاقتصاد في الدعوى رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٨ القضائية ، حيث يرى الجهاز حسابها من تاريخ المطالبة القضائية حيث يرى المحرض في حيث ترى على المرض في حيث ترى

الوزارة حسابها من تاريخ المطالبة القضائيسة حتى تاريخ السداد و والنزاع على هذا النحو في كيفية تنفيذ الحكم منا تنبقد الولاية بشائه للمحكة التي أصدرته ومنا يخرج عن اختصباص الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم الخصاصها بنظر البزاع المائل .

ر نتسوی رقم ۹۰۱ بتلایخ ۱۹۹۶/۱۳/۲۰ جلسسة ۱۹۹۶/۱۳/۷ ملف وقسم ۲۲۰۰/۲/۳۷) ۰

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

ضريبة .. الضريبة العامة على البيعات ·

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشسان الفريبة العامة على الميمات ـ وضع المشرية لتنظيم أساد للفريبة أسلط المسلم العلمية على المسلمات عين بعقضاء السلم والخدمات الفاضية للقانون أخضوع السلم المحلية والمستوردة والخدمات التى ورد بيانها بالبعدول الرافق للقانون بتحصيلة والمديبة بتعقق واقمة بعمرفة الكلفين بتحصيلة وورديدها ستحق الفرسة المستوردة مو تحقق المواقفة المنشئة للفريبة المجركية متى كان استيرادها بفرض الانجار ليها إيا كان حجم الممالات _ معمات الهيئة الأوقوة المستوردة من الفارج وفقا للمقود المبرمة بشانها ليست واردة بقرض المبح أو الانجار فيها وانها جرى استرادها لمزوم المرفق _ نتيجة ذلك ـ معمات وفقع الفيار المعمل المقود المستوردة للزوم المرفق لا تضمح للفريبة المامة على المبينات الفوات لمرض الانجار فيها من استرادها حقيق والم

استمرضت الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع عقود تنفيذ الخط النساني لمترو أنفاق القساهرة الكبرى المعروضية وتبين لهـــا أن العقد رقم (٢٤) مترو المبـــرم بين الهيئة القـــومية للأنفاق واتحاد شركات (كوجفير / أوراسكوم) موضوعه تنفيذ التصميم التغصيلي والتوريد والتركيب واجراء الاختبارات وتوارب التشخيل والصيانة خلال فترة الضبان لخطوط السكة الحديد والقضيب الثالث كجزء متكامل من المرحلة الأولى من الخط الشاني لمترو أنفاق القاعرة الكبرى ، وتتضمن هذه الأعمال : توريبه مهمات سبكة حديد تشمل القضيب الدولي وفلنكات خرسانية وأخرى خشبية والقضب الثالث الخاص بتبار السبحب والجر وتركيب سكة جديد مزلطة عادية للخطوط الرئيسبة والتفريعات والورش وسكة حديد غبر مزلطة داخل قطاع النفق • وأن العقد رقم (٢٥) مترو مبرم بين الهيئة وشركة ميتسوبيشي اليابانية وموضوعه تنفيذ التصميم التفصيلي والانشاء والتصنيع والتركيب والاختبار والتسليم وبدء التشغيل والوضيم في الخدمة والصيانة والضمان وتتضين هذه الإعمال : ١٥ وحدة قطار كل منها ٦ عربات ومعدات اضافية تشمل ٢ جرار بمحركات ديزل و ٢ عربة سطح النقل القضبان و ٤ عربات قلابة ٠ فضلا عن مخزن قطع غيار الوحدات

 ⁽١) في غان مدى خضرع عقود مقاولة الأعمال للشريبة العامة على المبيمات تراجع فتوى الجمعية السومية الهسادرة بعلسة ١٩٩٥/٨/٣ للتشورة بهذه للجموعة ٠

القطارات والعربات الاضافية ، وادوات ومعدات خاصة · كها تبيغ للجمعية العمومية أن العقد رقم (٢٦) مترو مبرم بين الهيشة واتحاد شركات أجنبية وشركة ، المقاولون العرب ، المصربة وموضوعه تنفيذ يعض الأعمال المتناعلة كوحفة كلية تشمل الأعمال المدنية : التصميم النفضيل والانشاء والتصنيع والتوريد والتركيب والاختبار لأعمال النفق وكافة الأبنية التابعة للمشروع .. مصدر الطاقة والمعدات الكهروميكانيكية ومعدات قطع التذابح الاتواريكية وورش شبرا الغيمة .. أعمال الاشارة وانظام التنسفيل والتحكم المركزي .. بالاضافة لقطع المنيار والصيافة والتدريب ، ومفاد ذلك أن المقود الثلاثة المسار اليها تشتمل أحكامها على توريد معدات يتم استبرادها من الخارج برسم الهيئة وعل أعماله مقارلة وصيانة تقوم بتنفيلها الشركات المتعاقدة معها ،

ومن حيث ان المادة (١) من قانون الضريبة العامة عني المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ للكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاصعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته • السلعة : كل منتسج صناعي سبواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ٠٠٠ المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باسنيراد' سلم صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الاتجار » · وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلية والمستوردة الاما استثنى بنص خاص. وتقرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠٠ ، كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقمة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ووور كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة في مزحلة الافراج عنها من الجمسارك بتحقق الواقعة المنشسئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات المقررة في شأنها ١٠ وتنص المادة (١٨) على أن و على كل منتج صناعي بلغ أو جاوز أجمالي قيمة مبيعاته من السلع

الصناعية المنتجة محليا الخاصمة للضريبة المفاة منها خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ ألف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاصمة للضريبة وفقا الأحكام هذا القانون ١٤١ بلسخ أو جاوز المقابل الذي حصل عليه نظير الخدمات التي قدمها في خلال تلك المعدة هذا المبلغ ، أن يتقدم الى الصلحة بطلب لتسمجيل أسميه وبياناته على النموذج العد لهذا الفرض وذلك خلال المدة التي يحددها الوزير ٠٠٠ » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضح تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فاخضع السلع المعلية والمستوردة والخدمات التي اورد بيانها بالجدول المرابة والمستوردة والخدمات التي اورد بيانها بالجدول المبلعة أو أداء المخلمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها أما بالنسبة المسلعة أو أداء المخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها أما بالنسبة المنسئة للضريبة المجركية و واخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي المنسئة للضريبة تتى كان استيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته كا أوجب على كل منتج صناعي بلغ اجمالي مبيعاته من السلع المنتجة أل المسلعة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل أسمه وبياناته بفيه حصور وتوريدها ه

وعرف السلمة بأنها كل منتج صناعي سواه كان محليا أو مستوردا ثم عرف المنتج الصناعي بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع ، سواه كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواه كانت المهارسة اعتيادية أو عرضية وسواه كانت بصفة رئيسية أو تبعية وغني عن البيان أن المنتج الصناعي بهذا التعريف الشامل لا يفلت منه أي ممارس لأي عمل أيا كان ، حتى لو كان عملا منزليا الأمر الذي لا يظهر أن يكون قصه المشرع قد انصرف اليه لتخضع للضريبة عمل الانسان لنفسه ولخمعته الذاتية من صنوف الأنشطة الذاتية والمترابة والمتبج الصناعي الذي عرفت به السلمة في النص هنا يعتب بد السلمة ومفهومها الاقتصادي هي ما ينتج بقصه التداول بحيث

لا يسنول في مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولاستهلاكه واستعاله من مصنوعات هي مواد جرى تحويلها الى منتج جديد بتغير في الحجم أو الشبكل أو المكونات أو الطبيعة أو النوع حسيما عرف النص ذاته لفظ د التصنيع » ومن ثم ينسجم تعريف د المنتج » بهذا القيد نصا أو داء للخدمة ، كما ينسجم تعريف د الانتاج » بهذا القيد مع تعريف ألاستيراد الذي قيد « بغرض الانجار » ، وذلك كله صواء كان التداول أو البيع أو الاتجار متعلقا باعيان أو متعلقا بمنافع خضعت لقانون الضريبة على المبيعات «

ومن حيث أن معدات الهيئة القومية للانفاق الواردة لها من الخارج وفقا لأحكام المقود المعروضة ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها ، وأنما جرى استيرادها للزومها للمرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقا لنفع عام ، فمن ثم تضحى هذه المهدات وقطع غيارها محل المقود المعروضة غير خاضعة للضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لفوات غرض الاتجار فيها من استيرادها .

ومن حيث انه عن مدى خضوع ما اشتملت عليه العقود المسار اليها من أعمال مقاولة للضريبة العامة على المبيعات في ضوء قرار رئيس المجهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات آنف الذكر واضافة خعمات التشغيل للغير الى الجدول و فقد تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من القانون تنص على أن « يكون صعر الضريبة على السلع ١٠ ٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيكون صعر الماريبة على النحو المحدد قرين كل منها و وبحد الجدول رقم (٢) المرافق للقانون المجمورية تعديل الجدول رقم (٧) و (٢) المرافقين ١٠٠٠ و وبناء عليه صدد قرار رئيس الجمهورية قرم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل الجدولين المرفقين قرار رئيس المخدولية المواردة بالكشف حرف (٢) على أن تضاف الى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بفتة ضريبية ١٠٪ «

ومن حيث ان عقد المقاولة .. وفقا الأحكام القانون المدنى ... من المقود المسماة التي ترد على العمل فاذا قدم المقاول مادة الممل كلها

أو بعضها كان المقد مزيجا بين بيع ومقاولة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقاولة على العمل والمميز للعمل في المقاولة انه لا يجرى تحت ادارة صاحب العمل واشرافه • ولما كان قانون الضريبة المامة على المبيعات عرف المفاهيم والصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاماً ، وخص مفهوم الخمدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافسق للقانون • بما يعنى أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد ، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسماً تتغرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رثيس الجمهورية مكنة الإضافة اليه وتعديله . بيد أن هذه المكنة يتمين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتغريد العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون • وفي ضوم من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقسم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعام عن اللبس والغموض والتعريفات العامة بها مؤداه أن عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولوجا من باب العبوم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقلي لحكم النص الذي لس أمرا خارجا عنه • ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عن فر الحدول رقم (٢) الم انق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التر. تفخل قر عموم خدمات التشميل للغير مثمل خدمات الفنادق والمطاعم السماحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس الفاكس, وألتقل المكنف من المعاقظات وخدمات الوسطاء الفنيين الاقامة الحفلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧ ٪ لسينة ١٩٩٢ باضيافة خدمات التليفون والتسلغراف المحل وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم اورد عبارة خدمات التشغيل للغير ومي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة آنفا وبما مغاده انه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة اذ أنها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد المشرع أخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة وآية ذلك أيضا أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رة, ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خلمات أخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصه من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشفيل للغير لما احتاج الى اصدار القرار الأخير • وبناء عليه لا تخضع اعبال المقاولة التي تضمنتها الهود المروضة للضريبة العامة على المبيمات لعدم اشتمال احكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ عليها •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المقود أرقام ٢٤ و ٧٥ م م و ٢٦ مترو المبرمة لتنفيذ الخط الشانى لمترو الأنفاق القانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون وقسم ١١ لسمنة ١٩٩١ •

(فتوی رقم ۹۱۳ فی ۱۹۹۴/۱۲/۳۱ ـ جلسة ۱۹۹۴/۱۲/۷ ملف رقم ۹۹۳/۲/۳۷) .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة ... مماثى ... تعويشى الدفعة الواحدة ... حساب مدة اشتراق العامل في نظام التأمن الإجتماعي •

المادة ٢٦ من قانون التامن الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٧ فسنة ١٩٧٥ والهمثل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٤ حالفات الأول من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب عمة خدمة الماملين المدنين المستبلين في معاطفات القناة وسيناء مشاعفة عند تقدير الهمش الو 1980: م

ان المعاشى أو تعريض الدفعة الراحدة الذى يستحق للمعامل طبقة الإحكام القانون وقم التحاسف من المعاشى أو المقلية في تقطم التحاسف (ما المستة ١٠٧٠) أنا أما ويقى الأصبل قرر الشرع بالقانون وقم الالاحتمامي وأداد الاحتمامي أما القرن المستقدات القرن الشرعامي - الشريق فسلما في تقطم التحاسف الاجتمامي - الشريق فسلما في معافظات القناة وسيئة - مضاعفة في المعاشى أو التكافئة فأعمال هذه الميزة يتبغى أن يحمل في حافة أي من البديدين المعاشى أو التكافئة والسي في حافة الجمع بيتهما - مؤدى لا يجوز حساب منذ الاستبقاد بمحافظة سبته للمعروضة حالاتهم مضاعفة عند الادبر ويفيان الدائمة الواحدة في يحسف منهم على معاشى ه

تبن للجمعية المجرعية لقسيم الفتوى والتشريع أن المسادر بالقيانون ٧٩ السادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتمعاعي العسادر بالقيانون ٧٩ لسنة ١٩٩٤ تنص على آنه « اذا لسنة ١٩٧٥ تنص على آنه « اذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطاوب الاستحقاق الحد الاقمى للمعاش الذي يتحمل به الهندوق أيهما أكبر أستحق المؤمن عليه تعوضا من دفعة واحدة بواقعم ١٨٥٪ من الأجر السنوى عن كل سنة من السنوات الزائدة ٠٠٠

وعند حسساب المدة المستحق عنها التعويض تسستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المد الآتية :

١ — المدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ ، ٢ — المدد التي حسبت وفقا للمادة ٣٤ ، ٣ — المدد التي تقضى القوائين والقرارات باضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك ما لم تنص القوائين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدد « وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة الماملين المدنيين المستبقين في محافظات القناة وسيناه مضاعفة. عند تقدير المائين أو المكافأة على أنه لا تحسيد مضاعفة.

فى تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المنتفعين باحكام التانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ _ باصدار قانون التامين الاجتماعي الني قضوها بمحافظات بورسميد والإسماعيلية والسسويس وسيناء اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير ، وذلك بشرط أن يكون العامل قد استبقى للمسل فى احدى هذه المحافظات بقرار صدر فى حينه من الجهة المختصمة » *

واستظهرت الجمعية العيومية مما تقدم أن المماش أو تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للعامل طبقا لأحكام الفانون رقم ١٩٧٥/٧٩ انما يؤدى كأصل عام عن مدة اشتراك العامل الفعلية في نظام التامين الاجتماعي واداه الاشتراكات المقررة قانونا ، وهو ما آكده المشرع في المادة ٢٦ سابق الاسارة اليه حينما قرر استحقاق العامل لتعويض من دفعة واحدة اذا زادت مدة اشتراكه في التامين على ست وثلاثين سنة مستبعدا منها مدد الاشتراك الحكمية التي لم تقض بالخدمة فعلا ـ كما استبعد منها مدد الخدمة التي تحسب مضاعفة ما لم ينص القانون القاضي بحسابها على خلاف ذلك °

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل العام قرر المسرع بالقانون رقيم ٢٨ لسينة ١٩٧٦ حسياب مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي ـ التي قضاها في محافظات القناة وسيناء ـ مضاعفة في العماش أو الكافأة ، على نحو يكشف بوضوح عن الصراف أرادت الى استثناء العاملين المخاطبين باحكام هذا القانون عنمه حساب المعاش المستحق لهم أو عند حساب الكافأة التي تعد بديلا عن المعاش • في حالة عدم استحقاقه ، فأعمال هذه الميزة ينبغى أن يجسري في حالة أي مر البديلين المهاش أو الكافأة وليس في حالة الجمع بينهما ، فأن تمتع العامل بها في المعاش يكون قد استنفذ حقه في هذا الخصوص ولا ينبسط حكمها على الحقوق التأمينية الأخرى كتلك المنصوص عليها في المادة ٢٦ سابق الاشارة اليها اذ لم يرد حكم في القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٩ سابق الاشارة اليه بحسابها على هذا النحو والمدد المقررة بهذا القانون ينحصر حسابها في الماش أو في تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للعاملين الذين لم تبلغ مدة اشتراكهم في نظام التأمين الاجتماعي الحد الأدني المقرر للحصول على المعاش ــ وهو ما يقابل المكافأة التي ذكرها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ ــ ولا تستطيل الى غيرها من العقوق التأمينية الأخرى ٠

وبناء على ما تقدم فانه لا يجوز حساب مدد الاستبقاء بمحافظة سيناه بالنسبة للمعروضة جالاتهم مضاعفة عند تقدير تمويض الدفعة الواحدة لمن يحصل منهم على معاشى .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعروضة حالاتهم في حساب مدد الاستيقاء بمحافظة شمال سيناء مضاعفة عند تقدير تعويض الدفعة الواحدة وفقا لنص المادة ٢٦ من قانون التامين الاجتماعي .

(فتسوی دقم ۱۹۶۶ بتاریخ ۱۹۹۴/۱۲/۳۱ جلسسة ۱۹۹۴/۱۲/۷ ملف وقسم ۲۸۲۲/۲۸۱ ۰ (۲۱۳/۲/۸۱

(44)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۹۶

مجلس الدولة _ الجيمية العدومية السمى الفتوى والتشريع _ ما يدخل في اختصاصها المنتقد و المسلسسات . ٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالفانون (قع ٤٧ لسنة ١٩٧٧ - الأرسسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة بياش شاطها كاصل عام في نطاق احكام القانون الخطاص يدرج مسلحة المجاولة واحد أضخاص القانون الخطاص يخرج عن اختصاص الجمهمة الدومية الصمى الفترى والتشريع _ تطبيق ،

تبين للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من القانون وتم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشسان مجلس الدولة تنص على أن و تفتص الجعمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزاوات أو بين المصالح المامة أو بين الهيئات المامة أو بين المهامة أو بين المهامة

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح الهامة أو بين المهامة المحمية المعامية ، ولما كان من المقرر قانونا ، طبقا لما استقر عليه مؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة تباشر نشاطها ، كاصل عام ، في نطاق أحكام القانون الخاص وإذا كان النزاع المائل يقوم بين مصلحة الجمارك وأحد أشخاص المقانون المخاص فين ثم ينحصر اختصاص الجمعية المعومية عن المصل

لللسك

انتهت الجمعية العجومية لقسسمى الفترى والتشريع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع المائل ·

٠ (فتوى رقم ٩٩٦ في ١٩٩٤/١٢/٢ جلسة ٢٩/١٤/١٩٤٤ ملف رقم ٢٣/٢/٢٥٥٠) •

(YE)

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۹۶

ضرائب ورسوم جبركية _ الاعطاءات الجمركية _ حظر التصرف في الأشياء المطاة • المادة (٩) من قانون تنظيم الاعماءات الجمركية العسسادر بالقانون وقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ •

أنه طلقا يقيت الأشياء للطاة فانونا من الفيرائب والرسوم الجهركية على ملك الجهية المتحتمة بالاعلاء ، تستخدمها في ذات الفرض الذي تقرر الاعلاء من أجله ، فلا مجال لاستحداق أن قد ضرائب أو رسوم جمركية عن تلك الاشياء يسوغ المطالبة بها .. الحلا كانت المدات المطاق ما انفكت على ملك الهيئة العامة أرفق مياء القاهرة الكبرى داخله ضمين السوحات الفرائب السوحاتي الفرائب والرسوم الجهركية محل المطالبة ،

تبين للجمعية المعومية أن المادة (٩) من قانون تنظيم الاعفادات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « يحظر التصرف في الإشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها باى نوع من انواع التصرفات أو استصالها في غير الأغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسمد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئه المضربية الجبركية المقررة في تاريخ السادة » *

واستظهرت الجمعية المهومية من هذا النص انه طالما بقيت الأشياء المعفاة قانونا من الضرائب والرسوم الجمركية على ملك الجهة المتبتعة بالإعفاء ، تستخمها في ذات الفرض الذى تقرر الإعفاء من أجله ، فلا مجال لاستحقاق أية ضرائب أو رسوم جمركية عن تلك الأشياء ، يسوغ المطالبة بهيا ه

لا كان الثابت مما تقدم أن الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى ولئن كانت قد أفصحت عن نيتها عام ١٩٨٨ في التصرف في بعض المعدات الواردة لها من الخارج معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ، ألا أن تلك المعدات ما انفكت على منكها ، داخلة ضمن أصولها ، لم يلحقها التصرف للغير أو يجر تكهينها ، ومن ثم ينتفى مناط استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية محل المطائبة .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وفض المطالبة المنعمة الجماوك بالزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى بمبلغ ٢٥٠٩٧٠ جنيه « ماثنين وخمسة وخمسين الفا وتسعمائة وسبعين جنيها ، فيمة الشرائب والرسوم الجبركية على المعات المشار اليها ،

(فتسوی رقم ۹۹۳ بتاریخ ۱۹۹۵/۱۲/۳۱ جلسسة ۱۹۹۱/۱۳/۲۱ ملک رقسم ۱۹۳۵/۲/۳۷) ۰

(40)

جلسة 21 من ديسمبر سنة 1998

خدمة عسكرية ووطنية ــ خدمة عامة ــ أعضاء الإدارات القانونية ــ تحسب هذه اللحة في اقدميتهم ولا تحسب في مدد القيد بالتعاماه -

المادة ١٧ من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها العمادر بالقانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٧ ـ الخادة ٤٤ من قانون المفدمة المسكوية والوطنية الهمادر بالقانون رقم ٢٧ أسنة ١٩٥٠ ـ الخادة ٣ من القانون رقم ٢٧ أسنة ٢٧٠ فر شان الفدمة العامة للنبيات -

— ان قانوني الشعة المسكرية والوطنية والقعدة الخامة هما من العموم بعا يسمح بانطباق احكامها على المعلمين المصاد الادارات القانونية الا اذلك عقيد بالقدر الذي يتأفى والذي يتأفى الدى المسكرية والوطنية أو معتم المحادث ورابعة الخامة الفحدة المسكرية والوطنية أو معتم المحادث على الأدارة القانونية حيثما يكون لها الراحة المصاب خاد يسمح به النظام القانوني لهؤلاء المحادين ولا يتحارضي معه أو يكون له الروخيرته في لا يتناقضي معه مما النظام والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت في القدية الموظنية في لا يتناقضي معه مدد القيد بجدارات المحادين ولا تضم إلى المدد المشاهة يقانون المحادث المحادين ولا تضم إلى المدد المشاهة يقانون المحادث المحادث والاحسب في معد القيد المحادث المحادث والمضاد الادارات القانونية -

تبين للجمعية المدومية أن المادة ١٢ من قانون الادارات القانونيسة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في احمدى الوطائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في يكون مقيداً بعدول المدامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة التالية ، وأن تتوافر فيه الشروط الإخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون « في حين تنص المادة ١٧ من ذات عليها في المادة ٧ من هذا القانون على أنه « يشترط فيمن يشغل الوطائف الفنية بالادارات القانونية على أن يكون قد مضى على قيمه بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وطيفة لنقانونة النظرة طبقا لقانون المحاما ضمين المدة المستوطة للتعبين في الوطائف الخطمة لهذا النظام » • الوطائف الخطمة لهذا النظام » •

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع ــ تحقيقا منه لاستعدل اعصاء الادارات الفانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات انتابعه لها وضمانا لحيدتهم في اداء أعبالهم ــ أفرد تنظيما فاوبيا حصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهامه الفئة ، اذ عبي هذه الوظائف عاوبيا نحصر ، واشترط نيمن يشغلها ــ فوق الشروط المقررة المتعين في دري و العمام ــ أن يدون مهيدا بجدال المحاملين المديني يعالونه والعقاع العام ــ أن يدون مهيدا الوصاف المتبينة فرين فل وظيفه من الوصاف المشارة الله على المادة ١٢ والتي تحتلف من وظيفه الى احرى ، وعلى على الصاف يهدا العانونية المعترة العمال العانونية المعترة العمال العانونية المعترة المفترة المناون المحاماء ، وفور حسابها ضمين الملاد المشترطة للتعيين في هده الوطائف •

كما تبين للجيمية المعومية أن قانون الخدمة المسكرية والوطنية الصادر بالعانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٠ نص في المادة ٤٤ منه على ان منتبر مدة الخدمه المسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما ديها مدة تعيينهم انساء مدة تجنيدهم او بهده انضائها بالجهاز الادارى للدول يتم تعيينهم انساء مدة تجنيدهم الربعة المادية وتحسب هذه الملة في الاقدمية و ٢٠٠٠ كانها قضيت بالخلمة المدنية وتحسب هذه الملة في الاقدمية المالماني بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند منتبين أو الترقية ويستحقون عنها الملاوات المقررة ٢٠٠ د في حين تنص المادة ٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب نقرية الأخيرة على أن د تضاف مدة التكليف الى مدة الخدمة المكلف بعد تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقررة م٩ لسنة ١٩٧٥ في من تنص تعيينه ويتقاضي عنها العلاوات المقررة ٠٠٠ د في حين تنص

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المشرع أبان طبيعة وتكييف الخدمة المسكرية والوطنية وكذلك مدة التكليف بالخدمة العامة ، فاعتبر كلا منهما وكانها قضيت بالخدمة المدنية وذلك حينما أوجب حسابها في الإقدمية وأن يستحق عنها العالوات المقررة .

وغنى عن البيان إن قانوني الخدمة المسكرية والوطنية والخدمة المامة المشار اليهما هما عن العموم بما يسمح بانطباق أحكامهما على المدامن أعضاء الادارات القانونية الا أن ذلك مقيد بالقدر الذي يتفق

وطبيعة النظام الوطيفي الخاضمين له وبما لا يتمارض مع احكامه ، ومن ثم تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية أو مدة التكليف في اقدمية عضو الادارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب مفاد يسمع به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولا يتمارض معه ، أو يكون له أثر عمل لا يتناقض معه هذا النظام ، والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت في أقدمية الموظف وخبرته ، فهى لا تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين ولا تضم ومن ثم فهى لا تحسب في مدد القيد بالمحاماء التي تشكل شروطا للتميين والترقية في وطائف رؤساء الادارات القانونية .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى تطبيق حكم المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٥ المسار اليهما على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالأوضساع الواردة بالأسباب ٠

د فتوی رقسم ۹۲۳ فی ۹۲/۱۲/۳۱ جلسة ۹٤/۱۲/۲۱ ملف رقم ۹۲/۸۲/۰۰) .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنون بالدولة ... معاش ... الاحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القـــانونية القررة ... صرف مكافاة توازى اجر سنة ... مفهوم الأجر

المادة ٩٥ مكروا (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٨٥ الم يين المسرح و الملتج ١٩٨٥ الم يين المسرح ٩٥ السنة ١٩٨٣ لم يين المسرح ٩٥ مكروا القصود بالأجر الذي تصرف على اساسه الكافة المسار اليها بهده المادة - والأصل الهي الأجر الدي تتبر اجرا يدور مداره واذ نص القانون على حسابه وقعا العامل الذي انتهت خدمته لا يعتبر اجرا يدور مداره واذ نص القانون على حسابه وقعا المفاد الأجر الذي توسيحة العامل اثناء الكفحة فان علهوم الأجر في هذه العالة انها يشكل وحده الحاب نبيطي المنافق الاداة القياس وضيطا للعامل عند انتهاء خدمته من معاش دورى الفرسوعي يغدو متبيا تعجيه الممالات المنافقة على المادة ٥٠ مكرو (١) المسلر المؤسوعي يغدو متبيا تعديه الممالات المنافقة ٥٠ من قانون التأمين الاجتماعي المسادر اليها الرجوع الى الهم مهوم الأجر الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي المسادر اليها الرجوع الى الهم يعصل عليه الأومن عليه الأومن عليه الأسلر بعنصريه الاساسي والنفع من منابل نفذي من جهة عمله الاسلية اناء عبله الأصلي بالمفاوم الوارد بقانون التصوص عليها بالمادة ٥٠ مكرو (١) تتعدد على اساسي الإجربالمهوم الوارد بقانون التأمين بالمهوم الوارد بقانون التموم عليها بالمادة ١٠ مكرو (١) تتعدد على اساسي الإجربالمهوم الوارد بقانون التأمين الإجربالمهوم الوارد بقانون التموم على المادة والمكورة المكارة التسامي والنفع والتماني الإجربائية من وحدة عليه المادة والمكورة المكورة المكورة بقانون التأمين الإجربالمهوم الوارد بقانون التماد على المنافقة والمدرود المدورة المنافقة والمدرود المدورة المنافقة والمدرود المدورة المدرود المدورة ال

تبين للجمعية المعومية أن المادة ٩٥ مكردا (١) من قانون نظام المماين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار باحالة العامل الذي تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناه على طلبه اذا قام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية وفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص للتنمية الادارية ، ويصرف للعامل في حده الحالة مكافأة توازي أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة في المعاش » وتنص المادة (٥) من قانون التأمين لا بالمحتمى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ على المؤون يقصد : ١ كل ما يحصل عليه المؤمن من مقابل (أ) ٠٠٠٠٠٠ (ط) الأجر المنصوص عليه المؤمن من مقابل الأساسي ويقصد به : (٣) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظام التوظف بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (١) من المادة (٢)

(ب) ۲۰۰۰ - الأجر المتغير ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه
 وعلى الأخص ۲۰۰۰۰۰۰ - ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز للسلطة المختصة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه احالة العامل بناء على طلبه الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية المقررة لذلك اذا قام بمفرده أو بالاستراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية ، شريطة أن تقل سنه عن خمسة وخمسين عاما ، وعالج المشرع الآثار التأمينية وغيرها المترتبة على اجابة العامل الى طلبه نزولا على رغبته وأبرز هذه الآثار ضم مدة سنتين الى المدة المحسوبة في المعاش بالاضافة الى صرف مكافأة توازى أجر سنة ،

ومن حيث أن المشرع في المدة ٩٥ مكروا لم يبين المقصود بالأجر الدى صرف على أساسه ١. كافاة المشار اليها بهذه المادة ، وذلك خلافا لما بعة في عدم هذا الحكم من تبيين ، وان ذلك يقتضى استخلاص مفهوم الأجر المشار اليه في هذه المائة من النظر القانوني المام ومن رد ذلك المفهوم الى النظام القانوني الذي يسكن وينسسجم في اطاره ، والحاصل أن الأصل في الأجر انه يتقاضاه المامل من رب المعلى نظيم ما يبذله من جهد تحت اشرافه وادارته ، ومن ثم فان ما يتقاضاه العامل الذي انتهت خلمته لا يعتبر أجرا ولا يدور مداره ، وإذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار الأجر الذي الني يشكل وحدة قياس نمطى لما يستحق مفهوم الأجر في هذه الحالة انها يشكل وحدة قياس نمطى لما يستحق الالمال عند انتهاء خدمته من مكاذاة أو معاش دورى ، ولذلك جاز حساب الإجر في هذه المحالة باعتبار مقدار الأجر الإغير للعامل ، أو باعتبار مترسط أجره الدورى خلال مدة محددة أو بنسبة معينة مما كان يتقاضاه من أنواع الدخول المتعددة التي كان يتكون منها دخله الفسامل أثناء منهده م

وان النظر الى مفهرم الأجو عند انتهاء الخدمة بحسبانه وحدة قياس نعطى أو قاعدة حساب للمكافأة أو المعاش من شأنه أن يجعل مفهوم الأجر الوارد بالمادة ٩٥ مكررا وان ورد فى قانون نظام العاملين المدنيين باللولة الا انه يعتبر أبعد عن مباحث هذا القانون وأدخل فى مفاهيم نظام التأمين الاجتماعى وأحكامه توحيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتسكينا للحكم فى سياقه الموضوعى، ومن ثم يفدو متمينا لتحديد المكافأة المنصوص عليها فى المادة (٩٥) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به

القانون رقم 28 لسنة 1920 ، الرجوع الى مفهوم الأجو الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٥ والذي أضحي ينصرف الى كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي بعنصريه الأساسي والمتفير في اطار الضوابط المشار اليها وانحال اليها بالمادة (٥) سالفة الاشارة ٠

وخلصت الجمعية العبومية مما تقدم الى أن المكافأة المستحقة للسيد المذكور انما تتحدد على أسساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

لائسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المكافاة المستحقة في الحالة المروضة انما تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(فتسوی ۹۳۶ بتساریخ ۹۳۰/۱۲/۳۱ جلسسسة ۱۹۹۶/۱۳/۳۱ ملك رقم ۱۳۰۱/۶/۸۱) ۰ (۱۳۰۱/۶/۸۱

(YY)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة ... ترقية .. علاوة الترقية .

المادة ٣٨ من قانون نظم العاملين المدنين بالموقة العسادر بالقانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المادة (١) والمادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالمدولة والقطاع المام والكادرات الفاصة -

ان عبارة ه علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ الشيار اليها انها تشير مراحة ال علاوة من العلامات الدورية للوظفة الرقي اليما » وتفيد استحتاق هذه الدلاوة الدورية استحقاقا معبلا بموجب الترقية وشيئة لللانهن اطا ثان يزيد بها الإجر عن المدادة المقررة للوظيفة المرقى البها دون أن يقل استحقاقها المجبل بالواعد الدورية لاستحقاق شالاتها من صدها حادى ذلك الحافظة المرقر في الاسالة المدوضة في زيادة أجر كل مدم بمناسبة الترقية بها لا يجاوز نهاية الإجر للوظفة المرقى البها مضافا البه الإيادة المتموص علمها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٤ وشادرها ستون جنيها «

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين ، وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر المقرر للوطيفة المرقى الساء أو علاوة من علاواتها أبهما أكر اعتبارا من هذا التاردة ولا دخال من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاغ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاغ بواقع صتين جنيها مسئويا » في حين تنص المادة ٣ من القانون ذاته على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ الميل بهذا القانون باللغات وفي العلوية المواعد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة مضافا الهارادة المنصوص عليها في هذا القانون »

واستظهرت الجمعية الممومية مما تقدم ـ وعلى ما جرى به افتاؤها بجلستى ١٩٩٣/١٠/٢ و ١٩٩٤/١/ أن عبارة « علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة المشار اليه انما تشير صراحة الى علاوة من العلاوات الدورية للوظيفة المرقى اليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا معجلا بموجب الترقية

وطبقا للقانون إذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوطيفة المرقى اليها • دون أن يخل استحقاقها المعجل بالمواعيد الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها ، ومن ثم فأن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه اذ تص فى المادة ١٣ منه على استمرار العاملين المخاطبين باحكامه فى المحدول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العبل به بالفتات وفى المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربعد الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها فى المادة (١) منه وكانت أمرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها فى الحالة المعروضة فى ذيادة احركل منهم بعناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى اليها كل منهم بعناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى اليها ومقدارها ستون جنيها • اذ أن استحقاق المرقى لهذه العلاوة لا يخل به مبي الحصول على الزيادة المقردة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي رسمت المادة (٣) منه اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة ، عند بيسان رسمت المادة (٣) منه اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة ، عند بيسان

تدليك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ٠

(فتسوی دقیم ۹۲۰ بتادیخ ۱۹۹۵/۱۳/۳۱ جلسسة ۱۹۹۵/۱۳/۳۱ ملف دقیم ۹۰۷/۳/۸۱ ۰ (

(WA)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

قطاع عام .. هيئات القطاع العام وشركاته .. العاملون بشركات المطاع العام .. لوزيع الارباح ،

المادة الاولى والثانية من القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات **لطاع** الأعمال العام -

المادة ٢٢ من قانون ديئات القطاع العام وشركاته الصادد بالقانون دفع ١٧ السنة المتمن بالقانون دفع ١٧ السنة التي يتقرر اعتصى الماسية التي يتقرر توزيعها لا يقل عن نسبة ٢٠٪ وضعين هذا التعبيب لاقواعلى معددة صواحة لا فكال عال الالتزام بها لدى استخدامه ـ وقد القي المشرع على عانق شركات قطاع الأعمال العام التي المتحد حلت معل حيث التهائت المهائل العام التي المنافقة على المتحد الترامات المهيئات والشركات الافجرة حلت معل حيث المتحدة المتحداث المتحدد الترامات المهيئات والشركات الافجرة التي يكن أمامها من سبيل تشير أوجه استخدام التسبية بالمتحدد المتحدد عليه المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد على المتحدد مصيلة فاشي الارباح المتحدد تهول شراء أسهم حصد الشركة القانية في وأس مال الشركة القانية المتحدد المتحدد على المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد على المتحدد على المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد على المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد على المتحدد الم

تبين للجمعية المعومية أن المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع المام وشركاته الصادر بالفانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ : تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة و ومع مراعاة حكم المفتوة السابقة بخصص نصيب العاملين للأغراض الآتية :

۱ ـ ۱۰٪ لاغراض التوزيع النقدى على العاملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المسار اليه في الفقرة السابقة العد الأقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيع ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات إلتي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة ٠٠٠

٢ -... ١ " تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين. الى صندوق تمويل الاسكان. الاقتصادى بالمحافظة م... تمويل الاسكان. الاقتصادى بالمحافظة م...

٣ - ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستئمار القرمي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة الأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات الساهمة ويسري فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المسساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسينة ١٩٨٣ على الشركات المسار اليها ، • وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن « تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقبر ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أي اجراء آخر ٠ وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملفاة من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والايجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسال مسئولية كاملة عنها و .

واستظهرت الجدمية المعومية مما تقدم ، أن المشرع بعوجب قانون هيئات القطاع المام وشركاته المشار اليه ، اختص العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الارباح المسافية التي يتقرر توزيعها لا يقل عن نسبة خمسسة وعشرين في الماثة و وخصص هذا النصيب لأغراض محسدة مراحة ، لافكاك من الالتزام بها لدى استخدامه ، فجعل ١٠٪ لإغراض التوزيع النقدى على العاملين ، و ١٠٪ لإسكان العاملين يؤول ما يغيض عن حابتهم الى صدوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة ، وفيما يتملق ببنسبة الـ ١٠٠٪ الباقية فتودع بحسابات بنك الاستثمار القومي لاستخدامه لي تأدية خدمات المجتماعية للعاملين بنلك الشركات ، ولما كان المشرع قد المام وشركاته التحمل بجميع المزامات الهيئات والشركات الاخرة التي لكن الماميا من سبيل لتغيير أوجه استخدام النصيب آنف البيان خارج بلق الأغراض المحددة قانونا ، ولما كانت شركات قطاع الإعمال المام ، مستندام متنام متنام قانونا في استخدام التحميص لم ينفك النسب المذكورة فيما خصصت له ، طالما أن حكم التحميص لم ينفك

قائما ، وبناء عليه فانه لا يسوغ قانونا استخدام حصيلة فانض الحصة النقدية وفائض نسبتى الـ ١٠٪ المخصصة الأغراض اسبكان العاملين والـ ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية في تمويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع في رأس مال الشركة التابعة لحساب العاملين .

ولا ينال من ذلك أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته المسار اليه الذى تضمن حكم التخصيص سالف الذكر لم يعد يسرى على شركات قطاع الإعمال العام ، فليس من شان ذلك أن يخل بما علق بالفائض المسار اليه من وصف يوجب انفاقه على الوجه الذى جنب له .

تدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريع الى عدم جواز استخدام حصيلة الفائض المشار اليه في تمويل شراء أسهم حصة الشركة المتابعة لحساب العاملين . القابضة المروضة للبيع في رأس مال الشركة التابعة لحساب العاملين .

(فتوی رقم ۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۷ جلسسة ٤/١/٥٩٥ ملف رقم ۱۹۹۰/۱/۷۷) - ,

(MA)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

شركات قطاع الأعمال العام ... وليس مجلس ادارة الشركة القابضة ... العضو المتتاب بالشركة التابعة ... عدم استفادتهم من نظام الحوافق المقرد للعاملين •

المواد (٣) و (٢٠) و (٣٠) و (٣٠) من قانون قطاع الأعمال العام العمادر بالمانون ٢٠٠ لسنة ١٩٦١ حدد الشرع تعديدا جامعا دانعا عناصر البدل الذي يتقاضاه دنبس اداوة الشركة القاضة وغضر مجلس الاداوة التنبب بالشركة التابعة لقاء ما يضغلغ به كل منهما من مهام وما يقع على عاتقه من واجبات ، وتتهثل طد العناصر في مكافأة عضوية مجلس الادارة وبدل حضور الجلسات والراتب القطوع ، بالاضافة الى المكافأة الى المكافأة النبيعية التي يعدما النقام الاساسى للشركين وهي حصة من الارباح التي تعقفها الشركة ، النبية للمساد اليهما عما حققاه من تنافع في نهاية السنة المالية الأمر الذي يتلام مع طريقة الحساب بالنتائج المتبعة مهها – تلك الكافأة أنها تستقرق ما عساء أن يكون مقررا للماملين باشركة من حوافز مناط استحقاقها الجهد البلول من حولاد العاملين الأمر الذي يتلام مع طريقة من طركة سابهم حسب حجم العمل المبدول يفض النظر من النتائج المتحصلة انتهاء – مؤدى ذلك عدم احقية الشدار اليهما في الافادة من نظام العوافز القرر للعساملين بتلك المركات ،

تبين للجمعية العمومية أن المادة و ٣ ، من قانون فطاع الأعمال العام الصاحر بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن و يتولى ادارة الشركة القابضة مجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، وشكل على الوجه الأقرى:

١ ــ رئيس متفرغ للادارة ٠

عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة يختارون من ذوى الخبرة
 في النواحي الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وادارة الأعمال

.... - 4

ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس الأعضاء المتفرغين للادارة وما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة والأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة ، كما يحدد هذا القرار مكافأة المفسوية وبدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس ، ويحدد النظام الأساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة « ٣٤ » من

هذا القانون ، و وتنص المادة (٢١) على أن د مم مراعاة حكم المادة (٤) من مذا القانون يتولى ادارة الشركة التي يملك رأس مالها باكمله شركة وقبضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركة قابضة أخرى أو أشمخاص عامة لو بنوك القطاع العام مجلس ادارة يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتكون مجلس الادارة من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ويتكون مجلس الدارة من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن خمسة ويتكون المجلس على النحو التالى :

(أ) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ٠٠٠

(ب) أعضاء غير متفرغين يعينهم مجلس ادارة الشركة القايضة من
 ذوى الخبرة ، يمثلون الجهات المساهمة في الشركة ، ويكون عددهم نصف
 عدد أعضاء المجلس *

(ج) ۰۰۰۰

وتعدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس واعضاه المجلس المشار اليهم في البند (1) و (ب) من الفقرة السابقة من مكافآت العضوية كما يحدد النظام الاسساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بعراعاة نص المادة « ٣٤ » من هذا القانون • وتعدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسسات الذي يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أيضاؤه المنتخبون من مكافأة سنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الأساسي • ويجغال المنتخبون من مكافأة سنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الأساسي عليهم في البند « ب » عضوا منتدبا أو اكثر يتفرغ للادارة ويحدد ما يتقاضاه من مالغ طبقا للفقرة الرابعة من مالغ طبقا للفقرة الرابعة من أخطو منصبه أو عزله • وللمجلس أن يعهد الى رئيسه بأعمال العضوة المنتخب على أن يتفرغ للادارة ، وفي هذه الحالة يحدد له ما يتقاضاه من المنتخب على أن يتفرغ للادارة ، وفي هذه الحالة يحدد له ما يتقاضاه من المنتخب على أن يتفرغ للادارة ، وفي هذه الحالة يحدد له ما يتقاضاه من مالغة وفقا للفقرة الرابعة من مالغة وفقا للفقرة الرابعة من مالغة الدادة »

كما تبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة « ٢٢ » من القانون المسار اليه تنص على أن « مع مراعاة أحكام المادة « ٤ » من هذا القانون يتولى ادارة الشركة التي يساهم في رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخابس ، مجلس ادارة ٠٠٠ وذلك على النحو التالى :

(١) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ٠٠٠

(ب) اعضاء غير متفرغين ، من ذرى الخبرة يختارهم مجلس ادارة.
 الشركة القابضة يمثلون الجهات المساهمة في الشركة .

(ج) ۲۰۰

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس واعضاء المجلس المشار اليهم في البنود أ و ب و ج من مكافأة العضوية ، كما يحدد النظام الأساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بعواعاة نص المادة هـ٣٤ من هذا القانون .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه أعضاء المجلس من بدل حضور الجمعية العامة ما يتقاضاه أعضاء المجلس من المكافأة السنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الإساسى • ويختار مجلس ادارة الشركة القابضة من بين الأعضاء المنصوص عليهم في البند و ب عضوا منتدبا يتفرغ للادارة ويجدد المجلس من يحل محله في حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله • ويجدد المجلس الادارة أن يعهد الى رئيسه بأعمال العضو المنتدب على أن يتفرغ في مده الحالة للادارة • وتسرى في شأن مستحقات عضو مجلس الادارة ألى يتفرغ المساحد أو رئيس مجلس الادارة الذي يتفرغ للادارة أحكام المائنة و الساسى للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الادارة بكتم من القانون ذاته على أن « يبين الأطام الإساسى للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الادارة بنسبة معينة في الارباح بأكثر من رأس ولا ليح القابل للتوزيع بعد تخصيص ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهين والعاملين تحصه أولى » •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع حدد تحديدا جامعا مامعا عناصر الجعل الذي يتقاضاه رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة ، ويشعر مجلس ادارة المنتلب بالشركة التابعة لقاء ما يضطلع به كل منهما من مهام ، وما يقع على عانقه من واجبات · وتتمثل هذه العناصر في مكافأة عضوية مجلس الادارة ، وبدل حضور الجلسات اللذين يصحد بتحديدهما قرار من الجمعية المامة للشركة وفي الراتب المقطوع الذي ويحدده مجلس ادارة الشركة التابعة في مناسبة الحزييس مجلس ادارتها ، ويحدده مجلس ادارة الشركة التابعة في مناسبة اختياره للعضو المنتدب ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها الشركتين ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها الشركتين ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها الشركتين ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها البيان أن تلك المكافأة انما تستخفقه من نتائج في نهاية السنة المالية ، البيان أن تلك المكافأة انما تستخفرق ما عساه أن يكون مقررا الماملين بالأمر الذي يتلام مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل المبدول ، بغض

النظر عن النتائج المتحصلة انتهاء ومن ثم فان أحقية رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة والمضو المنتدب بالشركة التابعة تنحصر في عنساصر الجعل الشار اليه فلا تبتد الى الاستفادة من نظام الحوافز الموضوع للعاملين بالشركة .

للالسك

انتهت الجمعية المجومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية رؤساء مجالس ادارة الشركة القابضة وأعضاء مجالس الادارة المنتدبين بالشركات التابعة في الافادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك الشركات ،

(فتوى رقم ١٤ بتاريخ ٧/١/١٩٠٠ جلسة ١/١/١٥٠٥ ملف رقم ١٩٩٠/٢/٤٧) .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

الجهاز المركزي للمحاسبات ــ رقابة الجهاز على الهيئات العامة ــ صندوق اسكان الواد: (هيئة عامة)

المادة (۱) والمادة (۳) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات العسادر بالمُقانون. رقم ۱۹۶۶ أسنة ۱۹۸۸ •

الحادة الأولى من قوار رئيس الجيهورية رقم ٦٦ كسنة ١٩٨٨ بانشا، صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة •

الجهاز المركزي للمحاميات نشأ كجهاز فني متضمي ملحق بمجلس الشميد إوكل ابه المركزي للمحاميات تشاير وكل المراكزي المسلم المركزيات والحسابات لتحقيق وقابة الدولة الدولة الموالة وأموال الاشخاص الاعتبادية الماهة (ومن بينها الهيئات الماهة) وغيرها من على الابتخاص الى الدر المشرع ملاحة بسحة رقابة الجهاز عليها تناق المراهما بتحقيق نفي عام او تكون أموالها أموالا عامة بصندوق اسكان أفراد القوت المسلحة هو هيئة عامة وفقا لنم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ فسنة ١٩٨٨ المسادر بانشائه وتوافرت له خسائص الهيئات المامة من حيث صدور قرار انشائها استناذا المائة المامة عند عيث صدور قرار انشائها استناذا المائة يتكون من رقير الدافاع يتكون من انصاب عكم مناصبهم فضلا عن تبعيل ادارته يتشكل بقراد من وذير الدافاع يتكون من انصاب عكم مناصبهم فضلا عن تبعيل المهاز الركزي للمحاصيات يوصله هيئة علمة اسكان المواد المهادسة هيئة عامة اسكان المواد المسلمة لرفاية المهاز الركزي للمحاصيات يوصله هيئة عامة اسكان المواد المهادسة على المحاصيات يوصله هيئة عامة اسكان المواد المسلمة لرفاية المهاز الركزي للمحاصيات يوصله هيئة عامة اسكان المواد المسلمة لرفاية المهاز المهادسة على المحاصيات يوصله هيئة عامة اسكان المواد المسلمة لرفاية المهاد المهاد المهاد المهاد هيئة عامة المهاد المؤدي المحاصيات يوصله هيئة عامة المهاد المؤدي المهاد ا

تبين للجيعية الهيومية أن المادة (١) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن الجهاز المركزى للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، ويهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الاشخاص المهامة الاخرى وغيرها من الاشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ٢٠٠٠ » «

كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن و يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

١ _ ٢٠٠٠ ٢ _ الهيئات العامة ٣٠٠٠ _ أى جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربع لها أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للمولة .

واستظهرت الجمعية المعوميسة مما تقسده أن الجهاز المركزى للمعاصبات نشأ كجهاز فني متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل اليه المشرع طبقا لقانون انشائه اختصاص مراجعة الميزانيات والحسايات لتحقيق رقابة العولة على أموالها وأموال الاشسخاص الاعتبسارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من الاشخاص التي قدر المشرع ملامة بسط رقابة الجهاز عليها لتعلق أغراضها بتحقيق نفع عام أو تكون أموالها أموالا عامة .

وتلاحظ للجمعية المعومية أن صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقا لصريح نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهوريه رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر بانشائه وتوافرت له خصائص الهيئات المامة رقم المامة من حيث صدور قرار انشائها استنادا لقانون الهيئات المامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس ادارته يتشكل بقرار من وزير الدفاع ويتكون من أعضا، بحكم مناصبهم فضلا عن تبعية الصندوق لوزير الدفاع .

وعلى هذا فان صندوق اسكان أفراد القوات المسلعة قد استوى خاضعا لرقابة الجهاز الركزى للمحاسبات بوصفه هيئة عامة يقوم الجهاز بمراقبة تصرفاته المالية بحسبان أن أمواله أموالا عامة يقوم الجهاز بتتبعها ضابطا الأوجه صرفها •

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضروع صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

د فتوی رقم ۵۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۱۷ جلسة ۱/۱۹۹۰/۱ ملف رقم ۱۹۸/۲/۷ ی .

. جلسة ٤. من. يناير صنة ١٩٩٥

. خرائب ووسوم چص گية بـ ايخافية اكترابط بين الجامعات، العربه والامريكية بـ ٢ تفاقته تروبی بـ مثاف الانظاء من الفرائب والوسوم -

المادة (٤) والمادة (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ ،

اتفاقية الترابط بين الجامعات المصربة والأمريكية الوافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ المادة (د) من ملاحق بروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية واتعلمية الموقع في ترويي والبابق عليه بالقرار العمهوري ١٩٨١ ليبئة ١٩٨١ وضع المشرع اصلا عادا في فانون الجمارك يغفى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المررة على اتواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها • وتعصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة وأستثناء من ذلك أجاز الشرع الافراج المؤقت عن البضائع دون تعصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزار الغزائة .. الاتفاقية الثبار اليها أدفت أي عملية شراء للسلع تمول من المتعة من اغرائب النوعية أو التعريفات والرسيم وغيرها من انضرائب المفروضة في ظل اللهاان السارية والملحق المشار اليه نص على اعقاء الأدوات والأجهزة العلمية التي يتم استرادها بواسطة الدولة الموقعة من الضرائب والرسوم الجوركية المعررة على الواردات شريطة ان تذسهن لمعاهد علصة أو بداهد تعليم . كما شمل البروتوكول بالاعقاء قطع القيار والكونات والمنعظات المضومة خصيصة لتناسب الادوات والأجهزة الملمية شريطة أن تكون مستوردة في ذات الوقف مع تثلك الأهرات أو الأجهرد أو يمكن الاستدلال على اتها تعصصة لها اذا ما أستوردت فيما بعد ـ البيانات الجمركية الواردة في اطار الانصافية او البروتوكول الشار اليهما تتمتع بالاعفاء دن الضرائب والرسوم الجمركية القررة في هاتين الاتفاقيتين ... عطالبة مصلحة الجهارك تفتقد سندها القابوني •

تبين للجمعية الصوصية أن لمادة ﴿ ٥ ﴾ من قانون الجماولا رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضع البضائع التي تعمل أراض الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأحرى المقررة وذلك الأما يستثني ينص خاص ٢٠٠ وتحصل الضرائب الجميركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسسية ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها و لا يجوز الانواج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات المجمركية وأداء الفرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون › و تحص المناذة (١٠٠) من القانون ذاته على أنه و يجوز الانواج مؤقتا عن البضائع المنادة (١٠٠) من القانون ذاته على أنه و يجوز الانواج مؤقتا عن البضائع يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمين تيسير يحددها وزير الخزانة وبضع وزير الحزانات والمسالح الحكومية والمرسسات المامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي

يحددها ، كما تبين للجمعية المجموعية أن البنه ب/2 من ملحق الشروط النمطية الملحق باتفاقية منحة مشروع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأهريكية للربط بين الجامعات المواضق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ اسنة ١٩٨١ ينص على أن ٥ (١) تعفى هذه الإنسانية أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في اقليم المبنوح ويؤدى الإصل والفائدة ممفتين من هذه الفراني والرسوم ١٠ (ب) للرجة انه (١) أي متعاقد شاملا أي هيئة استشارية وأي أفراد تابعين للتعاقد يمولون من المنحة وأي ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقد، يمولون من المنحة وأي ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات (٢) أي عملية شراء للسلم تمول من المنحة لا تعفي من الفرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الفرائب المؤونين السارية في قليم المقترض ، فسيقرم المقترض المنالخ وارد في خطابات تنفيذ المشروع بسيداد أو اعادة سداد نفس المبالغ التي دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة ،

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقفى بخضوع جبيع الواردات للضرائب الجيركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة وأن الاتفاقية الموقعة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٨ للربط بين الجامعات الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية وقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ استهدفت اشراك أساتذة الجامعات المصرية في العمل على حل مشاكل التنمية في مصر وذلك عن طريق اقامة روابط علمية بين الجامعات في البلدين بما يحقق حسل مجموعة من المشاكل المحددة في التنمية والمساهمة في رفع مقدرة الجامعات المصرية عن القيام بدورها في التنمية والمساهمة في رفع مقدرة الجامعات المصرية عن القيام بدورها في التنمية والمساهمة في رفع مقدرة الجامعات المصرية عن النمام بدورها في التنمية ومن ثم إعفت الاتفاقية في عملية شراء وغيرها من المنحة من الضرائب التوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من المناحة من الضرائب التوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المؤوضة في ظل القوانين السارية .

كما تبين للجمعية المهومية أن الملحق (د) من الملاحق المرفقة ببروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع في نيروبي بتاريخ ٢٦/١١/٢٦ والموافق عليه بقرار رئيس المجمهورية رقسم ٤٢٥ لسسنة ١٩٨٨ نصرًا على اغتياء الادوان والأجهزة المليبة التي يتم استيرادها بواسطة اللهولة الموقعة من الضرائب والرسوم. الجمركية المقردة على الواردات شريطة أن تخصص لماهد علمية أد معاهد تعليم ، على ألا يجرى في البله المستورد صنع ادوات أو أجهزة ذات قيمة علمية مماثلة كما شمل البروتوكول بالاعفاء قطع الفيار والمكونات والملجقات المصمة خصيصا لتناسب الأدوات والأجهزة العلمية وشرط ذلك بأن تكون مستوردة في ذات الموقت مع تلك الأدوات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على أنها مخصصة لها أذا ما استوردت فيها بعد ،

ومن حيث ان البيانات الجمركية موضوع النزاع الماثل الواردة من الخارج برسم المجلس الأعلى للجامعات أرقام ٧٥٢٢ ، ٣٥١ ، ١١٨١ ، ٥ ٨٧٥ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٠ ، ٢٣٧٦ وردت في اطار اتفاقية الترابط بس. الجامعات المصرية الأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقسم ٤٠ لسنة ١٩٨١ . كما أن البيانات الجمركية أرقام ١٩٨٢ ، ٥٧٥٦ ، 1.371, APP71 , FIF77 , VA(VY , 7A1 , FF4 , -V-1 , P7Y7, 77/3 , A.O.S , 3.A.S , TVVP , TOTIL , TA.TL , AAFTL , ۱۷۸۷ ، ۱۵۰۳۰ ، ۱۵۰۳۲ ، ۱۵۱۷۷ ، ۱۳۵۵ ، ۱۸۳۰ وردت فی اطار برتوكول ندوبي الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ * فين ثم تتبتع هذه الواردات بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين ، الأمر الذي يتسنى معه مطالبة مصلحة الجمارك في هذا الشأن مفتقدة الى صحيح سندها قانونا وتفدو متعينة الرفض ، أما فيما يتعلق بمشمول البيان الجمركي رقم ٢٣٦٦٥ الوارد من الخارج برسم السيه / كينث روجرز وافرج عنه تحت نظام الافراج الجبركي المؤقت مقابل تمهد المجلس الأعل للجامعات بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم اعادة تصديره للخارج خلال عام * واذ انتهت مدة الافراج المؤقت ولم تتم أعادة تصدير مشهول. هذا البيان ، فمن ثم يفدو المجلس الأعلى للجامعات ملتزما بأداء الضرائب. قرش جنيسه

والرسوم الجمركية المقررة وقدرها ٢٤٨٧،٩٠ الى مصلحة الجمارك .

للليك

واربعمائة وسبعة وثمانين جنيهما وتسعين قرشا) الى مصلحة الجمسارك كفرائب ورسوم جمركية مستحقة على البيان الجمركى رقم ٣٣٦٦٥ ·

 ٢ _ رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الهجمارك بالزام المجلس قرش جنيبه

الأعلى للجامعات أداء مبلغ ٥ (١/ ١٩٩٥ (ثبانيائة وتسمة وتسمين ألغا وخسيائة وسبعة وتسمين ألغا وخسيائة وسبعة جنيهات وخسية عشر قرشيا) كفتراثب ورسوم جيركية على مشمول البيانات الجبركية أرقام ٢٥٧١ ، ٢٥٧١ ، ٢٢١٨ ، ٢٢١٨ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٧ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٧٠ ، ٢٣٧٢ ، ٢٣٧٢ ، ٢٣٧١ ، ١٣٥٨ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٨ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ ، ١٨٨ ، ١٨٨ ، ١٨٨ ، ١٨٨ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨

ر فتوی رقم ۵۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۶ ملف رقم ۲۲۲۷/۲۲۳) ٠

(27)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

روة سمكية _ الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية _ مقابل الانتفاع بالاراهى المعيطه-البعرات ·

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ ئسنة ١٩٨٧ -

المادة (۱) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتول الهيئة العلمة لتنهية التروة السمكية تنهيتها والاشراف على تنفيسـلا قوانين الهبد بها •

انشا الشرع مرفقا قوبها هو الهيئة المامة لتنمية الاروة النسكية وعهد اليها العمل. على تنمية الروة النسكية وعهد اليها العمل. على تنمية الروة النسكية والمرادع السسكية بالمسطحات المائية وتحميل متابل متابل المستخلات المائية وتحميل متابل الاستخلال حتى مسافة ٢٠٠ متر من الشاطيء - اعتبادا من ١٩٨٣/١٧/١٤ تاريخ العمل بالقراد الجمهوري ٢٥٠ نسنة ١٨٠٢ للهيئة الملكورة وحدما الأنراف على الأرافى المحبية بالبحرات حتى مسافة مائتى متر من ضواطئها - مؤدى ذلك ان لها وحدما دون غيرها اعتباد من هذا التاريخ استثماد مقابل الانتفاع بهذه الأولمي بنفي النظر عن تومية استثمالا عدم الأرافى سوء كانت في مجال الشروة السمكية أو غيرها - من حق الهيئة المذكورة تنفي مقابل انتفاع عن الأرافى المؤجرة لشركة الحديد والعسلب وذلك في نطاق مسافة تنش من من شائل متر من شائلي متر من شائل الشوء المتحدد والمحدد المتحدد والمحدد والمحدد المتحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد والمحدد المحدد والمحدد المحدد والمحدد والم

تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم الهيئة العامة لتنبية التروة السمكية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية » وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « للهيئة في سبيل تحقيق المدافع التيام بما تراه الإزما من أعمال ولها على الأخص (١) العمل على تنفية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين العسيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التي يصسد بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ١٠٠ (٤) تنظيم استغلال مناطق رقم (١) من هذه المائدة • • وازالة التعديات والمخالفات الواقعة عليها رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ ابين لها أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة التي المائية التي الهيئة التي تنول الهيئة التي الهيئة التي الهيئة التي الهيئة التي الهيئة تنوية الهيئة التي تنهي الهيئة التي الهيئة تنوية الهيئة التي تتولى الهيئة التي تتولى الهيئة تنوية الهيئة التي تتولى الهيئة تنوية الهيئة تنوية الهيئة تنوية الهيئة تتولى الهيئة تتولى الهيئة تنوية الهيئة تتولى الهيئة تتولى الهيئة تتولى الهيئة تتولى الهيئة تتولية الهيئة تتولى الهيئة تتولى الهيئة تولى الهيئة تتولى الهيئة تولى الهيئة الهيئة المناه على تناه على تناه على المناه عل

العامة لتنمية الشروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها على النجو الاتى : ٠٠٠ ثالثنا : الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مانتى متر من شبواطئها : ﴿

واستظهرت الجمعية المجومية مما تقدم وتأكيدا الافتائها السابق المراجعة المرا

وتلاحظ للجيمية المعومية انه اعتبارا من تاريخ انعيل بقرار رئيس الجيهورية رقم ٢٥٠٥ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/١١/٢٤ أضحى للهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية وحدما الاشراف على الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتى متر من شواطئها ، ومن ثم يكون لها دون غيرما اعتبارا من هذا التاريخ الحق في استئدا مقابل الانتشاع بهذه الاراضى سواء كانت في مبال الثروة السبكية أو في غيرها .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه يكون من حق الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تقاضى انتضاع عن الأراضى المؤجرة لشركة الحديد والصلب وذلك في نطاق مسافة ماثني متر من شاطيء بخبرة هريوط -

لالسبك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في تقاضى مقابل انتفاع عن الاراضى المؤجرة لشركة الحديد والصلب المصرية حتى مسافة مائتي متر من شاطى، بحبرة مريوط

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

(١) عقد _ عقد الوكالة _ تعريف _ الوكالة هى فى الأصل من العقود الرضائية التي تعم بمجرد ان يتبادل طرفاه التعمير عن الدادتين متطابلتين ما لم يكن التصرف القانوني معلى الوكالة شعر المارة على الدائمة التي الذا كان محل الوكالة ان يطلب الى مصلحة الشمير الفاتاري توثيق علما الحقد لقاء الحاء الرسم المارد _ يجب على مصلحة الشمير القانم بتلك الخدمة بعد التنبت من الحلية المتافقين ووضائهم دون البحث وراء الادادة القاهرة لمؤلى الدفد وصولا ال

(ب) البات - القرائل - القرينة سوا، كانت دليلا كلائبات او طريقا مبينا منه هي التيبة التي يستغلمها القانول أو القاضي من واقعة معهولة - القرينة لومان : النوع الأول - قضائة يستنبطها القاضي من طروف الدعوى - النوع الثاني الفانونية يستنبطها القسائة عنصران : النصر الأولية كانت و القسائية عنصران : النصر الأول : واقعة ثابتة يختارها القاضي وسمى علامة أو أمارة - والعنصر الثاني : عبلية استنبات يوم بها اثناضي لبصل من الأولفة اثناجة في الواقعة ثاراد الباتها - عنصرا القريئة الشائية من عمل القاضي للدى تسمح سلطته في هذا الشان على خلاف ألحال في القريئة الثانية في حمل الشان على خلاف ألحال في القريئة الثانية في المواقعة المحل فيها للقاضي والعمل كلمه للقانون - تطبيق .

(چ) عقد _ عقد بيع _ عقد وكالة _ (شهر عقارى) ،

منشود الشهر القفادي دوم ١٢ لسنة ١٩٨٦ - جميع التركيلات التي تنص على ان للوكير عن نفسه وبمسلته المقا في البيع لنفسه وبمسلته المقتى في البيع لنفسه وبمسلته المقتى في البيع لنفسه يستلزم تعصيل الرسوم المقتى في القف المقتل تعصيل الرسوم المقردة عنها - مسلحة الشمسهر المقادي بها المنسبود تكون قد نصيت من نفسسها - بلا موجب بنبح لها ذلك - قاضيا دقيبا على طرقى المقد وجعلت قبض الثمن بمنابة قرينة كانونية ودبت عليها الرها وهو ما لا يناني الا بنص في القانون - قرينة قبض الموكل النتمن في عند الوكالة يقدرها اتقافى المختص وفقا المروف كل حالة وهلابساتها والاعتبارات المحاكمة لها - تعليق -

تبين للجمعية المعرمية بداية من استعراض واقعات المرضوع ، أن طلب الرأى فيه لا يتعلق في جوهره بحالة واقعية بعينها ، صدر فيها افتاه من ادارة الفتوى ، على ضوه من صياغة المحرر المقدم للتوثيق لمصلحة الشهر المقادى في هذه الحالة على هيئة عقد وكانة ، وذلك بغية الوقوف على صحيح حكم القانون واجب الاتباع في شانها ، وانما يدور طلب الرأى في حقيقته حول مدى جواز تعبيم ما خلص اليه الرأى في خصوص تلك الحالة بمنشور يتضمن حكما عاما ، يجرى تطبيقه ، وينسجب الى جيع ما يقسم من محررات لتوثيقها ، دون نظر الى ظروف كل حالـة

وملابسانها وما يحوطها من اعتبارات حاكمة ، وهو ما لمجات اليه مصلحة الشهر المقدارى والتوثيق بامسدار المنشود رقسم ١٢ لسنة ١٩٨٦، مما يقتضى الوقوف على مدى قانونية ما ورد بذلك المنشود من قاعدة مفادها أن التوكيلات التي تتضمن النص على أن للوكيل عن نفسه وبصفته الحق في المبيع لنفسه دون الرجوع الى الموكل ، ودون أن يكون للأخير المنى في الفاء الوكالة لأنه تقاضى النس ، تتضمن عقود بيع عرفية ، مما يستنزم تحصيل الرسوم المقررة عنها "

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (٨٩) من التقنين المدنى تنص على أن « يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين ، مم مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد ، • وتنص المادة (١٠٨) على انه « لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أو لحساب نسخص آخر ، دون ترخيص من الأصيل ٠٠٠ ۽ وتنص المادة (١٤٥) على أن ينصرف أثسر العقد الى المتعاقدين والخلف العسام دون اخسلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ، ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف الى الخلف العام ، • وتنص المادة (١٤٧) منه على أن د ١ ــ العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون » • وتنص المادة (٦٩٩) من التقنين ذاته على أن « الوكالة عقد بمقتضاء يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، • وتنص المادة (٧٠٠) على أن « يجب أن يتوافر في الوكالة الشمسكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، ما لم يوجد نص يفضى بغير ذلك ، في حين تنص المادة (٧٠٢) على أن « ١ – لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الادارة ، وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والاقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء ء

وتبن للجمعية العمومية أيضا أن المادة (١) من القانون رقسم ١١٤ لسسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أن « ينشا في المديريات والمحافظات مكاتب للشهر العقارى تتولى شهر المحردات التي تقضى القوانين بتسجيلها أو يقيدها • وتتبع هذه المكاتب وزارة المعلل • • وتنبع هذه المكاتب وزارة المعلل • • من المحافظة التقادية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك عن المحقوق المينية المقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك يجب شسهرها بطريق التسجيل ويشخل في هذه التصرفات الذقف والوصية ويرتب عل عدم التسجيل

أن الحقوق المسار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم • ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سبوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، وتنص المادة (٢٠) من القانون ذاته على أن « تتم اجراءات الشهر في جميع الأحوال بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم » • وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أن و تتولى الكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهارات الطلاق والرجعة و ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (٥) منه على أن « يجب على الموثق قبل اجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتماقدين ورضائهم » • وتنص المادة (٦) على أن « إذا اتضم للموثق عدم توافر الإهلية أو الرضاء لدى المتعاقدين أو اذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان كان للموثق أن يرفض التوثيق ويعيد المحرر الى ذوى الشأن ٠٠٠ ، و تنص المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن « يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآتية : رسم مقرر _ رسم حفظ _ رسم نسبي » • وتنص المادة (٢) على أن « يفرض رسم مقرر على ما يأتي : (١) توثيق المحررات ٠٠٠ (١٢) طلب الشهر » • بينما تنص المادة (٣) منه على أن « يفرض على المحررات المطلوب توثيقها الإشبهادات د رسيم قدرة ٠٠٠ ء ٠

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن عقد الوكالة هو في الإصل من عقود التراهى التى تتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن ارادتين متطابقتين ، ما لم يكن التصرف القانوني محل الوكالة شكليا فالوكالة ... اذا كان التصرف القانوني محلها هو البيع مثلا ، وهو عقد رضائي ... تنعقد بين طرفيها فور تلاقي ارادتيهما على ذلك • كما استظهرت أن المشرع أجاز لطرفي عقد الوكالة، اذا ما قدرا ذلك وانصرفت ارادتيهما اليه ، أن يطلبا الى مصلحة الشهر المقارى توثيق مذا المقد لقاء أداء الرسم المقرر قانونا • وأرجب على المصلحة القيام بتلك الخدمة ، وذلك بعد التثبت من أهلية المتماقدين ورضائهم ، وأن المقد غير ظاهر البطلان فان تحقق لديها ذلك صار لزاما عليها أن تقرم بتوثيق المقد ، دون أن يكون لها ولاية التعقيب على محتوى المقد ضارح الاطار الشمار اليه ودون أن تبحث المصلحة وراء الارادة الظاهرة لطرفي المقد ، وصولاً الى الارادة الحقيقية لها التي قصدا سترها •

ولما كان من المقرر أن القرينة ، سواء كانت دليلا للاثبات أو طريقا معينا منه ، هي النتيجة التي يستخلصها القانون أو القاضي ، من واقعة معبولة ، وهي نوعان : قضائية يستنبطها القاضي معلومة لمرفة واقعة معبولة ، وهي نوعان : قضائية يستنبطها القاضي من ظروف الدعوى، وقاونية يستنبطها المشرع ، ويضمنها نص القانون، وتعلى ذلك فللقرينة القضائية عضمران أولهما : واقعة ثابتة يختارها القاضي وتسمى علامة أو امارة ، وثانيها : عملية اسستنباط يقوم بها الفاضي ليصل من الواقعة الماراد اثباتها ، والمنصران الفاضي ليصل من الواقعة الثابتة ، على خلاف الحال في القانون تسمع مسلطته في هذا الشان، على خلاف الحال في القدى يحدد ركنيها ، من أختيار للواقعة الثانية ، ومن جريان عملية في الأنون و ولا سلطة للقاضي فيها ، والحقيقة الثانية ، ومن عريان عملية القانون و ولا سلطة للقاضي فيها ، والحقيقة الثانية ، هنا ، من عمل القانون وحده ، يفرضها على القاضي وعلى الخصوم ، في حين أن الحقيقة الثانية المستمدة من القرينة القضائية من عمل الشائية المستمدة من القرينة القضائية من عمل الشائية المستمدة من القرينة القضائية من عمل السلطانه وارادته وائتقديره ،

والحاصل أن مصلحة الشهر العقاري ، بما أوردته بالمنشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ المستطلع الرأى في شأنه من أن جميع التوكيلات التي تنص على أن للوكيل عن تفسع وبصفته الحق في البيع لنفسع دون الرجوع للموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في الغاء الوكالة لانه تقاضى الثمن ، تعتبر متضمنة عقود بيع عرفية ، يستلزم تحصيل الرسوم. المقررة عنها ، تكون قد نصبت من نفسها ، بلا موجب يتيم لها ذلك ، قاضيا رقيبا على طرفى العقد ، تتسلل الى عقدهما للكشف عيا به من مكنونات ، قصمه استرها ملتفتة بذلك عن العلاقة الظاهرة بينهما التي يجب كأصل عام الاعتداد بها ، وذلك كله دون أن يكون للمصلحة أدوات القاضي ومكناته التي خولها له القانون ٠ كما تكون المصلحة بما أقامت عليه تقديرها للقول بأن مشل التوكيلات التي يرد بها النص المذكور متضمنة عقود بيع ، دون الربط بين كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمة لها ، تكون ، قد حملت قبض الثمن ، بمثابة قرينة قانونية ، ورتبت عليها أثرها ، وهو ما لا يتأتى الا بنص في القانون ، طبقا ال توضح . والحاصل أيضا أن ما ينبي، عنه قبض الثمن في التوكيلات المنوه عنها بالمنشور ، وحدود ذلك ، في غيبة من نص القانون الذي يجمل من واقعة قبض الموكل للثمن في عقد الوكالة قرينة على وقوع البيع ، انما يقدره القاضي المختص في كل حالة على حده ، بما له من. سلطة ، وما اتاجه له القانون من أدوات تعينه على تقصى الحقيقة والكشف عنها ، في ضوء من طروف كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمه له ، وما تسغر عنه الحقيقة القضائية في هذا الشأن هو وحده الذي تنتفي به الارادة الطاهرة لطرفي اليقد ، فغي هذه الحالة فقط يجرى التمامل على المحرر « للمقد، » لا يحسب طاهره ولكن يحسب مستوره الذي كشفت عنه الحقيقة القضائية ، وغنى عن البيان ، اضافة الى ما تقدم، انه ال لم يكن الثمن المقبوض نقودا ، طبقا لصريح المادة (٤١٨) من التقين المدنى ، فقد انتفى ركن جوهرى من أركان عقد البيع .

ولا حيبة في القول بأن من شأن عدم اعتبار التوكيلات التي يرد يها النص المشار اليه بالمنشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ متضينة عقود بيع عرفية ، ضياع حقوق الغزانة الصامة في تحصيل رسوم شهرها ، بحسبان أن رسوم الشهر لا تستحق الا مقابل أداء خدمة شهر المحرد ، وما لم يجو ذلك استجابة لطلب صاحب الشأن ، لا يستحق الرسم ، بالاضافة ألى أن توئيتي تلك المقود بحسب وصفها الظاهر ليس من شائه البتة أن يرتب الإثر المقرر قانونا للشهر فيما يتملق بعقود البيع المرفية المقارية ، بل سيبقي اثر مثل هذه المقود مقتصرا على أطراف المهنية المقارية ، بل سيبقي اثر مثل هذه المقود مقتصرا على أطراف المقد في حدود الالتزامات الشخصية لاترتب نقلا لملكية تلك الحقوق ، ولا سبيل إلى ذلك الا بطلب شهرها في محرر يكشف عنها ، وتمام ذلك المقادنا ،

لدليك

انتهت الجمعية العمومية لقسبى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

١ ــ انه لا تقوم قرينة قانونية تفيد أن كل توكيل وردت به عبارة ، أن للوكيل عن نفسه وبصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع الى الموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في الناء الوكالة لانه تقاضي الشمن ، يعد بيما وتقرير ذلك رمين بما تكشف عنه الحقيقة القضائية في كل حالة ، بحسب طروفها وملابساتها والاعتبارات الماكمة ألما "

٢ ـ تقدر الرسوم وفقا لظاهر ما يرتضيه طرفا المحرد في كل حالة ،
 وذلك في الجدود المسار اليها ٠

(فتـوی رقم ٦٣ فی ١٩٩٠/١/٩٩ _ جلســة ٤ من ينـاير ١٩٩٥ _ ملف رقم ٥٤/٢/٨٨) ·

(﴿ ﴾ ﴾) جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

رسوم وقبرائب ... الرسم همناه الفائوني ٠ المادة ١٦٩ من العستور ٠

المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء هيئة ميناء الاسكتدرية •

أن الرسم لا يطرض الا بناء على قانون ويمكن أن يكتلى فيه بتقرير هبدا الرسم ويترق مبدا الرسم ويترق مبدا الرسم ويترق في المسلم ومن ثم يكون تقريره مطالم الرسم ومن ثم يكون تقريره مطالم المسلم ومن ثم يكون تقريره مطالم المسلم ومن ثم يكون تقريره مطالم يكون المسلم ومن ثم يكون تقريره مطالم المسلم ومن ثم يكون تقريره مطالم المسلم ومن ثم يكون تقريره ما يكون تقريره المسلم المسلم ومن ثم يكون تقريرة المسلم ومن ثم يكون تقريره المسلم ومن ثم يكون تقريره المسلم ومن ثم يكون تقريره المسلم ا

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١١٩ منّ اللسنتور تنص على زبه « انشاء الضرائب السامة وتعديلها أو الغائها لا يكون الا يقانون ولا يعفى أحد من ادائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون » •

كما تبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء هيئة ميناء الاسكندرية تنص على أن « تنشأ هيئة عامة لميناء الاسكندرية يكون مركزها مدينة الاسكندرية ويصدر بتنظيمها وتحديد الحتصاصها قرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية المعرصية حمة تقام وتأكيدا لسابق افتائها أن المرسم لا يفرض الا بناء على خانون ويسكن أن يكتفى فيه بتقرير مبدا الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى ساطة أخرى خالرسم بمعتاص القانوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الأصخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة ممينة تؤديها الدولة الميه ، وهو كذلك يتكون من عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة ممينة والثاني أنه لا يدفع اختيارا أنما يؤدى كرها بطريق الالزام وتستأديه الدولة من الأفراد مما لها عليهم من سلطة الجباية ، شأنه في ذلك شأن الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة للقرد دون أن يطلبها وقد تقدم له ولو أظهر رغبته عنها ، ولا يتمثل عنصر الاكراه في التزام الفرد بدفع الرسم مقابل الخدمة المؤداه له ، ولكنه يتمثل في حالة الضرورة القانونية التي تلجيء الفرد الى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من جزاء أو أثر قانوني ضيار ،

ومن حيث انه بتطبيق ما تقسم على مقابل تداول البترول الذي فرضته الهيئة العامة ليناه الاسكندرية يبين أنه يعتبر رسما من حيث الطبيعة القانونية ، ومن حيث وجوب تحصيله جبرا بمعرفة السلطة القائمة على الميناه .

وتلاحظ للجمعية العبومية أن قانون انشاء هيئة ميناء الإسكندوية سالف الذكر لم يتضمن أية اشارة الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن تم يكون تقريره مخالفا لإحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون .

كما تبين للجمعية الصومية أن مناط اختصاصها بالفصل في المناوعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن تقوم هذه المناوعات بين الوزارات أو بين المسلم المامة أو بين المهيئات المامة أو بين المؤسسات السامة أو بين المهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضمها البعض ، وأما اذا كان المهائزاع قائما على حق مالى بين هيئة عامة وشركة قطاع عام ، فان الجمعية المعجوبة لا تكون مختصة بنظر المناوعة •

ومن حيث انه تبين من الوقائم أن الرسم الذي فرضمه هيئة ميناه بورسميد تقوم شركات البترول بسداده من ميزانيتها مباشرة وهو الأمر الذي ينتفى معه مناط استنهاض اختصاص الجمعية العبومية وفقا لقانون مجلس الدولة وينجسر عن اختصاص الجمعية الممومية النظر في الطلب المقلم من شركة مصر للبترول *

لذليسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي ألفتوي والتشريع الى :

أولا : عدم التزام الهيئة المصرية العامة للبترول بأداء ما فرضته عليها هيئة ميناه الاسكندرية عن رسم في الحالة المروضة •

ثانيا : عدم اختصاص الجمعية بالنظر فيما قامت فيه المنازعة بين هيئة ميناء بورسعيد وشركة مصر للبترول •

ر فتوی رقم ۱۰۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۲ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱ ملف رقم ۲۰۰۳/۲/۳۲ ، .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية السومية للسمى اللتوى والتشريع ... فتواها .. مدى جواز اعبالها على السالات المائلة •

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٢ •

(فتوى الجعمية المسومية يجب ان تصدر في واقعة محددة بداتها مشاوعة باوراقها ،
ترب مشكلة معينة غم فيها الراى القانوني على جهة الادارة ، ذلك الاصلا الصام ليس
غلبة من كل قيد ، حيث يسوخ قانونا استصحاب ذات الراى على حالات الحرى ، أم يصدر
غلبة منافها تحديط ، جبرط تهائلها في القروف والقلابسات وغيرها من الاعتبادات والانقاد
افقانونية المحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها وتقدير ذلك التمائل يمكن أن تقوم
عليه جهة الادارة في نطاق صدفولتها الادارية بما تقرفه من وجوب السمي الذى لا انقطاع
له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة فان غم عليها الأمر
كان لها الملجود الى الجهة صاحبة الولاية لاستقهاده .. الهيئة العاملة الاصلاح الوراعي قدرت
في نطاق حستوليتها الادارية أن فه خلال بعنها لوالحالة التي صدرت فيها فترى
الجمعية المهومية رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٧/١٣٠٤ .. مؤدن ذلك بس ثمة ما يحول قانون
المحتمدات المهومية رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٧/١٣٠٤ .. مؤدن ذلك عدد

استعرضت الجمعية العبومية فتواها رقم ٦٠٠ في ١٩٩٣/٧/٣١ ، الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونية سيسنة ١٩٩٣ (ملف رقيم ٧/١/٧) التي أوردت أن أحكام المحاكم تواترت على أن القرارات الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيمين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطواريء، هي قرارات مشوبة بالبطلان ومعدومة الاتر قانونا ، لانطوائها على مخالفة صارخة بالفة الجسامة ، حيث صدرت فاقدة لسندها ، متضمنة اعتداء على حرمة الملك الخاص التي نص الدستور على صونها وحمايتها مما يجرد هذه القرارات من شرعيتها الدستورية والقانونية ، وهو الأمر الذي يتحدر بها الى مرتبة الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا • وعلى هدى من هذا القضاء يتمين النظر الى التحفظ على الأراضي الزراعية المهلوكة لمن فرضت عليه الحراسة بناء على الأس رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ باعتباره مكونا لركن الخطا الموجب للمسئولية ، وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر لحق بالخاضع للحراسة تمشل في تمليك الأرض المتحفظ عليها لصغار المزارعين وتعذر ردما عينا اليه ، وتوافرت علاقة السيسة بهن الخطأ والضرر في هذه الحالة ، بما يتحقق معه موجب التعويض الذي يمكن أن يكون عينا ، غير انه متى كانت الأرض الطلوب التعويض

بشأنها تم توزيمها على صفار المزارغين ، وكان من القرر انه لايجوز المساس بالتوزيمات التى تمت على الأرض ، لأن ثمة استحالة قانونية تحول دون ذلك ، فانه لاسبيل صوى تنفيذ الالتزام عن طريق المتعويض النقدى ، والتعويض يتعين أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب ، متى كان الضرر مباشرا ، وتقدر قيمة المضرر ، وققا لاحكام القانون المدنى وقت صدور حكم به أو الإتفاق على التعويض عنه ، وليس وقت وقوع الخطأ أو بعه تحقق المضرر ، ضم تغير المظروف والأوضساع تتغير قيمة الإضرار بالزيادة أو النقص ، للأمر الذي يلزم معه أن يتم تقدير التعويض على ضوه مقد المتغيرات ، ومن ثم فانه يتعين تقسديره بالنظر الى القيمة العقيقية . الالراض المستولى عليها ، وليس وقت والسر وقست الاراض المستولى عليها ،

كما تبين للجمعية العمومية من استعراض المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٢ أن الاختصاص المعقود أبها بابداء الرأى في المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب اهميتها ، باحدى الطرق المقررة قانونا ، انما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها ، بما تنطوى عليب من ظروف وملابسيات وغرها من الاعتبارات ، ووفقا للأنظمة القانونية الحاكمة لها • ومن ثم فان ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها ، أصلا ، ولايتعداها الى غيرها من الحالات ، وما ذلك الا تأكيدا لما سبق أن استقر عليه افتاء الجمعية بجلستيها المنعقدتين في ١٩٨٣/٥/١٨ و ١٩٩٠/٥/١١ من أن الفتوى يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها ، تشر مشكلة ممينة غم فيها الرأى القانوني على جهة الادارة • بيد أن ذلك الأصل المام ليس طليقا من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأى على حالات أخرى ، لم يصدر في شأنهـا تحديدا ، بشرط تماثلهــا في الظروف والملابسات وغرها من الاعتبارات ، والأنظمة القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها • وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم علمه جهة الادارة في نطاق مسئوليتها الادارية بما تفرضه من وجوب السمر. الذي لا انقطاع له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة ، قان غم عليها الأمر كان لها اللجوء الى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره ٠

والحاصل مـ على النحو النابت من كتاب طلب الرأى ــ أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قدرت ، في نطاق مسئوليتها الادارية ، أن نهة حالات بعينها تصائل والحالة التي صدرت في شانهـــا فتوي الجمعية الممومية رقم ١٠٠ بتاريخ ٣٠/٧/٣١ المشار اليها ، وازاء ذلك التقدير ، فليس شمة ما يحول قانونا دون استصحاب ذات المبدأ الذي استظهرته تلك الفتوى ، على نحو يتمين معه رد ذات الأعيان التي شملتها الحراسية فان تمدر ذلك يسوغ للجهة التي تسببت بخطئها في احداث ضرر بدوى الشان في تلك الحالات أن تعوضهم نقبها على الحق بهم من ضرر يقطيه التويض قانونا ، في العدود التي رسمتها الجمعية بفتواها آنفة البيان ، ووفقا لما يتفق عليه الطرفان في هذا الخصوص أخذا بعين الاعتبار أن الجبعية العدومية لم تحسب مدى تحقق الضروص أخذا بعين الاعتبار أن الجبعية المدومية لم تحسب مدى تحقق الضرو في شذا بوالتي جاء ذكرها بكتاب طلب الرأى تحديدا ، وما هو المستحق لكل من أصحاب هذه الحالات من أرض يجب ردها عينا أو يعوض عنها لكل من أصحاب هذه الحالات من أرض يجب ردها عينا أو يعوض عنها الطرفان على أن يؤدي في صورة أرض بديلة .

لالسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لايوجه ما يحول قانونا دون اعمال ما خلصه الله فتوى الجمعية رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٠١/٧٩٣ على الحالات التي يثبت تباثلها والحالة التي صدرت ني خصوصها تلك الفتوى ، مما يسوغ معه للمسئول عن الخطأ تمويض ما صحاب تلك الحالات عما لحق بههم من ضرر ، وذلك على التفصيل الحسياق ،

ر فتوی رقم ۷۱ بناریخ ۱۹۹۰/۱/۲۳ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۰/۱/۷) .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥٠

اصلاح دراعي - اللجان التضالية - حجية قراراتها (كنائس) الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٠٧ بشان الإصلاح الزراعي .

(أن المشرع ناط باللجان القضائية الاصلاح الزراعي دون غيرها القصل فيها يعترفي الاستياد على القدر الجائد عن الحد الركسية الارض المستياد على القدر الجائد عن الحد الركس المستياد وقال الاقرارات القسمة عن الملال الفقائسية المستياد وقال الاقرارات القسمة عن الملال الفقائسية المنتياد عليه بحسب احكام القائون وقال على المستياد عليه بحسب احكام القائون وقال خص المشرع تلك الملجان المقافل ويهم المشرع تلك الملجان الفضائية بذلك جهة فضاء المنتياد عليه بعدائسية عبقي من حقيقة المستياد على المستياد المستي

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١٣) مكررا من المرسوم يقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاصسلاح الزراعي المعدل بالقوانين ارقام ١٩٦١ لسنة ١٩٥٦ و ١٩٥٠ و ١٩٨٩ لسنة ١٩٥٦ تنص علي أن ١٩٠٠ وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير المعدل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير المعدل الزراعي ، ومنعوب عن اللبينة العليا للاصلاح الزراعي ، ومنعوب عن الشهر المقاري وآخر عن مصلحة المهابي وتكون مهمتها في حسالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون المهارية وفحص ملكية الاراضي المستولي عليها وفحص ملكية الاراضي المستولي عليها من واستثناء من الاستيلاء عليه طبة الأحكام هذا القانون ، كما تختص مذه اللجان بالفصل أحكام قانون مجلس المعولة لاجوز الملمن بالالفاء أو وقف تنفيذ قرارات أكلم قانون مجلس المعولة لاجوز المعن بالالفاء أو وقف تنفيذ قرارات المستيلاء الصادرة من اللجنة العليا للاصلاح الزراعي ١٩٠٠ وفي حين نصت المادة ذاتها بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ــ المعول به اعتبارا من مستشار من عضور بمجلس المعولة المحارك ومن عضور بمجلس المعولة المحارك ومن عضور بمجلس المعولة المحارك ومن عضور بمجلس المحاركة ومن عضور بمجلس المحاركة ومن عضور بمجلس المحاركة وقد ومن عضور بمجلس المحاركة ومن عضور بمجلس المحاركة وقدي المحاركة وقدي ومن عضور بمجلس المحاركة وقدير المحل وتكون له المرياسة ، ومن عضور بمجلس المحارة المحاركة وقد ومن عضور بمجلس المحارة المحاركة وقد ومن عضور بمجلس المحارة المحاركة وقد ومن عشور بمجلس المحارة المحاركة وقد المحار

يختاره رئيس المجلس وثلاثة أعضاه يمثلون كلا من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة الشهر المقارئ والتوثيق ومصلحة المساحة و وتختص منه اللجنة دون غيرها — عنه المنازهة — يما يأتي : (١) تحقيق الاقرارات والديون المقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذا القانون وذلك لتتحديد ما يجب الامتيلاء عليه منها ٥٠ واستثناء من أحكام قانون السلطة التفضائية المشار النيها في المقترة الثانية من هذه المادة وتحال فورا جميع الفضائية المشار النيها في الفقرة الثانية من هذه المادة وتحال فورا جميع النضايا المنظورة أمام جهات القضاء مادام باب المرافعة لم يقفل فيها الى بمخلس الملولة في المؤرات الصادرة من المجان القضائية في المنازعات المنسوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة ويرفع الطمن بتقرير المنسوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة ويرفع الطمن بتقرير القراد وفقا للارضاع وبالشروط القراد الا اذا أمرت دائرة ضحي الطمون بذلك ٥٠

كها تبين للجبعية العبومية أن المادة (١٣ مكررا (١)) من المرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ معدلا بالقانون رقم ۲۹ لسنة ۱۹۷۱ تنص عل أن « فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لاتكون القرارات الصادرة من اللجان المنصــوص عليها في المادة (١٣) والماده ١٣١ مكر را) نهائية الأ بمد التصديق عليها ٠٠٠ « في حيّ تنص المادة (٦) -من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون. رقير ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ محظر تملك الأحسانب للأراضي الزراعية وما في حكمها على أنه يجوز الأطراف النزاع الطمن في قرارات اللجان القضائية المنصوص عليها في الفقرة الأخبرة من المادة (١٣ مكررا) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة. ١٩٥٢ المشار اليه والصادرة قبل العمل بأحكَّام هذا القانون وذلك بتوافر الشروط الآتية : (١) أن يكون القرار قد صدر في احدى المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المسار اليــه ، أو القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بحض أحكام قانون الاسسلاح الزراعي (٢) ألا يكون القرار قد صدر في شأنه قرار نهائي من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي (٣) أن يتم الطعن في القرار خلال. السعابين يوما من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ، و تنص المادة (٧) منه

على أن « ينشر هذا القراد في المجريدة الهرسيمية ، وتكون له قول القانون . ويصل به من تاريخ نشره ٠٠ » « نشير في ٢٠/٣/١٧/ » ٠

واستظهرت الجهمية العمومية مما تقدم ، على ضوء مما إستقر عليه الافتاء والقضاء أن المشرع ناط باللجان القضائية للاصلاح الزراعي ، دون -غرما ، الفصل فيما يعترض الاستيلاء على المقدر الزائد عن الحد الأقصى المقرر قانونا من منازعات ، في شأن ملكية الأرض المستولى عليها أو التي تدون محلا للاستيلاء ، وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك الخاضمين لقانون الاصلاح الزراعي ، وذلك أتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام اسانون • واذ خص المشرع تلك اللجان بالفصل ، دون سواها ، في منازعات بعينها على الوجه المتقهم ، فلا ربب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي ، أذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة في شــان ما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات تتبع لدى الفصل وما اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضي وضماناته ، وتؤدى الى سرعة البت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك ما تغياه المشرع من اصدار تشريعات الاصلاح الزراعي ، وبالتالي فان القرارات التي تصدرها تلك اللجان تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضبائية وليسب قرارات ادارية • ومن ثم فانها تحوز قوة الأمر المقضى ، مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها على الوجه المبن في القانون •

ولما كان من المقرر طبقا لحكم المادة (١٠١) من قانون الاثبات الصادر
بالتانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون
حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية
الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتملق بذات
الحق محلا وسببا ، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها ،
وللمحكمة أن تقضى بها من تلقاه نفسها ، وكان النابت في الحالة المعروضة
انه على الرغم من أن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٧٧١ سالف الذكر فتح الطريق
نلطمن على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٢٠٠ لسنة
المحل بهذا القانون في ٢٠٩٠/ ١٩٧١ على الرغم من انه لم يكن قد جرى
التصديق على هذا القرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي
قبل العمل بالقانون الأخير ، ومن ثم فقد يات ذلك القرار حائزا لقرة الأجراء
المنفى ، وبات تبعا لذلك قرار الاستيلاء الذي طعن عليه أمام اللجنسة
النفاء ، اذ يندمج قرار اللجنة القضائية في قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤول
ال الناء ، اذ يندمج قرار اللجنة القضائية في قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤول

الامر الى النظر في القرار خاته ومفاهم • واعمالا لذلك فانه لا وجه لمدم. مني طف ف

الآحد بقرار الاستيلاء على مسساحة ١٨ ٧ ٤ والحالة هذه ، بحسبان أن قرار اللجنة القضائية رتب حقا صار له قوة المحقيقة القضائية لايتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه * ولا يرد ذلك في الحالة المعروضة الا بطريق التنازل عن أهلاك المدولة ، ووفقا للنظام الماتوني . الحاكم لذلك * وأنه يتمين احتراما لما يتمتح به قرار اللجنة سالف البيان من حجية طبقا للمادة (١٠١) من قانون الاثبات الناى عن التعرض لذلك القرار أو الاحتجاج في مواجهته بأى دفع ، اكبارا لسيادة القانون ونزولا عند مقتضاياته *

تنليك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا وجه لعدم الأخذ بحجية حكم اللجنة القضائية المسار اليه ، وذلك لأن الحكم قد رتب حقا صارت له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه ، ولايرد ذلك الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة وفقا للقواعد المقروة •

د فتوی رقم ۸۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۱/۰۶ جلسة ۱۹۹۵/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۹۷/۸۸) ۰-

(EV)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع ـ طلب راى ـ لا وجه لنظر الوضوع بحالته الراهنة •

المادة ؟؟ من القانون رقم ؟ ١ لسنة ١٩٩٣ بانشاء الاتحاد المسرى الخاول التشييد والمبنى المادة المسرى الخاول التشييد والمبنى المساونة الاستان المساونة الانتخاب والمبنى القانون المساونة الانتخاب ومواد البناء ثم تعديل فسيه بعوب القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩٣ المعول به اعتبارا من ١٩٩٣/١/ المادة المساونة الانتخابة الانتخابة الانتخابة الانتخابة الانتخابة الانتخابة الانتخابة المساونة القانون وقرض عليها توفيق رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٥ من الخضوع لحكم المسل المقرر يقوة القانون وقرض عليها توفيق المساونة والمادة عنها حالية المساونة المساونة عنها المراح، من تصديل لهذه المادة قد اجاب على السؤال المطروضة وحدها .

استعرضت الجيمية العمومية افتاءها السمابق الصادر بجاستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ الذي تبينت فيه أن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبنساء تنص على أن « تحل بقوة القانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة بأنشطة المقاولات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به ، ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ آنف البيان وقضى في المادة الأولى على أن « يستبدل بنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشمييد والبناء النص الآتي : مادة ٤٩ ، تحل بقوة القمانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة التي تمثل المقاولين المنصوص عليهم في المادة (١) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به وذلك فيما عدا الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمر والبناء المسجلة طبقا لأحكام القانون رقب ١١٠ لسنة ١٩٧٥ باصمدار قانون التعاون الانتاجي واتحاداتها • على المستغلين بالمقاولات وقت العمل بهذا القانون بما فبهم الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمر والبناء توفيق أوضاعهم مم أحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية > * وقد عمل بهذا التعديل اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢ . واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أنه وأن كان ثار خلاف في الرأى حول تحديد نطاق سريان حكم الفقرة الاولى من المادة 23 من الفاتون رقم 2٠٠ لسنة ١٩٩٢ المشار الله، وما أذا كان يشميل الجمعيات التماونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء - بيد أن المشرع تناول حكم المعول به اعتبار اليها بالتمديل بعرجب القانون رقم ١٠٣ المسجول به اعتبار أمن ١٩٩٣، واستثنى وفقا له الجمعيات التماونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٠ لمنة ١٩٧٥ من الخضوع لحكم الحل المقرر بقوة القانون وفرض عليها توفيق القانون وفرض عليها توفيق المساول المشرع بما اجراء من تمديل للمادة سالفة الذكر قد أجاب على السؤال المطروح أما الجمعية المسؤمية بما لا يظهر معه وجه لنظر الموضوع بمالته الراهنة وفي اطار المساؤلة الممروضية وحاميا •

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا وجه لنظر الموضوع بحالته بعد تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بانشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ ٠٠

٠ (فتوى رقم ٨٩ بتاريخ ٢٥/١/١٥ جلسة ١٩٩٥/١/١٩٥ ملف رقم ٢٧/٢/٧٨) ٠

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

لائعة _ الالحة الشتراكة للقرف السياهية _ تعديلها (دمستور)

القانون دقم ۸۰ لسنة ۱۹۸۸ بانشا، غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل (انتخابات) بالقانون ۱۹۲ لسنة ۱۹۹۰ لالحة الفرق المساحة ولم ۲۱۱ لسنة ۱۹۹۰ لالحة الفرق المساحية بالمستوجة و ۱۹۹۰ بسنة ۱۹۹۰ بسنة ۱۹۹۰ بسنان اللائحة الاسامية المستركة المفرق السياحية تنمي على آثار تكون معذ الفضوية في مجلس ادارة الألف للات مستوات ولا يجوز الانتخاب او التحيين لاكثر من دورتين متناليتين، وقد القتر الفرية تلات مستوات على آنه لا يجوز المنتخب في مجلس ادارة الخرفة فلات سنوات على آنه لا يجوز التنظيم واحدة التصبح المنتخب المنتخب دورة انتخابيتين الا بعد انقضاء دورة انتخابية واحدة على الأقل ما التعديل المقترح للمادة السائلة تضمن قيدا على الحق في الترسيع لا يسوع بنص في لائحة وانه المتحدا من هدا المنتخب من من دلال يضمح القيد المنصوص عليه في المادة (۹) او المشروع المتنزع المنتخبية على المادة (۹) او المشروع المتنزع المنتخب على المائلة على المنائلة المقائلة الم

استعرضت الجمعية العدومية افتاهما السابق الصادر بعلستيها المنعقدتين في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ و ما خلصت اليه من أن المستور كفل الحق في انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي ، واعتبر الحق في الانتخاب والترشيع وإيداء الرأى من الحقوق العامة وأعلى من شأنها وأحاطها بسياج من الضمانات وأنزل مباشرتها منزلة الواجب الوطني حثا للمواطنين على المساهمة في الحياة العامة و وأن المشرع ناط بوزير السياحة بموجب القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بانشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل بالقانون رقم ١٩٦٤ بانشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل بالقانون الشخصية الاعتبارية وأخضمها للائمة الأساسية المشتركة التي يصدر الشخصية الاعتبارية وأخضمها للائمة الأساسية المشتركة التي يصدر بيشكيله وتحديد عدد أعطائه قرار من وزير السياحة وناط بالجمعية العمومية انتخاب الثلثي وفقا لأحكام اللائمة الإساسية المشتركة ولوزير السياحة تعيين ثلثه الباتي من بن ممثل المنشآت السياحية المنضمة ،

ومن حيث أن المادة (٩) من قرار وزير السياحة رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن اللائحة الإساسية المستركة للغرف السياحية تنص على أن « تكون مدة العضوية في مجلس ادارة الغرفة ثلاث سنوات ولا يجوز الانتخاب أو التميين لآكثر من دورتين متناليتين ٠٠٠ وينص التمديل المقترح للمادة آنفة الذكر على أن « تكون مدة العضوية في مجلس ادارة الغرفة ثلاث صنوات ، على أنه لا يجوز الترشيح لمن شغل منصب دورتين انتخابيتين متناليتن الا بعد انقضاء دورة انتخابية وأحادة على الأقل ٠٠٠

ومن حيث ان الشرط اصطلاحا هو وصف ظاهر منضبط مكبل لشروطه يستنزم عدمه عدم الحكم ولا يستنزم وجوده وجود الحكم ولا عدمه و بينما المانع هو الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده عدم السبب أو عدم الحكم ولا يلزم من عدمه وجود أحدهما ولا عدمه و ومن ثم فالمانم اصطلاحا هو مقلوب الشرط .

واذ تضيينت المادة (٩) من اللائحة الأساسية المستركة للغرف السياحية مانها من الترشيح صار في التعديل المقترح شرطا له وهو في الهالتين قيدا على الحق في الترشيح لا يسوغ بنص في لائحة وانما يكون تنظيمه وتقييده بنص في قانون و واذ خلا القانون رقم ٨٥ لسنة 1٩٦٨ المسار اليه من مثل هذا القيد يضحى القيد المنصوص عليه في المادة (٩) أو الشروع المقترح لتعديلها مخالفا للقانون .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية التعديل المقترح لنص المادة (٩) من اللائحة الأساسية المستركة للفرف السياحية الصادرة بقراد وزير السياحة رقام ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ .

(فتوی رقم ۹۰ بتاریخ ۲۰/۱/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۲۸/۲/۲۲) .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم ... ضريبة النملة النسبية ... الاعقاء منها (جمعيات).

المواد (۱) و (۲) و (۷) و (۸۰) من قانون ضريبة الاسفة الصادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۱۰ المادة (۹۱) من قانون التماون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ۲۰۰ لسنة ۱۹۷۰ ۰

اخضع الشرع تشرية المعقة النسبية ما تعرفه الجهات العكومية من أمواقها المعلوكة لها سواء تم الترف منها مبائرة أو بطريق الآناة ويتحمل بعب، علم القريبة العبة أو التشخص الذى يدم العمر في المرابة ويتحمل بعب، علم القريبة العبة الأحكامة لا تقل بما ورد التص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعقاء من القريبة على أدا أحكامة لا تقل بما تعلق المحكمة من حيث الاعقاء من القريبة على ضريبة الدمقة بالنسبة ال ما يتعلق بتشاطها من العقود والمعردات والأوراق والمقبوعات الترابية المرابية الأطريبة الموافقة المرابية الأطريبة الأطريبة الأطريبة الأطريبة الأطريبة الأطريبة المحل ما يقرف على تشاط لشريبة المعقد المرابية المعقدة المادية والإنسانية علم الإعلامات مطلقة من كل قيد حيات الجميعة لنطاق من الحافظة، من الله يقيم المسلولية الادارية الا انه لا يجدد حق الجميدة في الإطاء من مية المعقد القرب المادة ١٩٠١ المساولية الإدارية الا انه الاصاف التعاوني للنساط الذي تقوم به الجدية وليس بعا قد يعلق بهذا المتشاء من مطاقات غير جوهرية و

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١) من قانون ضريبة العمضة المصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن (تفرض ضريبة دمنة على المحررات والمطبوعات والماملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون) *

وتنص المادة (٢) منه على أن « ضريبة المعفة نوعان : (أ) ضريبة دهفة نوعية • (ب) ضريبة دهفة نسبية » • كما تنص المادة (٧٩) من ذات القانون على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرف الجهات المحكومية وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية من المرتبات والإجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتى : • • • • • وتنص المادة (٨٠) على أنه » فيها عدا المرتبات والإجور وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات المحكومية من الأهواله المهلوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها صبتة المثال الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها صبتة المثال الضريبة الشار اليها ، ويقصه بالصرف عن طريق الانابة أن تمهد الجهة الحكومية الى أى شخص بمبلغ مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها ·

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقلم أن المسرع فرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في القانون • وأبان أن ضريبة الدمغة تتنوع الى نوعين : (ضريبة دمغة نوعية وضريبة دمغة نسبية) وباستقراء أحكام قانون ضريبة الدمغة يبين أن ضريبة الدمغة النسوعية وعاؤها المحررات والمطبوعات وما في حكمها مما ورد النص عليه بهذا القانون ، وحسد الشرع سعرها بمبلغ عينه بنص القانون بحسب نوع المحرر أو المطبوع. أما ضريبة الممغة النسبية « عادية واضافية ، فوعاؤها المعاملات والأشماء والوقائع مما ورد النص عليه في القانون ، وحدد المشرع سعرها ينسبة مئوية ومن بين الأوعية التي اخضعها المشرع لضريبة الدمغة النسسبية ما ورد النص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة حيث أخضع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المباوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بعبء هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ٠ أذ الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالزام بأدائها فيخضم لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لضريبة اللمغة النسبية عادية واضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه مدا الاعفاء •

ومن حيث أن المشرع قرر بموجب المادة (٢٨) من قانون ضريبة الدمغة المشار اليها أن أحكامه لا تخل بها ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليه عبرهما على خلاف ما هو منصوص عليه في أحكامه .

ومن حيث أن المادة (٩١) من قانون التماون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن د تعفى الجمعيات التماونية من ١٠٠٠ (٤) ضريبة الدمغة التي يقع عيه أدائها على الجمعية التعاونية بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من المقود والمحررات والأوزاق والمطبوعات والتفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها *

ومفاد ذلك أن المشرع أعفى بمقتضى المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من ضريبة اللمنقة بالنسبة اني ما يتعلق بنسساطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبسوعات والمدفاتي والسجلات والملصقات وغيرها من الأوعية الفحريية الأخرى الخاضعة لهريبة المعمقة صواء كانت توعية أو نسبية • ذلك الأخرى الخاضعة لهريبة المعمقة صواء كانت توعية أو نسبية • ذلك أن الإعقاء المقرر بالمادة (٩١) المشار اليها وود مطلقاً من غير قيسه ما يتسع ليسمل ها يفرض على نشاط المجميات المخاضع لفريبة المعمقة والموسية والافسافية المنصفة والموسية الملاتف و ٨٠ من قانون ضريبة السمنة • كيا أن الإعقاء المشار اليه تعلق بنشاط المجمعية مطلقا التحقيد والمحررات والأوراق ٠٠٠ غير مقيد ، واذ أشار النص بعد ذلك الم المقود والمحررات والأوراق ٠٠٠ التحقيد والمحررات والأوراق ٠٠٠ أن الإعقاء أن النسبة من مفردات على مسابل التمييل • يؤكد منا المفياد أن قانسون التمساون الاستهلاكي المستهلاكي من ضريبة المعقبة الموسادر بالقانون رقم ١١٠ السينة ١٩٧٠ المسابق وضوابطها وضوابطها وضوابطها وضوابطها والمستهلاكي من ضريبة المعفة • والمسادر التعاون الاستهلاكي من ضريبة المعفة • والمسادر والقانون المستهلاكي من ضريبة المعفة • والمسادر والقانون الاستهلاكي من ضريبة المعفة • والمسادر والقانون الاستهلاكي من ضريبة المعفد • والمسادر والقانون الاستهلاكي من ضريبة المعفد • والمسادر والقانون الاستهلاكي والمسادر والمسادر والقانون الاستهلاكي والمسادر والمسادر

ومن حيث أنه ولئن ناط المشرع بالجمعية العمومية الاستثنائيسة وحدها دون غيرها الاختصاص بتمديل النظام الداخلي للجمعية المتماونية الاستهلاكية بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التعاون الاستهلاكي على الا ينفذ قرارها بالتعديل الا بعد قيده في السجل المعد لذلك في المركز الرئيسي للجهة الادارية المختصة ونشره في الوقائع المصرية ، واذ صدر قرار الجمعية العمومية السنوية للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة أسيوط متضمنا تعديل نظامها الداخلي بحيث تمتد منطقة نشاطها الى خارج نطاق محافظة أسيوط ، فان قرارها يضحى صادرا ممن لا يملكه قانونا بحسبان أن تعديل النظام من اختصاص الجمعية العمومية الاستثنائية وحدما ، بيد أن هذه المجاوزة لنطاق النشاط بالمخالفة للقانون ، وان كانت تقيم المسئولية الادارية سالفة الذكر أمام النعهة الادارية المختصة الا أنها لا تهدر حق الجمعية في الاعفاء من ضريبة العمغة المقرر يموجب المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار البه • ذلك أن الاعفاء مقرر لنشاط الجمعية منظورا له على أنه يحقق مصلحة أعضائها التعاونية التي هي محل اعتبار المشرع بما لا تعتبر معه المخالفة جوهرية يترتب على اتبانها حرمان الجمعية التعاونية من الاعفاء ، وان مناط الاعفاء يتعلق بالوصف التعاوني للنشساط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا النشاط من مخالفات غير جوهرية .

لللبسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المبالغ المنصرفة من جامعية النيا الى الجمعية النماونية الاستهلاكية معاطفلة اسيوط لضريبة العمنة النسبية « العادية أو الاضافية ، المترزة المادت ٩٧ و ٨٠ من قانون ضريبة العمنة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ و

(فتوی رقم ۱۱۲ بتاریخ ۲/۷/۱۹۰۰ جلسة ۱۹۹۵/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۳/۳/۳۷) .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

(الخضع الشرع تهذه الفريبة ما تصرفه الجهات العكومية من امواتها المهاوكة لها سواء الم الموكة لها الشخص سواء الم المرق له ١٠ أذ الأصل في فرض فريبة النمفة هو الالزام بادائها ويقضع لها الذي يتم الصرف له ١٠ أذ الأصل في فرض فريبة النمفة هو الالزام بادائها ويقضع لها لا من تعامل مع جهة حكومية وافير هذا التعامل عن استحقاله لبالغ من الاموال الملوكة للا من تعامل مع جهة حكومية وافير هذا التعامل عن استحقاله لبالغ من الاموال الملوكة الاميان المنافقة عامية والمضافية ولا استختاه من هذا الاحقاد بالمنافقة عن الامقاد ما هوجبه هذا الاحقاد بالشرعة على خلاف ما عواصوص عليه في احكامه بالشرعة على خلاف ما عواسموص عليه في احكامه بالشرعة على الملافقة المنافقة المنافقة المنافقة عن المنافقة من المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عن المنافقة المنافقة

تبين للجيمية الصومية أن المادة (١) من قانون ضربية المعفة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضربية دهفة على المورات والمطبوعات والماملات والإشبياء والوقائم وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (٢) منه على أن « ضربية المعفة نوعان : (1) ضربية دهفة نوعية • (ب) ضربية دهفة نسبية » • كما تنص المادة (٧٩) من ذات القانون على أن « تستحق ضربية نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع المام والجمعيات التعاونية من المرتبات والأجور والمكافئة وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتى : • • • » وتنص المادة (١٠ ٨) على أنه « فيما عدا المرتبات والأجور وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها صواء تم الصرف ضربية أنسانية في المادة السابقة ضربية أفسافية مقدارها سنة أمثمال الضربية المبينة في المادة السابقة ضربية أفسافية مقدارها سنة أمثمال الشربية المبينة في المادة السابقة ضربية أفسافية مقدارها سنة أمثمال الشربية المبينة في المادة السابقة ضربية أفسافية افسافية المسافية المس

بالصرف عن طريق الاتابة أن تعهد الججهة الحكومية الى أى شخص بمبلخ. مماوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها •

واستطهرت الجمعية العبومية مبا تقدم ان المشرع فرض ضريبه دمفة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في القانون ، وأبان المشرع أن ضريبة الدمغة تتنوع الى نوعين : ضريبة دمفه نوعية وضريبة دمغة نسبية وباستقراء أحكام فانون ضريبسة الدمغة يبين أن ضريبة الدمغة النوعية وعاؤها المحررات والمطبوعات وما في حكمها مما ورد النص عليسه بهذا القانون ، وحاد الشرع سعرها بسبلغ عينه ينص القانون بحسب نوع المحرر أو المطبوع. أما ضريبة العمغة النسبية و عادية أو اضافية ، فوعاؤها المعاملات والأشياء والوقائع ميا ورد النص عليه في القانون ، وحدد المشرع سعرها ينسبة مثوية ، ومن بين الأوعية التي أخضعها المشرع لضريبة العمغة لنسسبية ما ورد النص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة حيث أخضع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها الملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل بعب، هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ٠ اذا الأصل في فرض ضريبة السمعة هو الالزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المداوكة للجهة الحكومية ، فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية عادية أو اضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجبه هذا الاعقاء

ومن حيث أن المشرع قرر بموجب المادة (٢٨) من قانون ضريبة السفة المشار الله أن أحكامه لا تخل بما ورد النص عليـــه في قوانين خاصة من حيث الاعقاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليـــه عبؤها على خلاف ما هو منصوص عليه في أحكامه .

ومن حيث أن المادة (٤٠) من قانون التماون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الجمعيات التعاونية الاتتاجية الأساسية من : ١٠٠ (٤) ضريبة الدمنة التى يقع عب أدائها على الجمعية التعاونية بالنسبة ألى ما يتملق بنشاطها من العقود والمجرات والأفراق والمطبوعات والدقاتر والسبجلات والإعلانات والملصقات وغيرهما » *

ومفاد ذلك أن المشرع أعفي يمقتضي المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية من ضريبه الدمف بالنسبة الى ما يتعلق ينشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة العمغة سواء كانت نوعية أو نسبية ٠ ذلك أن الاعفاء المقرر بالمادة (٤٠) المشار اليها ورد مطلقا من غير قيد ما يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضع لضريبة المعفة العادية والاضافية المنصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة المعفة • كما أن الإعفاء المشار اليه تعلق بنشياط الجيعية مطلقا وغير مقيد ، واذ أشار النص بعد ذلك الى العقود والمحررات والأوراق ٠٠٠ الخ فقد أردف ذلك بلفظ * وغيرها » الذي يؤكه به فهم الحكم على سائر أنواع الأنشطة دون قصر له على ما ورد به من مفردات على سبيل التمثيل • يؤكه هذأ المفاد أن قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥قه صدر قبل صدور قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ولم تكن تصنيفات قانون المعمنة الأخير مطروحة بمفاهيمها وضوابطها على المشرع عندما أعفى جمعيات التعاون الانتاجي من ضريبة الدمفــة - ومن ثم فـــلا تخضــع المبالغ المنصرفة من الادارة المالية بالهيئة الهندسية بوزارة الدفاع الى الجمعية التعاونية الانتاجية للمقاولات وتوريد مواد البناء والطرق بالسعديين مركز منيا التمم بالشرقية لضريبة المعفة النسبية « العادية أو الإضافية ، القررة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة العمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

لاليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الانتاجى الصادر الانتاجى الصادر التصاون الانتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ لضريبة اللمشة النسبية الاضافيسة أو الصادية .

د فتوی رقم ۱۱۷ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۹۷/۲/۳۷) .

جلسة ۱۸ من يناير سنة ۱۹۹۰

مناجم ومعاجر .. عائد استغلال المعاجر .. عائد استغلال معاجر السجون •

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الفاص بالمناجم والمحاجر .. قرار نائب رئيس الجمهورية للخدات رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٧ .. الالتحة التنظيفية قانون نظام الادارة المحلية المسادر المستدون المستدون المستدون المستدون المستدون المستدون المستدون المستودات المستودن المستودن المستودن المستودن المستودن المستودن المستودن المستودن المستودن المستدون المستودن المستو

تبين للجمعية المبدومية أن حتى مصلحة السجون على محاجرها انعا يتاتى عندما يكون المحجر الازما لقيام السجن بوظيفته ، أو عندما يكون المحجر داخلا في حرم السجن وفي نطاقــه الأمنى اللازم لقيامه بهذه الوظيفة ، أو عندما يكون نبط استقلال المحجر بالسجن بالاداة القانونية المناســة •

وأن الثابت من مطالعة الأوراق أنه لم يعد الاستخراج من المحاجر ضدن وظيفة السجن المؤداء وذلك منذ استيعد تكسير الأحجار من الأعمال المقروضية على المسجونين سينة ١٩٨٠ استجابة لدواعي الحفاظ على آدميتهم ، ومن جهة ثانية اذا كان بقى لزوم للمحجر كحرم للسيجن مما تمايه أوضاع المجاورة أو التداخل الجغرافي * فان ما يتطلبه ذلك من وجوه الاشراف المادي انها يتحدد بما يكفل للسجن أوضاع التأمين المطوبة دون أن يعتد الى أحقية السجن في عائد استغلال المحجر *

ومن جهة ثالثة فانه باستعراض التطور التشريعي لن له حق استفلال المناجم والمحاجر تبين للجمعية العمومية أن المادة ٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناحم والمحاجر تنص على أن « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقا لأحكام هذا القانون يتنظيم استقلال المناجم والمحاجر ورقايتها وكل ما يتعلق بها ٠٠٠٠ كما تنص المادة الأولى من قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسسنة ١٩٦٧ على أن وينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من أول يوليو سسنة ١٩٦٦ ٠٠٠ و تصلى المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى المحافظة في مجال الصناعة مباشرة الأمور الآتية : ٠٠٠ مباشرة الأمور الآتية : ١٠٠٠ مباشرة الخطيط والبحوث الفنية ١٠٠٠ و أخيرا تنص المادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتكون ولائتاج للسجون المملل بالقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩١ على أن « تتكون موارد الصندوق من : (١) ١٠٠ (٤) عائد استغلال محاجر السجون وقد على بهذا القرار اعتبارا من ١٩٩١/٩/١٩ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

واستظهرت الجمعية المسومية من تتبع النصوص المتقدمة أن تنظيم استغلال المناجم والمحاجر كان معقودا ... في ظل العمل بالقانون رقم ٨٦ السنة ١٩٥٦ - لوزارة الصناعة ، ثم انتقل الى المحافظات بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقحم ٨٨ لسنة ١٩٦٦ ، كما أكدته اللائحة المتنفذية لقانون الإدارة المحلية ، بيد أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٩١ جاعلا عائد استغلال محاجر السجون من ضمن موارد صندوق التصنيع وذلك اعتبارا من تاريخ الهمل به في ٩/١٩ مراد مندوق التصنيع وذلك اعتبارا من قاريخ الهمل به في ٩/١٩ ومن ثم ، فانه اعتبارا من هذا التاريخ لهم يعد للمحافظات حق في عائد استغلال المحاجر الخاصة بالسجون أما قبل هذا التاريخ قان العائد محكوم بالنظم السارية في ذلك الوقت والتي تعطى هذا الحق للمحافظات ورغيرها ...

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان مشروع استغلال المحاجر بمحافظة القليوبية يطالب بالزام صندوق التصنيم والانتساج التابع لمصلحة السجون أداء حصته من عائد استغلال السبس عن الفترة من ١٩٨٩/١/١٦ على ما ١٩٨٩/٨/١١ بواقع ١ جنيه عن كل م ٣ يتم استخراجه بناء على ما قروه بجلسة ١٩٨٩/١/١٦ كانت كمية البازلت المستخرجة في هذه الفترة تبلغ ١٩٨٩/١/ م قلم الصندوق وفاء لذلك

بأداء مبلغ عشرين الف جنيه كدفعة مقامة من جملة المبالغ المستحقة عليه-وتيمتها ١١٨١١٤ جنيه وتبقى في ذمته للمشروع مبلغ ١١٨١٤ جنيه-وكان استغلال المناجم والمحاجر في هذه الفترة معقودا للمحافظات ، ومن ثم فانه يفدو متعينا القول بالزام مصلحة السسجون بأداء هذا المبلغ للمشروع •

لذليسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (مصلحة السجون) بأداء مبلغ ٩٨١١٤ جنيه لمشروع استغلال المحاجر بمحافظة القليوبية ٠

ر تحری رقم ۱۹۰۰ بتاریش ۱۹۹۰/۲/۱۹۰۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹۰۸ ملف رقم ۱۹۳۰/۲/۳۳) ۲۳۲۹/۲/۳۳ ب-۳۰۲۹/۲/۳۳

جلسة ١٩٩٥ من ينابو سنة ١٩٩٥

عاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات _ اعارة _ ترقية . المادة ٢١ والمادة ٢١ من الالعة العاملين بالجهلا التركزي للمحاسبات .

تتحدد أقسية المعامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز مدتها أديم سنوات على اساس المعروبة على المساس على المساس

تبين للجمعية المعومية أن المادة ٢٩ من لائحة الصاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات تنص على أن « لرئيس الجهاز بعد موافقة العامل كنابة ، اعارته للعمل في الداخل أو الخارج وذلك لمدة أقصاها سنتان بالداخل وأربع سنوات في الخارج ، ولرئيس الجهساز تجاوز هذه المدة سواء كانت الاعارة في الداخل أو الخارج اذا دعت الى ذلك اعتبارات المسلحة العامة » كما تبين لها أن المادة ٣١ من ذات اللائحة تنص على أن « تدخل مدة الاعارة في حساب الماش وفي استحقاق الملاوة وفي حساب مدة الترقية مع مراعاة شروط شفل الوظيفة واحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ٠٠٠ ليجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته ثويع صنوات منفصلة ، وتعتبر المدة متصلة أذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سمنة ٠

وتحدد اقدمية العامل عند عودت من الاعارة التي تجاوز مدتها اربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين معائل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لفئة الوظيفة عمد عودته أيهما أقل » • وتلاحظ الجيهية المهومية أن الاثر المترتب على ذلك هو مجرد. اعادة ترتيب الإقلمية على نمو ما بينته اللائحة دون أن يستطيل هذا الأمر الى وجوب ترقية جميع العاملين الذين صاروا يسبقون المعار أو المرخص له بأجازة خاصة لكى ما تتاح له الترقية أذ أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تغويت فرص الترقي السريع للعائد من الاعارة فور عودته دون أن يكون تخطيا وجوبيا في ترقية لاحقة والمشرع قصد تحميد وضعه نقط في الحدود المشار المها دون أن يقصد عقابه لان الاعارة أو الأجازة أن الخاصة طالما تعت فانها تكون بناه على موافقة جهة الادارة و هو ذاته ما خلصت الميه الجيمية المهومية لقسمي الفتوى والتشريح بجلستها المتعدة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ في شأن نص ماثل بالقانون صحة ترقية بعض العاملين بالهيئة المامة للخدمات البيطرية ألى المدجة مسمة ترقية بعض العاملين بالهيئة المامة للخدمات البيطرية ألى المدرجة الخاصة بها ، حالة كونهم قد سسبق أن رخص لهم بعدد أعارة وأجازة خاصة بعون مرتب تجاوز الاربع سنوات و

وعل هذا فان نص المادة ٣١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات لا يعتبر مانعا من موانع الترقية وذلك على التفصيل السابق. وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / احسان أحمد أحمد الشعيرى فان ما قدام به الجهاز من تخطيه في قرار الترقيبة الذي تم بتاريخ. ١٩٩٠/١/٣١

لالسك

انتهت الجمعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نص المادة ٣١ من لائمة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات لا يعتبر مانعا من موانع الترقية أذا ما توافرت شروطها •

(فتوی رقم ۱۳۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۹ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۵ ملف رقم ۱۹۹۰/۳/۸۱) ٠٠

جِلســة ١٨ من يتاير سنة ١٩٩٥:

بنوك ... بنوك اجنبية ... فروعها ... الترخيص بالتعامل بالتعلة المحلية .

قانون البنوك والانتمان رقم ۱٦٣٧ أسنة ١٩٥٧ ــ القانون ٣٧ كسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والانتمان وقانون البنك المركزى المصري ــ القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل يعضي احكام قانون البنوك والانتمان •

(كا صدر النانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٧ معدلا لتانون البنوك والاتحان ، اجاز هذا التعديل مبدأ الترخيص لقروع البنوك الاجتبية التي يقتصر تعاملها على العملات المحية بالتعديل بالتعالل بالدخلة المنابية اذا ما تواثرت شروط وقواعد مبيئة منها أن تخف هذه الفروع شكل شركة مصاهبة مصرية حتى تعديل احتمام فانون البنرك والاتحان بالقانون رقم ١٩٠٧ لسسنة ١٩٩٧ المعول به اعتبارا من ١٩٠٨/٣١٩٠ على نحو اصبح من الجائز الترخيص المناب انتخال بالمناب المحلة دون استلزام الخفادها شكل شركة المساهمة حد وبذلك ماد الترضيص نفرع البنك الأجنبي بالتعالل بالمحدة المحنية بصافحة لويا أدرا جائزا قانونا ألم نصفود ألم المناب عاد من جديد ألى سابق عهده كها كان في قانون البنوك والاتحان قبل صدود النانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ ، وذلك من حيث مكنة أنفاذ الفرع الاجتبى شكل شركة المنافعة ٥٠ .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٩) من قانون البنسوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يحظر على أي فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أن تباشر يصفة اساسية وعلى وجه الاعتباد أي عمل من أعمال البنوك ويستثنى من ذلك : (1) المؤسسات العسامة التي تبساشر عملا من هده الأعمال في حدود القرار الصادر بانشائها ٠ (ب) البيوت المستغلة بتسليف النقود على رهونات ١ (ج) الشركات العقارية وغيرها من الهيسات التي تقوم بتقسيم الأراضي أو باقامة المباني وبيعها بالأجل ، • وأن المادة (۲۰) تنص على أن « يقدم طلب التسجيل الى البنك المركزى وفقها للشروط والأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية،وبعد تسديد الرسم الذي تحديه ٠٠٠ و و تنص المادة (٢١) من القانون ذاته معدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ على أن « يتم تسمجيل البنوك في سجل خاص يعد لهذا الفرض في البنك المركزي المعرى بعب موافقة مجلس ادارته ، ووفقها للشيط الآتية: ١ - أن متخذ البنك أحد الأشكال الآتية: (1) شركة. مساهمة مصرية جميع اسهمها اسمية ٠ (ب) شخص اعتباري عام يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك • (ج) فرع لبنك أجنبي يتمتع

مركزه الرئيسي بجنسية محددة ويتخسم لرقابة سلطة نقدية بالدوك التي يقع فيها المركز الرئيسي ٢٠ - أن يعتمد البنك المركزي المصرى النظام الأساسي المبنك ومقود الادارة التي يتم ابرامها مع اى طرف يعهد اليه بادارة البنك ويسرى هذا الحسكم على كل تجديد أو تعديل لمقود الادارة أو الإنظامة الإساسية المقائد في العمل بهذا اللهانون ٢ - ألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى ، ويجوز سداد رأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى ، ويجوز سداد رأس المال المؤسسة عشر مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالمعالات الحرة و وتلذي بالمنوك والمرابع الميانية المسرى المنابطة المدون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالمعالات الحرة وتلذي بالمسرى بالمستهاء هذه المدود خلال فترة لا تجاوز أربع سنوات من تاريخ العمل يهذا المقانون طبقا للبرنامج الزمني الذي يصدده مجلس ادارة البنك المكرى ، المصرى ، المصرى ، المسرى المسرى ، المسرى ،

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢١ مكررا) من القانون المسار اليب تنص على أن « يجرز لوزير الاقتصاد والتجارة الضارحية بعب أخذ رأى مجلس ادارة البنك المركزى المصرى ، وفقيا للشروط والقواعد التي تضعها اللائحة التنفيذية أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملة المحلية ، على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية كما يضم الشروط والقواعد اللازمة للتصريح بالعمل لمفروع البنوك الأجنبية التي ترغب في مزاولة نشاطها في مصر بعسد تاريخ العمل بهذا القسانون ٠ وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الراكز الرئيسية للفروع المذكورة خاضعة لرقابة سلطة نقدية بالدرلة التي تقم فيها هذه المراكز ، * ثم أن هذه المادة ذاتها معدلة بالقانون رقم ۱۰۱ لمسنة ۱۹۹۳ ، المعمول به اعتبارا من ۱۹۹۳/۳/۱۹ ، صارت تنص على أن « يجوز لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس ادارة البنيك المركزي المصري وفقيا للشروط والقواعد التي تضعها اللائحة التنفيذية ، أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يقتصر تعاملها على العملات الحرة ، ان تتعمامل بالعملة المحلية ، وهي بذلك اسقطت شرط اتخاذ الفسرع شكل شركة المساهمة لكي يمكن التصريح لها بالتعامل بالعملة المحلية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقام أن المشرع حظى ، كأصل عام ، على اى هيئة او منشاة ان تباشر بصفة اساسية وعلى وجه الاعتباد اي عمل من الأعمال مالم تكن مسجلة بالحجل المحد لهذا الغرفين بالبنك المركزي المصرى • وتطلب المشرخ لتمام غملية العسجيل توافر شروط معينة ، منها ، ما يتعلق بالشكل القانوني الذي يتخذه طالب التسجيل ، فاوجب أن تكون له أحد أشكال ثلاثة ، أما شكل شركة مساهبه مصریة ، واما شکل شخص اعتباری عام ، واما شمكل فرع لينك أجنبي ، مما من مقتضاه وجرب التفرد بشكل واحد معين من هذه الأشكال الثلاثة ، دون جمع بينها مثنى ولا ثلاثا • ومنها ما يتعلق فضلا عن باقى الشروط المقررة قانونا ، بالنصساب المالى اللازم توافره وأنه لما صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ معدلا لقانون البئوك والائتمان المشار اليه أجاز هذا المتعمديل مبعدا الترخيص لفروع البنوك الأجنبية التي يقتصر تعاملها على العملات الخرة ، وهي أهمه الأشكال الثلاثة المذكورة ، بالتعامل بالعملة المحلية ، اذا ما توافرت شروط وقواعد معينة منها ، أن تتخذ هذه الفروع شكل شركة مساهمة مصرية ، وغنى عن البيان أن ذلك أنما كان يجب أن يجرى طبقا للأحكام التي يرصدها قانون شركات المساهمة والتومنية بالأسهم والشركات ذات ألمسئولية المصودة الصادر بالقاذرن رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، باعتباره الشريعة العمامة المنظمة لهذا النوع من شركات المساهمة ، فصيرورة فرع البنك الأجنبي شركة مساهمة مصرية هو أحد الشيوط الأساسية التي يجدر توافرها توطئة للنظر في اصدار قرار الترخيص ، بمعي أنه لن يتأتى قانونا الترخيص لفرع من تلك الفروع بالتعامل بالعملة الملية قبل ولادة شخص اعتبارى جديد في صورة شركة مساهمة مصرية ، لهسا رأس مال لا يقل عن النصاب القرر قانونا للبنوك التي تتخذ شكل شركات المساهمة ، ولها ذمتها المالية الخاصة بها ، وتنصصر مستوليتها في اطار القواعد القانونية المقررة في هذا الخصيوص وتقدير الاستفادة من ذلك الحكم رهين بتحقق الشرط •

كما استظهرت الجمعية العمومية ايضا ، انه رغبة من الشرع في النيسير على فروع البنوك الأجنبية التي يقتصر تعاملها على العمللات المحدة في المترفيص لها بالتصامل بالعملة المحلية ، في نظاق العسلطة التقديرية المعقودة لوزير الاقتصاد والتجازة التفارجية ، وبعراعاة ان فرع البنك الأجنبي يبقى مستظلاً بعظلة البنك الأجنبي الماليلة ما بقى فرع البنك البنك مع يشمل مستظلاً بعظلة البنك الأجنبي الماليلة ما بقى فرعا لذلك البنك مع يشمل ضمانا للمتعاملين مع الفرع ، رغبة من

المسرع فى ذلك • تم تعديل أحكام قانون البنوك والانتمان آنف البيسان بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣/٣/١٩ ، المعول به ١٩٣٣/٣/١٩ ، المعملة على نحو اصبح معه من الجائز الشرخيص لتلك الفروع بالتعامل بالعملة المعلمة ، دون استازام اتفاذها شكل شركة المساهمة • وعلى ذلك صار الترخيص لفرع البنك الاجنبي بالتعامل بالعملة المحلية بصفته فرعا ، أمزا جائزا قانونا ، وهو ما لم يكن ممكنا قانونا قبل العمل باحكام هذا التسديل •

والعاصل أن قانون البنوك والانتمان في أصل صياغته ، كان يضع للبنوك أشكالا ثلاثة _ حسبها سبقت الاشارة _ وهي شركات المساهمة والاشخاص العامة وفروع البنوك الأجنبية ، ولم يكن يقيم نظاما للتحول المناص من شكل من هذه الاشتكال إلى الآخر ، الأمر الذي ما كان يجرى عند العزم على اتخاذه من أولى الأمر فيه ، الا بانقضاء الشكل المعدول عنه وانشاء للشكل الجديد المعدول اليه ، والا بترخيص جديد يصدر من الجهة القائمة على ذلك طبقا لقانون البنوك والائتمان .

والحاصل كذلك أنه أذا كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ هيما قضت به المادة ٢١ مكورا أجازت الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بالتعامل بالمعلة المحلية وانها في صدد بيان هذه الاجازة شرطت أن يتخذ الفرع شكل شركة المساهمة بما أفاد شبهة التعول من فرع بنك اجنبي الى شركة مساهمة بمن الأشكال الثلاثة التي رسمها قانون البنوك والائتمان، هذا المفاد قد زايل حكم المادة ٢١ مكورا عندما عدلها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ وأسقط شرط اتخاذ المغرع شكل الشركة المساهمة لمواز الترخيص له بالتعامل في المعملة الحلية وعاد الوضع من جديد الي سابق عهده كما كان في قانون البنوك والائتمان قبل صدور شكل شركة الساهمة شاهدة من حيث مركة الساهمة شمية الساهمة في الموادية المناهمة شكل شركة الساهمة في المحدور شكل شركة الساهمة في المساهمة في المناهمة في المناهمية في المناهمة في المناهمية في المناهمية في المناهمة في المناهمية في التعرب المناهمية في المناهم المنا

ومن حيث أنه من كل ذلك يبين للجمعية المعومية أن قانون البنوك والانتمان لم ينظم طريقا خاصا يتحول به البنك من أحد الاشكال الثلاثة للقرمة للبنوك الى غيرها ولم يجعل لفرع أجنبي بعوجب كرنه قرعا أجنبيا أن يتمول الى شركة مساهمة ولا أن يتضد لنفسه هذا الشكل أنما الأمر كله مرجعه إلى القواعد العمامة التي تستلزم انقضاء الشكل النعما القيم وزواله وأنشاء الشكل الجديد انشاء طبقا المقوانين المنظمة لهذا

للاتشاء المبتدا سواء قانون الائتمان والبنوك أو قانون شركات المساهمة رقم ۱۹۰۱ لمسنة ۱۹۸۱ أو غيرها ويما يتضمنه ذلك من ترخيص جنيد بالنشأة الصرفية الجديدة وتسجيل جديد ·

وغنى عن البيان ، أن زوال القديم وانشاء الجديد ، انما يجرى في
الطار ما ترجيه السمياسة المصرفية من مراعاة ضمانات انتقال الحقوق
والواجيات من شكل قانوني الى شكل آخر ، وذلك طبقا لما تنتجه القواعد
العمامة ، سواء في الالتزامات المدنية والتجارية أو في القانون المنظم
لمشركات المساهمة أو في قانون البنوك والائتمان ، وتحت رقابة البنك
المركزي والجهات الادارية المختصة ،

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسيسمى الفتيوى والتشريع الى أن فرع البنك الأجنبى لكى يتغير الى شركة مساهمة طبقا لقانون البنوك والاقتمان ، انما يلزمه القضاء الفرع وانشاء الشركة انشاء مبتدا ، ويترخيص وتسجيل جديدين ، طبقا لقوانين الشركات والبنوك ويضمانات التقال للمقرق والالتزامات وقبا للقواعد الصامة ·

(فتوی رقم ۱۸۱ بتاریخ ۲/۳/۳/۲۰ جلسة ۱۹۹۸/۱/۱۹۹۸ ملف رقم ۱۸۱/۳/۱۳) ٠

جلسـة ١٩٩٨ هن يتايز سئة ١٩٩٥

العبعية المهومية لقسمى الفترى والتشريع ... طَلَبِ الرَّأَقُ ... عدم جوارُ التَّقُويِفي في طلب الزّاي مثهاً •

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصـــادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ والمُعدَّل بالقانون رقم ١٣٦ قسنة ١٩٨٤ •

(چيل الشرع استنهاض ولاية الجمعية العمومية لقسمى الاقتوى والتشريع لاستظهام رايها القانوني وفاة البتود أ و ب و ج من المات ١٦ الشاد اليها لا ياتاني الآ عن طريقي : الاول : ما يرد اليها بناء على تقدير من اجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا فيهانا • والثاني : من مسائل دولية أو مصتورية أو تشريعية أو غيرها من المسائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزواء أو من احمد الوزواء اذا ما قدر على من مصرهم التص ومن بيتهم الوزير بغير امكان التقويض في المسلمية المنافقة التقديرية قاصر على من مصرهم التص ومن بيتهم الوزير بغير امكان التقويض في المستورية والسياسية وان مبيو المستورية والسياسية في مسئوليته الادارية والتغييدية وتعاخل هذه المسئولية المستورية والسياسية في مسئوليته الادارية والتغييري للإلى الممكن تقييره وتوبيزه الا بواسساغة الوزير نفسه وتقنيره للإلى الممكن ترتيها على ما يتخذه من قرار سـ مؤدي ذلك عدم جواز تفويض الوذير غيره في طغب الرأي

تبني للجمعية المعومية أن المسادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصداد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المصدل بالقانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٨٤ تنص على أن و تختص الجمعية المعومية المعمدي الفتري والتثريع بايداء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية : (1) المسائل الدوليسة والمستورية والتشريعية وغرها من المسائل القانونية التي تحال بسسبب المهيتها من رئيس المهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الدولة . مجلس الدولة . (ب) المسائل التي ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فقرى صدرت من لجنة آخرى أو من الجمعية العمومية لقصمي اللذوى والتشريع * (ج) المسائل التي ترى المدى لجان قسم الفتوى المائها اللها المهميتها * (د) المسائل التي ترى المدى لجان قسم الفتوى المائها المهائه المهميتها * (د) المسائل المهميتها * (د) * * * * *

واستظهرت الجمعية المعرمية مما تقدم أن المشرع جمعل استنهاض ولاية الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع لاستظهار رأيها الظافرس ونقا للنبود أ ، ب ، ج من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، المسار

اليه ، لا يتأتي الا عن طريقين : الأول : ما يرد اليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا • والثاني : ما يحال اليها من مسائل دولية أو دستورية أو تشريعية أو غيرها من المسائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريمية أو من رئيس مجلس الوزراه أو من أحد الوزراء اذا ما قدر أي منهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفي هذه الحالة فإن أعمال السلطة التقديرية قاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغير امكان التفويض فيه اذ أن التغويض يتحدد نطاقه يما لا يمس صلاحية الوزير ومسمئوليته الدستورية والسياسية وأن شيوع المستولية الدستورية والسياسية في مستوليته الادارية والتنفيذية وتداخل هذه المسئوليات أمر لا يمكن تقديره وتمييزه الا بواسطة الوزير نفسمه وتقديره للآثار الممكن ترتبها على ما يتخذه من قرار خاصة ، وأن الوزير في هذه الحالة لا يفوض في قرار يصدره ويدرك ... مسبقا ... آثاره وتبعاته وما يرتبه من مراكز قانونية وانما يفوض في طلب رأى يستحيل فبه الجزم بما عسى أن يستقر عليه الرأى وما يمكن أن يترتب عليه من آثار وتبعات الأمر الذي من شــانه أن يجمـل التقدير في هذه الحالة يتأبي علم التف بض ٠

وخلصت الجمعية الممومية مما تقدم الى أنه لما كان طلب الرأى فى الحالة المعروضة ورد من اللواء مدير الادارة العامة للشمستون القانونية بوزارة الداخلية وهو من غير من لهم استطلاع رأى الجمعية طبقا للمادة /٦٦ أمن قانون مجلس الدولة المسار الليه ، ومن ثم يقدو طلب الرأى ، والحالة هذه ، غير مقبول .

ومن حيث انه لا وجه للمحاجة بما نصت عليه المادة الثالثة من النانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاص من أن و للوزراء ومن في حكمهم أن يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بعوجب التشريعات الى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العمامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاقساق مع الوزير المختص ذلك أن الأمر لا يتعلق بمارسة اختصساص معين معا يجوز التفويض فيه نزولا على حكم هذا النص بقسفر ما هو تقسدي مدى ملاحة أهميسة اللجوء الى الجمعية المعمومية لقسمى المفتوى والتشريع ومثل هذا التقدير لا يسوخ أن يكون محلا للتفويض لأنه منوط بالوزير لا بعوجب ما يختص به من

سلطة ولكن بموجب ما يبلسكه من تقدير قد تتداخل فيه مسسئولياته بالسياسية والإدارية ·

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى •

ر فتوی رقم ۱۸۲ بتاریخ ۴۹۹۰/۳/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۳۷ ، ۰

جلسة الأول من فيراير سنة ١٩٩٥

غرائب ورسوم جبركية _ استياد _ الافراج عن السلع مقابل تعويقي ·

المواد (۱) و (۱) و (۱) و (۱) من القانون رقير ۱۱۸ قستة ۱۹۷۰ في شاق الاستتجاد واكتمدير من احكام افقانون الشدار اليه لا تغلط سوى القطاعي العام والخاص ولا تستخيل الى الوزارات والهيئات المامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج سروى ذلك ان احكام المادة ۱۰ من مقانون الشاد اليه التي تجيز لوزير التجادة الاواج عن السلم التي تم استجادها بالمخافظة تحكم المادة (۱) من هذا القانون مقابل دمع المخالف تمويضا يمادل ثمن البضاعة وفقا لتشمير مصلحة الجمارة لا تخاطب وزارات المحكومة ومصافحها المامة والمهيئات العامة ولا تسرى خاحكامها على ما تستورده للك المجهات سرمائلية الهيئة العامة للتنشيط السياحي بالتمويض المقلد اله لا سند كه من افقانون حرى بالرفض .

تبين للجمعية العمومية من استعراض عناصره آنفة البيان أن النزاع قرش حنسه

المثائل ينحصر ، في حقيقة الأمر ، حسول المطالبة بمبلغ ٣٧٥٦٥٠٠ كفرائب ورسوم جعركية مستحقة على مشعول سبعة بيانات جعركية أرقام ١٩٧١٤٧٦ ، ١٩٧٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٧٩٤٤٠ ، ١٩٧٩٤٤٠ ، ١٩٧٩٤٤٠ ، ١٩٧٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٧٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٠ ، ١٩٠٩٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩٤٤٠ ، ١٩٠٩

وحسما للنزاع في تلك الحدود ، تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على لأن و تخضم البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الرادرات بالقرة في التعريفة الجمعركية علارة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك على سستثنى بنص ٠٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من المشرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها من ويقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة غبل التمام الاجرادات الجعركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عليها ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، في حين تنص المادة (١٠١) من

القانون ذاته على أنه و يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمسالح الحكيمية والمؤجيسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي يحددها » •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم الدى ورود البضاعة وأن أجاز المشرع الافراج مؤتتا عنها دون تحصيل الفرائب والرسوم الحمركية اذا وردت من الخارج يرسم الوزارات والمسسالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ،

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك .. في ضوء من واقعات الحال .. الى أن الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياجي استوردت مشبول البيانات الجمركية المذكورة بعد أن تعهدت باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقردة عليهما في حالة عدم اعادة تصديرهما للخارج ، واذ لم تقدم الهيئة ما يفيد اعادة تصدير ذلك المشبول للخارج فمن ثم تفدو ملزمة بأداء الضرائب

والرسيرم الجيركية المقررة عليهيا ومقدارها ٧٠ر٢٠٩٦٥٧ ، اذ لا يتوافر سند صجيح يتيح لها التحلل من هذا الالتزام

ومن حيث انه عن طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة المتنسيط السياجي أداء مبلغ ٢١١٦٤٢ جنيها قيمة التعويض المقرر لوزاية الانتصاد والتجارة الخارجية لعدم تقديم الهيئة الموافقة الاستيرادية عن منسسول الاربعة بيانات الجمركية سالفة الذكر ، وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير فقد تبيئ للجمعية المعومية في هذا الشأن أن المادة (١) من القانون ، المسار اليه الموافقة النقدية السارية ، وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الموافقة النقدية السارية ، وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق المفير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الإستيراد » وفي حين تنص المادة (٥) من القانون ذاته على أن « يعاقب

كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وتحكم المحكمة في جبيع الأحوال بمصادرة السلم موضوع الجريمة ولوزير التجارة أو من يغوضه وقبل رفع المنعوى المجنائية الافراج عن المسلم التى تسميتورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضا يعادل قيهة فلسميلم المخرج عنها حسب تضميل مصلحة المجارك يعصل لحساب وزارة المتحارة وللوزير أو من يغوضه بناء على طلب يعدر السيماح باعادة تصدير تلك السلم على أساس دفع تعويض يعادل بعروز فعم التعوى مصلحة المجارك ويحصل لحساب وزارة المتجارة ، ولا يجوز وقعم المتوى المجنائية أو اتخاذ أي اجراء في الجرائم المتورة الا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يغوضه »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أحكام القانون رقم ١٦٨٨ لسنة ١٩٧٥ ، المشار اليه ، لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ، ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تسورد احتياجاتها من الخارج ، وعلى مقتضى ذلك فان أحكام المادة (١٥) من القانون آنف البيان التي تجيز لوزير المتجارة الافراج عن السلم التي تم استيادها البيان التي تجيز لوزير المتجارة الافراج عن السلم التي تم استيادها يماخالفة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دفع المخالف تمويضا يمادل ثمن المضاعة وفقا لتثمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ، ولا تسرى احكامها تبما على ما تستورده تلك الجهات ، ومن ثم يفدو طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العاملة لتنشيط السياحي اداء مبلغ ٢١٦٦٤٧ جنيها الهيئة المصرية العاملة لعنشديط البيانات الجمركية محل المنازعة ، مجردا من الاستيادة حريا بالالفات عنه ورفضه ،

الإلسالة

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى أداء مبلغ ٢٠٩٦٥٧٦٣ (مائين وتسمة الجمائل الله وستمائة سبعة وخبسين جنيها وثلاثين قرشا) الى مصلحة الجمائل كضريبة ورسوم جمركية ورفض المطالبة بمبلغ ٢١١٦٤٢ جنيها (مائيني واحد عشر ألفًا وستمائة ائنين وأربعين جنيها) لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخسارجية فيما يختص بعدم تقديم الموافقة الاستبرادية عن مصول الميانات الجمركية الأربع المسار اليها

⁽ فتوی رقم ۱۱۸ بتاریخ ۲/۲/۱۹۰۹ جلسة ۲/۲/۱۹۰۱ ملف رقم ۲۲/۲/۳۷) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

ادارة معلية ... وحمات الادارة للعلية ... كمويض ... التمويض عن الأفرار الناشئة عن شبكات الالارة .

المادة (٣) من قانون الادارة المصلية المسادد بالقانون رقم ٣٤ السنة ١٩٧٩ المصلل المسلم و المسلم المسل

بين للجسمية العبومية أن المادة (٢) من قانون الادارة المحلية المسادر بالقانون رقم ٥٠ لسسة المسادر بالقانون رقم ٥٠ لسسة ١٩٨٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسسة ١٩٨٩ تنص على أن و تتول وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة الهامة والخطة العامة الهولة انشاء ادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ١٠٠٠ وتحدد للائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات ابنشاءها وادارتها الوحدات الأخرى المحافظات المحلية المحافظة ، وتنص المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية المحادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ على أن و تتولى الوحدات المحلية المحادد السياسة العامة في مجال الطاقة الكهربائية الأمور الآتية : حدود السياسة العامة في مجال الطاقة الكهربائية الأمور الآتية : المحافظة ، عصاد برنامج انارة القرى ، والاشراف على فروع توزيع الكهرباء بالمحافظة ، عصاد والدحظات واقتراح الحلول في شأن الانتاج وحسن الآداء

الوحدات المعلمية الأخرى : الموافقة على خطة توزيح الطاقة الكوربائية الموافقة على خطة انشساء وصيانة منشسات توزيع الطاقة الكهربائية ، انشاء وصيانة شبكات الإنارة العامة واللسل على ملحا الى معتملف المناطق ، أحكام الرقابة على تحصيل قيمة استهلاك الكهرباء والتفتيش والتأكد من قانونية وسلامة التركيبات ؛

واستظهرت الجمعية المعومية ما تقدم ، وعلى ما جرى به قضاه محكمة النقض ، أنه بصدور قانون الادارة المحلية ولائحته التنفيذية المشاؤ البها ، أضحى منوطا بالادارات المحلية تولى أعمال صيانة شبكات الانارة المامة في منختلف المدن والقرى ، كما أضحت عده الادارات في مدلول المادد ١٧٨ من القانون المدني الحارسة ذات الهيمنة والسيطرة على هذه المسبكات بما أسند اللها قانونا من مهام انشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك الكهرباء .

وخاصت الجمعية المعدومية من ذلك الى انه ولتن كانت وحدات الإدارة المحلية تفعو مسئولة بذلك عما يقفى به عليها من تعويضات عن الأضرار الناشئة عن شبكات الانارة الا أنه اذا ما مارست هذه الوحدات الحراسة المسندة اليها عن طريق شركات الكهرباء فان المبرة في الرجوع على هأمه الشركات بالتعريضات يكون بناء على ما يكون مناك من اتفاق بينها ان وجد سواء كان هذا الاتفاق مكتوبا أو كان مما يستفاد من تبدل الأوراق بشأنه بين الجهتين أو كان مما يمكن استخلاص عادات للتمامل متعلقه به من اتفاقات سابقة جرى بها هذا القيامل والأمر مرجعه الى استخلاص حكم الارادة المشتركة بين أي وحدة معلية وبين الشركة حول ما اذا كانت كانس عنه ومدى مكم الارادة المشتركة بين أي وحدة معلية وبين الشركة حول ما يبحث في كل حالة على حدة وما يبحث في كل حالة على حدة وما يبعث في كل حالة على حدة و

اللسلة

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العبرة في تحمل شركة توزيع الكهرباء بتبعة الحراسة عن الوحدة المحلية هو ما عسى أن يكون جرى من اتفاق بينهما في هذا الشأن •

ر فتوى رقم ٢٧١ بتاريخ ٨/٧/٥١٥ جلسة ١٩٧/٥٥١ ملك رقم ٨٨/١٩٨٠) ٠

جلسة الأول من فبراير سئة ١٩٩٥

الابارات القانونية .. تمين .. إقدمية اعضاء الادارات القانونية •

المواد ارفام (۱۰) و (۱۲) و (۱۲) و (۱۲) من قانون الادارات القانوئية المساهر بالقانون. رقم ۷۷ اسنة ۱۹۷۳ •

(إن المشرع تعقيقا منه لاستقلال اعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات الدملة والهيئات الدملة والوحيات التابعة فها وضمانا لديدتهم في اداء أعمالهم افرد تنظيما قانونها خاصا تقع فيه المعاملة الموقوقية فها دائلة – واحال القسانون فيها لم يرد فيه نمى ال التشريعات السارية بشان العاملين المدنين بالمولة والقطاع العام ب بعسب الأحوال باختبارها الشريعة المطامة المتوقف به إن ذلك مقيد – بغيبهة البعال بالقوائد والإعلى المنافقة من الموقفة المنافقة من المحاملة المنافقة من مكانة من محردا من الوقائد من المحاملة المدنين بالموقة من شانه فوق ما قرره للعامل من طرح مائية تحسب في المنافقة المشؤن المتعاملة المنافقة المشؤن المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على قرود المنافقة ا

تبين للهجمعية الهمدومية أن المادة ١١ من قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لبسسة ١٩٧٣ تنص على أن • تكون الوطائف الفنية في الادارات القانونية الخباضمة لهذا القانون على الوجه التالى • مجام رابع ه • وتحدد مرتباب هذه الوطائف وفقا للبحدول المرفق بهذا القانون ، • في حين تنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه « يشترجه فيمن يعين في أجلى الوطائف الوطائف القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنين بالمدولة أو بالقطاع العام حسبب أوحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة التالية وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللبحس في المادة التاليون » كما تنص فالادة ١٣ من هذا القانون » كما تنص فالادة ١٣ من هذا القانون » كما تنص فالادة ١٣ من عند المحامية المبدئة وين كل وطبقة منها يكون قد مضى على قيده بجدول الحامين المدة المبيئة قرين كل وطبقة منها المنطرة طبقا لقانون المحامل القانونية المنطرة طبقا لقانون المحامل القانونية المنطرة طبقا لقانون المحامل المسر طبقة المبدئة المبدئ في الوطائف

الخاصة لهذا النظام ، كما تنص المادة ٢٤ من الثانون ذاتة على ان يصل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون باحكام التشريعات السارية بشان الساملين المدنين بالمولة أو بالقطاع المام على حسب الأحوال وكذلك باللوائح والنظم الممول بها في الجهات المنشأة بها الادارات – القانونيستة ،

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع _ تحقيقا منه لاسستقلال اعتماه الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في اداء اعبالهم أفرد تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه الماملة الوظائف الهذه ، اذ عين هذه الوظائف على صبييل الحصر ، واشترط فيمن شسطها فوق الشروط المقررة للتمين في قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام _ أن يكون مقيدا بجدول المصادي المستغلي طبقا للقواعد المبيئة قرين كل وظيفة من الوظائف المسار اليها في المادة ١٢ والتي تختلف من وظيفة الى أخرى ، واعتد في هذا الصدد بعدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظيرة لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المد المسترطة للتميين في هذه الوظائف ، المحاماة وقرر حسابها ضمن المد نص الى التشريعات السارية بمنان العاملين المدنيين بالمدولة والقطاع المام _ على حسب الأحوال _ بالقعر الشريعة العام المتلاحوال _ بالقعر الشريعة العامة للتوظف بيد أن ذلك مقيد _ بطبيعة الحال _ بالقعر المدي يتفق وطبيعة النظام الوظيفي الخاصعين له وبعا لا يتصارض مع أحكامه •

وحيث تبني للجمعية المعومية أن المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل تعيين الهاملين الذين يحصلون أثناء الخاصة على مؤهلات أعلى الازمة لتشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يصلون بها متى توافرت فيهم الشروط اللاؤما لتشغل منه الوطائف من الوطائف من شروط الإعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوطائف و يسنع العامل الذي يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة اولى مربوط درجةالوطيقة المين عليها وعلارة من علاواتها أق مرتبه السابق مضافا اليه مفدة العلاوة أيها آلبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوطيقة المين عليها وعلارة من علاواتها أق مرتبه السابق الراحطيقة المين عليها وعلارة تمن وفقا لأحكام هذه العابق مربوط درجة الوطيقة المين عليها ٠٠٠ وتحسب لن يعين وفقا لأحكام هذه المادة من الوطيقة المين عليها ٠٠٠ وتحسب لن يعين وفقا لأحكام هذه المادة من حسافة المؤهلات العالية بهد تعيينه بوطيقة تخصصية أقدمية تساوى نصف

المدة التي قضاها بالعمل الفني أو الكتابي قبل التعين بالمؤهل العالى بحد أقصى خسس سنوات وبعا لا يجاوز تاريخ حصوله على المؤهل العالى • • ويقبل حكم الفقرة السابقة على من عين ونقا لأحكام هذه المادة اعتبارا من ليساب ١٩٨٣/٨/١٢ ، واستظهرت الجدمية المعرمية من ذلك أن التعين طبقا للنص المتفعم من شأنه - فوق ما قرره للعامل من مزية مالية — أن تحسب قبا أيضا أقلمية تعادل نصف الملت التي قضاها بالعمل الفني أو الكتابي قبل التعين بالحدود والقيود المنصوص عليها فيه ، وهو يهذه المثابة عراض مع الأحكام القانونية المنظمة المشتون أعضاء الادارات القانونية في المناب أن الإقدمية التي قررها نص المادة ٢٥ مكررا لن تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامن والتي تشكل شروطا للتعين والترقية في وظائف رؤساء واعضاء الطباق المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام الصاملين المدنين بالدولة على أنطباق المدة ٢٥ مكررا من قانون نظام الصاملين المدنين بالدولة على حابرت التمين طبقا لقانون الادارات القانونية ، المشار اليه •

أما ما أثير من احتفاظ العامل بمرتبه السابق فانه – وبمراعاة القدم – يجد سنده فيما نصبت عليه المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في فقرتها الثالثة من أنه « ١٠٠٠ اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للرظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة غمدته متصلة » و

4-131

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق المادة ٣٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالفولة عند التعيين في وظائف الادارات القانونية المحاضعة الأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

ز فتوی رقم ۱۳۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۱۳ جلسة ۱۹۹۰/۳/۸۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۳/۸۹ .

(OA)

جلسة الأول من فبراير سنة 1990

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ الملاوات التشبجيعية •

الكادة ٥٧ من قانون نظام الماءلين الدنيين بالدولة المسادر بالقانون وقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

(اجاذ الشرع شروط خاصة عنها منع العامل علاوة تتسجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ولو نجاوز بها الأجر القرر لدرجة الوظيفة التي يشملها وقت حصوله على العلاوة ــ حصول العامل على العلاوة على الرغم من وصول مرتبه نهاية ربط الوظيفة التي يشملها يعد استثناء يجد حده عند القدر السموح به للتدري بالعلاوة المورية وهو نهاية ربط الوظيفة الأعل مباشرة بحسبانها الوظيفة التي اجاذ الشرع للجهة الادارية منع العامل علاوة تشجيعية ولو اخترق بها بداية ربط هده الوظيفة الأعل مباشرة على كنان متقابي ان يجود ذلك حده عند نهاية ربط هده الوظيفة الأعل مباشرة حسودي ذلك أنه لا يجوذ أن يتمدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط العلاجة للمرجة الأعل لوظيفته مباشرة) ه .

تبين للجمعية أن المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل المهلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للأوضاع التي تقررها وبمراعاة ما ياتي : ٠٠٠ ولا يمنع منح هذه اللهلاوة من استحقاق المهلاوة ألمه وعدها ٥٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العيومية مها تقسم أن المشرع أجاز بشروط خاصة عينها منع العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ، وقضى صراحة بمنح علمه العلاوة المعامل ولو تجاوز بها الأجر المقرر لدرجة الوظيقة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة ، وذلك باعتبار أن جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالمدفقة المشار اليه عين بداية ونهاية كل وظيقة ، ومن ثم كان طبيعيا أن يواجه المشرع حالة وصول مرتب العامل الى نهاية مربوط درجة وظيفته واستحقاقه علاوة متضجيعية ، نقضى بحصول العامل على العلاوة في هذه العالة على الرغم من وصول مرتبه الى نهاية ربط الوظيقة التي يشغلها • واذا كان الأمر كذلك فان هذا الاستثناء يجد حده عند القدر المسموح به للتدرج بالعلاوة التي وحد نهاية التي العطرة الموطرة التي العطرة التي العطرة التي العطرة التي العلى العطرة العطرة التي العطرة التي العطرة التي العطرة التي العطرة التي العلى العطرة ا

أجاز المشرع للجهة الادارية منع العامل علاوة تشجيعية ولو اخترق بها يداية ربط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة فكان منطقيا أن يجد ذلك جدء عند نهاية ربط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة •

وخلصت الجمعية المهومية مما تقدم الى انه لما كان المروض حالته يشخل وظيفة من الدرجة الأولى وجرى تدرج مرتبه بالمسلاوات الدورية بعد ضم اعانة التهجير حتى بلغ ١٩٩ جنيها ، ومن ثم فانه يتمين لدى منجه المعارة التشجعية المنصوص عليها في المادة ٥٢ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة المشار اليه الا يتجاوز مرتبه بها _ أيا كان عدد مرات هذا المنح _ نهاية مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة .

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز أن يتمدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط الدرجة الأعلى لوظيفته مماشرة *

ر فتوی رقم ۱۰۵ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱ ملف رقم ۱۳۰۰/٤/۸۲) -

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

جامعات _ رؤساء المعاملات وتوابهم _ مرتب _ حوافق _ حوافق الساعات الكتبية اللاتان ٣٥ و ٣٥ من قانون تنظيم الجاملات رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧ ـ المادة ٢٥٠ مكررا
من الالعة التنفيذية له المسادرة بالقراد الجمهوري رقم ٢٠٠١ لسنة ١٩٧٠ والمسافة بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ -

قرار وزير التربية والتعليم والبحث الع**لمى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ بحوافز الساعات** الكتبية -

(الشرع رعاية منه لاعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ولا يبدالوه من (الشرع رعاية منه لاعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ولا يبدالوه من وقرير التمليم والماه الرواعد الرواعد الإداء ووقا للقواعد التي يضمها المجلس الأطل للجامعات ويسعدر بها قرار من وقرير التمليم ومناط استحقاق هاء الحوافز أن يكون المستحق من المجامعة أن رئيفة دليس الجامعة الا ينفى عنه عضويته لهيئة التدريس الجامعة في رئيف دليس الجامعة لا ينفى عنه عضويته لهيئة التدريس وعلى ذلك يجوز منح رؤساء الجامعات ونوابهم حوافز مادية بومعظم عضاء بهيئة القدريس بالجامعة الدي يشترط فيه أن يكون شاغلا بالجامعة والمن الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا المجامعة المناز في الناس المحامد من القرير ورزير التربية واتعليم دام ١٤٠ المستفاد قبل تعيينه في هذا التصب مقوى ذلك أن قرار وزير التربية واتعليم دام ١٤٠ السناءات المكتبية لرؤساء الجامعات ونوابهم وامين المجلس الأطل للجامعات) .

تبين للجيمية المبومية أن المادة ٢٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم المجمهورية ١٠٠٠ ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الجيمهورية ١٠٠٠ ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الإلال وظيفة استاذ في احدى الجامعات الخاضمة لهذا القانون ١٠٠٠ كما تنص المادة ٢٩ من ذات القانون على أن و يكون لكل جامعة ثلاثة نواب الإلاس الجامعة ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على الإلى والمادة في احدى الجامعات الخاضمة لهذا القانون > كما تبين لها أن المادة ٨٥ مكرو من اللاحقة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات أوالصاددة بقرار رئيس الجيمهورية وقدم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٥ والمسافة والمسافة التسدريس بالترار رقس ٩٤ لسنة ١٩٩١ على أن و يمنع أعضاء جيئة التسدريس والمدون الساعدون والمدون حوافز مادية بما يكفل تحقيق الإهداف وترشيد الآداء وفقا للقواعد التي يضمها المجلس الأغلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم » و

واستظهرت الجمعية السومية مما تقدم أن الشرع رعاية منه العضاء هيئات التدريس والمعرسين المساعدين والمعيدين والا يبذلوه من جهود وأعمال يقتضيها التمليم الجامعي فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت مادية بما يكفل تحقيق الأصداف وترشيد الآداء وفقما للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصمد بها قرار من وزير التعليم ، وتبين للجمعية العموميسة أن مناط اسببتحقاق هذه الحوافز أن يتسادرج السنحق تحت أى من الوظائف المبينة في القرار المسار اليه أي أن يكون من ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا . فتلاحظ للجمعية أن تميين أحد أساتذة الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو فائبا لرئيس الجامعة لا ينفي عنه عضويته لهيئة التدريس ، فهذه الصفة لا تزايله بمجرد تعيينه في هذا المنصب بل تظل لصيقة به ، وهو ما يؤكد جدول المرتبات المرفق بهذا القانون حيث قسم العاملان بالجامعات الى قسمين ، الأول وهم أعضاء هيئة التدريس ومنهم رئيس الجامعة ونوابه وعميد الكلية والأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون، والقسم الآخر خاص بالمدرسين المساعدين والمعيدين ، وعلى هذا فان رئيس الجامعة أو نائبه على حسب الأحوال لا يفقد عضوية هيئة التدريس بمجرد تعيينه في هذا المنصب بل يظل محتفظا بهذه العضوية حتى ولو كان يشغل منصب الاستاذ على سبيل التذكار .

وعلى هذا فانه يجوز منح السادة رؤساء الجامعات ونوابهم حوافز مدية بوصفهم اعضاء لهيئة التدريس بالجامعة وهو ما يسرى أيضا على المين المجلس الاعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا لوطيفة أستاذ قبل تعيينه في هذا المنصب و ونصت المادة ٢٠ من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر على أن يكون أمين المجلس الاعلى للجامعات في درجة نائب رئيس الجامعة ، فصفوية ميثة التدريس لا تزايله أيضا بمجرد تعيينه فيه ، وعلى هذا فان قرار وزير التربية والتعليم وقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القانون فيها تضمنه من تقرير سربان قواعد منح الحوافز عن الساعات المكتبية للسادة رؤساء الجامعات وزابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات ،

لللسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى القتوى والتشريع الى صحة قراد وزير التعليم والبحث العلمى رقسم ١٤٠٠ لسستة ١٩٩١ فيما تضمنه من. سريمان أحكامه على وؤسساء الجامصات ونوابهم وأهيد المجلس الأعلى للعاممات *

ر فتوی رقم ۱۰۸ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۱۹ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۹ ملف رقم ۱۲۹۰/۱۲۸ ک

جِلسة الأول من فَيْراير سَنَةً ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة ... مرتب .. علاوات ... المصول على مؤهلات اعلى الناء الغدمة •

المادة ٣٥ مكروا من قانون نظام العاملين المدنيين بالصولة المسادر بالقانون رقيم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانونين رقعي ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٣ و ٣٤ لسنة ١٩٩٣ ٠

(قرر الشرع منع الماطين العاصلين على مؤهلات عليا اثناء القدمة من شاغل الدرجتين الأول والثانية من مجموعة الوطائف الفنية او الكتبية والذين لم يعينوا وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا أور منحمهم علاوفينين من علاوات درجة الوظيفة التي كانوا بشغاؤيها وقت المحمول على المؤهل وو تجاوزوا بها فهاية درجة الوظيفة كما قرر منح المعلمين المحاصلين على مؤهلات عليا قبل ٢/٩٩٣/١٢ وظلوا بالمجموعة الفنية او الكتابية علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وذلك عتباوا من ٢/٩٩٣/١٢ واستعراره بالمجموعة الفنية او الكتابية اوا كانت درجة على مؤهل على المؤهل على المؤهل العالى تطبيق و

تبين للجمعية الصومية أن المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاماين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين رقمي ١٩٥ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه د مع مراعاة حكم البند (١٠) من الفقرة الثاثلثة من المادة (١٨) من القانون ، يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشخل الوطائف الخالية بالوحدة التي يصملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشمئل هذه الوطائف وفقا لجداول التوصيف فيهم المدول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الإعلان والامتحان اللازمين لشمئل هذه الوطائف و

ويمنع العامل الذي يعين وفقا الأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه مذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه •

وتحسب أن يعين وفقا الأحكام هذه المادة من حملة المؤهلات بعد تعيينه بوظيفة تتصصية أقامية تساوى نصف المدة التى قضاها بالمعل الفنى أو الكتابي قبل التعيين بالمؤهل العالى بحد أقهى خسس صنوات وبها لا يجاوز تاريخ حسوله على المؤمل العالى، وذلك بعد العرض على لجنة شئون العاملين المختصلة على المؤمل العالى، وذلك بعد العرض على

ومع عدم الاخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل تاريخ المعلى بهذا القانون يطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لاحكام ممذه المادة اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢

أما بالنسبة للعاملين الشاغلين للعرجتين الأولى والثانية من مجبوعة الوطائف المكتبية أو الفنية الذين يحصلون على مؤهل عال أثناء المخدمة فيمنحون علاوتين من علاوات درجة الوطيقة التي يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية ربط درجة الوطيقة .

ويسرى ذلك على من حصلوا على مؤهل عال قبسل المبل بهذا القانون وطلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية ويكون منحهم هذه العلاوة من تاريخ العمل بهذا القانون »

ومفاد ما تقدم أن المشرع أجاز للسلطة المختصة تعيين الصاملين الذين يحصلون على مؤهلات أعل أثناء الخدمة لشغل الوطائف الشاغرة بالوحدة ، متى توافرت في شائهم شروط شغلها ، ومع استشنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوطائف على أن يمنح المامل أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا الله هذه العلاوة إيهما آكبر ، ولو تجاوز بذلك نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، ومع حساب أقدمية من يعين من حملة المؤهلات العليا بوظيفة تخصصية تسساوى تصف المدة التي قضاها في العمل الفني أو الكتابي قبل التعيين بالمؤهل العالى وبعد اقصى خصر سنوات ، شريطة الا ترد اقعميته الى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العالى * وبسط المشرع هذا الحكم على من عبن وفقا لأحكام المادة ٥٢ مكررا اعتبارا من ١٩٨٣/٨٣٢ تاريخ المعل بالمناون رتم ١١٥ لسنة ١٩٩٧ دونها الخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبسل

اما بالنسبة للماملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء التخدمة من شاغلى الدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية أو المكتبية ولم يعينوا وققا لحكم المادة ٢٥ مكروا المسار اليها ، فقد قرو المصرع صنعهم علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي كانوا يسمغلونها وقت المحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية درجة الوظيفة • كما قرر منبع المحاملين المحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٩٢/٦/٢ وطلوا بالمجدوعات الهنية أو الكتابية علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يشفلونها وذلك اعتبارا من ١٩٣٢/٦/٢ • الذأن مناط الإفادة من حكم هذه الفقرة هو حصول المحامل على مؤهل على قبل ١٩٩٢/٦/٢ واستمراره بالمجموعة المفتية أو الكتابية أيا كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المحالى •

ومن حيث أن المروضة حالتها عينت بدؤهل متوسط بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي ، ثم حصلت على مؤهل عال سنة ١٩٨٤ ابان شغلها لوظيفة مكتبية من الدرجة الثالثة ، وما انفكت شاغلة لها حتى أدركها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٦ المشار اليه على هذا الوصف في ١٩٩٢/٦/٢ ، ثم رقيت الى الدرجة الثانية المكتبية اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢٤ ، فمن ثم فانها تستحق علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي تشغلها اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ نفاذا لحكم الفقرة السادسة من الكادة ٢٥ مكورا من قانون نظام الماملين المدنين بالدولة آنف الذكر .

للليك

انتهت الجمعية المعومية لقسسسمى الفتسوى والتشريع الى أحقية المروضة حالتها في علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي كانت تشفلها وقت حصولها على المؤمل العالى وذلك اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ تاريخ المجل بالقانون رقم ٣٤ لسبنة ١٩٩٢ .

ر فتوی دقم ۱۰۹ بتاریخ ۱۹۲/۹/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۲/۹۹۱ ملف دقم ۱۹/۳/۸۱) -

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

هيئات عامة ما أقهيئة العامة للمستشفيات والماهد التعليمية ... الأعضاء العلميون مـ مرتب ــ مكافاة ريافة علمية ــ حوافق الساعات المكتبية • (جلمات)

المادة الأول من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٧٧ بانشاء الهيئة العامة تلمستشفيات والماهد التعليمية ـ المادة ٣٠ من لاتحتها التنفيذية الصاهرة بالقرار الجمهوري ٧٧٤ لسنة ١٩٧٦ -

(1) (أحال الشرع الى اللائمة التنفيذية لقانون الجامعات رقم 29 اسنة ١٩٧٧ للعمل بيا أم رد بشانه نصى في اللائمة التنفيذية للكونة الملكونة ومن في يتمين حريان المجالفات والمؤلفات المؤلفات المنافية الملاحوة المؤلفات المنافية الملاحوة المنتفيذية الملاحوة المنتفيذية الملاحوة والمناف المستطاق المنحوة وبشرط عدم تعارضها وطبعة المصل بهده المستشلية الملاتون والمناف استحقاق مكافئة الريادة وفقا لتمن المادة مراح من اللائمة المنتفيذية للمانون رقم 2 استحق المراحة المنتفيذية للمانون من على المناف المنتفيذية المنتفيذ بالمنافذ المنتفيذ المنتفيذ من المنافذية المنتفيذ من المنافذية المنتفيذ من المنافذية المنتفيذ من المنافذة المنافذة المنتفيذ والمنافذة المنافذة المنتفيذ والمنافذة المنافذة المن

... (ب) (أنشئت الهيئة المذكورة وفاتا لنص المادة (٣) من قرار انشائها الاتاحة فرصة التحقيق والتحقيق والا تنابى والتحقيق والا تنابى جمسب طبيعتها عنها ... فوتش ذلك جوال من التحقيق المنابق والا تنابى ججلان السلطان المتطبق بالمستشافات والماحد التعليمية جوالن السلطان المتحقية بشان الحساء هيئة التدريسي) ...

تين للجمعية المعومية أن المادة الأولى من قرار وئيس الجمهورية وهذا المينة المامة للمستشفيات والماصد وقد ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بانشاء الهيئة المامة للمستشفيات والمامد التعليمية تنص على انه ه تنشىء حيشة عامة تسمى الهيئة المامة للمستشفيات والمامد التعليمية تنبع وزير المسحة ويكون مقرما مدينة القامرة ، وتعتبر من المؤسسات العلمية في تطبيق أيكام القانون وقم ١٩٧٢ في شأن نظام الباحثين الطبيخ في المؤسسات العلمية ، كما تنف اللاحث التنفياتية للهيئة العامة للمستشفيات والمامد التعليمية الصدادة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٤ لسنة

١٩٧٦ على انه د فيها لم يرد فيه نص من اللائحة المرفقة تسرى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٠٠ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩٠ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩٠ المدتحة

واستظهرت الجمعية المعومية منا تقدم أن المشرع احال الى اللائمة التنفيذية لقانون الجامعات رقم 23 لسنة ١٩٧٧ للعمل بها فيما لم يرد بشأنه نص في اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمساهد التعليمية ، ومن ثم يتعين سريان المكانات والمزايا المتررة لأعضاء ميئة التدريس بالجامعات على الأعضاء المديين بالهيئة المذكورة ، وذلك وفقا لمسبباتها الصحيحة وبشرط عسم تعارضها وطبيصة العمل بهذه المستشفيات والماهد .

ولاحظت الجمعية المبوعية أن مناط استحقاق مكافاة الريادة وفقا لما بياء بنص المادة ١٩/٣٨ من اللائمة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة المبدوعات يكون لكل منها رائد من اعضاء هيئة التدريس ، يعاونه مدرس مصاعد أو معيد، تكون مهمته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم الملمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل الماونة في حلها بيعرفة ادارة الجامعة واساتذتها ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للاعضاء الملميين بالمستشفيات والماحد التمليبية ، أذ أن متقى التدريب بهائم المبدون بطاب حديث التخرج ينتظمون بها بقصد التدريب والتمليم أليسوا بطلبة ومن ثم لا تقوم حاجة لوجود سياسة خاصة بالريادة الملمية، الأمر الذي ينتفى مهه المكانية منع الإعضاء العليين بالمستشفيات والماحد التماريم والتمام بالماحدة التعليم بالمستشفيات المعامدة التعليم بالمستشفيات بالماحد التعليمية عام بالريادة المحدة التعليمية عائمات التعليمية المحددة عيثات التعرب والمحددة والمحددة والمحدد المحدد والمحدد و

كما لاحظت للجمعية العمومية أن مناط استحقاق العوافر عن الساعات المكتبية وفقا لنص المادة ٢٨٥ مكرد من اللائمة التنفيذية لقانون الجامعات سابق الإشارة اليها ، أن تصدر وفقا للقواعد التي يضمها المجلس الأعلى للجامعات ، وذلك بقرار من وزير التربية والتصايم عن ساعات العمل الاصافية التي تؤدى مكتبيا خارج النصاب ، وأن يكون الهدف منها المساهمة في تطوير الصلية التعليمية وادارة شئون الأقسام والكليات ولما كانت أهداف انشاء الهيئة الهامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وفقا لما جه بالنص المادة (٣) من قرار انشاما اتاحة فرصة التعليمية والتدرب العلى كاملة لجيل جديد من الأطباء والفنين ليكون تادرا على صد حاجات الواطنين في جميع مجالات الخدمة الطبية ، وكذلك

توفير الامكانيات للبحوث الطبية مع مسسايرة التطور العلمى في مجاله البحوث الطبية ، وهي أغراض تثقق مع امكانية تطبيق حوافز الساعات المكتبية بالنسية لها ولا تتأيى يحسب طبيعتها عنها ، شأن الأعضاء العلمين بالمستشفيات في ذلك شأن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، على ان يصدر بها قرار من وزير الصحة وفقا للمسمى الذي يتفق وطبيعة العمل يغدا المستشفيات والمعاهد العلمية .

لالسك

انتهت الجبعية الهجومية لتسمى القتوى والتشريع الى أولا : عدم جواز منح مكافاة ريادة للأعضاء العلميين بالمستشفيات والماهد التعليمية •

ثانيا : جواز منجهم حوافز عن الساعات المكتبية وذلك بناء على قرار يصدر من وزير الصيحة في هذا الشنان •

ر فتوی رقم ۱۹۱ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۲۲ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱ ملف رقم ۱۹۹۱/۵/۸۱ ی ۰

(14)

جلسة ١٥ مَن فَبْرَايِرَ سَنْتُهُ ١٩٩٥ -

· مؤسسات صحفية .. رؤساء عجالى ادارات الأسسات الصنطية ... البقاء في الغدمة بعد سن الستين ·

المادة (۲۸) من القانون وقع ۱۹۸ أسبئة ۱۹۸۰ بشان سيلطة السيعافة سيالات الأولى والمادة الثانية من القانون وقع ۲ لسنة ۱۹۹۰ بُتصديل بعض احكام القانون وقع ۱۹۸ لسنة ۱۹۸۰ -

م. (أ) أنَّ الشرع في النطاق الإمنى للممل بعكم المادة ٢٨ من القانون وقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون وقم ٢ لسنة ١٩٩٥ جس سن التقاعد للعاملين بالوسيسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعبال ستين سئة واختص هؤلاء العاملين دون غيرهم من دؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحلية واعضاء مجالس ادارتها بحكم استثثالي يجور وفقا له مد سن هؤلاء العاملين سنة فسئة حتى الخامسة والستين ومن ثم فانه بمجرد بلوغ العامل الستين تنتهى علالة العمل القائمة بيئه وبين المؤسسة الصحفية بموجب حكم قانوني تمر يعتبر من النظام العام فلا تستمر العلاقة الا الما زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بعده سنة فسئة حتى الخامسة والستين وذلك بقراد يصدره المجلس الأعل للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية وبصدور هذا القرار ثبقي علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذي جرت عليه عند بلوغ سن السنين حتى تنتهى ببلوغ نهاية مد سن التقاعد فمن تعد سن تقاعده يستصحب مركزه القانوني الأمر الذي لا يتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد انتهاء السن القانونية ، أذ الركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه الملاقة في الإطار الأمر من الأحكام القانونية بما ضربته من سن معبئة للتقاعد لا يتوحوح الا في حدود حميثة وبقراد من سلطة بعينها بعد اجراءات مرسومة ـ الشرع بقية مد نطاق الاستثناء المقرر بالفقرة الأول من المادة (٣٨) سالفة اللَّر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسة الصبطية القومية أصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالغاء اللقرة الثالثة من المادة ذاتها والتي كانت تتضمن حظر استمرارهم بمناصبهم بعد بلوغ سن الستين ولما كان هذا القانون يسرى باثر مباشر اعتبارا من ١٩٩٥/١/١٣ فانه لا يستظل به الا من أدركه القانون في التاريخ الذكور قبل ان يبلغ سن الستين الن من بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته الوظيفية مع المؤسسة الصحلية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يقيد الاستمراد القعل في العمل شفلا قاتونيا له مؤدى ذلك . انه لا يجوز مد السن قرؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية الذين سبق أن بلغوا سن الستين قبل العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا استمروا في العمل بعد الستين حتى ادركهم التعديل العاصل بهذا القانون .

(ب) المادة (٣١) من القانون ١٤٨ أسنة ١٩٨٠ ـ المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية أه المعادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٥ ،

(عدة عضوية مجلس ادارة الرُّمسة المنعطية القومية اديع سنوات قابلة للتجديد لا يرتب منا لسن التقاعد لأن ادركه سن الستين خلال منة المجلس ، الا تجد منة الطموية حدها الألمى قانونا في عدد السن فالطموية تنتهي حتما في عدة العالة ببلوغ اقرب الإجلين «لَكُها» منذ مجلس الادارة أو بلوغ سن السنين الذي يفيد تِلوغه النظاء واهد من شروط «العضوية) »

تبين للجمعية الغيومية أن المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة. ١٩٨٠ بشمأن مطلقة الصحافة كانت تنصى على أن « يكون سن التقاعد باللمسبة للعاملين فني المؤسستات الصحفية القومية من صحفيني واداريين وغمال متين عاما -

ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة
 المؤمسة مد السن منة فسنة حتى الخامسة والسنين -

 على أنه لا يجوز أن يبتى في منصب رئيس مجلس ادارة الموسسة الصحفية أو عضويته أو في منصب رؤساء تحرير الصحف القرمية أو عضوية مجالس التحرير بها من بلغت سنة سنتني عاما » •

ثم صدر القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۵ يتيديل بعض أحكام القانون دقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۸۰ ، المشار اليه ، ونعى في المادة الأولى منه على أن و تلفى الفقرة الأخيرة من المادة ۲۸ من القانون رقم ۱۹۸۸ لسنة ۱۹۸۰ ، ۱۹۸۰ في حين نصت المادة الثانية منه على أن « ينشر حلاً القانون في المجريدة الرسمية ويصل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره » ، وقد جرى تشر القانون المشار اليه بالجريدة الرسمية في ۱۲ من يناير سنة ۱۹۹۵،

واستظهرت ألجمعية العبوقية من ذلك أن المشرع في النظاق الزمني للعمل بحكم المادة (٢٨) من القانون رقم ١٤٨ لمسئة ١٩٩٠ ، فعل سن التقانون رقم ١٩٨٩ من القانون رقم ١٩٩٩ من التقانون رقم ١٩٩٩ من التقانون رقم ١٩٩٥ من التقانون رقم ١٩٩٥ من التقاعد للعاملين بالمؤسسات الصحفية القرمية ، من صحفين واداوين وعبال ستين سنة، واختص مؤلاء العاملين دون غيرهم من رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية واغضاء مجالس ادارتها يحكم استثنائي يجوز وقفا له مد سن مؤلاء العاملين سنة تحتى التقامسة والتعبين و من تم فائه بمجرد علوغ العامل سن المشين تنتفي علاقة المعلى القائمة بينه فيهن المؤسسة المصحفية بدوجب حكم قانوني آمر ، يعتبر من النظام العام و فلا تستمير المحسدة المجلس بعدم المخامسة والستين ، وذلك بموجب قرار يصسدره المجلس قرار اداري مركب يصدر عن آكثر من مشيئة واحدة ، يفيد رحزحة من التعاعد سنة فسنة في نطاق العد الأعلى المصاد الهه من نظاء العد وهنا وهند

القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذي جرت عليه عند بلوغ سن السَّين حتى تنتهي ببلوغ نهاية مد سن التفاعد ، فين تبد سن تقاعه يستصحب مركزه القانوني، الأمر الذي لا يتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد انتهام السن القانونية ، إذ أن هذا الاستمرار لا يفيد بقاء ولا استمرارا لمركز قانوني يمكن أن يرتب القانون عليه آثارا شرعية بالنظر الى أن من التقاعد يشكل ، كما تقدم ، قاعدة آمرة لا يجوز مخالفتها بارادة مفردة ولا باتفاق طرفي العلاقة • فالمركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة في الاطار الآمر من الأحكام القانونيــة بِمَا ضَرَبَتُهُ مِنْ سَنَّ مَمِينَةً لَلنَّقَاعِدُ لَا يُتَرْجَزُحُ الا في حدود مَعَيْنَةً ، وبقرار من سلطة بعينها بعد اجراءات مرسومة ، وهو قرار مركب ، ولا يفترض، اذ الركز القانوني لا ينشئه قرار يفترض لم ينشأ نشأة فعلية بأداة قانونية سليمة بعد اتباع الاجراءات المرسومة قانونا ، والا جاز القول بنشوء المركز القانوني بغير مشيئة ثابت صدورها من صاحب الولاية ، والا شكل فعل المخالفة في ذاته سماحا قانونيا أو أجازة قانونية تستفاد من سكوت الجهة المختصة على واقع غير شرعي لا يظاهره سنه صحيح من القانون ، وهو ما لا يسوغ القول به •

والحاصل في الموضوع الماثل ، أزاء ما حظرته الفقرة الثالثة من المادة (٢٨) سالغة البيان من بقاء رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية في مناصبهم متى بلغوا سن الستين ، انه يستحيل قانونا القول بصدور قرار مد سن التقاعد بشكوت يستفاد من ترك ذي منصب في منصبه بعد فقدانه صلاحيته للبقاء فيه ، لأن القرار حتى ان كان صدر صريحا فصيحا في حيته لكان صدوره باطلا لمخالفته الحظر الصريم الوارد ينص تلك الفقرة ، قبل الغائها ، وانحسار نطاق الإستثناء الوارد بالفقرة الأولى من المادة ذاتها عن مؤلاء * ولو اجيز الأثر الرجعي لقراد المه اللي عساه أن يصدر اعتبارا من ١٣/١/١٩٩٥ لمن استمر في الممل فعلا من رؤساء مجالس الادارة على الرغم من بلوغ سن الستين قبل ذلك ، لكان من شأن ذلك القرار بما يبغيه من انشاء مركز قانوني الاخلال الصريح بقواعه الاختصاص الزماني ، ولكان من مؤداه في الوقت ذاته تقرير جواز المخالفة اللاحقة للتشريع السابق ، في الاطار الزماني لهفة التشريع السابق ، وما ينجم عن هذا من خلل لا يخفى في سير العمل ، مها لا يجيزه قانون ولا فقه ولا قضاء ، ولكل ذلك ورد النص بالمستور على قصر تقرير الأثر الرجيمي على القانون ١٠٠٠

والحاصل ايضا أن المشرع يغية مد بطاق الاستثناء المقرر بالفقرة الأولى من المادة (٢٨) سالفه الذكر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسات المصحفية القومية ، أصلا القانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ قاضيا بالفاء المفقرة الثائثة من المادة ذاتها والتي كانت تتضمن حظر استمرارهم بالمفقرة الثانية منه، يسرى بأثر مباشر اعتبارا من ١٩٥٧ أ١٩٥٧ عصرتيج حكم المادة الثانية منه، يسرى بأثر مباشر اعتبارا من ١٩٥٧ أ١٩٥٧ عورالتالى فان مقتضى ما نص عليه من الفاء الحظر المشار اليه لا يستطل لا من أدركه القانون في التاريخ المتكور قبل أن يبلغ سن الستين به لا من دركه القانون في التاريخ المتكور قبل أن يبلغ سن الستين بالصحفية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يفيد الاستمراد الفوسة في الممل شغلا قانونيا له ، ولا يصحح بالنسبة له أن يكون كذلك لان بيوغ سن الستين يفيد بمقتضى حكم التقاعد الذي استظل به مانعا من بوول دون التمين أو اعادة التمين، ولا ربب في انه لا يصحح تعين الا بتوافر شروطه وانتفاء موانعه ولا ربب في انه لا يصحح تعين الا بتوافر شروطه وانتفاء موانعه *

كما استظهرت الجمعية المعومية أن ما تقضى به المادة (٣٦) من القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٨٠ ، من أن مدة عضوية مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية أربع سنوات قابلة للتجديد ، لا يرتب مدا لسن التقاعد بن ادركه سن الستين خلال مدة المجلس ، أذ تجد مدة العضوية حدها الاقصى قانونا في هذه المسن • فالعضوية تنتهى حتما ، في هذه الحالة ، بسلوغ أقرب الأجلين ، انتهاء مدة مجلس الادارة أو بلوغ سن الستين الذي يقيد بلوغه انتفاء واحد من شروط العضوية حسب المستفاد من المدق (٢٤) من اللائمة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة الصادرة بقراد رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٥ •

4 11

انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى : الوجوز المد لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية الذين سبق ان بلغوا سن الستن قبل العمل بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا استمروا في عملهم بعد سن السبتين حتى أدركهسم التحديل الحاصل بهذا القانون .

كانيا: لا يجوز التمين المتعدا بعد سن السمين في المؤسسات الصحفية •

ر فتوى رقم ١٤٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٨ جِلْسَةَ فَ١/٣/٥٩٥ مَلْفَ وَقَم ١٩٩٠/٢/١٨)

47F>

چلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٩٥

انتخابات _ انتخابات التقابات الهنية _ انتخابات تقابة المسطيح •

القانون رقم ٧٦ اسبنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة المسجفيين بر نكادة التلبسط من الكفانون. رقم ١٠٠ السنة ١٩٩٧ بشان ضمانات ويعقراطية المتنظيمات التكايية المهتية -

القت تلادة التاسعة في فقرتها الأوقى الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية للنقابات التكميلية التسكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلية المستكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلية المستكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلات التسكيلات المحدد قدم الدون من الوصف التكميلية منا أنه تكميل المستفيلة من المادة دانها بحكم انتهاء المضوية التانيخ عن هذه الانتخابات التكميلية من النح من ينضم اليهم منا يلهد أن الوصف التكميل الوادد بالتمى الخاب التنهاء مدة سلك ولكنها تنتهى بالنهاء مضوية من يضم اليهد أن الوصف التكميل الوادد بالتمى الخاب ينتها تشكيلات المهالس لا ينكيل مد الأسلاف من فاقدى الشورة الإلى المنافق المستفيلة المستفيلة المستفيلة المستفيلة المستفيلة المستفيلة المستفيلة المستفيلة الاستفيات له في سنة ١٩٩٣ م من النموا التجديد المسئى له بعد القانون وتطبع المستفيلة الاستفيان عبد المادة المستفيلة عن انتفها في ١٩٩١ المستفيلة المست

تبين للجمعية العبومية من استعراض نصوص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين انه قد جرى نص المادة ٤٣ منه على ان « ملت العضوية بمجلس النقابة أربع سنوات وتنتهى كل سنتين عضوية نصف أعضاء المجلس ويقترع بعد نهاية السنة التانية بين الإعضاء الانهاء عضوية سنتان ولا يجوز انتخابه اكثر من مرتين متواثيتين ٥ في حين تنص المادة ٥٥ من ذات القانون على أنه « اذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مناه اذا كانت المدة الباقية له تقل عن صبلة فاذا زادت على ذلك دعيت الجمعية المعومية خلال خيسة عشر يوما من تاريخ خلو المركز لاختيار على أنه « اذا ذالت عضوية أحد اعضاء المجلس أو خلا مكانه حل محله على أنه « اذا ذالت عضوية أحد اعضاء المجلس أو خلا مكانه حل محله المنتخابات أجريت لهضوية الرنقابة ٠

 وإذا كان عدد الإماكن الشاغرة في المجلس ثلاثة فاكثر دعيت الجمعية العبومية خلال حبسة عشر يوما من ناريخ خلوها لانتخاب أعضاه للمراكز الشاغرة يكعلون مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم »

كما استعرضت الجمعية الصوعية احكام القانون وقم ١٠٠ لسنة المهنية عبد المعان ضمانات ديموقواطيعة التنظيمات اللقابية المهنية عبد الموت عليه من اعادة تنظيم اجراءات انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة وتعديد الشروط اللازمة لصحة هذه الانتخابات ، ونصت المادة التاسعة منه على أن « تلفى الإحكام المتعلقة بالانتخابات التكييلية في جميع القوانين السارية في شأن النقابات المهنية -

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة تجرى الابتخابات التكميلية
 للتشكيلات القائمة للمجالس الحائية في تاريخ العمل بهذا القانون وفقا
 لأحكامه »

• فاذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون ، يتولى الأعضاء الباقون اختصاصات المجلس ، وتلحى الجمعية المعرومية بذات الاجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال سئة اشهر الانتخاب من يحل محل الأعضاء الذين انتهت عضويتهم ، وتكرر الدعوة بذات الطريقة حتى يكتبل النصاب أو تنتهى مدة المضوية .

د وتنتهى مدة من يفوز فى الانتخابات التكييلية بانتهاء مدة من
 ينضم اليهم فى سائر المستويات التقابية جميعها »

كما نصب المادة العاشرة على أن « يلغور كل حكم يتخالف أحكام حذا القــانون » •

وقد تبنى للجمعية السومية من استعراضها الأحكام التشريعية المتعلقة بتشكيل المجالس المنتخبة ، سواء المجالس الثيابية أو النقابية أو النقابية الدائنات التكييلية ، في دلالتها اللغوية وفي عادات استخدامها التشريعي ، اتما تسع معنيين أو تتودد بينهما مجتمعين أو منفردين ، وأحد المعنين يتملق بانتخابات التجديد الجزئي الدوري للمجالس ، نصب فيا كان هذا التجديد أو تلئيا حسب النظام الذي يتبناه التشريع ، وثاني هذه المائي تتملق بالانتخابات التي تحري لاحلال عضو جديد محل عضو سابق فقد عضويته ابتسارا قبل

اثبتها، مدتها القانونية ، بسبب وفاة أو استقالة أو لفوات احد شروط السلامية ، وفي المسنى الأول يجرى الانتخاب التكبيلي بالتجديد الجزئي لجماعة تمثل النشبة من العضوية باللجلس تعتبار بالقرعة ، أو باينها المحد الكلية للعضوية عن هذه النسبة ، يطريق التبادل والتداول اللحوري مع النسبة الأخرى ، ووصف و التكبيلي ، يشير الى تكملة عدد المضوية أن المجلس يتكون من اتتهت عضويتهم بالقرعة أو بانتها، مدتها ، بحسبان أن المجلس يتكون من اتشر من مجموعة واحدة من حيث تاريخ الانتخاب أو إليانية المضوية ونهايتها ، وأن تمام المدة يجرى التبادل اللحورى بين فردة تخلو فيها العضوية لا يطريق اللحورية ولا بانتهاء مدتها القانونية بالمنا تجدى ومنا مدتها القانونية ومنا تجرى الابتخاب التحميل لحالات مخصوصة، ومنا تجرى الابتخاب التحميل لحالات مخصوصة، والمناتبية عن حيث أن العضوية النساغرة ، ويلحقها وصف ومنا التأونية لهذا السلف ، فهي تكميلية من حيث مدة العضوية العضوية العضوية العضوية العضوية العضوية المناقونية لهذا السلف ، فهي تكميلية من حيث مدة العضوية العضوية المناق الهن خيث مدة العضوية العالم التي خيث مدة العضوية العضوية المناق الهنوية لهذا السلف ، فهي تكميلية من حيث مدة العضوية العضوية العضوية المناق المناق

وتين للجبعية العبومية أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ سنالف الاشتارة ، الغيت في فقرتها الأولى الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية للنقابات المهنية ، واستثنت في فقرتها الثانية من هذا الالغاء و الانتخابات التكييلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠٠ ، مما يشير الي المنى الأول من معنيي الوصيف التكميلي ، لانه تكميل ، للتشسكيلات القائمة ، وليس تكميل خلف لماة سلف في عضوية فردية • ثم أتت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بحكم انتهاء العضوية الناتجة عن هذه الانتخابات التكميلية و بانتهاء مدة من ينضم اليهم ٠٠٠ ، فهي عضوية لاتنتهى عند خلف بانتهاء مدة سلف ، ولكنها تنتهي بانتهاء عضوية من ينضم اليهم ، مما يفيد أن الوصف التكميلي الوارد بالنص انما يتعلق بتكميل تشكيلات المجالس لا بتكميل مدد الأسلاف من فاقدى العضوية المبتسرة واذا كان الاستثناء يتعلق بتكميل تشيكل المجالس مما يفيسه - كونه انتخابات للتجديد الجزئي الدورى ، فقد وجب القول بأن المستثنى منه هو من جنس المستثنى ذاته بما يفيد أن حكم الفقرة الأولى من المادة التاسمة قضت بالغاء التجديد الجزئي الدوري في تشكيلات محالس النقابات المهنية .

وقد تأكد للجبعية العبومية هذا الفهم من استعراضها للأعال التحضيرية للمادة التاسعة من القانون وقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ، عندما نوقشت بمجلس الشعب في ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٣ وكان مرفقا بها المشروع الإيضاحية للمشروع وتقرير اللجنة المشتركة على المشروع ومحضر اجتماع رئيس مجلس الشعب ينتباء واعضاء مجالس عدد من النقابات المهنية ، وفيه يظهر من المناقشات على لسان رئيس المجلس ويمض النقباء أن لم يتر لديهم جميعا أي خلاف حول فهمهم ، للانتخابات التكميلية ، التي يلغيها المشروع ، فلم يشر خلاف في انها تتملق بالفاء والتجديد النصفي ، للمجالس ، ولم يتر الخلاف حول هذا المفاد المقصود من حكم الشروع ، سواء بالنسبة لمن يؤيد الضاء التجديد النصسفي أو

ومن كل ذلك تنتهى الجمعية العبومية الى أن الماده التاسعة من الثانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ تقرر الفاء انتخابات التجديد النصفى لمجلس نقابة الصحفيين بعد تحقق الاستثناء الخاص بجريان انتخابات التجديد النصفى لتشكيل مجلس النقاية الذي كان قائما عند العبل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ في تاريخ نشره في ١٨ فبراير سنة له ١٩٩٠ و الحاصل أن المجلس القائم وقتها كانت جرت آخر انتخابات التجديد النصفى له بعد القانون وتطبيقاً للاستثناء الوحيد الوارد بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس سنة وتطبيقاً للاستثناء الوحيد الوارد بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس سنة المقرة الأخيرة من المادة التاسعة توجب انتهاء مدة من انتخب في سنة تتمهي ممة المجلس كله ويتمين اجراء انتخاب جديد يضمعل جميع أعضاء المحلس م

لالسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اجراء انتخابات مجلس نقابة الصحفين لجميع أعضاء مجلس النقابة ، طبقــاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ °

و فتوی رقم ۱۶۲ بتاریخ ۱۹۲۰/۳/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۰ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۱ ، ۰

(72)

جِلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ علاوة خاصة _ المقسود بالتميين في مجال متح العلاوات الشاصة •

ر إن القوانين اوقام ١٠٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤١٩ لسنة ١٩٨٧ و ١٩٧١ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨٩ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨ لسنة ١٩٨٩ و ١٩٨ لسنة ١٩٨٩ و الما وت المعلى بالمادية والتعالى بالموقد والمعين المعين المع

استعرضيت الجمعية العبومية نصوص القوانين الصادرة يتقرير علامة المعاملين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة (١) من القانون رقم ١٠٠ لسسنة ١٩٨٧ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٧٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ المصل بهذا القانون أو في تاريخ التميين بالنسسية لمن يمين بعد عذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » •

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه السلاوة جزءا من الأجر الأساسى للسامل. » *

وتنص المادة (١) من القانون رقسم ١٢٣ لسسنة ١٩٩٩ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الإساسي لكل منهم في ١٩٨٩/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للصاطر » * ونصت المادة (١) من القانون رقسم ١٣ لسسنة ١٩٩٠ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى لكل منهم في ١٩٩٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التمين بالنسبة لمن يعني بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأسساسى للصامل » "

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ على أن • يمنع جميع الصاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الإساسى لكل منهم في ١٩٩١/٥/٣١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يمين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسى للماعل ٠٠

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ على ان و يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩٢/٦/٣٠ أو في تاريخ التميين بالنسبة لمن يعين بعد عذا التاريخ ولا تعتبر هذه المعلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل ،

وعلى هذا جرى نص المادة (١) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتدرير عازة خاصة للماملين بالدولة حيث قضت بعنج العاملين الرجودين. بالخدمة في ١٩٩٣/٦/٣٠ علاوة خاصة بفئة ١٠٪ من الأجر الاساسي للموجودين بالخدمة في هذا التاريخ أو في تاريخ التمين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الاسساسي للمامل ٤ •

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم والسنة ١٩٩١ في شأن الوطائف القيادية في الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام والتي تنص على أن « يكون شغل الوطائف المدنية القيادية في المحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والإجهزة العكومية انتي لها موازنة خاصة وميئات القطاع الهام وشركاته والمؤسسات العامة وبنوك القطاع الهام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لا تجاوز ثلات سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد آخرى طبقا لأحكام مذا القانون وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوطائف المذكورة ويقصعه بهذه الوطائف تلك كرة ويقصعه بهذه الوطائف التكورة ويقصعه بهذه التعمل أو اللوطائف التعام أو اللاحة أو اللدمة المالية أو المدرجة المغلوم الادرجة القيادية بالفيطة الانتاج أو الدرجة العالمية أو المدرجة العالمية أو المدرجة العالمية والمدرجة العالمية أو المدرجة العالمية والمعادلة عادل عادلها والمدرجة العالمية أو المدرجة العالمية أو المدرجة العالمية أو المدرجة العالمية أو المدرجة العالمية والمدرجة العالمية أو المدرجة المالية أو المدرجة المعتمية المعالمية ا

واستظهرت اللجمعية المعومية مما تقسام أن القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٩٠ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٨ لسنة ١٩٩٠ و ١٨ لسنة ١٩٩٠ و ١٨ لسنة ١٩٩٠ فيما قررته من عادوة شهرية خاصة ، تضت بمنح هذه العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع المام وقت العمل بالمكامها ، كما منحتها لمن يعن بعد هذا التماريخ ، والتعيين المقصود في هذا الثمان حسب صريح النص هو التعيين المندأ الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية بني العامل وجهة عمله .

ولاحظت الجمعية العمومية أنه في مجال التعيين كاداة المسفل الوطائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ أسنة ١٩٩١ سابق الاشارة إليه ، يتمين المتفرقة بين المتمين المبتدأ الذي تنفتج به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل ، أو تدخل به في سياق وظيفي جديد منبت الصلة عن الوضع الوظيفي السابق ، وبين التعيين المتضمن ترقية ٠ لانه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة فأنه وأن كان يدفعها في طور جديد ، أو ينشى الها مركزا قانونيا جديدا فأن ذلك كله أنها يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتمين اخراجه من المقصود بالتميين وفقا لأحكام القوانين سابق الاشارة اليها ٠

وذلك مصداق ما تجرى به التفرقة فيمن يعين في احدى الوطائف المقصائية أو مجلس الدولة أو هيئة التدريس باحدى الجامعات طبقا للقوانين ٢٤ و ٤٤ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧، أذ عبر المشرع عن شغل الوظيفة بمبارة و التميين ، وشرط لشغلها شروطا تسع شغل الوظيفة من الوظيفة السابقة مباشرة كما تسع الشغل من خارج السياق الوظيفى كله ، وأن الرأى مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وأن كأن عبر عنه بلغظ التميين ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفى هو وحده عبر عنه بلغظ التميين ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفى هو وحده عا يصدق بشائه مفهوم التميين المبتدأ الذي تنفتح به الملاقة الوظيفية .

ومن حيث ان المعروضة حالته كان في تاريخ العمل بأحكام القوانين المقررة لهذه العلاوات من المخاطبين بأحكامها ، ومن ثم منحت له العلاوتان المخاصتان وبألتالى لا يجوز قانونا في مناسبة تعيينه على وظيفة من اللحرجة المتازة بالهيئة تعديل قيبة هذه العلاوة ، لأن تعيينه على هذه الوظيفة لا يعتبر تعيينا جديدا تنفتسح به علاقته الوظيفية العساهو تعيين يتضمن ترقية وهو امتداد لعلاقته الوظيفية القائمة فعلا .

لالسك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس ألى علم أحقية المعروضة حالته في تعديل قيمة العلاوة الخاصة ·

(فتوی رقم ۱۹۲ بتاریخ ۲/۲/۱۹۹۰ جِلسة ۱۹۹۰/۲/۱۰ ملف رقم ۱۳۰۷/٤/۸۱ ، م

چلسة ١٥ مَن فيراير سنة ١٩٩٥

ادارة محلية .. وحدات الادارة العلية .. انشياء وادارة الرائق العامة .. انشياء الجازر .

المادة (٢) من طافون الاطارة المحلبة الصادر بالقانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٩ ـ المادة < ١٠) من الالاتحة التغييرية له الصادرة يقرار رئيسى مجلسي الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ ـ الحواد (و ٣ و ٣ من قرار رئيسي المجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بانشاء المهيئة المادة للخمادات البيطرية .

(استد المشرع فل وحدات الادارة للحلية انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في
دائرتها ولا كانت المجازار في الخار ما تفطلع به من دور تقوم على (داء خدمة عامة لجمهور
المواطنين انها تندوج في عداد المرافق العامة ومن ثم فان انشاء ودادرة ما يقع متها في دائرة
وحمات الادارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقع على عاقها الاعبال الفئية لافاساء
وحمات للخدارة المحلية ويدخل في اختصاصها دون غيرها سينحصر دور الهيئة العامة للخدمات
البيطرية بالنسبة الى المجازر في المتابعة والاحراف الفني على المجازد ونقط اللبيع دون أن
يتجاوز ذلك لل تولى أية اختصاصات تنظيرية معا ينقد لوحدات الادارة العلية الاللب
في انشاء ودادة المجازر الواقعة في دائرتها وضها وضع التصميم الاذم المحلية الالاساء
مؤدى ذلك انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية ان تنشىء المجازد وفقا للنموذج اللي

تبين للجمعية المبومية أن المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل بالقانون رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨٨ تنصي على أن « تتولى وحصات الادارة المحلية في حدود السياسة الهامة والخطة الصامة لللولة انشساء وادارة جميع المرافق الواحدات كل في الحراق السمامة الواقعة في دائرتها ٠٠ كما تتولا هذه الوحدات كل في القوانين واللوائع المعول بها ، وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائمة التنابية المرافق التي تتولى المحافظة انشاءها وادارتها المرافق التي تتولى المحافظة انشاءها وادارتها الرحدات الأخرى للادارة المحلية ،

وتنص المادة (۱۰) من اللائمة التنفيذية لقانون الادارة المحلية المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۷۰۷ لسنة ۱۹۷۹ على أن د تتولى الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها طبقا للسياسة والتراعية المحلة العامة للمولة والتركيب المحسولي والشائون الزراعية

للتائية : (١) تنظيم الخدمات الزراعية والبيطرية وانشساء خدمات جديدة وبوجه خاص ١٠٠٠ الإعمال الغنيه المخاصه بالمجازر والكشف على اللحوم ، كما تبين للجمعية المصوعية أن الخاصة بالمجاررية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بانشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية تنص على أن و تنشا هيئة عامة و الهيئة العامة للخدمات البيطرية ، تكون للمؤراء والأمن الفذائي ، وأن المادة (٢) منه تنص على أن و تهدف للزراءة والأمن الفذائي ، وأن المادة (٢) منه تنص على أن و تهدف وعلايا المادة (٣) منه تنص على أن و تهدف وعلايا الحالات العارشة وعلاج حالات المقم التي تؤدى الى قلة الانتاج ، أمكام البابين الثاني والثانث من الكتاب المناني من قانون الزراعة المحدود والثانية بتنفيذ ألكان البابين الثاني والثانية بتنفيذ وعلايا المادة (٣) من القرار ذاته على أن و تختص الهيئة بتنفيذ ووقايتها من الأمراض المعدية والوبائية ، ولها في سبيل تحيقق أهدافها ووقايتها من الأمراض المعدية والوبائية ، ولها في سبيل تحيقق أهدافها اللفيام بها تراه الإما من أعبال ، ولها على الاخص : ٣ ـ متابعة الإشراف الفني على المؤخص ؛ ٣ ـ متابعة الإشراف الفني على المؤخص ؛ ٣ ـ متابعة الإشراف الفني على المؤخوبة عليها » ،

واستظهرت الجمعية الصوعية ما تقدم ، أن المشرع اسند الى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة ، النشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ولما كانت المجازر في اطار ما تضطلع به من دور تقوم على أداء خممة علمة لجمهور المواطنين، تهدف الى المحافظة على صنحتهم بكفالة توافي الاستهلاك بالإضافة ألى غير ينبح من حيوانات ، وها يعرض من لحوم للاستهلاك بالإضافة ألى غير دائرة وحدات الأعماد التها ، ومن نم فان الضاء ادارة ما يقع منها في المرافق المامة المشار اليها ، ومن نم فان انشاء وادارة ما يقع منها في عاتق الله الوحدات كما يقع على عاتق الله الوحدات كما يقع على عاتق الله الوحدات كما يقع على المتقال الإعمال الفنية الخاصة بتلك المجازر وبالنظر الى أن من المتضيع الانشاء وفقا لها ، وبالتالي فان تحديد التصميم بعينه يلتزم به في الانشاء تقوم عليه كل من وحدات الادارة المحلية ، ويسئل في الختصاصها دون

يدعم ذلك ويؤيده أن طبيعة الموقع المتاح لانشاء المجزر لدى كل وحدة تلقى بظلالها على نوعية التصميم الذي يقع عليه الاختيار ، وذلك أمر تقدره كل وحدة محلية ، وكذاك الحال بالنسبة الى الاعتماد المالى المتاح لتمويل عملية الانشاء فلا ريب في أن لها صداها في هذا الخصوص بالاضافة الى غير ذلك من الاعتبارات الحاكمة التي يبعثها طبيعة البيشة المحيطة يكل مجزر - والوحاءة للحلية بها خولها التانون من اختصاص هي صاحبة الارادة القانونية المعول عليها فيها تصبده من قرارات أو تهرمه من عقود .-

كما استظهرت الجمعية الصوعية أن دور الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالنسبة إلى المجازر ينحصر ، طبقا لقرار انشائها ، في المتابعة والرقاية والاشراف الفني على المجازر ونقط الذبيح دون أن يتجاوز ذلك للى تولى أية اختصاصات تنفيذية مها ينعقد لوحدات الادارة المجلية . اعمالا لولايتها في انشاء وادارة المجازر الواقعة في دائرتها ، وعنها ، وضع التصميم اللازم لعملية الإنشاء ، فأن مارست الهجئة شيئا من ذلك فليس ثمة الزام قانونا يفرض على وحدات الادارة المحلية الانزام بما خصت اليه تلك المارسة من وضع نعوذج تصميم للمجازر ، كما جرى في المحالة المائلة ، ويكون لها كامل سلطاتها التقديرية في تقرير ما يتبع ومن ذلك ، امكان النظر في مدى ملامة الاخذ بالتصميم الموضوع بمعرفة الهيئة أو الاسترشاد به لدى انساء مجازر اذا تبين مناسبة ذلك *

والحاصل بناء على ما سبق أن النساؤل النسائي المطروح المتعلق بعدى جواز قيام غير صاحبه التصميم الذي اختارته الهيئة المشار اليها بصل الرسومات التنفيذية بات غير ذي موضوع بعدما توضع من أنه التصميم ذاته غير ملزم الوحات الادارة المحلية *

لالسك

انتهت الجمعية المدومية للسمى الفتوى والتشريع الى انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية أن تنشى، المجازر وفقا للنموذج الذي أعدته الهيئة العامة للخدمات السطرية •

< فتوی رقم ۱۹۳ بتاریخ ۱۹۹۰/۲/۲۰ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۰ ملف رایم ۱۹۹۰/۱/۸۸ م

(۲۳) جلسة ١٥ من فيراير سنة ١٩٩٠

عاملون مدنيون بالدولة .. مراكب ... اعالة التهجير ... مناط استحقاقها ... مناط ضمهة الى الراتب والماش -

المُادة (Y) من القانون رقم ٩٨ السنة ١٩٧٦ بِشَانَ مَنْ اعانات للماملين الدليين. بسيناء وقطاع غزة ومعافظات القناة ٠

المادة (1) والمادة (٣) من القانون رقم ٥٨ السنة ١٩٨٨ في نسان فسم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش •

(أن استطاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى مطافقات القلائة حتى (١١٧/١٠/١٣ والفضوع لأحد النظم المساد اليها في الأسمى على سيط المحصر وذلك لا يكتلي الا لمن كان كان كان كان يكون والمالم المساد في المساد في ١٩٧٥/١٢/١٣ ومن في يشترك لاستجفاق الاعانة لن يكون والعامل والاراكام بالموجودين أن يكون والعامل موجودا بالخطس في القندية في الدينة لاحق حتى بالقندة في الاريخ لاحق حتى بالقندة في الدين لاحق حتى والمندة في الدين لاحق حتى والمندة في الدين لاحق حتى المقاطبين باحكامه بالموجودين في المقاطبية بالمساد على المساد على المساد على المساد على المساد المسا

تبين للجمعية العبومية أن المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة المحافظات بشأن منع اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات المخاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة للخاضمين الشعوى لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٦/١٢/١٣ بمعافظات القناة والذين عادوا اليها والذين مازالوا يقيدون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضميين الأحكام نظام العاملين المدنيين الخاضمين الأحكام نظام العاملين المدنيين الماملين في منشآت خاضمة أو المعاملين يكادرات خاصة أو العاملين في منشآت خاضمة الإحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأت بعض الإحكام الخاصة وشركات التوصية بالاسهم بعض الإحكام الدامة وشركات التوصية بالاسهم وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدلي قدره خسبة جنيهات ه

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن استحقاق اعانة التهجير منوط بالمبل في احدى معافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ والخضوع لأحد النظم المشار اليها في النص على سبيل الحصر وذلك لا يتأتي الا لمن كان همنيا وقائما باحدى الوطائف فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن ثم يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمه في المحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، أذ أن تحديد المسرع هذا التحديد المسرع هذا التحديد المسرع هذا بالموجودين باحكامه بالموجودين بالمخدمة في بالخدمة في بالخدمة في بالخدمة في تاريخ حسن وان ردت أقدميته اعتبارا الى تاريخ سمابق على تاريخ لاحدى حتى وان ردت أقدميته اعتبارا الى تاريخ سمابق على المحتفاق المحدى حتى وان ردت أقدميته اعتبارا الى تاريخ سمابق على المتحقاق الاعانة ،

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شدن ضم أعانة التهجير ألى المرتب والمعاش تنص على أن و يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع أعانات للماملين المدنيين يسيناء وقطاع غزة ومعافظات القناة التخاضعين لأحكامه، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٦ ٠٠٠ على أن • تضم الاعانة الشار اليها في المادة السابقة الى الأجر الاساسي للعامل اعتبارا من ١٢ أبريل سنة ١٩٨٦ حتى وأن تجاوز بها الربط القرر لدرجة الوظيفة ٠٠٠ ٠٠

ومفاد ما تقدم أن الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المامول به اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١٨ هو عين الخاضع الأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ ، فأن انحسرت عنه هذه الصفة أو زايلته لسبب من الأسباب افتقد تبعا وصف الخضوع المحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين الخاضعين الحكامة في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ عين العمل به ٠

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن كلا من عائشة عبد الحميد وعاس أحمد حسن وقاطمة حسن دكروني عينوا. بالقرار رقم ١٩٧٦/١/٣٧ في ١٩٧٦/١/٣٧ ممكمة الاسماعيلية الابتدائية ، وتسلموا العمل فعلا الإولى في ١٩٧٦/١/٢٧ والثاني في ١٩٧٦/١/٢٠ والثالثة ١٩٧٦/١/٢٠ والثاني في ١٩٧٦/١/٢٠ والثالثة ١٩٧٦/١/٢٠ والثاني في ١٩٧٦/١/٢٠ والثالث تماميل رشدي قرم ١٩٧٦ وتسلمت العمل في ١٩٧٦/١/١٧ وعينت عارسيل رشدي قرم بالقرار رقم ١٩٠١ العمادر في ١٩٧٦/١/١٧ وعينت عارسيل رشدي قرم بالقرار رقم ١٩٧١ العمال في ١٩٧٦/١/١٧ وتسلمت العمل في ١٩٧٦/١/١٧

فمن ثم لا يكون لهم أصل حق استحقاق اعانة التهجير لكونهم من غير المخاطبين بأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه اذ أنهم لم يكونوا بالخدمة فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ وان ردت أقدميتهم اعتبارا الى ١٩٧٥/٩/١ • وتبما لذلك لا يفيدون من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ الصادر بضم هذه الاعانة الى المرتب •

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريسيع الى عام استحقاق المعروضية حالاتهم لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقسم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وعدم جواز ضمها الأجورهم الأساسية وفقا الأحكام القانون الرقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والماش ٠ و لتوى رقم ١٨٤ بتاريخ ٢٩٩٥/٥٢٠ بلسة ١٩٩٥/٥٢٥ ملك رقم ١٩٥٥/٢٠٠ ٢٠٠٠

(۷۲). جلسة ۱۹ من فيراير سنة ۱۹۹۵.

حكم ـ تنفيله ـ ارجاع اقدمية -

المادة ۱۰۰ من لائحة نظام الماملين بالهيئة المامة الاستثمار الهمادة بقرار نافيد رئيس مجلس الوزداء للشعور الاقتصادية والحالية ووزير الاقتصاد رقم ۱۰۵ لسنة ۱۹۸۰ تتمي على انه لا يجوز النظر في ترقية عامل وقمت عليه عقوبة من المقوبات الجيئة فيها يل الا بعد القضاء القرارات الآتية

٣) سنة في حالة الغميم من الأجر أو الوقف للدة تزيد عن فحسنة عشر يوما .

(أن المنع من الترقية بسبب توقيع جوا، تأويبي على الموقف خلال المدد المتصوصي عليها في المادة ساللة الذكر لا يعد سلبا لحق الماسل في الترقية لا يعدو أن يكون أدواء للترقية حي تعديل الجواء الذي يوكن ادواء للترقية حي يرتد ال الارتج صدور قرار الجواء السابق الأول مصدور حكم المحكمة الادارية السلب بتسيل حكم المحكمة التاديبية وتسديل المقوية المحكوم بها ألى الوقف عن العمل لمدة سنة أشهر _ الأثر المائع للترقية وفقا للمحادة السائلة يرتد ألى الريخ صدور حكم المحكمة التاديبية وسيالا الحقية المحكوم بن العمل لمدة سنة أشهر _ الأثر المائح للترقية وفقا للمحادة السائلة على الترقية في حركة الترقية التحكوم بها من المحكمة التاديبية قد المنت بالمحكمة التاديبية قد المنت بالمحكمة المحكوم بها من المحكمة التاديبية قد المنت بالمحكمة العاديبية قد المنت بالمحكمة العاديبية قد المنت بالمحكمة العاديبية قد المنت بالمحكمة العاديبية قد المنت بالمحكمة العادية العادية المحكوم بها من المحكمة العاديبية قد المنت بالمحكمة العادية المحكمة العادية العادية العادية المحكوم بها من المحكمة العادية العادية المناب المحكمة العادية العادي

تبين للجمعية المعومية أن جوهر الأمر في شأن طلب الرأى المائل.
الما يتعلق بعدى احقية السبيه / ٠٠٠٠٠٠ في ارجاع أقدميته
في الدرجة الثانية وكيفية تنفيذ حكم المحكمة الادارية المليا بوقفه
عن المحل لمدة سنة أشهر ، واستظهرت الجمعية المعومية أن المادة
من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة بقرار نائب رئيس
مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمائية ووزير الاقتصاد رقم ١٠٥٤
لسنة ١٩٩٠ تنص على انه و لا يجوز النظر في ترقية علم وقعت عليه
عقوبة من المقوبات المبينة فيها يلى الا بعد القضاء الفترات الآتية :

 ٣ ــ سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما .

ومفاد ما تقدم أن المنع من الترقية بسبب توقيق جزاء تأديبي علمي الموظف خلال المدد المنصوص عليها في المادة سابقة الذكر لا يعد سلبة لحق العامل في الترقية ولا يعدو أن يكون ارجاء للترقية ٠

ومن حيث ان تعديل الجزاء الذي يوقع على العامل هو في حقيقته سمحب للجزاء السابق توقيعه عليه ومن ثم يرتب أثر هذا التعديل بأثر رجعي يرتد الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول -

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين ان حكم المحكمة الادارية العليا قضى بتعديل حكم المحكمة التاديبية وتعديل العقوبة المحكوم بها الى الوقف عن العمل لمدة ستة أشهر • ومن ثم فان الأثر المانع للترقية وفقا لنص المادة ١٠٥ سابق الإشارة اليها انها يرتد الى تاريخ صدور حكم المحكمة التاديبية في ١٩٨٠/١/٢٠٠ ، وعلى هذا فانه يكون من حق المحسكوم عليه الترقية في حسركة الترقيسات التي تمت في المادة ١٠٥ المادارية وفي المحكوم بها من المحكمة التاديبية قد المشار اليها ولان عقوبة ارجاء الترقية المحكوم بها من المحكمة التاديبية قد الفيت بالعكم الصادر من المحكمة الادارية العليا •

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

ارتداد المقوبة المحكوم بها من المحكمة الادارية العليا الى تاريخ صدور حكم المحكمة التاديبية في ١٩٨٧/١١/٣٠ وما يترتب على ذلك من آثار ٠

(فتوی رقم ۱۸۵ بتاریخ ۲۰/۳/۳/۳ جلسة ۱۹۹۰/۳/۱۰ ملف رقم ۲۸۱/۲/۸۲) ۰

(14)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جعركية ... التعريفة الجمركية ... تعديد التعريفة الجمركية الواجية. التطبيق على البان الأطفال العلاجية •

اللدتين (ه) و (٦) من قانون الجبارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ... الماهة (١) دن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفة الجمركية -

(وضع المشرع اصلا عاما يقفى بغضوع الواردات للفرائب الجعركية دغيها من الفرائب الاطباقية الاخرى المقررة على الواردات في التعريفة الجعركية بعيث لا يعفى منها الابتمى مربح وتحسل مقد الفربية عند ورود البضاعة وناط المشرع برئيس المجهورية وبلس المجهورية المجمورية والمات المتعركية على المساسها على واددات متكون من المحبوب اللهي يتحدم عنه سريان فنائه المجمورية على المواردات التي تتكون من المبين المات عناصر طبيعية أو مناجية و وازاء المجمورية المجمورية من بند ينطبق على الآلبان المساعية التي توصف للملاج أو المتقدية المساحية على الاستبدال كل عناصر الخطيرية المتاسم الأخرى مع تلك المساحية على الألبان الملاكورة والمتقدل المساحية المتاسم الأخرى مع تلك المساحية المؤلفان المناعية المهام الأخرى مع تلك المساحية المؤلفان المناعية المهامة المؤلفان المناعية المهامة المؤلفان المناعية المهامة عنها ضربية جمركية بثقة الالى كان صناعيا هم وقوى ذلك البائلة الماكورة المساحية عنها ضربية جمركية بثقة الالى كان صناعيا هم وقوى ذلك البائلة الماكورة المساحية عنها ضربية جمركية بثقة الالى كان صناعيا هم وصف المين ولو كان صناعيا هم وقوى ذلك المهامة المؤلفان الماكورة وستحق عنها ضربية جمركية بثقة الالى كان صناعيا هم وقوى ذلك المناعية الماكورة وستحق عنها ضربية جمركية بثقة الالى كورة وستحق عنها ضربية جمركية بثقة الالى المناعية المهامة المؤلفان الملكورة وستحق عنها ضربية جمركية بثقة الالى الماكورة وستحق عنها ضربية جمركية بثقة الالى الماكورة وستحق عنها ضربية جمركية بثقة الالى المناعية المؤلفان المناعية المؤلفان المناعية المؤلفان المناعية المؤلفان ا

تبين للجمعية المهومية أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراض الجمهورية اشرائب الراردات المقررة في التعريفة الجمركية على الضرائب الإمرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٢٠٠٠ وتحصل الفرائب الجمركية وغيرها من الفرائب والرسسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقواني والقرارات المنظمة لها ٢٠٠٠ وتنص المادة (٦) على أن « يكون تحديد التعريفة الجمركية وتعديلها بقرار من أمادة (٦) على أن « يكون تحديد التعريفة الجمورية وتعديلها بقرار من قرار سلامهمورية و ٢٠ كسلة ته ١٩٨٦ باصلار التعريفة الجمركية تتص على أن « تحصل الفرائب الجمركية طبقا للفتات الواردة بجداول التعريفة الجمركية الجمركية الجمركية الجمركية المومركية المرافقة » ٥٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاماً في قانون الجمارك يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات فى التعريفة الجعركية بعيث لا يعفى منها الا بنص صريح ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضياعة • وناط المشرع برئيس الجمهورية اصدار التعريفة الجعركية وتعديلها ، ونفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ بالتعريفة الجمركية وأوجبت المادة (١) منه تحصيل الضرائب الجعركية طبقا للفئات الواردة بجداول التعريفة الجعركية المرفقة بها •

كما تبين للجمعية العمومية أن التعريفة الجمركية أفردت الفصل التاسع عشر لمحضرات أساسها الحبوب والدقيق أو النشاء ، فطائر وخصت البند ٢/١/١/ اصنف محضرات تفذية أطفال بفئة جمركية ١٠٪ بينما أفردت التعريفة الجمركية الفصل الحادى والعشرين لمحضرات غذائية منوعة · وخصت البند ١٠/٢/١ لصنف منتجات البان متحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره الطبيعية بعنصر آخر وورد تحت مسلسل (٣) ألبان الرضع الشبيهه بلبن الأم مهيأة للبيع بالتجزئة والمسلسل رقم (٤) ألبان الأطفال نصف الدسم أو الحمضية أو العلاجية المهيأة للبيع بالتجزئة ، بفئة جمركية لكل من المسلسلين ١٪

ومن حيث أن مناط انطباق الفصل التاسع عشر هو أن تكون بنوده الخاصة له تقرم في أساسها على واردات تتكون من الحبوب والدقيق أو النشأ أو الفشأ قر الأمر الذي ينحسر مه سريان فئاته الجمركية على الرادات التي تتكون من اللبن سواء كانت عناصر طبيعية أو صناعية بيد أنه وازاء خلو التمريفة الجمركية من بند ينطبق على الألبان الصناعية التي توصف للعلاج أو التغذية ، فأنه يسوغ القول بأن البند ٢٩/١/ب مسلسل (٣) أو (٤) ينطبق في خصوص الحالة الممروضة ولو شمل الاستبدال كل العناصر الطبيعية للبن مادامت العناصر الأخرى مع تلك الصناعية المضافة اليها تخلع عليه وصف اللبن ولو كان صناعا ، الأمر الذي تخضع معه البسان الأطفال « تورسوى _ نيوتروسوى _ سيميلاك يزوميل » لهذا البند ويستحق عليها ضريبة جمركية بغثة ١٪ »

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع البان الأطفال « نورسوى ... نيوتروسوى .. سيميلاك يزوميل » للبند الجمركى الأطفال « نورسوى ... سيميلاك يزوميل » للبند الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩١١ سنة ١٩٨٦ ٠

⁽ فتوی رقم ۱۸۸ بتاریخ ۳۲/۱۹۰۰ جلسة ۱۹۹۰/۲/۱۰ ملف رقم ۱۹۲/۲/۳۷) ٠

(79)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

١) مسئولية ... مسئولية حارس الأشياء ... متاظها ٠

المادة ١٧٨ من القانون الدني •

(ان الشيغين الطبيعي او المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفع ، فاؤا اخل بهذا الالتزام الخترض الفطا في جانبه والتزم بعوضي القير عما يلطقه من ضرر بسبب الثيء الفاضع تحراسته ، ولا يطهم من هذا الالتزام الا ان يثبت أن الفرر وقع بسبب الجنبي رقم ما بذلك من عناية في الحراسة وبذلك فان المسئولية تتعقق بنول شغص حراسة شيء "قضفي حراسته عناية خاصة او حراسة الات ميانيكية ، ووقوع القرر بقبل الثي، فعند ذلك يكون حارس الثني، مسئولا عن الفرد ويلتزم من في بالتهوضي - تطبيق) •

ر ب) مساریف _ مساریف اداریة .. مثاف الطالبة بها -

المادة ١٧٥ من اللائحة المائية للميزانية والحسابات •

(لا محض للمخالبة بالمصاريف الادارية وبطسها البعض
 الا محيث يتملق الوضع بتقديم خدمات فعلية) *

(ج) الجمعية المعومية القسمى اللنوى والتشريح ــ ما يطرح عن اختصــاصها
 (فوائد قانوئية) •

(من السنتقر عليه ان مناط القضاء بالقوائد التأخيرية ان يكون محل الالتوام مبلغا من النقود معلوم المقدار لتم المقالية القضانية به - المشرع ثم يسبغ على الجمعية المعومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التغييرية وهياتها وانما عهد اليها بهمة الانتار ليها بابداء الرأي مسببا - ولا يقدح في ذلك ما أصفاه المشرع على رابها من صفة لالاترام للهانين لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد اللتوى ولا يتزل مثول الاحتمام - لا تعد المخالب بالمؤاد القانونية المام المجمعية المعومية مطالبة قضائية بمفهومها المتى في كل من قانون الراضات والقانون المدنى ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء بها -

تبين للجمعية العمومية أن الخاصة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن و كل من تولى حواسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ء .

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يستسبب ضررا للغبر، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الفير عما يلحقه من ضرر يسبب الشيء الخاضع لحراسته ، ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة ·

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجندي / على محمد سليمان أحطأ أثناء قيادته وحدة السلام التابعة للقوات السلحة فأحدث تلفيات بهويس فم النوبارية على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في حينه وأكده الحكم الجنائي الغيابي الصادر ضده ، ومن ثم تغدو مسئولية وزارة الدفاع مفترضة ، وتلتزم بتعويض الهيئة العامة للنقل النهرى عن الضرر الذي لحق بالهويس والذي قدرت تكاليف اصلاحه ثلاث آلاف جنيه دون ما زاد على ذلك كمصاريف ادارية ، ذلك أن افتاء الجمعية العمومية حرى على انه لا محل للمطالبة بالصاريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البعض الاحيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية ، نزولا على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، الأس عبر المائل في الحالة المعروضة ، كما أنه ولا وجه لما تطالب به الهيئة من مواند فانونية ذلك أنه من المستقر عليه أن مناط القضاء بالفوائد التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به في حين أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وهيئاتها وانما عهد اليها مهمة الافتاء فيها بابداء الرأى مسببا ، ولا يقدح في ذلك ما أضفاه المشرع على رآيها من صفة الالزام للجانبين ، لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا ينزل منزل الأحكام ، ولا تتبع عند طرح المنازعة على الجمعية العمومية الاجراءات التي رسمها قانون الرافعات المدنية والتجارية أو أبة قواعد اجراثية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها اجراءات التقاضي وعلاماته ، الأمر الذي لا تعد معه تلك المطالبات مطالبة قضائية بمفهومها المعنى في كل من قانون الرافعات والقسانون المدنى ، ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء سا ٠

تدلسك

انتهت الجمعية المجومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع أداء مبلغ ثلاثة آلاف جنيه الى الهيئة العامة للنقل النهوى عوضا عن المتفيات التى لحقت بهويس فم النوبارية

^{· (} التوى رقم ١٩٥٠ في ١٩٩٥/٣/٩٧ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم ١٩٩٥/٢/٣٧) •

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم چيركية ... مناف الاعقاء منها ... الترخيص باستيراد الأدوات والأجهزة. الملمية مطأة من الرسوم *

المادتان (٥) و (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ -

بروتوكول الاتفساق المخاصي باسترات المواد التربوية والعلمية والثافافية الموقع في نيوبي بتاريخ ٢٧٦/١١/٣٦ المسادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ٠

(وضع الشرع اصلا عاما هؤده خضوع جعيم الواردات للفرائب الجعركية وغيرها من استعقاق استعقاق المرب الإضافية الآرة على الواردات بعيث لا يعلى دفها الا بنص خاص مع استعقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - كما أن ترخيص السلطات المقتصة باستيرا الانورات والاجهزة العلمية المقصمة لماهد علمية أو مناهد تعليم عامة مطاة من الرسوم مو شرط لازم لتمتح تلك الادوات والاجهزة بالاعقاء من الرسوم الجهركية والرسوم الأخرى الملوضة على استيرادها أو فيما يتممل بهذا الاستيراد طبقا الانفاقية الشامل الهاء وذلك استيراد طبقا لانفاقية الشامل الهاء المامل في استيراد المعامل في استيراد والرسوم الجهركية عمالا لأحكام البروتوكيل المساد الهم مناة من الفرائب والرسوم الجهركية عمالا لأحكام الاصداد المعامل في المعام في المعامل في المعامل في المعامل في المعامل في المعامل في المعا

تبين للجمعية المبدومية أن المادة و ٥ ء من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية عسلاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الإ ما يستثنى بنص خاص ١٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسسوم التي تستحق بغناسنية ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها و ولا يجوز الإفراج عن أية بضساعة قبل اتهام الإجراءات الجمركية وأداء الفرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، و وتنصى المادة (١٠٠١) من القانون ذاته على انه و يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الفرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يعددها وزير الخزانة لائمة خاصة تضمن تيسير يعددها وزير الخزانة والمسائح الحكومية والأسبات المامة والشركات التي ترد برسم الوزارات والمسائح الحكومية والخساءات المامة والشركات التي تعسيدها .

كمـــا تبين للجمعية العمومية أن البند أولا من بروتوكول الاتفاق. الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والتقافية والملاحق المرفقة الموقع في نيروبي بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٦ ، الصادر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٨ ينص على أن ١ - تتعهد الدول المتعاقلة. بأن تشمل المواد الواردة في الملاحق ١ ، ب ، د ، ه بالاعفاء من الرسوم اللاحركية والرسوم الأخرى التي تفرض على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد » ، ولقد تضمن الملحق د د ، الأدوات والأجهزة الملمية شريطة د ١ - أن تكون مخصصة لماهد علمية أو معاهد تعليم عامة أو خاصة رخصت لها السلطات المختصة في البلد المستورد باستيراد هذه السلع معفاة من الرسوم ، على أن تستعمل في أغراض غير تجارية تعت اشراف تلك المعاهد وعلى مسئولياتها » ه

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات ، يحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وإن أجاز المشرع الافراء والرسوم الجمركية أذا المشرع الافراء والرسوم الجمركية أذا المؤسسات من الخارج برسم الوزارات أو المصالح العكومية أو المؤسسات أتمادة أو الشركات التي تتبعها ، وذلك وفقا للشروط والإجواءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية و كما استظهرت الجمعية المعومية أن توخيص السلطات المختصم باستيراد الإدوات والإجهزة العلمية المخصصة ترخيص السلطات المختصة باستيراد الإدوات والإجهزة العلمية المخصصة تنك الأدوات والإجهزة العلمية المخصصة المناف المناف المناف المناف المنافرة على المترادات والمبورة على الاتمادة على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد طبقاً للاتفاقية المشار اليها ، وذلك استثناء من الوصل العام المشار اليه ،

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه لم يجر الترخيص الآكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في استبراد الإصناف المشار اليها معقاء من الضرائب والرسوم الجمركية ، كاحد الشروط اللازم توافرها لتبتع تلك الإصناف بالإعفاء أعمالا لأحكام بروتوكول الإتفاقية الحاص باستبراد المواد النبرية والعلمية والثقافية والملاحق المرفقة به آنف البيان ، ومن ثم فان مقد الأصناف الواردة ضمن مشمول البيان الجمركي رقم ١٣٦٨/١٩٨٥ ما أنفكت خاضمة للأصل العام صالف الذكر الذي يقضي بخضوعها للفرائب والرسوم الجمركية ، ومن ثم تغدو الآكاديمية ملزمة باداء مبلغ في جنيه في مناسب عبركية مستحقة عن تلك الأصناف .

لذليبك

انتهت الجمهية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام أكاديمية البحب العلمي والتكنولوجيا أداء مبلغ ٩٩٧٧/٧٣ (سبعة وخمسين ألفا وسبعائة وسبعة وثماني جنيها وثلاثة وتسمين قرشا) الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية على الإصناف المشار اليها الواردة بمشمول البيان الجمركي رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٥ ٠

ر فتسوی رقم ۱۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۳۳ جلسسیة ۱۹۹۰/۳/۱۰ ملف رقم ۲۰۱۸/۲/۳۲) ۰

. جلسة ١٥٠ من مارس سنة ١٩٩٥ -

الجمعية المعومية القسمى الفتوى والتشريع _ الناء سابق لها _ تلفيله • (طلب مصلحة الجمارى الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى اداء مبلغ ضرائب ورسوم جبرائية عن بيع سيادات ليموزين تم استرادها الاستخدامها في مشروع ليموزين مصر للنقل السياحي _ التمهارك في استنداء الرسوم المجموعية المعومية المعاملة الإنتاء بقيط المائم _ تنفيذا الإنتاء بقيط عائق المهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الانتزام باداء المبلغ المكاملة من على دال النزاع والذي بمثل فرق الرسوم المجموعية المستعدة على تلك السيارات إلى مدى دانا النزاع والذي بمثل فرق الرسوم المجموعية المستعدة على تلك السيارات إلى مدى دانا النزاع والذي بمثل فرق الرسوم المجموعية المستعدة على تلك السيارات إلى

تبن للحمصة العمومية أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي سبق لها أن طلبت بكتابها المؤرخ ١٩٩٣/٨/٣١ عرض النزاع القائم بين البنك ومصملحة الجمارك حول سداد قيمة الرسوم الجمركية المسمتحقة عن سيارات مرسيدس ٢٠٠ موديل ١٩٧٨ التي باعها البنك بالمزاد العلني . فاستعرضت المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي تنص على أن * تخضم البضائم التي تدخل أراضي الجمهورية أضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ ، وأن المادة (١١) من القانون رقير ٦٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة عامة باسم بنك ياصر الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشمهر وكذلك الرسموم الجمراكية وملحقاتها ٠٠٠ » في حين تنص المادة (٣) من القانون روقم ٩١ أسنة ١٩٨٣ متنظيم (لاعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغبرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ويشبرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوذير الختص إربيب

۱۷ ــ الآلات والمعدات التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة لانشاء المشروعات التي يملكها بالكامل ، وتنص المادة (۱۱) منه على أن « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الإعقادات الجمركمة للأحكام الآتية :

١ _ ر أ) يُحظر التصرف في الأشياء المغاه في غير الأغراض
 المفاة من أحلها بأى نوع من أنواع التصرفات ما أثم تسادة عنها الضرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة المجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة قانونا نهربا جمركيا ••••

(ب) يحظر التصرف في كافة الآلات والأدوات والمعدات والأجهزة روسائل النقل المفاه بعوجب هذا القانون قبل مرور خمس سنوات من باريخ الافراج عنها من الجمارك والا حصــلت عليها الضرائب الجمركية برغيها من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها وفي حالة التصرف في حدد الأشياء بعد مضى المدة المذكورة يتم الحصول على موافقة مصلحة الجمارك وسداد الفرائب والرسوم الجمركية المستحقة وفقا لحالة هذه الأشــياء وقيمتهـا وفق التعريفة الجمركيسة الســـارية في تاريخ الســـاد ٥٠٠٠ » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون ذاته تنص على أن د مع عدم الاخلال بالإعفادات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين العكومة الممرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الإجبنية يصل بالاحكام المنظمة للاعفادات الجمركية الواردة بهلما القانون ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفادات جمركية وغيرها من الضرائب والمنسوم الملحقة بها المنسوص عليها في القوانين والقرارات الآتية : القانون رقم ٦٦ لسسنة ١٩٧١ بانشاء عبيئة عامة باسم بنك ناصر الإجتماعي و وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ اسسدار قانون تنظيم الإعفادات الجمركية على أن جلغي ما عائي :

٢ ... النصوص المقررة لإعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والتعزيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، سواء كان الإعفاء من الضرائب الجمركية كليا أو جزئيا أو تضمنت تلك النصوص تأجيل سداد الضربية الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الإعفاء المقرر بها لسلم بذاتها أو لبجهة منهة أو لمرض محدد ، بينما تنص المادة (٩) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 1ATA لسنة 1ATA على اله * مع عدم الإخلال بما في عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضم الإعفاءات الجمركية للأحكام الآبية :

 (أ) يحظر التصرف في الأشياء المفاة من الأغراض المفاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الإغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد • ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يصاقب عليه بالعقوبات المنصــوص عليها في قانون الحبــارك •

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن المشرع وضع أصلا عاما ومي قانون الجماركية وغيضا وعلم جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يود نص باعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة - واستثناء من ذلك أعفى المشرع الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر الى الأهداف لالإجتماعية التي تضطلع بها ، من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريع في قانونها ، ومن ثم فان ما استوردته الهيئة ، في النطاق الزمني للمعلى بهذا النص ، لتسسيع مشروعاتها يتمتع بالاعضاء من تلك الرسسوم وملحقاتها ، وهو ما سبق أن خلص اليه افتاء الجمعية العمومية بجلستيها المعمدية العمومية بجلستيها المعمدية في ١٩٨٧/١٠/٢٠ و ١٩٨٧/١٠/٢٠

كما استظهرت الجمعية العمومية انه ولئن كان الإعفاء المقرر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر قبل الغائه بالقانون رقم ٩١ لسمة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، جاء مطلقا فلم يقيد بحظر التصرف في الأشباء المعفاء خلال أجل معين ، الا انه بصدور القانون الأخبر ، الذي أعاد . تنظيم الإعفاءات الجمركية مستحدثا حكما جديدا بالبند (أ) من المادة (١/١١) منه قيد بموجبه من نطاق الاعفاءات الجمركية المقررة بوجه عام ، ومن بينها بطبيعة الحال الاعفاءات التي تقررت نفاذًا الأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وبصدور ذلك القانون ، بات نطاق تلك الاعفاءات مقيدا ، وبات تبما لذلك محظورا على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الحكم التصرف في الأشياء المفاه في غير الأغراض المعفاء من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغرها من الضرائب والرسسوم المقررة وفقا لحالاتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ، واذ كان تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار البه _ الذي حل محل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ * الملغي ، حرص على ترديد الحكم ذاته الذي يقيد من نطاق الاعفاءات الجمركية سالفة البيان . ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي تصرفت بالبيع في السيارات السابق تمتعها بالإعفاء طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وذلك في المحال الزمني للعمل بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالمقانون رقم 141 لسبة 1947 ، ومن ثم فانه يقع على عاتقها الالتزام بالوفاء بقيمة الفرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المتصرف فيها ، وتحدد تلك القيمة وفقا لحالة تلك السيارات وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الحمركية المقررة في تاريخ السداد .

ولا ينال مما تقدم بأن الآلات والمعدات التي تستوردها الهيئة العامه معماء من الضرائب الجموكية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها معماء من الضرائب والرسوم الملحقة بها معماد من الضرائب والرسوم الملحقة بها معمالا لحكم المادة (١٧/٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبان أن الاعقاء المقرر بعوجب هذا النص أيا ما كان الرأى في مدى شموله للسحيارات المعروض أمرها في تاريخ سابق على العمل بالنص المشار اليه المستوارات المعروض أمرها في تاريخ سابق على العمل بالنص المشار اليه يهرن المقرر أن القاعد القانوية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تت سلطانها ، أي خلال المقترة من تاريخ العمل بها حتى الغانها ، والتي يتحدد بها مجالها الرئمني فتسرى بأثر مباشر على الوفائع والمراكز تص صريع يقرد لها أثوا رجعيا •

وخلصت الجمعية الممومية مما تقدم جميعه الى « احقية مصلحة الجمارك في استئداه الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيمها للذير في الحالة المروضة ، • وقد جرى تبليغ الفتوى الى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي برقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٠

وتنفيذا لهذا الافتاء فانه بالنسبة انى الحالة المروضة يقع على عانق الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الالتزام بأداء مبلغ ٢٠٦٥ جنبها تيمة روق الرسوم الجمركية المستحقة على السيارات موضوع النزاع المائل .

الالك

انهت الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي أدا مبلغ 2.70 جنيها قيمة فروق الرسوم الجمركية الستحقة على السيارات موضوع النزاع وذلك تنفيذا للافتاء الصادر بجلسة ٩ من توفيش سنة ١٩٩٤ المشار اليه -

ر فيَّوى رقم ١٩٧ بتاريخ ٣٣/٣/١٩٥ جلسة ١٩/٥/٣/٥١ ملف رقم ٢٩٦٠/٣/٣٣) -

جلسة ٢٥ أمَن مارس سنة ١٩٩٥

عقد ساعلد اداری سا تنفیلہ ساغرامة التاخی ہ

المُادِة ١٤٨ من القانون المدنى م.

(جرى افتاء الجمعية العمومية على ان ميدا تنفيد الطد بحسن نية هو اصل من الاصدوارية التي معمن نية هو اصل من الاصدوارية التي المقد معواه بطقاهم يلتزم على حد معواه بطقاهم يلتزم على حد معواه بطقاها على المعد العمومية عن هذا السبيل على معالم على العمل المعين عن هذا السبيل الإن مصرفها عن العمل المعالم عن هذا السبيل الإن مصرفها عن الوفاء يهذا الاقترام وصاد تعميله على الوفاء يهذا الاقترام وصاد تعميله على الوفاء على على المعلم على المعالم المعالم على المعالم المعالم على المعالم على المعالم المعا

تبين للجمعية العمومية أن المادة « ١٤٨ » من القانون المدنى تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفقُّ مع ما يوجبه حسن النية ، • وهذا المبدأ ـ وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية ـ هو أصل من أصول القانون التي تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفي العقد يتنقيذ ما اتفقًا عليه في العقد ، فإن حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولاً عن اخلاله بالتزامه العقدي ، ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بِمَا رَسُهُ الْعَقِدِ مِنْ جِزَاءَاتِ ، كَفِرَامَةُ التَّأْخِيرِ ، أَمِرًا وَاحِمَا قَانُونَا ﴿ كَمَا سِنَ للجمعية العمومية أن أمرى التوريد رقمي ٣٩/٩٢/١ و ٢٩/٩٢/١ الصادرين في الخالة الماثلة ، بعد أن حددًا مدة توريد الطبوعات محل كل منهما ، وهي خلال أربعة أشهر من تاريخ استلام أمر التوريد على دفعات متساوية شهريا بالنسبة للأمر الأول ، وخلال شهرين من استلام أمر التوريد بالنسبة للثاني ، 'نص كل منهما على أنه " يجب مراعاة مدة التوريد بكل دقة تلافيا من توقيع غرامة التأخير التي توقع في حالة التأخير بواقع ١٪ عن كل أسبوع أو جزء منه وبحد أقصى ٤٪ » · ومفاد ذلك أن أى أخلال بالتوريد بالكيفية وخلال المبعاد المضروب من شأنه أن يؤدي الى توقيم غرامة تأخر على الورد •

ولما كان النتابت من استعراض كتاب رئيس الادارة المركزية المشعون التجارية بالهيئة العامة لشــــئون المطابع الأميرية رقم ٢١/١٧٨ بتاريخ ٢٢/٥/١٨ الذي تضمن بيانا لمريامج التوريد الذي تم وفقا له توريد المطبوعات محل أمر التوريد رقم ٣٩/٩٢/١ ، النابت ، أن الهيئة العامة للمســـئون المطابع الأميرية لم تلتزم بهده التوريد في موعده ، أذ كان عليها

توريد أول دفعة فور اكتمال الشهم الأول الذي يبدأ اعتبارا من المرام المناسبارا من الموجود فعلا الا اعتبارا من الموجود فعلا الا اعتبارا من الموجود و عقد اشتراك التليفون » ، 1997/1/٦٦ من المسبح لمحلوج « عقد اشتراك التليفون » ، فاعتبارا من 1997/٢/١ من الموجود عبد المحروث عوديه واعتبارا من المحبودات و المناسبة لمحل الأمر من مطبوع نموذج تقل كثيرا عن الكمية الواجب توريدها طبقا لأس التوريد الذي يوجب المنوريد على دفعات متساوية شهريا ، ومن ثم فان قيام الهيئة المورده ، المتوسلات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة المورده ، ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد غرامة التأخير الموقعة عليها في ما الشال ، وبكن المختلف المختلف المناسبة المناسبة على مناسبودة في موعده وأن يتم على دفعات متساوية شهوريا .

ومن حيث أنه عن غرامة التأخير الموقعة على المطبوع و دفتر ٧٧ع مع م محل أمر التوريد رقم ٤٩/٩٢/١ ، فلما كان التابت من الأوراق أن الهيشة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية قد تقاعست عن دفع ما استمسكت به الهيئة العامة لشئون المطابع الأمرية من أن تأخيرها في التوريد عن المياد المحدد بأمر التوريد مرجعه الى تأخر الهيئة الأولى في اعتماد بروفة المطبوع وردها للهيئة الوردة في حينه ، وكذا تقاعسها عن اقامة الدليل على أن المدة التي تأخرتها في الاعتماد لا تضاف الى مدة التوريد المتفق

وكان النابت أيضا أن مدة التأخير في توريد الملبوع محل ذلك الأمر تقل عن المدة التي تآخرتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عي اعتماد البروفة ، ومن ثم يعد التوريد ، طبقا للقواعد الحاكمة للملاقة بين الطرفين ، والحالة هذه ، قد تم في الميماد ولا تأخير فيه ، الأمر الذي تنتفى معه دواعى وأسباب توقيع غرامة تأخير ، مها يلزم معه الزام الهيئة قرش جنيسه

الأخيرة برد مبلغ ° ورو٧٩ قيمة غرامة التاخير الموقعة في شان أمر التوريد رقم /٩٣/١ و ٩

للليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

أولا: رفض الطالبة المقدمة من الهيئة العامة لشنون المطابع الإمبرية باسترداد مبلغ غرامة التاخير عن أمر التوريد رقم ٣٩/٩٢/١ ومقداره ٣٧٧٠ جنيه و ثلاثة آلاف وسبعمائة وسبعون جنيها من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ٠

ثانيا: الزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية برد مبلغ غرامة التأخير ومقداره ١٩٥٠ و تسمة وسبعون جنيها وخمسون قرشا ، عن أمر التوريد رقم ٤٩/٩٣/١ الى الهيئة العسامة لشسئون المطابع الأمسيرية .

﴿ فتوى رقم ١٩٨ بِتَارِيخُ ٢٩/٥/٣/٣٣ جِلْسَةُ ١٩٩٥/٣/٥٠ مَلْفُ رَقَمُ ١٩٨٠ بِمَارِيخُ ٢٥٠٠ ع ٠

(VY)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

الجمعية العمودية لقسمى اللتوى والتشريع ... ما يدخل في اختصاصها ... ابداء الراي. الملزم في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الإدارية ... الإلتزام بتنقيله .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

(اختص الشرع الجمعية المهومية بابداء الراي مسببا في الألزعة التي تنشيب بين البعبة الإدارية يضميا البعضي وذلك بديلاً عن استمهال اللموى توصيلة لعماية المعقول وفض المنازعات واضفى الشرع على رابها صفة الانوام للجانيين حسما لاوجه الزاع وفقط لد ولم يحل لعبه ما لا نهاية واذ تستوى الجمعية المهومية على قمة إجهزة الفتيا داخل الدولة لا بسرغ ان يكون الراي الصادر عنها محلا لجدل او مساومة او امتناع عن تطبيقه ادا لم يصادف فيولا ورتمن على الجمعية المعادية عنه وعلى الجمعية الادارية التي تعدد الراي لمصادم عدا التصرف الذي يستنج وجه المسئولية عنه وعلى الجمعية الادارية التي مدا الراي لمصائمة وتحريك ولايتها في عدا الأمر والمسائم له عنه عنه على المعادم معادم المعادم المعادم المعادم المعادم معادم المعادم المعادم المعادم معادم المعادم المعادم معادم المعادم المعادم معادم الموادم معادم المعادم المعادم معادم معادم المعادم المعادم معادم المعادم المعادم معادم المعادم المعادم المعادم المعادم معادم المعادم المعاد

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة في عن ابريل سسنة ١٩٩٣ الذي خلصت فيه الى احقية الهيئة العسامة للخدمات البيطرية في التصرف في أرض محجر زين العسابدين وإيداع تمنها في الحساب المخصص لفرض اقامة محاجر بيطرية بديلة ، وذلك بسنند من احكام قرار رئيس الجمهورية رقسم ١٠٠٥ لسنة ١٩٨٩ الذي خصصت بمقتضاء للهيئة حصيلة بيع أراضي المحاجر الواقعة داخسل الكتلة السكنية التي لم تعد صالحة لتحقيق الغرض الذي رصدت له ليخدمات البيطرية سلطة التصرف في هذه الأراهي التي انتهى تحصيصها للمغتمة العامة ، وقد ورد بهذا الافتاء في عبارة واضحة قاطمة الدلالة انه لا اختصاص لمحافظة القاهرة في هذا الشائن ، وانه لا محل للاحتجاج بالمادة ٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بعض الإحكام المتعلقة بأملاك المخالة المحلاك المحلك المحولة المحلك المحافظة المحلة المحلك ومدات الادارة المحلية المحلك المحافلة القاهرة ولي مثل لاحتجاج بالملاك الموافقة القامرة ولي من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بعض الإحكام المتعلقة بأملاك الموافقة المحلة المحلك المحافلة المحلك المحافلة المحلة المحلك المحافلة المحلك المحافلة المحلة المحلك المحافلة المحافظة المحلة المحلك المحافلة المحافلة المحلة المحلك المحافلة المحافظة المحلة المحلك المحافظة المحلة المحافظة المحافظة المحلة المحلك المحافظة المحلة المحلك المحافظة المحافظة المحافظة المحلة المحلك المحافلة المحافظة المحافظة المحلك المحافظة الم

كل في نطاق اختصاصها ادارة واستغلال والتصرف في الأواضى المهاة للبناء الملوكة لها أو للدولة ، اذ ينحسر تطبيقها عن الحالة التي ترصد فيها حصيلة بيع الأراضى التي تنتهي تخصيصها للينفعة العامة لاستخدام معدد والتي تنولى الجهة التي يتقرر لها هذا الحق سلطة التصرف فيها على مثل الحالة المحروضة .

ولاحظت الجمعية الصومية من استعراض عناصر الموضوع الماثل واستظهاره أن الأمر انما ينطوى على نزاع بين الهيئة أالعامة للخدمات البيطرية ومحافظة القاهرة حول ارض محجو زين العابدين البيطرى وأن الجعمية سبق لها حسم هذا النزاع برأى ملزم وأن طلب طرح الموضوع المائل على الجمعية باستنهاض ولايتها لنظره انما يرنبط ارتباطا وتيقا بهذا النزاع ومن توابعه في ضوء ما جرى من تصرف في أرض محجر زين العابدين وعلم أداء ثمنها للهيئة و

واستظهرت الجمعية العمومية من نص المادة ٦٦ من قانون عجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ـ وعلى نحو ما استقرت عليه _ أن المشرع احتص الجمعية العمومية بابداء الرأي مســـببا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بعضها البعض وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، وأضفى المشرع على رأيها صفة الالزام للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يمط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ، وأن الجمعية العمومية اذ تستوى على القمة بين أجهزة الفتيا داخس الدولة بحكم تشكيلها العالى وما يرتبط به من أمانات لا يسوغ أن يكون الرأى الصادر عنها والذي تكشف به عن صحيح حكم القانون محلا لجدل أو مساومة أو امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف قبولا. ويتمين على الجهة الادارية ألا تتقاعس عن تنفيذه على أي وجه من الوجوء وأن تتجرد عن مثل هذا التصرف الذي قر يستثير وجه المسئولية عنه ، وعلى الجهة الادارية الذي صدر الرأى تصالحها حال استموار امتناع الجهة الادارية الأخرى عن تنفيذه ألا تقعد عن ابلاغ الجهات الرئاسسية وتحريك ولايتها في هذا الأمر وضعا له في نصابه ، وليس ثم من مندوحة في وجوب انصياع الجهات الادارية الى تنفيذ افتاء الجمعيــة العمومية وعدم مخالفته أو الامتناع عن تنفيذه أو الانحراف عنه حرصا على أن يسود القانون وتغلف الشرعية تصرفاتها التزاما بصحيح تلك "المقتضيات

وخاصت الجمعية العبومية ما تقام جبيعه انه نزولا عنه مقضى الرأى الملزم الصادر من الجمعية العبومية في هذا الشأن ، فأن سلطة التصرف في الأراضي التي انتهى تخصيصها انها تنعقد للهيئة وحدها ، ولا اختصاص لمحافظة القاهرة في ذلك ، بيد أنه ازاء ما جرى من تصرف في ارض معجر ذين العابدين باجراء انفردت به المحافظة بعناى عن الهيئة صاحبة التصرف في تلك الأرض وارتضاء الهيئة قبول ارض بديلة بمنطقة البسائين ، فلا مندوحة والحال كذلك من تقدير ثمن من الهيئة والمحافظة سواء بواسطة لجنة مشتر ثمن من الطرفين أو اللجنة الهيئا لتشين أراض للدولة ، ويقع من ثم على المافظة تما لذلك الالتزام باداء ما عسى أن يسفر عنه التقدير من فروق

الليك

انتهت الجمعية المعومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى التزام معافظة القاهرة بتنفيذ ما انتهت اليه الجمعية المعومية من رأى ملزم فى هذا الخصوص ، واحقية الهيئة فى استثداء ما عسى أن يكون هناك من فروق مالية فى قيمة قطمتى الأرض فى العائة المعروضة .

ر فتـنـوی رقـم ۱۹۹ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۲۰ جلســـــة ۱۹۹۰/۳/۱۰ ملف رقـــم ۲۰۰۷/۲/۳۲ ، ۰

(YE)

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

جمعيات _ جميات تعاونية استهلاكية _ المقصود بالجمعيات التي يجوز لها انشاء معاهد عالية خاصة •

المادة (ه) من القانون رقم ٥٣ أسسستة -١٩٧٠ - في شان تنظيم الماهد العالية الخاصة -

(أن الجمعيات المشكلة وقفا لأحكام القانون تندوج في عداد الجهات التي اجاز الشرع ان يكرن لها دعهد عال خاص ومناف حكم الجواز في شانها أن تكون مشكلة وقفا لأحكام القانون ومفاد عبارة الجعميات المشكلة وقفا لأحكام القانون الوادوة بالمادة السائقة يقتصر على الجمهيات التي يعكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤسسات المفاصدة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٣٦٤ دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلائية تحافت او التجهة ب مؤدى ذلك لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلائية ومنها الجمعية التعاونية الاستهلائية للتلفاقة والطعمات الاجتماعية انشاء معهد عال خاص) •

تبين للجيعية المصومية أن المادة (٥) من القانون رقم ٥ 7 لسنة ١٩٧٠ المسار اليه تنص على أن و يشترط في صحاحب المهد العالى الخاص : ١ حـ أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ، أو من النقابات ، أو من الجمعيات المستكلة وفقا لأحكام القانون ، المتبعتة بجنسية الجمهورية العربيسة المتحدة أو جنسية احدى الدول العربية بشرط الماملة بالمثل » الأمم الذي من مفاده أن الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون تندرج في عداد الجهات التي أجاز المشرع أن يكون لها معهد عال خاص • ومناطحكم الجواذ في شانها أن يباد وجه الرأى في الموضوع المائل منوط بتحديد المتصود بعبارة « الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون ، وفي اطاله منوط بتحديد بعبارة « الجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون ، قائمة المييان •

والعاصل أن المستفاد من استعراض أوضاع النظام القانوني المصرى في شأن الجمعيات عموما بما فيها الجمعيات التعاونية ، ان لكل من تمبيرى * الجمعيات » في هذا النظام مفهومه ودلالته الخاصة ، التي تستقل عن دلالة ومفهوم التمبير الآخر ولاتتداخل معه ، على نحو يأتي معه ذكر أحدهما مقصورا عليه لا ينبسط الى شمول كل أو حز أو أحد عناصره * وآية ذلك أن المصرع أفرد لكل كيان قانوني من الكيانات التي بعل عليها كل تهبير منهما قانونا خاصا ينظم شئوله

انساء واستبرارا وانتها، • فالجعيسات يحكمها قانون الجعيسات والمؤسسات الخاصة بالقانون رقم ٣٢ لسسنة ١٩٦٤ ، في حين يحكم الجعميات التعاونية وقم ٣١٧ لسنة ١٩٦٥ ، قم صعر قانون التعاون الجعميات التعاونية وقانون رفم ١٩٠٠ ، تم صعر قانون التعاون الإستهلاكي الصادر بالقانون رفم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ ، منظما الشئون الجمعيات التعاونية الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ منظما الشئون الجعميات التعاونية الانتاجية • ولكل نظام قانوني من تلك الانظمة نطاقه الذي يحكم معريانه ، فلا ينبسط الى الطائقة التي يحكمها النظام الآخر الا بنص يقصه الى نظام المناز اليه المشرع فعلا في المادة (١) من قانون الجعميات التعاونية المشار اليه التي تنص على أن * تخضع من قانون الجعميات فيما لم يرد به نص خاص الجعميات التعاونية المخال الجمعيات فيما لم يرد به نص خاص الإحكام التي يرصدها قانون الجمعيات فيما لم يرد به نص خاص الإحكام التي يرصدها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصمة المصادر المخاون الجمعيات التعاونية المضادر رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شان من شيول الجمعيات التعاونية المناونية المن

ومن حيث أن المشرع ما انفك عاكفا على مراعاة التفرقة المسار اليها في العبديد من التشريعيات ، نذكر منها المادة (١/٨٩) من قيانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن د على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على ٠٠٠٠ : ــ ١ ــ وزارات الحكومة ومصالحها ٠٠٠ والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية ٠٠٠ والجمعيات والمكاتب المهنية ٠٠٠ ، والمادة (١/٣٧) من القانون رقسم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعسديل أحكام قانون الضرائب على اللخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص عل أن « على الجهات المبيئة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ ٠٠٠ : ١ _ وزارات النصكومة ٠٠٠ والجمعيسات التعاونيسة والمؤسسسات الصحفية ٠٠٠ ودور النشر بالقطاع الخاص والجمعيات على اختلاف أغراضها ٠٠٠ وكذا المادة (٢١) من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ أسنة ١٩٨٠ التي تنص على أن « يتعين على الجهات المغتصة بالاشراف على الانتخابات لعضوية المجالس الشميية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية والهيئات أو الشركات السامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاوبية والروابط اخطار المدعى الاشتراكي باسماء المرشحين ٠٠٠ ، لذلك حرص المشرَّعُ على استخدام التعبيرين جنبا ألى جنب كلما أراد الحديث عن ألجمعيات والجمعيات التقاوتية معادد

ومن حيث أن المشرع على هدى من تلك التفرقة أصدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فان مفاد عبارة « الجمعيات المسكلة وفقا لأحكام القانون » ، الواردة بالمادة (٥) منه يقتصر على الجمعيات التي يحكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلاكية كانت أو انتاجية و وبالتالي فانه لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

لالسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تيام الجمعية التعاونية الاستهلاكية المصرية للثقافة والخدمات الاجتماعية ــ في الحالة المروضة ــ بانشاء معهد عال خاص *

(فتسوی رقم ۲۰۰ بتاریخ ۱۹۹۰/۳/۲۰ جلسسة ۱۹۹۰/۳/۱۹۹۰ ملف رفس ۱۹۱/۲/۱۷) ۰

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة .. جواء تاديبي ... اللائحة المالية للميزانية والحسابات ... تدابر .

لكادة (٧٩) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات _ مناط اعمالها ان تكون لهذه من حوادت الاختلاس او السرفة او الاحسال ، يترتب عليها العاق حسادة بالفؤانة المحامة ، فالاتر المترتب على المحادث التى يحدد مدى اندراجها في نطاق المحوادث التي يحتقق بها مناط أعمال هذا الحكم بعيث اذا انتفي تعقق الفسادة الها استعق ذلك ما تتفق دلك ما انتفاذ التدابي للمحدة بلك المالاة أمرا الازما بعجرد العلم بالمحادثة وبحسب ما تتشف عنه عده التدابي الهددة بلك المالاة أمرا الازما بعجرد العلم بالمحادثة وبحسب ما تتشف عنه التحديد مسئولية المتهم ما تتشف عنه التحديد والذي يجرى في هذا الفضوص سا الاور الذي من متضاف أن أعمال حكم المادة المسادر اليه يجب أن يسبق دائما تقرير المسئولية الادارية للمتهم . لان كانت تلك المسئولية لهذا بد تعديد فيلا ، وبات القرار الهسادر بتوقيع الهزاء حصينا المنسفرة المتدارية المحادر بتوقيع الهزاء حصينا طلقي، والمتدارية المسئولية الدلارية المسئولية المتدارية المسئولية المسئولية المتدارية المسئولية المتدارية المسئولية المسئولية المتدارية المسئولية المسئولية المسئولية المتدارية المسئولية المتدارية المسئولية المسئولي

استبان للجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسادة (٧٩) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات تنص على أن « بمجرد علم رئيس المصلحة بحادثة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الإهمال • التي تترتب عليها خسارة على الخزانة ، حتى في الأحوال التي تكون المصلحة قد استردت المبالغ المختلسة أو المسروقة أو المفقودة يتخذ رئيس المصلحة التدابير الآتية بلا ابطاء : _ أولا : تأليف لجنة من أعضاء من غير العاماني المسئولين عن مراجعة أو مراقبة أعمال المتهم ولا ممن يمتون اليه صلة ما • • • • وتكلف هذه اللحنة مالآتي :

١ - فحص أعمال المتهم في جميع سنى خاممته بالتسلسل من تاريخ وقفه عن السل حتى التاريخ الذي يثبت أنه بدأ فيه التلاعب أو الاختلاس سواء أكان ذلك في المسلحة التي ظهر فيها الحادث أم في غيرها من المسالح التي يكون قد سبق له العمل فيها على أن بطاب الى تلك المسالح تشكيل لجان ادارية من قبلها لتتولى فحصر. أعمال المتهم أثناء عمله بكل منها •

٢ - هواسية المطرق التي البعت في ارتكاب الحادث ٠

تحرى الأسباب التي سهلت وقرع العادث وعلى الأخص ما يتعلق.
 منها ينقص أن وجه في أنظية السل *

٤ _ حصر جميع للبالغ المختلسة أو الفقوعة وأنواعها •

.

ثانيا: وقف من تقسع عليسه التهية من العاملين ووضيعه نجت. الراقبة •

ثالثنا : ارسال اخطار ابتدائي لوزارة المالية ، الادارة العامة للتفتيش ، عن طريق مكتب المدير المالي أو المراقب المالي مشفوعا بالبيانات الآتية :

۱ ـ اسم المتهم ووظيفته ٠

٢ ــ تاريخ ظهور الحادث وتأليف الملجنة الادارية ٠

٣ ـ تاريخ وقف المتهم عن عمله ٠

٤ - ظروف الحادث وكيفية اكتشافه ٠

ه ـ قيمة الخسارة التي ظهرت مبدئيا ونوعها .

هذا ولا يبلغ لوزارة المالية من حوادث الاهمال المنوه عنها بصدر هذه المادة الا الحوادث التي تنتج عنها خساره للخزينة بمعنى أن تكون المبالغ التي وقع فيها الخطأ قد تم صرفها فعلا ولو كانت هذه المبالغ قد استردت فيما بعد ألما الحوادث التي تكشف قبل الصرف ٠٠٠٠٠٠

وابعا : ابلاغ النتيجة الأولية التي تصل اليها اللجنة الى النيابة الممومية .

خاصمة : ابلاغ المؤسسة المصرية العامة للتأمين ...

وبمجرد الانتهاء من التحقيقات الادارية يرسل الى المؤسسة التعامة المذكورة صورة من تقرير لجنة الفحص مشفوعة بصور معاضر التحقيق الذي عمل عن المجادث ١٠٠٠- ٠٠٠

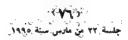
واستظهرت الجمعية العبومية ، مما تقدم ، أن مناط أعمال حكم المادة « ۷۹ ، المشار اليها ، بما يغرضه من وجوب اتخاذ تداير بعينها أن تكون ثمة حادثة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الاهمال ٠٠٠ . يترتب عليها العاق خسارة بالخزانة العامة ، فالأتو المترتب على المحادثة مو الذي يعدد مدى اندراجها في نطاق الحوادث التي يتعقق بها مناط اعنال هذا الحكم ، بعيث اذا انتفى تحقق الخسارة أصلا نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المسار اليها فقد انتفى وجه اتخاذ نلك التداير الحادثة من الحوادث الما إذا ما تحقق ذلك المناط صار اتخاذ التداير المحددة بتلك المادة أمرا الازما بهجرد العلم بالحادثة ، وبحسب ما تكشف عنه مده التداير أو يتم التوصل اليه كاثر الاتخاذها يتم تحديد مسئولية المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق الذي يجرى في هذا الخصوص الامر الذي من مقتضاه أن أعمال حكم المأدة المشار اليه يجب أن يسبق دائما تقرير المسئولية الادارية للمتهم ، فأن كانت تلك المسئولية قد تحدد وفقسلا عن ذلك بأت القرار المسادر بتوقيع الجزاء حصيبنا باغضاء مواعيد المطن عليه لم يعد ثم من موجب قانونا للمطالبة باتخاذ المنازية المنازية بالتخاف

ولما كان الثابت على ما سعبق انه لم يترتب على الغطا المنسوب للمعروضة حالته الحاق خسارة بالخزانة ، اذ المبلغ الذى اخسص به نفسه ، ثم عاد ورده ، انما هو مخصص فعلا للعاملين بالادارة كعوافز وكان يتمين توزيعه بالكامل عليهم دون أن يستبقى منه شيئا للخزانة ، وبالتالى فأن ما تردى فيه يغدو غير مندمج في نطاق الحوادث التي يتعقق بها مناط أعمال حكم المادة « ٧٩ ، انفة البيان - بالإضافة الى انه وقد تقررت المسئولية الادارية للمعروضة حالته فعلا ، وذلك بمجازاته بعقوبة التنبه ، وصعيورة قرار الجزاء حصينا ، ما يحول قانونا دون سمحمه أو الغنائه لماودة ممالته ، ومز ثم فقد فات أوان النظر في أعمال حكم للك المحادة في المحالة ، في أعمال حكم للكادة في المحالة المائلة ،

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا وجه لأعمال حكم المادة « ٧٩ ، من اللائحة الماليــة للموازنة والحسابات في الحالة العروضــة .

د فتوی رقم ۲۳۰ فی ۱۹۹۰/۶/۱ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۷ ملف رقبر ۲۳۰٤/۶/۸۲ ، ٠



صناديق ـ صناديق خاصة ـ صناديق تعسين الغيمات بالسشفيات والوحدات الطبيه الماهفة بالجالي العلية

حساباتها _ رقابة مالية ٠

القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بشان المعاشبة العكومية ـ خضوع صناديق تعسين الخدمة بالستشفيات والوحدات الطبية اللعقة بوحدات الادارة العلية الى رقابة ممثلي وزأرة المالية بما يشمل اختصامتهم بالتوقيع ثانيا على الشيكات الصادرة عن هذه المتناديق ٠٠٠ الشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة الاليه على الانفاق قبل المعرف ، واحتمام الرقابة على النال المام ايرادا ومصروفا ، بالإضافة الى غير ذلك من الأهداف والاعتيارات ، أسند الى وزارة المالية القوامة على شيتون الخزانة العامة ولاية الرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة مض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الادارة المعلية بجميع التشكيلات التي يتكون منها هيكلها الإداري وما يتبعها من تنظيمات تقوم على تحقيق أغراض معينة مما تقوم عليه تلك الوحدات وترتبط بها ارتباط الأفرع بالأصل ، وتؤدى الوزارة هذا الدور من خلال مهشليها بتلك الوحدات الذبن عقد لهم الشرع دون غبرهم الاختصاص بالتوقيع الثاني على الشيكات. وأذون الصرف كأحد الأدوات التي قدر المشرع لزومها حتى تعلق الرقابة الرها ، اذ من غر هذا التوقيم يمكن للجهات الخاضعة للرقابة أن تتفلت منها أو أن تلتفت حولها ، وسميا من الشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة للا لها من الر ايجابي فعال في حماية أموال الدولة وترشيد انفاقها في الأوجه القرره لذلك ، على جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على تُعو باتت معه المستاديق والحسابات الغاصة خاضعة أيضا لتلك الرقابة ، طبقا للقواعد المطبقة بها ، وبما لا يخل بمضمون الرقابة التي عيثها المشرع في قانون المحاسبة الحكومية الذي يحتل مرتبة اعل في سلم تدرج القواعد القانونية ... تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة و ١ ع من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ـ بشأن المحاصبة الحكومية تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على وحالت الجهاز الادارى ووحات الحكم المحل والهيئات المامة الخلمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشملها الموازنة السامة للعولة ، كما تسرى أحكامه على الجهات التي تتضمن القوانية والقرادات المصادة بشأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نصن خاص في القوانين واللوائع المذكورة ويطلق على الوحدات والهيئات والمهجزة التي تسرى عليها أحكام هذا القانون « الجهات الادارية » وتفضية التحكومية في تعليق أحكام هذا المقانون القواود التي تلتزم على الهجهات الادارية ، مقدلة المقانون القواود التي تلتزم على الهجهات الادارية و مقدلة المقانون القواود التي تلتزم على الهجهات الادارية و مقدلة المقانون القواود التي تلتزم على الهجهات الادارية في تعليق أحمام هذا المقانون القواود تشمية المتحربة في تعليق أحمام هذا المقانون القواود التي تنفذ المؤان

المامة للدولة وتأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي واظهار وتحليل النتائج ٠٠٠ · وثنص المادة « ٣ · على أن « تهعف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية الى تحقيق الاغراض الآتية : - الرقابة المالية قبل الصرف وخلم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الادارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت ايرادات أو أصولا أو حقوقاً ٠٠٠ ، في حين تنص المادة (١٩) من القانون ذاته _ الواردة بالباب الثاني الخاص بالرقابة المالية والضبط الداخل ... على أن « تختص وزارة المالية بالرقابة الماليه قبل المرف على تنفيذ الموازنة الجهات الادارية وتتم الرقاية عن طريق ميثل هذه الوزارة، ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على جميع المستندات ولو كانت سرية ٠٠٠ ٠ وتنص المادة (٢٠) على أن • يتبع وزارة المالية مراقبو غيوم ومديرو المسسابات ووكلائسهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالجهات الادارية ويكون لهم حق التوقيع الثاني على الشبيكات واذون الصرف وذلك وفق النظام المعاسبي المتبع في تلك الجهات ، • وتنص المادة (٣) من القانون المسار اليه معدلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ على أن د تقوم وزارة المالية باجراء الرقابة قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ، طبقاً للقواعد النطبقة في هذه الجهات ، •

كما تبين للجمعية المعوميسة أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية وقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشان تنظيم وادارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية تنص على أن « يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير بالادارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالي وادارى على النحو المبين بالمود الآتية» وتنص المادة الأولى لائحة أساسية يصدر بها قرار من ورير الادارة المحلية ووزير الصحة للقصن خواعه ادارتها والقواعد المائية وغيرها المعلقة للمصالح المنتبة والمائية والمواعد المائية وغيرها المعلقة للمصالح المتكرمية » وتنص المادة المثالثة من القرار ذاته على أن و يكون لكل المحتشفي أو وحدة من المستشفيات أو الوحدات المشار اليها في المادة المؤلى ميزانية خاصة فرهية وحساب مالي منقصل ٥٠٠ » و وبجانب المدانية السخوية يكون لكل مستشمفي أو وحدة صدندوق تخصص حصيلته المتصفي الوحدات المتأهدات المتأهدات المتأهدات المتأهدات المتأهدات المتأهدات المتأهدات المتأهدة والمكون هواوده من الإيرادات المتأهدة والمكون هواوده من الإيرادات المتأهدة المتوسلة المدين المستشفى أو الوحدات المتأهدة التي مدينة علايها في المتأهدة والمكون هواوده من الإيرادات المتأهدة التي تحصلها المستشفى أو الوحدة عدينة من مدينة علايها على المتشفى أو الوحدة عدين المؤهدة والمكون هواوده من الإيرادات المتأهدة التي تصملها المستشفى أو الوحدة عدينة علايها على المتشفى أو الوحدة علايها على المتشفى أو الوحدة عليها خدينة علايها على المتشفى أو الوحدة المدينة علايها على المحلة المينة علاية المتشفى أو الوحدة عدينة علاية المتوان هاوية على المتشفى أو الوحدة عدينة على المتشفى أو الوحدة عدينة على المتوان على المتوان على المتشفى أو المحلة المتوان على المتوان المتوان على المتوان على المتوان المتوان على المتوان المتوان على المتوان على المتوان المتوان على المتوان المتوان على المتوان المتوان على المتوان على المتوان المتوان على المتوان على المتوان على المتوان المت

الانفاق من هذه الام ادات طبقا للقواعد التي تتضمنها اللائمة الأساسية المسار اليها في المادة الثانية ، * وتنص المادة الأولى من قرار وزير الصحه ووزير الدولة للادارة المحلية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن انشهاء صندوق لتحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحلية وايراداته على أن « ينشأ بكل من المستشفيات والوحدات الطبية التمي تطبق عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ المسار اليه صندوق لتحسين الخدمة ، • وتنص المادة (١) من اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالادارة المحلية ووزير الصحة رقم ٣ ح لسنة ١٩٨٨ على أن ، يشكل مجلس ادارة المستشفى بقرار من المحافظ المختص أو من يفوضه ٠٠٠ ، وتنص المادة (١٥) منها على أن « يتولى مجلس ادارة كل مستشفى تنظميم الصرف من حصيلة صندوق تحسين الخدمة في حدود النسبة الموضعة بالمادة (١٤) من هذه اللائحة وطبقا للقواعد الآتية ٠٠٠ . بينها تنص المادة (١٦) من تلك اللائحة على أن " يختار مجلس الادارة من بين الأعضاء من يكون له حق التوقيع على الشيكات توقيعا ثانيا أما التوقيم الأول فيكون لرئيس المحلس ، •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ومن سابق افتائها الصادر بجلسة ۲۰/۲/۱۹۹۳ (فتوی رقم ۹۹۰ بتاریخ ۱۹۹۳/۷/۳۱ _ ملف دقم ١٤/٨٦/٤/٨٦) ، أن الشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف ، وأحكام الرقابة على المال العام ايرادا ومصروفا ، بالاضافة الى غير ذلك من الأهداف والاعتبارات ، أسند الى وزارة المالية القوامة على شنتون الخزانة العامة ولاية الرقابة المائية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الادارة المعلية بجميع التشكيلات التي يتكون منها هيكلها الادارى ، وما يتبعها من تنظيمات . تقوم على تحقيق أغراض معينة مما تقوم عليه الوحدات ، وترتبط بها ارتباط الفرع بالأصل • وتؤدى الوزارة هذا الدور من خلال ممثليها بتلك الوحدات الذين عقد لهم المسرع ، دون غيرهم الاختصاص بالتوقيم الثاني على الشيكات واذون الصرف ، كاحد الأدوات التي قدر المشرع الزومها حتى تحقق الرقابة أثرها إذ من غير هذا التوقيع يمكن للجهات الخاضعة للرقابة أن تتفلت منها أو تلتف حولها • كما استظهرت الحمعمة العمومية انه سعيا من المشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة ، لما لها من أثر ابجابي فعال في حماية أموال الدولة وترشيد الفاقها في الأوجه المجررة الفلك ، من عجال اختصاص وزارة المالية في الرقاية المالية تبل الصرف الى حسايات بجالت الم تكن تخضع اصلا القانون المحاسمية الحكومية أنف البيان قبل تعديله بالقانون رقم م ١٩٩٢ من المواسمية المساديق والحسايات الخاصة خاضعة إيضا لتلك الرقابه ، طبقا للقواعه المطبقة بها ، وبما لا يخل بعضمون المرقابة وبادواتها المجى عينها المسرع في قانون المحاسبة المحكومة الذي - يحتلي مرتبة اعلى في سلم تدرج القواعد القانونية ال

والحاصل أن صناديق تحسين النخامة بالمستشفيات والوحدات الطبية بحسبانها ملحقة بوحدات الادارة المحلية ، انما تندرج في عداد الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ومن ثم تخضم للرقابة قبل الصرف في الاطار والحدود المرسومة قانونا، والتي من مقتضياتها أن الاختصاص بالتوقيع توقيعا (ثانيا) على الشيكات واذون الصرف الصادرة عن تلك _ الصناديق والوحدات معقود لميثلي وزارة المالية • ولا شبهة في ذلك بمقولة أن اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الادارة المحلية جعلت لمجلس ادارة المستشفى ولاية الاختيار من له حق التوقيع على الشيكات بوقيها (ثانيا) ، لا تقوم شبهة في ذلك اذ ما تضمنته تلك اللائحه في مذا المجال، والصادرة نفاذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ سالف البين يجه مداه في الحدود التي لا تتعارض مع نص قا و بي يحتسل مرتبة أعلى في سسلم تدرج القواعد القانونية ، ولما كانت الماده (٢٠) من قانون المحاسبة الحكومية حجزت ذلك الاختصاص لمثنى وزارة المالية، وبالتالي يكون حكمها وأحب الأعمال دون غيرها من الاواثح. وهو ما ينسحب أيضا على الصناديق والحسابات النخاصة المشار اليه بالمادة (٢٣) من القانون ذاته ميدلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .

تدليك

CVVO

، چلسنة ۲۲ من مارس خبئة ۱۹۹٥

ضربية مد شربية عامة على البيمات _ خدمات التشقيل للقي _ مفهومها _ ما يشكل
عيها _ خدمات النقل الشرع _ فى قانون الضربية على المبيمات عرف المفاهم والمسطلحات
الواردة باللذة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الفدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدود
رقم (٣) الرافق للقانون بها يعنى انه عزف عن تعريف الفقدمة العام المجرد ، وشاء
رن يضم تملل خدمة برى شمول الشربية لها اسما تنفرد به على سبيل العصر والتمين
ولى الجدول الرافق للقانون والذى يملك رئيس الجمهورية مكنة الإضافة اليه وتعديله ،
يبد ان جدم المكنة يتمين أن تكون في اطلار ما رسمه الشرع بأن يعرفن بيان الشعمة التقرير
البيني لها وليس بالتعريف العام المجرد الذى لم يشا للشرع أن يسلك سبيله فيما يتخلق
البينيديد الخدمة في تطبيق احسام هذا القانون - تيجة ذلك أن عبادة خدمات التشسطين
للنج المضافة أن الجدول رقم (٣) المرافق القانون الضربية العامة للمبيمات بقرار دئيس
المدورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٦ تضبط بالسياق وتحمل في اطاره ولوجا من باب المعموم
بما مؤداء أن عبارة خدمات التشفيل تتحمه في خصوص الخدمات الواردة في القرار الشار
البي ولا تخاطب خدمات التشفيل تتحمه في خصوص الخدمات الواردة في القرار الشار
البيد ولا تخاطب خدمات التشفيل تتحمه في خصوص الخدمات الواردة في القرار الشارة .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريم أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على انه « يقصه في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الوضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف: الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سبواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مسعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ٠٠٠ السسلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ « وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المسنعة المحلية والمستوردة الا ما يستثنى بنص خاص • وتفرض الضريبة على الآخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ، • كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن " يكون سنعر الضريبة على السلم ١٠٪ ، وذلك عدا السُسلم المبيئة في الجذول رقم (١٠) المرافق فيكون سسمر الضريبة على النخو المحدد قرين كل منها ١٠ ويعلد الجدول رقم (٢) الرافق سعر الضرابية على الخاسات م أويجوز بقرار أمن رئيس الجمهورية اعفاء أبنطنُ السَّلِمُ مَنْ الضَّرِيبَةِ وتعديلُ سبعرُ الضَّرِيبَةِ على بعض السلم • كما يجوز لرئيس الجمهورية تمديل الجلولين رقمي (١) و (٢) ـ المرافقين ، وتنص المادة (١) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقمة يمع السلعة أو أداء الفناسة بمعرفة المكلفين وفقا الأحكام هذا العانون ، كما تبين للجمهورية وقم ٧٧ لسنة كما بتمديل الجمهورية رقم ٧٧ لسنة (٢) منه على المحفولين المرافقين للقانون آنف الذكر نص في المادة (٢) منه على أن تضاف الى المجلول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (س) المرفق به ومنها خدمات التشفيل للغير بغثة ضربيبة ١٩٨٠

كا استعرضت الجمعية الصومية افتاءها السابق الصادر بجلستها للنعقدة يتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ ، واستظهرت مما تقدم جييط أن المشرع في قانون الضريعة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم بعقتضاء السنع (الخدامات المخاضمة للضريعة العامة على المبيعات عنى والمستوردة للضريعة وكذلك المخامات التي أورد يبانها بالجدول المرافق الملتانون لهذه الفصريية وكذلك المخدمات التي أورد يبانها بالجدول المرافق أو داء الخدمة بحوية المكلفين بتحصيلها وتوريدها وحدد المشرع مسمر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما على النحو المحدد قرين كل سلمة علوجة به • بينما أفرد المجدول رقم على النحو المحدد قرين كل سلمة علوجة به • بينما أفرد المجدول رقم المجمورية اعفاء بعض السلم من الضريبة وبيان صعرها • وناط المشرع برقيس المجمورية اعفاء بعض السلم من الضريبة أو تعديل سعرها • كما أجاز المجدول (١) و (٢) المناز اليها حذفا واضافة •

ولما كان المشرع في قانون الفسريسة الصدامة على المبيصات عرف المفاهم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة باللجدول رقم (٢) المرافق للقدانون ، با يعنى أن المشرع قد عرف عن تعريفا الخدمة بالمفهوم العام المجود ، وصاء أن يضم لكل خدمة يرى شموله الفحرية لها اسما تنفود به على سبيل الحصر والتعيين في المجدول المرافق للقانون ، والذي يملك رئيس المجمهورية مكنة الافسافة المهه وتعديله ، بيد أن هاده المكنة يعتين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان المقدمة بالتقرير العينى لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشا المشرع أن يسلك سبيلها فيها تعلق بتماق بتحديد المختلفة في تطبيق أحكام هذا القانون ، وفي ضده من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ بعا

يخيله على الصعنة ويبعد عن اللبس والعنوض والتتريفات العامة بما مؤداه أن عبارة و خدمات التشغيل للغير ، المضافة الى الجعول رقم (٢) الرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسياق وتتعتل في اطاره ولوجا من ياب العموم الذى قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقل لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه • ودلالة ذلك أن المسرع بعد أن عين في المجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي والنقل الميكف بين المحافظات ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلفراف المحلى وخدمات الاتصالات الدوايسة وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة خسمات التشغيل للغير بفئة ضريبية ١٠٪ ٠ وهي عبارة تنحص في خصوص الخدمات الواردة في القرار رقم ٧٧ المذكور آنفا وبما مفاده انه قصد بها الخاسات المتملقة بهذا النوع المشار اليه من قبل وهي الاتصالات المحلية والدولية وتركيباتها وتوصيلاتها ومن ثم لا تخاطب الضريبة المفروضة بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ سالف الذكر خدمات النقل محل النزاع الماثل ا

والحاصل انه لم يخضع من خدمات النقل لهذه الضريبة بموجب الفانون وقرارات رئيس الجمهورية التي صدرت حتى الآن الا ما أورده الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر من اخضماع لخدمات شركات النقل السياحي والنقل المكيف بين المحافظات ، دون غير ذلك من خدمات النقل • والحاصل أيضا كما سبقت الإشارة أن القرار رقيم ٧٧ لسبسنة ١٩٩٢ فيما أورده من خسمات التشبيغيل للغير حو قرار مخصوص الافادة بما يتعلق بمجال الاتصالات وتركيباتها ، ولو قصد المشرع اخضاع الحدمات كلها نقلا ومقاولات وحرفا ومهنا وأعمالا وأنشطة وغر ذلك مما ينفسح له هذا العيوم بالغ السعة والشمول للدلالة اللغوية. للفظ (التشميل للغر) لما أعوز صماحب القرار التشريعي رئيس الجمهورية أن يؤكه هذا المفاد الضخم بصبارة تحمل على اليقين في ادراك هذا المفاد ، ولما احتاج صاحب القرار من بعد أن يصدر القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات أخرى الى ما يخضع للضريبة والتي تتملق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عبوم خدمات التشغيل للغير ال اجتاج الى اصدار القرار الأخبر وبناء عليه لا تخضم الأعمال محل

النزاع المطروح للضريبة العامة على المبيعات بموجب كونها من خدمات التشخيل *

لألسك

انتهت الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة العامة للسلم التعوينية بأداء الضريبة العامة على المبيعات عن عمليات نقل القمح في الحالة محل النزاع المعروض وذلك تأكيدا للافتاء الصادر بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

· فتوی رقم ۲۴۲ فی ۱۹۹۰/۶/۱ _ جلسة ۱۹۹۰/۳/۹۲ _ ملف رقم ۳۳۲/۲۰۳۲) •

(VA)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

ضريبة ما ضريبة عامة على البيعات ما اعقاء من الضريبة ما مسجات المطاحن .

المشرع في قانون الضريبة العامة على البيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١. وضع نظيما ساملا للضريبة والعامة في المبيعات عبن يعتضاه السلم والقلعمات المقاضعة للشريبة تتحقق واضعة بيعرفة الكملانية للشريبة حاسبة المسلم المسلم من المسرية المتعلق سمرها حاسبة و معلى سعرها حاسبة وقرار من رئيس الجمهورية باعظام منتجات المطاحق من الفريية المامة على المبيعات ليامات فيها المدلوق المامة والمامة على المبيعات المعامن من الفرية المامة المبيعات المعامن من الفرية المامة المبيعات المعامن من المدلوق المسلمة المبيعات المعامن من المسلمة المسل

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع المادة (٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تفرض الفريبة الصامة على المبيعات على السلم المصنعة المحليسة والمستوردة الاما اسستثنى بنص خماص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠ ، وأن المادة (٣) تنص على أن « يكون سمر الضريبة على السلم ١٠٪ ، وذلك عدا السلم المبيئة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها • ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سمر الضريبة على الخدمات • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلم من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلم • كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين ٠٠٠ » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تعفى من الضريبة العامة على المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار اليه السلم المنصوص عليها بالجدول رقم (أ) المرافق « وورد قرين البند (٣) من الملحق آنف الاشارة البه ، ٣ _ منتجات مطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخبر المستورد من الخارج ، •

ومفاد ما تقدم أن المشرح في قانون الضريبة الصامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيماً شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضات الساع والتخدمات الخاضعة للخويبة فاخضع لهذه الضرية السلع المحلية والمستوردة والمخدمات التي اورد يبانها ياليجدول المرافق للقانون ، يجهوث تستحق الضريبه بتحقق واقعة بيم السلعة أو أداه المخدمة يعمرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ، وحدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات غنّه ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلع المبينة في البحدول رقم (١) المرافق بالقانون فجعل سعر تضريبة على النحو المحمد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما افرد المجدول دقم (٢) المؤافق بالقانون فجعل المجدول دقم (٢) المؤافق بالقانون المجدول دقم (١) المجدورية المغدع بعض السميع من الضريبة أو تعديل المجدورية رقم ١٨٠ سعرها كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشار اليهما لهنا المجدورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ باعفاء المبيعات للقررة بالمجاول رقم (١) المرافق له من المخيرية المبلغة على المبيعات للقررة بالمجاول رقم (١) المرافق له من المخيرية المبلغة على المبيعات للقررة بالمجاول رقم (١) المرافق المسار اليه عيث ورد قرين البنه رقم (٣) من هذا الجدور « منتجات المسار فيا عدا الدقيق الفاخر أو المخبر المستورد من الخارج »

ومن حيث انه قرار رئيس الجمهورية آنف البيان اعنى منتجاب. المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات بصامة ، بحيث يغدو ما تنتجه هذه المطاحن من دقيق مشبولا بالاعفاء سواء كان محليا أو مستوردا ، فاخرا كابل أو مغمرا ، بيد أنه أورد استثناء على هذا العموم قاطع الدلالة بعدم شبول الاعفاء للدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج على نبو مهندا الاستثناء من الاستثناء من الاستثناء من الاستثناء من الاستثناء من الاستثناء المرودة ألى الأصل في المخصوط للضريبة مو المقيق الفاخر أو المخمر المستورد من المجسارج وكان الجلي أن لفظة (المستورد) مي أوصف يلحق البقيق المفاخر أو الخبر على البصوية بينهما ، فمن ثم فان الدهيق للفاخر الها الخبر على المبوية بينهما ، فمن ثم فان المجمورية وقم ١٨٠٠ ليستاء الفيس طريع ومنا به بما لا يسوغ الجمهورية وقم ١٨٠٠ ليستاء الانهى طريع ومربع ، الما ليسوغ المنورية وقم ١٨٠٠ ليستاء الانهى موريع ،

للإليباع

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع الدقيق الفاخر المحلم بالإعفاء من الغمريبة الهامة على المبيعلت وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسينة ١٩٩٨ .

⁽ التيف دقع ۱۳۵۰ في ۱/عاممه جلسة ۱۳۹۲مهم بلك دقم ۱۳۹۲/۱۸۶۱ ع د

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥

خدمة عسكرية ووطئية أم الاعقاء النهائي من التجنيد ما حالاته .

القانون رقم ١٣٧ أسنة ١٩٨٠ بشان الغدمة المسكرية والوطنية ــ صدور قرار بالاعاء النهائي لاكبر المستحاني للتجنيد من اخوة الشهيد ــ التحافه بعد ذلك بالاعلية العربية وتغرجه منها ــ عدم احقية شقيقه الثاني في الاعشاء من التجنيد ــ ان عبارة ــ اكبر المستحين للتجنيد الواردة في مجال الاعشاء النهائي من القدمة المسكرية والوطنية في البيادين (ج) و (د) من المادة (٧) انها يقتصر مجال اعمالها على أول من توافرت في حداد المساهدة عن الاخوة أو الأبناء في المساتين الشعار اليهما عند حلول الامور عليه لنتجنيد بعيث لا يتماه ال غيره من باقي الأخوة أو الأبناء أن ما قرا عليه بعد ذلك الاحداث ما يخرجه من عداد المغاطين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء ــ تطبيق من الاحداث ما يخرجه من عداد المغاطين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء ــ تطبيق من الاحداث ما يخرجه من عداد المغاطين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء ــ تطبيق من الاحداث ما يخرجه من عداد المغاطين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء ــ تطبيق من

استبان للجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالعانون رقم ١٩٧ لسنه ١٩٧ على أن « تفرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور الم الشانية عشرة من عسره ٢٠٠٠ ه في حين تنص المادة (١) من ذات الشانية عشرة من عسره ١٩٧٠ على أن « تستثنى من سلبيق القانون معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ على أن « تستثنى من سلبيق ضباط الموات المسلمة أو ضباط الشرطة والمصالح والهيئات العامة ذات النظام العسكرى ، وذلك بشرط أن يستمر الطالب في الدراسة حتى تغريج » و أخيرا تنص المادة (٧) من القانون ذاته على أنه «أولا : يعنى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا : (١) ٠٠٠ (ج) أكبر المستحقين للتجنيد من الخوة أو أبناء المواطن الذي يستشمه أو يصاب الماطوع الذي توفى بسبب الخدمة أو المبند أو المجند أو المبند أو المجند أو المجند أو المجند أو المجند ألموع المناحة أو المجند أو المجند أو المجند أو المجند أو المجند ألموع أو المجند أو المجند أو المجند أو المجند أو المجند أو المجند ألميب بعرض أو عاهمة وكان من شائها أن تجمله عاجزا نهائيا عن الكسب .

واستناء ت الحيسة الصومية مها تقدم أن المشرع في قانون الخدمة السبك بة والدطنية المشار الله بعد أن عن الخاطس بأحكامه بأنهد كل ما أنه الثانية عشرة من عيده من الذكار ، أخرج من هذا النطأة، فنائت مدينة طلبة الكلمات والمساهد المدينة لتخديج ضساط الته أن السلحة وغرهم مين شيطهم نصى البند ثانيا من المادة (٣) من القانون المباحة المدينة بن شيطهم نصى البند ثانيا من المادة (٣) من القانون المبار

اليه ، وبهذه المثابه اضحوا من غير المخاطبين باحكامه كلية ، كما أعفى المشرع من بين المخاطبين بهذه الأحكام حالات معينة ورد النص عليها في المادة (٧) من ذات القانون من الخدمة المسكرية والوطنية من بينها حالة أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أيناء المواطن الذي يستشهد أو يصاب باضاية تمجزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربيسة وكذلك أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء الضابط أو المجند أو المتطوع الذي توفي بسسبب الخدمة وكان من شمانها أن تجعله عاجزا

ومن حيث أن عبارة (أكبر المستحقين للتجنيد) الواردة في مجال الاعفاء النهائي من التخدمة العسكرية والوطنية في البندين (ج.) و (د) من المادة ٧ انما يقتصر مجال أعمالها على أول من تواقرت فيه منه الصفة من الأخوة أو الأبناء في الحالتين المسار اليهما عند حلول الدور عليه للتجنيد بحيث لا يتعداه الى غيره من باقى الأخوة أو الأبناء أما طرأ عليه بعد ذلك من الأحداث ما يخرجه من عداد المخاطبين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء *

لما كان ذلك وكان أكبر المستحقين من اخوة الشهيد عادل احمد رفاعي هو شقيقه جمال ومن ثم فانه هو وحده الذي يستظل بالإعفاء النهائي وقد استظل به فعلا اذ أدركه التجنيد وكان وقتها أكبر أخوة الشهيد المنصوص عليسه في المادة (٧) من قانون الخامة العسكرية والوطنية المشار اليه ، ولا يفير من ذلك أو ينال من صحة القرار الصادر له غير من ذلك أو ينال من صحة القرار الصادر التي استثنى الممرع طلابها من الخضوع الأحكام هذا القانون ، ذلك أن الاخضاء المناقلة الحربية المناقلة المربية المناقلة المربية المناقلة المربية المناقلة المربية المناقلة المنا

للإلسبك

انتهت الجمية الفيومية لقشمى الفتؤى والتشريع الى عام الإعقاء
 ألك المؤوضئة •

ر ١٠٠ فتوى عقم ٢٣٠ في ٢/٤/٩٢٠ جلسة، ٢٣٧م/٩٢٩ علف يقم ١٩٨٨/١/٩٤ <u>)</u> :

(A+)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

ضريبة ... ضريبة علمة على البيعات ... عقد توريد ابراج حديد •

المترع في التقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للفريبة العامة على البيعات عن بمتنساء السلح والغنمات الفاضعة للفريبة فاطضع السلح المسابد والمستوردة ، والمغنمات الفاضعة للفريبة فاطضع السلح المسابد والمغنمات من الكلف بها — الورد التمرع في علم القانون مفهوما خاصا بالبيع فهو اما بيع حقيقي يكون بانتظال ملكية السلحة ويتم في المنافز بالتسليم ، أو بيع حكمي له صور نستي ويكون بابها يقع أولا : أصمادا الماشون أن أن السلحة أو مقابل المغنمة سوا، كان كله أو يبضه ، أو وهمه تحت الحساب أو تسابد المعانوات في ذلك من اشكال أداء الكيم وفقا لمروط الموط للمضافية المعانوات المحالة على الميمات مؤداء استحقاق الفريبة وشكل ذمة المسترى بها والتزام الكلف بتحسيلها وتوديدها ال مصلحة الضراف على المبيعات نفاذا لاحكام القسانون _ نتيجة ذلك استحقاق الفريبة وشكل ذمة المسترى بها والتزام الكلف بتحسيلها وتوديدها ال مصلحة الفراف على المبيعات نفاذا لاحكام القسانون _ نتيجة ذلك استحقاق الفريبة على الهيئة

استبان للجمعية الصومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة المامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصم في تطبيق احكام همذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها ، ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاصة للضريبة ٠٠٠ البيم : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائم ولو كان مستوردا الى المسترى ، ويعد بيعا في حكم هذا القانون ما يلي أيهما أسبق : اصدار الفاتورة .. تسليم السلعة أو تأدية الخدمة .. أداء ثمن السلمة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه أو دفعة تحت الحساب أو تصميفية حسماب أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة ، وتنص المادة (٢) على أن ٥ تفرض الضريبة العامة على البيمات على السلم المستعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقسم (٣) الرافق لهذا القانون • • وتنص المادة (٥) منه على أن • يلتزم الكُللون بتحميل الضريبة وبالإقرار عنها والوريدها للمصلحة في المواعيد المصدوض عليهما في هدا القانون ، " كنا تنض كالدة (٦) على ال

تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكان وفقا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ و وتنص المادة (١٣) على إن
 تضاف قيمة الضريبة الى سعر السلع أو الخدمات بما فى ذلك السلع أو الخدمات المسعرة جيريا والمحددة الربع ٠٠٠ ٠٠

وأستظهرت الجمعية الصومية ما تقدم أن المشرع في القانون رقم بهتقداء السلع والتخدمات الخاضعة للضريبة العامة على المبيعات عين بمتضاء السلع والتخدمات الخاضعة للضريبة فأخضع السلع المحليبة والسلع المستوردة والمخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق بندون لهذه الضريبة و وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة أو نادية المخدمة من المكلف بها وأورد المشرع في هذا القانون مفهوما بالبيع فهو اما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكمى له صور شتى ويكون بايها يقع أولا : اصدار الفاتورة عداده ثمن السلعة أو مقابل المخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير نطف الصور في النطاق الزمني لقانون الضريخة العامة على المبيعات الضريبة ومسخلت بها ذمة المشترى والتزم المكلف بتحصيلها وترديدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نفاذا لأحكام القانون و

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن هيئة كهربة الريف تعاقدت في الامرارا مع شركة المسروعات الهندسية لأعبال الصلب (ستيلكو) على توريد ١٩٩١/م طن حديد أبراج للخطوط الهوائية جهد ٦٦ ك.ف. كما تم الاتفاق في ١٩٩١/٥/٢٧ على توريد كمية أضافية للكمية المتعاقد عليها ، وقامت الشركة بتوريد الكميتين اعتبارا من ١٩٩١/٣/٤ بعمدل. ١٠ طنا شهريا ، وإذ صدر قانون الضريبة السامة على المبيمات في ١٩٩١/٥/١ وعمل به من ١٩٩١/٥/١ ، فمن تم تستحق الضريبة على كبيات حديد الأبراج التي تم توريدها وتسليمها للهيئة اعتبارا من ١٩٩١/٥/١ وتقيمها في نطاق السريان الزمني للقانون وتلتزم بأدائها الهيئة المشترية أذ لم يقم سند من القانون تعلى بعوجبه من صحيح التزامها إذا المضريبة ، ولا تضمين القانون حكبا ينزل المهنة غير منزلة الأشخاص.

لالسك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع الى النزام هيئة كهربة الريف بأداء الضريبة العامة على المبيعات المقررة على كميات حديد الأبراج التى سلمت اليها في الحالة المعروضية _ بعد العمل بأحكام. القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ ٠

(فتوى رقم ٢٣٧ في ١٩٩٥/٤/٢ _ جلسة ١٩٩٥/٣/٢٣ _ ملف رقم ٢٣٧/٢٨٤) →

< A\)

جلسة ۲۲ من مارس سنه ۱۹۹۵

ضريبة ... ضريبة عامة على المبيعات ... الجهات الخاضعة للضريبة ... خدمات النظاف

الشرع في قانون الفريبة العامة على البيمات دقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما عاملا للفريبة العامة على الميمات عين بمغضاء السلم والفصات الفطاسمة للفريبة - اجاز للفريبة العامة على الميمات عين بمغضاء السلم والفصات الفطاسمة للفريبة - اجاز السبت الجمهورية تعديل المجدول رقمي (٢) مضيفا اليه خدمات شركات التفاقد صدور قراد بسند من ذلك بتعديل الجمهات الادارية واشخاص القانون العام انها المتزلية الافراد والانشخاص الشامة في خضوعهم للفريبة المامة على الميمات ، ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعلى ايا من هذه الجهات من الفضوع لهذه الفريبة - ان نص صريح في هذا القانون يعلى ايا من هذه الجهات من الفضوع لهذه المعربية - ان في المراسمة الأسخاص المامة تحققه في غرها التوريبة المامة في المسلمة أو أداء المفصف هما يتحقق في أصل شرعفها يواضة التصرف ميز يرد من طبيحة الشخصية المامة في التانون العام للفريبة على الميمات - تطبيق خدمات التفاقة التي تؤدى الى الجهات الادارية واشخاص

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المتوى المكلف يتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : ٠٠٠ كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) • المرافق • • • البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائم ، ولو كان مستوردا الى المسترى ، ويعد بيعا في حكم هذا القانون ما يلى أيها أسبق : اصدار الفاتورة ... تسليم السلعة أو تأدية الخدمة _ أداء ثين السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة ، • وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلم المصنعة المحلمة والمستوردة الاما استثنى ينص خاص وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) الرافق لهذا القانون ، • وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلم ١٠٪، وذلك عدا السلم المبيئة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها • ويحدد الجدول رقم (؟) الرافق
صعر الضريبة على الخدمات • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء
بعض السلع من الضريبة وتعديل صعر الضريبة على بعض السلع • كما
يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) و (؟)
المرافقين • • • • كما تنص المادة (٥) على أن « يلتزم الكلفون بتحصيل
الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المراعبد المنصوص عليها
ولى هذا القانون • وتنص المادة (٢) على أن « تستحق الضريبة بتحقق
واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا المحسكم هذا
القانون • كما تبين للجمعية العدمومية أن المادة (٣) من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تضاف الى الجدول
وقم (٢) الرافق للفانون رقم ١١ السنة ١٩٩١ المشار اليه الخدمات
الواددة بالكشف رقم (٣) المرافق لهذا القرار • وورد بهذا الكشفه
« خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية ١٠٪ • .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فاخضع السلم المحلية والسلم المستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة • وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف • وأورد المشرع في هذا القانون مفهوما خاصا بالبيع : فهو اما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكمى له صور شتى ويكون بأيها يقع أولا : اصدار الفاتورة - أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة • فان تحقق أي من هذه الصور في النطاق الزماني لقانون الضريبة العامة على المبيعات استحقت الضريبة وشغلت بها ذمة المشترى ، والتزم المكلف بتحصيلها وتوريدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نفاذا لأحكام القانون • كما حدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم (٣) للخدمات الخاضعة للضريبة وبيان سعرها • وناط برثيس الجمهورية أعفاء بعض السلم من الضريبة أو تعديل سعرها ، كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشاز اليهما حذفا واضافة • وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات مضيفا اليه خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية ١٠٪ ٠

ومن حيت أن الجمعية العمومية قد انتهت إلى أن الجهات الادارية والشخاص القانون العام انما تنزل منزلة الأفراد والإشخاص الخاصة في خضوعهم للضريبة العامة على المبيعات ، مادام لم يرد نص صريح في هذا المقانون يعفى أيا من هذه الجهات من الخضوع لهذه الضريبة ، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تستحق في أصل شرعتها بواقعة التصرف في السلمة أو آداء الخدمة ، مما يتحقق في أنسطة الإشخاص العامة تحققه في غيرها ، دون معيز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الشأن وآية بعنها أن قانون الضريبة العامة على المبيعات عندما أراد أن يعفى سلما لا يعنها نص على ذلك صراحة في المادة (٢٩) من القانون ، وناط الإعفاء بعينها نص على ذلك صراحة في المادة (٢٩) من القانون ، وناط الإعفاء لا يطبيع للنخاع والأمن القومي ، وما يدخل من الخامات في ذلك ، فنصت خذا القانون اللازمة لأغراض التسليح والدفاع والأمن القومي ، وكذلك حذا القانون اللازمة لأغراض التسليح والدفاع والأمن القومي ، وكذلك الخامات ومستلزمات الانتاج والإجزاء الداخلة في تصنيعها ،

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن وزارة الأشغال العامة والموارد الأثية أسندت في ١٩٩١/١/٢١ الى شركة ادارة العقارات القيام بأعمال النظافة والصيانة ومجال الاستقبال لمبنى مجمع الوزارة الكائن كورنيش النيل بامبابة مقابل مبلغ اجمالي قدره مائة وثمآنية وأربعون الفا وستمائة جنيه ، وذلك لمدة سنة واحدة تم تجديدها للعـــامين الماليين ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ بذات الأسعار المحددة لبندي الصيانة والاستقبال مم زيادة أسعار بند أعمال النظافة بنسبة ١٥٪ • واذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باخضاع خدمات النظافة والحراسة الخاصة للضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ وعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٧/٢٩ فمن ثم واعتبارا من هذا التاريخ تستحق على قيمة أعمال النظافة موضوع العقد المشار اليه ضريبة عامة على المبيعات قدرها ١٠٪ ولا يعتبر استحقاق الضريبة من هذا التاريخ زيادة في قيمة العقد التي تم الاتفاق على كونها اجمالية وثابتة طوال مدة التنفيذ نفاذا لحكم البند الرابع عشر منه الأن تكليف الشركة بتحصيل الضريبة من متلقى الخدمة لا يعتبر انها هي المستحقة للضريبة ولا أنها هي المدين بها والضريبة تستحق لوزارة المالية ويلزم بها متلقى الخدمة وينحصر دور مؤدى الخدمة في تحصيلها من الأخبر . وسدادها للأول على سبيل الوساطة الملزمة له و

لدلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خفسوع خدمات النظافة التى اديت الى وزارة الأشفال العامة والموارد المائية فى الحالة المعروضة للضريبة العامة على المبيعات من تاريخ العمل بقرار رئيس «لجمهورية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٩٣ ،

ختوی رقم ۲۳۹ فی ۱۹۹۰/۶/۳ یہ چلسة ۲۳/۳/۹۰۱ ملف رقم ۲۳/۲/۸۸۱) .

(AY)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

ضريبة .. ضريبة علمة على البيمات .. اعقاد من الضريبة .. اجهزة طبية •

اخضع الشرع للفريبة كل شخص طبيعي او معنوى يقوم باستيراد سلم سناعية او خدمات من الخطارية فلها بقرض الانجاد فيها ابا كان حجم معاملاته _ الفاقية المونة الاقتصادية والفنية الصادفة بقرض الانجاد فيها ابا كان المتهادة بعدم المربية على أن يتم الانفاق في شان كل مشروع على المتعدة الامريكية في أن جمهودية مصر المربية على أن يتم الانفاق في شان كل مشروع على حدم مع الالتزام بالامس الواردة بهذه الإنفاقية التي اعلت الاستيراد والتصدير أو شراء واستعمال أو التصرف في أى من الواد والمهات المتعلقة بهذه البرامج والشروعات من جميع الفرائب والرسوم الجهركية حا ورد من منحة شروع العطاق على حياة المطال يؤكد هذا الشرائب والرسوم الجهركية ما درد من منحة شروع العطاق على حياة المطال يؤكد هذا المتراثب من الفريكة المدافقة المراثب الانفاء من الفريكة المدافة على المعادة على من الفرية المعادة على المعادة المنافة على المعادة على معادة المعادة على المعادة المعادة على المعادة على المعادة على المعادة على المعادة على المعادة المعادة على المعادة على المعادة المعادة على المعادة المعادة المعادة على المعادة المعادة على المعادة المعادة على المعادة على المعادة المعادة المعادة المعادة المعادة على المعادة المعادة على المعادة على المعادة المعادة على المعادة المعادة على المعادة المعادة على المعادة المعا

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على انه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسميجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته ١٠ السلمة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الستورد: كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستبراد سلم صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بغرض الانجار » وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن و تفرض الضريبة العامة على البيعات على السلم الصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ٠٠٠ ٠ كما تنص الادة (٦) على أن « ٠٠٠ تستحق الضريبة بالنسبة الى السلم الستوردة في مرحلة الافراج عنها من الجمارك بتحقق الواقعة المنشئة للضربية الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات القررة في شأنها ، • كما تبين للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية العونة الاقتصادية والفنية المبرمة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الصادرة بقرار رثيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على انه و لضمان حصول

هــــم جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هــذه الاتفاقية : (أ) تعفى المواد والمعسدات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكي يمول من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية ، وذلك أثناء استخدام هذه المعدات أو المهمات والواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة في جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أي ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها ٠ كما تعفى عمليات الاستيراد والتصدير والشراء أو استعمال أو التصرف في أي من المسواد والمهمات والمعادات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركبة أو الضرائب المقررة على عمليات الاستبراد والتصدير أو الشراء أو التصرف أو أي ضرائب أو أعباء أخرى مماثلة لذلك في جمهورية مصر العربية ، ولا يخضع أى مقاول أمريكي وفقا لهذه الاتفاقية لأية ضرائب أخرى أو رسوم أيا كانت طبيعتها » وينص البند ب/٤ الضرائب من ملحق الشروط النمطية لمنحة مشروع الحفاظ على حيساة الطفل الموافق عليهسا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٦ على أن « (أ) تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أي ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في اقليم المنوح ٠ (ب) اذا حدث أن :

 اى متعاقد شـــاملا اى هيئة استشارية واى أفراد تابعين للمتعاقد سيمولون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليـــات مرتبطة بهذه التعاقدات .

٢ _ أى عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب المقروضة فى ظل النوعية أو التدريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المقروضة فى ظل القوانين السيارية فى اقليم المقترض فيقوم المقترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو اعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة » •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة المامة على المبيعة المعادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شمياملا للضريبة المامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات التخالف الضريبة ، فاخضع السلع المحلية والمبسيوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث بستحق الضريبة بتحقق واقعة بهع السلعة أو أداه الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها ١ أما بالنسبة الى السلع المستوردة فجعل استحقاق

تلك الضريبة منوطا بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية • وأخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته · بيد أنه ولئن كان ذلك كذلك الا أن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التى أعفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية • وذلك دون ما اخلال بما تضمنته الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشان منحة مشروع الحفاظ على حياة الطفل في البند ب/٤ من ملحق الشروط النبطية من أن أي عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوائين السارية في اقليم المقترض فسيسيقوم المقترض بسداد المبالغ التي دفعت بخلاف تلك المتاحة من المنحة • ذلك أن الأسس المحددة غي الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائما • وتسرى وأو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الحفاظ على حياة الطفل المشار اليها حكما خاصا في هذا الشأن طالما لم تتضمن خروجا على هذه الأسس · فضلا عن أن ما قررته الاتفاقية الثانية في هذا الشأن لا يخرج في صياغته عن أن يكون نصا احتماطها يؤكد الاعفاء ولا يدحضه بل ينم عن تأكيد الاعفاء المقرر في الاتفاقية الأولى •

ومن حيث أن مشروع الحفاظ على حياة الطفل تعاقد مع شركة المرابح ببت على توريد ثمانين جهاز دفع المحاليل بالسرنجة وثمانين الف سرنجة بتمويل من هيئة المصونة الأمريكية ، وأفادت الوكالة الأمريكية المستبدة المولية بأن الشركة تعد مقاولا يعمل بالمشروع ، فمن ثم تضحى وارداتها من أجهزة المحاليل والسرنجات معفاه من الضرائب والرسوم وفقا للبند م) أمن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المشار اليها بما في ذلك الفريبة العامة على المبيمات المقررة على السلع المستوردة دون المحاجة في ذلك بأن قانون الفريبة العامة على المبيمات صدر بعد ابرام اتفاقية الموقة من الضرائب والرسوم المقررة بها الضريبة العامة على المبيمات - ذلك أن بالمشرائب والرسوم المقررة بها الشريبة العامة على المبيمات - ذلك أن الشرائب والرسوم المقررة بها الشريبة العامة على المبيمات الاستبراد وتعرفه المترائب والرسوم المقررة بها الشريبة العامة على المبيمات الاستبراد والمهات المتعلقة بالبرأمج والمشروعات ورد وشراء أي من الاتفاقية في شأن عمليات الاستبراد

- 100

بصيغة العموم مساملا جميع الضرائب المقررة على عمايات الاستيراد أو الشراء التي تعد بذاتها الواقعة المنشئة للضريبة العدم على المبيعات ، فضلا عن أن قانون الشريبة العامة على البيعات نص في المادة الرابعة من مواد اصداره على ألا تخل أحكامه بالإعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحسكومة المصرية والسدول الإجنبية والمنظمسات الدولية أو الاقليمية ،

لذئيك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع أجهزة دفع المحاليل بالسرنجة والسرنجات المتعاقد عليها بين مشروع الحفاظ على حياة الطفل وشركة امارايجيبت بالاعفاء من الضريبة العامة على المبيعات المقدرة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١،

(فتوی رقم ۲٤۲ فی ۱۹۹۰/٤/٤ _ جلسة ۱۹۹۰/۳/۲۷ _ ملف رقم ۲۲/۲/۳۷) .

(AY)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۰

جامعات ــ معيدون ومدرسون مساعدون ــ تاديب ــ جزاءات تاديبية ــ محو الجزاءات. التاديبية ٠

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - سريان أحكام معو الجزاءات التاديبية للتسوين عليها في قانون نظام العاملين بالدولة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ على المهدين والدسرس عليها في قانون نظام العاملين بالدنين بالدولة رقم ٧٤ لسنة الجامعات - سواء بالنسبة الى المهدين والمدرسين بالساحدين إو العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس من بيان احكام على الدين والمدرسين بالدولة المتعاقبة على مراجعة سلوكه على الدى عليها بقصد لتح باب الأوابة أمام الموقف القصر لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تدارك ما فرط من أمره ، فيقدو متهيئا الرجوع في هذا الشأن الى الأحكام التي نظيفا قانون نظام العاملين المدنين بالدولة ، وذلك بهتفنى عمومة الاحالة المسمومي عليها في الملاتين (١٠٠) و (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات. عليها في الملاتين (١٠٠) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات. عليها في الملاتين المدنية الإجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكليم ناحية الاكراء لرئيس المجلمة رائي مجلس الكليم عد اخذ راى مجلس القدى يتجه المدنية والدوامات المدنية في المدنية من المدنية والدوامات المدنية دولم المدنية الذي يتجه المدنية او الدرس المساعد - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٩٦٣ من الملاحة التنفيسةية لقانون اعادة ننظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان مسرى على الملارسين المساعدين المكام المواد ٢٠٠٠ كما تسرى عليهم سائر الأحكام المخاصة بالمدرسين المساعدين والميدين الواردة في اللقانون رقم ١٩٦٩ وأحكام هذه اللائحة ، وباستقراء نصوص قانون تنظيم المباعدات ، المشار اليه ، تبين انه أفرد الباب الثالت منه وفي المواد من المباعدين عبد نظيم الأحكام المتعقدين والمدرسين المساعدين حيث نظيم الأحكام المتعقدة بتعيينهم ونقلهم واجازاتهم وواجباتهم الوظيفية وتأديهم وانتهاه خمتهم واقتصر المشرع ح في مجال التأديب على بيان تشكيل المجلس المختص بذلك وقص في المادة ١٣٠ منه على أن « ١٠٠٠ تسرى عليهم (ألم المعيدين والمدرسين المساعدين) احكام الماملين من غير أعضياء هيئة.

كها تبين من الرجوع الى الأحكام الخاصة بالعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس والتي استقل بها الباب الرابع من ذأت القانون في. المواد من ١٥٧ حتى ١٦٦ أنها لم تنظم ... هي الأخرى في مجال تاديب ... سوى ما كان متعلقا منها ببيان السلطات التاديبية بالنسبة الى هذه إلفئة وتشكيل مجلس تاديبهم وكذلك معلقة الاحاله الى التبحقيق ، ثم نصبت المادة ١٥٧ على أن « تسرى احكام العاملين المدنيين في التبولة على العاملين ... في الجامعات الخاضمة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائع الجامعية » .

واذ حلت نصوص قانون تنظيم الجامعات ، المسار اليه ، سواء بالنسبة الى المعيدين والمدرسين المساعدين او العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس من بيان أحكام محو الجزاءات التاديبية التى حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين بالدولة المتاقبة على النص عليها لمقصد فتح باب الأوابة امام الموظف المقصر لتشجيعه على مراجعة صلوكه الوظفي وعلى تداوك ما فرط من أمره ، فمن ثم يغدو متعينا الرجوع في هذا الشمان المه الإحكام التى نظيها قانون العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، وذلك بعتضى عيومية الإحالة المنصوص عليها في المادتين المشار المعاملة عن ناحية ولتوافر ذات (١٠٥٧) من قانون تنظيم محو الجزاءات التاديبية فيما المعاملة المتراءات التاديبية فيما المعامدة المناجة المشرع عند الاخذ بنظام محو الجزاءات التاديبية فيما يعتم بهم من ثاحية الحرى ه

ومن حيث ان المادة ٩٢ من قانون نظام العاملين المدتيين بالمولة المسار اليه تنص على أن « تمحى الجزاءات التاديبية التي توقسع على العاملين بانقضاء الفترات الآتية : ١ ـ ستة أشهر في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصسم من الأجر مدة لا تتجاوز خمست أيام ٠ ٢ ـ • • • • ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغل الوظائف العليا اذا تبين لها آن سلوك العامل وعمله ، منذ توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خمسته وما يبديه الرؤساء عنه ٠٠ » •

واستظهرت الجمعية من النص المتقدم أن الشرع بعد أن بين المدد التي تصحى بانقضائها الجزاءات التأديبية التي توقع على الماملين ، اذا ما ثبت أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضى ، عين السلطة المحتصة بالمحو بالنسبة الى العاملين من غير شماغل الوطائف العليما منان المعدين والمدرسين المساعدين في الحالة العروضة مسقطية بغيما بجبنة شدون العاملين واذا كان قانون تنظيم الجامعات لم ينظم قيما

يتعلق بالميسدين والمدرسين المساعدين مثل هذه اللجنة الا أن ذلك. لا ينهض سندا لاسستهاد اختصاصات هذه اللجنة بالنسسية الى محو الجزاءات التأديبية وانما يتعين اسناد هذا الاختصاص الى الهيئة أو. الهيئات الجامعية التى يتعقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين •

ولما كانت هذه الاختصاصيات ناطها المشرع في قانون تنظيم البجامعات ، المشار اليه ، برئيس البجامعة ومجلس الكلية ومجلس القسم اذ يختص رئيس البجامعة بمئون تعيينهم وتقلهم وايفادهم في بعثات. الى الخارج والترخيص لهم باجازات دراسية بعرتب أو بدون مرتب بناء على طلب مجلس الكلية بعد اخذ رأى مجلس القسم ومن ثم فانه وقد انتهى الرأى الى سريان أحكام محو الجزاءات التأديبية عليهم ينعقد الاختصاص بهذا الاجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بيد أخذ رأى مجلس الكلية .

لالسك

انتهت الجمعية المبومية تقسمى الفتوى والتشريع الى صريان. أحكام محو الجزادات التأديبية على المعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعات .

ر فتوی رقم ۲۶۳ فی ۱۹۹۵/۶/۶ ـ چلسة ۱۹۹۵/۴/۲ ـ ملف رقم ۲۸۲/۲/۸۰) .

(AÉ)

جلسة ۲۲ من مارس سنة ۱۹۹۵

جامعات _ اعفى الم التدريش _ تاديب _ جزءات تاديبية _ معو الجزاءات

قانون تنظيم الجامعات رقم ؟ أسنة ١٩٧٦ - سريان معو الجزاءات التاديبية على أعضاء
هيئة التدريس بالجلمعات - والتن خلت نصوص قانون تتظيم الجامعات من بيان أحكام
معو الجزاءات التاديبية التى توقع على أعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص المسرح
في قوانين العاملين المدنية التمالية على النصى عليها بقصد فتح باب الأواباة أمام المؤقف
في قوانين العاملين المدنية الوقائية على النصى عليها بقصد فتح بابد الأواباة المام الموقف
استخاء الأحكام التى ترصدها الشريعة المصاحة في هما الشائل خاصة وإنها لا تتاجي
ولا تتصادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتمارض مع طبيعة الوقائف التي يعكمها ، الماقة
ال توافر الملة التي ابتفاها المشرع في القانون المسام للتوقف عند الأخذ بنظم محو
الجزاءات التاديبية في الخصاء هيئة التدريس - اسئلا اختصاص للحو في الهيئة الواليات
الجامعات التي ينعقد فها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين ...

واستظهرت الجمعية الصومية منا تقدم أن أحكام نظام العاملين المدين بالدولة المسار البه لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القرانين أو القرارات علم مناهل القرارات علم مناص من القرانين وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصياها الشريعة البامة للتوظف مادامت هذه الإحكام وعلى مارجرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة ما لا تتابي مع المحام القانون المخاص ولا تتصادم مع الصوصة أو تتعارض مع طبيعة الخالم التي تحكيها ولا تتصادم مع الصوصة أو تتعارض مع طبيعة المخالف التي تحكيها ولا تتحادم المعالمة التعارض مع طبيعة

ومن حيث انه باستقراء أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، يبن أنه أفرد البند أولا من الباب الثاني منه لأعضاء هيئة التدريس وهم _ ينص المادة ٦٤ _ الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون ، حيث تناول الأحكام المتعلقة بشئونهم الوظيفية من تعيين ونقل ونلب واعارة وبيان بالأجازات المفررة لهم وتحديد الواجبات الوظيفية الواجب مراعاتها من قبلهم ثم تناول في المواد من ١٠٥ منه الى ١١٢ مكررا الأحكام الخاصة بتأديبهم بدءا من التحقيق معهم والسلطة المختصة باجرائه وما قد يقتضيه صابح التحقيق من وقف عضو هيئة التهريس عن العمل ومدى ذلك وآثاره ، ثم تعيين للسلطات التاديبية سيواء كان مجلس التاديب أو رئيس الجامعة وضمانات المساءلة التأديبية وانتهاء بمعالجة أحكام انقضاء الدعوى التأديبية ، وذلك بعد أن بين في المادة ١١٠ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على هذه الفئة وهي على النحو الآتي : ١ ١ ــ التنبيه ٢ _ اللوم ٣ _ اللوم مع تأخير العالاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر • العزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو الكافأة · ه _ العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع ، •

ومن حيث أنه ولتن خلت تصوص قانون تنظيم الجامعات من بيان أحكام معو الجزاءات التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوابة أمام الموظف لتضجيعه على مراجعة سلوكه الموظفي وعلى تدارك ما فرط منه ، الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الاحكام التي ترصدها الشريعة السامة في حدة الشأن خاصة وانها لا تتأبى ولا تتصادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتعادض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها ، اضافة الى توافر العلة التي ابتفاها المشرع في المتون الهم المتوظفي عنيه الأخذ بنظام محو الجزاءات التاديبية في اعضاء هيئة التدويس و

ولا ينتقص من ذلك ما قد يقال من أن المشرع في قانون الجامعات ان شمل نصوصه كل ما يتعلق بتاديب اعضاء هيئة التدريس دون محو المجزاءات التاديبية فان ذلك يكشف عن قصده في عدم الاخذ به بالنسبة الى هذه الفئة لسبب أو لآخر وبمبارة أخرى أن ألنظام المتكامل الذي أتمى به قانون المجامعات في شأن التلاديب يمنع من تطبيق النظام العام فيما خلت منه نصوصه لا وجه لهذا لانه مردود عليه بأن فكرة المتظام التكامل

الذي يعنج من تطبيق احكام نظام عام من خادجه لله لم يتعرض له من خادجه لله لم يتعرض له من خادجه لله لم يتعرض له من خادجه لله المحام فرعية لا تصندق الا في حالة العلاقة بين المقانون السابق الما بالنسبة الى العلاقة بين الخاص والصام من القوانية والمنطب عانها علاقة تقوم بين نظامين قالمين معا ، والتنظيم الخاص يورد ما يناسب النصوص من أحكام تاركا غيرها محكوما بالتنظيمات العامة ، والقول بغير ذلك يقطع تماما اية أمكانية لتطبيق أحكام قوانين العاملين على اي من النظم الخاصة بالقضاء أو الجامعات أو الجيش أو الشرطة أو السلك الدبلوماسي "

ومن حيث ان المادة ٩٦ من قانون نظام العاملين المدنيين ، المشار الميه ، تنص على أن « تمحى الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين بانقضاء الفترات الآتية :

 ب ستة أشهر في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الأجر مدة لا تتجاوز خمسة أيام .

٣ ــــ سنة في حالة الخصم من الاجر مدة تزيد على خبسة أيام •

 ٤ ـ ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الأخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة إلى الماش بحكم أو قرار تأديبي ٠٠

٣ _ سنتان في حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها *

ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين لفير شاغل الوظائف العليا اذا تبين لها أن سلوك العامل وعبله منذ توقيع المجزاء مرضيا ، وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبديه الرؤساء عنه ، ويتم المحور بالنسبة لشاغلي الوظائف العليها بقرار من المعلقة المختصة مه ، و ، و

ومن حيث انه تبين للجمعية المعومية أن بعضا من الجزاءات المنصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه اذ تتماثل مع تلك التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات شأن التنبيه واللوم، فين ثم تأخذ حكمها فيما يتعلق بالنة الواجب انقضاءها للمحود، أما الجزاءات الإخرى في قانون الجامعة التي تتفاير مع تلك الواردة في القانون العام قانها تندرج في عموم ما نص عليه البند ٤ من المدورة المدورة التي المند ٤ من من جزاءات أخرى وما عينه لها من وجوب انقضاء مدة ثلاث مساوت لمحوصة ،

ومن حيث انه بالنسبة لسلطة معو الميزاه بقد غاير المترع بالنسبة البها بين العاملين من غير شاغل الوطائف العليا والعاملين من شاغل منه الوطائف اذ ناط الأمل بلجنة شئون العياملين وعقد الثانيسة للسسلطة المختصة بمفهومها الموارد في المادة (٢) بند (٢) (الوزير المختصية سالمحافظ للختص ساوليس مجلس ادارة الهيئة العامة المختصة) •

ومن حيث أنه ولثن كان قانون تنظيم البجامعات لم ينظم فيها يتعلق باعضاء هيئة التدريس لجنة شنون العاملين الا أن ذلك لا ينهض صببا لاستبعاد اختصاص هذه اللجنة بالنسسية الى طلبات المحو وانها يتمهنه استناد هذا الاختصاص الى الهيئة أو الهيئات الجامعية التي ينعقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين .

ولما كانت هذه الاختصاصيات ناطها المشرع في قانون تنظيم الجامعات برئيس الجامعة ومجلس الكلية اذ يختص مجلس الكلية اذ يختص مجلس الكلية الم يتحتص مجلس الكلية بأمور ادبيم واعارتهم ونقلهم من قسم لآخر في ذات الكلية أو من جامعة الى اشرى وذلك بهد أخذ رأى القسم في جميع الأحوال الأمر الذي يغدو مهم متمينا القول بأن الرأى وقد انتهى الى سريان أحكام المحو على أعضاه هيئة التدريس بالجامعات فان الاختصاص بهذا الاجراء بالنسبة الى تعقد الرئيسية بعد المرض على مجلس الجامعة بناء على القتم مجلس الكلمة يتقد الرئيسة بعد المرض على مجلس الجامعة بناء على

تنتسك

انتهت الجمعية الميومية المسبي الفتوى والتشريع الى سريان أحكام. محر البغرانات التاديبية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات *

ر فتوی رقم £27 فی £2/4/07/ _ جلسة £47/٧/٥٩٧ ملف رقم ٢٨/٢/٧٤٢) •

(AO)

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية المعومية السبى الخلتوى والتشريع ... اختصاص ... صاحب. الصلة في طلب الراي -

المادة ٢٦/١ من قانون مجلس الدولة الساهو بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ ... مختصاص الجميدة المهومية النسمي المتوى والتشريع بابداء الحراى في المسائل الدولية والمستورجة والتشريعية مور. والتشريعية وفي المسائلة من الجميعية مور. محدم النصر ، وهم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزاء، إن أحد الوزواء أو رئيس مجلس الدولة .. طلب الرئاس ورد من مطلب الدولة .. طلب الرئاس عدم قبول طلب الرئاس حيد منطلب النابا عدم قبول طلب الرئاس خطبية .

واستظهرت الجمعية الصومية من ذلك أن اختصاصها بابداء الرأى في المسائل الدولية والنسستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونيسة لا ينعقد الا اذا احيات المسائة على الجعمية المعومية ممن حدهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يمكول النص غير مؤلاء احالة هند المسائل أو بعضها الى الجمعية المهومية. ومن ثم خلا يسوغ للجسبة المسومية تزولا عند صريح تص المادة (١٦٠).

لالسك

انتهت الجمعية المعومية فقسيني الفتوى والتشريع الى عدم قبول. طلب الرأى المائل *

د غنیل دائر ۲۷۰ فی ۱۹۹۵/۲/۳ ـ چلسة ۱۹۹۵/۱۹۸۰ ملک والو ۲۷/۳/۲/۲۷).»

CAD

جلسة و من ابريل سنة 1990

جامعات .. إعضاء هيئة التدريس ... استاذ متفرغ ... ديط مال •

خانون تنظيم الجامعات وقم ٤٩ كسنة ١٩٧٧ _ اجاز الشرع لعضو هيئة التدريس الجامعات الاستمراد في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جعل عالى قصد الشرع في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء يتقاضه مثيلة الذي لم يصل ال سن الماش _ اكد الشرع في الالدمة التنفيذية المساواة بين الاستاذ المتفرق والواجبات وذلك فيها عدا التناصب الاحادي المتعرف لا يتقاضه أوري ذلك الا يعتل مجموع ما يتقاضه العضو من معاش للتي لا يجوز له أن يتقلمها حيات عبا يتقاضه قريته وشبله الذي لم يصل الى تلك السن طبقا للزيادة التي تعلى على المرتب والماش ، نتيجة ذلك _ احقية عضو هيئة التدريس الماس طبقا للمنافق المنافقة المنذ الربط المال لتالب وتيس الجامعة بما فيهم الاساتاذة المنطقين الذين المصوا علم الملت في وظيفة استاذ قبل احالتهم الى الماش في تاريخ سابق على نفاذ هذا العكم بها يستنبه ذلك من زيادة الكافاة المنوحة له بمغادار الإيادة التي على مرتب فريته حافيت.

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية • ومم ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى تهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الإدارية ٢٠٠٠ وأن المادة ١٢١ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون بعن بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتاقضون مكافأة مالية اجمالية ثوازى القرق بن المرتب مضاقا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبن المساش > • كما تبن للجمعية العمومية أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، الشنار اليه ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ أسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه وأجباته ، وذلك نيما عدا تقله المراكن الادارية • • • •

واستظهرت الجيمية العبوميسة مما تقدم أن المشرع أجاز لعفدو "هنيئة التدريس بالجامعة الاستغيرار في الخدمة كاستاذ متفرغ بعد يلوغه سن التها: الجدمة، وذلك لقام جعل على قصيه المشين في بيان طريقية، تحديده ألا يقل مِه يتقاضاه الإستارة المتفرغ عبد يتقاضاه مثيله الذي لي يصل الى سن المعاش ، ولذلك يجرى هذا التحديد باجمال العناصر المالية للوظيفة التي كانت تشغل عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلاتُ أخرى ﴿ ثُمْ يَسْتَنَزُّلُ مِنَ النَّاتِجِ مَيْلَمُ النَّمَاشُ وَيُسْتِحُ الفَرَّقَ ۚ وَأَكُهُ المشرع في اللائمة التنغيذية المساواة بين الاستاذ المتفرغ وباقى الأعضاء في الحقوق والرجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له تقلدها ، وبذلك يكون المسرع قد أفصح عن قصده في ألا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من مصاش ومكافئة بعد سن الستين عبا يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل الى تلك السن ، وهو ما جرى عليه واكده افتاء الجمعية الصومية من أن « المشرع انها اعتد في حساب المكافاة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوطيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها المضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد، وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوطيفة بينها تقل كلما زاد المعاش اذ لايسوغ الاعتداد بما يطرأ على المعاش من زيادة واغفال هذه الزيادة اذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوي عليه ذلك من انتقاص من الحقوق المائية للأستاذ المتفرغ عبا هو مقرر لثيله الأحدث منه ، مما يتنافى مع ما الوجبه المشرع من التسوية بينهما مى جميم الحقوق عسما تقلد المناصب الادارية ، كما لا يجوز القول بتجميه المكافأة عند القدر الذي تحددت به في تاريخ بلوغ العضو سن الستين لان في ذلك اهدار للنص الذي يوجب حساب المكافأة على أساس الغرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة ٠٠

وخلصت الجمعية المعومية مما تقعم الى أن المشرع اذ استحدث حكما جديدا يمنح بمقتضاء عضو هيئة التدريس الذي أمضى مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالى لنائب رئيس الجامعة ، وكان الإساتذة المتفرفون يندرجون في أعضاء هيئة التدريس ولهم كاصل عام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فان من أمضى منهم هذه المدة في وظيفة أستاذ قبل من احالته الى الماش في تاريخ صابق على نفاذ الحكم

طلستمحت يحق له الاستفادة من هذا الحكم بدا يستنيمه دلك من زيادة الجافاة المعرسة بمقعاد الزيادة التن طرات على مراسية قرينه

اللك

ابتهت الجمعية المعربية لقسمي الفترى والتشريع الى احتيبة المساتفة المتفريقين بالجامعة في الحالة المروضة في الاستفادة من حكم المادة ٧٠/ ثالثا من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٩٧ مبدلا بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٩٧

(فتوى رقم ۲۷۳ في ۱۹۹۰/٤/۹ ــ جلسة ٥/٤/٥/١ ملف رقم ۲۸/٦/٨٦) -

< ۸۷) جلسة د من ايريل سنة ١٩٩٥

علد اداری ... تنفیذه ... شرک اولویة العقاء ... مجال اهبال افتاء الجمعیة العبومیة . وفتساء الحکمة الاداریة العلیا -

· استقر التساد الجمعية العومية كالسمى الفتوى والتشريخ على اعقال شرف أولوية السلاء ، طبقة فنسى المادتين ٧٦ مكررة و ٨٠ من اللائمة الالفيذية للآلون الكليم ألما الساب والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ والصادرة يقرام ولاين المائية مقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨٠ :، بعد انتها، المقاول من تنفيذ الأعمال التي كلف بها. ، وهذا معا يقتفي الأنكرام به في عقام بيان حقيقة علمسود هاتين المادتين .. لا ينال من هذا الافتاء او يتعاوفي همه ما قضت به المكمة الادارية المليا في الطمن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٤ الضائية بجلسة ١٩٩٣/٧/٢٧ من عدم اعمال شرط الاولوية الشار اليه ، مما يسوغ معه لجهة الاذارة أن تؤدى للمقاول قيمة الإيادة في الأعمال التي التفستها طبيعة اللملَّية وكو ثان طاخرة في الأناسسية الإيثمائية ، ولو تجاوز بها المطاء الذي يليه طالا ان حقوق والتزامات التماقد مع جهة التحارة انما يحددها العقد البرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيذية فقانون تنظيم بلنافسات والمزايدات _ المادتين ٦٠ مكررا و ٨٠ ـ الا فيما سكت عند العقد بالتنظيم ، فاذا تفاول المقد تنظيم نسالة ما على تحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بان يكون الربط بين **١١٨١٠ الوازية بالمقد والكميات للتفذة فعلا امرا واجبا كان أس العقد هو الواجب التطبيق ،** أحتراما لقاعدة أن المقد شهيمة المتماقدين بد مؤدى ذلك أن أعمال كل من أفتاء الجمعية المبومية وقضاء المعكمة الإدارية العليا الشار اليهما يجب أن يجرى في مجاله اللي لا يتداخل بمجال ألاخر بعسبان أنه لا يوجد مبدأ منطول عن العالة التي صدر بشأنها . بظروفها وطلابساتها ء

الستعرضت التجمية المعومية المسحى الفتوى والتشريع ما سبق ال استقر عليه افتاؤها بجلستها في ٣ من هايو سبق ١٩٩٦ ، وتأيد بجلستها المنهقدتين بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٩٦ ، والأول من نوفيبر صنة ١٩٩٠ ، والأول من الملافعة التقيية لقانون لنطبع المناقصات والزايدات آنفة البيان ، بعد انتهاء القاول من تنفيذ الأعمال التي كلف بجوسيان تطبقاً واضحا الافتاء أنما صدر قاطا على همجح سنده ، بجوسيان تطبقاً واضحا المعربي حكم المادتين (٢٦ مكردا) و (١٨ كالميار البهما ، مما يقتضي الإلتزام به في مقام بيان حقيقة مقصود هاتين عما تضم وذلك كاصل عام ودن أن ينال من هذا الافتاء أو يتمارض مما تضم البيان ، اذ النابت من استعراض الجمعية المعومية ألهذا المقانية آنف البيان ، اذ النابت من استعراض الجمعية المعومية ألهذا

القضاء أنه صدر في شأن حالة بعينها لها عناصرها وواقعاتها المناصة يها ، وفي اطار من هذه الهناصر والواقعات قدرت المحكمة بما لها من سلطة واسمة في التقدير ، واستخلاص المحكم الذي يناسبها تفريعا عن حقيقة مفاد المادتين المشار اليهما ، طبقا لما كشف عنه افتاء الجمعيسة والقواعد المحاكمة للملاقة المقدية بين الطرفين .

والماصل انه ثبت للمحكمة أن الزيادة في كبية الحفر ، في الحالة الواقعية محل الحكم ، مرده طبيعة العملية وليست ارادة الجهة الإدارية أو المقاول ، وبالتالي فلا شبهة مجاملة أو تواطأ بين الطرفين • كما أن تلك الزيادة جامت محسوسة ، ولم يكن ثم من سبيل سوى الاستبرار. في تنفيذ العملية • ولما كان الأصل أن العقد شريعة المتعاقدين بحيث تقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه ، وأن العقود الادارية شأنها شأن العقود المدنية يجب تنفيلها بما اشتملت عليه ، وبطريقة تتفق مع ما يوجيه حسن النية في تفسير هذه العقود ، وبالتالي فان محاسبة المقاول ـ والحالة هذه ـ يجب أن تتم بالفئات المحدة بالعقد طبقا لما أسفر عنه التنفيذ الفعلى ، ويتعين تبعا لذلك منح المقاول جميع مستحقاته الناشئة عن هذه المحاسبة كاملة على أساس ختامي العملية المنقد فعلا ، اذ لم يكن متاحا عنه طرح تلك العملية حصر كميات العلم ، بالاضافة الى أن حقوق والتزامات المتعاقد مع جهة الادارة انما يحدها ألعقمه المبرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيسذية لقمانون تنظيم المناقصات والمزايدات ــ المادة (٧٦ مكررا) والمادة (٨٠) ــ الا فيما سكت عنه المقة بالتنظيم ، قاذا تناول المقد تنظيم مسالة ما على نحور مخالف لما جاء بهذه اللائمة ، بأن يكون الربط بين الفئات الواردة بالمقد والكميات المنفذة فملا أمرا واجبا كان نص العقد هو الواجب التطبيق ، احتراما لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين

وترتيبا على ما تقلم فإن إعبال كل من افتاد الجمعية العدومية وقضاه المحكمة الادارية العليا المسار اليهما يجب أن يجرى في مجاله الله لا يتداخل بمجال الآخر ، بحسبان أنه لا يوجد مبدأ متعزل عن المحالة التي مسعد في شأنها ، يظروفها وملابساتها كيا هو الأمر في الحالة المورفسة

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه في اهر تطبيق حكم المدتنين (٧٦ مكررا) و (٨٠) من اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ينظر في كل حالة واقمية تعرض على حدم ويتحدد وجه الرأى حسبها ينتهى اليه بحث الحالة الواقعية .

(فتون رقم ۲۷۶ في ۹۹۰/۱/۱۹۶۰ ـ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۸ ملف رقم ۱۹۳۰/۱/۱۳۳ ، .

رچلسة د من ايريل سنة ١٩٩٥.

أميئة عامة ... شركات فطاع الأعمال العام ... طبيعتها القالولية -

المقانون دقم ۸۷ لسنة ۱۹۲۰ في شان التعبئة المامة ، وقرار رئيس المجمهورية دقم
۲۰۵۳ لسنة ۱۹۲۰ با باشماء لهان التعبئة المامة ولجهان الانتاج العربي المعدل بالقرار رقم
۲۰۵۲ سان بعض احكام هذا القانون انما تخاطب الرافق المامة ، في حين يقتم
بنت المحقودية الاقرام على القريكات والمقراد ، هذا في حين يقتمية قرار
درس الجمهورية الشار اليه جهات معددة هي الوزاوات والمؤسسات العامة والطاقات ،
السردات العابصة الخاصمة لاحكام قانون نقطاع الأعمال العام رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ تنفذ
مشمل شركات المساهمة وتشير بصريح النص شخصا من اشخاص القانون المخاص تغلقات
غير غماتها المقاصر والمديزات المتي المرافق العامة وما يندرج في اطارها من مؤسسات
عامة حود ذلك العلم حيثما اشار أو اشركات حقيق ،

استبان للجمعية العمومية لفسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القايضة والشركات التابعة لها الخاضعة الأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات الساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ • وتنص المادة الثانية على أن • تبحل الشركات القايضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الشمار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أي اجراء آخر » · وتنص المادة السابعة على أن « لا يحوز حرمان الشركات الخاضعة الأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحسلها نأبة أعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة الأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المسار الله التي تعمل في ذأت النشاط ، ٠٠٠ ، وتبن للجمعية العمومية أيضًا أن المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال ألمام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن و يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس ألوزراء

يناء على اقتراح الوزير المختص ، ويكون رأسنائها مبلوكا بالكامل اللمولة لو للاضغاص الاعتبارية العامة ، وثثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، وتأخذ الشركة المقايضة شكل شركة المساهية ، وتعتبر من أشيخاص القانون الخاص ويحدد القرار الصادر بتأسيسها أسمها ومركزها الرئيسي ومدتها والغرض الذي الشئت من أجِله ورأس مالها ، • وتنص للانة (٢) منه على أن « تتولى الشركة القايضة من خلال الشركات التابعة لها استثماد أموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها • وتتولي الشركة القابضية في مجال نشساطها ومن خلال الشركات التابعة لها المسادكة في تنبية الاقتصاد القومي في أطار السياسة العامة للعولة • وللشركة أيضا في صبيل تحقيق أغراضها القيام بالإعبال الآتية : ١ ـ تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الاشخاص الاعتبارية العامة أو الحاصة أو الأفراد ٢٠ ـ شراء أسهم شركات المساهمة أو بيمها أو المساهمة في رأسمالها ٣٠ ـ تكوين وأدارة مخطة الأوراق الماليــة للشركة بما تتضمنه من أسهم وصكوك تبويل وسندات وأية أدوات أو أصول مالية أخرى ٤٠ - أجراه جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تعقيق كل أو يعفي أغراهنها ، " . . . " أرا يا دار الرابا الرابا

كما تبين المجمعية المسومية أن المادة (١) مَنْ الطَّانُونَ رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ في شان التعبئة العامة تنص على أن « تعلن التعبيلة العامة" يقرار رئيس الجمهورية في حالة توتر الملاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو تشوب سرب » • وتنص المادة (٢) على أنَّ « يترتب على أعلان الصنبئة العامة : أولا : ١٠٠ ثانيا : الزام عمال الرَّافق العامة الذي يضدر بتميينها قرار من مخلس الدقاع الوطئي بالاستسرار في أذاء أعمالهم تحت اشراف الجهة الادارية المختصة • ثالثاً : اخضاع الصائم والوزش والمعامل التي تعين بقرار من الجهة الادارية المعتصة للسلطة التي تسادها وذلك في تشغيلها وادارتها واتتاجها ، • وتنص المادة (٣٠) منه على ال « اللجهة الادارية المختصة أن تحصل على المعلومات والإيضاحات اللازمة · للتعبئة من الأقراد والشركات والمؤسساك والمهيئات في أي وقت ، هذا في حَين النص المادة (٢) من قرار رئيس الجنهورية رقم ٢٢٥٣ فسنة ١٩٩٠ سالف الذكر على أن و تشكل في كل مؤسسة عامة بكل الليم لجنة دافلة المتصنة على الوجه الآتي : ٠٠٠ ، وتنص المادة ﴿ ٢ ﴾ منه ألمن أن « تختص اللجان المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٢ ، ٢ مكررا بوطب عُظَّةُ التَّسِيَّةُ التِّي تَتَعَلَقُ بَالْوِرْأَرَةُ أَنَّ بَاللَّاسِسَةُ أَوْ بِالْمَالِظَةِ وَالإشرافُ على تنفيذهبا بهد اعتوادها من ادارة التهيئة العامة ومجلس الدفاع القوص أو للجان على وقت على وقت على أو المساورة المساورة

واستظهرت الجمعية العامة مما تقدم ، ومن استمراض أحكام القانون ولا ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المسار اليه ، أن بغض أحكام منذا القانون الناء تعاطب المرافق العامة في حين يقتصر الخطاب في بعضها الآخر على الشركات والمنشات والأفراد - مذا في حين أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥٧ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان إنما يخاطب جهات محددة ، هي الرزازات والمؤسسات العامة والمحافظات .

وحيث أنه من المقرر أن المرفق العام هو كل مشروع تنشيئه الدولة أو تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واضطراد ، مستمينا بسلطات الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها ، لا يقصد الربح بل بقصه الساهمة في صيانة النظام أو خدمة المسالح العامة في الدولة • وكان من المقرر أيضا أن نظم المرافق العامة بدأت أصلا في نطاق ضيق محدود، هو نطاق المرافق الادارية البحت ، ثم ألفذت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادي ألتي كانت وقفا على الأفراد ، فنشأت مرافق اقتصادية في صورة أشكال مختلفة * واقترن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور منائل في اساليب ادارتها ، ذلك أ انها كانت تدار في عهدها الأول ادارة مباشرة • فلما تطور الأمر على النحو المسار اليه ، ونشأت الرافق الاقتصادية اقتضت بطبيعتها أن تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المسروعات القومية الخاصة ، وانخذ كثير منها شكل المؤسسات العامة • وعلى الرغم من ذلك قبا انفكت العناصر المبيرة للمرافق العامة ، بها فيها المؤسسات العامة ، حسبنا استقر عليه الرأي فقها وقضاء ، قائمة ، وتتمثل في الشخصية المنوية المستقلة ، وفي مدى ـ ما يضفيه المشرع على المرفق من حقوق وامتيازات وسلطات ، من نوع ما يخوله للمصالح العامة وجهات الادارة المختلفة ، تمكينا لها من تأدية رسالتها وتحقيق الاغراض التي أنشئت من أجلها ، بالإضافة الي مدي، اشراف الدولة ورقابتها على هذا الرفق ، سواء باختيار القائمين على. ادارتها. ، أو مالتعقب على ما تتخلم من قرارات أو غير ذلك من مسير.

الإشراف والرقباية • فيتى كان نصبيب المرنسق من تلك العقبوق والامتيازات ، ومن رقابة الدولة واشرافها نصيبا موفورا رجيج وصف المرفق العام أو المؤسسة العامة • والمكس صحيح •

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم،٢٠٣ أسنة ١٩٩١ المنبار: اليه - حسيما استقر افتاء الجمعية العمومية - غاير من أسلوب ادارة الشركات القابضة الخاضعة لاحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبيا يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيم قاعدة الملكية مستقبلا، على نحو تشكل معه تلك الشركات مرحلة جوهرية من مراحل التطور المرسومة وصولا الى افساح السبيل للملكية الخاصة للمشاركة القعالة والاضطلاع بأوجه النشاط الذي تقوم به هذه الشركات • والحاصل ايضا أن الشركات ذاتها لم تعد تتقيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي قامت على أساسها شركات القطاع العام ، ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة في الأسواق ، وهي في ذلك المسمى لا تختلف عن الشركات المبلوكة للأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة ، وتتبع ذات الأسس التي تسير عليها • واذ كانت الشركات القابضة المشار اليها تتخذ شكل شركات المساهمة وتعتبر بصريح النص شخصا من أشخاص القانون الخاص * ولم يخولها المسرع سلطات مما تمتاز به جهات الادارة ٠

وترتيبا على ذلك فان العناصر والمقومات المشاد اليها ، والتي تميز المرافق العامة وما يندرج في اطارها من مؤسسات عامة ، تكون قد تخلفت في شأن الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الإعمال العام سالف البيان ، وبناء عليه فعيشا كان المخاطب بحكم نص من النصوص، صواء في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ ألم أو في القرار الجمهوري رقسم ٢٩٥٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، مرفق عام او مؤسسة عامة ، فان الخطاب به لا يكون موجها الى شركات قطاع الإعمال العام ، قصرا للنص على صحيح نطاقه ، ونزولا على ذلك فان القدر من أحكام القانون رقم تنسط أحكامه على الشركات القابضة ، دون غيره من الأحكام الموجهة للمرافق والمؤسسات العامة ، وبالنسبة الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥٢ لسنة ١٩٩٠ فان الشركات القابضة لا تندرج في عداد الجهات التر يخاطبها ،

لالسسك

انتهت الجمعية الممرمية للسمى الفترى والفدريع ألى انطباق. أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على شركات قطاع الأصال. الهام حيثما أشار الى شركان ٠

﴿ فَتُونَ رَقُمُ ١٧٩ فَي ١٩٩٥/٤/٩ _ جِلْسَةً ٥/٤/٥١/٩ مَلْكُ رَقْمٍ ١٧١/١/٤٧) →

جلسة ه من ابريل سبنة 1996

عاملون بالادارة القانوئية بجامعة الازهر ... مستشفيات جامعية ... المبالغ التي تصرف لهم علاوة على مرتباتهم الاصلية ... الضريعة الموحدة .

مناط الهضويع لجكم المارة ٢/٥٦ من النون الهربية الموحدة يقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٦ ببعد بن بعديل بحكم الانتهائي على الفيل المحلل بقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٨١ بالتسبية للميالغ التي يحصل عليها العاملون في التهبات التي حديثا عليه المادة – أن تكون جهات صرف المعدد المادة على جهات عملهم الاصلية – يعطق ذلك ما باستقلال الشطبية الاعتبادية لبهة المعل الاصلية عن المهبة المحلف المناطقة المحلف المناطقة المحلف المعلق المحلف حدالة المحلف المحلف

استعرضت الجمعية العبومية لقسمى القتوى والتشريع افتهامها الصادر بجلسة ١٩٩٤/١١/٩ والذي خلصت فيه الى علم سريان نص المادة ٢/٥٢ من قانون الضريبة الموحدة على العاملين المنتدبين من ادارة جامعة الازهر للمستشفيات التابعة لكلية طب الازهر وتبين لها إن المادة (٥) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن البغيريبة الموحدة تنهي على أنه « تستحق الضريبة في أول يناير من كل سنة ٠٠٠ وتسرى على مجبوع صافى الدخل الذي حقف المبول خلال السينة السيايقة من الايرادات التالية طبقا للأحكام المنصوص هليها في هذا الكتاب ٠٠٠٠ ٣ - المرتبات وما في حكمها ، • والنص المادة (٢/٥٢) من ذات القانون على أنه « كما تسرى الضريبة على المسائغ التي يحسل عليها الماملون الخاضعون للضريبة في وحدات الضريبة على المبالغ المتي يحصسل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات البعهاز الاداري للدولة والإدلام المحلية والهيئات الصامة ووحدات القطاع العام وقطاع الإعبال العسام والماملون بكادرات خاصة علاوة على مرتبائهم الأمسلية من أي وذارة أو هيشة عامة أو أي جهة ادارية أو ويهدة من وحدات الادارة المجليبية أو شركات القطاع المام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلي وذلك بغير تخفيض صواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية ، • كمة تنص المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٧٥ على أنه و يجوز يقرار من مجلس الجامعة انشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وادارى ومالى من الوحدات الآتية:: ١ ـــ مستشبقيات الجامعة وكلياتها ومعاهدها ٠٠٠ - ٠

واستظهرت الجمعية العدومية من ذلك أن مساط الخضوع لمحكم المادة (٢/٥٢) من قانون الضريبة الموحدة بالنسبة للمبالغ التي يحصل عنها العاملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة عرضات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمساملون بكادرات خصمة علاوة على مرتباتهم الإصلية ومناط خضوعها للشريحة الخاصة بها حون خصم أصاريف الحصول على الإيراد أو الأعباء العائلية هو أن تكون حيات صرف عند المبالغ وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الادارة المحلية أد شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الإعمال للعام غير جبهات عملهم الأصلى ، أى أن يكون هناك مغايرة من جهة عمل العامل المصلية والجهة التي صرفت هذه المبالغ ، وهذه المفايرة أنا تتحقق إما باستقلال المستقلال المستقدية الاعتبارية لجهة العمل الأصلية عن الجهة الصارفة إما باستقلال المستقلال المتحدية الاعتبارية لجهة للعمل الأصلية عن الجهة الصارفة وإما باستقلال المستقلال ال

ومن حيث أن التابت أن المستشفيات الملحق بالعمل بها أعضاء الإدارة القانونية بجامعة المنصورة وأن كانت تمثل وحدة مستقلة ماليا وأداريا وفنيا طبقا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، الا أنها في حقيقة الأمر تمثل أحد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة لمنصورة ولا تستقل عنها استقلالا تما ، الأمر الذي يعد معه الحاق أعضاء الادارة القانونية للعمل بها من قبيل توزيع العمل داخل الجامعة ، يتم وفقا لنصوص القانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارت القانونية ، وهو توزيع لانه ليس في الجامعة .

ومن حيث انه لم يتحقق بالنسبة الى المعروضة حالتهم مناط تطبيق حكم المادة (٢/٥٢) من قانون الفريبة الموصدة ، حيث ان هذه الستشفيات لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، كما أن ميزانيتها تعد جزءا من ميزانيسة العمل الأمر الذي يتمين مممه القول بان مستحقاتهم . انما تصرف لهم من جهات عملهم الأصلية وتعامل ضرائبيا على هذا الاساس .

لالسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريح الى استحقاق الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها المعروضة حالتهم بحسبانها مبالغ تصرف الهم من جهة عملهم الأصل •

ر فتوی رقم ۲۸۰ فی ۲۸۰/٤/۱۳ ـ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۰ ملف رقم ۲۸۰/٤/۱۲) ٠

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٥

بنوك - البنوك الشتركة في هيئة السويفت الدولية .. ضراكب -

أن الشرع فرض شريبة سنوية على صافى أدباح شركات الأموال المشتقلة في مصر أبا كان الغرض من مباشرتها النشاطها ، وافضع لهاد الفريبة البنولا والشركات والنشات الاجنية التي تعمل في مصر سواء كان مركزها الرئيسي في الفلاج او كانت فروها تهذه البنوك أو الشركات أو النشات المنافقة المربعة بتنبية عائد المعليات مفصوما منها مسر حدد الشرع صافى الربع المفاضح للفرية بتنبية عائد المعليات مفصوما منها الفريبة على المربع علم عبه أداء هله افسرية على المنافقة المنافق

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقلم أن المشرع فرض ضريبة سنوية على صافى أرباح شركات الإهوال المشتفلة في مصر أيا كان الغرض من مباشرتها لنشباطها ، وأخصب لهذه الضريب البنوك واشرنات والمنشآت الاجنبية التي تحل في مصر سواء كان مركزها الرئيسي مي الخارج أو كانت فروعا لهذه البنوك أو الشركات أو المنشسات ، طالما تحققت أرباحها وتولدت من مباشرتها لنشاطها في مصر • وحدد المشرع مسافي الربح الخاصم للضريبة بنتيجة عائد السليات على اختلاف أنواعها مخصوما منها جميع التكاليف التي تكبدتها المنشأة مي سبيل الحصول على الربح • وهذه الضريبة يقع عبِّ أدائها قانونا على عاسق الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشآت الأجنبية الرابحه ، ولو قام بأدائها شخص آخر غير شخص الملتزم بها ، مادامت الضريبه المقررة أديت كاملة للخزانة العامة تلمسا لأغراضها • ولذلك جاز الاتفاق على تحمل شخص آخر بقيمة الضريبة وأدائها غير شخص الملتزم بها قانونا ، وهذا الآداء للضريبة يسقط به حق الدولة في مطالبة المنتزم بها سبها وأن قانون الضريبة على اللخل آنف الذكر جاء خلوا من نص يعظر منل هذا الاتفاق · ولا يعد أداء الضريبةفي هذه الحالة ميزة اضافية ندخل ضبن عناصر الوعاء الضريبي عند ربط الضريبة المستحقة على نشاط الملتزم بها أصلا • ذلك أن الضريبة المستحقة على نشساط المنزم بها _ والتي أديت من غيره _ تحددت بمقدار ما حققه من أرباح صافية عن نشاطه الذي زاوله في مصر ، ومن ثم يسخل مقدار تلك الضريبة في صافي أرباحه ، أذ أن وعاء الضريبة تحدد أولا ثم قدرت الضريبة على أساس فسبق الوعاء في الضريبة في الوجود ، ولحقته هي استحقاقا ، فاذا أدى الضريبة عن المكلف بها شخص آخر يموجب اتفاق بينهما ، فلا يجوز بموجب هذا الأداء أن يعاد تقدير الوعاء من جديد ، ومن ثم ـ يخرج المبلغ المؤدى من وعاء الضريبة تحديدا •

ومن حيث ان البنوك العاملة في مصر اشتركت في عضوية حيثة السويفت الدولية بنية الافادة من خدماتها المالية والمصرفية واتفقت معها على أن تتحمل بما قد يفرض على نشاط الهيئة في مصر من ضريبة على أرباح شركات الأموال ، وهو ما يسوغ قانونا واذ لا يعتبر تحيل البنوك بقيمة هذه الضريبة زيادة في قيمة الاستراك المقرر للمضوية ، كما لا يعد دخلا للهيئة تحصل عليه مقابل الخدمات التي تقدمها انما هو مقابل العب، الشريبي الملقى على عاتق الهيئة وهو سبب التزامها قانونا الذي لا ينفصل عنه ويوجد أو ينعدم تبعا لمدى توافره ، ومن ثم تبقى المبائخ التي تؤديها تلك البنوك على وصفها كضريبة ولا تدخل تبعا في المبائخ الشريبي للهيئة ، اذ لا ضريبة على الضريبة ولا تدخل تبعا في الفريبة و مون ناحية المرى

فان هذا المبالغ تدخل ضمن تكاليف حصول البنوك على الربح ، وتعد قيمة الضربية فضلا عن قيمة الاشتراك الذى تؤديه البنوك للهيئه سألفة الذكر لقاء الخدمات التي تقدمها تكاليفاً وتدخل بهذا الوصف ضمن تكاليف الحصول على الربح فيشمله عموم لفظ التكاليف الوارد بالمادة ١١٤ من قانون الضريبة على الدخل ويتسع له كاحد عناصر الحصول على الربح •

اللسك

انتهت الجيمية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المبالغ التي تتبحيلها البنوك العاملة في مصر عن الضريبة المستحقة على أدباح هيئة السويفت الدولية وفقا الأحكام قانون الضرائب على الدخل لا تعد دخلا للهيئة ولا تدخل تبيا في وعاء الضريبة على أدباح شركات الأموال في الحالة المروضية :

ر فتوی رقم ۲۲۷ فی ۲۹۹۰/٤/۲۳ ـ جلسة ۱۹۹۰/٤/۸ ـ ملف ۲۹۲/۳/۳۷) ٠

جلسة ه من ابریل سنة ١٩٩٥

جامعات ... آعضا- هيئة التدريس ... بدلات ... بدل عدوى -

بدل المعدى القرر بقراد دئيس الجمهورية رقم ٢٧٥٠ كسنة ١٩٦٠ كسك المجاورية ورئيس معنات المقادة الأطباء البشريخ ورئيس مجلس الوزراء رقص ١٩٦٤ عن ٢٩٥٠ مناف استفادة الأطباء البشريخ واطباء الاستان بالزيادة التي أجريت على فئات هذا البدل بالقرار رقم ١٩٦٤ لسنة المعادة المساور الشخار المعادية بالمواقة المساور بالقرارة والمعادية بالقرارة على المعادية المعادية المعادية المعادية المعادية المعادية المعادية المعادية والمعادية عدم الحقيقة الأطباء الفصادي بقادة التدريس بالجامة غير الفصادي بقادن نقام العاماين بالمعادية على استثناء بدل العلوى – تطبيق حقيقة الاحراب

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى افتاؤها السابق بجلسة ١٩٩٨ من مايو سنة ١٩٩٤ الذي خلصت فيه الى عام أحقية اعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب الاسنان والطب البيطرى بجامعة القاهرة في استثناء بدل العلوى بالفئات المقررة بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمي ١٩٤٤ أسنة ١٩٩٧ و ١٣٥ لسنة ١٩٩٢ ، وتبين لها أن الفقرة الثانية من المادة ١٤٩٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالمدولة الصادر بالقانون رقم 2 لسنة ١٩٧٨ تنص على أن ء ويجوز لرئيس وتمدلس الوزواء بناء على اقتراح لجبة شئون المخلمة المدنية منع البدلات وتمديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي سابنطها القرار الذي يصدره في هذا الشان وبمراعاة ما يل:

۱ بدلات تقتضيها ظروف ومخاطر الوظيفة بحد اتصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة «كما تبين لها أن المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن زيادة فئات بدل الدوى للأطباء البشرين وأطباء الإسنان تنص على أن « تكون فئة بدل المدوى (بدل ظروف ومخاطر الوظيفة) للأطباء البشرين وأطباء الإسنان الماملين بالقانون رقم ٤٧ شيئة ١٩٧٨ للشار اليه بواقع ٣٦٠ ج سنويا وبما لا يجاوز ٤٠٪ من بداية الإلجر المقرر الوظيفة » « ٣٦٠ ج سنويا وبما لا يجاوز ٤٠٪ من بداية الإلجر المقرر الوظيفة » «

واستظهرت الجمعية الصومية ما تقام أن مناط استفادة الإطباء البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على فئات بدل المدوى بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٤ لسنة ١٩٩٣ أن يكون هؤلاء الأطباء من المعاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 27 لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الجسعية الصومية الى عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب الأسنان في الحصول على بدل المدوى بالفئات المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر ،

ومن حيث أن البين من مطالعة ديباجة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ ــ بشأن تقرير بدل المدوى لجميم الطوائف المرضة لمخطرها انه أشار الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة، ثم صدر القانونرقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وتضمنت المادة ٤٢ منه ما يكفل بأن تكون الأخطار الخاصة بالبدلات متفقة مع نظام ترتيب الوظائف مما يجمل تقريرها بالتالي قائما على أسس موضوعية لا شخصية ، فألغت بدلات طبيعة العمل وأحلت محلها نوعين من البدلات التي لها مبررها الموضوعي وهي بدل طروف او مخاطر الوظيفة ، وهذه يمكن تحديدها بوضوح على أسس موضوعية بحتة وكذلك البدلات الوظيفية التي تقتضيها أداء وظائف ممينة بذاتها ، وبناء على المادة ٤٢٥ سابق الاشارة اليها صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ باغادة تنظيم بدل العدوى تحت مسمى بدل طروف ومخاطر الوظيفة وقصرها على الأطباء المعاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مما ينطوى على الغاء ضمنى الأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فيما تضمنه من أحكام مغايرة لهذا القرار

وإذ كان الأطباء أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب جامعة الزقازيق المحروضة حالتهم ليسوا من المهاملين بأحكام المقانون رقم 2٧ لسنة ١٩٧٨، وإنما يخضمون كأعضاء هيئسة تدريس لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي ينظم شئونهم الوظيفية وحقوقهم المالية، ومن ثم تنتقى وجه أحقيتهم في استثناء بدل المعوى

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع الى عدم أحقية الأطباء أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب بجامعة الزقازيق في استثداء بدل العدوى وذلك تأكيدا لافتائها السابق .

(لتوی رقم ۲۳۰ فی ۲۹۹/٤/۲۱ ... جلسة ۱۹۹۰/٤/۸ ملف ۲۹۲/٤/۸۲) •

(**۹۲**) جلسة a من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات .. طَلاب _ تحويل _ حكم قضائي _ تنفيذ •

أن افحكم الصادر بوقف التنفيذ وان كان ولايا في اصل التزاع الا انه حكم له المراحجية سننه شنان سنار الاحتام التفعيد ، يقل قالها ومنتجا الآلاي القانونية بهما طال الزمن الل أن يصدر حكم في موضوع التصوي مخالفا له لقي به أو تقفي محكمة المفتر بطفاته على المجاهدة عن النقيز في قبول تمويل الخالب لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تعويله الى الجامعة بعتضي المحكم واعتباره مقيداً بالكلية المراد تحويله اليها المها أنها يتحصر ملتضاه في الرام الجامعة بالنقيز في قبول الرام الجامعة بالنقيز في قبول الدادى صدو من سلطة تقدير الأدمان هذا التعويل – أن الجامعة حين تحميد قرارها بالحلان التبيهة من فان قرارها انها يستمد من سلطتها التغديرية – ثبوت نجاح الطالب واعتماد التنبية من فان قرارها انها يستمد من سلطتها التغديرية – ثبوت نجاح الطالب واعتماد التنبية من على ينطون عليه ذلك من سماس معظور بحرازه القانوني — نتيجة ذلك احتية في المحسول على يشودة المالة على نجاحه ساس معظور بحرازه القانوني — نتيجة ذلك احتية في المحسول على المناورة المالة على نجاحه — ثليق خو

استعرضت الجمعية العمومية لقسمه الفتوى والتشريم الحكم الصادر في خصوص الشق العاجل من الدعوى رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ القضائية والذي ارتكز في أسبابه على أن مناط تطبيق الحظر الوارد بالمادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المعدلة بقرار رئيس المجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩١ والذي لا يجوز بموجبه تحويل ونقل قيد الطلاب غر الحاصلين على الحد الأدنى للمجموع الذي قبلته الكلية المطلوب التحويل البها ، هو أن تكون الجامعات غير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات على ما يبين من عبارات النص الذي لم يستعمل عبارة الجامعات الأجنبية بالمقابلة للجامعات المصرية، وبالتالي لا يعد مناط اعمال الضوابط الواردة بالنص هو التحويل من كليات أجنبية بصغة عامة ، وانما الناط خُو أن تكون الكليات والماهد المشار البها غر تابعة لجامعات خاضعة القانون تنظيم الجامعات ، وإذ كانت جامعة بروت مؤسسة لبنانية خاصة الآاته بين من مطالعة نظامها الأساسي أن الدور الذي أسند الي جامعة الاسكندرية ازاء جامعة بيروت من حيث منح الدرجات العلمية والدبلومات الخريجي جامعة بدوت واعتماد اللوائح الداخلية لكلياتها ومعاهدها والمحتوى العلمي لمقرراتها الدراسية والموافقة على انشباء كليات أو أقسام جديدة بتلك الجامعة والوافقة على الدرجات العلمية والدبلومات المؤهلة اللالتحاق بتلك الجاممة أو للتمين في وظائفها بل وصدور النظام الأساسي

لها بقرار من وزير التعليم العالى المصرى كل ذلك مصا تعتبر معه هذه الجامعة بمثابة جامعة خاصعة لقانون تنظيم الجامعات المصرى ومقتضى ذلك ولازمه عدم خضوع تحويل الطلاب ونقل قيدهم من كليات تابعة لجامعة يعرون للأحوال والفسدوابط المنصوص عليها في المادة ٨٧ من اللائحة التنتيذية لقانون تنظيم الجامعات وانها يكون تحويل هؤلاء الطلاب ونقل قيدهم وفقا لأحكام المادة ٨٦ من ذات اللائحة التي تجيز تحويل الطالب من كلية الى نظيرتها في ذات الجامعة أو جامعة آخرى بدوافقة مجلس الكلتين المختصين ه

وقد خلصت المحكمة من ذلك الى أن قرار جامعة طنطا برفض النظر فى قبول تحويل نجل المدعى على أساس أن جامعة بيروت العربية غير خاصمة لقانون تنظيم الجامعات ويخضع التحويل من الكليات التابعة لها للضوابط والاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون يترجع القضاء بالفائه مما يتوفر ممه دكن المجدية فى طلب وقف التنفيذ وركن الاستعجال ، اذ مقتضى الاستعراد فى تنفيذ القرار أن يرتب نتائج يتعذر تداركها بالمستقبل الدراسي لنجل المدعى ، بيد أن وقت تنفيذ القرار الملمون فيه لا يحول دون حق الجامعة من النظر فى قبول التحويل وفق أحكام البندين (٢) و (٥) من المادة من اللائحة بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن فى حدود ما تسمح به امكانيات الكلية المطلوب التعويل اليها وبمراعاة مقتضيات الصسالح السام ه

ولاحظت الجمعية المجومية أن الحكم الصادر من محكمة القضساء الادارى في الشق العاجل من الدعوى وقد قضى بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جامعة طنطا عن النظر في قبول تحويل نجل المدعى، وهو الإجراء الذي رفضت الجامعة اتخاذه ، وجاء رفضها على خلاف القواعد القانونية المقررة على نحو ما استظهره الحكم في أسبابه ، لاحظت الجمعية أن هبلة الحكم لا يقضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله الى الجامعة بمقتضل الحكم أو اعتباره مقيدا بالكلية المراد تحويله اليها ، انما ينحصر مقتضاه في الزام الجامعة بالنظر في قبول تحويله اليها ، دون أن يتعدى أثر الحكم الى ما تستقل الجامعة بالترخيص في تقديره من قبول تحويل الطالب أو رفض تحويله وذلك بما لها من مكنة التقرير الإيجابي في شأنه بحسب طروف الأحوال ومقتضيات الصالح العام وقددة الكلية على استيماب طلبة طروف الأحوال ومقتضيات الصالح العام وقددة الكلية على استيماب طلبة وذلك بما لهالب بعد سبق رفض النظر فيه هو ما ترتب على تنفيذ حكم وقف التنفيذ فان اجراء تحويل الطالب الى جامعة طنطة

والوافقة على قيده بكلية الحقوق بها لا يعد من قبيل الأعمال المترتبة حتماً على حكم وقف التنفيذ المشار اليه وانما جات الوافقة على تحويله للكلية بموجب قرار ادارى صدر عن سلطة تقدير لملامات هذا التحويل •

واستظهرت الجمعية المهومية ـ على نحو ما هو مستقر عليه _ ان الحكم الصادر بوقف التنفيذ وان كان وقتيا لا يفصل في أصل النزاع الا أن حكم له حجية شائه شان سائر الأحكام القطعة ، وأن الحكم يظل قائم ومنتجا لآثاره مهما طال الزمن الى أن يصدر حكم في موضــوع الدعرى مخالفا لما قضى به أو تقضى محكمة الطعن بالفــائه أو وقف تنفــيةه .

وتبين للجمعية العمومية على نحو ما هو ثابت من الأوراق ... انه نرولا عند حجية الحكم سالف البيان جرى تنفيذه ، كما أعملت الجامعة سلطتها التقديرية في خصوص اجراء تحويل الطالب المذكور الى الجامعة وكذلك في اجراء قيده بالكلية التي تم تحويله اليها فتم قيد الطالب بالمقرقة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة طنطا واستمر في دراسته حتى نجع في امتحان الفرقة الثالثة وانتقل الى الفرقة النهائية بقوار ادارى صدر من سلطة تقديرية ، ونجح في الفرقة النهائية دور مايو سنة ١٩٩٤ وهو تقدير انبثق عن ارادة وتبلور في قرارات بقبول تحويله وقيده بالكلية واعلان نتائج امتحاناته بعد انتظامه في الدراسة واعتماد تلك النتائج .

كما تبني للجمعية الممومية أن المادة ١٧٢ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ نصبت على أن « تبنج مجالس الجامعات الخاضمة لهذا القانون بناء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات المبينة في اللائحة التنفيذية »

وتتولى اللوائح الداخلية للكليات والماهد ، كل فيما يخصها تفصيل الشروط اللازمة للحصول على هفف الدرجات والدبلومات ولا يمنح تلك الدرجات والدبلومات الا من أدى بنجاح جميع الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة المنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة » .

كما نصت المادة (٧٧) من اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن و تعلق أسماء الطلاب الناجعين في الامتحان مرتبة بالحروف الهجائية بالنسبة لكل تقدر ،

ويمنع الناجحون في الامتحان النهائي شهادة الدرجة العلمية أو الدبلوم مبينا بها التقدير الذي نالوه وذلك بعد تادية ما عليهم من رسوم مفردة ورد ما بهدتهم ويتم توقيع هذه الشهادة من عميد الكلية ورئيس الجامعة ويصدر بمنع الدرجات العلمية والدبلومات قرار من رئيس الجامعة بمد موافقة مجلس الجامعة والى حين حصول الطالب على الشهادة المذكورة يجوز أن يحصل على شهادة مؤقتة يوقعها العميد مبينا بها الدرجة العلمية الواديم الذي حصل على شاه والتقدير الذي تال فيه » *

ولاحظت الجمعية المعومية مما تقدم جميعه ـ انه لا مرية في أن الجامعة حين تصدر قرارها باعلان النتيجة فان قرارها انمأ يستمد من سلطتها التقديرية في وزن وتقدير كفاية الطالب في فهم وتحصيل المواد المقررة على أساس واقع اجاباته ودرجاته الفعلية التي حصل عليها في المواد المختلفة وأن الطالب انما يستجمع جميع الشروط الني حددها القانون لاعتباره ناجحا ، وأن مؤدى اعلان النتيجة وثبوت نجاح الطالب واعتماد قلك النتيجة من الجهات المختصة بالجامعة أن يصبح للطالب حق مكتسب لا يجوز تعديله أو تغييره لما ينطوي عليه ذلك من مساس محظور بسركزه القانوني ، ومن ثم يغدو متعينا القول بأحقيته في الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه دون تحفظ ، ولا وجه للمحاجة بأن الطعن في الحكم الصادر لصالحه في الشق العاجل من الدعوى ما فتيء منظورا أمام المحكمة الادارية العليا ولم يقض فيه بعد ، كما لم تفصل المحكمة في الشق الموضوعي من الدعوى اذ أن ذلك لا يفضى بذاته الى الحيلولة دون الطالب ومنحه الشهادة الدالة على نجاحه بعد أن انتظم في دراسته ونجع في الامتحان واعتمدت النتيجة مما لا يسوغ معه حجب تلك الشهادة عنه وحرمانه دون سند بين من القانون من جني ثمرة نجاحه ٠

والحاصل أن المروض حالته قد انتظم فى الدراسة بالفرقة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة طنطا واجتاز امتحان الفرقتين الثالثة والرابعة وحصل على درجة الليسانس فى الحقوق واكتسب باعلان نجاحه مركزا قانونيا جديدا منبت الصلة عن المركز القانوني الذى اكتسبه بعوجب الحكم الصادر لصادحه ومن ثم لا يجوز المساس بهذا المركز الجديد ولا مناص والأمر كذاك من القول باحقيته فى الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه كاثر للنجاح دون تعليق ذلك على صدور الحكم فى الشق الموضوعي من دعراه أو التنويه فى الشهادة على عدم صدور هذا الحكم حتى تاريخ تحرير تلك الشهادة وذلك نزولا عند صحيح تلك المقتضيات والتزاما بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والتى لا غنى عن وجوب بالحيد هذا الضحار.

لالبيك

انتهت الجيمية الميومية لقسسمى الفتسوى والتشريع الى أحقية علمالب / وائل محمد صلاح الدين في الحصول على الشهادة الدالة على نحاحه بالفرقة النهائية بكلية المحقوق بجامعة طنطاً •

ر فتوی رقم ۲۲۳ فی ۲۹۹/٤/۹۹ _ جلسة ه/١٩٩٥/٤ _ ملف رقم ۲۹۲/۲/۸۲ ، ٠

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٥

چامعات ... اعضاء هيئة التدريس ... اعارة ... مثمب عام •

المشرع في قانون تنظيم الجنمات الصادر بالقانون رقم 24 فسنة ١٩٧٧ المدل بالقانون رقم 24 فسنة ١٩٧٧ التي بنظيم متنامل اورد فيه الاحكام المتعلقة باعادة الحفاء هيئة التدريس بالجامعات عناما او اكثر في الاحكام المتعلقة باعادة الاكثر في مكم الماد من وقبلته ما بقي شغفلا لهاد المتحديث عبر عبر حكم الماد تؤخيته أو ابنها يتملق القانوني أن تول المتميه العام من اعضاء هيئة التدريس لا يتملق بعلق من يشغل المتصب باعدة حكمية هيئة التدريس الذي يشغل المتصب باعد حاجة إلى اعادة تميين ومن أن يحتبر معادا حقيقة في فترة تولية المتصب بقير حاجة إلى اعادة تميين وين أن يحتبر معادا حقيقة في فترة تولية المتصب العام ووون أن تتربّه كه في فترة التولى لغضب العام العام أن من آلاد الاعادة العضية.

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات الصمادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « مع مراعاة عدم الاخلال بحسن سبر العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يجوز اعارة هيئة التدريس لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة الدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها في الجامعة وتكون الاعارة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المهد المختص ... وتقرر الإعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة المختص • ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الاعارة لمدة أخرى • ويجوز لرئيس مجلس الوزراء في الحالات التي تقتضيها مصلحة قومية تجديدها مرة أخرى فأكثر بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالى ٠٠٠ » في حن تنص المادة ٨٦ من ذات القانون على أنه « يجوز شغل وظيفة المار بدرجتها متى كانت اعارته بدون مرتب تؤديه الجامعة ولمدة ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للأساتذة وسنة على الأقل بالنسبة لباقي أعضاء هيئة التدريس ٠٠٠ فاذا عاد المار الى عمله في الجامعة شفل الوظيفة الحالية من درجته أو شفل وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من درجته ، وأخيرا تنص المادة ٨٦ مكررا من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « يعتبر عضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصبا عاما أو أكثر في حكم المار من وظيفته في الجامعة طوال مدة شفله لهذه المناصب العامة ، فاذا ترك منصبه العام إلى شغل وظيفته الأصلية في هيئة التدريس اذا كانت شاغرة ، والا شغلها بصغة شخصية ، ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته فاذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة في الجامعة عاد استاذا متفرغا في ذات الكلية أو المهد الذي كان يعمل به قبل شغله المنصب العام ويعامل في مذه الحالة بعتشى حكم المادة ١٢١ من هذا القانون » • ويسرى حكم هذه المحاد المناصب العامة وقت العمل بأحكام هذا القانون اذا كاز الحصاء في هيئة التدريس قبل بداية تقلدهم للمناصب العامة . ويتصد بالمنصب العامة في حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على ويتصد بالمنصب العام في حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على الأقل • وفي جميع الأحوال يستحق من يعود الى وظيفته مجموع ما كان

واستظهرت الجمعية المعومية من مجعوع النصوص المتقعمة أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات ، الشمار اليه ، أنى بتنظيم متكامل أورد فيه الإحكام المتعلقة باعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات سواء ما تعلق منها بالجهات التى تتجوز اعارتهم اليها أو مدة الاعارة أو أداتها وكذلك ما يتبع في شأن وظيفة المار لدى قيامه بالاعارة وما ينبغى اتخاذه لدى عودته الى المحل بعد انتهائها ، هذا من ناحية أخرى استحدث المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، المشار اليه ، حكما جديدا اعتبر بمقتضاه عضو هيئة المدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو آكثر في حكم الممار من وطيفته ما يقى شاغلا لهذه المناصب ، وكشف عن مقصوده من عبارة وطيفته ما يقى شاغلا لهذه المناصب ، وكشف عن مقصوده من عبارة و في حكم المار ي حين اجتزأ من الأحكام التي تسرى على اعضاء هيئة التدريس المارين تلك الأحكام التي يجرى اعمالها لدى عودتهم بعد انتهاء الإعارة فحسب دون غيرها من الأحكام التي فصلتها المادتان ٥٨ و ٨٦ من الإعرادة فحسب دون غيرها من الأحكام التي فصلتها المادتان ٥٨ و ٨٦ من الأنون تنظيم الجوامعات المشار اليه ه

وتستخلص الجمعية المعومية ، أن عبارة « في حكم المار » التي استخدمها المشرع في اضافته للمادة ٨٦ مكررا ، انها تؤكد أن المركز القانوني لمن تولى المنصب العام من أعضاه هيئة التدريس لا يتعلق باعارة حقيقية وانها يتعلق « باعارة حكمية » وأن صيفة « في حكم المار » كما تفيد تشبيه الخاضع للحكم بالمار فهي تنفي عنه حقيقة وضع المار في الموقت ذاته • والاعارة الحكمية المنية هنا لا يترتب عليها من أحكام الاعارة الحقيقية الا ما قصد المشرع صراحة ترتيبه عليها بعوجب الوصف الاعتبارى الذي الحقة بالحالة المحكومة • ومن ثم فلا يصدق على حالة من يتولى منصبا عاما من أعضاء هيئة التدريس أحكام الإعارة الحقيقية الواردة المقانون ، انها ينحصر ما يصدق على وضعه الاعتبارى بها رتبه القانون

صراحة على هذا الوضع • وهو ما عبر عنه نص المادة ٨٦ مكروا المضافم من حيث العودة الى وظيفته الأصلية شغلا للشاغر منها أو شغلا لها بصفة شخصية حتى تخلو أو عودة لوضع الأستاذ المتفرغ الأمر الذي يتاح معه للجامعة الاستمانة به في القيام بالتدريس أو المشاركة في أعمال الامتحانات طوال مدة شفله المنصب وذلك طبقا للأوضاع والنظم المنصوص عليها في الجامعات ، المشار اليه •

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم ان مفاد عبارة و في حكم المعار ه مقصود به حتمية رجوع عضو هيئة التدريس الذي يشغل المنصب العام الى وظيفته الأصلية بالبطامة فور تجوده من هذا المنصب بغير حاجة الى اعادة تعيين . دون أن يعتبر معارا حقيقة في فترة توليه المنصب العام ودون أن تترتب له في فترة التولى للمنصب العسام أى من آثار الاعارة العققسة .

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مفاد عبارة « في حكم المعار » في الحالة المعروضة ، حتمية رجوع عضو هيئة التعريس فور تجرده من المنصب العام الذي كان يشغله الى وظيفته بالجامعة بغير عاحة لاعادة التعين •

(فتوی رقم ۲۳۴ فی ۳۰/٤/۱۹۹۰ ـ چلسة ٥/٤/٥١/ ــ ملف رقم ۲۸۲/۲/۸۱) ٠

چلسة ه من ابریل سنة 1990

عقد اداری ... عقد تورید ... تنفیله ... تنفیلا علی الحساب •

من القواعد المسلمة في العقود مداية كانت أو ادارية ، أن تثليد الالتزام يكون عينا فإذا امتنم المتعاقد مع الادارة عن تنظيد ما تهيد به جاز لها أن تجيره على الوفاء عينا مع تعويضا عن الضرر الذي يتشا عن اخلاله بتعيده بيد أنه ولئن كان الالتزام بالتنفيذ عينا مع المعادات المداية لا يتم الا عن طريق القضاء فإنه في الفود الادارية يمكن أن يجري تثليد الالتزام عينا بواسسطة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حساب المتعاقد ممها وتحت لتأعدة تثليد الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتعهده ضهانا لعصن سع المرفق العام وادراده واعلاء المتعالج العام على المسالج العاصة — اذا كان لجهة المقد المرم معه فلا يسوغ لها قانونا أن تذبا الى التنفيذ المتراته تصميا حبها لا يتما المؤد عليه في المستقلاص ارادة الادارة لتجربا أي اجراء استهدات به تأمين سع المرفق كلا يقت عند مباني التقدي عليه مسلكها في ضوء مبدأ تنفيذ المعد طبقا كا اشتمل عليه عن حقيقة تنفق مع حسن اللبة ح تطبيق مسلكها في ضوء مبدأ تنفيذ العد طبقا كا اشتمل عليه
عدد حسن اللبة ح تطبيق م

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه ه أذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن المعاد المحدد له جاز للسلطة المختصة اذا اقتضت الصلحة العامة اعطاء المتعاقد مهلة اضافية لاتبام التنفيذ عنى أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للأسس وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وينص عليهما في العقد بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لعقود المقاولات و ١٤٪ بالنسبة لعقدو التوريد وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخر دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات ادارية أو قضائية أخرى ولا يخل توقيع الغرامة بحق جهة الادارة في مطالبة المتعاقد بتعويض كامل عما أصابها من اضرار نتجت عن تأخيره في الوفاء بالتزامه » وتنص المادة (٢٨) على انه. « اذا أخل المتعاقد بأي شرط من شروط العقد كان للجهة المتعاقدة الحق في فسنخ العقد أو في تنفيذه على حسابه • ويتقرر الفسخ أو تنفيذ العقد على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يعلن للمتعاقد بكتاب موصي عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين في العقد ، وتنص المادة ٢٩ من ذات القانون على ان « يكون للجهة المتعاقدة في حالة فسخ العقد أو تنفيذه

على حساب المتعاقد الحق في مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات مما يكون مستحقا للمتعاقد لديها أو لدى أية جهةً ادارية أخرى من مبالغ وذلك دون حاجة الى اتخاذ أى اجراءات قضائية ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٨) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن و يلتزم المتعهد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في المعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد وللمواصفات أو العينات المعتمدة ٠٠٠ وعلى أمين مخزن الاستقبال فور تسلمه الأصناف الموردة اخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم • ويعتبر قرار اللجنة بقبول أو رفض الأصناف نهائيا وذلك بمجرد اعتماده من السلطة المختصة بالاعتماد ، وتنص المادة (٩٠) على انه ، اذا رفضت لجنة الفحص صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المتعهد بذلك كتابة بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول بأسباب الرفض وبوجوب سحب الأصلناف المرفوضة وتوريد بدلها ويجب ان يتم ذلك الاخطار فور صدور قرار اللجنة في ذات اليوم أو اليوم التالي على الأكثر ، ويلتزم المتعهد يسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التألى لاخطاره فاذا تأخر في سحبها فيكون لجهة الادارة الحق في تحصيل مصروفات تخزين بواقع ٢٪ من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها اربعة أسابيم ٠٠٠ م كما تنص المادة (٩٢) من اللائحة على انه « اذ تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد _ ويدخل في ذلك الأصناف الرفوضة _ فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء مهلة اضافية للتوريد على ال توقير عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بحد أقصى ٤٪ من قيمة الأصناف المذكورة • وفي حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المعدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية يكون لجهة الادارة أن تتخذ أحد الإجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل (أ) شراء الأصناف التي لم يقم المتمهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عامة أو محدودة بنفس الشروط والواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها • ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أي جهة أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافا اليها مضروفات ادارية بواقع ١٠٪ من قيمة الأصناف المشتراه على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة في مصادرة التأمين المودع بما يوازى ١٠٪ من قيمة هذه الأصناف والحصول على جميم ما تستحقه من غرامات وتعويضات واسترداد جميع ما تكبدته من

مصروفات وخسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حسباب التعهد ١٠٠٠ (ب) انهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها والحصول على جميع ما تستحقه الجهة الادارية من غرامات أو تعويضات عما يلحق بها من أشرار دون حاجة للالتجاء الى القضياء مع اخطار المتمهد بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصيول ٢٠٠٠ ٠٠ ٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه من القواعد المسلمة في العقود ، مدنية كانت أو ادارية ، أن تنفيذ الالتزام يكون عينا ، فاذا امتنم المتماقد مع الادارة عن تنفيذ ما تعهد به جاز لها أن تجبره على الوفاء عينا مع تعويضها عن الضرر الذي ينشأ عن اخلاله بتعهده • بيد انه ولئن كان الالزام بالتنفيذ عينا في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق القضاء، فانه في العقود الادارية يمكن أن يجرى تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تقوم به ينفسها وعلى حساب الجهة المتعاقد معها وتحت مستولية هذه الجهة ، فالشراء على حساب المتعاقد المقصر في تنفيذ تعهده والزامه بفرق السعر مو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتعهده ضمانا لحسن سير المرفق العام واطراده واعلاء للصالح العام على الصالح الخاصة . بيد انه ولئن كان لجهة الادارة احلال شخص آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيذ التزاماته تقصيرا جسيما لا ينهى العقد المبرم معه ، فمن ثم فلا يسوغ للادارة قانونا أن تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانهاء العقد معا ٠ ويعول على استخلاص ارادة الادارة في هذا الصدد لتعيين أي اجراء استهدفت به تأمين سير المرفق • واستخلاص ارادة الادارة لا يقف عند مبانى الألفاظ وانما يتعدى ذلك الى الآثار التي رتبتها الادارة على تصرفها للكشف عن حقيقة مقصدها وما انطوى عليه مسلكها في ضوء من أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية هو أصل عام من أصول القانون يقضى بأن بكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وجرى به تنفيذه ، وهذا الأصل يطبق في العقود المدنية والادارية سواء بسواء •

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، فانه لما كان النابت أن مديرية . التربية والتمليم بمحافظة الفربية قد تماقدت مع جهاز الحدمات العامة لقوات المسلحة على توريد زى التربية المسكرية لطلبة المدارس الثانوية المسامة في العام المالى ١٩٩٣/٩٢ ، على أن تكون الأسناف الموردة طبقا للعينات التى تقدم بها في المناقصة وتم قبول عطائه على أساس منها بيد انه قام بتوريد الأسناف غير مطابقة للمواصفات ومختلفة عن العينة المديرية برفض استلامها ، وطالبته بتوريد أصناف

مطابقة للمواصفات بدلا منها ، واذ تكل عن ذلك فاخطرته المديرية بفسخ المقد وشراء الاصناف التى تعاقدت عليها على حسابه من الجمعية التعاونية الانتاجية لصناعة الملابس الجاهزة بالقاهرة • واذ لا تغرج مفردات المبالغ محل المطالبة عن الآثار التى تترتب على التنفيذ على الحساب من فرق وغرامة تأخير وغرامة تخزين ومصروفات ادارية ، وهى تختلف عن الآثار التى تترتب على الشعباء المقد • فعن ثم تكون مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفربية قد صلكت حقيقة وفعلا طريق التنفيذ على الحساب ،

ومن حيث ان جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة قد أخل بالتزامه بتوريد الأصناف التي تعاقد عليها مطابقة للعينات التي تقدم بها في المناقصة وتم قبول عطائه على أساس منها ، فمن ثم يغدو ملزما بأن يؤدي قى حسسه

الى مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفربية مبلغ ٧١٧٥٥١٦٦ جملة فرق الاسمار وغرامة التأخير وغرامة التخزين دون المصروفات الادارية التي لا ستحق على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية العمومية على تحين الوامن الوادرية نزولا على حكم المادة ٥١٧م من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الأمر غير الماثل في الحالة المعروضة ودون مبلغ التأمين النهائي باعتبار أن الجهاز المسار اليه جكومية مفاء من أداء التأمين الإبتدائي والنهائي طبقا لحكم المادة ٢٦ من قانون المناقصات والمزايدات آنف البيان ٠

ئدئسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جهاز ق التصوية العمومية العمال التصويف

الخدمات المامة للقوات المسلحة أداء مبلغ ١٦ر٥٧٥١٥ الى مديرية التربية والتمليم بمحافظة الفربية ٠

(فتوی رقم ۲۳۹ فی ۲/۰/۰/۱۹۹۰ _ جلسة ٥/٤/١٩٩٥ _ ملف ۲۳/۲/۲۷) ٠

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

اصلاح زراعي .. ملكية طارئة .. احكام فضائية .. حجية .

صدور حكم من المحكمة الادارية السليا بناييد قرار الاستيلاد على أرضى ... الأه همه السكر والبات والنهاء الأ السكر الاستيلاد حسينا يتابي على الساس به سيعها أو الخله الا يندمج الحكم في قرار الاستيلاد ذاته ويزول الأس المنظى المنظى المنظرة ذاته ومطلاده بحسيات أن الحكم رتب حفا صار له قرة المحقيقة القصائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل السكرة لا يكون الا وفقا للنظام القانوني الساكم للالك ... تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ان للمادة (١٠١) من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصَّادر بالقانون رفم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فان « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى بكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسبياء وتقضى المحكمة يهذه الحجية من تلقاء نفسها ، ، ولما كان الشابت أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥/٢/٥٨١ _ في الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ القضائية _ برفض الطعن على قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي في الاعتراض رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٧ المنتهر الى قبول الاعتراض على قرار الاستيلاء على مساحة ٦٠ س/٢ ط/٦٠ ف شكلا ورفضه موضوعاً ، ومن ثم فقد بات الاستيلاء على تلك المساحة ، ازاء هذا الحكم البات والنهائي ، حسينا ، يتأبي على المساس به سحبا أو الغاء ، أذ يندمج الحكم في قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤول الأمر إلى النظر في القرار ذاته ومفاده • واعمالا لذلك فانه لا وجه لعدم الآخد. بقرار الاستيلاء على المساحة الشبار اليها ، والحالة هذه ، بحسبان أن ذلك الحكم رتب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصلا عن نفسه ولا يرد ذلك في الحالة المعروضة الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة ، ووفقا للنظام القانوني الحاكم لذلك • أخذا بعن الاعتبار انه ثمة طعنا قضائنا ما انفك منظورا أمام المحكمة الادارية العليا « الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٣٨ القضائية ، يتضمن في جوهر الأمر تعيا على القرار الصادر بالاستيلاء على المساحة المستطلع الرأى في شانها .

لذليك

انتهت الجمعية المبدومية لقسمي الفتوى والتشريع الى انه لا وجه لهم الآخذ بمجية حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ القضائية ، وذلك لان الحكم رتب حقا صارت له قوة المحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك المتنازل أصيلا عن نفسه ، ولا يرد ذلك الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة وفقا للقواعد المقررة .

ر فتوی رقم ۳۲۶ فی ۱۹۰/۱/۱۳ ـ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۹ ـ ملف **رقم ۱۹**۲۰ ۱۸۱ ۰ ۰ .

(94)

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

عقد اداری _ تنفیلہ _ غرامة تاغیر .

المادة ١٤٨ من القانون المدنى. .. ان تنفيذ المقد طبقة لما استمل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النبة هو اصل من اصول القانون التي تحكم المقود المدلية والادارية على حد سواء ، بهتضاء يلتزم كل طرف من طرفى العقد تعليد ما اتفقا عليه في العقد ، فأن حاد احدمها عن ماذ السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدي ، ووجب سيفة على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رئيه العقد من جزادت كفرامة تلفي إمرا وإجها ،

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٤٨) من القيانون المدني تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتصل مع ما يوجبه حسن النية « وهذا المبدأ – وعلى ما جرى به افتاء الجمعية المعومية – هو اصل من أصول القانون التي تحكم المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفي المقد ، بتنفيذ ما اتفقا عليه في المقد ، فإن حاد أحدما عن هذا السبيل كان مسئولا عن أخلاله بالتزامه المقدى ، ووجب خدما على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بمارتبه المقد من جزامات كرامة التأثير ، أمرا واجبا * كما تبين للجمعية المسومية أن أمر التوريد رقم ١/٣/٦/١/ الصادر في الحالة الماثلة ، بعد أن حدد مدة توريد تصلى البند السابع على أنه * عليكم مراقاة منة التوريد بكل دقة تلافيا من وبحد أقسى في البند السابع على أنه * عليكم بواقع ما * من كل أسبوع تأخير من توقيع القرامة التي ستوقع عليكم بواقع ١٪ من كل أسبوع تأخير أو جز« منه وبحد أقسى أربعة أسابيم » •

ولما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الإمرية قامت بتوريد بعض المطبوعات المتعاقد عليها بتاريخ ١٢، ١٥، ١٨/٢/٢/ ١٩٩٣ ، وذلك بعد انتهاء معة التوريد المتعاقد عليها في ١٩٩٣/١٢/٩ ومن ثم فأن قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تلئير على الهيئة الموردة ، والمحالة هذه ، تكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تتريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخبرة من استرداد

ق ج غرامة التأخير الموقعة عليها في هذا الشان ، وتبلغ ٣٨ر٨٥ غير قائم على سند صحيح يظاهره ، اذ كان جديرا يها أن تلتزم بالتوريد خلال المدة المتفق عليها •

ولا يشغم للهيئة الطالبة أن مرد تاخرها في التوريد راجع الى عدم الحسافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد ، لذلك طلبت الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اضافة الضريبة الى قيمة التوريد، وذكرت في كتابها الصادد في هذا الشان بتاريخ البيعات ، واى تاخير عودد الرد باضافة ضريبة المبيعات ، واى تاخير في الرد يقابله تأخير معاثل في التوريد ، لا يشفع لها ذلك ، بالنظر الى الشتراط اضافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد أو ورود الرد بالاضافة مو محض تعديل لشروط التعاقد من جانب واحد بلا سنند يتيح بالاضافة الى انه من المقرر أن الدفع بعدم التنفيذ ، كأصل عام ، أمر غير جائز في المقود الادارية ، لما تنفرد به من خصائص تميزها عن أمرها من المقود و

لالسبك

انتهت الجدمية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية باداء مبلغ ق ج
- ١٩٨٣ د واحد وثمانين جنيها وثلانين قرشا ، للهيئة العامة لشئون الأميرية ،

(فتوی رقم ۲۲۸ فی ۲۲۸/۱۹/۵ _ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ _ ملف رقم ۲۲۸/۲/۰۰۰)·

(AY)

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

ضريبة - ضريبة على ادباح شركات الأموال .. وعاء الضريبة .. شركات الطاع إعمال عام .. تقويم أصولها .

وعاء الفريبة على أدباح شركات الادوال ، ومنها شركات قطاع الأعمال العام هو مافي الربح الذي تحققك الشركة خلال فترة معينة هي السبقة أو فترة الانتي عشر شهوا التي مقتلت الشركة خلال فترة معينة هي السبقة العسب الأحوال .. يعدد صعافي الربح على أسامي نتيجة أهمليات التي تباشرها الشركة على اختلاف انواعها بعد خصم جميع التكليف .. انه ولتن كان يسوغ زيادة داس مال شركة المساهمة باسماد المهم جديدة يجوذ أن يكون مقابلها الديون التقدية المستحفة الأداء للمكتتب قبل الشركة المساهمة لولك كم ينبسط لن شركة المساهمة المعالم الا نشركة المساهمة للمؤلف على القيمة المحقيقة المسهم التي مستجرى زيادة داس المال على ضوء منها لا يندرج في نطاق المهابات التي يغضم صافى الربح الناتج عنها للشربية على ارباح

أستبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة الأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساحمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشائه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهبة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وتنص المادة (١٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسسنة ١٩٩١ على ان « يقسم رأس مال الشركة الى أسهم أسمية متساوية القيمة · ويحد النظام الأساسي القيمة الأسمية للسهم ٠٠٠ ، كما تنص المادة (١٩) منه على أن « اذأ دخل في تكوين رأس مال الشركة عنه تأسيسها أو عند زيادة رأس مالها حصص عينية أو معنوية وجب على المؤسسين أو مجلس الادارة بحسب الأحوال أن يطلبوا الى الوزير المختص التحقيق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا ، في حين تنص المادة (٣٢) من القانون ذاته على أن « الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة وذلك بعد خصيم جميم التكاليف

اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حسباب وتجنيب كافة الاهملاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المعاسبية بحسابها وتجنيبها قبسل اجراء أي توزيع بأية صورة من الصور للأرباح ، • وتنص المادة (٣٣) من قانون شركات المساحمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصدادر بالقانون رقم ١٥٩ لسمنة ١٩٨١ على أن ه يجوز بقرار من الجمعية الهامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، كما يجوز ــ بقرار من مجلس الادارة ــ زيادة رأس المال المصدر ، في حدود رأس المال المرخص به ، يشرط تيام سداد رأس المال المسدر ـ قبل الزيادة ـ بالكامل ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال ٠٠٠ ، وتنص المادة (٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ أسينة ١٩٨١ الصادر بقرار وزير شئون الاستشار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ على أن « طرق أداء مقابل أسهم الزيادة . تتم زيادة رأس المال المصدر باصدار أسهم جديدة بذات قيمة الأسهم من الاصدار الأول وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٩٤) من هذه اللائحة. ويجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة ما يأتي : (أ) ٠٠٠ (ج) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة ، ٠

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالفانون رقم ١٨٧ لسمنة ١٩٩٣ ما الواردة ضمن الباب الأول من الكتاب الشانهد. المتعلق بنطاق الضريبة على أرباح شركات الأموال وسعرها ـ وتنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكانية لشركات الأموال المستغلة في مصر أيا كان الغرض منها بما في ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط في الخارج ما لم يكن متخذا شكل منشأة مستقلة ، وتسرى الضريبة على : ١ ـ شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقسم ١٥٩ لسينة ١٩٨١ أو الخاضعة الآية قوانين اخرى وغيرهما من الأشخاص الاعتبارية الأخرى ، فيما عدا الخاضمين الأحكام الكتاب الأول من هذا إ القانون ، • في حين تنص المادة (١١٣) منه - الواردة ضمن الباب الثاني من الكتاب ذاته في شأن وعاء الضريبة المذكورة ـ على أن « تحدد الضريبة سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضم آخر ميزانية تحسب الأحوال » · وتنص المادة (١١٤) على أن « يحدد صافى الربع

النخاصم للضريبة على اساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقة -لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ٠٠٠.

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم ، أن وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال المفروضة بموجب قانون الضرائب على الدخسل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على شركات المساحية إ الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الخاضعة لأية قوانين الخرى ، منها قانون شركات قطاع الأعمال العام ، وعاء هذه الضريبة ، هو صافى الربح الذي تحقف الشركة خلال فترة معينة ، هي السسنة السابقة أو فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، بحسب الأحوال • ويحد صافى الربع على أساس نتيجة العمليات التي تباشرها الشركة ، على اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف · وتلاحظ للجمعية انه ولئن كان يسوغ زيادة رأس مال الشركة المساهمة بأصدار أسهم جديدة يجوز أن يكون مقابلها الدبون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة ، وذلك حكم ينبسط الى شركات قطاع الأعمال العام أعمالا لحكم المادة الأولى من القانون رقسم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف البيان ، الا أن تقويم رأس مال شركة المساهمة توطئة للوقوف على القيمة الحقيقية للسهم التي ستجرى زيادة رأس المال على ضوء منها ، لايندرج في نطاق العمليات التي يخضع صافي الربع الناتج عنها للضريبة على أرباح شركات الأموال ، في تطبيق المادة (١١٤) من قانون الضرائب على اللخل المشار اليه ١٠ اذ لا يخرج تقويم رأس المال عن أنه محض رصد الوجودات الشركة وليس عملية من تلك العيليات ، كما لا يعمد ما يكشف عنه التقويم ربحا يخضع للضريبسة المذكورة وانما أخبارا عما تساويه أصول الشركة وموجوداتها في تاريخ التقويم ، لا يقطع في جميع الأحوال بارتفاع قيمة هذه الأصول والموجودات ، بل قد يكون الزيادة في قيمتها النقدية محض زبادة عددية فرضتها الظروف الاقتصادية السائدة •

ولا محاجة في القول بالخضوع المضرية على ارباح شركات الأهوال في الحالة المباثلة على سند من أن الاعفاء المقرر بموجب المادة (٢/١٢٠) من قانون الضرائب على الدخل التي تنص على أن « يعفي من الضريبة : ٢ – الارباح الناتجة من اندماج الشركة في شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشنان الانعاج في شركات المساهمة » لا يعتد الى الاعفاء من الخضوع في طالة

اعادة التقويم توطئة لزيادة راس المال ، لا معاية في ذلك لان ذلك المتقويم وما يكشف عنه لا يخضيع أصلا للشريبة على أرباح شركات الأموال ، وكذلك الحال بالنسبة الى الاعضاء المقرر للشركات المنسجة ومساهموها والشركة المنتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاناساج المقرر يموجب المادة (١٣٤٤) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سائف الذكر ، فلا محل للحديث عن الاعفاء الا في مناسبة الخضوع اصلا :

للليبك

انتهت الجمعية الميومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم خضوع اعادة تقويم أصول شركة أسمنت أسيوط _ في الحالة المعروضية _ للضريبة على أرباح شركات الأموال وفقاً لأحكام قانون الفراثب على المنذ (مم ١٩٥٧ لسنة ١٩٨١ ٠

ر فتوی رقم ۳۲۹ فی ۱۹۲۰/٤/۲۳ چلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ ملف رقم ۳۲۹/۱/٤۷) •

(4A)

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

بنوك _ شركات استثمار _ شركات الساهمة _ عضوية مجلس الادارة •

الشرع حشر على الشيخص الواحد ، سواء بصفته الشيخصية او بساته قالها عن الفع الجمع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من شركتين من شركات الساحه ، ومن بينها شركات المناهم ، ودنب عن حفاله المحلس ادارة التعرب المحلس ادارة التعرب وقف العدالة العشر جزاء يتمثل في بطلان الطموية في المجالس ادارة التي المحلس ادارة بنك اخر او تصوية مجلس ادارة بنك اخر او عضوية مجلس ادارة بنك اخر او عضوية المحلس ادارة بنك اخر او عضوية الاستشاره في ايهها استثناء من هذا العظر اجاز الشرع لرؤسا، واعضاء مجالس ادارة البنوك المحلس ادارة البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المسترعات التي تنشأ وفقا لأحكام عنا المستشارة في تمكل شركات المساحهة الله المتحدد المجمع طروحية التطبيق تقوم على وحمة المستشر الجامع وتعدد صفاته ، ويكلى خضوعه لهذه القاعدة بمقاضي احدى صفاته - تشييق .

استمان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٩٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات السئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أن ه ٠٠٠ لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون ٠ وتبطل عضوية من يخالف هــذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقا لحداثة تعيينه ، • وأن المادة (9٤) منه تنص على أن « مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لمثل بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الاثتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما ، • كما تبين لها أن المادة (٢٨) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصرى والجهاز الصرفي تنص على أنه « استثناء من حكم المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشسان بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة ، يجوز الرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التى

يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المستركة وفقا المسكام القانون رقيم ٤٣ لسينة ١٩٧٤ باصدار نظام اسستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة البنك المركزي ، ولا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمع الي عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة الاستشارية في أيهما ، • في حين تنص المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ السنة ١٩٨٩ على أن « لا تخضع المشروعات التي تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة أو التوصية بالأسهم أو ذات المستولية المحدودة الأحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ١٧ البندين ١ ، ٤ والمواد ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٣ من قسانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسبهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ۱۹۸۱ م. • • وتنص المادة الأولى من القانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ عاصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العمام بأحكام القبانون المرافق ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التومسية بالأسهم والشركات ذات المستولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ٠

واستظهرت الجمعية المعومية ما تقدم أن المشرع بموجب المادتين (۹۳) و (۹۶) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥١ _ المقابلين لنص المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يشأن بعض الأحكام المخاصمة بالشركات المساهمة وشركات التوصيية بالأسهم والشركات المسئولية المعدودة _ حيظر على الشخص الواحد، سجاس الشخصية أو بصفته نائبا عن القير، الجمع بين عضوية هيال الدادة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هيالة المقر جزاء يتمثل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد مخالفة المحظر جزاء يتمثل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد على ذلك النصاب وفقا لمحالة العمين • كما حظر المشرع ، ترديداً المات

110 لسنة 1900 المسار اليه ، على عضو مجلس ادارة احد البنواد المالة في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر ، أو عضوية شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيها واستثناء من هذا الحظر أجاز المشرع لرؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك المتطاع العام تبثيل البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المشتركة وفقا لأحكام قانون الاستشمال شركات المساعمة من القانون في شكل شركات المساعمة من قاعدة حظر الجمع بني مجلس ادارة التر من شركتين من شركات المساعمة آنفة البيان ، بيه أن هذا الاستثناء يجد مداء في حدود هذا النوع من المشروعات دون أن يتعداه الى غيرها من الشركات أو البنوك .

واستظهرت الجمعية المعومية أيضا ما استقر عليه افتاؤها من أن قاعدة حظر الجمع ، المنصوص عليها بالمادة (٩٣) سالفة الذكر ، شانها شأن أية قاعدة آخرى تحظر الجمع بين صفيتين ، هي قاعدة مزدوجية التطبيق ، بمعنى انها تقوم على وحاده الشخص الجامع وتعدد صفاته بباقي الصفات التي تحظرها القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة مجلس ادارة شركتين من شركات المساهية وكان خاضما في احمدي الشركين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة آكثر من شركات المساهية وكان خاضما في احمدي واحدة ولكنه معفى من الخضوع لذات القاعدة في الشركة الأخرى ، فانه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة الأخرى ، فانه يتجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة الأخرى ، وانما ليكون هذا الاعقاء شخصيا أي متملقا بشخصه أو مزدوبا شاملا للمنفتين معا ، أي أن يكون معفيا من الخضوع لتلك القاعدة .

ولما كان الثابت على ما سبق أن السسيد / • • • • • • بصغته عضوا بمجلس ادارة البنك الأهل المصرى مخاطبا بقاعدة الحظر المنوه عنها ، وهي قاعدة مزدوجة التطبيق كما توضع ، وكان من المقرر أن الاستثناه المقرر بموجب المادة (٢٠) من قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ ليسمنة ١٩٨٩ ينحصر نطاقه في الجمع بين عضوية مجالس ادارة المشروعات المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون في شكل شركات المساهمة ، دون أن يتجاوزه الى شمول شركات المساهمة أو البنوك المنشأة طبقا لنظام قانوني آخر ، وبناء عليه فإنه بجمعه بين عضوية مجلس ادارة البنك

الأهلى المصرى وتمثيله لشركة التمساح للمشروعات السياحية في عضوية مجلس ادارة شركة الأقصر للقرى السسياحية يكون قد استوفى العدد الأقمى للجمع ، ومن ثم لا يسوغ له النزاما يقاعدة الحظر أن يمثل البنك الأهلى المصرى في عضوية مجلس ادارة بنك صدوستيه جنرال ، وكذلك مطر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين من شركات مطر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساحمة بي نهاية الأهر ، وبصفته رئيسا غير متفرغ لمجلس ادارة شركة للمساحمة في نهاية الأهر ، وبصفته رئيسا غير متفرغ لمجلس ادارة شركة الني مرت والمتالى يجد في الجمع بينهما الحد الأقمى مطابع محرم الهصناعية ، وبالتالى يجد في الجمع بينهما الحد الأقمى ترثيل البنك الأهل المصرى في عضوية مجلس ادارة بنك الاسكندرية لتنجري البحرى ،

لالسك

انتهت الجبعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

١ عدم جواز جمع السيد / ٠٠٠٠٠ بين « عضوية مجلس ادارة البنك الأهل المصرى ، وتبثيبله لشركة التمسماح للمشروعات السياحية في عضوية مجلس ادارة شركة الأقصر للقرى السياحية» وبين تمثيله للبنك الأهل المصرى في عضوية مجلس ادراة بنك سه ستله حدول .

٢ ـ عدم جواز جمع الدكتور / ٠٠٠٠٠ بن ، عمله رئيسا غير متفرخ لجلس ادارة شركة مطابع محرم الصناعية ، وعضوية مجلس ادارة البنك الأهلي المصرى » وبين تمثيله للبنك الأهلي في عضوية مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجاري البحرى .

ر فتوی رقم ۲۹۲ فی ۱۹۹۰/٤/۲۹ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ ملف رقم ۲۷۷/۲/۱۹) ٠

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

جامعات ـ أعضاء هيئة التدريس ـ استاذ متفرغ ـ أعادة التميين -

أوجب الشرع في قانون تنظيم الجامعات تميين الأساتلة عند يلوغهم السين القانونية المفردة لاتهاء القدمة كاساتلة مغرفين حامتني ذلك استصحاب مرائره القانوني كاستلاء مملا من جهة أنه يصبح منفرفا للاستاذية وحدها دون تقلد المراكز الادارية سامم النمي في قانون ننظيم الجامعات على أعادة التميين قبل قبل وقائل اعضاء ميلة التعريس لا يحول دون الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنين بالدولة باعتباره الشريعة العامة واستماه الحسامه عادات لا تنابي هم احتكام القانون القامي ولا تتصادم مع تصوصه ولا تتعادل مع خليل المنازية المؤلفات التي تحكمها حيثية ذلك جواز اعادة تمين الأستلذ الذي بلغ سن التناعد استلاء مغرفات تحقيق و

استبان للجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على انه * مع مراعاة حكم المادة ١٩٧ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المههد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساندة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمراد في العمل ، ولا تحسب هذه المدة عي الماش ، ويتقامون مكافأة مالية أوجالية توازى الفرق بين المرتب مضافا اليسه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المساش مع الجمع بين المكافأة الجامعات ، المسار اليه ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ على أن « يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ والحسوس عضوية مجلس القسم ومجلس الكلية والاشتراك في اختيار عمد الكلية » •

واستظهرت الجمعية العبومية من مجبل ما تقدم أن المشرع رغبة منه في ألا تجرم الجامعات من خبرات أساتذتها الذين عبلوا في محرابها ما يربو على الثلاثين عاما أوجب تعيينهم عند بلوغهم السن القانونيسة المقررة لانتهاء الحدمة كاساتنة متفرغين قاصدا بذلك بقاءهم واستمراوهم في الخسلمة دونيا حاجبة الى اتخاذ اجراء معين ومن ثم فان تعيين الخسلمة وبه عمين عبد بدوجب النص المسار اليه لاتقرره السلطة المختصسة

بالتميني بموجب ما تترخص فيه من تقدير ملاسات انشاء المركز القانوني، انما هو تعيني يجرى حتما مستمدا من أمر الايجاب الوارد بالقانون ، وهو يعتبر باللزرم ابقاء للاستاذ في عمله الجامعي واستمراره مؤديا له بعد بلاغه سن التقاعد وذلك الا أن يطلب الأستاذ عدم استمراره في المستاذ المستبقى في عمله أسستاذا المعتفى أي عمله أسستاذا وارتها عكون في مكتة وحده حدون جهة الادارة ب فصم العلاقة الوظيفية وانها خدمته بحسبانه قد بلغ سن التقاعد ، لا بوصفه مستقيلا من الخدمة ، بما يترتب على ذلك من آثار متعلقة بحساب الماش وغيره .

وان استبقاء الاستاذ استاذا متفرغا بعد بلوغه سن التقاعد ، أنها يغيد في اطار أحكام القانون ولائحته التنفيذية استصحاب مركزه القانوني كاستاذ ، معدلا من جهة أنه يصير متفرغا للأستاذية وحدها دون ما عسى أن يلتحق بها لدى الاستاذ العادى من تقلد للمراكز الادارية كالمعادة والوكالة وغيرهما ، ومن جهة أن راتبه يحسب براتب الاستاذ العادى المثيل مع انقاص ما استحقه بالتقاعد من معاش يتقاضاه فعلا وفي فير مذين الجانبين يبقى الأستاذ المتفرغ شأنه شأن الاستاذ العادى من عرب طبيعة العامة التي يتقلدها ومن حيث الخضوع لما تفرضه عليه أحكام القانون واللوائع والاعراف الجامعية من واجبات ولما تعيطه به من مسئوليات ،

ومن حيث أن الجمعية العمومية تخلص من ذلك جميعه الى أن واقعة بالراجه في عداد الاستأذة المتفرقية الغداجه في عداد الاستئذة المتفرقين المعدل ، ويجرى حكم الاستئذة المتفرقين وتحوله الى هذا المركز القانوني المعدل ، ويجرى حكم الاستبقاء معدلا على هذا الوجه يحكم القانون مستبدا منه مباشرة ، يعيث أن طلب الاستئذ علم الاستموار في العمل لا يرد بعوجب هذا التصور لا وتكون زايلته صفة الاستأذ العادى بالتقاعد ولحقه وصف الاستأذ المنفرغ ، وحتى لو كان قدم طلب عدم الاستمرار في العمل قبل بلوغ السن فهو يكون طلبا مضافا الى أجل هو بلوغ سن التقاعد ، فلا يرتب السن ، فهو يكون طلبا مضافا الى أجل هو بلوغ سن التقاعد ، فا التيول الى مركز الاستأذ المتفرغ فلا يصادف الطلب المقدم اعمالا الا بعد أن يكون الطالب قد انتقل الى الاستأذية المتفرغة ،

ومن حيث انه ولئن كان المشرع في قانون تنظيم الجامعات لم ينص على اعادة التميين ضمن طرق شغل وظائف أعضاء هيئة التدويس الا ان ذلك لا يحول دون الرجوع الى قانون نظام الساملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة واستدعاء أحكامه مادامت هذه الأحكام وعلى ما جرى به افتاء وقضاد مجلس الدولة لا تنايى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها •

والحاصل أن المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات ، قبل تعديلها بالقانون الأخير رقسم ١٤٢ لسسنة ١٩٩٤ ، كانت توره حكم اسستبقاء الاستاذ أستاذا متفرغا بعد بلوغه سن التقاعد ، وذلك لحين بلوغه سن المست والستين فقط ، ثم يجرى المد له بعد ذلك عند الاقتضاء وبوجب السلطة التقديرية لسنتين قائم للتبحديد وكان النص يجيز في آخره لمن طلب عدم الاستمرار في عمله في بداية التقاعد أن يطلب التميين اذا كان لم يبلغ المخامسة والستين بعد • فلما عدل النص بالقانون الأخير رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بأن جمل لاستبقاء أستاذا متفرغا غير محدد بسن ولا بهدة لم تقم حاجة لدى واضع التشريع بأن يحتفظ بأى من الأحكام المتعلقة بوضع الاستاذا المتفرغ قبل الخامسة والستين ولا بعدها •

والعاصل طبقا لما سلفت الاشارة اليه ، أن قانون الجامعة لم يأت بنص ينظم اعادة التميين لعضو هيئة التدريس من الأساتذة العاديين ، وأن المادة ١٢١ سالفة البيان لم تعد تتضمن حكما خاصا في هذا الانسان ، وأن العبرة هنا عند عدم وجود النص بالأحكام العامة التي تتضمنها التشريعات العامة للعاملين بالدولة فيما لا يتعارض مع أحكام النصوص الخاصة بقانون الجامعات ولا مع مقتضيات هذه الأحكام وذلك صواه بالنسبة للأساتذة الماديين أو الأساتذة المتفرغين .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، تنص على أنه « ٠٠٠ يجوز أعادة العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة معائلة في ذات الوحدة أو في وحيدة أخرى بنات أجره الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالملة التي قضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية وذلك أذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المتعيم عدة في وظيفته السابقة بعرتبة ضعيف »

ومن حيث انه بأعمال الحكم المتقدم وبها يتفق مع النظم الجامعية وبالنظر الى الوظيفة المطلوب التعين عليها (وظيفة أستاذ متفرغ) يسوغ القول بجواز اعادة تعيين المعروضية حالت على وظيفة أسستاذ متفرغ وما يستتيمه ذلك من مهاملته معاملة الأستاذ المثيل وذلك بعد العرض على مجلس المجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وأنخذ رأى مجلس القسم *

تنلسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعييني الاستاذ الدكتور / موسى شاهين لاشين أستاذا متفرغا .

ر فتوی رقم ۱۹۳۰ فی ۱۹۹۰/۶/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۶/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۳۰/۹۸۱) م

جلسة ١٩ من ابريل ١٩٩٥

ازهر ... مدينة البعوث الاسلامية ... الادارة القانونية ... تيعيتها •

القانون رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٩٠ باعادة تنظيم الإزهر المدل بالقانون رقم ١٩٠٣ باعادة تنظيم الازهر المدل المعانون رقم ١٩٠٨ السنة.

1٩٨١ ـ ان مدينة البعوت الاسلامية هي اصلى الادارات القانونية على الازهر الشريف الشريف بوصله الشخص العام وان مدينة البعوت الاسلامية لا تعتبر بالتها هيئة علمة في تطبيق.

أحكام قانون الادارات القانونية فهي تعتبر احد التنظيمات التي يتكون منها الأزهر الشريف ـ

مؤدى ذلك : عدم استقلال الأعمال القانونية بهدينة البعوث الاسلامية بادارة قانونية خاصة .

بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القانونية المركزية كلازهر الشريف وتعد احد وجها - تطبيق .

استبان للجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أنه « يشمل الأزهر الهيئات الآتية : ١ ـ المجلس الأعلى للأزهر ٣٠٠ ـ مجمع البحوث الإسلامية ٢٠٠٠ ٠

وتنص المادة ٢٠ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٣ استة المعوث على أن ه هيئسات المجمع هي (أ) ١٠٠٠ (د) مدينة البعوث الاسلامية ٢٠ كما تبين لها أن المادة ١٦ من قانون الادارات القانونية. الصادر بالقانون رقم ٤٧ اسسنة ١٩٧٣ تنص على ن « تعتبر وطسائف مديرى وأعضاء الادارات القانونية في المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مع الوطائف الفنية بالادارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التعين والترقية ٢٠ و

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن مدينة البعوت الاسلامية هي احدى الجهات التابعة لمجمع البحوث الاسلامية والذي يعتبر أحه هيئات الأزهر الشريف ، ومن حيث أن قانون الادارات القانونية يسرى على الأزهر الشريف بوصفه الشخص العام وتتوافر فيه خصائص الهيئات العامة في مفهوم احكام هذا القانون ، باعتبار أن الهيئة العامة هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نهط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الدولة

وخلصت الجمعية المعومية من هذا الى أن مدينة البعوت الإسلامية لا تعتبر بذاتها هيئة عامة فى تطبيق أحكام قاتون الادارات القانونية ، في تعتبر أحد التنظيمات التي يتكون منها الازهر الشريف وذلك وفقا لنص المادة ٢٠ سابق الإشارة اليها ، كما أن ميزانيتها تدخل كجزء من ميزانيته ، وكان قانون الادارات القانونية لا يسرى عليها الا بوصفها أحد والمجهات التابعة للأزهر الشريف » فلا تستقل أعمائها القانونية بادارة قانونية غاصة بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القانونية المركزية للأزهر الشريف طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون الادارات القانونية وحدة واحسدة في مجال التعيين والترقية ومن ثم فان الادارة القانونية بعدينة المعرث في مجال التعيين والترقية ومن ثم فان الادارة القانونية بعدينة المعرث الشرف *

4 11

انتهت الجمعية المعوميسة لقسمى الفتوى والتشريس الى شمول الإدارة المانونيسة بدول الشريف الادارة القانونيسة بمدينة البعوث الاسلامية •

﴿ فَتَوَى رَقِم ٢٤٠ فَي ٤/٥/٥/٤ جِلْسَة ١٩٥/٤/١٩ مَلْفَ رَقِم ١٩٥/٦/٨٦) •

جلسة ٢٩ من ابريل ٢٩٩٥

عقد اداري _ عقد القاولة _ تنفيذه _ فروق اسعار _ مفهوم القرادات السيادية •

ان الشرع حرصا منه على تجنب رفع اسعاد المنتجات الصناعية المعلية دفعا باههة لا يتناسب مع تكاليف الانجاج وسمه الى وزير الصناعة الاختصاص بتعديد الخصي الأسعاد المنتخاب المستاعة الاختصاص بتعديد الخصي الأسعاد المنتخاب المستاعة عن الارادة الملازم ورا الصناعة عاملة عامة مصلة الالزام على نعو يجب معه أن يسود على الكلفة بها لا سييل الى الملكاك مها قرده والا تعرض المنافق للمقاب الجمنائي لما له من صفة السيادية ـ ودى ذلك أن القرار المسادر من شركات فقاع الأعمال العام بتعديد أسعاد مواد البناء لا تتوافر له ذات عناصر قراد التعديد او التسعير الجبرى ، ولا يعدو أن يكون تعديدا لسمر البيع تجربه الجهة اليائمة في اطار معطيات السوق والياته ، ولا يتدرج في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية أو الأسماد أن الأمراد السيادية والأسعية التي يسموغ لشركات القاولات وقالا لنمي القد استخداء فروق الأسماد الناجية والراسعية التي يسموغ لشركات القلولات وقالا لنمي الفقد استخداء فروق الأسماد الناجية والراسعية التي يسموغ لشركات القلولات وقالا لنمي الفقد استخداء فروق

واستظهرت المعمية العبومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تحتب رفع أسمار المتنجات الصناعية المجلية رفعا باعظاً الإنتاسب من تكاليف الانتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتعديد أقصى الاسمار للمنتجات الصناعية المحلية ، ومن بينها الاسمنت والعديد وتحوها من

مواد البناء وأضفى المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بماله من سلطة يمقتضى المرسوم يقانون المشار اليه يقصه احداث أثر قانوني معين ايتفاء تحقيق مصلحة عامة ، أضفى عليه صفة الالزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بمالا سبيل الى المكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسمير « بالسيادية » •

والحال أن القرار الصادر من شركات قطاع الإعبال العام القايضة يتحديد أسعار مواد البناء لاتتوافر له ذات عناصر قرار التحديد او انتسعير المجبرى على النحو المشار اليه ' سواء من حيث السلطة المختصة ياصداره ، أو سند هذا الإضدار وأسبابه وغاياته أو خاصة الالزام فيه · ولا يعدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجريه الجهة البائمة في اطار معطيات السوق وآلياته ، وبالتالي لايندرج في عداد ما يعرف بالقرارات « السسيادية » أو « الجبرية » أو « الرسمية » التي يسوغ لشركات المقاولات وفقا لنصوص المقد استثداء فروق الاسعار الناجة عن تطبيقها *

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الهيئة العسامة للطرق والكبارى تعاقدت في ١٩٨٩/٤/٢ مع شركة النيل العامة للطرق والكباري لانشاء كوبرى المنصورة العلوى وأحال البنه أولا من ألعقه إلى المواصفات والشروط المدونة في دفتر شروط المناقصة وملحقاته التي تضمنت ملحقا بِقَائِمَةُ الأَثْمَانُ وَالاَسْتَرَاطَاتُ ، ونص البند (٥) منها على أنه في حالة زيادة الاسعار الربسية بقرارات حكومية للمواد المتداخلة في جسم الكوبري وبالتحديد الأسمنت _ حديد التسليح _ القطاعات المعدنيـــة _ خسب الواقي _ البيتومين _ تحاسب الشركة على الزيادة في الاسعار الرسمية فقط ، كما تعاقدت الهيئة في ١٩٩٠/٢/١٤ ــ مع شركة النصر العامة للمقاولات لانشاء كوبرى الأقصر على النيل ومداخله وأحال العقد في البند أولا منه الى دفتر شروط المناقصة وملحقاته وأوردت الشركة على ذلك تحفظا مبناه أن أسعارها وضعت على أساس الأسعار الرسمية لحديد التسليع والأسمنت والبيتثومين والأخشاب الداخلة في جسم الكوبري بتاريخ يوم فتح المظاريف، وأي زيادة تطرأ على أسعار هذه المواد بقرأرأت مسيادية تصرف الفروق للشركة • فمن ثم فان هاتين الشركتين لاتستحقان أية زيادة في الأسعار طرأت على المواد المشار اليها بمقتضى قرارات صدرت عن شركات قطاع الأعمال العام القايضة • ذلك أن هذه القرارات لاتعد من قبيل القزارات السيادية أو البعبرية أو الرسمية التي يسوغ بسناه منها

استحقاق الزيادة في الاسعار ، على السوية في ذلك بين العقود التي تتضمن مثل هذا الشرط وأيرمت قبل تاريخ العمل يقانون شركات قطاع الاعمال المام واستطالت منه تنفيذها لفترة لاحقة على تاريخ المصل به أو أبرمت يعد هذا التاريخ * اذ لا تأثير لصدور القانون المساد اليه على مفهـوه و قرار التسمير السيادى » على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية المعومية ، ودون اخلال بحق الشركات المتماقعة في الاستفاد الى أحكام نظرية الظروف الطارئة اذا قامت موجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتحويضها عما يكون قد أصابها من خسارة فادحة تجافرا الخسارة العادية على نحو تختل به المتصاديات العقد اختلالا جسيها *

أما عن العقد المبرم في ١٩٥/٥/١٠ بين الهيشة المسامة للطرق والكبارى وشركة النيل العامة لانشاه الطرق عن عملية ترميم وتفطية وتمديل وازدواج طريق الفيوم / القاهرة فقد نص البند اولا منه على أن تتمهد الشركة بأن تقوم بجميع الأعمال اللازمة لتنفيذ العملية حسب المواصفات والشروط المدونة في دفتر شروط المناقصة وملحقاته ، وتضمنت الشروط التي أحال البها البند أولا أن مواد البيتومين والحديد والاسمنت عي السلع الوحيدة التي تسرى عليها فروق أسعاد في حالة صدور قرارات سيادية بذلك ، ومفد الشروط ورد عليها تحفظ الشركة باحقيتها في أي رزيادة تطرأ على أسعاد مند المواد بعد تاريخ العطاء ، وقد وافقت الهيئة على أسماد المواد المشار البها بقرارات من شركات قطاع الأعمال العام على أسماد المواد المشار البها بقرارات من شركات قطاع الأعمال العام بأن تكون الزيادة مرجمها صدور قرارات سيادية وانعا قصدت مطلق بأن تكون الأساد ووافقتها الهيئة على ذلك .

لالسك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

۱ ـ عدم احقیة شرکتی النیل العامة للطرق والکباری والنصر العامة للمقاولات (حسن علام) فی استثداء الزبادة التی طرات علی استسمار الحدید والاسمنت والبیتومین بقرارات من شرکات قطاع الاعمال العام بابان تنفیذها لمشروعی کوبری المنصورة العلوی وکوبری الاقصر عل النیل . ٢ ... أسفية شركة النميل العامة للطرق والكباري هي استشاء الزيادة التي طرات على أسمار المعمود والإسمنت والبيتومين بقراوات من تتركان غطاع الإصال المعام حال تنفيذها مقدوع ترميم وتنظية وتعديل وازدواج طريق المقامرة / للنبوم *

﴿ لَتُونَ رَقُمْ ١٤٤٧ فَي ١٩٩٥/١/١٤٤ جِلْسَةً ١٩٩٥/٤/١٤٤ مَفُكُ رَقِي ١٩٩١/١/٤٧ ع --

(1.4)

جلسة ١٩ من ايريل ١٩٩٥

هيئان عامة _ هيئة كهرباء مص _ فتح حساب خاصة بالبنواد .. موافقة وثانية الالية .

اخضم الشرع بملتض القانون رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٩٧ يتمديل بعض احكام قانون المعاسبة المحكومية رقم ١٩٩٧ لسنة ١٩٨١ الهيئات المامة الاقتصادية والمستابات المحاسبة المحكومية دعام المرف المحاسبة المحكومية ومفاطية بعا ورد به عن الجهاب منزع من التقيد بها ورد به عن نصوم آمرة لا معيض عن التقيد بها واتباع أحكامها مودى ذلك انه لا يجوز لهذه الهيئات نصو حسابات خاصة بالبنك المرازي او غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية حقيق حسابات خاصة بالبنك المرازي او غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية حقيق حسابات خاصة بالبنك المرازي او غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية حقيق حسابات خاصة بالبنك المرازي الم

استيان للجيعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن اللادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان المعاصصية الحكومية تنص على أن القانون رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٨١ بشان المعاصصية المجاز الادارى ووحسات المحكم والهيئات العامة الخصمة وكافة الأجهزة الأخسرى التي تشملها الموازة العامة للدولة ، كما تسرى احكامه على الجهات التي تنضمن القوانين أن القرارات المصادرة بشانه قواعد خاصة فيحا لحم يود بشانة نص خاص في القرانين واللوائح ويطلق على الوحفات والهيئات والأجهزة التي تسرى عليها أحكام هذا القانون بالجهات الاهارية ، وتنص طائح عليها أحكام هذا القانون بالجهات الاهارية ، وتنص طائحة (٢٠) على الأن

الرقاية المالية قبل الصرف ونظم المضبط الهاخلي بالنسبة الأموال
 البجيات الادارية أو الأموال التبي تديرها سسواء كانت ابرادا أو أسسسولا
 أو مقوقا ١٠

ـــ الرقابة على التزامات الجهات الادارية ومتابعة الوفاء بها ٠٠

توفير البيانات والمعلومات الملازمة لتحديد المراكز الماليسة ورصم المسياسة والمساسة والمساسة والمسياسة والمسياسة والمسياسة والمسياسة والمساب المسابح والمسيام المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام المسيام المرافعة المسيام المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام المسيام المسيام المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيطيات المسيام المرافعة المسيام المرافعة المسيام ال

وبهالا يتعارض مع الشروط والقرارات المسادرة بقيول الاموال المناصة بها ووفقا لما تنظيه اللائحة التنفيذية من اجراءات للرقابة عليها ايرادا أو مصروفا ٠٠٠ ه كما تنص الملادة (٣٣) من القانون المستبدلة بالقانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٩٦ على أن « تقوم وزارة المالية باجراء المرقابة قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات الحسامة الاقتصاديه والصناديق والحسابات الخاصة وذلك طبقا للقواعد المطبقة في عند المجهات ، وتنص المادة (٣٠) على أن « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢ من القانون رقم ١٩٠٠ نسسسة ١٩٩٥ بانشساء البنك المركزى الا بمرافتة ولازاة الماليسية ، ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تفدم أن المشرع أصدر قانون المحاسبة الحكومية بغية بسط الرقابة المالية على العمليات المالية والمحاسبة ألتى تجريها وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحسدات الادارة المحليسة والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشبيلها الموازنة العامة للدولة والجهات التي تتضمن الغوانين والقرارات الصادرة بشانها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك القوانين والقرارات وأخضم المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون المحاسبة الحكومية وفضلا عن الجهات المسسار اليها ء الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة لقانون المحاسبة الحكومية دعما للرقابة المالية عليها قبل الصرف • ومن ثم أضحت هذه الهيشات يصريع نص المادة ٢٣ المشار اليها ملتزمة بالقواعد المالية المقررة بقانون المحاسبة الحكومية ومخاطبة بمسا ورد به من نصوص آمرة لا محيص عن وجوب التقيد بها واتباع أحكامها ، ومن بينهــا الأحسكام الواردة بالمادتين ١٨ و ٣٠ من قانون المحاسبة الحكومية التي لاتجيز للجهات الخاضعة لأحكامه فتح حسابات خاصة بالبنك المركزي أو غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية ، أذ أن الموافقة على انشماء هذه الحسابات هي احدى سبلها في الرقابة المالية عليها ولا بشب عن هذه الرقابة الهيئات العامة الاقتصادية التي أخضعها المشرع لقانون المحاسبة الحكومية ابتغاء فلك وكي تكون الدولة على بصيرة من أموالها دون أخلال بحق الهيئة في التصرف فيها بما يحقق الغرض من أنشائها •

ومن حيث ان مناط سريان قانون المحاسبة العكومية على هيئة كهرباء مصر هو بهنا أذا كان يلحقها وصف جهة من الجهبات التي تخضيح لهذا المقانون • واذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ اسنة ١٩٧٥ ياعتبار هيئة كهرباء مصر من الهيئات العامة الاقتصادية في تطبيق احكام المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ يشان الوازنة العامة للدولة ، وهي وان نصت على استقلال موازنة الهيئة العامة الاقتصادية عن الموازنة المامة للدولة الا انها استلزمت تقديم وزير المالية لهذه الموازنة المستقلة الى مجلس الوزراء ثم تحال الي مجلس الشميم اعتبادها ثم يعرج فائشها في موازنة الدولة • ومن ثم لايسوغ لهيئة كهرباء مصر فتح حسابات لها بالهملة المحلية أو الاجنبية لدى البنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع والأوضاع الحكومة طبقا لقانون الشائها لايفيد تحللها ما خضمت له بوجب القوانين سالفة الذكر بهقضي الوصف المالق بها كهيئة عامة إتصادية بوجب قانون المحاسبة الحكومية •

اللكك

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفترى والتشريع الى أنه لايجوز لهيئة كهرباء مصر فتح حسابات لها خارج البنك المركزى المصرى الإسواقة وزارة المالية •

ر فتوی رقم ۳٤٣ في ٤/٥/٥/٤ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ مل*ك رقم ٣٤/٢/١٦*) •

(1.4)

چلسبة ۱۸ من عبريل ۱۸۸۸

جِلمعات بـ بعثان ـ تعاية ـ مبري جواز حسابي مبدة الاعادة صبن اللهة علازم بِقصِيْها عسب البعثة في خدمة الجامعة ـ تبهد ـ تعريفي ١ الواد ١ ، ٣٧ ، ٣٣ من القلِليين وقم ١١٣ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم ششور البعثات والإجازات الدواسية والمنبح .

المترع دلب على مضو البحثة بقابل تحمل الموقة للمقابت الدينة التؤاما معلد طعيد المتحقة الخرى توافق عليها المتحقة المسيرية المتلك في الجعية التي الوفته أو اية جهة حكومية الحرى توافق عليها اللغية التنظيمية المبيئات الدائمة ويول، بهنا الالتزام وجبي عليه أن يؤتم المتزاما بهيلا معلما دادا ما تكبدته الحكومة من مصروفات على عضو البحث ما الالتزام الأصل لا يتحقيق بها المن المبيئة المحكومة شعمة للصلية للا الذا عمل المبيئة المتحرة شعمة المحكومة شعمة المبيئة من الموال بها الم يتحت المراحة المتحدد من المحدد من المحدد من المحدد من المحدد المحدد المتحدد المتحدد المتحدد من عمل المبيئة بما الاسمونة معادل المحدد المتحدد المتحد

استبان الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريم أن المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ يتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح نصب على أن و الغرض من البعثة _ سواه كانت داخل الحمهـ ربة العربية المتحدة أم خارجها .. هو القيام بدراسات علمية أو فنبة أو عملية أو الحصول على مؤمل علمي أو كسب مران عمل وذلك لسبه النقص أو حاحة تقتضمها مصلحة عامة ، كما تبين أن المادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن و يلتزم عضو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوقدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبيثات لمنة تحسب على أساس سنتن عن كل سينة قضاها ني البعثة أو الأجازة الدراسية وبحد أقصى قدره ٧ سنوات لعضو المعنة ١٠ وبجوز للجنة العلبا للبعثات اعفاء عضيو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة من التزامه الشار اليه اذا اقتضت ضرورة قوميسة أو مصلحة وطنية الى الافادة منه في جهة غير حكومية ، وتنص المادة ٣٣ عل أن و اللحنة التنفيذية العلما للبعثات أن تقرر مطالبسة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الأجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة ٥٥٥ و ٣١ ٠٠٠ ، ٠

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع بعد أن حدد أغراض البعثة الداخلية أو الخارجية والتي تتمثل في القيام بدراسات علية أو فنيسة أو الحصول على مؤهل على أو كسبه مران أو خبرة عملية ، أجاز إيفاد العاملين للخاطبين بأحكامه في بعثات داخلية أو خارجية تسد النقص في أحد الجوانب الفنية أو تحقيق مصلحة عامة على أن تتحول الحكومة نقات حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة حددت بعقدار معتبن عن كل سنة تقضاهما في البعثة ، وذلك بعد اقصى سبع صنوات مع المتمهد برد نقاتها أن لم يوف بهذا الالتزام وناط المشرع باللجنسة على دواعي مع التمهد برد نقاتها أن لم يوف بهذا الالتزام وناط المشرع باللجنسة قومية أو مصلحة حكومية .

ومن حيث انه تبين مما تقهم أن المشرع قه رتب على عضمو البعثة مقابل تحمل الدولة لنفقات البمثة التزاما محله خدمة الحكومة المصرية ممثلة في الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات فاذا لم يوف بهذا الالتزام وجب عليه أن يؤدى التزاما يديلا محله أداء ما تكيدته الحكومة من مصروفات على عضو البعثة ، ومن حيث أن الوفاء بالالتزام الأصلي لا يتحقق الا أذا عمــل المبعوث بخدمة الحكومة خدمة فعلية ، فلا يكفي مجرد استمرار صلته الوظيفية بها ، بل تعين أن يكون خلال هذه المدة تحت تصرفها لتستفيه منه مقابل ما أنفقته من أموال في بعثته وبهذا وحده يتحقق الهدف من البعثــة والمتبشــل في الاستفادة من عمل المبعوث يما اكتسب من علم وخبرة مدة بعثته ، وعلى ذلك فان المدة التي يقضيها المبعوث معمارا أو مأذونا له بالعمل في غير الحهة الحكومة ، لا تعتبر من المد التي التزم بالممل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحملته الدولة من نفقات في بعثته ، كما أن موافقة جهة عمله الحكومي على أعارته وأن أفادت ارجاء تنفيذه تعهده بالعمل بها ، فهي لا تفيد تنازل تلك الجهة عن حقها في استعماله المدة الملتزم بها الأمر الذي لا تملكه الا اللجنة التنفيذية للبعثات ويشروط خاصة أوضعها القائيةالقائية

 سنوات ، ويلتزم بموجب هذا الإخلال أن يؤدى الى الحكومة مقابل ما تكبدته الدولة من نفقات في بعثته *

تنبك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام المعروضة. حالته أن يعوض جهة الادارة عن عدم اشتغاله لديها المدة التي تعهد بها • (فتوى رقم ٢٥٠ في ١٩٥٥/٥/١٠ جلسة ١٩٩٥/٤/١٠ ملك رقم ٩١٥/٣/٨٠) •

(ځ + \ جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

ضرائب جوركية _ هيئات عامة _ تحديد فئة الضريبة _ وارهات •

قانونَ الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ـ الشرع وضع اصلا عاما في قانون الجمارك يغضي بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الاخرى المقردة على الواردات في التبرية الجمركية بحيث لا يعلى منها الا بنص ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة ومن التمرية الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩٠ استة ١٩٦٦ ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسينة ١٩٦٣ تنص على أنه و تخضع البضائع التى تعنل أراض الجمهورية لضرائب الواردات المورة في التعريفة الجمركيسة علاوة على الضرائب الخسرى المقسررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص و وتحصل الضرائب الجمركيسة وغيرما من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصسيديما وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لهيا ٠٠ » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ باصعار التعريفة الجمركية على رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٦ باصعار التعريفة الجمركية على الجمركية الجمركية الجمركية على الجمورية الخمركية طبقا للفئات الواردة بجدول التعريفسة

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجماركية وغيرما من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات في التعريفة الجمركية بعضى منها الا بنص صريع ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية الصادرة بقرار الجمهورية رقــم ٢٥٦ لسنة ١٩٨٦ ، وتبين للجمعية أن التعريفة الجمركية وفقا للبند ٢٥٧ رائاص بمنشآت واجراء منشآت (حديد صلب أو حديد ٥١ صلب زوايا وأشكال خاصة ، مهيأة للاستعمال في المنشآت ، بفئة ضريبة وارد ٥٠٪ وقد ورد في التنزيل الخاص بهذا البند بأن يخضع ما يرد لوزارة الكهرباء وميئاتها وشركاتها من أبراج كهرباء صلب ٢٥ للخطوط جهده ٢٦/٢٠/

ومن حيث ان التابت من الأوراق وما ورد يكشف المواصفات الفنية المرفقة بالمقد وكذلك فواتير الشحن الصادر للشركة الموردة ان المهات الموردة عبارة عن حديد أبراج صلب قوة شد ٥٢ لمحطات جهد ٢٦/٣٦ك ف وهو ما أقرت به مصلحة الجمارك ، ومن ثم فان هذه المهات تخضع للتنزيل المخاص بالبند ٢١/٧٣ يفئة ضريبة وارد قدرها ١٠٪ واذ تطالب مصلحة المجمارك المهيئة بسعاد مبلغ ٠٠٨ر٥٩٢٤ جنيه وذلك بنساء على تطبيق فخصريبة قدرها ٥٠٪ على هذه المهمات فان هذه المطالبة لا تكون لها الساس من الصحة ويتمين رفضها ٠

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام هيئة كهرباه المريف أداء مبلغ ٥٩٤٧٩٥٠٠ جنيه فرق رسمسوم جمركيسة ،

ر فتوی رقم ۲۰۹۷/۵/۷ فی ۱۹۹۰/۵/۷ جلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ مل**ف رقم ۲۰۹۲/۲۳۳) .**

1 (40)

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

الركز القومي للبحوث ... اعضاء هيئة البحوث ... اجازة خاصة ... اسقاطها من منة الحصول على الدكتوراه -

للركز القومى للبحوث احد الهيئات العلمية الخاضمة للقانون رقم ٦٩ لسنة 1٩٧٨ أسناسات العلمية - تسرى على شبساغل وفائف المنسسات العلمية - تسرى على شبساغل وفائف المنساء المنسساء العلمية المناسات - خلو مدا العنسساء المنسبة والوقات التناسبة والإولام الا المناسبة والإولام المناسبة والإولام المناسبة والإولام المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة و

استبان للجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شان نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية تنص عل أن وتسرى أحكام القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٢ بشان تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق ، كما تنص المادة ١٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن و تسرى أحكام المواد التالية على المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غبر أعضاء هيئة التدريس كما لم يرد في شأنه لنص خاص بهم ، وتنص المادة ١٤٨ عل أن « على المعدين والمدرسين المساعدين بذل أقصى الجهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية في سبيل الحصول على الماجستير أو الدكتوراه ٠٠٠ » وتنص المادة ١٥٦ من ذات القانون على أن « ينقل المدرس المساعه الى وظنفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خبس سنوأت على الأكثر منذ بعثته مدرسا مساعدا ، وتنص المادة ١٥٧ من ذات القانون أنضا على أن و تسرى أحكام العاملان المدنين في الدولة على العاملين في الحاممات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضياء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شانه نص خاص بهم في القوانين واللوائم الجامعية » •

واستظهرت الجمعية الصوعية ما تقدم أن الثركز القومي للبحوث هو أحد الهيئات العلمية الخاشعة لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ، وتسرى على شاغلى وظائف أعضاء مينة البحوث والوظائف المعاونة به احكام قانون تنظيم الجامعات ، وأن خلت تصوص قانون تنظيم الجامعات المشار اليه بالنسبه للمعيدين والمدرسين المساعدين من غير أعضاء هيئة التعريس من بيان احكام المعيدين والمدرسين المساعدين من غير أعضاء هيئة التعريس من بيان احكام الى قانون المعاملين المعنين بيان أحكام هذه الإجازات وتنظيمها وذاك لنيامها على اعتبارات خاصة وهي حماية الطفل والحضاط على تماسيك الاسرة ورحبتها ، وهي اعتبارات لا تتحمل الاعاقة أو التأخير ، والا عات الغرض من تقرير هذا الحق وانعتج الباب للمنت مما يتمارض مع ما تعليه المسلحة المعادين والمعيدين والمعرسين المساعدين .

ومن حيث أن علاقة المهيد أو المدرس المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنقطع خلال فترة الإجازة المهنوحة له ، الا أن هذه العلاقة تبد حدها في أن لا يكلف المهيد أو المدرس المساعد بالتزامات وظيفية تهدر ما رخص له به من أجازة فهو في فترة الإجازة يكون متخفف من أعباء الوظيفة ومتحللا من غالب التزاماتها ومن بين هذه الالتزاماته ما هو منصوص عليه في الملاتين ١٤٨ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات والتي تلزم المدرس المساعد ببذل أقصى جهد للحصول على المكتوراه وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ تميينه في هذه الوظيفة أذ يتمين عند حسساب هذه المدة أن يسقط منها ما حصل عليه المدرس المساعد من أجازات خاصة سواء لرعاية الطفل أو المرافقة الزوج أو الزوجة ، على ألا يخل هذا بحق الجامعة القدلد لديها المدرس المساعد كالمالب بالدراسات العليا في أعبال شئونها فيما يتملق بأنكام التسجيل لنيل درجة الدكتوراه والمدة التي يستقط بعضيها وذلك.

لائسك

انتهت الجمعية السومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة الأجازات الخاصة لرعاية الطفل أو لمرافقة الزوج ضمن المدة المنصُّوص عليها في المارة.١٥٦ من قانوني تنظيم الجامعات *

(فتوى رقم ٣٥٨ في ٧/٥/٥١٩ جنسة ١٩٩٥/٥/٩١ ملف رقم ٣٨/٢/٥٧٤) ·

(1+1)

جلسة 19 من ابريل سنة 1990

ا) المجمعة المعربة لتامن السئولية المدنية على أعمال البناء - عاملون بالمجمعة - احتصاص النباية الإدارية بالتحقيق معهم •

اقتانون دقم ۱۹۷۷ نستة ۱۹۵۸ باعادة تنظيم البنيابة الادارية ــ الشرع بين ولاية النيابه الادارية ، وبسط ها، الولاية على طاقتين من العاملين الولاها طاقلة العاملين بشركات النقاع الدام ، وتانيهما طاقة العاملين بالشركات التى تساهم فيها العكومة او الهيئات العاملة بنمسية لانظلة عن ۱۷۷ من واهمائها ــ العامل ذلك ترافعاتها للتى يقوم بها المضحف الاعتماري ما دامت من قبيل المسلحة العاملة .. مؤدى ذلك ــ اختصاص النيابة الادارية الادارية على الماملين في المجمعة المصرية المسؤلية المدنية على اعمال البنيا،

 (ب) مدى خضوع العاملين بالمجهمة القرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشان العد الاعلى الأجور ٠

المجمعة المعربة كامن المسئولية الدنية على اعمال البيئاء تعد من فيبل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات الكونة لها ... مؤدى ذلك خضوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور ... تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١ من. القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمعاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على انه ه مع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها المامل في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أخكام المواد من ٣ الى ١٤ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على :

٠٠٠٠٠ _ ١

٣ ــ العاملين في شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢ من قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ تنص علي أن « يتكون قطاع التأمين من :

.... is

٣ _ المنشآت التي تزاول الثامن واعادة التأمن وهي :

.... (1)

(ه) مجمعات التامين ع • في حين تنص المادة ٢٥ من ذات القانون على انه و يجوز لشركات التامين أو اعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشى، فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر بقصد الاتفاق على تحديد الأسعار أو على اصدار وثائق موحدة أو ١٠٠٠ أو غير ذلك من الأعمال التى تهم الأعضاء ١٠٠٠ وينشر قرار الانشاء والنظام الأساسى في الوقائع المصرية ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية من تاريخ هذا النشر ء وأعمالا لحكم هذه المادة صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بانشاء المجمعة المصرية لتامين المسئولية المدنية على أعمال البناء والتصديق على نظامها • وبالإطلاع على النظام الإساسى للمجمعة تبين أن المجمعة تكونت من شركات التامين الآسية :

- ١ _ شركة مصر للتأمين ٠
- ٢ ــ شركة الشرق للتأمين ٠
- ٣ _ شركة التأمين الأهلية المصرية •
- ع شركة قناة السويس للتأمين
 - ه _ شركة المندس للتأمين •
 - ٦ _ شركة الدلتا الدولية للتأمين •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المشرع بين ولاية النيابة الإدارية بالتحقيق والرقابة والفحص والاحالة الى المحاكمة التأديبية والاحالة الى النيابة العامة اذا أسهر التحقيق عن وجود جريمة جنائية من الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ اسنة المورد باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية وبسط هذه الولاية الى طائفتين من العاملين أولاهما طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تنبت لهم هذه الصفة وثانيهما طائفة العاملين بشركات التى تساهم فيها المحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عنى ٢٥٪ من راسمالها حتى والو لم تكن هذه الشركات من شركات القطاع العام _ أو تضمن لها حدا ادنى من الأرباح .

وتبين للجمعية العمومية أن مناط مد ولاية النيابة الادارية بالنسبة الى العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بعا لا يقل عن ٢٥٪ من رأسهالها لا يتوقي على الطبيهة اللعامة للشسخص القانوني الاعتباري ، كما لا يتوقف على عمومية أو خصوصية المال الذي يتملكه هذا الشسخص وانما العبرة بالصلحة التي يقوم عليها أذ ينعقد الاختصاص للنيابة الإدارية بالتعقيق مع العاملين فيه مادامت المصلحة التي يضطلع بها الشخص الاعتباري من قبيل المصلحة العامة حتى ولو كان الشخص من أشخاص القانون الخاص سواء أكان من شركات القطاع ولى كان الله أو من علمه • فالعبرة بامتلاك الجهة العامة المال أو نصيبا فيه حتى ولو كان المشخص من الأهسخاص الخاصة بل حتى ولو كان المال من الابرال الخاصة ، فليست العبرة بما لا يكون مملوكا مباشرة لجهة عام وانما يكفى أن تؤول ملكيته لجهة عامة من خلال مساهماتها مع أشخاص في وكد ذلك أن الدولة تضمين لها حدا من الربع •

وخلصت الجمعية المعرمية مما تقدم انه ولئن كانت المجمعة مكونة من مساهمات مجموعة من شركات القطاع العام ولها شخصية مستقلة عن شخصية المكونين لها الا انه وبالنظر الى انها تقوم على مصلحة عامة • فمن ثم ينعقد الاختصاص بالتحقيق مع العاملين فيها للنيابة الادارية طبقة للتأنون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المسار اليه •

ومن حيث انه فيما يتعلق بمدى خضوع العاملين بالمجمعة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها فإن المادة الأولى من هذا القرار نصت على انه و لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يممل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو ميئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو باية صفة أخرى سواه عرصت اليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى ء واذ انتهت الجمعية العمومية سلفا الى أن المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء تعد من قبيل شركات القطاع العام بإلنظر الى الشركات المكونة لها ومن ثم يخضع العاملون لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في

اللالبك ا

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالمجمعة الصرية لتأمين المستولية المدنية على أعمال البناء .

٢ أ... خضوع العاملين بهذه المجيئة الثورار رئيس مجلس الوزراء وقم
 ١٥ السنة ١٩٨٦ في شبان الحد الإغلى للأجور وما في حكمها

ر فتوی رقم ۲۷٪ فی ۲۸/۰/۰/۹۰٪ چلسة ۱۹۹۰/٤/۱۹ ملف ۱۲۸۲/۶/۸۲) •

بجلسة ١٩ من ابزيل ١٩٩٥

- شركان بـ شركان أقفّاع الأعمال الصنام بـ عالمؤن بأقفركان التبابعة بـ العقيق بـ وختماص ا

"الشرع في قانون شركات فقاع الإنهال الألم زول ١٩٠٧ لمستة ١٩٩٩ أضطحنه الى المنطقة الى المنطقة الى المنطقة الى المنطقة الله وشركاته والحضم الاختفاء المؤلفات المنطقة الله وشركاته والحضم والمنطقة المنطقة المنطق

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة مَنْ مُوادُ اصدار عَالُونُ شركات قطاع الأعبال الغام رقم ٣٠٣ السنة ١٩٩٦ تنص على أن ١٠ ينقل ألعاملون بكل من مهيئات القطسناع الغام وشركاته المرجودون اللخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون الي الشركات القابضية أو الشركات الثابعة لها بدأت الإضاعهم الوظيفية ٠٠٠٠ وتستمر مغالملة حدولًا؛ العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئوتهم الوظيفية الى أن تصدر لوائح وأنظمة العاملان بالشركات المنقولين البها طبقا لأحكام القانون الرافق ١٠٠٠ ، وتنص المادة الخامسة من مواد اصدار القانون ، الشيار الله ، على أأنه الا مم عدم الاختلال بما ورد في شنأته لص خاص في عدا القانون أو في القانون المرافق لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصنادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة الأحكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تلويه العمل باللوائح المسار اليها ، وأخبرا تنص المادة. ٤٤ من القانوان ذاته غلى أنه لا تصرى في شأن واجبات العاملين بالشركات القابضة والتبحقيق معهم وتأديبهم أحكام المواد ٧٨ و ٧٩ و ۸۰ و ۸۱ و ۸۲ و ۸۳ و ۵۰ و ۸۱ و ۸۷ و ۹۲ و ۹۲ و ۹۳ من قانون إنظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام القانون رقم ١١٧٠ إلسبنة ١٩٥٨ بعمان تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية وأحكام قانون مجلس البولة رقم 24 لسنة ١٩٧٧ الشار اليها ٠ وتختص المحاكم التأديبية بمجلس النولة دون غيرها بالنسبة المعاملين في الشركات المشار اليها في الفقرة السابقة بعا يلمي د

 (أ) توقيع جزاء الاخالة الى المساش أو الفصل من الشركة بعد المعرض على الثلاثية "

(ب) الفصل في التظلمات من السسلطات الرئاسية أو المجالس التأديبية المختصة بالشركة • ويكون الطعن في أحكام المحاكم التاديبية الصادرة بتوقيع الجزاء أو في الطعون في القرارات التأديبية أهام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة •

وتسرى فى شان واجبات العاملين بالشركات التعابعة والتحقيق نعهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ » •

وباستعراض أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون الممل ، المسار اليه والخاص بواجبات العاملين وتأديبيهم يبين أن المسرع عدد في المادة ٥٨ منه الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم الوجب في المادة ٥٩ على صاحب ألعمل أن يضع في مكان ظاهر لأنَّحة تنظيم وحدد توقيع جزائي الخصم من المرتب والوَّقْف عن ألعمل ، ثم عين في المواد من ٦٦ ألى ٩٥ الحالات ألتي تعتبر خطًا جسيما تجيز فصل العامل والاجراءات الواجب اتباعها قبل أنزال هذا ألمقاب به ، ثم نظم في المادة ٦٦ اجراءات التظلم من الفصل والجهات المختصة بذلك وواجباتها ، وعالم في المادتين ٦٧ ، ٦٨ حالتي اذا ما نسب الى العامل ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو جنحة داخل دائرة العمل ، أو اذا تصديب العامل ضي فقد أو اقلاف أو تدمير مهمات أو الات أو تعنجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهدته وكان ذلك، فالصفأ عن خطأ الطامل م وما يستبع ذلك في الحالة الأخيرة من اقتطاع المبلغ اللازم لذلك • وأخيرا أوجب المشرع في المادة ٧٠ على صاحب العمل قيد الجزاءات المالية التي التي توقع على العمال في سبجل خاص ويفرد لها حساب خاص ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره وزير الدولة للقوى العاملة بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمل .

واستظهرت الجمعية المهومية من مجمل ما تقدم أن المشرع في قانون شركات قطاع الأعمال العام الصحادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ اصطحب الى حين الأنظمة الوظيفية التي كانت تطبق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لأحكامها العاملين بالشركات القابضحية والتابعة وذلك الى أن تصعد هذه الشركات لوائحها الخاصة وحينئة أوجب

ياشيرع، وقف المصل بهضم الأنظم ةالوظيفية وكذلك الأحكام التى تظهها المؤدن نظام العاملين بالقطاع الهمام الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٨ الا ما نص المشرع على استعراره وأبقى العمل به سواء ورد النص عليها في مواد قانون الاصدار أو مواد القانون نفسه • ومن ذلك ما نصت عليه المادة 22 من قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالقانون المسار اليه من مرياة كام الحكام المواد التي أوردت ذكرها من قانون نظام العاملين بالقطاع العاملين بالشركات القابضة فيما يتعلق بواجبات هؤلاء العاملين أو التحقيق مهم أو تاديبهم أما بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة فقد الحال المشرع المشركات التابعة فقد الحال المشرع منه أن واجباتهم والتحقيق مهم وتأديبهم الى أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل المشار اليه •

لما كان ذلك وكان قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، المشار اليه ، مما يدخل في عداد الانظمة الوظيفية التي اصطحبها المسرع وقضى بسريانها على العاملين بالشركات التابعة والقابضة على السوية بينهم الى حين صدور اللوائع المخاصة بهذه الشركات وكان من بين أحكامه ما نصب عليه المادة ٨٣ منه في فقرتها التسائلة من أنه « ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشساغلى الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة ، ومن ثم يقدو متمينا القول باختصاص النيابة الادارية بالمعوقيق مع شاغلي وظائف الادارة العليا بالشركات التابعة في الحالة الموسقة م

لالىك

انتهت الجمعية العبوجية القبيسيين الفتوى والتشريع الى احتصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع شاغل وطائف الادارة العليا في الحالة المروضية .

﴿ قَتُوى رَقِمْ ٤٢٠ فِي ٢٨/٥/٥/٥/ جِلْسَةَ ١٩٩٥/٤/١٩ مَلْكُ رَقَمْ ١٨٩/١/٤٧ ﴾ -

﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴾ * جَلْسُةُ * آمَنُ مَالِيتُوْ سِنْةً * وَ19

مسئولية .. مسئولية تقصيرية ... اركانها ٠

تقوم المستولية التقسيمية على أدكان ثلاثة هي الفطة والفرد وعلاقة السببية يتهما ...
الفطا لا يفترض وانها على الفرود الباته وبيان الفرد الذي حاق به من جواله ... تعليق
مستولية المتبوع عن أعمال نابعه غير المتبودة عنى صدرت هذه الإنطال عنه أثاد أليامه
بأعمال وظيفته أو بسببها تريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع وابطة قوامها خضوج
بأعمال وظيفته أناني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لعسابه من عمل
معدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطا تابعه ويستقيم
مها مند الرجوع على المتبوع .. تطبيق ...

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦٣ من القانون المدنى تنصى على أن « كل خطأ سبب ضررا للفير يلتزم من ارتكبه بالتعويض » فى حين تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بخطئه غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها » •

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المسئولية التعميرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والفرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لايفترض وانما يجب على المفرود اثباته وبيان الفرر الذي حاق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فأن مسئولية المتبوع عن أعمال تأبعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع وابطلة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة التاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع -

ولما كان عبال مرفق مياه القاهرة الكبرى قد أخطاوا أثناء قبامهم باعبال الحفر اللازمة لاصلاح ماسورة المياه الفرعية على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في حينه ولم يلحضه المرفق رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة ، وترتب على الخطأ المشار البه الاضرار بمنشآت الهيئة ، وقامت علاقة السببية بني الخطأ والفدد الذي نتج عنه قان المسئولية تفدو قه ن المستورية المستولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مستولا توققت وبالتالى تتوافر مستولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مستولا عن خطأ عماله التابعين له ، ومن ثم يلتزم يتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذي لحق منشاتها نتيجة لهذا الخطأ والذي قدر بمبلغ (٢٤٢٨٩ جنيها) •

لالسك

أنتهت الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام مرفق مباه المامرة المبادية وعالدين الفا وعالدين المبادية وعالدين الفا وعالدين وتشفة وثنائين جنيها / الى الهيئة القزمية للاتضالات السلكية واللاسلكية عرضًا عن التلفيات التي لحقت منشأتها "

ر فتوی رقم ۱۹۹۰ فی ۱۹۹۰/۱۹۷۷ جلسة ۱۹۹۰/۱۹۷۳ ملقت رقم ۳۹۲/۱/۳۲) ،

44443 "

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية العمومية للسيمي الفتوى والتشريع ... اختصاص ... طلب الراق ... صفة -

اختصاص الجمعية المعودية لقسمى القنوى والتشريع بإيدا، الراى في السائل المعولية والدستورية والتشريعية وغيرها من طلسائل الخفائرتية لا ينطق الا القا العيلت المسائة على الجمعية المعودية معن حددهم النصى على سبيل القسم ، وهم وليس الجمهووية ووليس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النصي غير مؤلاء احالة ملد المسائل او بعضها الى الجمعية المعودية ساؤدى ذلك ـ عدم قبول غلب الراى في حالة تقديمه من غير ذي صفة حكييق ،

استبان للجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن المختص الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية: (1) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال اليها بسبب اهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الدوراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ټ)

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن اختصاصها بابداء الرأى لم المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسائلة على الجمهورية المعوميسة من حددهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئسة التشريعية ورئيس مجلس اللولة ، ولم يخول النص غير هؤلاء أحالة هذه المسائل أو بعضسها الى الجمعية المعومية ، ومن ثم غير هؤلاء أحالة هذه المسائل أو بعضسها الى الجمعية المعومية ، ومن ثم فلا يسوغ للجمعية المعومية ، ومن ثم

مجلس الدولة المشار اليه أن تخوض وفيما طلب فيه الرأى أذا ورد عن غير. السبيل الذي رسمه القانون -

تدليك

التهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عام قبول الرأى الماثل ·

ر فتهي رقم ١٩٩٠ في ١٩٩٥/٥/٧ جلسة ١٩٩٥/٥/٧ ملك وقم ٢٠٤/٢/٨٦) ·

(114)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مسئولية _ مسئولية تقميرية _ مناطها •

تقوم المستولية التفصيية على اركان ثلالة هي الفطا والفرر وخلاقة السبيية ييتهما . - الفطا لا يطرفي وانا يجب على المسرود الباته وبيان الفير الذي حالق به من جواله .. مؤدى ذلك .. ان اخلاق المضرود في اقامة الدليل على لبوت الفطا في جانب المسئول مقتصد دفض المقالية .. خبييق .

استبان للجمعية الصومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضروا للشير يلزم من اوتكبه بالتمويض » »

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم أن المسئولية التقسيرية تقوم على أدكان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وانما يعب على المضرور أثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه ،

وخاصت الجمعية الصومية ما تقدم الى أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اذ أخفقت في اقامة العليل على ثبوت خطأ في جانب مرفق مياه الاسكندرة يرتب مسئوليته عن الأشرار التي ليقت منساتها فين ثم تفدو مطالبتها بالزام المرفق بقيمة اصسلاح التلفيات عارية من سندها حرية بالالتفات عنها ورفضها •

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق الاسكندرية بمبلغ ٨٣٦٥ جنيها (ثبائية الآف وثلاثها ق وخمسة وعشرين جنيها) قيمة اصلاح التلفيات التي لحقت منشآتها "

(فتوی رقم ۳٦۱ فی ۱۹۹۰/۰/۷ جلسة ۱۹۹۰/۰/۳۲ **جل**سة ۳۹۸/۲/۳۲) •

ر (۱۱۱) جلسة ۲ من ماير سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية المعومية القسيس الفنوى والتشريع _ **دعوى اقسائية _ عدم** ملاحة ابدأ، الرأى - لا يكون من باللائم ابداء الرأى فى مسائة من المسائل 13 كانت هذه السائة يذاتها مثار دعوى قضائية تقديرا الاجراءات القضائية التى القذات إشائها •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسألة الفقاونية المطروحة عليها أنما تتعلق برأى خلصت اليه الجمعية في اغتساء سابق لها وبأحكام قضائية أنطوت على ما يغاير هذا الرأى . ولاحظت الجمعية المعومية لدى النظر في تطبيق القواعه الراجعة في خصوصية الحالمة أن الأمر في شأن المسألة القانونية المثارة بحل دعسوى قضائية مقامة بمجلمي الدولة أمام محكمة القضائية مقامة بمجلمي الدولة أمام محكمة القضائية الادارى برقم ٢٧٠٦ لسنة ٤٤ القضائية وهو الأمر الذي يفدو معه من غير الملائم أن تخصوض الجمعية المعومية فيها طلب غيه الرأى تقديرا للإجراءات القضائية التي اتخذت بشائه .

اذليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملاعمة أبداء الراى في الموضوع الماثل .

< فتوى ۳۱۲ فى ۱۹۹۰/۰/۷ جلسة ۱۹۹۰/۰/۳ ملف رقم ۱۹۲/۲/۷) ٠

(117)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومة لقسمى الفتوى والتشريع _ اختصاصها _ حـكم قضائي _ حجز اداري -

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رفي 2 ليسنة ١٩٧٧ ، والمادة ٥٩ من القانون وقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شان العجز الاداري - والمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ،

الأصل هو اختصاص الجمعية المموسية لقسمي القتوى والتشريع بالخصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزادات أو بين الممالح الامامة أو بين الهيئات المحامة أو بين المؤسسات العامة أو بين المهيئات المحامة أو بين المهيئات المحامة أو بين المهيئات المحامة أو بين الهيئات المحامة أو بين علم المجهوز المنه والمها بقاضي المسلم في المنازعات الخاصة بطلب رفع العجز التي يتطبع مده بعالي لسطب هذا الاختصياص النائية الذي يتبعه المعجوز عليه دون سواه ما لا يتطبع محمة بعالي لسطب هذا الاختصياص المعام له المعامل في تلك المنازعات يتحسر عن الجمعية المعرسة ويتحدد عن الجمعية المعرسة ويتحدد لذافي انتفيذ إنا كان أطراف النزاع سـ تطبيق ا

استبان للجمعية العبوبية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ اسنة ١٩٧٢ منص على ان « تختص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية :

..... (1)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المسالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العموميسة لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات لمؤماً للجانبين .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٠٥ في بجوز أن تتبع لسنة ١٩٠٥ في بجوز أن تتبع الجراءات الججز الاداري المبينة بهذا القانون عند عيم الوغاء بالمستحقات في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفي الامكن وللاشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون:

(1)

ا (+)) النفر اسلم المستحقة قلفوفا ، في حين تنيس المادة ١٧٥ من

ذات التانون على أنه « غيها عدا ما نمى عليه في هذا القانون تسرى احكام مانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع احكام هذا القانون » وبالرجوع الى قانون المرافعات المدنية والتجاريسة السادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بيين أنه أفرد الفصل الثاني من الكتاب الثاني من الكتاب الثاني لأحكام حجز ما للمدنين لعلم الفير ونصى في المادة ٣٣٥ ينه على أنه « يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع المحوز إمام تلفى النفيذ الذي يتبعه ولا يحتج على المحجوز يليه برغع هذه الدعوى الا أذا المفتر اليه كم ويتبع على المحجوز لديه برغع هذه الدعوى الا أذا المفتر اليه كم ويترتب على الملاق المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوغاء للحاجز الا بعد الفصل غيها » .

واستظرت الجمعية العجومية من مجبل ما تقدم انه وان كان الاصل هو اختصاص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريسع يالفصل في المنازعات التي تنشا بين الوزارات او بين المسالح العامة و بين المينات المحلية الربين المرسسات العامة أو بين المهينات المحلية الوبين هذه الجهات بعضها البعض الا أن المشرع في المادة ٢٥٣ سن المينات المدنية والتجارية ، المشار اليه ، والتي يسوغ الرجوع عليها بمتنفى المادة ٢٥٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى عند عدم وجود نص فيه لانتفاء التعارض بينها وبين الحكام هذا القانون . . خرج على هذا الأصل فيها يتعلق بالمنازعات الخاسات الخاسات الخاسات الخاسات الخاسات المنازعات المهادة المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازعات المنازع المناز أو بين الجهعية وينمقد لتناشى التنفيذ وذلك أيا كان اطراف النزاع .

لما كان ذلك وكانت المملحة تبغى استصدار قرار من الجمعية العمومية برفع الحجز الموقع على ما لها لدى الغير (البنك الأهملي الرئيسي وفروعه) بعموغة المحافظة وفاء للببالغ المحكوم بها كفرامة في الدعوى المشار اليها وذلك في ضوء الاعتبارات التي اشارت اليها وكان الاختصاص بالفصل في هذا النزاع ينعقد بنص المادة ١٣٥ من القنون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليها لقاضي التنفيذ الذي يتبعه المحجوز عليه ايا كان اطراف النزاع ومن ثم تفدو الجمعية

لآل ا

انتهت الجبعية المبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل -

 ⁽ ۲۰۸۲/۲/۳۲ في ۱۹۹۰/۰/۳ چلسة ۱۹۹۰/۰/۴ ملف رقم ۲۹۸۲/۲/۳۲) .

(117)

جلسة ٣ من مايو سنة و١٩٩٥

مجلس الدولة ــ الجمعية المومية للسمى الفتوى والتشريع ــ اختصاص ــ طلب الرأى •

اختصاص الجعمية المورمية لتسمى اللتوى والتشريع بابداء الرأى في المسائل الدولية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل الثانونية ، لا ينتقد الا اذا أحيلت المسائلة على الجعمية العمومية من حددهم النصى بمل سبيل العصر ، وهم وليس الجعمهورية ووليس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ووليس مجلسى الدولة ، ولم يفول التص غير طولاء احالة هلد المسائل او بعضها الى الجمعية المهومية حودى ذلك ح عدم لجول طلب الرأى في حالة تقديم من عمر ذى صفة ح تطبيق ه

استبان للجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٦ من متانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٧ ننص على أن « تختص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراي في المسائل والموضوعات الآتية :

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن اختصاصها باسداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقه الا اذا احيلت المسائة على الجمعية المهدوبية من القانونية لا ينعقه الا اذا احيلت المسائة على الجمهوريسة ورئيس المهوريسة ورئيس المهدة التشريعيسة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النمس غير هؤلاء احالة هذه المسائل او بعضها الى المجمعية العمومية ، ومن ثم غلا يسوغ للجمعية نزولا عند صريح تص المحدة 17 من قانون مجلس الدولة الشار اليه أن تخوض غيما طلب عبه الراى اذا ورد عن غير السبيل الذي رسمه القانون ،

اللك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول طلب الرآى الماثل .

(قتوي رقم ۲۰۳ في ۱۹۰/۰/۲۶ جلسة ۲/۰/۰/۰۷ ملف رقم ۲۰۲/۲۰۲۷). .

(115)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

ادارات قانونية ... ندب ... مدد القيد بجدول المحامن .

الشرع في قانون الادارات القانونية رقم 24 لسنة 1470 تعقيقا منه لاستقلال اعضاء الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات الدامة والوصدات التابعة لها وضبانا لحيدتهم في أداء اعجالهم فود تنظيما فانونيا خاصا بالمامة الرقيقية قبله اللغة ، ومين هذه والوقائف طبح بالمؤسسات المحمود القردة للتميين بقانوني العاملية بالمحمود المحمود المتمنين المستعلين جانوا للقواعد المبين بالدولة أو التطاع المبام أن يكون مقيدا بجدول المحامين المستعلين حليا للقواعد المبينة والدول الادارات القانونية في المحمود في من الوقائف المتمارة في من الوقائف المتمارة المبام أن الوقيقة يتمين توافرها فيمن يشمل الوقيقة أيا كانت الادارات التي يشفلها بها أو الصاحة التي يشغل الوقيقة طبقاً لها تعيينا أو ترقية أو نباء تعليق و

استبان للجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٢ من التانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشان الادارات القانونية تنص على أن شيشترط فيبن يعين في أحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أو تتوفر فيه الشروط المتررة في نظام الماملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع المام حسب الأحوال أن يكون مقيدا بجدول المحامين المستغلين طبقا للقواعد الواردة بالمادة الثانية . . » ونبين لها أيضاً أن المادة ١٣ من ذات القانون تنص على أن « يشترط فيبن يشغل الوظائف الفنيسة بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة تبن كل وظيفة منها .

واستظهرت الجمعية العبوبية مما تقدم أن المشرع تحتيناً منسه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لحيدتهم في اداء أعمالهم أفرد تنظيماً قانونياً خاصا بالمعالمة الوظيفية لهذه الفئة ، وعين هذه الوظائف على سبيل الحصر واسترط فيهن بشغلها غضلا عن الشروط المتررة المتعين بتانوني العالمين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، أن يكون متيدا بجدول المحلمين المستقلين طبقاً للتواعد المبيئة ترين كل وظيفة من الوظائف المحلمين المداونة 17 من قانون الادارات القانونية ، وعلى هذا عان المدد المستراطات شغل الوظيفة يتمين توافرها فيهن بشغل الوظيفة إلى كانت

الأداة التي يشغلها بها أو الصفة التي يشغل الوظيفة طبقا لها ، وسواء كانت تعييناً أو ترقية أو ندباً ، ومن ثم كان الندب الى وظيفة أعلى مما يفترض توافر اشتراطات شفل الوظيفة المنتدب اليها في العامل المنتدب لها باعتبار أن الندب احدى وسائل شغل الوظيفة الأعلى .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / وحيث انه تبين انه لم يستوف المدة اللازمة لشخل وظيفة مدير ادارة تانونية وهي حسبما جاء بالجدول المرفق بالمادة ١٣ سابق الاشارة اليها القيد امام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد امام محاكم الاستئناف وانقضاء ١٤ سنة على الاشتغال بالمحاماة ومن ثم غانه لا يجوز ندبه لشغل هـذه الوظيفة .

اذا ك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب استيفاء مدد القيد الواردة بجدول المحامين لشنفل وظائف الادارة القانونية بطريق الندب .

ر فتوی رقب ۲۱۵ فی ۲۸/۰/۰/۲۸ جلسة ۳/۰/۰/۸۹ ملف رقم ۹۱۷/۳/۸۳) .

(110)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات .. البعثات الدبلوماسية _ السطاوات _ شراء السلع واستيرادها .

المشرع في قانون الفريبة العامة على المبيعات رقم 11 لسنة ١٩٩١ وفسع تنظيما شاهلا للفريبة العامة على المبيعات عين بهقتضاه السلع والخدمات الخاضمة للفريبة فاخضع السلع المصلية والمستودة والفنمات التي اورد بيانها بالجعول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الفريبة عنه المشحق الفريبة بلحاق وائعة بيع السلمة أو أداء الغدمة بهموفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها حالسلع المستوردة - استعقاق الفريبة عنها منوط بتعقق الواقمة المشتق المفريبة الجهركية سواء قام باستبرادها شخص طبيعي أو معتوى متى كان استبراده لها بقرض الاتجاد فيها إيا كان حجم معاملاته -

قش الخشرع العرف الدول باعفاء ما يشترى او يسمستورد للسفاوات والمؤونسيات والمقدميات غير المفارية الاستعمال الرسمي وشرط هذا الإنطاء بامرين : الإول : ان يتم شراء السلع او استيرادها من المفارج معرفة وسسيط لحساب السفارة او المؤوضية أو تصميلتها في القادرج باللل - تطبيق -

استبان للجمعية المهومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنسة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالالفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها ...

المكلف : الشخص الطبيعى او المعنوى الكلف بتحصيل وتوريسد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجاً صناعياً أو تلجراً أو وؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بغرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ...

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعي ان معنوى يمارس بصسورة اعتبادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبمية .

المستورد : كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستراد سلم صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة الضريبة بغرض الاتجار . . ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العلهة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون كما نتص المادة (٦) على أن « تستحصق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو اداء الخدمة بممرغة المكلفين وفقاً لاحكام هذا القانون . . . كما تستحق الضريبة بالنسبة الى المسلع المستوردة في مرحلة الافراح عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة المطريبة الجبركية وتحصل وفقاً للإجراءات المقررة في شانها « . وتنص المائدة (٢ ٪) من ذات القانون على أن « يعفى من الضريبة ويشرط المعاملة بالمئل وفي حدود هذه المعاملة ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية : . . .

 ٢ -- ما يشترى او يستورد السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ٠٠٠ » .

ومناد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على الببعسات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991 وضع تنظيماً شاملا المضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة المضريبة ، فاخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بياتها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واتمة ببع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها .

اما بالنسبة الى السلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريسة منوطاً بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية • وأخصيع المشرع للضريبة كل شخص طبيعى او معنوى بقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بفرض الاتجار غيها أيا كان حجم معاملاته •

بيد أن العرف جرى في نطاق القانون الدولى على منح البعثات الدولماسية والوكالات السياسية امتيازات مختلفة ليبكن لها مسن اداء عملها والقيام بمهام تمثيل دولها أو المنظمات الدولية . ومن ثم مقد قنن المشرع ذلك في المادة (٢٤) من قانون الضريبة العلمة على المبيعسات واعلى ما يشترى أو يستورد للمخارات والمفوضيات والقنصليات غسير المفرية للاستعمال الرسمي وشرط هذا الاعفاء بامرين:

الأمر الأول: ان يتم شراء السلع أو استيرادها من الخسارج بمعرفة وسيط لحساب السفارة أو المفوضية أو القنصلية ، بدلالة أن المشرع بنى معل الشراء أو الاستيراد من الخارج في الفقرة (٢) من إلادة (؟؟) المشار اليها للمجهول بها مفاده أن يتم الشراء أو الاستيراد عن غير طريق السفارة أو المغوضية أو التنصلية ولحسابها) فاذا تم ذلك بمعرفتها مباشرة فان السلع لا تخضع للضربية المهسمة على المبيعات بحسب الأصل ، أذ أنها ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار يغيها وإنها جرى استيرادها للزومها للاستمال الرسمى بها لا يخضع يمه للضربية العامة على المبيعات لغوات غرض الاتجسار نبها بسن استيرادها ، على حين أنه أذا تم الشراء أو الاستيراد عن غير طريقها منذا النشاط في حقيقته هو نشاط الوسيط المكنف بحسال الضربية من المشسترى وتوريدها لمصلحة الضرائب عسلى المبيعات) ومن ثم يرد عليه الاعفاء الوارد بالفترة (٢) من المادة (؟٢) من المادة ور التعاون ،

الأور الثانى: أن يتم معالمة سفاراتنا أو مغوضياتنا أو تنصلياتنا فى مصر فى الخارج بالمثل ، بحيث تقرد دولة السسفارة التى تمثلها فى مصر لمعتاتنا لديها اعفاء مثيلا من الضريبة العابة على المبيعات أو ألا يكون مثيل النشاط الخاضع للضريبة فى مصر خاضع للضريبة هناك أيا كان سبب عدم الخضوع ، أذ حيث يتسع نطاق اعفاء النشاط أو عدم خضوعه للضريبة فى هذه الدولة يقوم مبدأ المعالمة بالمثل ويتوافر ،

ومن حيث ان سفارة انفانستان في مصر استوردت من الخارج جهازى تليفون دولى وتلكس للاستمبال الرسمى لها ، وافادت وزارة الخارجية المصرية بأن الدولة التي تبثلها هذه السفارة لا تفرض ضريبة مبيعات على الواردات ، فين ثم فاذا كان قد تم استيراد الجهازين المشار اليهها عن طريق وسيط لحساب السفارة فانهها يعنيان من الضريبة العامة على البيعات نفاذا لحكم الفترة (٢) من المادة (٢٤) من قاتون الضريبة العامة على المبيعات . أما أذا تم استيراد الجهازين بمعرفة السفارة ذاتها فان وارداتها من الخارج لا تخضع بعصب وها واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها ، وفي الحالدين لا تستحق الضريبة على الواردات المشار اليها .

اذا___ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريسع الى عسدم المتحقاق الضريبة العامة على المبيعات على جهازى التليفون الدولى والنكس الذين استوردتهما سفارة المغانستان لاستعمالها الرسمى (فتوى رقم ۱۵ م ۱۹۹۰/۰/۲۳ على ۱۹۹۰/۰/۲۸ م

CMM

جلسبة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

اصلاح ذراعي ... حظر تملك الاجانب الأراضي الزراعية ... اختصاص هيئة الإصلاح الزراعي بتسلم الأداضي وادارتها .. تنفيذ شروع ذي نفع عام عليها ... تقدير ثبتها .

المرسوم بنائون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشان الاصلاح الزراعى ـ المسرع حقل على الاجاب تعلف الادافى الرود والصحواوية ـ الاجاب تعلف الادافى البيرة والصحواوية ـ المتساس الهيئة الدامة للاصلاح الزراعى بتسلم الادافى وادارتها ناية عن الدولة توطئة لتوزيعها على صغاد الفلاحية الارافى الإجابة توريفا يقدر وقط الاحكام المناؤن ـ المجلس ادارة الهيئة العادة للاصلاح الزراعى أن يقرد الاحتفاظ بعن، من الارافى المسئول عليها لتنظيد مشروعات ذات سنمة عامة بناء على طلب المسالح العكومية أو غيرها الهيئة العادة للاحتفام من الهيئات العادة على أو زرى هذه الجهات ثمن ما تتسلمه من ادافى للهيئة وقفا كما يجرى من تعليم والمجتب العليا لتشمين الواطى العلق حد نظييق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتسوى والتشريع أن المادة (١٠ مكررا) من المرسوم بنانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ بشان الاصلاح الزراعي تنص على انه « يجرز لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيست مشروعات أو لاقامة منشأت ذات منفعة عامة ، وذلك بناء على طلب المصالم المكرمية أو غيرها من الهيئات المامة ٠٠٠ ، وتنص المادة (١٢ مكررا) على أن « لمجلس أدارة الهيئة العسامة للاصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القبانون وتعتبر قراراتيه في هنذا الشأن تفسيدرا تشريعيا مازما وتنشره في الجريدة الرسمية ، • وتنص المادة (١) من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي رقم ١ لسنة ١٩٦١ في شان تفسير بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ على أنه و لا يجرز للمصالح الحكومية والهيئات المسامة تتغيب مشرعات او اقامة منشأت ذات منفعة عامة على أي جزء من الأراضي المستولى عليها تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى الا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المسادة (١٠ مكررا) من هذا المرسوم بقانون وأداء ثبن ما تتسلمه من هذه الأراضي ، • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قراد رئيس الممهورية بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بمظر تعلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية الأراضي الذراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية الملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القاذين ٠٠٠ ، وتنص المادة (٤)

عن أن « يؤدى الى ملاك الأراضى المســار اليها فى المادة (٢) تعويض يقدر وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم يقانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ المشار اليه » •

واستظهرت الجامية العمودية مما تهدم أن المشرع حظر على الأجأنب تملك الأراضي الزراعية أو الأراضي القابلة للزراعسة أو الأراضي البور والصحراوية • وناط بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي تسام هذه الأراشي وادارتها نياية عن الدولة ترطئة لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقسا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، على أن يؤدي لملاك هذه الأراضي الأجانب تعويضا يوس وفقها للأحكام المنصوص عليها في الرسوم يقانون أنف الذكر • كسا أجباز المشرع لمجلس ادارة الهيئة العبامة للاصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأراضي المستولى عليها تطبيقا لأحكام قوانين الاصلاح الزراعي لتنفيذ مشروعات ذات منفعـة عامة بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة ، على أن تؤدى هذه الجهات ثمن ما تتسلمه من أراضي للهيئة وفقا لما يجرى به تقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة • ومن ثم تلتزم الهيئة المامة لمرفق الصرف الصحى باداء ثمن الأرض المقام عليها محطة الصرف الصحى بمنطنة منشاة البكارى بالهرم الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وفقا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة • ولا يجون المجاج في هذا الشأن بأن هذه الأرض قد خصصت للمنفعة العامة بالفعل ، ذلك أنه ولئن كان ال^إصـــل أن نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة بين اشخاص القانرن العمام يتم بنقل الأشراف الادارى على هذه الأموال دون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها • بيد أن المشرع استثنى من هذا الأصل الأراضي المستولى عليها تنفيذا لقرانين الاصلاح الزراعي ، فالزم بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الجهات الحكومية والهيئات العامة باداء ثمن ما تتسلمه من هذه الأراضي لاقامة مشروعات ذات نفع عام عليها •

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتدى والتستريع الى المقتدى والتستريع الى المقتة الإيثة العسامة للاصلاح الزراعى في قيمة الأرض التي خصصت للهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى لاقامة محطة عليها للصرف الصحى بمنطقة البكارى بالهرم .

[﴿] فَتَوَى رَقِّم ٤٦٦ فَي ٢٨/٥/٥/٢٨ جِلْسَة ٣/٥/٥/١٩ مَلْفُ رَقِّم ٢٩٢/٢/٣٧) •

(NV)

جنســة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

ميزانية - الموازنة العامة للدولة - ميدا عمومية الميزائية - تخصيص •

القانون رقم ٣٣ أسنة ١٩٧٣ بشسان الموازنة العامة للدولة تقفى بأن يتم تقدير الايرادات دون أن تستئرل منها أية نقفات ولا يجوز تفصيص مورد مدين لواجهة استغدام معدد الا في الأحوال المدورية التي يصدر بها قرار من رئيس المجهورية سالاصل المدى يرتكز البه فانون الموازنة العامة للدولة هو مبدأ عهومية الميزانية بقاعدتيه عدم تفصيص الايرادات وعدم خسم النقات من الايرادات به استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع لرئيس المجهورية تفصيص مورد مدين لاستقدام مدين سطيق .

استيان للجمعية العمومية لقسمي الفترى والتشريع أن المادة (٩) من القنون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٧٢ بشان الموازنة العمامة لملدولة تنص على أن (يتم تقدير الإيرادات دون أن يستنزل منها أية نفقات ، كما أنه لا يجوز تخصيص مررد معرن الواجهة استخدام محدد الا في الأحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، • وتنص المادة (۱۰) على أنه « يجوز بترار من رئيس الجمهورية انشاء صنادية. تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة ٠٠٠ ، ٠ كميا تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لمسمنة ١٩٧٨ بشمان صندوق تمويل مشروعات الأثار والمتاهف والصوت والضوء على ان « ينشأ حساب خاص لصندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاهف والصوت والضوء برزارة الثقافة ٠٠٠ ع ربتنص المادة الثالثة منه على أن « تتكون موارد الصندوق من ٠٠٠ (ب) رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية وعروض الصارت والضوء على أن تخصص نسبة ١٠٪ من رسوم زيارة المناطق الأثرية للمحليات ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣٥) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسينة ١٩٧٩ تنص على أن تشمل موارد المعافظات ما يأتي ٠٠ ثانيا : الموارد الخاصة بالمجافظات وتتضمن ما ياتي : ٠٠٠ (د) الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطايم المحلى التي تفرض لمسالح المحافظة ٠٠٠ » ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن النانون رقم ٥٣ أسنة المهمية العمومية مما تقدم أن النازنة المامة للدولة يقضى بأن يتم تقدير الايرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات ، كما لايجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الأحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس

الجمهورية • ومن ثم فان الأصل الذي يرنكر اليه قانون الوازنه العامة للدرية هو ميدا عمومية الموازية بعاعدتية عدم تحصيص الايرادات وعدم خصم النبوت عن الايرادات * واستقدَّء عن هذا الاصل اجسارَ المشرع بربيس الجمهزرية بحصيص مورد معين لاستحدام محدد . ويسند من دلك صدر فرار رئيس الجمهررية رقم ٦٥ لسنة ١٦٧٨ يشبان صندوق تعويل مشريعات الانار والمناحف وانصوت والضوء ، وجعل من بين موارده رسوم زياره المدحف والمناطق الاخريه وعروض الصاوت والضوء على ان يغصص منها نسبة ١٠٪ بلمحليسات دون ان يحدد بحصيله هذه النسبه العرض الذي تنفق فيه ، رمن نم دزول هذه المحصيلة الى ميزانية المحافظة كمورد من مواردها باعتبارها رسوما ذات طابع محلى * ذلك أن الأصل هن عموم الموازنة والخروج على هذا الاصل يتخصيص الانفاق يفتضي تصا ينفي شبهه العمارم ويوك الخصوص ، وان قراد رئيس الجمهورية رقم ١٥ لمينه ١٩٧٨ وأن اغاد تخصيص ١٠٪ من رسوم زيارة المتاحف والمنطق الأترية للمحليات ، فانه لا يفيد بذاته تخصيص النسبة المشار اليها لدى المحليات لملانف ق منها على المشروعات السياحية والاثرية ، ولذلك كان استصحاب الأصل وهو عمرمية الموازنة اوجب دون نص يؤكده ٠ ومن ثم تؤول نسبة ١٠٪ المخصصة للمحلياء من رسوم زيارة المناطق الأثرية الى ميزانية المصفطة •

لذلــــك

انتهت الجمعية العموميية لمقسمي الفتسرى والتستريع الى ال قبرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لمسنة ١٩٧٨ يانشاء صندوق تعريف مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء لا يفيد بذاته تجذب نسبة ١٠٠ المخصصة للمحليات من رسرم زيارة المناطق الآثرية للصرف منها على الخدمات المحلية المفاصة بالسياحة والآثار ٠

(فتوی رقم ۲۱۹ فی ۲۹/٥/٥/۸۸ جلسة ۳/٥/٥/۸ ملف رقم ۲۸۹/۲/۲۸۲) •

(۱۹۹۸) جلسة ۳۱ من مايو سنة ۱۹۹۵

عقد ... عقد اداری ... عقد تورید ... تنفید ... الاخلال بشروط العقد ... غرامة تاخیر ... الدلع بعدم التنفید .

تنفيذ العقد طبقا لما استمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية ... هو اصل من اصول القانون التي تحكم العقود الدنية والعقود الادارية على حد سوا، ... مقتضى ذلك التزام كل طرف من طرفي العقد بنيد ما انقلا عليه في العقد فان حاد احدها من هذا الالتزام السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدي ووجب حمله على الوف، بهذا الالتزام وصدر تحديله بما رتبه العقد من جزاءات كثرامة تلخير امرا واجبا ، ولا يحول دون ذلك الدع بدام التنظيد به من هما المناس على المناس على الفود به من الدارية ، لما تنظرد به من السابق على العاود .. تطبيق في العقود الادارية ، لما تنظرد به من شمالان نيزها عن غيرها من العلود .. تطبيق في العقود الادارية ، لما تنظرد به من

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتسرى والتشريع أن المادة (١٤٨) من القانون المدنى تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النيسة » وهذا المبدا وعلى ما جرى به افتساء الجمعية العمومية – هو اصل من أصبول القانون ما لحق العقود المدنية والمقود الادارية على حد سراء ، يموتضاه يلنزم كل طرف من طرفي المقد بتنفيذ ما اتفقا عليه في المقد ، فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالمتزامه المقدى ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتببه العقد من جزاءات ، كما تبين للجمعية العمرمية أن أمر التوريد كفرامة التأخير أمرا وأجبا - كما تبين للجمعية العمرمية أن أمر التوريد توريد الطبوعات محله ، وهي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استلام توريد الطبوعات محله ، وهي خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استلام المدراؤيا من توقيع الغرامة التي ستوقع عليكم بواقع ١٪ عن كل أسبوع بدة تأخير أو جزء منه وبعد أقمى أربعة اسابيع » *

ولما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأمرية انتهت من توريد المطبوعات المتصاقد عليها بتاريخ ١٨ ٠ ١٩ ١٩٩٣/١٢/٢٨ ، وذلك بعد انتهاء مدة التوريد المتماتد عليها في ١٩٩٣/١٢/١ ، ومن ثم مان قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة الموردة لتأخيرها عن توريد

المطبوعات حمل البندين السادس والرابع عشر من المناتصة ، والحالة هذه ، يكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تتريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد غرامة التأخير الموتمة عليها في هدذا الشأن ، وتبلغ ٨٩٨ ٣٦٨ غير تأتم على سند صحيح يظاهره ، اذ كان جدير بها أن تلتزم بالتوريد خلال المدة المتغق عليها .

ولا يشفع للهيئة الطالبة أن مرد تأخرها في التوريد راجع الى عدم اضافة ضربية المبيمات الى تيمة أمر التوريد ، لذلك طلبت الى الهيئسة التومية للاتصالات السلكية واللاسلكية اضافة الضربية الى تيمة اسر التوريد ، وذكرت في كتابها الموجه الى الهيئة الاخيرة أن مدة التوريد تبدأ من تاريخ ورود الرد باضافة ضربية المبيمات ، وأى تأخير في الرد يقابله تأخير مماثل في التوريد ، لا يشفع لها ذلك ، بالنظر الى أن اشتراط اضافة ضربية المبيمات الى تيمة أمر التوريد أو ورود الرد بالاضافة من محض تعديل لشروط التماتد من جانب واحد بلا سند يتيح ذلك ، بالاضافة ألى أنه من المقرر أن الدفع بعمم التنفيذ ، كاصل عام ، أمر غير جائز في المقود الادارية ، لما تنفرد به من خصائص تميزها عن غيرها من المقود .

d 131

(فتوی رقم ۱۹۹۰ فی ۱۹۹۰/۹/۸ جلسة ۳۱/۵/۵/۱۱ ملف رقم ۱۹۹۲/۲/۵۲۲) .

(114)

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ ادارات الفتوى _ اختصاصها _ مراجعة العقود _ هيئة خاصة .

قانون مجلس الدولة رقم 24 لسنة 197 - الشرع ناط بادارة الفتوى الفتصة بعجلس الدولة ابداء الرأى في المسائل التي بطاب الرأى فيها من رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الفوزاء أو الفوزادات والهيئات العامة - الآثام الوزادات والهيئات العامة والمسائلة المستقدمة الاكتوبية عندا أو تقبل صلحا أو تجبر تعيما أو قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة الاك جنبه الا بعد استثانه ادارة القنوى المنتسة - أن المقود الادارية فضلته المخافظ جوهريا عن عقود القانون المقامي بان أحد ما رفيها شخص من أشخاص القانون العام وتضمن احكاما استثنائية وفي مافوقة لا مثيل لها في عقود القانون القامي من تنبعة ذلك - المحتمدات المعامل القانون المام عن الاختصاص من المخاص القانون المام عن الاختصاص الموجوبي بمجلس الدولة في مراجعة المقدر - تطبيق ه

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥٨) من القيانون رقيم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشيئان مجلس اللولة تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرئاسة لجيهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزرات والهيشات العمامة ٠٠٠ وتختص الإدارات المذكورة بابداء الرأى في المسائل التي يطلب الرأى فيها من الجهات المبينسة في الققرة الأولى ٠٠٠ ولا يجوز لأينة وزارة أو هيئنة عامة او مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف. حنب بغير استفتاء الادارة المختصية » · وتنص المادة (٦١) على أن « لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنـــة المختصــة ما يرى احالتــه اليها الأحميته من المسائل التي ترد اليه الابداء الرأى فيها ، وعليه أن يحيل ألى اللجنة المسائل الآتية : ٠٠٠ (ب) عقود التوريد والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العسامة أو عليهما اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه » · كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعتبر الهيئات الأهلية لرعاية الشسماب والرياضة من الهيئات البخاصة ذات الفع العام ٠٠٠ ء ٠ ومفاد ما تقسدم أن المسرع ناط بادارة القتوى المختصبة بمجلس الدولة ابداء الرأى في المسائل لتى يطلب الرأى فيها من رئاسة الجمهوريه أو رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات العامة ، كما أنزم الوزارات والهيئات العامة ومصالح الدولة الا تبرم عقدا أو تقبل صلحا أو تجيز تحكيما أو تنفذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة الاف جنيه الا بعد استفناء ادارة الفتوى المختصة واستطلاع رايها في الموضوع .

ومن حيث أن العقود الادارية تختلف اختلافا جوهريا عن عقود الفانون الخاص ، فينديز المقد الادارى بأن أحد طرفيه شخص من اشخاص القانون العام ويتضمين أحكاما استثنائية وغير مالوفة لا مثيل الشخاص القانون العام ويتضمين أحكاما استثنائية وغير مالوفة لا مثيل الاجتماعي بمحافظة سوهاج أنشئ طبقا لأحكام قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب الرياضة المسار اليه وتم هسهره بقرار مديرية الشباب والرياضة رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٧ ، فمن ثم فلا يعدو أن يكون هيئة خاصة دات نفع عام يغرج مراجعة ققودها عن الاختصاص الوجوبي لمجلس الدولة في مراجعة العقود •

لالسك

انتهت الجمعية المعومية تقسمى الفتوى والتشريع الى خسروج مراجعة العقد في الحالة المعروضة عن الاختصاص الوجوبي لمجلس الدولة في مراجعة العقود •

ر فتوی رقم ۵۰٤ فی ۱۹۹۰/۹/۸ جلسة ۳۱/۱/۰۱ ملف رقم ۵۰/۱/۲۵) ·

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة ... الريض درض مزهن ... أجازة استثنائية ... عودة الى العمل ...

الخادة ٢٦٠ مكروا من قانون نظام الناداين المدنين بالدولة وقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ المصل بالقانون وقم ١١٥ كسنة ١٩٥٣ .

ان المشرع اول رعاية خاصسة لللدل الريض بعرض مزمن اذ قرر منحه اجازة استثنائية باجر كادل الى ان يشغى او تستقر حالته استثنائية باجر كادل الى ان يشغى او تستقر حالته استثرارا يمكنه من المودة الى العمل او يتبتن عجزه عجزا كاملا وفي هذه المائة يظل في اجازة مرضبة باجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المائل حيث من الاحالة الى المائل المائل المسلود المعتملة من المودة الى اذات عمله الأصد لجهة الادارة باعتبارها القوامه على حسن تسبير المرافق الذى تقوم عليه ان تقرر عودته الى الوظية التى تتقق والحالة المدجية للمائل في شود ما استقرت عليه حالته المسجية حسبه الموافق المهائلة الإمائلة المائلة المائلة الله النقل من التقرار عودته الكان الذى يستخده وفاة المتقرت عالمها بدعوى الاستمسالة يستخده وفاة المتقابدة المائلة الذى المائلة الله الترافق في المكان الذى يستخده وفاة المتفائلة المائلة الله الذى تقرر عودته لى الديل بالمودة الى الدمل في الوظيفة التي قدرت

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٢٦ مكر أمن قانون العاملين المدنية بالدولة الصحادر بالقانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لتص على أنه السنة ١٩٧٨ لتص على أنه د استثناء من أحكام الأجازات المرضية يعنع العامل المرسح بناء على الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على دوافقة الادارة العامة للمجالس العامية أجحازة استثنائة ناجر كامل أل أن يشغي أو تستقر حالته استقرارا ديكنه من العدة ألى العمل أو تدين محزه عجزا كامل وفي هذه الحالة الأخرة عطل العامل في احازة مصلة ناح كامل حتى بلدغه سن الاحالة الى الماش »

استظه, ت الجمعية العيمية من هذا النص أن المشرع اولى رعارة خاصة العامل المريض, بسرض هزمن اذ قرر منحه أجازة استثنائية باحر كامل الى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا ببكنه من العودة الى السيل أو يتمين عجزه عجزا كاملاً وفى هذه الحالة يظل العامل فى أجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة الى المعاش • ولاحظت الجمعية العمومية أن عبارة « العودة الى العمل ، وردت يصيغة العموم والاطلاق الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع قصد من ذلك ألا تكون جهة الإدارة مقيدة أذا ما استقرت حالة العامل استقرارا يمكنه من العودة الى العمل بأن تكون هذه الاوبة الى ذات عمله الأصلى الذي كان يشغله قبل منحه الأجازة الاستثنائية لمرضه بمرض مزمن وانها يسوغ لها باعتبارها القوامة على حسن تسيير المرفق الذي تقوم عليه أن تقسرر عودته الى الوظيفة التي تتفق والحالة الصحية للعامل في ضوء ما استقرت عليه حالته حسيما تقررها الجهات الطبية المختصة ودون أن يكون للعامل أن يمتنع عن العبل الذي أسند اليه بدعوى الاستمساك بوظيفته الأصلية ذلك أن النقل _ وعلى ما جرى به قضاء وافتاء مجلس الدولة _ مكنـة للادارة في وضع الموظف في المكان الذي يستحقه وفقا لمقتضيات العمل. وتبعا لما تقضى به المصلحة العامة ولا رقابة عليها في هذا الصدد ما دام قرارها بالنقل لا يتضمن تمزيلا للموظف الى وظيفة أقل من تلك التي كان يشغلها وراعت الادارة في اجرائه الأحكام العامة في النقل وأبرزها تلك التي تجعله مقصورا على وظائف المجبوعة النوعية التي تنتمي اليها وظيفته الأصلية التي كان يشغلها وليس ذلك كله سوى ترديد لما هو مستقر عليه من أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وأن مركز الموظف مركز قانوني عام يجرز تغييره في أى وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف ازاءها حق مكتسب في البقاء في وظيفة بعينها •

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة بعد أن نفذت الحكم الصادر لصالح المعروضة حالته بالفاء القرار الصادر باحالته الى الاستنداع لعدم اللياقة الطبية لرظيفة قائد قطار وأعادته الى شغل هذه الدطفة ورد اليها من قومسيون طبى الهيئة تقرير يوصى بابعاده عن الخطوط بصفة دائمة على أن يعود الى العمل داخل الورش لما ثبت لديه من اصابته بانفصال شبكي مع تليف بالشبكية بالعين اليسرى ، وقامت جهة الادارة على أثر ذلك - وبا لها من سسلطة بمقتضى القوانسين والملوائح - من نقله من العمل كقائد قطار الى العمل داخل الورش فمن ثم يكون قرارها هذا قد صادف صحيح حكم القانون متى النزمت في اصداره حدود اجسراءات النقل المتطلبة قانونا ، يتمين على العامل في هذه الحالة الإنصياع لفرارها والمبادرة الى تسلم المصل الذي اسندته هذه الله والا كان لها حياله اتخاذ الإجراءات القانونية اذا ما تقاعس في

ذلك سبواء ما كان متعلقا منها بحرمانه من أجره للانقطاع أو مساءلته عن هذا الانقطاع تأديبيا •

لائسك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام السيد / ٠٠٠٠٠٠ بالعودة الى عمله في الوظيفة التي قدرت جهـــة الادارة اتفاقها مع حالته الصحية ٠

ر فتوی رقم ۲۵۰ فی ۲۹/۵/۲/۱۷ جلسة ۳۹/۵/۵/۹<mark>۱ ملف رقم ۲۹/۵/۱۳۰۱) ۰</mark>

CIYI)

جلسة 31 من مايو سنة 1990

جامعات ... جامعة الأزهر ... المستشفيات النابعة لها ... معاملة المعاصلين على درجة الدكتوراه بها -

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ في شان معاملة الأطباء والصيادلة وإخسائي الطلاع الطبعي والتمريض وغرهم من ذوي التخصصات الإخرى العاصلين على درجة الاكتوراء بالستشفيات التجاهزات الجامعة المعاملة المقررة تشاغل الوطائف المعادلة من اعضاء هيئة التحريس الباجامات المشرع حدد نطاق سريان احكام مذا القانون في المستشفيات التي تنشئها الجامعات الفاضحة لاحكام القانون رقم ١٠٠ بنتظم الجامعات الخاصات التاصات الفاضحة لاحكام القانون رقم ١٠٠ لنتظم الإعامات الأوهر بحسبانها احدى هيئات الأوهر التي ينظم شئونها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩١ بشان اعادة تنظيم الأؤهر والهيئات التابعة لمجامعة الأزهر والأمر يقضى اعمال المساواة بالادارة التشريعية المناسبة سة تطبق.

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى أن المادة الأولى من القانون رقم١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي المسلاج الطبيعي والتمريض وغيرهسم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية ، العاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تنص ءا. أنه « تنشأ بالمستشغيات التابعة للجامعات الخاضعة الأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وظائف استشاري واستشاري مساعد وزميل ، يعين فيها الأطباء والصبادلة والخصائب العلاج الطبيعي واخصائيو التعريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه ، • واستظهرت العمصية ما تقدم أن المشرع وفقا لهذه المادة أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وظائف استشاري واستشارى مساعه وزميل يعين فيها الأطباء والصيادلة واخصائيو العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها سواء الموجودين منسهم بالخدمة عنمه العمل بالقانون أو من يجرى تعيينهم بصد ذلك وذلك رغبة منه في تحقيق المساواة الكاملة بينهم وزملائهم أعضاء هيئة التعريس .

ومن حيث أن المادة سالفة الذكر قد حددت نطاق سريان احكام هذا القانون في المستشغيات التي تنشئها الجامعات الخاضعة لإحكام القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ كوحلات ذات طابع خاص وفقا لنص المادة ٢٠٠٧ من لاقحته التنفيذية وعلى هذا فان احكامه لا تعند الى مستشفيات جامعة الازهر بحدبانها احدى هيئات الازهر التي ينظم شغونها احكام القانون رقسم ١٩٦٣ بشنان اعادة تنظيم الازهر والهيئات التابعة له وهو القانون الذي يستقل ببيان الأحكام الخاصة بتنظيم جامعة الازهر وكلياتها وفروعها ولا يتناول شبئا مما يتعلق بها عداما من كليات الجامعات الأخرى و ومن حيث أن القانون رقم 29 لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي يسرى عليها أحكامه وليس منها جامعة الازهر ومن ثم فان احكام القانون رقم ١٧٥ النسنة ١٩٧٦ تنحسر عن المستشفيات التابعة لجامعة الازهر و والأمرة بقضي إعبال المساواة القصودة بالازادة التشريعية المناسية والما

لالسك

انتهت الجبعية المبومية الى عدم سريان أسكام القانون وقم ١١٥ نُسنة ١٩٩٣ على المستشفيات التابعة لجامعة الأزهر ٠

(فتوی رقم ۲۱۷ فی ۱۹۹۰/۱/۱۷ جلسة ۱۹۹۰/۱/۹۹ ملف ۱۸/۲/۱۷۲) •

CYYY)

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ مرتب _ بدلات _ بدل سفر _ تعديده _ النزول في ضيافة
دولة إجنبية _ لائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقراد رئيس الجمهورية رقم
١٠ لسنة ١٩٥٨ _ بدل السفر يمنع تلموظف تمويضا له عن المصروفات اللمبلية والشهرورية
التي ينطقها في سبيل أداء مهمة يكلف بها عامية أو تدريبية _ يزيد هذا البدل بنسبة
محمدة في حالة مدينة ، وفي القابل ينطقص البدل في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان
او الهيئات الاجنبية إلى الشات _ تطبيق .

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من لائحة بدل السغر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « بدل السغر هو الراتب الذي يستح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجه بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية: (أ) القيام بالإعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة * (ب) الانتضال لمقر القرمسيون الطبي ٠٠٠ و وتنص المادة (١٠) من القرار ذاته ممدلا بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٥ على أنه « أولا : (أ) الموظف مجلس الوزراء رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه « أولا : (أ) الموظف على الوجه الآتي : ويشمل هذا البدل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن عن كل ليلة الحول أو الهيثال الانبية يصرف له بدل المغف في ضيافة الحدي الحول أو الهيثال الأبنبية خفضت فشات بدل السغر التي تصرف اليسه المول أو الهيثال الأبنبية خفضت فشات بدل السغر التي تصرف اليسه الم الليدن » •

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن بدل السفر ، يمنح للموظف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والشرورية التي ينفقها ، في سبيل أداء مهمة بكلف بها ، ويستوى في ذلك أن يكون ايفاد العامل في مأمورية عادية أو تعديبية • وهذا البدل يقدر بالنفقات الضروربة التي يتكبدها الموظف في سبيل أداء هذه المهمة ، فيزيد بنسبة محدودة في حالة معينة « البنسة (ب) من الخادة (١٠ / أولا) من اللائحة المذكورة ، وفي المقابل يخفض البدل في حالة النزول في ضيافة احدى البدان أو الهيئات الأجبية الى الثالث • وأذا كان الثابت أن المروضة حالته لدى سفره الى ايطاليا خلال الفترة من ١٩٥٥/٥/١٠ حتى حالته لدى سفره الى ايطاليا خلال الفترة من ١٩٩٥/٥/٢٠ حتى النافة الجانب الإيطالي ، فان فئات

يدل السفر التي تصرف له تخفض الى الثلث ، اعبالا لحكم المادة (١٠ / سايعاً) المشار اليها *

ولاحظت الجمعية المعومية من استعراض افتائها الصادر بجلستها المنتفادة في ١٩٩٣/٤/٤ (ملف رقع ١٨١٤/١/١١) الذي خلص إلى أن فئات بدل السفر في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان الأجنبيه تخفض يمقدار الثلث ، ان مثار التساول في الحالة التي صدرت في شأنها تلك الفتوى انصب أساسا على ما اذا كان تخفيض بدل السفر بسبب النزول في ضيافة الدولة أو الهيئة الأجنبية ، يفتصر على الفئه العادية ليدل السعر دون الزيادة التي تستحق ينسبه ٢٥٪ منها في حالة الندب لمؤتمر أو اجتماع أو معرض دولي ، ام يصيب أيضا هذه الزيادة الى جانب الفئه الماديه لبدل السفر ومن هنا تحدد نطاق هذا الافتاء في ضوء هذا التساؤل قطعا له بأن يكون الخفض لفئة البدل بعد زيادته. هدا وان ما وردت الاشارة اليه من مقدار الخفض ليس الا اشارة عارضة وليس على سبيل الافتاء مها لا وجه معه للمطالبة باعادة النظر فيما ورد بها تزيدا ويتمحض الأمر في الموضوع المعروض عن تأكيد لما خلص اليه ذلك الافتاء ، قائماً على صحيح سنده من شمول الخفض بدل السفر بغثته العادية مزيدة ، ثم تجديد هذا الخفض لا بنسبة الثلث وانبأ يخفض البدل الى الثلث ، بمعنى أن يخفض البدل بنسبة الثلثين أو يقتصر الحن فيه على ثلث فثته المقررة فقط "

لللسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / صلاح عبد العزيز محمد صيام بدل السفر عن المأمورية المساد اليها بفتته المقررة ، ويخفض هذا البدل الى الثلث لتمتعه بضيافة الجانب (العالى •

ر فتوی رقم ۲۹ فی ۱۹۹۰/۲/۱۸ جلسة ۲۹/۵/۵۹۱ ملف رقم ۲۹/۵/۱۳۱۱ .

(TYY)

جِئسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية المهومية لتسمى اللتوى والتشريع _ الحتمناصها _ لرّاع _ منازعات حيازة •

المادة ٢٦/١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ السنة ١٩٧٧ ـ قانون المقوبات رقم ٥٨ السنة ١٩٧٧ ـ قانون المقوبات رقم ٥٨ السنة ١٩٧٧ ـ اختصاص الجميعة المهومية بابداء الرأى المنزعات الني تنشأ بن الوزارات والمصالح العامة هو الأصل _ الما عقد الشرح المنزعات بنوع من المنازعات ليجهة أخرى بنص خاص صريح فيتمين الاعتماد بالنمس الفاض وحد _ انعقاد الاختصاص بهنازعات الحيازة للنيابة العامة والقاضي الجزئي المختص _ مؤداه أن هذه الاختصاص يقصر عن الجمعية المهومية لقسمي المتوى والتشريع ، وأو كان النازع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة حدم القانون ٤٧ لسسينة ١٩٧٧ ـ من القانون ٤٧ لسسينة ١٩٧٠ ـ من المنزع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة عند ١٩٧٥ ـ من القانون ٤٧ لسسينة ١٩٧٥ ـ من المنازع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة عالمية من المنازع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة عالمية عالمية من المنازع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة عالمية المنازع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة عالمية المنازع بين طبقة المنازع بين ا

استبان للجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشنان مجلس الدولة والتي تنص على أن « تختص الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسهبا غبر المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها المعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين ٠ كما استعرضت الجمعية العموميه المادة ٣٧٣ مكرر من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تمديل بعض أحكام قانون المقوبات الصادر بالقسانون رقم ٥٨ لسينة ١٩٣٧ وقانون الاح اءات الجنائية الصادر بالقانون رفم ١٥٠ لسمينة ١٩٥٠ والتي تنص على انه « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر بانخاذ المواء تحفظي لحماية الحيازة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي البجزئي المختص ، ... لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييهم أو بتعديله أو بالغائه ٠

ولما كان اختصاص الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الرأى الملزم في المنازعات التي تنشئ بين الوزارات وبين المصالح العامة • • • هو الأصل ، الا انه إذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من للنازعات لبعة أخرى ينص خاص صريح ويتمين الاعتداد بالنص النعاص وحده ، ولما كان القانون رقم أنم لسبنة ١٩٨٢ عقد الاختصاص في المنازعات الحيازة للنياية العامة وناط بها الأمر باتخاذ اجراء تحفظي ليحماية الحيازة على أن يعرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئي المخص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الآكتر يتأييده ، أو بتعديله أو بالغائه وانه لا اختصاص للجمعية المهومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذا الشأن ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة ٢٠١/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالفة الذكر

للكسك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل .

ر فتوی رقم ۷۷۷ فی ۱۹۹۰/۲/۱۸ جلسة ۳۱/۵/۵/۱۹ ملف رقم ۲۳۸۲/۲/۳۲) ·

(۲۲۶) جلسة ۷ من يونيه سنة ۱۹۹۵

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لتسمى اللتوى والتشريع _ اختصاصها _ شخص من اشتغاص القانون الخاص -

المادة (٢٦) من قانون مجلس الدوله رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ـ مثاف اختصاص الجمعية العمودية في شأن المثارات هو. بها يشما بين الوزادات أو بين المسالح المامة أو بين الهيئات المامة أو بين المؤسسات المامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بضمها البعض _ مؤدى ذلك _ ان النزاع بين جهة من الجهات المذكورة وشخص من أشخاص القانون المناص يقدس عن اختصاص الجمعية العمودية حاطيق .

استبان للجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريس ان المادة (٣٦) من تانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ منص على أن « تخلص الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع بابداء الراى مسبباً في المسائل والمؤسوعات الآتية : المغازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين المهائد أو بين المهائد الحلبة أو بين بين هذه الجهات ومعضها المعض ويكون رأى الجمعيسة المعوميسة لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المغازعات ملزماً للجانبين .

واستظهرت الجبعية العبومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المسالح العابة أو بين الهيئات المحليسة أو بين الهيئات المحليسة أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ولاحظت الجمعية المهومية من استعراض عناصر الموضوع ان النزاع المثار في شأنه يقوم في حقيقة الأمر بين الأزهر الشريف وجمعية الرعاية الدينية والثقانية التي تتبتع عانونا بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن كل من وزارة الشئون الاجتباعية ومحافظة كفر الشيخ . ولما كانت جمعية الرعاية الدينية والثقافية هي شخص من اشخصاص التقون الخاص ، ومن ثم فان النزاع الذي ينشب بينها وبين الازهر الشريف ينحسر عن اختصاص الجمعية المعومية .

el 131

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الننوى والتشريع الى عسدم المتصاصبها بنظر النزاع الماثل .

د فتوی رقم ۲۲۵ فی ۱۹۹۰/۹/۱۷ چلسة ۱۹۹۰/۹/۱۷ ملف رقم ۳۳/۸۸۷/۱ . .

(AYO)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

ارافي - أرافي طرح النهر ومسطاح النيل _ استغلالها •

القانون دقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شان بعض الاحكام المتعلقة بالملاق الدولة الفاصة . اسناد الشرع الى الهيئة العامة الشرعات التمهي والتنمية الزراعية ادارة اراضي طرح النهر واستغلالها والتعرف فيها بالتنسيق مع وزارة الانشغال العلمة والموارد المائية يكون في اطار السياسات العامة المرسومة سواء تفسيتها قرارات ام تعليمات أو توجيهات من السياطات الاعلى المتوارد بها الشاركة في دسم تملك السياسة حاودي ذلك ـ الالتزام بتوصية الملجنة المليا للسياسات في شان اراض طرح النهر وسساح الليل من أن تلك الاراضي تستغل للزراعة بالايجار من الجهة المائكة وهي وزارة الزراعة ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريس ان المادة الثالثة من التانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام التعلقب بأبلاك الدولة الخاصة تنص على أن « في جميع الاحوال تكون اراضى البحيرات والسياحات التي يتم تجنينها مناطق استصلاح واستزراع ، وتتولى الهيئة العامة لمسروعات النمير والتنبيسة الزراعيسة ادارة واستغلال والمتعرف في هذه الأراضى وفي اراضى طرح النهر ، وتمارس سلطات المالك في كل ما يتملق بشئونها ، وبالتنسيق مع وزارة الإشغال العامة والموارد المائية بالنسبة لاراضى طرح النهر » وتبين للجمعيسة العامة والموارد المائية بالنسبة لاراضى طرح النهر » وتبين للجمعيسة المسلم المامة والموارد المائية بالنسبة لاراضى طرح النهر » وتبين للجمعيسة الاستراكى في شأن التعدى على اراضى طرح النهر ، واوصت بالآتى :

 (أ) اسناد تبعية اراضى طرح النهر المتام عليها منشات سياحية لوحدات الحكم المحلى لنتولى الاشراف على هذه الاراضى وادارتها وتحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب الدولة .

- (ب) عدم قيام وحدات الحكم المحلى باصدار تصاريح باقامة منشآت سياحية جديدة مستقبلا على أراضي طرح الفهر والجزر ...
- (ج) تتولى شرطة المسطحات المائية ازالة اى مبانى مخالفة ..
- (د) أراضى طرح النهر ومسطاح النيل تستفل للزراعة بالإيجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، انه ولئن كان المشرع السند الى الهيئة العابة لمشروعات النعمير والتنمية الزراعيــة ادارة

اراضى طرح النهر واستغلالها والتصرف غيها ، بالتنسيق مسع وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ، بيد أن ممارسة الهيئة التلك الولاية بها تتيحه من سلطات تقديرية ، بحسبان الهيئة أحد الاشخاص الاعتبارية التي يتكون منها الجهاز الادارى للدولة ، ينبغى أن يتسم في اطسار السياسة العلمة المرسومة سواء تضمنتها قرارات أم مجرد تعليمات أو توجيهات من السلطات الاعلى المنوط بها المشاركة في رسسم تلسك السياسة .

والحاصل أن اللجنة العليا للسياسات ، بحكم تشكيلها من رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء ، انها تضطلع بدور هام في المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة ، ووضع التعليمات والتوجيهات التي يقتضى بالأجهزة والجهات المختلفة اتباعها لدى قيامها بمباشرة المهام المنوطة بها تنفيذا لتلك السياسة ، وصولا الى تحقيق الأهداف المرسومة . واذ كان ما أوصت به اللجنة العليا للسياسات بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ في شان أراضم، طرح النهر من أن تلك الأراضى ومسطاح النيل تستفل للزراعة بالايجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة لم يلحقه تخصيص بأراضي طرح النهر في محافظة بعينها ، وانها ورد بصيغة العبوم على نحو ينبسط الى أراضى طرح النهر ومسطاح النيل على مستوى الجمهورية . يؤكد ذلك أن تقرير المدعى المام الاشتراكي المنوه عنه الذي عرض بالجلسة ذاتها كان يتعلق بالتعدى على أراضي طسرح النهسر على مستسوى الجمهورية من أسوان الى دمياط . وبناء عليه مان تلك التوصية بما تضمنته من توجيه قصر استغلال أراضي طرح النهر ومسطاح النيسل للزراعة بطريق الايجار تنسحب الى المساحة المستطلسع السرأى في شانها ،

اللسك

انتهت الجمعية المهومية لتسمى النتوى والتشريع الى الالتزام بتوجيهات اللجنة العليا للسياسات المسار اليها بحكمها العام الذي يشمل جميع أراضى طرح النهر ومسطاح النيل ، ويتعلق باستغلالها للزراعة بالإيجار .

ر فتوی رقم ۲۱۶ فی ۱۹۲۰/۱۹۰۷ چلسة ۱۹۹۰/۱۹۰۷ ملف ۱۹۲۰/۲/۷ · •

(177)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع _ اختصاص _ طلب راى _ صفة •

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ ـ اختصاص الجمعية المهومية بابعاء الرأى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وفيرها من المسائل القانونية ولا ينعقد الا اذا اجبلت المسائة على الجمعية المهومية معن حددهم النصى على سبيل المصمر وهم رئيس الجمهورية ودئيس الهيئة التشريعية ودئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ـ مؤدى ذلك ـ عدم قبول طلب الرأى الوارد من غير هؤلاء _ تطبيق م

استبان للجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريسع ان المادة ٢٦ من تانون مجلس الدولة الصادر بالتانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ نفس على أن تختص الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع بأبداء الراى في المسائل والموضوعات الآلية :

(!) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل التانونية التى تحال اليها بسبب أهبيتها من رئيس الجمهورية أو سن رئيس المهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ټ)

واستظهرت الجمعية العبومية من ذلك أن اختصاصها بابداء الراى في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القونية لا نذا أحيلت المسائل على الجمعية العبومية مسن القانونية لا ينمند الا أذا أحيلت المسائل على الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة، والوزراء ورئيس مجلس الدولة، والوزراء ورئيس مجلس الدولة، أما المنافرة عن عولاء احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية المعومية ، ومن ثم غلا يسوغ للجمعية العجومية نزولا عند صريح نص المادة 17 من قانون مجلس الدولة المشار اليه أن تخوض نيها طلب غيه الراى اذا ورد عن غير السبيل الذي وسمه القانون.

4 13

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم تبول طلب الرأى الماثل .

د فتوی رقم ۲۹۸ فی ۲/۱/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۱/۹۷ ملف رقم ۲۹۸۰/۲/۰۰) .

CAYAD

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

جامعات _ جامعة الازهر _ اعضاء هيئة تدريس _ دحالة الى المعا**ش ... استقالة _** المقابل النقدي لرصيد الإجازات الاعتبادية -

المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة دقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ - القانون روم ٢٠١ لسنة ١٩٧٨ - القانون لا تسرى على العاملين المدنين تنظم شنون توظهم قوانين او قروات خاصسة فيعا نصت عليه هذه القوانين او القراوات ١٩٧٨ مناص عليه هذه القوانين او القراوات ١٩٥٨ مناص عليه هذه القوانين وتلك القراوات ١٩٥٨ مناص عليه من اصداءا الإحكام المتى توصدها الشريعة العسامة لمنتوظف مادادت هذه الأحكام لا تتنبى مع احكام القانون المفاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوقائف التى تتحكما الذي التصوص المانفة للأجازات في القانون وقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٧١ ولالحجة الشغليلية ثم تحدد دد الإجازات الاعتبادية لأعضاء هبئة ولا جواءات القيام بهذه الأجازة فلا مناص من استدعاء الاحكام التى ترصدها الشريعة المائة للتوقف في هذا الصدد خاصة وانها من استدعاء الاحكام التى ترصدها الشريعة المائة للتوقف في هذا الصدد خاصة وانها بد

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتسوى والتشريع أن المادة (1) من تانون نظام العالمين المدنين بالدولة الصادر بالتانون رقم ٧٧ لنسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « يميل في المسائل المتطلة بنظام العالمين المدنين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احسكامه على:

- 1
- 7

ولا تسرى هذه الأحكام على العالمين الذين تنظم شئون توظفهم توانين أو ترارات خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مها نقدم — وعلى ما جسرى بسه امتؤها — أن أحكام نظام العابلين المدنيين بالدولة ، الشسار اليه ، لا تسرى على العابلين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو تسرارات خاصة نبها نصت عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما غيها لم تنظب هذه القوانين وتلك القرارات الم ينامس من أستدعاء الأحسكام التي ترصدها الشريعة العابة للتوظف مادابت هذه الإحكام لا تتأبى مع أحكام التاقون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائة التي تحكمها وهو ما حدا بالجمعية المهومية الى الانتهاء بجلستها المنقدة في ١٩٨٥/١٢ الى احتية أعضاء الهيئات القضائية وهيئة الشرطسة

وهيئة التدريس بالجامعات في صرف مقابل رصيد اجازاتهم الاعتبادية بالتعليق لحكم المادة (1) من قانون نظام العاملين الدنين ، الشاال الله با ازاء خلو التشريعات المنظية لشؤونهم من نص مماثل أو يناقض نص الفترة الاخيرة من المادة 10 الشار اليه قيما قرره من احتمة العامل في تقاضى هذا الرصيد بما لا يجاوز ثلاثة أسهر ، ثم زيد الحد الاقصى نبيا بعد الى اربعة أشهر بمقتضى التعديل الذي استحدثه المشرع على هذه بعد الى اربعة الشهر بمقتضى التعديل الذي استحدثه المشرع على هذه المحدول به اعتباراً من 1991/11/۸

ومن حيث أنه باستقراء القانون رقم ١٠ السنة ١٩٦١ شأن أعادة
تنظيم الأژهر والهيئات التي يشملها تبين للجمعية المعومدة أنه نص في
المادة ٥٠ منه على أن « أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم :
وتحدد اللائحة التننيذية لهذا القانون شروط تعينهم وتطهم وندبهم واعاراتهم
واجازاتهم العلمية والاعتيادية والمرضية يضير ذلك من شسئرتهم
الوظنية » و وأنه نفاذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم . ٢٥
لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنبيذية للقانون / المضار البه ، وقصت المادة
الا منها على أن « تبدأ الإجازة الاعتبادية السنوية لاعضاء هيئـــة
الاراسة في السنة الجامعية الجديدة ويقاً لما يقرره
وفتهى قبل بدء الدراسة في السنة الجامعية الجديدة ويقاً لما يقرره
مجلس الجامعة ، وذلك غيبا عدا الكليات والمعاهد التي بستمر المهل
نها خلال المدة الذكورة نتمين الإجازة بقرار من مدير الجامعة بعديد
المؤد رأى صيد الكلية المؤتس » .

وتبين للجمعية المعومية ما تقدم أن النصوص الماتحة للأهارات أن القانون رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦١ ولاتحته التنفيذية المشار المها أم تحد مدد الاجارة الاعتبادية لاعضاء هيئة التدريس ولا اجراءات القبام بهذه الأحارة وبن ثم غلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريمة العامة للتوظف في هذا الصدد خاصة وانها لا تتصادم ولا تتأبي مع هذه النصوص ، ووفقاً لهذه الأحكام يستحق العامل اجارة اعتبادية مع هذه النصوص ، ووفقاً لهذه الأحكام يستحق العامل اجارة اعتبادية الرسية غيها عدا العطلات الأسبوعية على الوجه الآتي : ١ - ١٠ الرسمية فيها عدا العطلات الأسبوعية على الوجه الآتي : ١ - ١٠ الرسمية فيها عدا العطلات الأسبوعية على الوجه الآتي : ١ - ١٠ المستلال المحسل ٢ - ١٠ يوماً لمن المضي عشر سفرات في المقدمة ٤ - ٥٠ يوماً لمن تجاوز سنة الخمصين عائم سفرات في المقدمة ٤ - ٥٠ يوماً لمن تجاوز سنة المخمصين عائم سفرات في المقدمة المن المؤس

الماشم بعد التأشير عليه من ادارة شئون العاملين بمدى استحقاقه للاجازة المطلوبة ثم يعرض الطلب على السلطة المرخص لها بالتصريح بالأجازة لتصدر قرارها بمنح الأجازة مع تحديد بدايتها ونهايتها ، وفي هذه الحالة يجب على العامل أن يحرر أقرار قيام بالأجازة مبيناً فيه مدتها وعنوانه خلال هذه الفترة ٠٠٠ (م ٥٥ر٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون شئون العاملين) أما ما نصت عليه المادة ١٧١ من اللائدــة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه من بدء للأجسارة الاعتبادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس في الكليات التي لا تستهـر نيها الممل خلال العطلة الصيفية والتي تبدأ بعد انتهاء أعمال امتحانات السنة الجامعية حتى تبل بدء الدراسة في السنة الجامعية الجديدة ، فيجب حمله - حملا له على الصحة وطبقاً لبدأ أعمال النص خبر من اهماله - على أنه محض تحديد للاطار الزمني الذي يسوغ فيه لعضو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على أجازته الاعتيادية خلاله وبحيث انه اذا تعد عن استعمال هذا الحق خلاله أدخرته له الجامعة عندها كرصيد يستحق عنه ـ اذا ما انتهت خدمته المقابل النقدي المنصـوص عليه في المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين المسار اليه .

لما كان ذلك وكان المعروضة حاليتهما قد طلبا صرف المقابس النقدى لرصيدى اجازايتهما الاعتيادية عقب انتهاء خدمتيهما بالاحالسة الى المساش في ١/٩/ ١٩٩١ بالنسسبة الى الدكتــور / ٠٠٠٠ وبالاستقسالة في ١/٩٩٢/٩/١ بالنسسبة الى الدكتور / الامر الذي يغدو متمينا القول باحتيتهما في استقداء هذا المقابل متى توافر مناطه وبعراعاة أن الحد الاقصى لهذا المقابل ثلاثة اشهر بالنسبة للأول اذ لم يدركه التعديل الذي ادخلسه المشرع على المادة ١٥٠ بجعل الحد الاقصى اربعة أشهر اعتبارا مسن

اذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمه الفتسوى والتشريع الى أحقية الإستاذين الدكتور / في المقابل المستاذين الدكتور / في المقابل النقدى لرصيد أجازايتهما الاعتيادية السنوية ، في حدود ما تواغر لكل منهما من هذا الرصيد وبمراعاة الحد الاقمى المقرر قانونا .

﴿ قَتُوى رِقْمِ ٤٧٨ فِي ١٩٩٥/٦/١٨ جِلْسَةَ ١٩٩٥/٦/١٨ مَلْفُ رَقْمِ ٤٧٨/٦/٨٦) •

(AYA)

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ عاملون بالتدريس _ احالة الى التقاعد _ اعادة تعيين .
القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ في شان اعادة تعيين المحالين الى التقاعد من الماملين
بالتدريس وبمهالات الاتراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والماهد الفلية التابهة لوزارة
التربية والتعليم _ ان نقام التعيين طبقة لاحكام هذا القانون ، ونظام توقيف الشجاب
الوظنيين الدين يتم التحافد مهم طبقا قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة لا يجوز الفلط
الوظنيين الدين يتم التحافد مهم طبقا قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة لا يجوز الفلط
ولا يتمام الاتران عدور في للك قائم بداته ولكل منهما مجال انظباق خاص به
هي صحود قرار من وزير التربية والتعليم منفسمنا ذلك في حين أن توقيف الطبير يكون
بطريق التحافد وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادادة _ تتبجة ذلك استمرار العمل
بطريق التحافد وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادادة _ تتبجة ذلك استة ١٩٧٨ .

استبان للجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع أن المسادة الأولى من القانون 17 لسنة 1970 في شأن اعادة تميين المحالين الى القتاعد من العالمين بالتدريس وبحبالات الاشراف والتوجيب بوزارة التربية والتعليم والماهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالى تنص على الديه يجوز بقرار من وزير التعليم اعادة تميين المحالين الى النقاعد بوزارة التربية والتعليم وبالمعاهد الفنية التابعة لوزارة التمليم المسائى لبلوغهم سن السمين من العالمين بالتدريس وبهجالات الاشراف والتوجيه الفنى وفي غير الوظائف الادارية وذلك وفقاً لما يقتضيه صالح المهل وبناء على موافقتهم ، على الا تريد نسبة من يعاد تميينهم في مجالات الاشراف والتوجيه الفنى على ١٠٪ سنوباً وتم اعادة التعيين بحكاماة المهلة تعادل الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه العامل تبل احالت الى النتاعد مضافا اليه الرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها وبين الماش الماش الماشرة له .

ويكون التعيين لمدة سنة قابلة للتجديد ، على الا تجاوز سن العامل الخامسة والستين » .

واستظهرت الجمعية مما نقدم أن الشرع رغبة منه في معالجسة النقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس والعالمان بجسالات الاشراف والتوجيه الفني وفي غير الوظائف الادارية بوزارة التربية والتعليم قرر مبدأ جواز أعادة تمين هؤلاء لمبد العجز في الدرسين وذي التخصصات النادرة في مجال الاشراف والتوجيه الفني بيد انه بالنسبة لهذه الوظائف ترر الا تزيد نسبة من يعاد تعيينهم في مجالات الاشراف والتوجيه الغني على ١٠٪ سنويا . ويكون من يعاد تعيينه من المذكورين غسير شاغسل لدرجة مالية وانما يعين على بند المكافآت الشاملة بحيث يستحق مكافأة توازي الفرق بين المرتب والمعاش . وعلى هذا غانه لا يجوز الخلط بين بن يعين اعمالا لحكم المادة السابقة وبين الخبراء الوطنيين الذين يتم التماقد معهم طبقاً للهادة ١٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار وزير التنمية الادارية رقم السنة 1979 ــ المعدل بالقرار رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٦ لان كلا من النظامين يدور في غلك قائم بذاته ولكل منهما مجال انطباق خاص به ولا يتداخل مع الآخر اذ أن أداة التعيين طبقاً للقانون رقم ١٢ أسنة ١٩٧٧ هي صدور ترار من وزير التربية والتعليم متضمئا ذلك ، في حين ان توظيف الخبير يكون بطريق التماتد وبعد موانقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة كما ان الأصل انه يشترط في الخبير الا يجاوز سنه الستين ويجوز تعيين الخبير بعد هذه السن لأداء مهمة محددة ، في حين أن الأصل فيمن يعاد تعيينه أن يكون قد بلغ سن التقاعد « (٦٠) » ويجوز أن يستمر في الخدمة حتى سن الخامسة والستين كما أن مكافاة الخبير يجوز زيادتها بما لا يجاوز ١٠٪ من مكاناته السابقة عند تجديد المقد في حين أن مكاناة المساد تعيينه ثابته تعادل الغرق بين المرتب ... مضافاً اليه الرواتب والبدلات الأخرى والمعاش وازاء هذه الاختلامات مانه يتضح أن لكل من القانومين مجال انطباق يختلف عن الآخر مما يعنى أن الأحكام العامة الواردة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ لم تنضبن ما ينسخ الأحكام الخاصسة الواردة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ مما يعنى استمسرار العمسل باحكامه وباعتبار أن القانون العام اللاحق لا ينسخ أحكام القانسون الخاص السابق لعدم اشتمال دائرة العبوم لذلك ألجال الخصص

اذا ك

انتهت الجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع الى استعرار العمل بالمكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في ظل العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٨ .

د فتوی رقم ۲۷۹ فی ۱۹۹۰/۹/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۹/۱۸ ملف رقم ۲۸/۱/۷۲) ·

(179)

چلسـة ٧ من يونية سنة ١٩٩٥

املاك الدولة الخاصة _ تعرف _ تخميص _ نقل الاشراق عليها •

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشان نقل ملكية بعض الأراض الواطعة في أملاك الدولة الخاصة ال المناطقات وصندوق أراض الاستملاح حاشرم أضفى المشروعية على التصرفات التي اجرنجا المحافقات وصندوق أراض الاستملاح حتى ١٩٠٨/١٨٦١ في الأراضي الملوكة المدوعات المدونة المراحية فاعتبر حقد الأراضي مدلوكة للجهة التي تصرف طبط في نادية تصرفها ومن ثم اضحت التصرفات معن ليس له العق في التصرف كانها صندوة من له المدق في ذلك _ التصرف هو علاقي الارادون على نقل ملكية الأرض من المتمرف الى المتمرف الى المتمرف الى المتمرف الله المتعرف عن من المنافق المنافقة من التحرف المنافقة ما المتعرف على المنافق منافقة عاصدة على المتحرف على المنافق المنافقة من التحرف المنافقة منافقة عاصدة على المنافقة من التحرف المنافقة المنافقة من المنافق المنافقة المنافقة من المنافقة من المنافقة المنافقة ولا يعملو أن يكون نقلا الاشراف الادراف على علم علم الاداوال حقيق في التحديدة .

استبان للجمعية المعرمية لقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ اسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضى الواقعة في املاك الدولة الفاصة الى المصافظات ومسندوق اراضى الاستصلاح تنص على أن ء تعتبر الأراضى الواقعية في امسلاك الدولة المفاصة التابعة للهيئة العامة لملاصلاح الزراعى أو الهيئة العامة لمشهرعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرفت فيها المحافظات أو صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/١ معلوكة لمتلك المحافظات أو للصندوق في التصرف فيها

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر أضفاء للشروعية على للتصرفات التى الجرتبا المحافظات أو صندوق أراض الاستصلاح حتبي ١٩٨٢/١٠/٩ في الأراض الماركة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة المسامة للاصلاح الزراعي أو الهيئة المسامة لمشروعات التمدير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه الاراضي معلوكة للجهة التي تصرفت فيها في تاريخ تصرفها ، ومن شم اخسحت التصرفات الصسادرة معن ليس له المحق في التصرف كانها عمادرة معن له المحق في التصرف كانها

كما أستعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلستها المتعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ بتحديد المقصود بالتصرف الواريد في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ ألسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، وما انتهت اليه من أن التصرف هو تلاقي الارادتين على نقل ملكيلة الأرض من المتصرف الى المتصرف اليه أو من البائع الى المشترى ، وهو لا يقرم الا اذا تلاقت ارادتا الطرفين على احداث هذا الأثر القانوني وهو نقيل الملكية بمقابل على محل محدد وكانت ارادة كل منهما قاطعة باتة وتلاقيا على ذلك • فاذا تخلفت الارادة الباتة في حق أحد الطرفين لم يكن شمة تصرف على الاطلاق ، لأن العقد لا ينعقد ويبرم الا بتلاقى ازادتين قاطعتين باتتين متطابقتين ، ولا يلزم أن يكون التصرف مسجلا على ما انتهت اليه المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلســة ٢/٢/١٩٨٥ في الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٩ القضائية ، ومن ثم فان قرار مصافظة الاسماعيلية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٨٢ بتخصيص الأراضي الماركة للدرلة ملكية خاصة والواقعة على ساحل البحيرات المرة الكبرى بناحيتي سرابيوم وفايد شرق طريق القنال لجهاز تخطيط وتنمية البحيرات أذرة التابع لمحافظة الاسماعيلية لا يتمخض عن تصرف حقيقي في أملاك الدولة الخاصة فلم ينقل ملكية الأرض الى شخص آخر غير المحانظة وانما تم التخصيص لأحد أجهزتها ولا يعدو ذلك أن يكون نقلا للاشراف الادارى على هذه الأموال دون أن يعتر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها بما لا يسوغ قانونا الاعتداد به تصرفا في مفهوم القمانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ الشار اليه ٠

لذلــــك

انتهت الجمعية العمومية لقسيمى الفتسرى والتستريع الى احقية الهيئة العامة لملاصلاح الزراعى فى التصرف فى الأراضى الداقعة على ساحل البحيرات المرة الكبرى بناحية سرابيوم وفايد وشرق القناة من الاسماعيلية الى السويس •

⁽ فتوى رقم ٤٨٨ في ٢٤/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٢٣٦٩/٢/٣٢) •

خِلسـة ٧ من يوثية سنة ١٩٩٥-

عيثة كهرباء مصر - مرافق ذات طبيعة خاصة - املاكها - تعدى التحليات عليها -

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩ بانشاء هيئة كهرباء مصر ـ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام الادارة المعلية - الشرع ناط بوحدات الادارة المعلية انشاء وادارة المرافق العائمة المواقفة في دائرتها وخولها في سبيل ذلك الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمتضى المقونين واللوائع ـ ناط بها المحافظة على اموال الدولة الكامسة والعامة وحمايتها من التديات التي قد تقع عليها ـ املاك المرافق القومة الكافسة المحلومة المحافظة على موال تشرع عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلية المرافقة واددات المحلية ـ التديات دائمة واددات المحلية ـ تضييا دن العليات تعدى على املاك المقيد ـ تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن السادة (١) من القسانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهرباء مصر ننص على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة كهرباء مصر تكون نها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ ، وتنص المادة (٣) على أن « يتكون رأس مال الهبئة من ٠٠٠ » • وتنص المادة (٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة المالية لهيئة كهرباء مصر على ان د يختص مجلس ادارة الهيئة بتحصيل المبالغ التي تحصل عليها الهيئة نتيجة للتصرف في أصل من أصولها أو التعويض عنه لاعادة أصول الهيئة الى ما كانت عليه أو نشراء اصول جديدة ، • كما تبين للجمعية العمرمية أن المادة (٢) من قانون نظام الادارة المطية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسبقة ١٩٧٩ والمعبدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العسامة والخطة العامة للدولة وادارة جميع الرافق العسامة الراقعة في دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول يها وذلك فيما عدا المرافق القرمية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بهما قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى الممافظات انشاءها وادارتها والمرافق التى تتولى انشاءها وادارتها الوجدات الأخرى للادارة الملية » •

واستظهرت الجعمية العمومية مما تقدم أن المشرع ناط برحدات الادارة المحلية انشاء وادارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، وخولها في سبيل ذلك الاختصاصات التي تتولاها الرزارات بمقتضى القوانين واللوائع · كما ناط بها المحافظة على اموال الدولة الخاصة والسعامة ومعاينها من التعديات التي قد تقع عليها ، وذلك درن املاكها المرافق المقومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي تخرج املاكها برمتها لقورة وما هو مخصوص لها من أموال عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلية ولما كان ذلك وكانت هيئة كهرياء مصر تعد من المرافق ذات الطبيعة الخاصة بمقتضى قرار رئيس الجمهرية رقم ١٨٠٠ اسسنة ١٩٧٨ ، فعن ثم لا يجوز للوحدة المحلية البيمالية أن تدعى حقا على الأرضى المعلومة لها بسند صحيح من القانون ، ويضدو تعديها على أراضي الهيئة تعديا على أملاك الغير لا تكتسب به حقا ويتمين معمى رائمول الملوكة لهيئة كهرباء

4____131

انتهت الجمعية العمومية لمقسمى الفترى والتشريع الى الزام الرحــدة المحلية لمدينة الجمالية برد الأراضى التى استولت عليها من املاك هيئــة كهرباء مصر وإقامت عليها موقفا للســيارات وإكشاكا لبيع الخضر *

﴿ فَتَوَى رَقِم ٤٩١ فَي ٢٤/٦/٥١٩ جِلْسَة ١٩٩٥/٦/٥١ مَلْفَ رَقَم ٢٥٨٤/٢/٣٢) •

(۱۳۱۰) جاســة ۷ من يونية ستة ۱۹۹۰

دِسوم ــ دسوم دوائي وارشاد ــ مِناط استحالها ــ الجهل •

قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٥٠ ما القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ مسافة ١٩٨٠ مسافة ١٩٨٠ مسافة الارتباد والتعريضات ورسم المواني والمناتي والرسم والمكون ما مجهوز المسلية شخصي يقوم باستفينة لحسابه سواء كان ماكها او مستاجرها مالك يعد مجهوز حقيد لإخر بوضع المبلية كاملة التجهيز تحت تصرف السلينة معلمة أو للقيام برحلة أو برحلان مهيئة كاملة التجهيز تحت تصرف السناجر عقد معلمة أو للقيام برحلة أو برحلان مهيئة بعض بعيث تقل بيد المؤجر الادارة اللاحبة منتقل الى به المستاجر دامة الادارة التجارية فيتعمل بعيث تقل بيد المؤجر الادارة اللاحبة منتقل الى به المستاجر دامة الادارة التجارية فيتعمل المستاخر دامة الادارة التجارية فيتعمل أسنة ١٩٨٧ عي شان دادرة وقود ونحوها من نقاق سريان القريد الاوزادي رقم ١٩ لمسنة ١٩٨٧ عي شان دوديد لقمادل من التقد الأجنبية والسفن نقصية التي تعمل من الناحبة التقدية

استبان للجمعية العمومية القسمي الفتسوى والتشريع أن المسادة VA من قانون التجارة البحرية المسادر بالقانون رقم ٨ لمسنة ١٩٩٠ تنص على أن « الجهر عو من يقوم باستفلال السفينة لحسابه بوصفه ملككا أو مستاجرا لها ويعتبر المالك مجهزا حتى يثبت غير ذلك » وأن المادة ١٩٦٨ تنص على أن « أيجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بوضع سفينة معينة كاملة التجهيز تحت تصرف المستاجر وذلكه لمدة محددة أو القيام برحلة أو برحلات معينة « كما تنص المادة ١٧٤ من لمدة محددة أو القيام برحلة أو برحلات معينة « كما تنص المادة المعينية و التحقق المؤجر بالادارة الملاحية للمنهنية و وجه المحدودين « ١٠٠٠ داداء وسبوم الموانى والارشاد وغير ذلك من المحروفات » » « « وتندل معروفات » » « « المحدودات » » « « « المحدودات » » « « المحدودات » » « « « « » « « « « » « « » « » « « » « « » « » « » « « » « « »

ومفاد ما تقدم أن مجهن السفينة شخص يقوم باستغلال السفينية لحسابه سراء كان مالكها أو مستأجرا ، بين أن المالك بعد مجهزا حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك • كما أن ايجار السينفينة مجهزة عقيد يلتزم يمقتضاء المؤجر بوضع منفينة كاملة المتههيز تحت تصرف المستأجر الدم محددة أو للقيام برحلة أو برحالات معينة بعيث تظل بيد الؤجر الإدارة الملكية وتنتقل الى يد المستأجر دفة الادارة المتجارية فيتعمل نفقاتها من رسوم حوائى وارشساد ووقود ونحوها:

ولما كان ذلك وكان يبين من أحكام عقد المشارطة الزمنية المبرم بين شركة برامند للملاحة (ملاك السُّفيّنة) وشركة مارترانس بالنيابة عن الهيئة العسامة للبترول المؤرخ في ٢٢ من ابزيل سنة ١٩٩٢ أن ٠٠٠٠ ٤ ـ يضمن الملاك أن السفينة محكمة وغير نافذة للماء رقوية ومتينة وفي حالة جيدة ونظام جيد ومناسبة وصالحة من كل ألوجوه للخدمة، وكاملة يتماما بهيئة الضباط والمهندسين ، وطاقم البحبارة ورجمال المطافي المناسبين لسنفينة لها مثل حمولتها ، ٢٠٠٠ سنعهد الملاك بالاحتفاظ مِمَاكُينَات وَعُلاياتُ وجسم السفينة في حالة جيدة وكف تماما بحيث بمكن الخصول على أقصى تشغيل وعمل اقتصادي ٠٠٠ ٨ ـ يتعهد الملاك يترفير طاقة المؤن ودفع الأجور ورسسوم التحميل والتفريغ الخساصة بالقبطان والضباط والمهندسين ورجال المطافى وطاقم البحارة ، وكذلك يبغم قيمة التامين على السفيئة وكافة الرسوم الخاصة بظهر السفيئة " ٢٢٠٠ يعتبر الملاك مسئولون عن اي تاخير في الحجر الصمي الناجم عن اتصال البحارة بالشاطئ في أي ميناً؛ به عدوى بدون موافقة او تعليمات كتابية من المستأجرين أو وكالنهم ، وكذلك عن أى ضياع في الرقت نتيجة حجز السفينة من جانب السلطات الجمركية بسبب تهريب أو أي انتهاك أو حمَّالِقة أخسري لقوأنين البيلة مِن جِيانَتِ الصِّياطُ أو البحارة ١٠٠٠ واذا كان المول عليه في تفسير العقود هو المقاصيد والمساني لا الألفاظ والمياني فمن ثم فائه وفقا لأحكام عقد المشارطة المشأر البه ، لا يصدق على الهيئة العامة للبترول وضِفَ الجهِرُ ، أَذَ الْجَلِّي أَنَّا الهيئة استاجرت السفينة مطل العقد مجهزة وما أنفك الملاك ضساعتين لبقائهم كذلك خلال مدة المقد • All officers of the

ومن حيث أن المادة الأربلي من قرار وزير النقل والمؤاصلات والنقل البحرى رقم ٩٥ لمسنة ١٩٨٧ في شأن تحديد المصادل من النقد الإجنبية المسلم ١٩٨٧ في شأن تحديد المصادل من النقد الإجنبية والمسائل المربة التي والمسائل المحبية والرسو والمكوث للتحاسب مع جلاك السفن الإجنبية تنص على أن « تحديد المعادل من النقد الإجنبي للفئات الواردة بقانون الارشاد والتحويضات المعادل من النقد الإجنبي الملقات الواردة بقانون الارشاد والتحويضات ورسوم الموانى والمنائل والرسو والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة تعمل من النقد مع ملك ومجهزي السفن الإجنبية والسفن المحرية التي تعامل من الخات نطاق تطبيق القرار يتحدد بالمخاطبين باحكامه وهم الملاحية وممهزي السفرة التي ومن ثم فان نطاق تطبيق القرار يتحدد بالمخاطبين باحكامه وهم الملاحية ومجهزي السفي المحرية التي ومن ثم فان نطاق تطبيق القرار يتحدد بالمخاطبين باحكامه وهم الملاحية ومجهزي السفق المحرية التي تفساط من الناحية

ظلقدية معاملة السفن الأجنبية ، بما لا يسوغ قانرنا سريانه على الهيئة ظلمامة للبترول بوصفها لميست مالكا أو مجهـزا للمنفينـة في الحالة ظلمروشنة ،

لالسك

انتهدت الجمعيدة المعرمية القسيسمى الفقيرى والتشريع الى جدم سريان قرار وزير النقل والواسالات والنقل البحرى رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ الشار اليه في الحالة المروضة لعدم انطباق وصف الجهز على الهيئة العامة للبترول .

ر فتوی ۶۹ه فی ۱۹۹۰/۷/۱۸ جلسة ۱۹۹۰/۱/۱۷ ملف رقم ۲۳۲۰/۳/۲۳)

CATTO .

خِلسة ٢١ مَنْ يونيه سنة ١٩٩٥٠

مجلس الدولة _ الجمعية المهومية تقسمي القتوى والتشريع ـ اختصاص ــ صاحب السفة في عرض التزاع •

المادة ٢٠/١ من فانون مجلس الدولة وقو 21 لسنة ١٩٧٧ - اختصاص الجمعية المعومية المعومية بنظر النظامات بن جهنين أو اكثر من الجهات المتصوص عليها في المقارة (د) من المادة (٢٠) مو بديل عن استعمال والدعوى كوسيلة لعماية المقوق وقفي تلفظوات يقام طلب التزاع في المتقافي طلب المناة في التقافي وقا لمائية المؤتم المها فانونا ذلك أن الصافة شير القبول الجمعية الموجه المها فانونا ذلك أن الصافة شير القبول الجمعوى أو بدياتها جمن وسائل حماية المجموعة من تدخيلها جمن المنطقة له في تمثيلها جمن المنطقة المنازة عن تمثيلة المنازة عنها المنازة

استبان للجمعية المعومية لمسمى الفتــوى والتثريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسـنة ١٩٧٢ تتصر على أن « تختص الجمعية العمومية لقسـمى الفتـوى والتثريع بابداء الرامى مسببا في المسـائل والموضوعات الآتية : أ)

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المسالح المسامة الوبين الهيئات العسامة الوبين المؤسسات المسامة الوبين الهيئات المصلية الوبين عنه المجات وبعضها البمض ويسكون رأى الجمعيسة المسمومية لقسمي المفترى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » •

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك – وعلى ما جرى به افتاؤها – المتصاصعا بنظر النسازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ه) من المادة ١٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كرسيلة لحماية المقرق وقض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاح الى الجمعية العمومية من صاحب الصقة في التقاضى ، طبقا لمقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجهة اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن طلب عرض النزاع للماثل أذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانسونا عن معهد التغطيط القومي وهو مدير المعهد وفقا للمسادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١، لمسنة ١٩٦٠ بانشاء المعهد ، فقد تعين عسدم قبوله البي أن يرد التي الجمعية طلب العرض من مساحيه المسفة •

الالسية

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفقوى والتقريع الى عدم قبول طلب عرض اللزاع الماثل

ر فتوی ۱۸۹ فی ۱۹۲۶/۹۲۶ جلسة ۱۹۹۰/۹۲۸ ملک وقم ۲۹۸/۲/۹۲ ع ۰

(177)

جلسة ۲۱ من يونيه سنة ۱۹۹۰

رة (أ) وسوم: - رسم تنهية الوارد. •

افقانون دقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۸۱ بغرض رسم تنمية الموادد المالية للموالة المعدل بالقانون دفم ه لسنة ۱۹۸۱ سائتمرع فرض على البيح بالمزاد رسم تنمية موادد مالية لملدولة بواقع ه/ عن ليمة البيع يلتزم به البائع سيستعق الرسم فود دسو المزاد ساعل البائع بالنسية الى المزادات التى تجرى بمحافظتى القاهرة والجيزة عن طريق خبر مثمن ، توريد الرسم الى مراقبة الماملات التجارية خلال مهلة لا تجاوز أديمة أيام من تاريخ المبيع ساطا تاخر البائع أو تقاعس عن توريد ليمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه مثل القيمة المقردة ساتسيق عليه مثل القيمة المقردة ساتسيق عليه مثل القيمة

(ب) مجلس الدولة ... الجيمية العمومية السبي الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... حجز اداري •

استبان للجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع ان المادة الأولى من القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ بفرض رسم ننبية الموارد المالية المولد المعلمية المعلل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ ننص على ان « يفرض رسم يسمى « رسم ننبية الموارد المالية للدولة » على ما ياني :

....... 1

رُسو المزاد ، ويتم تحصيل وتوزيد الرسم وفقا للقواعد الواردة في المواد القلية » . وتنص المادة (١٦) منها على أن * خالة البيع الاختياري بالمزاد طبقا للقانون رقم ١٠٠ السنة ١٩٥٧ في شان بعض البيوع التجارية أو طبقا لأي قانون آخر :

(1) اذا تم البيع من غير الخير أو غير صالة من صالات المزادات المزادات المتنبة وعلى البائع عور سو المزاد بسدار رسم التنبية وعلى البائع عور سم المزاد بسدار رسم التنبية وعلى البائع توريد المرامم خلال مهلة لا تجاوز ارمعة أيام من تاريخ البيع الى مراقبة المالملات المتابع المنافظين القاهرة والجيزة إلى لخزائن مكاتب السجل التجارى المختصفة في حالسة المزادات التي تهم بباتي المحافظات .

(ب) اذا تم البيع عن طريق الخبير المثبن أو في منالة من منالات إقرادات ، غملى الخبير أو صاحب المنالة حسب الأحوال تحسيل رسم التنبية من البائع غور رسو المزاد ، وتوريد الرسم المخمل التي الجهات المتصوص عليها في البند السابق وخلال المهلة الواردة به .

(ج) على مراقبة المالات التجارية بمحافظتي القاهرة والجيزة وكاتب السجل التجارى بباقي المحافظات اصدار شبكات لصالح البنك المركزي المحرى بقيمة رسوم التمية الموردة اليها وفقها للبندين ودلك خلال المصمة عشر يوما الأولى من الشهر التالي لوروم الرسم اليها » .

واستظهرت الجمعية الصوبية ، مما تقدم ، أن الأشرع عرض على البيع بالزاد رسم تنبية موارد مالية للدولة ، بواقع ه/ من قيمة البيع يلتزم به البائع ، ويصنعق الرسم غور رسو المزاد ، ويتقين على البائع، بالنسبة الى المزادات التى تجرى بهناهظيى القاهرة والجيزة عن طريق خير يقين ، توريد الرسم الى مراقبة المالمات الجارية خلال مهلسة توريد قيم المهلسة توريد قيمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه يثل التيبة المقررة . واذ كان الثابت من الأوراق أن هيئة كمرباء صر على الرغم من انعقة بالمسة المزاد في المرام / ١٩/١١/١١ ، وفي م تكون المحلورة للمهلة المقررة المستحق الى ١٩/١/١١/١١ ، وفي ثم تكون المجاورة للمهلة المقررة المستحق الى ١٩/١/١١/١١ ، وفي ثم تكون أعجاورة للمهلة المقررة المستحق عليها مثل تبية الرسم المستحق عليها مثل المستحق عليها مثل المهاد المستحق عليها مثل تبية الرسم المستحق عليها مثل المستحق المستحق المستحق عليها مثل المستحق المستحق

19,5 منانه البيان > وتكون مطالبة الادارة العابة للتجارة الداخليسة بوزارة التبهين ما الادارة العلبة المعاملات التجارية ما البيئة في الجالة الملمونية منذها . المنانة على صحيح مندها .

هذا ونيبا يتعلق بالنازعة حول توتيع المجسز الادارى عسلي، لهوال هيئة كهرباء مسر لدى البنك الأهلى وناء المبلغ محل المطالبة ، مقد لاحظت التجمعية العبوبية في هذا الشان أن المادة ١٦ من تأنسون مجلس الدولة المسافر بالقانون وتم ٧٧ المسقة ١٩٧٢ نفسر عسلي أن « تختص الجمعية المبومية المسبى المقوى والتشريع بلداء الراى في المسائل والموضوعات الآفية :

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العامة أو بين الهيئات العلمة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلمة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعة العبوبيسة لتسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات بلزما للجانيين ».

كيا تبين للجمعية العبومية أن المادة ٧٥ من القانون رقسم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى تنص على أنه « يجوز أن تتبسع اجزاءات الحجز الادارى البينة بهذا القانون عند عدم الوداء بالستحقات في مواعيدها المحددة بالقوائين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفي الاباكن وللأسخاص الذين يعينهم الوزراء الختصون :

....... (1)

(د) الغرابات السححة قانوة ، في حين تنس المادة ٧٥ من ذات القانون على أنه « عيما حدا ما نص عليه في هذا القانون تصرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتمارض مع احسكام حداً المتلتون ٤ ويالرجوع الى تانون المرافعات المننية والتجارية المساهر بالمتلتون وهم ١٣ لمسنة ١٩٨٨ يين أنه أمرد الفصل الثاني من الياب الملتني من الكتاب الثاني لاحكام حجز ما المعنين لدى الغير ونس في المادة ٢٣٥ منه على أنه « يجوز المحجوز عليه أن يرمع الدعوى بطلب رئسع الحجوز المهدون المحول لديه برامع هذه الدعوى الا أذا الملت اليه ٤ ويترتب على الملاغ الحجوز الديسة بالدعوى منمه من الوغاء الحاجز الا بعد الفصل غيها » .

واستظهرت الجمعية العمومية بن مجبل ما تقسدم انه وان كسان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتصمى القنوى والتشريع بالقصل ق المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح العابة أو بين الهيئات المعلبة أو بين الهيئات المعلبة أو بين الهيئات المحلبة أو بين الهيئات المحلبة أو بين الهيئات المحلبة أو بين المهابة أو المحلبة أو المحلبة أو المحلبة ألم المحلبة المحلبة المحلبة المحلبة ألم المحلبة ألم المحلبة ا

لما كان ذلك وكانت هيئة كهرباء مصر تبغى استصدار راى ملوم من الجمعية المعوبية برقع الحجز الموقع على مالها لدى البنك الاهلى المصرى بمعرفة الادارة العالمة للتجارة الداخلية بوزارة التبوين وفساء الملغ ، ١٤٥٠ جنيه محل المطالبة ، كفرامة عن عدم توريد رسم تنعيبة الموارد المالية في الميماد ، وكان الاختصاص بالقصل في هذا النزاع ينعتد بنص المادة ١٤٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لمقاضى التنفيذ الذي يتبعه المجهوز عليه ، أيا كان اطراف النزاع ومن ثم تفدو الجمعية المعوبية غير مختصة .

اذا ال

انتهت الجمعية العمومية لتسمى النتوى والتشريع الى :

ا — ألزام هيئة كهرباء مصر باداء مبلغ ١٥٥٠ جنيه (الله وارمعمائة وخمسون جنيها) الى الادارة العاملة للتجارة الداخلية بوزارة التموين ٤ كفرامة عن توريد رسم تنمية الموارد الملية على المزاد المشار اليه خلال المهلة المحددة .

 ٢ --- عدم اختصاصها بنظر النزاع نيما يتعلق بالحجز الادارى على الموال الهيئة لدى البنك الأعلى المسرى .

ر فتوی رقم ۱۹۲ فی ۱۹۹۰/۱/۹۲ جلسة ۲۹/۵/۱۹۷۱ ملک رقم ۱۹۹۷/۲/۹۲ ع .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

عقد اداري ـ عقد توريد _ التحلقات جزء لا يتجزأ من العقد •

ميدا تنظيد المقد طبقا لما استمل عليه وبطريقة تنظق مع ما يوجه حسن الثية اصل من اصول القانون التي تعكم العقود الدنية والادارية على حد صواه ، بعتضاها ينتزم الحرف من طرفي المقد بنتليد ما اختق عليه في العقد فان حاد اصدعها عن هذا السبيل عان مسئولا عن اخلاله بالتزامه المقدى ، ووجب حمله على الوفاه بهذا الالتزام وصار تعميله بما رتبه العقد من حزاءات كفراه التذارة بوضها التي بعا الروب الخارة بوضها ، دون أن يكون للطرف الأخر حق الاستراك في ذلك الا أنه تستثل جهة الادارة بوضمها ، دون أن يكون للطرف الأخر حق الاستراك في ذلك الا أنه اذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض أو تحد من الشروط العامة المدلن علها ، دون أن تؤذر على الشروط العامة المدلن علها ، دون أن تؤثر على الشروط العامة المدلن علها ، دون عن لأل أو بعض تملك الشروط فاذا اسفر التفاوض عن تسبكه بها أو بيضها وارتضت عن كارا و بعض تملك الشروط خزا لا يتجزا من المقد يتمين الالتزام بهسا ـــ الحبيق الادارة ذلك باتت تلك الشروط خزا لا يتجزا من المقد يتمين الالتزام بهسا ـــ الحبيق.

استبان للجمعية المعبوبية لقسمي الفتوى والتشريع ان المادة
(١٤٨) من القانون الدني تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما
الشتمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية » وهذا المبدا وعلى
ما جرى به افتاء الجمعية المعومية هو اصل من اصول القانون التي
تحكم المقود الدنية — والمقود الادارية على حد سواء ، بهقتضاها
يلترم كل طرف من طرفي المقد بتنفيذ ما اتفق عليه في المقد ، غان حاد
تددها عن هذا السبيل كان مسؤولا عن اخلاله بالنزامه المقسدى ،
ووجب حمله على الوفاء بهذا الالنزام ، رصار تحميله بما رتبه المقد من
جزاءات ، كفرامة المتأخير ، امرا واجبا قانونا .

والحاصل أنه ولمن كان الأصل في عقبود التوريب ، أن الإيجاب يوجه على أساس الشروط العامة المملن عنها ، أنت تستقل جهة الادارة بوضعها ، دون أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك ، ألا أنه أذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض أن تحه من الشروط المامة المملن عنها ، دون أن تؤثر على الشروط الجوهرية منها ، غلجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك الطرف للنزول عن كل أو بعضها ، وارتضت الشروط ، غاذا أسفر التفاوض عن تهسكه بها أو ببعضها ، وارتضت الجهة الادارية ذلك ، باتت تلك الشروط جزء لا يتجزءا من المسسد

يتعين الالتزام بها . واذ كان الثابت من الاوراق ان الهيئة العاسسة الشؤون المطابع الامرية تحفظت في عرض الاسعار المقدم منها في المارسة النوه عنها على مدة التوريد ، بأن حددتها في عرضها بتهائية السهر ، المنوه عنها على مدة التوريد ، بأن حددتها في عرضها بتهائية السهر ، المحددة الملتوريد في الشروط العمامة للمارسة و وكان الثابت أن الهيئة الطالبة تتازلت في تلك المارسة عما اشترطته من مدة توريد في عرض الطالبة تتازلت في تلك الممارسة عما اشترطته من مدة توريد في عرض الطالبة تتازلت في تلك الممارسة عما الهيئة المسامة للتأمين المسحى عن نقديم المستند الذي يساند ما تدعيه لدى طلبه منها بصرفة ادارة الفترى – وبالتألى تكون مدة التوريد المحدة من قبل الهيئة الطالبة هي المفرل عليها دون غيرها مع عقد توريد المطبوعات اللاثل مما يقع مصله تقيل الهيئة الطالبة مصل المنازعة قبيل الهيئة الطالبة مصل المنازعة عير قائم على صحيح سنده ،

لتلحيك

انتهت الجدمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة الهامة للتأمن الصحى بأداء مبلغ ۱۳۹۲ (ثلاثة آلاف وستمائة وسبهة عشر جزيها واننى عشر قرشا) الى الهيئة العامة لشخون المطابع الأميرية • (فتوى رقم ۱۹۵۳/۲۷۳ جلسة ۱۹۹۰/۱/۲۳ ملف وقم ۲۳۲۲/۲۳۳۲) •

(1 Ta)

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

جواذات سفر ـ جواز السفر الدبلوماسيية ـ طلب موافقة الزوج على منع زوجته جواز سفر .

القانون رقم ٩٧ أسنة ١٩٥٦ في شان جوازات السفر المعلى بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ -

حظر المشرع - كأصل عام - على المصريخ مفادة أدافي (لجمهودية أو المهودة اليها الا اذا كانوا يعملون جوازات سفر للقانون - أنواع هذه الجوازات الدبلوماسية والفاصة وقهمة وأدير الفائدية أن يعدي بقراد منه شكل حواز الداخلية المسلو واجرات متحد ومنة مسلاحيت وظريقة تجديده والرسوم - قراد وقرر الداخلية دقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ لسيما ١٩٥١ لليما تضميته من عدم جواز مثم الزوج جواز سفر أو أضافتها على جواز سفر الزوج الا بحوافقة كتابية منه يقتصر على جوازا سفر الزوج الا بحوافقة كتابية منه يقتصر على جوازات المنفرة المنافية دون غيرها من الجوازات الأخرى - تتيجة ذلك - عدم سريان هذا المكم على جوازات السفر العلمة الدبلوماسية وهذا لا يقطل بالعقوق المترتبة على الزوجية بوجب أحكام عقد الزواج ولا ينتقس منها - تطبيق .

استبان للجبعية المبويية لتسبى النتوى والتشريع أن المسادة (أ) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ نفس على أنه « لا يجسوز لمن يتبتعسون بجنسية جمهورية مصر المربية مفادرة أراضي الجمهورية أو العردة اليها الا اذا كانوا يحبلون جوازات سفر ونقا لهذا القانون ، كسا تتص المادة (٥) من ذات القانون على أن جوازات السفر الني تصدر (٢) جوازات السفر البلوماسية ، (٧) جوازات السفر المبلوماسية ، (٥) جوازات السفر المهمة ، (٥) جوازات السفر المهمة ، (٥) خوازات السفر المعادية ، (٥) جوازات السفر المعادية ، (٥) جوازات السفر المعادية ، (٥) جوازات السفر المعادية ، (٥) حمائقة وزير الخارجية شكل جوازات السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط واجراءات منحه وقيعة الرسوم التي تحصل عنه ، ٠٠ كما يعين القرار حالات الاعفاء من الرسم الأصلى والرسم الاضافي كليا أو جزئيا ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حظر - كأصل هام - على المصريين مفادرة أراضى الجمهورية أو العردة اليها الا اذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا للقانون ، وبين المشرع اتواع هذه

الجرازات وحصرها في أربعسة هي جرازات السفر النبلوماسية والخاصة ولمهمة والعادية ، وناط بوزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أن يعين - بقرار منه - شكل جواز السفر وإجراءات منحه ومدة صلاحته وطريقة تجديده وقيمة الرسوم التي تحصل عنه وحالات الاعفاء من الرسوم ، وتبين للجمعية العمومية أنه صدر نفاذا لذلك قبرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسيسنة ١٩٥٩ المدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ بعض الحكام القانون رقم ٩٧ استنة ١٩٥٩ المشتار اليه ، وتضمن هذا القرار نرعين من الأحكام الأول خاص بجوازات السفر الدبارماسية والخاصة ولمهة وذلك في المواد من ٢ حتى ١١ منه التي تضمنت حالات منح كل ذوع منها ومدة صلاحيته واجراءات تجديده ، كما حرص القرار على النص على منحها وتجديدها لمستحقيها مجانا • أما النوع الثاني من الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية ، المشار اليه فيتعملق يجوازات السفر العبادية وذلك في المواد من ١٢ الى ٣١ منه ومن ثم غان ما نصت عليه الفقرة الأرلى من المادة ٢١ من أنه و لا يجوز منح الزوجة جواز سفر او اضافتها على جسواز سسفر الزوج الا بموافقة كتابية منه ، انما يقتصر فحسب على جوازات السفر العادية دون غيرها من الجرازات الأخرى سواء في ذلك الجوازات الديلوماسية والخاصة ولمهمة اذ لو أراد مصدر القرار اشتراطها بالنسبة لها لما أعوزه النص على ذلك . ومن شم يغدو متعينا القول بعدم سريان حسكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية ، المشار اليه ، على جوازات السفر الدبلوماسية ٠

وترى الجمعية المعومية أن ذلك لا يخل بالحقسوق المترتبة على المؤجية يموجب احكام عقد الزواج ولا ينتقص منها ، ومن بينهسا حق الزوج في الامتناع عن نفقة زوجته اذا ما تبين له أن استعمالها لحق المضروج للعمل الذي أجازه لمها المشرع بمرجب نص المادة (١) من القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ المخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية بشوب باساءة استعمال الحق أو مناك لمسلحة الاسرة وطلب بنها الامتناع عنه ، الا أن التول الفصل في تحقق ذلك من عدمه معقود للقاضي المختسص بمسائل الاحوال

الشخصية ادى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه دون جهة عسل الزوجة وبحسبان أن لكل من علاقة العمل وعلاقة الزوجيسة احكاسه وجاله ،

اذا___ك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ على جوازات السفر الدبلوماسية والجوازات الخاصة والجوازات الصادرة لمهمة .

(فتوی رقم ۵۲ فی ۱۹۹۰/۷/۱۸ چئسة ۲۱/۲/۱۹۹۱ ملف رقم ۱۹۹۰/۲/۸۸) +

(177)

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

بنولا _ بنك الاستثمار القومى _ عاملون بالبنك _ بطاقة وصف الوظيفة .
القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ لشان الإدارات القانونية _ مناط انطباق هذا القانون
مو قيام تلك الإدارة الآلانونية بهيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية _ القسود
بالهيئات العامة في مفهوم هذا الآلانون كل ضخص اداري يدير مرفقا يقوم عل مسلحة أو خدم
معامة ويكون له الشحصة الاعتبارية وله بيرانية خاصة تمد عل فيط ميزانية الدولة وتلحق
بميزانية الجهة الادارية التابعة لها _ «تتمى ذلك أن بنك الاستثمار القومي المنشأ بالقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ يمخل في عداد الأصفاص العامة بالمفني الذي عنام قانون الادارات
القانونية وفي خصوص انطباق احكام ذلك القانون بالنسبة للبنك _ تتيجة ذلك : الالترام
شروط شخل وظيفة مدير عام الادارة القانونية كما وردت بقانون الادارات القانونية _
شبوط شخل وظيفة مدير عام الادارة القانونية حـ

استبان للجمعية المهومية لقسمى المقتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون الادارات القانونية تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العلمة والهيئات المامة والوحدات التابعة لها ». كما تنص المادة الأولى من القانون سالف الذكر على أن « الادارات القانونية في المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهسزة معاونة للجهات المنشأة غيها وتقوم باداء الإعمال القانونية اللازمة لحسن سعر الانتاج » ومفاد ذلك أن مناط انطباق هذا القانونية والمؤسسات المامة أو مؤسسة علمة أو وحدة اقتصاديسة والمقصود بالهيئات العامة في مفهوم هذا القانون كل شخص ادارى عام ويعير موققا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لمه الشخصية يعيد موققا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لمه الشخصية الجمهة الادارية التابع لها .

كما تبين للجمعية العبومية من استعراض نصوص تانون انشاء بنك الاستثبار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع انشا بهدذا القانون بنكا ذا شخصية اعتبارية وأسند له تبويل مشروعات الخطة عن طريق الاقراض والمساهبة ومتابعة تنفيذها بوصفه جهة متخصصة في هذا النوع من الاعبال المصرفية ، كما خوله ادارة المواله وانشأ له موازنة مستقلة والحقه بوزارة التخطيط ، ومن ثم يدخل في عداد الاشسخاص. العامة بالمفى الذى عناه تانون الادارات القانونية وفى خصوص انطباق أحكام ذلك القانون بالنسبة للبنك .

على هذا غانه يتمين الالنزام بشروط شغل وظيفة مدير عام الادارة القانونية كما وردت بقانون الادارات القانونية .

اذا ____ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ان بنك الاستثمار القومي يندرج في عداد الجهات التي يسرى عليها احكام قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية .

فتوى (٤٣٠ في ١٩٩٥/٧/١٨ جلسة ٢٩/٥/٥١/ ملف وقم ٢٨٦/٦/٨٦) ٠

(ITV)

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

قانون ـ مشروع قانون ـ مشروع قانون بانشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية أن مشروع القانون ينضمن أحكاما تتعلق بثقل صمامات وشرايين القلب وأنه لا يرد هذا الثقل الا من جسم ميت ـ اختصساص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعيه لشروعات القوانين انما تتضمن دراسة فانوئية فنية تتملق بمدى عدم تعارض احكام الشروع القترح مع أحكام القوائن الأعل وعل رأسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية .. انه بالنسبة لبدا النقل فان الجمعية العمومية ترجع الأخد بما أنتهى البه النظر من جواز نقل الأعضاء .. انه اذا كان مشروع القانون المقترح يتماق يثقل صمامات وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم المبت فانه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الأمر الذي يقتضى أن يتضمن مشروع القانون تعريفا للموت وأن يكون الأطباء المقررين للموت مختلفين عن الأطباء الذين يعهد اليهم باجراء جراحة النقل من البت أو الى المريض ... بتوافر الضرورة العامة التي تجيز نقل العضو من جسم آدمي ميت فان الأمر يقتضي مناسبة ان يتضمن مشروع القانون أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء الطلوب ثقلها وفقا لشدة العاجة لدى الرضى زمانًا وخطرا • الجسم الآدمي ليس محلا للتعامل فيه مما يقتضي الأمر استلزام الرضا بالثقل بالاذن والإجازة ـ انه ولثن كان الذن الشخص باستخدام أي من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا ماليا مها نقل من بعدم إلى ورثته الا أنه يعورُ الإذن بالثقل الصادر من الإقارب الأقرين للمبت ... أنه بجب حظر الاتجار بأعضاء الجسم الآدمي الأمر الذي يستوجب معه تضمين مشروع القانون احكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتجار _ يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صعامات القلوب وشراييتها من اجسام الموتى مجهولي الشخصية .. حال المحكوم عليه بالاعدام حال أي شخص فيما يجب أن يمامل به جسمه .. وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشأن يستوجب الأدر اخذ رايها في مشروع القانون .. تطبيق •

استعرضت الجهعية المعومية مشروع القانون بانشاء بسوك للصحامات والشرايين الآدمية وما أثير في شأنه من مسائسل قانونية وتبين لها أن مشروع القانون المطلوب مراجعته قد انطوى على احدى عشرة مادة . نصت المادة الأولى منه على الترخيص لاقسام جراحة القلب بكليات الطب بجمهورية مصر العربية في انشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية للاستغادة منها في عمليات زراعة الصماحات والشرايين الآدمية ع وعلى جواز انشاء هذه البنوك في المتضفيات بن وزير الصحة . وعينت المادة التضمصة في جراحة القلب وذلك بترار من وزير الصحة . وعينت المادة الثانية مصادر حصول هذه البنوك على المصاحات والشرايين الآدمية بها يشمل صماحات وشرابين تلوب على الموادث الذين تشرح جنتهم الولى سواء في المستشفيات أو قتلى الحوادث الذين تشرح جنتهم ال

من ينفذ غيهم حكم الاعدام او من مجهولى الشخصية او الذين يوصون بها او يتبرع بها اولياؤهم . واشترطت المادة الثاثة في الحالة الاخيرة ضرورة ان تكون الوصية مكتوبة وصادرة من كامل الاهلية غاذا كان المنوفي تاصرا او ناتمى الاهلية غبلزم الحصول من وليه على اقسرار كتابى بذلك أما باتى الحالات الاخرى غلا يشترط لاجراء النتل الحصول على موافقتهم . وحظرت المادة الرابعة اجراء استئصال الصماسات والشرابين الآدمية الا إذا تم في احدى المستشفيات المسموح بها في انشاء هذه البنوك . كما نصت على جواز أن يتم استئصالها في اى مكان آخوا عرفة الشوط التي تبينها اللاحوا لبحرفة الاطاساء المؤهلين الأحوالي يجب أن تتم عمليات الاستئصال بمعرفة الاطباء المؤهلين

وقضت المادة الخامسة بعدم جبواز التصرف في الصماحات والشرايين الآدمية المحنوظة في بنوك الصماحات والشرابين الا للعمليات التي تجرى في المستشفيات المرخص لها وتجرى بها عمليات القلب المفتوح .

وأوجبت المادة السادسة على المستشفيات المخصص لها في انشاء هذه البنوك أن تحتفظ بسجلات لتسجيل أبراد البنسوك سن الصهابات والشرايين الآدمية المستأصلة والطلبات التي يقدمها المرضي للاستفادة من هذه الصهابات والشرايين الآدمية والمنصرف منها ونتيجة المعليات وغير ذلك من السجلات .

وعهدت المادة السابعة الى الاطباء الاخصائيين المرخص لهم في ذلك بتنظيم عمليات زراعة الصمامات والشرايين الآدمية .

وتضمنت المادة الثامنة تحديد عقوبة الحبس مع الشمغل وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو احدى هاتين المقوبتين لكل من يتاجر في الصمامات والشرابين بغير طريق البنوك المرخص لها بغلك .

ونصت المادة التاسعة على انه بع عدم الاخلال بما تنص عليه الغوانين من عقوبة أخرى يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس بدة لا تجاوز سنة أشهر وبغرابة لا تزيد على خسمائة جنيه أو بلحدى هاتين العقوبتين . وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين بعا . وناطت المادة العاشرة بوزير الصحة بالانفاق مع وزارة النطيم العالى اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتضمنت المادة الحادية عشرة نشر هذا القانون في الحريدة الرسمية والعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره . وانصحت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المسسار اليه عسن الغاية بن وراء اصداره غاوردت انه « نظراً لأن البلاد تحتاج الى انشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية للاستفادة بنما في عليات زراعــة الصمامات والشرايين الآدمية حقد وافق المجلس الاعلى للجامعات القاهرة بانشاء ببحلسته المنعقدة في ١٩٦٤/٤/١١ على اقتراح جامعة القاهرة بانشاء بنا للصمامات والشرايين الآدمية بكلية الطب بها . بعد ان استعرض الموضوع في ضوء راى دار الاعتاء ولجنة الفقوى بمجمسع المحسوت الاسلامية بالأزهر وراى لجنة قطاع الدراسات الطبية . وتحقيقاً لذلك فقد أعد مثروع القانون المرفق ٠٠٠ »

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراضها لمشروع القانسون المائل ، وما انتظمه من أحكام ما يأتي :

الا : أن مشروع القانون يتضمن أحكاماً تنعلق بنقل صحابات وشرابين التلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت منقل أعضاء الجسم البشرى وأحكامه يثير عدداً من المسائل القانونية التي يتمسين حسمها والوصول عبها الى تقدير معتبر ، ثم يجرى اقتراح الاحكام وتتريرها في ضوء هذه التقديرات ، من ذلك مبدأ نقل الأعضاء ومدى جوازه شرعاً ووضعاً ، من جسم حي أو جسم ميت ، ثم ضوابط النقل في أى من حالى الحياة والوماة بالنسبة للجسم المنقول منه ، وما يتمين تقريره من أحكام الاحكام هذه الضوابط ، وفي هذا الشان تثور مسائلة الرضال الدياة والمنائة الفرورة وعناصرها ، ومسائلة الرضال الشرى بالنقل حال الحياة أو مضائة الى ما بعد الموت ، كما تثور مسائلة البشرى بالنقل حال الحياة أو مضائة الى ما بعد الموت ، كما تثور مسائلة وضع في نوعيات خاصة من نقل الإعضاء .

وفى تحرير هذه المسائل بالنسبة لمشروع القانون المعروض ، نان النقل من الجمم الحى لا يرد الا على ما يقبل التجدد او التمويض من مواد الجمسم البشرى كلام ونحوه أو يرد على عضو من أعضاء الجمسم ذى مثيل له باق ركاف لأداء وظائف المضو النقول • وأن معائل هذه المالة من تقرير ضرورات وترجيح مسالح لا تئور فى الموضوع المعروض ، لانها نتعلق بنقل من جسم حى ينبغى الحرص على بقاء حياته بعد النقل . انها الحالة المعروضة تتعلق بنقل صهابات القلب وشرايينه وهى والقلب ليسوا مما يحتمل التجدد ولا التعويض وليسوا من الاعضاء ذات المثيل ومن ثم لا يرد فى الحالة المعروضة الا احتمال النقل من الجسم الميت .

فيها ٤ الأمر الذي يستوجب استبعاد هذه المسالة أيضاً من نطاق التعرض. للموضوع .

ثانيا : أن اختصاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعيه الشروعات القوانين انها تتضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع المقترح مع احكام القوانين الأعلى وعلى راسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية غمراجعة الصباغسة التشريعية لمشروعات القوانين واللوائح المنوطة بقسم التشريع بمجلس الدولة بموجب المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والتي يمكن احالتها لأهميتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع بالمجلس بموجب الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من ذلك القانون ، هذه المراجعة للصياغة التشريعية انها تتضمن دراسة قانونية غنية تتعلق بمدى عدم تعمارض احكام المشروع المقترح مع احمكام القوانين الأعملي وعلى راسها احكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية وما يقرره من مبادىء وما يوجبه من توجيهات أساسية ، كما تتعلق بمدى الانساق والتجانس بين احكام المشروع المقترح وبين الهيكل التشريعي السائسد في المجتمع ، بحسبان تقدير ما يتوقع أن يفضى اليه تطبيق أحكام المشروع المقترح وتفاعله مع احكام التشريعات الجارية من اتساق في العمل ، أو ما يفضى اليه من تنافر وتخالف في تحقيق الآثار المرجوه بالنسبة للتشريع المقترح أو التشريعات السارية ، كما تتعلق بمدى ملامسة الاحسكام التفصيلية والاجرائية للمشروع المقترح للأهداف الكلية المرجوة من سن التشريع ومدى صلاحيتها لتحقيق المصالح العامة المطلوب تقريرها ، وذلك كله فضلا عن ضبط المصطلحات وتدقيق العبارات وملاحظة الحواثب اللغوية وتصنيف الأحكام وترتيبها في اتساق ووضوح.

والحاصل أن الدستور منذ عدلت المادة الثانية منه في ٢٢ مايسو سنة .١٩٨ باعتبار « مباديء الشريعة الاسلاميــة المسـدر الرئيسي المنثريع » ، قد تيد السلطة المختصة بالتشريع بان تلتـزم في وضــع التشريعة بالالتجاء الى مباديء الشريعة الاسلامية لاستبداد الاحكــام المنظمة للمجتبع ، وذلك حسبها أوضحت لجنة اعداد مشروع التمديسل بما وأفق عليه مجلس الشعب في ٣٠ أبريل سنة .١٩٨٠ ، وحسبها ابنات المحكمة الدستورية العليا في ٣٠ أبريل سنة .١٩٨٠ من انستار أمن دنا التمديل الدستوري للهادة الثانية صارت سلطة التشريع متبدة فيها تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة ، متبدة التماريات سابقة ،

لا تخرج في الوقت ذاته عن سائر الضوابط والقيود التي تغرضها النصوص الدستورية الأخرى .

وفي اطار اعبال مبادىء الدستور كلها والتوفيق بين مادها جميعا ، مان اصول التنسير توجب اعبال قواعد التخصيص والتقييد المتبادل بين نا المبادىء الواردة بالدستور بما يجعلها يفسر بعضها بعضا ، ومن ثم مان مصدرية الشريعة الاسلامية في تقرير الأحكام ، كما انها تفيد الالتزام الآراء المقهية ظنية الدلالة بن احكامها ، فهي تقيد أيضا أنه في اطار تنوسات الآحكام المرجوع فيها جميعها الى الشريعة الاسلامية ، انها يترجح في النظر الدستورى الرأى الشرعية من هذه الآراء الذي تتحسق به المبادىء الأخرى المنصوص عليها في الدستور ، بها يكمل التسازر بين المبادىء والتنسيق ببنها في هيكل تشريعي واحد ونظام قانوني متسق ، وبهذا النهج تجرى دراسة الصياغة التشريعية للمشروع المتروع وبهذا النهج تجرى دراسة الصياغة التشريعية للمشروع المتروح .

ثلثة: انه بالنسبة لمبدأ النقل ومدى جوازه غان الجمعية العمومية ترجح الآخذ بما انتهى اليه الفظر في جواز نقل الاعضاء .

غقد انتهت دار الاغتاء المصرية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بعد دراسة رافية الى أنه ء يجوز شق بطن الانسان الميت وأخف عضو بنه او جزء من عضو لنقله الى جسم انسان هي آخر يفلب على ظنن الطبيب استفادة هذا الاخير بالجزء المنقول اليه رعاية للمسلحة الراجحة المهبد التعام الفقهاء القائلون بشق بطن التي ماتت حليلا والجنين يتحرك في احشائها وترجى حياته بعد الحراجه > واعبالا لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات وأن الفعرر الأشد يزال بالفعرر الأشف التي سندها الكتاب الكريم والسنة الشريدة » ووافق مجلس وجمع البحوث الكتاب الكريم والسنة الشراء وأيده بما عرفه فضيلة الأيام الاكبر شيخ الانور بالجلسة رقم ا ال في ٢١ من نوفيبر سنة ١٩٨٤ ، وتاكد هذا المنى في لجنة البحوث عن موضوع نقل الأعضاء من الموتى الذي نوقش بعد ذلك في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٩٢ في مجلس الجمع في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٩٢ أ

واستناداً الى ذلك غان الجمعية المهومية ترجح الأخذ بهذا النظر في جواز نقل عضو من أعضاء انسان حى أو من انسان ميت الى مريض برجا شفاؤه بهذا النقل 6 وينظر في ذلك بالترجيح بين المسالح وفقاً لمسا تسفر عنه خبرة أولى الخبرة والرأى في تقدير مدى ما يحيق بالآدمسي المعطى من ضرر حال حياته ومدى ما يترجح أن يكسبه المريض الآخذ من غرص الشفاء ، وذلك ببراعاة أن التقدير في الحالين لا يقدر غقط بها يوقع أن يكون عليه حجم الضرر للمعطى بعد الاعطاء مقارنا بعجم الفير النفع للآخذ ، واتها يقدر إيضا بعدى ما يترجح من احتبالات الفير للمعطى وبدى ما يترجح من احتبالات النفع والشفاء بالنسبة للبريض وكل ذلك أن كان النقل من آدمى حى ، أما أن كان من جسم آدمى ميت ، غاته في مجال الترجيح بين المسلحتين لا تقبئل مصلحة المنتسول مئه غيما يحيق به من خطر على حياته الذاهبة ، وأنها تقبئل في كرامة الجسم الآدمى ومدى الألم الذي يحيق بأقرباء الميت من شق جسمه وقطع عضو منه ، ولا يقور أمر كرامة الجسم الآدمى مادام يتعلق بصله يتطع عضو منه ، ولا يقور أمر كرامة الجسم الآدمى مادام يتعلق بصله من حالات الضرورة ، ومادام أن القطع في هذه الحالة أنها يجرى لعسلاح آدمى ما يعبر عن معانى النضاين البشرى والرحمة والمودة .

رابعاً: انه اذا كان مشروع القانون المترح يتعلق بنعل صهامات وشرابين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت فانسه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الامر الذي يقتضى ممه وجوب أن يتضمن مشروع القانون تعريفاً للموت وأن يكون الأملساء المترين للموت مختلفين عن الأطباء الذين يعهد اليهم باجراء جراحسة انتقل من الميت أو الى المريض .

ما يثور بشأن أشكسال النقل من جسم الآدمي الميت هسو وجوب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقسل منه ، ووجسه الأشكال يرد من ضيق الفرجة الزمنية بين وقت الوماة والاستيثاق من تمام حدوثها وبين نساد العضو المطلوب نقله ، وهي من حيث وظائف الأعضاء مرجة ضيقة أبدا ، وتتراوح بين الزمان الضيق والزمان الأضيق والزمان الأشد ضيقا ، بما يهدد بعبدم امكان الاسبتفادة من المضو المطلوب أن تراخى النقل لحظات . ولكن من جهسة اخسري قالأمر أمر نقل عضو فريد لا يمكن الاستعاضة عنه لمياة المنقول منه ، والمنقول منه آدمي حي حتى يموت ، وليس من وسط بين حياة وموت ، ولا تداخل بينهما ، وأن جاز لبعض نظرات علوم الأعضاء أن تقسول بالتداخل في هذا الأمر ، مان النظر القانوني يتنافي مع القسول بهسذا التداخل ، وأن النظر القـــانوني يهمش بجــــــــــــــــــاء الفروق بين الظواهر والمراكز القانونية ، وبتبين الحدود بين الأمر وضده ، أو بين الأمسر ونقيضه ، لان النظر القانوني معنى بالظاهر المنضبط الذي تستقيم به المعاملات وتنجلى به الحقوق وينبرم به الصحيح وينتتض الباطل من التصرغات وتتبين به المراكز القانونية التي يحميها القانون ويدنع عنها الفوائل ويرتب عليها الآثار ، وهو معنى بتبين اللحظات الفارقة في كل

من هذه الاحوال القانونية ليرتب على اسساس تنابعها اولويات الاستحقاق عند التزاحم واوضاع الولاية غيبا ينبرم من شئون واحوال نقل الحقوق وشرائطه اى يهتم بايضاح الفيصل والحد بين الأمر وغيره .

والحال أن الآدمى مادام حياً غهو معصوم الدم والحياة معصوم من الجرح وان عصمة دمه لا تفارقه الا بتحقيق الموت يتينا ، سواء في ذلك احكام الشريعة الإسلامية أو احكام القانون الوضعى والتساوى بين معصومى الدم يعنع ترجيع حياة على حياة واختلاف نسبة الخطر على الحياة واختلاف نسبة الخطر ، وطول الحياة لا تسسمح بترجيع حياة من كان أقل تعرضاً للخطر ، وطول الحياة متدر بقدر الله تعالى والعام لم يصل الى حد التوقع لا بالبقين ولا برجحان المنان في هذا الشأن واستحقاق الحياة لا يترجع بعسدد إيامها الباقية طولا أو كثرة •

والحال أيضا أن نقل العصو الفريد يفيد حتما وبذاته موت المنقول منه ، حتى ان كان المنقول منه في سكرات الموت ، والعبرة في بيان سبب الموت هو بالحالة أو بالفعل الذي أفضى حتما ومباشرة الى حدوث الموت في لحداث الموت هو السبب الميت وان تكاثرت وان عاصرته أسباب أقل حسما ، والسبب المباشر هو المهيت وان تكاثرت معه أسباب غير مباشرة ، وعلى هذا يجتمع الفكر القانوني شرعا ووضعا ، ويصا وفقها . وفي مجال الترجيح بين مضرة المنقول بنه الدي ومنفسة المنقول اليه ، فان دفع الضرر اون من جلب النفع ، وفي الحالة المنية المضرة تطعي ومتحقق وهو الموت ، والمنفعة فلنية ومحتملة ، وهي الشغاء ،

ومن ذلك تصل الجمعية العمومية الى أن أى تنظيم لنقل الأعضاء
لابد أن يصدر به قانون يجيز النقل بالشروط والضوابط التي تبكن
من اعماله بما لا يهادر عصية دم أو حق وبصا يرعى حقوق الله والمباد
وبما يتلاءم مع ما يقدره القانون من أوضاع اجتماعية في البيئة المحكومة
بهذا القانون * كما أنه في مجال نقل الأعضاء الفريدة غير ذات الشيل
والتي لا يستعاض عن وظائفها في الجسم الآدمي ولا تحتمل نقصانا ،
لابد أن يصرح القانون المنظم لذلك بالا يجرى نقل الا بعد تحقق موت
الجسم الآدمي ، وأن يشير إلى معنى الموت بما يوجه الخبرة الفنية والطبية
الى ما يجرى مراعاته في هذا الشأن ،

ان الموت ليس واقعة طبية فقط ، وان كانت خبرة الطب بطبيعة الحال هي ما عليه المول في التثبت من حدوثه ، ولكن الموت أيضا عر حقيقة دينية فلسفية وواقعة تانونية وحالة اجتماعية ، وهو كحقيقة دينية

فلسفية يتعلق بوجود الروح وحروجها من الجسم الحى فتتركه ميتا ، وهو كواقمة قانونية يشكل آثارا بصعب حصرها من حيث انقضاء الحقوق وانتقالها ونشوؤها ، وهو كحالة اجتماعية تحدث في كل بيئة وكل صقع يتوقف ادراكه على وسائل التبين المكنة في البيئة التي يحدث فيها الموت فضسلا عن آثاره المتعلقة بعلاقات القرابة وعلاقات العمل والنشساط الاجتماعي والقانون عندما بعالج الموت كواقمة قانونية أنما يضع في حسابه كل الآثار التي يمكن أن يتصور ترتبها على حدوث هذه الواقعة مسواء في مجال المسئوليات الجنائية ، أو مسائل الأحوال الشخصية . أو علاقات المعاملة مناطل الحكم بالوسائل المتاحة للتبين والتثبت المنبئة عن تحقق يصلح مناطا للحكم بالوسائل المتاحة للتبين والتثبت المنبئة عن تحقق واقعة الموت يقينا لا طنا ، وبالوسائل المتاحة لتحقق هذه الموفة في البيئة الإجتماعية التي يضملها حكم القانون بسلطانه ، منظورا الى هذه البيئة ووسائل مي مسئواها العام ووفقا للغالب على احوالها من اساليب فنية ووسائل تتلام مع الخبرات والأفضاع التقافية المنافدة .

والنظر القانوني في هذا الشأن ، يعنمد على خبرة الواقع التطبيفية . وبراعى تنويعات الخبرات واختلاف مستوياتها الفنية والعلمية ، ويخبر ما يثور من اختلافات وجهات النظر الفنية وطرائق الممارسات العديدة ، ويقدر الحديث والجديد مما أسفر عنه تقدم العلوم ومخترعات الأجهرة والأدوات المستخدمة ، ولكنه في ذلك جميعه يستوعب المتفق عليه ويبتعد. عن النذر اليسير ويميل الى الغالب الأعم ، دون انكار ما يمكن الا يتصادم مع الغالب ودون تجميد يمنع من استخدام ما يستحدث مما لا يتنافي مع هذا الغالب • والنظر القانوني بمراعاة ذلك جميعه يرفع صياغاته الي مستوى التجريد الذي يتلام مع هذه القدرة على الاستيعاب والملاءمة ، مع الاعتبار دائما بالغالب الأعم ان لم يمكن الأشمل • وبهذا يستبين اعتماد النظر القانوني دائما على الظاهر المنضبط ، الذي يمثل القاسم المسترك لتنوع الحالات والأوضاع المحكومة ، فاذا شد ما شد من حالات أو استحاث ما لم يمكن استيعابه في صيغة العموم وما لا يصلم لأن يندرج. سهما في القاسم المسترك المعول عليه ، لم يجر الاعتداد به ولا التعويل على هذا النذر اليسير ، وفي صد التنويعات والاختلافات القائمة اذا لم يمكن استيعابها في معنى كلي عام ، ولا أمكن ادراك المسترك من خصائصها ولا أمكن الترجيح بينها ، وجب استبقاء ما عليه العمل استصحابا للأمر الراهن الذي لم يثبت بعد ما ينفي قبامه .

واستنادا الى ما سبق فان الجمعية العمومية تنتهى الى أن تشريعاً ينظم نقل الإعضاء التي لا تزال صائحة وغير فاسدة من جسم آدمي ميت .. انما يثير بالضرورة اشكالا لا يمكن اغفاله ويتمين التصدى له في صلب التشريع ، وهو ماهية الموت ، لأن نقل العضو غير ذى المثيل لا يكون الا من ميت والا كان قتلا ، لأن انقل العضو غير ذى المثيل لا يكون الا من ميت والا كان قتلا ، لأن الفترة بين الموت وفساد العضو المطلوب نقله عن الفتيق ومن الحرج بما يتمين معه بيان فيصل قانوني يحتكم الميه كما انتهت لل أن الضبط القانوني لهذا الامر انما يرد التثبت بشأنه بأساليب الخبرة الفنية ذات الانتشار والذيوع وبما لا يختلف عليه وبما يمكن الاضافة اليه من الوسائل والاساليب المستحدثة ، وبشرط الا تكون مذه الأساليب والوسائل المستحدثة بديلا عن الخبرات الأولى المزاكمة مما استفيد منه معنى المرت منذ وجدت الحياة - ولا يكفى في ذلك ما تشير مما استفيد منه معنى المرت منذ وجدت الحياة - ولا يكفى في ذلك ما تشير الله الأجهزة المخترعة حديثا لما قد يعتور عملها من خلل أو اضعارات أو تقص القوة المحرك أو عمل بعض أدوات الجهاز - وأن الدلالات المستفادة مما يستحدث أو عمل بعض أدوات الجهاز - وأن الدلالات المستفادة مما يستحدث من أساليب واجهزة من شائه أن يضيف الى الخبرات السابقة ولا يستبدل بها غيرها ، كما لا قول بموت مادام جزء من الجسم حيا -

ومن ثم انتهت الجمعية العمومية الى وجوب أن يتفسمن مشروع القانون ما يعرف الموت أو ما يفصد بجنة الميت التي يجرى نقل العضو منها ، وأن يتضمن هذا التعريف أن الموت ه هر التوقف الذاتي لجميع مظاهر الحياة وأجهزة الجسم وأعضائه بالمدى الزمني الذي تقرره الخبرة الطبية الفنية ، ومن الناحية الاجرائية ولضمان صحة التقدير الذي ينحصر في أمر المبت دون أن يمدخل في اعتباره وضع من عسى أن ينقل اليه العضو من المرضى ، حتى لا يقوم لمدى الطبيب المقرر للموت أي احتمال لتقدير أو موازنة بين مصلحتى المتقول منه والمتقول اليه ، انتهت الجمعية المعومية الى وجوب أن يكون الأطباء المقررين للموت المختلفين عن الإطباء الذين يعهد اليهم باجراء جراحة النقل من الميت أو الى

خاهسها : أنه يتوافر الضرورة المامة التي تجيز نقل العضو من جسم آدمي مبت فان الأمر يقتضي مناسبة أن يتضمن مشروع القانون أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها وفقا الشمنة الحاجة لدى المرضى زمانا وخطرا .

فنقل العضو من جسم آدمى ، حيا كان أو ميتا يثير حقين من الوجهة الفقهية الشرعية ، حتى الله سبحانه وتعالى ، وختى العبد المنقول منه . وهذ من الناحية القانونية الوضعية يثير هذين الأمرين بحسبانهما حق الجماعة وحق الفرد · وحق الله سبحانه يرتفع في حالة الضرورة بموجب ما تبيحه الضرورات من محظورات ، وحق الفرد يرتفع بالرضا أو الإذن بالأمر ·

وبالنسبة للضرورة التي يرتقع بها الخظر ، جرى غالب فقه القدماء على الاضارة اليها بامثلة عنها وليس بالتعريف الشامل المانع ، وثمة من يقول انها الخوف على النفس أو بعض الإعضاء ، ومن يضرب المثل عليها بالذى خوف الضرد على النفس أو بعض الإعضاء ، ومن يضرب المثل عليها بالذي لا يجد ما يصد فروة جوعه أو ما يخاف منه الموت أو المرض أو ضعف من المسافر عن بلوغ غايته ، ومن يشل لها بالاكراه ونحوه ، ومن المحدثين من يعرف الضرورة بأنها خرف الهلاك على النفس أو المال ، أو بأنها أو بأنها أو المنش أو بالنفس أو بالمقل أو بالمال ، مما يلجيء الى ارتكاب حرام أو ترك واجب ، أو هو خوف الهلاك أو المشرر الشديد على النفس أو الهلاك أو المشرر الشديد على النفس أو الهلاي يقينا والحديث .

ومن ذلك جميعه يبين أن الضرورة التي ترفع المعظور لا تكون فقط بالاشراف على الهلاك انما تقوم بخوف الهلاك ، ولا يشترط بلوغ درجه الخوف من الهلاك انما يكفى بلوغ درجة الخوف من الضرر أو الأذي ، ولا يشترط فيها اليقين بل يكفى الظن ، وهي تقترن بالمشقة ، والمشقة ليست درجة واحدة ، انها هي درجات حسب الظروف كالسفر ونعوه وأوضاع البيئة ، وحسب الأحوال كالمرض ونحوه وقدرة المكلف على التحمل ، وحسب نوع التكليف الذي ترفعه الضرورة وجوبا أو منعا ،. فخوف الهلاك يرفع التكليف بالصيام ولا يرفع التكليف بالجهاد . ومع هذه التوسيعة في فهم الضرورة ترد الضوابط التي تلزم لأعسال حكمها في اباحـــة المحظور ، وهو أن تكون الضرورة ملجشــة ومتفقة مم قصه الشارع غير مقصود بها التيسمير لذاته ، وهي تقوم استثناء تعبر عن خطر قائم وتنسب به طرق فصل الواجب أو تسبرك المعظور ، الا بمشقة ترد بتحقق أو بظن قوى ، وألا تؤدى الى ضرورة أعظم وخوف ضرر أشه بأن تقدر بقدرها • والمقدر أيضا أنه أذا كانت الحاجات تنزل منزلة الضرورة ، فإن حاجة المجتمع العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة فيما تسوغه الضرورة للفرد أو الأفراد المعينين • ومن ثم لا ثثور مشكلة تتعلق بوجوب أن تكون الضرورة مفردة تصدق على حال فردي ممن ، الأمر الذي لا يتحقق الا اذا توافرت خالة الاحتياج لنقل العضمو لدي. مريض معين ينتظر النقل اليه أن صادف وعات في لحظتها من يمكن النقلي

منه . لا تثور هذه المشكلة لان النقل من جسم الميت ان جاز فهو يجرز بتوافر الضرورة العامة التي تقدر بها هو معروف من امكان النقل الى من يستحقون العلاج بالنقل من المرضى المنتظرين أو الطارئين · كما ان مشروع القانون ولوائحه يمكن أن ينضمن الأحكام الاجرائية التي يمكن بها الاستعانة بالخبرة الطبية وترتيب حالات المرضى وفقا لمدى الاحتياج الى النقل والولوية النقل وأمانا وخطرا ·

واستنادا الى ما سبق انتهت الجمعية العجومية الى توافر الضروره العمامة التي تجيز نمل العضو من جسم آدمي ميت بما يمكن من تنظيم عذا الأمر ، كما انتهت الى مناسبة أن يتضمن المشروع أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها ، وفقا لشدة الحاجة للنقل لدى المرضى زمانا وخطرا • وهذا ما يتكفل به توفير أوضاع الضرورة التي تمكن من قضاء حق الله سبحانه والمجتمع بالنسبة للنقل من جسم الآدمي •

سادسا : أن الجسم الآدمي ليس محلا للتعامل فيه مما يقتضى الأمر استلزام الرضا بالنقل بالاذن والأجازة ·

فبالنسبة لحق الفرد المنقول منه أو أقاربه فهو يرتفع بالرضاء بالنقل منه والرضا في ألحالة المعروضة لا يعتبر من التصرفات التي ترد على محل قابل للتصامل فيه ، لأن جسم الآدمي وأي شيء منه لا يرد علي القابلية للتعامل والمادة ٨١ من القانون المدني تنص على أن و كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو يحكم القانون يصمح أن يكون محلا للحقوق المالية ، وجسم الآدمي وعضوه خارج عن دائرة التعامل ، ومن ثم فان الرضا بشأن أي أمر فيه لا يقوم به تصرف ملزم من نوع ما يخضع لا عكام الالتزام في القانون المدني ، والرضا في شأن الجسم الآدمي لا يقوم به تصرف من من الجسم الآدمي لا يقوم به تصرف قضاء ، لأنه لا يتملق بحق من الحقوق اللصيقة بالشخص بموجب انسانيته وآدميته ، وليس بموجب شخصيته القانونية ولاحقه في المواطنة ، وموح حقه في

وأن الرضا بنقل عضو من الجسم حال الحياة أو بعد الموت ، أنا هو أذن باستخدام هذا العضو لعلاج آدمي آخر حال ثبوت الضرورة. الملجئة للنقل اليه ، وهو بحسبانه رضاء يتعين أن تتوافر فيه شروط الرضاء المعتبر ، من حيث التعبير عن اوادة حرة ورشيدة واعية يكتبه. فيها شروط صحة التعبير الرشيد وتكون غير خاضعة لغلط ولا اكراء ولا مدخول عليها بغش أو تعليس وهو باعتباره رضاء يتعلق بحق لصيق بآدمية الآدمي بموجب انسانيته ، لا تجوز النيابة فيه سواء ارادية كالوكالة او قضائية كالوكاية كما انه لا ينقل بالتنازل أو بالميرات وهو بحسبانه اذنا يصدر عن رضاء صاحب الجسم الآدمي رضاء غير لازم ، فانه يمكن العدول عنه في أى وقت ، ولا ينغذ الاذن لاذا بقي صاحبه مصرا عليه حتى موته ان كان العضو المنقول ينقل هيت ميت أو يبقى مصرا عليه حتى يقتطع ان كان عضوا ما يمكن فطعه هن ميت أو يبقى مصرا عليه حتى يقتطع ان كان عضوا ما يمكن فطعه

سابعا: انه ولتن كان ادن الشخص باستخدام أي من أعضا حسمه بعد موته ليس حقا ماليا مما ينفل من بعده الى ورثته الا انه يجوز الادن بالنقل الصادر من الإقارب الأقربين للميت

فاذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ، ليس حقا ماليا مما بنقل من بعده الى ورثته ، انما هو رخصة تنقضي بموت صاحبها ، الا انه لما يتعلق بجسم الميت من روابط الاسرة والعائلة ولما يحوطه من مشماعر قرابته الأقربين ، ولما يتوقع أن يحيق بهم من ألم المساس بجسمه لحظة فقده ، ولما قد يتوقع أن يسمعل من انفعالات الغضب ان جرى تقطيع هذا الجسم ونزع الاشلاء منه ، فإن الفقه يتجه الى ألا يجري نقل عضو من جسم آدمي ميت لم بأذن حال حياته بذلك ، الا أن يصدر الاذن به من قرابته الأقربين • وهو أذن لم يرد ألى الأقرباء انتقالا من الميت كمورث لهم . لذلك فهو يصدر من الأقرباء لا بموجب كونهم ورثة ، وهو يصدر عنهم أصالاء عن أنفسهم وبموجب ما يمس مشاعرهم الآدمية من آلام وأضرار نفسية لما يصيب جثة عزيز لديهم ، وهو يصدر سسما لذرائع ما قد يحدثه الغضب من اضطراب ومن ذلك فان اذن الأقارب يصغر منهم بصفاتهم المسماة بالتشريم وأن يكون اذنا منهم جميعًا بغير اكتفاء الأغلبية عن أقلية ، لأن الألم والغضب كلاهما غبر قابل للتبعيض • ويجوز أن يكون الأقارب الأقربين هم في اطار الآباء والأخوة والأزواج والأبناء

ثامتها: انه يعب حظر الاتجار بأعضا، الجسم الآدمى الأمر الذي يستوجب معه تضمين مشروع القانون أحسكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتحار .

فيتعين أن يتضمن مشروع القانون حكما أو أحكاما جهيرة الدلالة في خطر الاتجاز بالأعضاء من قبل بنوك هذه الأعضاء وجهيرة الدلالة أيضا فى حظر أى اتفاق بشأن الانن بنقل العضو بمقابل يتعلق بهذا العضو. أو أن يكون أجر الجراحة مما بستر مقابلا يؤدى للمنقول منه أو لورثته أو لاقاربه • وبحسن أن يتضمن مشروع القانون من الأحكام ما يكفل سد ذرائع البيع والاتجار من حبث شروط النقل وأحواله ، وأن يتضمن عقوبات عن البيع والاتجار بالنسبة للقريب. الآذن أو الهيئة المتساجرة أو الطبيب العارف بذلك • كما يحسن أن يتضمن أحكاما أجرائية من شأنها ضمان عدم جريان التعامل النقدى فى الأعضاء بيما أو متاجرة • تاسعا : أنه يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صمامات القلوب وشرايينها من أجساد الموتى مجهولى الشخصية •

فقد لاحظت الجمعية العمومية أن مشروع القانون المعروض ، يجيز انتزاع صمامات القلوب وشرايينها من أجساد الموتى مجهولي الشخصية ، فانتهت الجمعية العمومية الى لزوم استبعاد هذا الحكم ، فالحق لا يسقط لمجرد أن صاحبه يوصف بكونه مجهول الشنخصية ، سواء كان حقا ماليا أو حقاً من حقوق الشخصية أو ما بثبت بموجب المواطنة أو الانسانية ، انما يرد أثر الجهل بالشخصية في صدد اثبات شخصية من له ممارسة الحق عندما يشرع في ممارسته • والحالة المعنية هنا لا تتعلق بممارسة شخص حقاً له ، وانما تتعلق بجسم آدمي ميت وبممارسة القير اقتطاع الأعضاء من هذا الجسم لاستفادة الآخرين من ذلك ، والمجهول هنسا لا يمارس فعلا وانما يمارس عليه الفعل • واذا كان جسم الميت لا يستباح النقل من أعضائه الا باذنه قبل الوفاة أو باذن أقاربه ، فلا يصم القول قانونا بأن هذا النقل يستباح بغير اذن لمجرد أن الناقل يجهل شخص المنقول منه • والجهل هو تعذر المعرنة ونقص المعرفة لا يكسب الجاهل مكنة الانتزاع من جسم يتعلق بالمجبول ولا يجرد المجهول واقرباءه من حق لهم • ومن جهة أخرى فمن حيث الجانب الاجراثي ، لا تستبين امكانية لاثبات جهل الجاهل التي تدكنه من ممارسة ما هو ممنوع عليه أصلا اذا كان بعرف شخصية الميت ، ولا تستين امكانية التثبت من أن الجاهل أزال عذر نفسه عن جهله وسعى بالطرق المناسبة للتثبت من شخصية الميت، ولا يكاد يستبين امكان حدوث ذلك كله قبل فساد العضو المطلوب تقله لاستخدامه .

عاشراً : أن حال المحكوم عليه بالإعدام حال أى شخص آخر فيما يجب أن يعامل به جسمه -

فالرأى بالنسبة لمسالة امكان الاستفادة من شرايين القلب والمسامات الخاصة بنن ينفذ فيه حكم الاعدام يتردد بين أمريين أولهما

أن المحكوم عليه بالاعدام لم يعد معصموم الدم مما يجير نقل الأعصاء من جسمه بعد تنفيذ حكم الاعدام دون اذن منه ولا اذن من ذويه ، ومادام حكم الاعدام احالة الى مهدور الدم فقد أمكن استخدام أشلائه فسها نفيد الآخرين ولكن الجمعية العمومية رجحت الأمر الشاني ، وهو أن حال المحكوم عليه بالاعدام حال أي شخص آخر فيما يجب أن يعامل به جسمه حال حياته قبل تنفيذ حكم الاعدام أو حال موته بعد تنفيذ الحكم عليه ، لأن تنفيذ حكم الاعدام يفيد انهاء حياته بالطريقة التي رسمها القانون ، وأن قتل المحكوم عليه بالاعدام قبل تنفيذ الحكم عليه يعنى قيام جريمة قتل لا يخفف منها تعلق حكم الاعدام به ، لأن انهدار دمه بالحكم لا بفيد بذاته الترخيص في قتله من أي شخص وبأي طريق ، وكذلك فان تنفيذ حكم الاعدام بشأنه يفيد أن القانون والمجتمع قد استوفيا قصاصهما منه بما لا مزيد عليه ، وشق. جسمه واستخراج الأعضاء منه ليس عقوبة محكوما بها أصلية كانت أو تبعية وليست مما يفيده منطق القصاص شرعا ووضعا ٠ وجسم من نفذ فيه حكم الاعدام تسماوي مع غيره من أجسام الموتى من حيث كرامة الجسم وما بحوطه من حقوق عامة وخاصة • لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ترجيح أن يعامل المحكوم عليه بالإعدام معاملة أى شخص آخر من حيث نقل الأعضاء من جسمه ويتوقف الأمر على سبق ثبوت اذنه بذلك قبل موته أو اذن ذويه بذلك بعد الموت. •

واخيرا: أن وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشان يستوجب الأمر أخذ رأيها في مشروع القانون ·

فقد الاحظت الجمعية العمومية أن المشروع المقترح لم يكن عرض على وزارة الصبحة لتبدى رأيها بسامه الأمر الذي يستوجب العرض عليها ، سبعا أن بشروع القانون ينص في مادته العاشرة على أن وزير الصحة هو من يصدر الملائحة التنفيذية شنائه بالاتفاق مع وزير التعليم العالى .

لذئىيك

انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعادة مشروع القانون الماثل الى الوزارة لتجرى فيه شئونها باعادة بحثه واعادة صياغته في ضوء الملاحظات العامة التى أبدتها الجمعية العبومية ، وأحالته لوزارة الصحة لتبدى رأيها فيه ، ثم أدادة عرضه على قسم الشريع بمجلس الدولة لمراجعة صباغته التشريعية -

 [﴿] فَتُوى رَقِم ١٩٥٨ فِي ٢١٩٥/٩٢١ حِلْسَة ٢١/٣/١٩٥١ مِلْكُ رُقِم ١٩٨٠/٢/١٩) .

CATA

جلسة ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية العمومية لقسمي القتوى والتشريع ... طلب رأى ... عدم ملامة ابداء الرأى •

طلب وزارة الزراعة الراى من الجمعية الممومية في التماس مقدم من احد المحامين بالهيئة المامة الاصلاح الزراعي والذي يتظلم فيه من قرار تخطيه في الترقية ال درجة مدير عام ــ وجود نزاع بتماق بموضوع طلب الراى المطروح معروض امام معكمة النفاء الاداري بحول بين الجمعية الممومية وبين نظر الموضوع لاستظهار الراي بشائه ... تطبيق -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسية المتعقدة في ٢٦ من يولية سنة ١٩٩٥ أن ثبة نزاعا يتعلق بموضوع طلب الرأى الطروح معروض الهم معكمية القضيات الادارى في اللحوى وقد ٢٠٧٠ لسنة ٤١ القضائية الأمر المذى يحول بين المجمعية العمومية وبين نظر الموضوع لاستظهار الرأى في شأنه جمعها جرى به عمل الجمعية وبين نظر الوضوع لاستظهار الرأى في شأنه جمعها جرى به عمل الجمعية المهدمة وقسم الرأى المعدمة الرأى المعدمة وقسم الرأى المعدمة الرأى المعدمة وقسم الرأى المعدمة الع

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي القتوى والتشريع الى عدم ملاممة ابداء الرأى في الموضوع الماثل.

ر فتوى رقم ٧٧م في ٢٩/٧/٥٥٩ حِلْسِة ٢٩/٧/٥٥٩ مِلْك رقم ٢٩/٧/٦/٣٠ و -

CATA

جلسة ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٥

مستولية ب مستولية حادس الاشياء ... تعويض •

الشخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يشترم بعراسته حتى لا يسبب ضردا للفع فاذا آخل بهذا الالتزام الانوض الطفقا من جانبه والتزم بتعويض اللهي عبد يلحقه عن ضدا الالتزام الا ان يشبت اما أن الفصر وقع بسبب الجنبي رغم ما بذله من علية في العراسة ــ أساسي ذلك ــ ان المسئولية تتعلق بتوفي شخص حواسة شيء تقضني حواسته عناية خاصة أو حراسة ، ووقع الشهر بفعل الشيء خداد ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الفرد ويلتزم من فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الفرد ويلتزم من فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الفرد ويلتزم من

استبان للجمعية الصوعية لقسمي الفتوى والتشويع أن المادة ۱۷۸ من القانون المدني اتنص على أن و كل من الولى حراسة أشديا التطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكاتيكية بيكون مستولا عبد تحدثه عند الانسسياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجسى لايد له فيسه » •

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المهنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير ، فاذا أخل بهذا الالزام افترض الخطأ من جانبه والتزم بتعويض التثير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعقيه من هذا الالتزام الا أن يثيت أن الشرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة -

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن المسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات مكانيكية ووقوع الضرر بفعل الشيء فعنه ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بتعويض •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السهيارة رقم ١١٢٢٥٧ التابعة لوزارة الدفاع اصطلعت بسيارة الهيئة رقسم ٣٣٠ ق٠٥ وتسبب تابع الوزارة بخطئه في احداث التلفيات التي لحقت بها وهو ما آكده الأمر الجنائي الصادر بتفريعه عشرة جنبهات ، فمن ثم تقوم مسئوليتها وتلتزم

بتعويض الهيئة عن الأضرار التبي لحقت سيارتها والتي بلغت قيمية ق جنيه اصلاحها ٢٥ (١٣٤٢ -

لالسنك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة ق-جنيه

الدفاع أداء مُبلغ (١٣٤٦/ لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء عوضاً عن الأغيرار المتى لحقت السيبارة رقم ٣٣٠ ق.م التابعة لمهيئة -

(فتوی رقم ۹۹۰ فی ۱۹۹۰/۷/۹۱ جلد، ۱۹۹۰/۷/۹۲ مثلف رقم ۱۹۲۹/۳۲۲) .

(﴿ ﴿ كُوْ ﴾ ﴾ ﴿ جَالِمَا اللَّهُ اللّ جلسة ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٥ أَنْهُ عَلَى

أزهر ـ حماة الشهادة المزهرية ـ مد القدمة ـ (عاملون مدليون) •

المنادة ادول من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شان تعديد سن التقاعد للعلماء غريجي الازهر ومن في حكمهم المصلف القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ – المادة ١٩٥٥ من نظام الماملين ومن في حكمهم المدال بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ – المدت ١٩٥٥ عن من الاحالة الماملين من حملة المؤافلات التي تعدد من الاحالة في المعارف وقرر انهاء خعدتهم عند بلوغهم سن الخطاف في الموتون المرافق عند من الاحالة في المعارف المعارف المدت المدت عند من الاحالة في المعارف المعارف المدت المدت المحرف عن من الاحالة من المعالف المعارف المدت ا

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « استثناء من أحكام العوانين التي تحدد سن الاحالة إلى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الحسكم المدلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصـــادية التابعة لهـــا والبيئات القضائية والجامعات والماهد العليا ومراكز البحوث وغرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر وحامل العالمة المؤقتة أو العالمية على النظام التديم غير المسبوقة بثانوية الأزهر بملوغهم سن الخامسة والستين ، في حين تنص المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة مالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التامن الاجتماعي والقوانين المعدلة له · ومع ذلك يجوز عنه الضرورة القصوى وبقرار من رئيس مجلس الوزراء مد خدمة أي من شاغلي الوظائف الباليا من الدرحتن العالبة المتازة وما في مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان • ويسرى ذلك على شاغل المناصب والوظائف التي تعلو الدرجة المبتازة وما في مستواها على أن يكون مه خدمتهم بقرار من السلطة الختصة بالتسين ه ٠ واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع _ من ناحية _ وانصافا منه لخريجي جامعة الازهر وتعويضا لهم عن طول مدة الدراسه في التعليم الازهري عن تلك المقررة في التعليم العام قرر استثناء خريجي هده الجامعة والعثات الآخرى التي تضمنها النص العيسين بالجهار الاداري للدوله ووحدات الحكم المحلي وعيرها من الجهات المسار اليها من احدام العوانين التي تحدد سن الاحالة الى المعاش وقرر انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين • ومن ناحية أخرى فقد استحدث المشرع في فانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حكما جديدا ضمنه نص الفقرة التانية من المادة ٩٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنه ١٩٩٢ خرج يه عن الأصل العام المنصوص عليه في الفقرة الاولى مي هذه المادة الذي يقضى بانهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك حين أجاز ... بمقتضى الحكم المستحدث ... لرئيس مجلس الوزراء مد خدمة اي من شاغل الوظائف العليا من العرجتين العالية والمتازة وما في مستواها لمده سنة قابله للتجديد لمدة اقصاعا سنتان متى اقتضت الضرورة الفصوى ذبك ، كما مد نطاق الاستفادة من هذا الحكم الجديد الى شاغلي الناصب والوظائف التي تعلو الدرجة المتازة وما في مستواها وناط تفرير ذلك الى السلطة المختصة بالتعيين وتلاحظ للجمعية العمومية أن المشرع اذ استخدم صيغة العموم والاطلاق حين عبر عن المستفيدين من الحسكم الجديد بأنهم شاغلو الوظائف العليا من الدرجتين العالية والممتازة وما في مستواها وكذلك بالنسبة الى شاغلي الوظائف التي تعلو الدرجة المنازة وما في مستواها دون تفرقة بين ما اذا كانـوا من الحاصلين على مؤهلات معينة دون غيرها فمن ثم يغدو متعينا القول بانطياق الحكم المستحدث في الفقرة الثانية من المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة المسار اليه على جميع العاملين بالجهات سالفة الذكر من شاغل هذه المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن في حكمهم على السوية بينهـــم متى اقتضت الضرورة القصوي مد خدمة أي منهم للمدة أو المدد التي عينها النص ٠

تذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق حكم المادة ٢/٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨ على العاملين من العلماء خريجي الازهر ومن تني حكمهم م

⁽ فتون رقم ١٨٥٠ في ١٩٩٠/١٩٠٠ علينة ١٩٩٥/٧/٥٩ ملف وقم ١٩٩/٣/٨١) .

(121)

جلسة ٣٦ من يوليه، سنة: ١٩٩٨

مجلس البولة... الجمعية المومية. لقسمي الفتوى والتؤريع ... الهتمناصها ... لزاج ... شخص من أشخاص القانون الخاص .. مراكز الشباب •

المادة ١٦/١ من قانون مجلس الدولة لأم 24 لسنة ١٩٧٧ ــ أن الشرع وضع أصلا عماء متضاء اختصاعي الجمعية المصوحية للسمي القنوي والشريع بون غيرها بالقصل لهي المتناعات الدي تن الهيئات الحامة أو بين المسال المناطقة أو بين الهيئات الحامة أو بين المسال الحامة أو بين الهيئات الحامة أو بين الهيئات الحامة أو بين المتناب التي يجري شهر تقامها طبقا لقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة تحتج بالشخصية الاعتبارية المسالة في ميادار ويانيات الخاصة المسالة في ميادار ويانيات ويانيات الخاصة المينات الخاصة المسالة الخاصة والتشريع المينية الحجيزة يتحسر عندانيات المسالة المسالة المسالة والتشريع ... الخييق و

استبان للجمعية الصومية لقسمي الفتوى والنشريع أن المأدة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ نسنة ١٩٧٢ تنص على إن و تختص الجمعية العبومية لفسسى الفتوى والتشريع بابداء الراي في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) •••• (.د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المسالح المامة أو بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحليفة أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » • وتنص المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ على أن « تعتبر هيئة أهلية عاملة في مياءان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذلت تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين واعتباريين لا تستهدف الكسب المادى ويكون الغرض منها تبعقيق الرعايسة للشسباب واتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحبة والترويحية في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضمه المجلس الأعلى للشمباب والرياضة ، • وتنص المادة (١٤) من الفانون ذاته على أن « تثبت الشخصية الاعتبارية للهيئة بمجرد شهر نظامها طبقا لهذا القانون ، ويتم الشهر بالقيد في السبجل المهد الذلك ، • وتنص الماحة (٩٨) من القانون ذاته على أن

« يعتبر مركز شباب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل هيئة مجهزة بالمبانى والامكانات تقييها الدولة والمجالس المجلية أو الافراد منفردين أو متهاونين فى المدن أو القرى بقصيف تنعية الشبياب فى مراحل العجر المختلفة والسخمار أوقات فراغهم فى معارسة الانشيطة الروحية والاجتماعية والرياضية والقريمة وها يتصل بها تحت اشراف قيادة متخصصة » .

وتنص المادة (۱۰۰) على أن « تختص مراكز الشباب يما يل :

 ١- اعداد الشسباب اعدادا سليما من النواحي الخلقية والقومية والرياضية والاجتماعية والروحية وتدريبهم على تحمل المسئولية في المجتمع الذي نعيش فيه .

٢ ـ تدريب الشباب وتزويد بالمهارات ٠

تنظيم واستثمار وقت فراغ الشباب بالبرامج التى تنمى شخصيته
 وتستفل طاقاته وتساعد على تنششه تنشئه صالحة •

٤ - ٠٠٠٠٠٠ ـ ٤

واستطهرت الجمعية المدومية ما تغدم ، أن اختصاص الجمعية المدومية لقسمى المفتوى والتشريع في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين المؤسسات الوزادات أو بين المؤسسات المعامة أو بين المؤسسات المعامة أو بين المؤسسات المعامة أو بين المهيئات المبيئة أو بين. هذه الجهات بعضها المعضى و واذ التخاصة للسباب والرياضة المشار اليه ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتندرج في عداد الهيئات الأهلية الماملة في ميدان رعاية المستقلة ، وهي من أشخاص القانون الخاص ذات النفع العام الشباب والرياضة ، وهي من أشخاص القانون الخاص ذات النفع العام الاجتماعي ومركز شباب مدينة الجيزة ، أنما ينحمر عن اختصاص الجمعية العمومية القمعي المفتوى والتشريع ،

لذلسك

انتهت الجمعية المجومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عهم اختصاصها بنظر النزاع المائل ·

ر قتوی رقم ۸۱ه فی ۳۰/۷/۵۳۰ جلسة ۲۲/۷/۵۶۱ ملف رقم ۲/۱۲/۲۵۳۲) ·

(124)

· حلسة ٢٦ من يوليه سنة ١٩٩٥

مسئولية _ مسئولية تقصيرية _ اركانها _ تعويض •

المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطة والفرر وعلاقة السبيبة بينهما -الفطة لا يغترض وانها يعب على انفررود الباتة وينان الفرر اللاي حاق به من جرائه -مسئولية المنبوع عن أعدال بابعه غير المسروعة تعقق متى صدرت بدا الأفاص الحد قيامه باعمال وظيفه او بسبيها شريطة أن توافر بين المابع والتبوع دابطة بمينة قوامها فضوع الأول للسلطة الثاني الذي يكون حق وفايته وتوجيه فيها يقوم به لحصابه من عمل محدد فنلك المسلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - تطبيق •

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على انه و كل خطا سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، • كما ننص المددة ١٧٤ من ذات القانون على أن ـ « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يمدله تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تادية وظيمته أو بسببها ، وتقوم علافة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في دقابته وتوجيهه »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسلولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الفطا والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وان الخطا لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جراته ومن ناحية اخرى فان مسئولية المنبوع عن اعصال تابعه غير المشروعة تتحقق منى صدرت هذه الأفصال عنبه انشاع المنابع باعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمنبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأرل لسلطة الثنى الذي يكون له حق رقابته وترجيهه غيما يقوم به لحصابه من عمل محدد فقالك السلطة للشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند للرجوع على المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى أخطأوا أثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسسورة المياه على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المصرد في حيال ولم يدحضه المرفق رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة وترقب على الخطأ

المشار اليه الاضرار بمنشات الهيئة وقامت علاقة السببية بين الخطا والضرر الذى نتجج عنه فان المسئولية تفدو قد تحققت وبالتالي نتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولا عن خطأ عماله التابعين له ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذى لحق منشاتها نتيجة لهذا الخطأ والذى قدر ق جنبه

بعبلغ ۱۰ر۱۰۵۰

لذلحك

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتوى والتشريع الى ق جنيه

الزام الهيئة المامة الرفق مياه المقاهرة الكبرى اداء مبسلغ ١٠٥١/١٠ (اللف وواهد وخمسون جنيها وعشرة قروش) عوضا عن التلفيات التي لمقت منشات الهيئة القومية للاتصالات الساكية واللاسلكية -

ر فتوی رقم ۸۸۷ فی ۱۹۹۰/۷/۳۰ جنسة ۱۹۹۰/۷/۳۱ ملف رقم ۸۸۷ فی ۲۳۷٤/۲/۳۲) ۰

(124)

جلســة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع ... اختصاصها ... شخص بن أشخاص القانون الخاص -

المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة رقم 20 لسنة ١٩٧٧ ـ مناط اختصاص الجهيمية المهومية في شأن المنازعات هو يعا ينشأ بين الوزارات او بين المصالح المامة او بين المساح المامة او بين الوسات المعلمية او بين المهيات بعضمها المينات المحلمية او بين هذه الجهات بعضمها المينات مرفحي خلك أن النزاع بين لحدى الجهات لملاكورة وبين احد أشخاص القانون المخاص يتحسر عن اختصاص الجهيدة المهومية ،

تبین للجمعیة العمومیة أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ المسنة ١٩٧٧ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه و تختص الجمعية المعومية للمسمى المفتوى والتشريع بابداء الراي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية:

 (د) المغازعات التى تغشا بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض •

واستظهرت الجمعية العمومية أن مفاد نصر المادة سالفة الذكر أن مناط لختصاص الجمعية العمومية القسمى الفترى والتشريع في شان المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة وبين المهيئات الحامة أو بين المهيئات المحامة أو بين المهيئات المحامة أو بين المهيئات المحامة أو بين هذه الجهات بعضها المجحض •

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض عناصر الموضوع الماثل ان النزاع المشار يقوم في حقيقة الأسر بين صندرق تعويل المساكن وبين شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية (صيدناوى) وهي أحد المضاص القانون الخاص ومن ثم لا تتدرج ضمن الجهات السابق تحديدها على سبيل الحصر مما ينصس النزاع المائل عن اختصاص الجمعية

العمومية القسمي المتفوى والتشريع وفقا لنص المادة سابق الاشارة اليها •

انتهت الجمعيــة العموميــة لقسـبمى الفتـوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل ·

(فتوى رقبة ٥٨٥ في ١٩٨٥/١/١ جاسة ٢٩٧٥/١/١٥ ملق، رقم ٢٢/٨/٢/٢٠) .

(122)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

مسئولية ... مسئولية تقصيرية ... اركانها ... تعويض ٠

ان المسئولية التفصيرية تقوم على اركان ثلاثة هى الخطأ والضرو وعلاقة السببية . تقوم مسئولية التبوع عن الفرر الذي يعدله تابعة بعمله غير الشروع وأن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تاديذ وقلياته أو بسببها .. تقوم رابطة التبعية ولو لم تكل التبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في دقابته وتوجيهه .. تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتدى والتشريع ان المادة الامت القانون المدنى تنص على ان « كل خطا سبب ضروا للفير يلزم من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات - القانون على ان « يكون المتبوع مسئولا عن الضرو الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها • وتقوم علاقة التبعية ولى لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلبة في رقابته وفي توجيهه •

ومقاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية طبقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى ، بينما تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع طبقا لحسكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على اساس مفساير الذي يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه - سلطة فعلية في رقابته وتوجيه ،

ومن حيث أن الثابت أن تابعى مرفق مياه القاهرة الكبرى تسببوا في قطع الكابل التلفوني المنوه عنه سابقا مما كبد الهيئة القرمية للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ٥ (١٦٨٤ ج قيمة اصلاحه وقد أقر السيد مدير فرع مياه عين شمس في المحضر رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٨٦ -الذي حرر عن الواقعة أن عمال المرفق هم المتسببون في هذه التلفيات • ومن حيث أن الهيئة العسامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى لم تقدم أي دفاع يدرأ عنها هذه المسئولية الأمر الذي يتعين معه الزامها بقيمة التلفيات التى تكبدتها الهيئة القومية لملاتصالات السلكية واللسلكية والتي ق جنيه

بلغت ٥٠ر١٦٨٤ ٠

لذلسيك

انتسهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع الى قبيه الى قبيه الله الهيئة العامة لمرفق ميساه القاهرة الكبرى اداء ميسلم ١٩٨٠/٠٠ الزام الهيئة العامة لمرفق ميساه القاهرة الكبرى اداء ميسلم ١٩٨٠/٠٠

روام الهيئة المحت مرض المساورة المساور

ر فتوی رقم ۸۲ه فی ۱/۸/۰/۸۹۱ جلسة ۲۹/۰/۷۹۹ ملف رقم ۲۳/۳/۳۲ ی ۰

(120)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

بنوك - البنك المصرى لتنمية المسادرات - الشركات التي يساهم فيها - رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات •

المانون رقم ٧٧ أسبة ١٩٨٧ في سان هيئات القطاع العام وشركاته ـ هناك اعتبار شركة السلامة. من شركات القطاع العام: لا يكون اسهام الشخص العام صوا، كان منظروا أم متعدا أو امتلاكه جزءا من داسهالها بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ _ تعتق هذا المناط في البنات المتعرور انتهية الصادرات يجعله متدرجة في عداد شركات القطاع العام _ ولاية الههاز المركزي للمحاسبات تهتد طبقا للقانون رقبي ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ الى الشركات التي لا تعتبر من شركات التطاع العام التي يساهم فيها شخص. عام أو شركات من شركات القطاع العام أو بنك من بدول القطاع العام بعا لا يقل عن ٥٠٪ من داسهالها _ مؤدى ذلك _ خضوع الشركات التي يساهم فيها، البنك العمرى لتنهية المسادرات بعا لا يقل عن ٥٠٪ من داسهالها الشركات التي يساهم فيها، البنك العمرى لتنهية المسادرات بعا لا يقل عن ٥٠٪ من داسهالها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات _ تطبيق -

استبان للجمعية العمومية اقسمى الفتوى والتشريع أن السادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۸۳ تنص على أن « تعتبر شركات قطاع عام : ١ - ٠٠٠ ٢ _ كل شركة بساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأسمالها شخص عام او اكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع اشخاص خاصة ، وتدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصية في رأس المال • ولا يترتب على ذلك أي اخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ٠٠٠ ، وإن المادة (١) من قانون انشاء البنك المصرى لمتنمية الصادرات الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسينة ١٩٨٣ تنص على أن « ينشأ ينك يسمى « البنك المصرى لتنمية الصادرات ، ويتضد شكل شركة مساهمة مصرية ، وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة ، • في حين تنص المادة (٦) منه على أن « جميع أسهم البنك أسمية ، وغير قابلة للتجزئة • ولا يجوز تملك اسهم البنك لغير الأشخاص الاعتبارية العامة ، وشركات وبنوك القطاع العام والأشضاص الطبيعيين المصريين ، والأشخاص الاعتبارية الخاصة الملوكة بالكامل لأقراد مصريين • وفي جمعم الأحوال يجب الاتقل مساهمة الأشخاص الاعتبارية العسامة وشركات رينوك القطاع العام عن ٧٥٪ من راس المال ، ٠

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (٣) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشان اصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات تنص على

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن مناط اعتبار شركة الساهمة من شركات القطاع المنام أن يكون اسهام الشخص العسام ، سواء كان منفردا أم متعددا ، أو امتالكه جزءاً من رأسمالها منسبعة لا تقل عن ٥١٪ ويدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات وينوك القطاع المام • وأذ كان الثابت أن نسبة اسهام الشخص أو الأشخاص العامة ، بالإضافة الى ما تساهم به شركات وينوك القطاع العام ، في راسمال البنك المحرى لتنمية الصادرات ، لا تقل طبقها لقيانون انشيهاء البنك عن ٧٥٪ ، ومن ثم يتحقق في البنك المناط أنف البيان ، الأمر الذي بندرج معمه قانرنا في عداد شركات القطاع العمام • ومما يؤكد ذلك ويدعمه ، ايراد المشرع للمادة (١٥) في قانون انشاء البنك ، التي تتيح للبنك عدم التقيد بالنظم والقواعد الوظيفية والادارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام أذ لم كان البنك خارجا أصلا عن دائرة القطاع العام، لما كان هناك حاجة الى مثل هذا النص . ولا ينال من هذا المقباد القول بأن أحكام قانون هيئات القطاع العمام وشركاته انفة البيان لا تسرى على هذا البنك ، ذلك أن عدم الخضوع لهذا القانون ، طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمرمية ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العسام عن البنك أو يفقده ذلك الوصف ، ما يقيت ملكية رأس ماله في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور ، بحسبان ان الدستور ينظر إلى القطاع العمام باعتباره المفهوم القانوني والتنظيمي للكية الشعب ، المعرفة بكونها الملكية العامة ، فيعتبر من القطاع العام ما يعير من الأشكال عن الملكية العامة • هذا فضلا عن أن استعراض اوضاع التشريم المصرى ، يكشف دن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحاد ورد بقانون هيئات القطاع العبام وشركاته سالمف الذكراء وما سبقه من قوانين حل محلها ، بل عرف القطاع العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط ، مثل قطاع البنوك وقعطاع البترول ، او حسب المناسبات التاريخية مثل بعض الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة ، أو مثل بعض شركات القاولات ، قعدم الخضوع لأهكام قانون هيئات القطماع العام وشركاته لايفيد بذاته انحسمار وصف القطاع العام عن تلك الشركات ، كما أن عدم انطباقه عليها لا يققدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (۲۹) من الدستور ٠

ولما كانت ولاية الجهاز المركزى للمحاسبات تمتد ، طبقا لقانونه المشار اليه ، الى الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العسام التي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من ينوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها . وكان الثابت على ما تقدم ، أن البنك المصرى لتنمية الصادرات بحسبانه من شركات القطاع العام يندرج في عموم عبارة « أو شركة من شركات القطاع العام آو بنك من بنوك القطاع العام » الواردة بالمادة (٣/٣) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ سالف البيان . وبالتالي فان ما يساهم فيه البنك من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العمام بما لا يقل عن ٢٠٪ من راس المال انما ينبسط اليه حكم المادة (٣/٣) من قانون الجهاز ، ومن ثم تخضع لولايته باعتباره مراقبا لحساباتها ومن جهة أخسرى فان الجمعية العمومية في فهمها لتلك المادة لترى في الساهمة أمرا لا ينحص في المساهمة الماشرة ، ولكن مفهوم المساهمة بماله من اطلاق في النص من شانه أن ينتقل في الشخوص الاعتبارية التي تنتقل اليها هذه المساهمة المالية على الترالى من شخص عام الى الشركة ثم من هذه الشركة الى غيرها وان نزلت ، لأن القصد من النص شحول رقابة الجهاز لما تملك الدولة من مال ، سراء شخوصها العسامة أو بما تتنقل فيه هذه المساهمات من شخوص تتوالد الراحدة عن الأخرى ، كل ذلك ما دامت نسبة الساهمة يمكن حسابها بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة المعنية • ويدعم ذلك ويؤيده ان للجهاز المركزي للمحاسبات المتصاص عام في الرقابة على أموال الجهات التي ينص القانون على اعتبار المرالها من الأموال الملوكة للدولة ، وهو ما يتحقق كأصل عام في شركات وبنزك القطاع العام ، ولا ريب في أن رقابة الجهاز على أموال هذه الجهات لا تؤتى أثرها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات التي تستثمر فيها تلك الجهات أموالها ، وبالمتالي فلابد من تتبع الموال الدولة واخضاعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، خاصة وأن نصوص القادرن رقم ١٤٤ لسئة ١٩٨٨ المشار اليه لا تعنع من ممارسة هذه الرقابة بل وتحض عليها مادامت الأموال المستثمرة قمد ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر *

لذلكك

انتهت الجمعيسة العموميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع الى خضوع الشركات التى يساهم فيها البنك المصرى لتنمية الصادرات بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسسيات

[﴿] فتوى رقم ٨٨٥ في ١٩٩٥/٨/١ جِلسِة ١٩٩٥/٧/٣٦ ملف رقم ٥٨٨ في ٥٠٨/٣/٣٧) •

(127)

جلسة ٢٦ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات بـ شركات قطاع أعمال عام ... الجمعية العامة ... التصرف في أصل من أصول التمركة .

القانون رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٩١ بشان شركات قطاع الأعمال العام ولائعته التطيية _ رأس مال الشركة القابضة مهارات جعيب للدولة أو اللاستغاص الاستبادية العامة _ الشركة جعيبة عمل المساحة المالة في الأستخاص المساحة المالكة للممال من المهمية العامة للشركة واستثمار ماستها للشركة واستثمار رأس المهامة للمالة المامة في القيام على شؤول الشركة واستثمار رأس المامة المامة المامة المامة المامة المامة الاستثمار بأسسية يجب الايتم بعيدا عن ممثل الشركات التأتية للمامة المامة من خلال من المادية للمامة منتهمة بهينتها غير المادية للمامة على المادية على المادية على مائل من المتابعة لهامة المامة عبر المادية للشركة القانمة عتيمه بهينتها غير المادية للمامة علوط الانتج المرابعة للمامة القابضة على بيع أصل من المتابعة لها لمامة القابة على المادية للمامة القابة على المادية للمامة القابة على المادية للشركة القابة على بيع أصل من

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال العسام الصسادر بالقانون رقسم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « بصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، وبكون راسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العسامة ، ٠٠٠ و وتنص المادة (٢) على أن « تتولى الشركة القابضة من خالل الشركات التابعة لها استثمار أموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالإستثمار بنفسها ٠ وتتولى الشركة القابضة في محال تشباطها ومن خلال الشركات الثابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في أطار السياسة العامة للدولة • وللشركة ايضا في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالأعمال الآتية : ١ _ ٠٠٠ ٤ _ اجراء جميع التصرفات التي من شأنها ان تساعد في تحقيق كل أو يعض أغراضها ع * وتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أن « مع مراعاة أحكام هذا القانون والأثمته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة العادية بما ياتي : ١ _ ٠٠٠٠ ب - التصديق على البزانية والحسابات الختامية للشركة ٠٠٠٠ هـ _ كل ما يرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الادارة عرضه عليها ٠ ولا يجوز التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتساج الرئيسية الا بعد موافقة الجمعية العامة وطبقا للقواعد التي تعددها اللائمة التنفيذية ، • في حين تنص المادة (١٦) منه على أن • تعتبر شركة تابعة في تطبيق احكام هذا القانون الشركة التي يكون لاهدي الشركات القابضة ٥١٪ من راس مالها على الأقل ٠٠٠ ، كما تنص المادة (٢٥) على أن و تتكون الجمعية العامة للشركة التي تصلك الشركة القابضة رأس مالها باكمله أو تشترك في ملكيته مع شركات قابضة آخرى أو مع اشخاص عامة أو بنوك القطاع العسام على النصو الآني : ١ - رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة ٠٠٠ ٠ ٣ - اعضاء من ذرى الخبرة لا يزيد عددهم على أربعة تفتارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وتحديد ما يتقاضونه من بدل العضور ٠٠٠ ٠ ٠ ٠ ٠٠٠ بينما تنص المادة (٢٦) من نقل القانون على أن و تتكرن الجمعية السامة المشركة التي يساهم في رأس مالها مع الشركة القابضة المسراد أو اشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ - ٠٠٠٠

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العمام المشمار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسينة ١٩٩١ « الفصل الثالث من البياب الأول « الجمعية العامة للشركة القابضة » تنص على أن « تختص الجمعية العامة غير العادية بما ياتي : اولا : ٠٠٠٠ خامسا : بيم كل أو بعض أسهم الشركة التابعية بما يؤدى الى خفض حصية الشركة القابضية أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأس مالها عن ٥١٪ ۽ • وتنص المادة (٣٦) على أن ﴿ لا يَجُوزُ لَلْشَرَكَةُ التَصَرَفُ بالبيم في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وطبقها لما ياتي : (١) أن تكون الشركة عاجزة عن تشعيل هذه الخطوط تشغيلا اقتصاديا أو أن يؤدى الاستمرار في تشغيلها الى تحميل الشركة خسائر مؤكدة ٠ (٢) الا يقل سعر البيع عن القيمة التي تقدرها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون « في حين تنص المادة (٦٢) من اللائحة ذاتها ، الفصل الثالث من الباب الثاني الجمعية العامة للشركة التابعة ، على أن « تسرى في شمأن اجسراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها واختصاصاتها أحكام المواد ٢٢ و ۲۲ و ۲۶ و ۲۷ و ۲۷ و ۲۸ و ۲۹ من هنده اللائحة • وعلى رئيس الحمعية العامة دعوتها الى الانعقاد كلما طلب ذلك الساهمون الذين ٠٠٠٠٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن رأس مال الشركة القابضة مملوك جميعه للدولة أو لمائشخاص الاعتبارية العامة ، لذلك جمل المشركة جمعية عامة تتكرن من ممثلين للدولة أو لمائشخاص

العامة المالكة للمال • ولا ريب انه في صدد اعمال احكام قانرن قطاع الأعمال العسام فان عضو الجمعية العسامة في الشركة القايضة لا يملك ينفسه ، واتما يبثل المالك ويعير عن ارادته وحرصا من المشرع على اتاحة السبيل للجمعية العامة أداء الدور المنوط بها كممثل للمالك ، عقد لها سلطات واسعة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة على هذا المال سواء باشرت الشركة الاستثمار بنفسها ام جرى ذلك من خسلال الشركات التابعية لها ٠ من ذلك انها صاحبية الولاية في التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة والنظر في أخلاء المجلس من المستولية عن الفترة المقسدم عنها التقرير ، وهي صاحبة القرار كأصل عام ، في كل ما يرى رئيس الجمعية العمامة ال رئيس مجلس الادارة عرضه عليها ، بالاضافة الى أنه لا يجوز التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الردسية الا بعسد موافقتها ، طبقيا للقواعد الواردة بالمادة (٢٦) من اللائمة التنفيذية • هذا فضلا عما تنمن عليه المادة (٢٥ / خامسا) من اللائمة التنفيذية من اختصاصها ببيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدى الى خفض حصسة الشركة القايضة أن الأشخاص الاعتبارية العسامة وينوك القطاع العسام في رأس مالها عن ٥١٪ وكل ذلك يكشف برضوح عن أن ولاية الجمعيمة العامة للشركة القابضة تمتد الى متابعة الأموال التي تستثمر من خلال الشركة التابعية ، سراء من حيث ضمان تحقيق الاستثمار الأمثل لها أم من حيث استمرار استثمارها أصلا على ذمة مالكها الأصلي •

والحاصل أن الاختصاص الذي عقده المشرع للجمعية العامة للشركة القابضة بموجب الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون شركات قطاع الأعمال العمام سالف الذكر، وأعادت لمادة (٢٦) من اللائصة المتنفيلية لذلك القافرن ترديده في مقسام بيانها لقصاع مباشرته، عذا الاختصاص، ورد بصيغة الخصوص متمقا بالخطوط الانتاج الرئيسية دون غيرها من أصل الشركة المالكة، ولكنه من جهة أخرى لم ينحصر مفاده فيما يرجد من هذه الشطوط بالشركة القابضة التي تستقصر أموالها بنفسها ولما كانت نسبة ١٥/ على الأقل من رأس مال الشركة التابعمة مملوك للشركة القابضة، وكانت خطوط الانتاج الرئيسية التي يتكنن منها المسركة القابضة، وكانت خطوط الانتاج الرئيسية التي يتكنن منها التحميف في تلك الخطوط بما تشكله من أهمية ، يجب ألا يتم بعيدا عن ممثل المالك الإصبال لرأس المال، وهو الجمعية العامة للشركة القابضة مجتمعة المالة غير العادية ويؤكد هذا المعنى أيضا أن رجوب موافقة الجمعية المامة للشركة القابضة مجتمعة

العامة غير العادية على التصرف قد ورد متعلقا بالشركة القابضة في المادة (١٠) من القانون والمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية ولم يرد مثيل له في شأن الشركة التابعة لا بالقانون ولا بلائحته ، وفي اطار من ذلك يجدر تحديد مفاد الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من القانون المذكور ، والمادة (٢٦) من لائحته التنفيذية ،

والحاصل أن الاحالة الواردة بالمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الاعمال العام سالفة البيان ، في شمان بيان الجراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية المامة العادية وغير العادية للشركة التابعة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها والمقتصاصاتها ، هذه الاحالة ، انحسرت عن شمول المادة (٢٦) من اللائحة ذاتها التي تناولت بيان قواعد التصرف في اصل من خطوط الانتاج الرئيسية مما يكشف عن أن الجمعية العامة للشركة المتابعة سواء العادية أم غير العادية ، قاصرة عن مباشرة ذلك الاختصاص في الطهاية ، ويظل الأمر في شانه منوط بموافقة الجمعية العامة غير العادية المعادية المجمعية العامة غير العادية المداحة على الطادية المتابعة العادية المحمية العامة غير العادية المعرفة المعمية العامة غير العادية المتابعة المعادية المتابعة المعادية المتابعة المتابعة المعادية المتابعة على المتابعة المت

ولا يغير مما تقدم القول بأن الجمعية العمامة للشركة التابعمة تملك استنادا الى احكام قانون شركات المساهمية وشركات التوصيدة بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التصرف في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الكائنية لديها ، نزولا على ما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من سريان احكام القانون المذكور أولا على شركات قطاع الأعمال العام فيما لم يرد بشانه نص خاص في القانون الأخير ، لا يغير ذلك القول مما تقدم لأنه اذا كان قانون شركات المساهمة يعد هو الأصل الذي يتعين الرجوع اليه ، طبقا لما توضيح الا أنه يجب أمعان النظر في ملاحظة لصيقة غير مفارقة ترتبط بشركات قطاع الأعمال العام وتفرقها فروقاً يؤيه لها بكل الاهتمام عن شركات المساهمة العادية ، هو أن الجمعيات العمامة لشركات المساهمة النظمة بالقانون رقم ١٥٩ لسمسنة ١٩٨١ تتكرن من احجاب الأسهم المسلاك الصقيقيين للشركة ، بينمسا تتكرن الجمعيات العامة لمشركات قطاع الأعمال العسام رغم كرينهسا شركات مساهمة ، من ممثلين عن المالك الأصلي وهو الدولمة ، واثر هــذا النارق أن الجمعية العامة لشركة الساهية في القانون رقم ١٥٩ أسنة ١٩٨١ تملك ما يملكه صاحب المال في شان ماله عند عدم وجود النص ، بينما تكرن الجمعية العامة لشركات قطاع الأعمال العام لاتملك عند عدم النص ما يملكه صاحب المال في خاصة ماله • والحاصل أن بيم خطوط الانتاج الرئيسية ، وإن جازت بالاباحة الأصلية للجمعية العدمة للشركة مالكة الأصول في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فهي في قانون قطاع الأعمال العمام لا تجوز الا بنص صريح يخول للجمعية العمامة للشركة بيع الأصول الموجردة لديها ، بحسبان أن الجمعية العامة لهذه الشركة انما تتصرف فيما لا تملكه ، رفى اطار ما هي مفوضية فيه بمرجب صفتها التمثيلية عن الدولة المالك الحقيقى وذلك يجري الخلوص اليه باتباع أصول التفسيد ، رمنها ، ادراك قواعد الاستصحاب واجية التطبيق اذا لم يسعف النص في بيان حكم المعالة المعروضة ، أي ادراك الاطار المرجعى الحاكم للمسألة محل النظر وتبين الأصل المرجرع اليه حالة سكوت النص أو اشكاله · والمعروف أن الأصل في التصرف عند عدم النص الاباحة اذا كن الأمر لازما يتعلق بشأن التصرف نفسه في ذاته أن ماله أو خواصه ، وعلى العكس يكون الأصل في التصرفات عند عدم المنص هو المنع اذا كأن الأمر متعديا يتعلق بغير المتصرف ذاتا أو خواصا أو مالا ، فلا يحق لامرىء أن يتصرف في شان لغيره الا بمسوغ شرعى يجيز له انفاذ قرله على غيره ٠

وهذا ما قدر الشرع مراعاته بما نص عليه في المادة (١٠) من قانون قطاع الأعمال العسام ، أو يؤدى أعماله في أطار ما تملكه كل شركة قابضة أو تابعة من سلطات في التصرف في مالها وأصولها بحسبان استقلال شخصيتها الاعتبارية عن غيرها ، راذ يمكن الركون الي منهج احكام شركات المساهمة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من ولاية الجمعيــة العامة للشركة مالكة الأصول في بيع أي من هذه الأصول • فان ذلك لا يتاتى في تطبيق قانون قطاع الأعمال العسام ولا يتوافر شرط موافقة الجمعية العسامة للشركة القابضة على بيع أي أصل من خطوط الانتساج الرئسسة لدى الشركة التابعة وذلك كشرط لصدور البيع ممن يملك اصداره من أجهزة الشركة التابعة باعتبارها شركة مساهمة ذأت شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم فان قأنون قطاع الإعمال العام بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) منه من اشتراط موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة في بيع أي من خطوط الانتاج الرئيسية ، قد لاءم بين الصفة التمثيلية للجمعيات العامة باعتبارها ممثلة للدواسة ، وبين استقلال الشمخصية الاعتبارية للشمخص القانوني المتصرف ، وجعل اعمال الحكم الأخير من المادة (١٠) شمطا لأعمسال الارادة القانونيسة للشخص الاعتباري مالك الأصول • رمن ثم يبقى لازما بيان أنه وأن وجبت موافقة الجمعية المسامة غير العادية للشركة القابضة في بيع أي أصل من خطوط الانتساج الرئيسية لدى الشركة التابحة ، فأن ذلك لا يخل بعوجب أن يجرى البيح بعد توافر هذا الشرط بواسطة من يملك سلطة البيع من أجهجزة الشركة التابعة طبقا لأحكام شركات المساممة وقطاع الأعمال العام واللوائع التنفيذية والنظم الاساسية ومن الجلي، أن البيع في هذه المسالة لم يتم بعناى عن الجمعية العامة للشركة التابعة بما قد ينطوى عليه تشكيلها بمن مساهمين من الأفراد أن القطاع الخاص ومن مساهمين من الأفراد أن القطاع الخاص

وينطبق كل ما تقدم على الحالة المعروضة ، يبين انه لا يجوز بيع فندق شيراتون القاهرة الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القايضة لملاسكان والسياحة ، مع مراعاة القواعد الواردة بالملائصة التفضية في هذا الخصيوص •

لذاسيك

لنتهت الجمعيسة المعرميسة لقسسمى الفتسوى والتشريع الى أن الفندق الشار اليه باعتباره من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة ، يكون التصرف فيه مشروطا بموافقة الجمعية المسامة غير المادة للشركة القائضة ب

ر فتوی رقم ۲۰۰ فی ۱۹۹۰/۸/۰ جلسة ۱۹۹۰/۷/۲۲ ملف رقم ۲۰۰/۲/٤۷) ٠

(127)

جلسة ٧٧ من يولية سنة ٥٩٩٥

مسئولية ... مسئولية تقسيرية ... اركانها .. عقد القاولة •

(١) المسئولية التنصيرية تقوم على اركان ثلاثة: الشطا والفرد وعلاقة السببية يسفها وأن الشطا لا يشترهي وإنها يجب على القيرود الباته وبيان وجه الفرر الذي حاق به من جراك ... مسئولية المتبوع عن أعهال تابع غير المشروعة تتحقق عنى صدرت هذه الألفال عنه اثناء فيامه باعمال وظيفته أو سببها شريطة أن تتوافر بين التابع المتبوع ما بقوم به لحسابه فوامها خضوع الأول السلطة التابي الذي يكون له حق دقاته وتوجهه فيها يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السسلطة بشقيها عن التي تجعل المتبوع مسئولا عن خطا تابعه ويستقيم بها سنه الرجوع على المتبوع - الأصل في عقد القاولة ... أن المقاول لا يغضع للإداد رب العمل واشراكه ولا يكون مسئولا عن القاولة مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه -

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضروا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » في حين تنص المادة ١٧٤ من ذات _ القانون على أن « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بخطئه غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ وليفترض وانما يجب على المضرور اثبساته وبيان وجه الضرر الذي لحق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فأن مسئولية المتبوع عن أعمال تأبعه غير المشروعة نتحقق متى صدرت هده الإنمال عنه أثناه قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بني التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الناني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السلطة بشقيها هي المتبوع على المتبوع مسئولا عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع .

ولما كان الأصل فى عقد المقاولة ... أن المقاول لا يخضع لارادة رب العمل واشرافه ولا يكون مسئولا عن المقاول مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، ومن ثم فان الهيئة القومية لسكك حديد مصر وقد ارتبطت مع شركة الفتح للمقاولات بعقد مقاولة تصدو غير مسئولة عما أحدثه عمال الشركة من تلفيات لمنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وهو الأسر الذي تفدو معه المطالبة المائلة على غير سند من القانون ، ويتمين من نم رفضها ، وللهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلاكية وشانها مع شركة الفتح للمقاولات على ما تأنسه حقا لها .

لذليك

انتهت الجمعية العبومية لتسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبه المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام الهيئة ق جنسه

القومية لسكك حديد مصر أداء مبلغ ٣٤٧٧٦٣ (ستة آلاف واربعمائة وسبعة وثلاثين جنيها وخمسة وثلاثين فرشا) قيمة التلفيات التي لحقت بكابلات التليفونات بحوش عين شمس ٠

(فتوى رقم ٥٦٨ في ١٩٩٥/٧/٢٩ جلسة ٧٧/٧/١٩٩٥: ملف رقم ٣٤١٤/٢/٣٢) ·

CASA

جلسة ٧٧ من يولية سئة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جمركية .. افراج مؤقت .. وزارة

قانون الجمارك وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بـ المشرع وضع أصلا عاما منتضاء فضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الانسافية والرسوم المقردة على الواردات بعيث لا يضى منها الا بنص خاص مع استحقاق اضرائب والرسوم الدى ورود الفياعة باجزا الشرع وقت عنها دون تحصيل الفرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزرات والمسالم العكومية والفرسسات العامة والشركات التى تتبعها وذلك وفق للشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية من نقاط الدلك صدر الراد وزير المالية دفم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن الآلات والمهات للمهل في المشروعات الانسانية أو والاتحدادية والإجهزة الالزمة لاجراء التعارب أو الاختبارات المعلى المعاربة والإجهزة الالزمة لاجراء التعارب أو الاختبارات المعاربة والإجهزة القرام والرسوم الجمركية واورد شروطا منها المعادة المعادرة الان يتم أعادة تصدير تلك الأسباء المغرج عنها مؤقا خلال سنة أشهر من تاريخ انتهاء المرض او العمل المستورد من إجلاب حقيق ق

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن و تخضع البضائم التي تدخل أراضي الجمهورية لصرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن آية بضاعة قبل اتصام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » · وتنص المادة (١٠٠) من القانون ذاته على أنه « يعوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكوميسة والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاحراءات التي يحدها ، • كما تنص المادة الأولى من قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الافراج المؤقت على أن « يفرج مؤقتــا عن البضائم الواردة دون تحصيل الضرائب الجمركيسة وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة في الحالات الآتية : أ ... (١) الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم العمل في مشروعات انشائية أو اقتصادية ٠٠٠ (٣) الأجهزة اللازمة لاجسرا التجارب أو الاختبارات العلمية أو الصسناعية أو الزراعية ٥٠٠ وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال سنة أشهر من تاريخ انتها الغرض أو العبل المستوردة من أجله ، وأن يقدم عنها المستورد ضمانا ماليا يوازى تمية الفرائب والرسوم المستحقة أو تعهدا بادائها طبقا لما يقرره المدير العام ، وتكون هذه الفرائب والرسسوم المدير العام ، وتكون هذه الفرائب والرسسوم المدير المام ، وتكون هذه المدارج خسلال تلك

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية والرسوم المقررة على الواردات بعيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق المقرائب والرسوم لدى ورود البضاعة • وأجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل المضرائب والرسوم الجبركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وذير المالية • ونفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الاقراج الجبركي المؤقت عن الآلات والمهمات للعمل في المشروعات الإنشائية أو الاقتصادية ، والإجهزة اللازمة لإجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو المناعية أو الزراعية ، وذلك دون تحصيل المفرائب والرسحوم الجمركية المقررة وأورد شروطا منها أن يتم اعادة تصدير تلك الإشياء المشتود من الجله •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجتاً نحت نظام الافراج الجحركي المؤقت عن معدات كهربية وعلمية مشمول البيسانين الجمركيين رقمسي ١٩٧/٤٣٣٣ و ١٩٧٤ بتساديغ البيسانين الجمركيين رقمسي ١٩٧٧/٢٣٣ و ١٩٧٤/٢٢٨ برسم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بغرض استخدامها في مسع خليج السويس مقابل تعهد وزارة النقل والمواسلات أداء الفرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم اعادة تصديرها ألى الخارج وأذ أنادت وزارة الخارجية أن الأجهزة مشمول البيانين الجمركيين سالمي الذكر قد تم نقلهما ألى ظهر المسعية (ماركتس) — احدى سفن البحرية الأمركية - لاستخدامهما في عملية مسع خليج السويس ، وأوضحت الاقتصلية الأمريكية بعدينة السويس أن تلك السسفينة غادرت المياه الانبيية المصرية عائدة أدراجها ألى الولايات المتحدة الأمريكية في غضون شهر ديسمبر سسنة ١٩٧٧ الأمر الذي يقطع باعادة تصدير المهمات

موضوع النزاع الى الخارج بما لا تستحق معه الضرائب والرسسوم الجمركية المقررة وتفدو مطالبة مصلحة الجمارك المائلة الزام وزارة النقل والمواصلات بأدائها لا ظل لها من القانون متعينة الرفض •

لذئيك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام وزارة النقل والمواصلات اداء مبلغ ق جنيه منابعة الإنهام وزارة النقل والمواصلات الماء ١٩٠٥ (ثلائة آلاف ومائة واثنين وتسعين جنيها وخمسة واربعين قرضا) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانين الجمركيين رقمى ٧٧/٤٢٣٣ و ٧٧/٤٢٣٢٤ و

(فتوی رقم ۷۷ فی ۲۹/۷/۹۲۹ جلسة ۲۹/۷/۸۹۷ ملف رقم ۲۱۹۰/۲/۳۲) •

(129)

جلسة 27 من يولية سنة 1990

شركات ــ شركات قطاع الأعمال العام ــ شركة قابضة ــ طبيعتها القانونية ــ القيد بالبورصة •

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بشأن انشاء بورصة البضاعة العاضرة للاقطان « بورصة منيا بالنبد بها ويشترط في طالب القيد اندي من التعامدان في القطان - التعارف المناسبة المستعدل المناسبة في التعارف عن طالب القيد ان يكون من التعاملان في القطان عاقدا فها في سبيل تحقيق الخراضها اجراء جميع التعرفات التي من شانها ان تساعد في تحقيق كل او بعضي تلك الاغراضي من عليفولها عباشرة جميع الوجه وصور الاستثماد روم ينها الاتجار حسنيجة ذلك أن الشركات القابضة القافضة للاحكام قانون قطاع الاعمال الهام المسادر بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ التي تتوافر فيها المهمل » المناسبة الماضرة للاقطان « بورصة منيا المهمل » المناسبة الماضرة للاقطان « بورصة منيا المهمل »

استبان للجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (1) من تانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للاتطان « بورصة منيا البصل » رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « يعد عضوا في بورصة البضاعة الحاضرة للاتطان بالاسكندرية كل من قيد اسمه في قائمة البورصة من المتعاملين في القطن سواء كانوا من الاشخاص الطبيمين أو الاعتبارين الذين تنواغر فيهم الشروط الآتية :

اولا ــ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين :

١ -- ان يكون كامل الأهلية .

 ٢ ــ ان يكون مقيداً في السجل التجاري في مجال نشباط الاتجار في القطن .

 ٣ ــ الا يكون قد حكم عليه نهائياً باشهار افلاسه في مصر أو في الخارج .

إ سا الا يكون قد شطب اسهه من قائمة الأعضاء بالبورصة
بقرار تاديبى ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار والا يكون
قد سبق الحكم عليه في جناية أو بعتوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة
بالشرف او الاماتة أو في احدى الجرائم المنصوص عليها في قوانسين
التجارة أو الشركات أو حكم باشهار أغلاسه بتدليس ما لم يكن قد رد
اليه اعتباره ،

ه - الا يقل راس ماله عن مائة الف جنيه مصرى .

٦ ان يكون مقيماً في الاسكندرية او منخذاً له محلا مختاراً فيها.

٧ _ ان يقدم تأميناً قدره عشرة آلاف جنيه مصرى ٠

ثانيا - بالنسبة للأشخاص الاعتباريين :

١٤ ــ أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٣ ، ٥ ،
 ٢ ك ٧ من « أولا » من هذه المادة .

٢ _ ان تتوافر فى المثل القانونى له ان من يتولى ادارته الفعلية الشروط المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، من « أولا » ، من هذه المدة وتعد توائم فرعية نضم كل طائنة من المتيدين فى تائمة البورصة». وتنص المادة (٢) منه على ان « يتدم طلب القيد فى تائمة البورصة الى رئيس لجنة البورصة مرفقاً به جميع المستندات المثبة لتوافسر شروط القيد بها ٥٠٠٠ » .

كما تبين للجمعية العبومية ان المادة (٢) من قانون شركات تطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار الموالها ، كما يكرن لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها وتتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنبية الاقتصاد التومى في اطار السياسة العاسة للدولة. وللشركة أيضاً في سبيل تحقيق اغراضها القيام بالإعمال الآتية:

جاجراء جمیع التصرغات التی من شانها أن تساعد فی تحقیق
 کل او بعض أغراضها » .

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما نقدم ، أن المشرع انسا بهوجب المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ « بورصسة للبضاعة الحاضرة للاقطان تسمى بورصة منيا البصل ، تسكون لهسا الشخصية الاعتبارية » ، ويتم عن طريقها تداول الاقطان الشعسر بالبيع والشراء ، طبقا لاحكام قانون انشاء البورصة الصادر بالقانون المنساب المشار اليه والقرارات المنفذة له ، وقد جعل ذلك القانون اكتسساب عضوية البورصة رهينا بالقيد بها ، واشترط للقيد في قائمة البورصة ، مواء تعلق الأمر بشخص طبيعسى ، نواغسر مجموعة من الشروط في طالب القيد ، منها ، أن يكون الطسالب من

التعالمين في القطن . الأمر الذي يتضمن شاهدا عليه واقع الغرض الذي يقوم عليه الطالب ، ويسمى الى تحقيقه على نحو يتبح له ابتداء المكاتبة التعالمل في مجال هذا الغرض الذي يثبت للشخص الاعتباري بما يرد وجوباً في سند انشائه أو في نظامه الاساسى ، محسب الاحوال ، ثم يخوله بعد ذلك القيد في المسجل التجاري في مجلل الإضطلاع بذلك الغرض ، وهو نشاط الاتجار في المعطن ،

والحامل أن المشرع ناط بالشركات القابضة _ وتأخذ شكل شركات المساهمة ، وتعتبر من اشخاص القانون الخاص - استثمار أبوالها من خلال الشركات التابعة لها ، وخولها عند الانتضاء ، في مجال نشاطها أن تقوم بالاستثمار بنفسها ، عاقداً لها في سبيل تحقيق أغراضها اجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض تلك الاغراض . ومقتضى ذلك ولازمه أمران : أولهما أن للشركات القابضة ، عند الاقتضاء ، أن تزاول بنفسها الاستثمار ، جنباً الى جنب ، مع الشركات النابعة لها ، في اطار الغرض المنسوط بكل مجموعة منها وطبقاً لنظامها الأساسي ، ومن ثم مان قيام التماثل والمشاركة في وجوه انشطة واحدة بين الشركات القابضة والتابعة ، في هذه الحدود ، امر وارد وقد تقتضيه طبائع الأمور ، وهو لا يأباه المنطق السليم ، ولا يحظره نص ولا يعتبر تنافساً بما لا بد يسىء الى الشركات التابعة ، وثانيهما أن استثمار أمرال الشركات القابضة ، يما لمها من سلطة اجراء جميع التصرفات اللازمة لتحقيق أغراضها ، يخولها مباشرة جميع اوجه وصور الاستثمار ، ومن بينها الاتجار ، وصولا الى تحقيق غرضها في مجال نشاطها . ولا ريب في أن مباشرة بعض الشركات التابعة للاتجار ، انها يجرى في مقام اضطلاعها بالسدور المنوط بها في استثمار الموال الشركة القابضة ، فالاستثمار ينطوي على الاتجار وعلى غيره من صور مباشرة النشاط لتحقيق نماء رأس المال .

والحاصل أيضاً أن التهاتل في الانشطة هو أحد مظاهر السسوق الحر الذي بانت شركات تطاع الأعمال العام تخضع له وتعبسل في الهاره ، ليس من شأنه في ذاته الاضرار بالشركات الجادة التي تونهر لها مقومات في ظل توى السوق وما تغرضه الأوضاع الانتصادية ، ومن بينها بطبيعة الحال الشركات التابعة بل أن التنافس في الفالب يؤدي الى تحفيز تلك الشركات وتنشيطها في سبيل تحقيق أغراضها . فاذا أضيف الى ذلك أن الشركات القابضة ، وهي المنوط بها ، طبقاللهادة 7/3 من تأنون قطاع الأعمال العام ممالف الذكر « القيام بكافة

الاعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التعويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات ، وترشيد التكلفة » يمكن ان تتخذ من تماثل الانشطة القائم بينها وبين الشركات التابعة لها سبيلا ، من خلال سياسة مرسومة في مد يد العون للشركات التابعة ، والعمل على تصحيح هياكلها التمويلية وتصحيح مسار الشركات المتعثرة وتعظيم ربحيتها ، ماذا اضفنا ذلك ، مانه يبدو واضحا أن تجنب قيام المساركة ى النشاط بين الشركات القابضة والشركات التابعة لا يكون بالضرورة وفي كل الاحوال في صالح الشركات الأخيرة ، غضلا عن أن حرمان الشركات القابضة من العمل في ذات النشاط لاستثمار أموالها بنفسها يبثل قيداً على الرخصة التي منحها اياها المشرع ، ويشكل في ذات الوقت قيداً على حرية تلك الشركات التي تستقل شخصيتها المعنوية ، وبالتالي ذمنها المالية عن الشركات التابعة . بالاضافة الى ما في ذلك من وضع قيد على الشركات القابضة يخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وهو ما كان المشرع حريصاً على ابرازه بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة 1991 المسار اليه .

وترتيباً على ما تقدم ، غان الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون تطاع الأعبال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التي تقوافر فيها الشروط المقررة قانونا للقيد ببورصة البضاعة الحاخرة للاقطان « بورصة منيا البصل » لها أن تطلب القيد بالبورصة ، كما هو الحال بالنسبة الى الشركات القابعة الخاضعة لأحكام القانون ذاتها ، بعية أن يتاح لها تداول الاقطان الشعر بالبيع والشراء عن طريق البورصة ، طبقاً لأحكام قانون انشاء البورصة الصادر بالقانون رقسم الما السنة ، الما والقرارات المنفذة له .

لزايك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يوجد في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة طلاقطان « بورصة منيا البصل » .

ر فتوی رقم ۹۷۹ فی ۳۰/۷/۳۰ جلسة ۱۹۹۰/۷/۲۷ ملف رقم ۹۷۹ زدیم ۱۹۹۰ ک

(10+)

جلسة ۲۷ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات ـ شركات قطاع الأعمال العام _ طبيعتها القانونية _ عدى صريان قانون التامين الاجتماعي على العاملين بها .

قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٠٣ لسنة ١٩٩١ فني يعلول الشركات القابضة معلى عينات القابضة معلى عينات القلاية العام ويحتى انه استبدل التشاع العام إيمني انه استبدل التشاع العام إيمني انه الشيكات القطاع العام يعمني انه استبدل المامة الملاحية المعام ولا عليه علمه المشكيلات ولا نسبتها المانون التي تقوم عليها هذه الشكيلات ولا نسبتها القانونية لما خضع له من شركات السلوب ادارة الشركات التي اخضمها لاحكامه العلم المام الطبية القانونية لما خضع له من شركات مي دائها الطبيعة القانونية للم خضع له من شركات وحيد اساس ذلك الملكية الدولة لكل شركة أو جود منها هو شرط جوجري لاعتبارها من الوحدات الاقتصادية التابة د شركة قطاع عام ، متفتي ذلك الأوحدات الاقتصادية المام عليه المناق على هي يذائها شركات القطاع المام المنات المناق المام عليه الدولة المناقب من حيث الطبيعة المائة المناقب عناد المناقب المناقب المناقب المناقب عند الفلسية المناقب التناقب عند المناقب على عموم ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام من حيث الطبيعة المناقب تعليق عمره ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام من حيث الطبيعة المناقبة المناقبة في عموم ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام من حيث الطبيعة الناقبة في عموم ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام من حيث الطبيعة الناق الشركات تعليقة في عموم ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام من حيث الطبيعة الناقبة في عموم ما عبر عنه الكتور بالكفاع العام من حيث الطبيعة الناقبة عبرا من قانون التامن الاجتماعي من تطبيق.

اسستيان للجمعية العمومية العسمى الفتسوى والتشريع أن المادة (٢) من قادرن التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لمسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العساملين من الفئات الآتية : ١ ـ العاملون المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والموسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ،

ب للحاملون الخاضعون الأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم
 الشروط الآتية :

١ _ أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر ٠

٢ - ان تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصحاحب الهمل منتظمة ريصدر وزار التأمينات قرارا بتحديد القراعد والشروط اللازم ترافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة * و ********

 ب المستغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيصا عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصعة الذين يصدد بتحديدهم قرأر من وزير. التأمينات ، • كما تبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة. ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العسام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العسام باحكام القسانون المرافق ، ويقصم بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعية لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ويما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانرن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ • لا تسرى احكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ على الشركات المشار اليها ، وتنص المادة الثانية منه على أن و تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة المحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ردون حاجة الى أي اجراء آخر • وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعية لها بحسب الأحوال كافة مالهيئات القطاع العام وشركاته الملغاء من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والايجار ، كما تتحمل جميع التزاماته..... وتسال مسئولية كاملة عنها ٠٠٠ ،

ومن حيث انه يبين من مطالعسة هذه الأمكام ، ان استطهار رجه الرأى في المرضوع الماثل منوط بتحديد ما اذا كانت الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الإعمال العام الصادر بالمقانون رقم ٢٠٣ لمسنة ١٩٩١ ، لا تزال تعتبر من الوحدات الاقتصادية المشار اليها بالمادة (١/٢) من قانون التامين الاجتماعي المشار اليه بالمفهرم المقانوني المائد ، ولم يتحسر عنها هذا الوصف .

ولما كان الثابت من استظهار سابق افتاء الجمعية العمومية الذى انظرى على استعراض لأحكام الدستور ، وقانون قطاع الأعمال العمام المسام المسام اليه ، وقانون اصداره رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ان ذلك الافتاء قد استقر واضطرد على أن قانين قطاع الإعمال العمام وان أبعد في مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة لمه من مجال تطبيق القمانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ ، فقد قضت مادة اصداره الثانية بحملول الشركات القابضة التي انشاها قانون قطاع الإعمال العام محل هيئات القطاع المام التي نظمها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ ، ويجلول الشركات العام المن نظمها القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ ، ويجلول الشركات العابه في القانون اللاحق محل شركات القسانون الأسبق ٠ ودل حكم.

هاتين المادتين على أن القانون اللاحق استبدل تشكيلا يتشكيل وتنظيما بآخر ، دون أن يغر بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صعفة الملكبة العامة للاموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ، ولا نسبتها الى الشعب طبقا للمفهوم الدستوري الوارد في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه ٠ وأن قانون قطاع الأعمال العام المشار اليه وأن غاير من أسلوب أدارة الشركات التي اخضعها لأحكامه واعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا اكبر من وسائل التسبير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا اقل من هيمنة السلطات الوصائية ويما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسرق ومساءاتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان القانون قد غير كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العمام بحسبان أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العيامة لأمرالها لا باسلوب ادارتها وامكانات نشاطها ، ويحسبان ما ترتبه الملكية العمامة من وجوب التعبير عنها في اطار الارادة العامة التي تمثل الشخص المعنوى العامام المالك للمال . وإنه باستعراض أوضاع التشريع المصري يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها • وأن القطاع العام عرف العديد من النظم التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول او حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئسات العامة أو مثل يعض شركات المقاولات ، وإن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العسام وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العسام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لمسقة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاتها ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور •

واذ كان الثابت من استعراض التطور التشريعي لنظام المؤسسات العسامة في النظام القانوني المصرى ، على النحو الذي فصلته نشوى الجمعية المعمومية بجلسة ١٩٩٤/٨/٢٤ ، أن المؤسسة العسام، وأمرائها المؤسسة العسام، وأمرائها مماء كة بالكامل للدولة ، وهو أسلوب من أساليب اذارة المرافق العامة بطريقة مباشرة والملكية العامة أو ملكية الدولة لكل الشركة أو جزء منها هو شرط جوهري لاعتبارها من الوحدات الاقتضادية التابعة «شركة مشركة العامة «شركة مشركة العامة «شركة مشركة العامة «شركة مشركة» العامة العا

قطاع عام : ﴿ وَأَنْ هَيْئَاتُ القطاعِ العسامِ الذي استحدثها المشرع بقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ اسنة ١٩٨٢ ، وذلك بعد الغاء المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ١١ لسانة ١٩٧٥ ، تتوافر فيها ذات مقومات المؤسسة العمامة ، سواء من حيث التمتم بالشخصية الاعتبارية العسامة وطبيعة أموالها ، وملكية الدولة لهذه الأموال ، أو من حيث الدور المنوط بكل منها مي تنمية الاقتصاد القومي ، والعمل على تحقيق خطة التنمية بالإشراف كوحدة قابضة علمي مجموعة من شركات القطاع العام ، أو مباشرة نشاط معين بذاتها . فهيئات القطاع العام هي محض شكل جديد من اشكال ادارة المرفق العمام بطريق المؤسسة العمامة ، وان ما تشرف عليه هذه الهيئات من شركات استلزم المشرع في المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العسام وشركاته ملكية أموالها لشخص اعتبارى عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وينوك القطاع العام أو ملكة هذه الأشخاص لجزء من واسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع اشخاص خاصة ، وبذا نتفق في طبيعتها القانونية وفي ضرورة مشاركة الاشخاص الاعتبارية العسامة في راسمالها مع الوحدات الاقتصادية التي كانب تتبع المؤسسات العامة قبل الغاء هذه المؤسسات • ويصدور قانون قطاع الأعمال العام سسالف الذكر استبدل المشرع تشسكيلا وتنظيما بآخر دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العسامة ، ولا صفة الملكبة العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات طبقا لما تقدم ٠

وترتيبا على ذلك فان الوحدات الاقتصادية المشار اليها بالمادة (7 / أ) من قانون التأمن الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ م بداتها شركات القطاع المام التي المع اليها الدستور رناولتها تشريعات مختلفة بالتنظيم • واذ كانت شركات قطاع الأعمال الحمام تعد من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المسرع في الدستور بالقانون الحمام ، ومن ثم فان تلك الشركات تعدد اخلة في عموم الوحدات الاقتصادية المذكورة بالمادة (١/٢) من قانون التأمين الاجتماعي •

انقسهت الجمعيـة العموميـة القســمى الفقــوى والتشريع الى أن شركات قطاع الإعمال العـام تعد من الوحدات الاقتصادية الشــار اليها بالمادة (۱۹/۳) من قادرن التأمين الاجتماعى الصادر بالقـادرن وقم ۷۹ لمــنة ۱۹۷۰ .

د فتوی رقم ۸۳°، فی ۱/۵/۵/۱ جلسة ۱۹۹۰/۷/۲۷ ملف رقم ۱۹۳/۱/۶۷) ·

جلسة ٧٧ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات ... شركات قطاع الأعمال انعام .. مثاقصات ومزايدات .. تلمين ابتدائي ونهائي -

القانون رقع ۹ اسنة ۱۹۸۳ بتنظیم النافسات والزایدات _ القانون رقم ۲۰۳ اسنة ۱۹۹۲ باصدار قانون رقم ۱۹۹۳ باصدار قانون شرکات قطاع الاضال المام وان محل مبنات اقتطاع النماء وان المام وان حصل هیئات اقتطاع المام وشرکات الا ان اسلوب ادارتها ومباشرة تشاطها جملها لا تختلف عن شرکات الماساهیة الملوکة الاقراده والاشخاص الامتباریة الفاصة - ماتفی لائك المساواة بن تلك الشرکات وشرکات الماسهیة الخاضمیة لاخاما القانون رقم ۱۹۷ اسنة ۱۹۹۱ - ان الاعقاء من التامين اقوقت والتهائی بعد مزیة تشکل افغراد شرکات قطاع الاعمال العام بلاحقاء من التامین القوقت والتهائی المصدومی علیه فی قانون تنظیم نظمین منافون تنظیم الناف والادوات _ تعلیق منافون تنظیم الدوات _ تعلیق الدوات _ تعلیق منافون تنظیم الدوات _ تعلیم _ تعلیم _ تعلیم _ تعلیم _

اسمستبان للجمعيسة العموميسة لقسمى الفتدى والتشريع أن المادة (٣١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن « تعفى من التأمين المؤقت والنهسائي الهيئات العامة وشركات القطاع المام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهرة وفقها للةانون ، وذلك عن العروض الداخلة فى نشاطها وبشرط تنفيذها للعملية بنفسها ويجون عند الضرورة للسلطة المختصة بعد موافقة لمجنة البت اعفاء الشركات المحتكرة من أيداع التأمين المؤقت والنهائي ٠٠٠ ، وتنص المادة الأولى من القيانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام على ان « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ويقصد بهذا القطام الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأمكام مذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيها شكل شركات الساهمية ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشاته نص خاص في هذا القادرن وبمسا لا يتعارض مع احكامه نصوص قانون شركات الساهمة وشركات الترصية بالأسهم والشركات ذات المستولية المعدودة الصادر بالقانين رقم ١٥٩ لمنة ١٩٨١ . ولا تسرى أحكام قانون هبئات القطاع العباء وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المسسار اليها ، • وتنص المادة السابعة منه على أن « لا يجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشسار البه التي تعمل في ذات النشساط ٢٠٠٠ ء ٠ واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسم، أن المشرع نزولا على عدة اعتبارات ، تنحصر في الدور الذي تضطلع به شركات القطاع العسام في تغنية الاقتصاد القومي في خطة التنمية ، وذلك في اطار فلسفة اقتصادية والمتماعية تلتزم بها هذه الشركات ، لا يستري وفقا لها ، حيث الأصل أن يكون الربح اكبرهما ، بالإضافة الى أن تلك الشركات لدى قيامهسائم الدور تستظل كأصل عام ، باشراف، مرافق عامة ، اقتصادية كانت بدلك الدور تستظل كأصل عام ، باشراف، مرافق عامة ، اقتصادية كانت ننعقد لها ولاية متابعة الشركات الذكورة وتوجيهها والتدخل لاعانتها أن لزم الأمر ، على نحو يكفل ضمان استمرار تلك الشركات في اداء دورها رالوفاء الكامل بالمتزاماتها ، على طريق الوصول الى تحقيق دورها رالوفاء الكامل بالمتزاماتها ، على طريق الوصول الى تحقيق والمناش في هذه الشركات ، المشرع نزولا على تلك الاعتبارات رما يتولد والمناش وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها المعاية والمهائي وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها المعاية

كما استظهرت الجمعية العمومية ، انه وللن كانت شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته اعماد للمادة الثانية من القانرن رقم ٢٠٣ لمنة ١٩٩١ باصدار تانون شركات قطاع الأعمال العمام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العمام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العمام يتعلق بالملكية العمامة لأمرالها ، طبقا لما استقر عليه سابق افتاء الجمعية العمومية في هــذا المضموص ، ولمن كان ذلك الا أن تلك الطبيعة وما تفرضه من مقتضيات تجد حدودها في النطاق الذي يصطدم بالتنظيم الذي استحدثه المشرع لتلك الشركات بموجب قاذرن شركات قطاع الأعمال العسام والحاصل ان ذلك التنظيم ، وفقا لما أبرزه الافتاء المشار اليه ، كفل لمشركات قطاع الأعمال العدام ، فيما يتعلق بالادارة واساليب مباشرة النشاط ، قدرا أكبر من وسائل التسبير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا اقل من هيمنة السلطات الوصائية • بالاضافة الى أنه كفل تصريض تلك الشركات للاوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، على نحو بات معه من المتعين عليها ، في غربة القيود الحاكمة لشركات القطاع العام ، المسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادي والمضاربة في الأسواق . وهي في ذلك السعى لا تختلف عن شركات الساهمة الملوكة للأقراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة ، بل تتبع ذات الأسس الاقتصادية التي تسير عليها • وفي اطار من ذلك وردت المادة السابعية من القيانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أنف البيان صريحة في ترسيخ مبدا المساواة في هذا الشأن بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات المساهمة الخاصة، لأحكام القانون رقم ١٩٥٩ منتصها على أنه « لا يجوز حرمان الشركات الخاصمة لأحكام هذا القانون من أية مزايا وتصميلها بأية أعباء تخل بالمساراة بينها وبين شركات المساهمة الخاصمة لأحكام القيانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ المشيار اليه التي تعمل في ذات النشاط ٠٠٠ يولا ربح بهي أن الاعقاء من المتامين المؤقت والنهائي المنوه عنه يعد مزيه يشكل انفراد شركات قطاع الأعمال العام بها دون شركات المساهمة الخاضمة لأحكام القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ اخلالا بنبلك المبدا .

ولما كانت شركات قطاع الأعمال العسم ، وتأخذ بنرعيها شكل شركات المساهمة لم تعد تابعة أو خافسعة لاشراف مرفق عام ، كما هو العسال في الأصل بالنسبة الى شركات القطاع العسام ، وانعا صسارت بدوجب قانون قطاع الأعمال العسام من اشخاص القانون الخاص ، شائها في ذلك شأن شركات الساهمة المملوكة لمافسراد ولملاشخاص الاعتبارية الخاصة ، وتنبسسط اليها ذات الأنظمة القانونية الحاكمة لمند الشركات فيما لم يرد بشأته نص خاص في القانون المذكور وبما لا يتمارض مع أحكامه ، الأمر الذي يرتب انتفاء الفساماة المتولدة عن التمية و المخضوع لاشراف مرفق عام بالنسبة الى شركات قطاع الأعمال العام ، وبالقالي انحسار الاعتبارات الداعية الى تمتع تلك الشركات بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائي ،

لالسلك

انتهت الجمعية العمومية العسمى القتوى والتشريع الى عدم تمتع شركات قطاع الأعمال العام بالاعفاء من التامين المؤقت والنهائي المنصوص عليه بالمادة (٢١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الممادر بالقانون رقم ٩ لمسنة ١٩٨٣ ، تأكيدا لما سبق ان خلص البه افتاء الجمعية العمومية في ذات الخصوص بجلسة ١٩٩٢/١١/١

⁽ قتوى رقم ۸۵ في ۱/۸/م۱۹۹ چلسة ۱۹۹۰/۷/۱۷ ملف رقم ۱۹۹۰/۸/۳) م

(104)

جلسة ٢٧ من يوليه لسنة ١٩٩٥

ضرائب جمركية _ افواج مؤقت _ هيئة عامة -

فانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ما الشرع وضع اصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات بعيث الواردات للضرائب الوعركية وغيرها من القرائب الإضافية القردة على الواردات بعيث تدعيم منها الايشاء ما استعقاق الفرائب والرسوم لدى ورود البقداعة اجزا الاواج ورقاع على الوارات والرسوم العجركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات التي والمسالح والمؤسسات المامة والشركات التي تتبها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي بصدد بها قراد من وزير المالية وقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٨٧ بنظم الإفراج المؤسس المؤسلة والورسيس المؤسلة والرسسوم المؤسلة واورد شروطا منها ان يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا لور انتها، المغركة ، واورد شروطا منها ان يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا لور انتها،

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان و تخصيم البضائع التني تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون ، • وتنص المادة ١٠١ من القانون ذامه على انه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحدها وزير الخزانة ويضم وزير الخزانة لاثحة خاصة تتضبن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها » · كسا تنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة على انه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضيانات الواردة به ، وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن " يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية : ٠٠٠ ٠٠٠ (٤) السيارات الخاصية بالخبراء أو الأساتذة الأجانب الذين نستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو المجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل اللبلاد ...
كما تنص المادة التالتة على أن • يكون ادخال السيارات المشار اليها في
المادة السابقة وفقا للشروط الآتية : . . . (ج) يتعين اعادة تصمدير
السيارة المفرج عنها مؤقتاً فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الغرض منه
أى الأمرين أسبق حدوثاً .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الفحرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفي منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الفحرائب والرسسوم لدى ورود البضاعة ، واجاز الشرع الأفراج مؤقتا عنها دون تحصيل الفرائب والرسسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمسالح الحكومية والمؤسسات المعامة والشركات التي تتبها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية و ونفاذا لملك صدر قرار وزير المالية و رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٣ ينظام الافراج المؤقت عن سسيارات الركوب الخاصة دون تصدير السيارة المفرك عنها مؤقتا فود انتهاء مدة الافراج أو الغرض عنها مؤقتا فود انتهاء مدة الافراج أو الغرض عنها أسبة المهاسية و

ومن حيت أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجدارك أفرجت في المحمر المحركي المؤقت عن سيارة ماركة بيجو شماسيه رقم ٢٩٢٨٤٦ مصدول البيمان الجدركي رقم ١٠١٥٦ الوارد من اللخارج برسم دى لوريال مقابل تعهد الهيئة العامة للسلع التموينية أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها في حالة عدم اعادة تصديرها للخارج و وأذ انتهت صلاحية تسيير السيارة داخل البلاد في ١٩٨٤/٦/٢ ولم يتم اعادة تصديرها الى الحارج كما لم يتم اداء المحرائب والرسوم الجمركيسة المقررة ، فمن ثم تنتزم الهيئة بأداء الضرائب والرسوم الجمركيسة المقررة على السيارة محل النزاع وقدرها خمسة آلاف واثنا عشر جنبها نفاذا لصحيح التزامها قبل مصلحة خمسة آلاف واثنا عشر جنبها نفاذا لصحيح التزامها قبل مصلحة

تدئسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للسلم التموينية أداء مبلغ ٥٠١٢ ج (خمسة آلاف واثنى عشر جنيها) الى مصلحة الجمارك كشرائب ورسسوم جمركيسة مستحقة على سيارة ماركة بيجو شاسيه رقم ٢٩٢٦٧٤٠ .

ر فتوی رقم ۵۸۷ فی ۱/۸/۱۹۹۰ جلسة ۱۹۹۰/۷/۱۷ ملف رقم ۳۳/۲/۱۰۰۱ .

(104)

جلسة ٧٧ من يولية سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ الريض بمرقى مؤمن _ التعويشي عن أجره خلال فترة · مرضه _ العوافز ·

قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ أسمئة ١٩٧٥ ــ الشرح أول رعاية خاصة للماط الريض بأحد الأمراض المؤمنة فقرر منعه تعويضا يعادل أجره كاملا أثناء فترتمرضه الى ان يشفى أو تستفر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا _ الأجر طبقا للتعريف المحدد بقانون التأمين الاجتماعي هو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصل ويشمل عثمرين هما : الأجر الأساسي وهو الأجر البين في الجداول المرفقة بثظم التوظف التي يخضع لها العامل وفقا للوظيفة التي يشغلها ، والأجر المتقع ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة العوافز والبدلات والأجور الاضافية ـ المشرع اعتبر الريض ،مرض مزمن موجود فعلا في الخدمة ومشاركا في العمل فقرر احقيته في العصول على اجره وفقا للوظيفة التي يشغلها كذلك عناصر الأجر التنفع من حوافز وبدلات واجور اضافية مها يتطلب العصول عليها الشاركة والاسهام اللعل في الانتاج والظررة تشاغل وظيفته ... اخذا في الاعتبار ان الأساس الذي وضعه الشرع لتحديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه في السنة السابقة) الما يمثل الحد الأدنى لحقوق العامل المريقي بمرقى مزمن فاذا استحدلت زيادات لراتبه الأساسي أو تقررت حقوق مالية لأجره التغر سواء ما تعددت قيمته بقواني أو لوائح أو قرارات كاعانة الفلاء الاجتماعية والبدلات أو ثلك التي يرتبط تعديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء معين استحق العامل هذه الزيادة طالما كان مخاطبا باحكامها وفقا لوضعه الوظيقى وباعتيارها داخله ضمن عناصر التدويض ... تطبيق .

استيان للجمعيسة العموميسة المسمى الفتوى والتشريع المادة ٢٩ من تانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٢٩ لمنة ١٩٧٥ تنص على آنه « يمنع الريض بالدرن او بالجزام او بمرض على آنه « يمنع الريض بالدرن او بالجزام او بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة تحريضا يصادل اجرة كاملا طوال مدة مرضه الهي آن يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من المودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا » في حين آن المادة ٨٨ من مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا » في حين آن المادة ٨٨ من القانون ذاته تنص على آنه « لا تخل أحكام هذا التأمين (تأمين المرض) بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القرانين الوائح أو النظم الخاصية ٠٠٠ فيما يتعملق بتعويض الأجر ومستويات المخدمة وذلك بالنسبة القدر الزائد عن الحقوق المقررة في

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقسدم أن المشرع اولى رعاية خاصة للعامل المريض باحد الأمراض المزمنة فقرز منجه تعويضا يصادل

اجره كاملا أثناء فترة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا. يمكنه من العودة الى مياشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا رتبين للجمعية العمومية أن الأجر طبقا للتعريف المحدد له بقسانون التسامين الاجتماعي هو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشعل عنصرين هما : الأجر الأساسي وهو الأجر المبين في الجداول المرفقة بنظم التوظف التي يخضع لها العامل وفقا للوظيفة التي يشغلها والأجر المتغير ويقصد به باقي ما يعصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجرر الاضافية ، فالمشرع اعتبر ان العامل المريض بعرض مزمن موجود فعسلا فى الخدمة ومشاركًا في العمل فقرر أحقيته في الحصول على أجره رفقها للوظيفة التي يشغلها كذلك عناصر الأجر المتغير من حوافز وبدلات واجور اضاءبه مما يتطلب الحصول عليها المشاركة والاسهام الفعلي في الانتهاج والقررة لشاغلى وظيفته وأخذا في الاعتبار أن الأساس الذي وضعه المشرع لتحديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه في السنة السابقة) اثما يمثل الحد الأدنى لحقوق العسامل المريض بمدرض مزمن فاذا استحدثت زيادات لراتبه الأساسي ار تقررت حقرق مالية لأجره المتغبر سواء ما تحدد قبعته بقوانين أو لوائم أو قبرارات كاعانية الغيلاء الاجتماعية والبدلات أو تلك التي يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أن مستوى أداء معين استحق العامل هذه الزيادات طالما كان مخاطبا بأحكامها وفقا لوضعه الوظيفي وباعتبارها داخلة ضمن عناصر التعويض .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد المذكور والذي رقى الى درجة مدير عام اعتبارا من ١٩٨٨/٦/٤ فانه يكرن من حقه الحصول على حافز الانتاج المقرر لشاغلى درجة مدير عام بنسبة ٢٥٪ من راتب الاسساسي وذلك استنادا لقرار وزير التمير رقم ٢٥٨ لسسنة ١٩٨٨ والذي يقضى في المادة ١١ منه على أحقية شاغلى الوظائف العليا في صرف حوافز بحد اقصى ٢٥٪ من المرتب الأساسي لميظائفهم ٠

4 131

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتسبوى والتشريع ال احقية العسامل المدريض بمدرض مزمن في العالة المعروضة في تقاضى قيمة التعويض عن حافز الانتاج المقرد للوظيفة التي يشعفها خلال فترة الإجازة المفرحة له •

﴾ ز فتوی رقیم ۹۶۰ فی ۱۹۹۰/۸/۱۲ جلسة ۱۹۹۰/۷/۲۷ ملف رقم ۲۸/۸/۲۲)

(102)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة _ الجمعية العمومية لقسمى اللتوى والتشريع _ اختصاصها _ طلب عرض الراى _ الصفة •

المادة ٢٦/د من قانون مجلس الدولة رقم 21 لسنة ١٩٧٧ _ اختصاص الجمدية دامهومية بنظر المنازعات بين جهتين أو آكثر من الجهات المتصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٢٦ هو بديل عن استعمال الدموى كوسيلة لحماية العقارق وفضي المنازعات ... بجب ان يقدم طلب النزاع الى الجمعية المهمومية من ساحب المسفة في المنافى طبقاً للقانون وان يوجهه الى من يمثل الجهمة الموجه البها قانونا ... اساس ذلك أن المسلمة شرط المبول المدوى أو بديلها من وسائل حماية المحقوق ... متشهى ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع إذا لم يقدم من صاحب المسلمة في المتافى قانونا ... تطبيق ...

المستبان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة الصحادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ منص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بابعداء الراى في المسائل والموضوعات الآتية : (١) (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الميئات المعلمة أو بين الميئات المعلمة أو بين المهيئات المعلمة أو بين المهيئات المعلمة الوبين على هذه المنازعات ملزما للجانين على هذه المنازعات ملزما للجانين ع

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك - وعلى ما جرى به افتاؤها - أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو اكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٢٦ من قانون مجلس الدرلة ، المسار اليه ، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية المقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية المعومية من صاحب الصفة في المتقاضى طبقا لملقانون وأن يوجهه الى من يمثل الجهة المرجهة اليها قانونا ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية المقوق .

وخلصت الجمعية المعمومية معا تقدم أن طلب عرض النزاع الماثل اذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانرنا عما يتعلق بشان من من شئرن القرات المسلحة وهو وزير الدفاع ، فقد تعين _ من ثم _ عدم قبوله الي أن يرد الى الجمعية العمومية طلب العرض من الوزير -

لالسك

انتهت الجمعينة العمومينة لمسسمى الفتسوى والتشريع الى . عدم قبرل طلب عسرض المرضسسوع المسائل حتى يرد الطلب من الوزير المختص ·

ر فتوی رقم ۸۹ه فی ۱۹۹۰/۸/۳ چلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۳۷۷/۲/۳۲) ٠٠

(100)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ... طلب عرض النزاع ... عدم قبول ه

الماده $\Gamma\Gamma/c$ من قانون مجلس الدولة رقع 20 لسنة $\Gamma V - 1$ اختصاص الجمعية المهمومية بنظر المنزعات بين جهتين أو اكثر من انجهات المنصوص عليها في الفقرة (c) من المادة $\Gamma\Gamma$ هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحصابة العقوق وفض المنازعات يجب تقديم طلب النزاع ألى الجمعية العميمية من صاحب الصلة في التقافي طبقا لللانون , وأن يوجهه ألى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ذلك أن السلمة شرط القبول المعوى أو بدياج من وسائل حصابة الحجه اليها قانونا ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع اذ لم يقدم من صاحب الصلة في التقافي قانونا Γ تطبيق .

استبان للجمعية المعرمية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٢ تنص على أن
« تختص الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع بابداء الرأى مسببا
في المسائل والمرضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنفسا بن
الوزارات والمسالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة
أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض • ويكون رأى
الجمعية المعومية لقسمي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما
للجانبين » •

واستظهرت الجمعية المعوميسة من ذلك ... وعلى ما اسستقر عليه افتاؤها ... أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو آكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (۱٦) هو بديل عن اسستعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب المنزاع الى الجمعية المعومية من صاحب الصفة في التقاشي ، طقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل ألجهة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول المعوى أو بديلها من وسائل حماية المعتوى .

وخلصت الجمعية العبومية ما تقدم ، أن طلب عرض النزاع المائل 14 لم يقدم من صاحب السفة في التقاشي قانونا عن صندوق اسكان أفراد (القوات المسلحة « هيئة عامة » ، وهو رئيس مجلس ادارة الصندوق ، وفقاً للمادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بانشاء الصندوق ، فقد تعين عدم قبوله ·

للليك

انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع المائل •

حتوى رقم ٩٠٠ في ١٩٩٥/٨/٣ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ١٩٥٠/٢/٧) .

(۱۵۳) جلسة ۲ من اغسطس سنة ۱۹۹۰

شركات ــ شركات قطاع الأعمال العام ــ استطفام فا**لقن اقحمة التق**دي**ة ــ السلطة** النوط بها وضع قواعد استخدامها وتوزيعها -

المادة ٢٦ من الدستور ــ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشان هيئات القطاع العام ورشراها من ورشراها من ورشراها من ورشراها من الدستور الدين المساد قانون قطاع الإعمال العام حاصراها من الدستور التي جملت للماملين نصبيا من ارباح المشروعات التي يعملون بها اختص بعوجب قانون هيئات القطاع العام ورشراته المعلمانين بشركات القطاع العام بنصيب من الارباح الصافحة التي يتقرد توزيعها السلطة المشتصة بتوجيه منا المسميد رئيس مجلس الوزداء فيحدد نسبته قواعد استخدام _ شركات قطاع الإعمال حلت معلى هيئات القطاع العام وشركاته منتفى ذلك تعمل تلك الشركات بالتزامات الهيئات والشرعات بالمعاملين بشركات القطاع الإمام ورشركاته المعاملين بشركات القطاع العام في الأدباح _ تتبعة ذلك تعديد أوجه استخدام فالقي العصلة التقدية ينطق قانونا قرئيس مجلس الوزراء _

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوي والتشريع أن المادة (٢٦) من الدسميتور تنص على أن و للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي أدباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الانتاحية وفقاً للقانون ٥٠٠٠ ، وتنص المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن د يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيمها ، وتحدد نسمة وقواعه توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ولاتقل هذه النسمة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيمها على السامين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة • ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة بخصص تصبب العاملات للأغراض الآتية : ١ .. ١٠/ لاغراض التوزيم النقدي على الماملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء الشار اليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيغ • ويجوز بقرار من رئيس محلس الوزراء تخصيص جزء من تصبب العاملان في الأرباح لتدريمه على العاملان في بعض الشركات التي لاتحقق أرباحا او تحقق أر باحا قليلة ٠٠٠٠٠ هذا في حن تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون قطاع الأعمال العمام على أن و تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم

٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودرن حاجة الى أي اجراء آخر • وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاء من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والإيجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسال مسئولية كاملة عنها • • • وتسال مسئولية كاملة عنها • • • و

واستظهرت الجمعية العبومية مما تقدم ، أن المشرع احتراما منه لحكم انادة (٢٦) من الدستور ، التي جملت للعاملين نصيبا في أرباح المشروعات التي يعملون بها ، اختص بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشاد الميه العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها ، لايقل عن نسبة خمسة وعشرين في المائه . وذلك بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصية لشراء السيندات الحكومية • وخصص هذا النصيب الغراض محددة صراحة الفكاك من الالتزام بها لدى استخدامه ، فجعل ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ، و ١٠٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجمسوعة من الشركات المتجاورة ، مع أيلولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي ، و ٥٪ تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام وقد واجه المشرع في المادة (٤٣) من ذلك القانون مسألة تحديد السلطة المختصة بتوجيه النصيب المشار اليه ، فناط برئيس مجلس الوزراء تحديد نسبة وقواعد استخدامه ، وكذلك تحديد الحد الأقصى لما يخص العامل سنويا من الحصة المخصصة للتوزيع النقدى ، والحاصيل أن الشرع بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المسار اليه ألقى على عاتق شركات قطاع الأعمال العام ، التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته ، التحمل بجميع التزامات الهيئات والشركات الأخيرة التي ثم يكن أمامها من سبيل لتغيير أوجه استخدام نصيب الماملين بشركات القطاع العام في الأرباح خارج نطاق الأغراض المحددة قانونا • وبالتالي تكون شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بدورها ، لدى استخدامها للنسب المذكورة ، وكذا فوالضبا 'بذات الأحكام ، سواء من حيث مجال الاستخدام أم السلطة المختصة ، قر غنية النص الذي يحرر تلك النسب من الأحكام الشار النها • دون أَنْ أَيْنَالَ مِنْ ذُلِكُ أَنْ قَانِينَ هَمِنَاتُ الْقَطَاعِ الْعَامِ وشركاته ، الذي تضمن أحكام التخصيص والاستخدام المشال اليها ، لم يعد يسرى على شركات قطاع الأعمال العام ، أذ ليس من شال الحسار أحكامه عن تلك الشركات

الاخلال بما علق بغوائض النسب المنوه عنها من وصف يوجب انفاقه على الغرض انذى جنبت له ، أو يعفد لسلطة بعينها ، دون غيرها ولاية تقربر أوجه الاستخدام ونسبه وقواعده .

والحاصل أيضًا ، انه نفاذًا لحكم المادة (٤٣) من قانون هيئات العطاع العام وشركاته ، أصدر رئيس مجلس الوزراء القسرار رقم ٣٦٠ لسينه ١٩٨٤ الذي نص _ في مادته الأولى _ على استمرار العمل بأحكام قرار رنيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيم واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح فيما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أنف البيان ٠ وطبقا للمادة (٤) من القرار الأخير « يتم توزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام وفقا للقواعد التي يقررها رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن من حصيلة العشرة في المائة المخصصة لأغراض التوزيع النقدى على العاملين فاذا أسفر التوزيم عن وجود فائض لدى هذه الشركات أودع في حساب خاص بالبنك المركزي ، ويكون التصرف فيه طبقا لما يقرره رئيس مجلس الوزراء . • وبناء عليه فان الاختصاص بتحديد أوجه استخدام فائض الحصة النقدية ينعقد قانونا لرئيس مجلس الوزراء • ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بانشاء بنك الاستثمار القومي ، العمول به اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٢٧ ، أوجب في المادة (٥ / هـ) منه إيداع حسابات البنك فوائض الحصص النقدية ، على أساس أن ذلك القانون اقتصر على اشتراط موافقة مجلس ادارة البنك قبل استثمار الجهات المتولد لديها تلك الفوائض ، دون أن يتعدى ذلك الى حجب الاختصاص المشار اليه ، المعقود لرئيس مجلس الوزراء ، أو الحد منه •

وترثيبا على ما صبق يكون من غير الجائز قانونا تخصيص فانض المحصة النقدية للخدمات الاجتماعية للعاملين بالشركة ، كما انه لايحن للماملين تقاضى هذا الفائض وان الأمر مرده في النهاية الى ما يقرره رئيس مجلس الوزراء اعمالا للاختصاص المقود له قانونا في شان تحديد نسبة وقواعد توزيم واستخدام هذا الفائض •

لذلسك

انتهت الجمعية المدومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أن نسب وقواعد استخدام الفائض النقدى عن الفترة السابقة على الممل بقانون قطاع الأعمال المام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ منوط بصدور قرار من رئيس مجلس الوزراء •

و فتوى رقم ٢٠٧ في ٥/٨/٥١٥ جلسة ٢/٨/٥١٠ ملقه دقم ٣٩٤/٢/٤٧) •

(VOV)

حلبية ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة ... الجمعية المهومية للسمى الفتوى والتشريع ... اختصاصها .. شخص * من اشخاص القانون الخاص *

المادة ١٩٧٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ مناط اختصاص الجمعية المهومية في شأن المناوعات هو بها ينشأ بين الوزادات أو بين المسالح العامة أو بين المهات العامة أو بين المهات العلية أو بين هذه الجهات بعسمها المهشى مشتفى ذلك أن النزاع القائم بين أحدى هذه الجهات وشركة قطاع عام ينحسر عن اختصاص الجمعية المهومية - تطبيق .

استيان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من هانون مجلس الدولة الصادر بالفانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن و تختص الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع بايداء الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) ٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح المامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهسات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات

واستظهرت الجمعية المعومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المسالح المامة أو بين المينات المعلمة أو بين المينات المعلمة أو بين المهنات المعلمة أو بين المهنات المعلمة أو بين المهنات المعلمية أو بين هذه المجهات المعلمية المعلمين •

واذ كان النزاع الماثل بحسبانه قائما بين وزارة الدفاع وشركة المقاولون العرب (شركة قطاع عام) وهي من غير الجهات التي حصرها النص فين ثم ينحسر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العبومية •

لالسك

انتهت الجمعية المدوميسة القسمى الفتوى والتشريع الى عسدم اختصاصها بنظر النزاع المائل •

ر فتوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۰/۸/۳ جلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۲۰۳ /۱۹۲ C

(AOA)

جلسة ۲ من اغسطس سنة ۱۹۹۰

ادارات فانونية بالهيئات والمؤسسات العامة _ عاملون بالناجم والحاجر _

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشان الادارات القانونية ... القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٨ بشان الادارات القانونية ... القامل بالتاجم والمعاجر ... واثن كان الشرع قد اختص العاملين بالتاجم والمعاجر بانون ينظم من المعالم المعالم احكام والمعاجر بنانون ينظم السادرات واللسوائح المعاشمة على المساملين المدنيين بالدولة أو تسلك السادرية على المعاشمين الاحتمام العمل السادرية على المعاشمين الاحتمام العمل بالقطاع المعامر المعاجر المعاجر المعاشم مسالة معينة بينها ورد تنظيمها في هذه المشريعات ، والثانية أذا كان المحكم من نعى ينظم مسالة معينة بينها ورد تنظيمها في هذه المشريعات ، والثانية أذا كان المحكم الوادر بهذه المشريعات من ذلك المقرد في قانون المحكم المعاجر ، يستوى في ذلك ان يكون الحكم كذلك في هذه التشريعات بداءة أو بناء تطبيق ...

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من مواد اصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمعاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن د تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين ، • في حين تنص المادة (٣) من ذات القانون على أنه و تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصــة بالعاملين بالحكومة والهيئات العامة على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة لها وذلك فيما لم يرد بشأته تص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص علبه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح أو أي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء ساوتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائم الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة له وذلك فيما لم ررد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يصل بما نص عليه في هذا القوانين أو القرارات أو اللوائم أو أي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء ٠٠ وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائم الخاصة بالعاملين الخاضعين لأحكام قانون الممل بالقطاع الخاص على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة للقطاع الخاص وذلك فيما لم يرد بشأته نص خاص في هذا القانون • كمة يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللواثم وأي نص يصدر بتمديلها يكون أكثر سنخاء • وتنص الفقرة الأولى من المادة (٨) من مواد قانون العاملان بالمناجم والمحاجر ، المشار اليه على أن و يطبق على العاملين. الخاضمين لأحكام هذا القانون حدول الأجور والعلاوات المرافق وتعتبر هذه الاجور والملاوات العد الادني الذي لا يجوز النزول عنه ، كما تنصى المادة ٢/٢٩ من قانون الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والهيئات العامة والويئات العامة والويئات العامة والويئات والوحدات التابعة لها الصادر بالغانون دقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن من سلاق المستوى من بلغ نهاية مربوط النئة العلاوة المقررة بالفئة الأعلى مباشرة في سلاق المستوى ، وأخيرا تنص المادة (١) من القانون رقم ١٩٨٦ بتعديل المبدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ بنظام المادين المدنين المبدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ بنظام الماملين المدنين بالقطاع الماملين المدنين بالقطاع المام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ بنقانون رقم ٤٧ لسنة بالقطاع الماملين الماملين بالتطاع المام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة المهراد و ويستمر الصل بالقواعد الملحقة بهذا الممل » -

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم أنه ولئن كان المشرع لقد اختص العاملين بالمتاجم والمحاجر بقانون ينظم شئونهم الوظيفية الا أنه حرص في الوقت ذاته على أعمال أحسكام القوانين والفرادات واللوائح المطبقة على العاملين المدنيين باللمولة أو تلك السارية على العاملين بالقطاع العام أو التي يخضع لها العاملون الخاضعون لاحكام قانون المحل بالقطاع الخاص بحسب الأحوال وذلك في حالتين : الأولى أذا خلا قانون المناجم والمحاجر من نص ينظم مسالة ممينة بينما ورد - تنظيمها في هذه التشريعات - كل بحسب الأحوال - آكثر سخاه من ذلك المقرد في قانون المناجم والمحاجر ، يستوى الأحوال الكم كذلك في هذه التشريعات المحاجر ، يستوى أدخل عليها و

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه لما كان من بين الإحكام التي تضمنها قانون الادارات الغانونية ولم يتضمنها قانون المناجم والمحاجم المشار اليه تلك التي ورد النص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ والتي يمنع بموجبها عطو الادارة الفانوئية المغلوة المقررة للفئة الأعلى ولو لم يرق اليها متى بلغ نهاية مربوط الوطيفة التي يشمغها وذلك بالشروط والقيود المبينة بهذه المادة ، وكان هذا الحكم اكتر سخاء بالنسبة الإعضاء الادارات القانونية بالمناجم والمحاجر فهن ثم يفدو متعينا أعبال هذا الحكم على الماملين بالهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجيسة والمشروعات التعدينية .

لذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق حكم المادة ٢/٢٩ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الادارات القانونية بالهبئة العامة للمساحة الجيولوجية ٠

ر فتوی رقم ۲۰۶ فی ۱۹۹۰/۸/۱ جلسة ۱۹۹۰/۸/۲ ملف رقم ۱۹۶۸/۹۷۲ ، ٠

(104)

جلسة ٢ من اغسطس منته ١٩٩٥

اموال عامة ... تقسيص ... تقيير التقصيص لوجه آخر للمتقعة العامة ... نقل الاشراف... الاداري ... عدم اداء مقابل او تعويض :

الملائل ۸۷ ، و ۸۸ من القانون الدني _ انتقال الاموال المساهة التي لدى الدولة والإشغاص المعنوية العامة الى احدى العجات العامة الأخرى لا يتاتي عن طريق نزع الملكية بل سبيله تغيير التخصيص المودلة المال ـ الاصل ان يكون تغيير التخصيص للحال العام وتغيير وجه الاتفاع به دون مقابل وبغير تصويض عن ذلك _ اساس ذلك _ ان الاصل. في الاتفاع بالمال العام ان يكون بغير مقابل متى كان استعمال المال فيما اعد له ـ الأملاك المامة تضريح من دائرة المعاملات بها فس عليه من عدم جواز بيمها او التصرف فيها ، وذلك لله الا تقرر الوجهة ذات الولاية في نئل التخصيص وتغيير المنعة تحميل الجهة المتول

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدنى تنص على أن « تعتبر أموالا عامة المقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشيخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفيل أو بمقتضى قانون أو مرسسوم أو قرار من الوزير المختص » •

وتنص المادة ٨٨ من ذات القانون على أن « تفقد الأموال المسامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الفرض الذى من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة »

واستظهرت الجمعية المصومية مما تقدم أن انتقال الأموال العامة التي لدى الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الى احدى الجهات العامة الاخرى لا يتأتى عن طريق نزع الملكية ، بل سلسبيله تغيير التخصيص المرصود له المال العام • والأصل أن يكون تغيير التخصيص للمال العام وتغيير وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذلك لأن الأصل في الانتفاع بالمال المسام أن يكون بغير مقابل متى كان اسستعمال المال فيما أعد له ، فالإملاك العامة تخرج من دائر قالماملات بعا نص عليه من عدم جواز بيمها أو التصرف فيها • وذلك كله الا أن تقرر الجهة ذات الولاية ني نقل التخصيص وتغيير للنهنة المتقول اليها التخصيص عبيا ماليا رأته لازما لما قدرته من طروف •

ولما كان ذلك وكانت منشآت هيئة مرفق مياه الاسكندرية اموالا عامة ، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسسية ١٩٨١ بتعديل تخصيصها من المنفعة العامة ورصدها لاقامة محطات نووية لتوليد النهرياء ، فمن ثم فان تغير تخصيصها لوجه آخر للمنفعة العامة يكون دون مقابل أو تعريف لخروجها عن داؤم المعاملات بيما أو تصرفا فيها - بيد أنه ، وقد جاء قرار رئيس الجمهورية المشار اليه خلوا من مقابل يستأديه مرفق المايم من الهيئة مقابل ازالة منشاته ورفعها من الأرض التي تقرر نفل الاشراف الادارى عليها الهيئة العامة للمحطات النووية كما جاء القراد ذاته خاليا من حكم يلزم مرفق المياه بإزالة المنشآت التي على الارض عند سليمها الى هيئة المعطات النووية • لذلك فلا الزام على مرفق المياه بززالة منساته الى هيئة المعطات النووية • لذلك فلا الزام على مرفق المياه بززالة عن هذه المنشآت اذ الأمر موجعه إلى ما قضى به قرار التخصيص الصاحر في عن هذه المنشآت اذ الأمر موجعه إلى ما قضى به قرار التخصيص الصاحر في مذا الشأن والذي جاء خلوا من أي من هذين الالزامين •

الالسك

ائتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يوجه النزام قانوني على مرفق مياه الاسكندرية بازالة منشأته ، كما انه لا يوجد النزام قانوني على الهيئة العامة للمحطات النووية بأداء قيمة المنشآت المقامة على الارض أو تكاليف ازالتها .

ر فتوی رقبر ۲۰۷ کی ۱۹۹۰/۸/۷ جلسة ۱۹۹۰/۸/۷ ملف رقم ۲۰۰ کی ۲۸/۱/۱۰۰

S.1727

جلسة ٢ من اغيطس سنة ١٩٩٥

عقد عقد يوم عقد الفطول في شان السائل التغميلية .. المحكمة المختصة يـ تسليم المادة ٩٠ من القانون الدني المنازع استد الل المحكمة فلختصة ولاية اللمسل لما عساه أن يتور من خلاف في الرأى بين طرفي المقد في السائل الانفاق على السائل الرفاق المادة الله والمادة الله المادة الله والمادة الله والمادة الله المادة الله المادة الله المادة الله المادة الله المادة والمحكمة المادة الله المادة والمحكمة المادة المادة والمحكمة المادة المادة والمحكمة المادة والمحكمة المادة والمحكمة المادة والمحكمة والمدالة .. تطبيق .

استبان للجمعية الممدومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (90) من التقنين المدنى تنص على أن د اذا اتفق الطرفان على جميع المسائل المجوهرية في المقد و واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يضترطا أن المقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، اعتبر المقد قد تم واذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، فأن المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة الماملة ولأحكام القانون والعرف والمدالة و ومفاد ذلك أن المشرع أسند الى المحكمة المختصة ولاية الفصل لما عساه أن يشور من خلاف في الرأى بين طرف المقد في المسائل التفصيلية التي ارجنا الاتفاق عليها حين ابرام المقد الى وقت لاحق ، مما عجز الطرفان عن حسمه اتفاقا بينها حين تملك المسائل بعد تمام المقد تقضى فيه المحكمة ، بما عقده لها القانون من أدوات ومكنات ، طبقاً لطبيعة الماملة ولأحكام القانون والعرف

ولما كان الثابت من الأوراق أن مجلس الشعب تماقد مع السفارة الروسية على بيع العقارات المسار اليها ، ومن بينها العقار رقم ٢٦ تنظيم شارع الجيزة المحروضة حالته ، وتضمن الققد الاتفاق على جعيع المسائل المجرعية ، واحتفظ الطرفان في العقد بمسالة تفصيلية تتعلق بتسليم العقار المشار الله ، يكون تحديدها محدلا لاتفاق على تمه نيد بينهما ، دون أن يسترطا في العقد عدم تمامه عند عدم الاتفاق على تلك المسالة و وكان التناب أيضا انه لم يجر الاتفاق رضاء بين طرفي العقد على حسم تلك السالة ومن ثم فانه لا مكاك لحسمها والوقوف على الحكم واجب الاتباغ في شسأنها من اللجوء الى المحكمة المختصة لتقضى فيها فصلا بين البائم في شسأنها من اللجوء الى المحكمة المختصة لتقضى فيها فصلا بين البائم والملترى ، حسبما تقدره المحكمة ويستقر عليه وجدانها ، في اطار من القواعد آنفة البيان و وبهذا القضاء تنحسم الملاقة بين مجلس الشعب والسفارة ، ويتم وفقا له تسوية الأمر بينهما ، بيد انه اذا ما ثارت بعض

المقبات في سبيل ذلك مردها الى وزارة الداخلية ، باعتبارها شاغلة للمقار بموجب ترخيص يشغله بصفة مؤقتة من المجلس ، فانه تقتضى ازالة تلك المقبات اتفاقا بين الوزارة ومجلس الشمع ، فان تعذر ذلك اتفاقا صار الاحتكام الى الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع لاصدار رأى ملزم في هذا الخصوص أعمالا لحكم المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ، مع مراعاة ما تقرره أحكام قانون المرافعات في شأن منازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والحية المختصة بالفصل فيها والمحالم المرافعات في شأن منازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والمحالم المرافعات في شأن منازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها والحيازة والميازة والحيازة والم

كللسك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقرير الحكم واجب الاتباع في شأن تسليم العقار المشار اليه منوط بالجهة القضائية المختصمية ،

(فتوی رقم ۲۰۸ فی ۱۹۹۰/۸/۷ چلسة ۱۹۹۰/۸/۷ ملف رقم ۲۰۸/۱/۰۶) .

(171)

جلسة ٢ من اغسطس سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة _ المقابل التقدى لرصيد الأجازات _ خبريبة _ ظاهم • قانون القبرانب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ _ المادكان ٣٧٤ ، ٣٧٧ من القانون ولدني •

المقابل النقدى الرصيد الإجازات الاعتبادية حق للعامل يستعده من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تقاضيه دون خصم ضريبة المرتبات منه حد المنتزم ، جهة العمل باداته اليه تاملا ولو النقطت جزءا منه صواء عن مقلة فيه للاتها او لفيرها حا ما جرى خصبه خطا بعمراتها على قل من خضوعه الضريبة المرتبات ما زال عاقما بالمنتها في موجهة من خصم منه بفير حتى وليس عالقا بلدمة مصلحة الضرائب حد نتيجة ذلك عدم خضوع مرقم ١٩١٤ لسنة ١٩٧٧ حقيق و

استعرضت الجمعية الممومية لقسمي الفتري والتشريع في فتواها الصادرة بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩١ التي أنتهت فيها الى عدم خضوع المقابل النقدي لرصيد الأجازات التي تمنح للعاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام عند انتهاء خدمتهم للشريبة على المرتبات بركيزة من أن هذا المقابل « لا يمتبر مرتبا أو أجرا وانها هو لا يعدو أن يكون اضافة لما يستحقه العامل عند ترك الخدمة من معاش أو مكافاة الزم القانون جهية علمه عنده واحدة ، وهو بذلك ليس الا رأسمال يدفع اليه دفعة واحدة ، وهو بذلك ليس الا رأسمال يدفع اليه دفعة مما تناوله نص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٩٨ » كما تبين للجمعية المعومية أن المادة ٢٧٣ من فيما عدا العسالات التي ورد عنها نص خاص في القسانون وفيما عدا الاستناءات التالية ، في حين تنص المسادة ٧٣٧ من القانون ذاته على الهدرات التالية ، في حين تنص المسادة ٧٣٧ من القانون ذاته على

۲ ــ ویتقادم بشــــلاث سنوات الحق فی المطــالبة برد الضرائب
 والرسوم التی دفعت بغیر حق و ویبدا سریان التقادم من یـــوم دفعها

٣ ــ ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في
 القوانين الخاصة ، • كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٦ لسنة
 ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم على أن « يبدأ تقادم الحق في

المطالبة برد الضرائب والرسوم التى دفعت بغير وجه حق من يوم دفعها الا اذا ظهر الحق فى طلب الرد بعد اجراءات اتخدتها الجهة التى قامت بالتحصيل فيبدأ التقادم من تاويخ اخطار المول بحقه فى الرد بكتاب موصى عليه » •

واستظهرت الجمعية الممومية مما تقدم وعلى ما جرى به افتاؤها بجلسة ١٩٩٤/٤/٢٠ أن الأصل العام في القانون المدنى أن العحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق يتقادم بثلاث سنوات تبدا من يرم دفعها وذلك دون اخلال بالأحكام الواردة في القوانين الخاصة ومن بينها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ، المشار اليه ، الذي ردد في مادته الثانية الأصل العام المنصوص عليه في القانون المدنى من حيث بده سريان تقادم الحق في المطالبة برد الشرائب والرسوم التي دفعت بغير عن ثم أورد هذا القانون استثناء حالة بذاتها من هذا الأصل ، وهذه الحالة انما تتعلق باجراء مباشر خاصا بالمحول يبادر بتقديم طلب للجهة المعنية المتحصيل يفيد استمساكه بالحق الذي يراد اقتضاؤه بها يكفل له المحافظة على حقه ، ويعقب ذلك اتخاذ تلك الجهة من الإجراء ما ينكشف بها وجه الحق المطالب به ، حيث يجرى ابلاغ المول بحقه في الرد بكتاب بالحق المدعى به في الطلب صادرا من الجهة التي تملك التصرف فيه • العرب العدل المدعى به في الطلب صادرا من الجهة التي تملك التصوف فيه •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان المقابل النقدى لرصيد الأجازات الاعتيادية حقا للعامل يستمده من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تقاضيه دون خصم ضريبة المرتبات منه ، وتلتزم جهة العمل بادائه اليه كاملا ولو اقتطعت منه جزءا المرتبات منه ، وتلتزم جهة الفحراء ، ومن ثم فان ما جرى خصمه خطأ بمونتها على ظن من خضوعه لضريبة المرتبات مازال عالقا بنمتها في مواجهة من خصم منه بغير حق ، وليس عالقا بنمة مصلحة الضرائب ومن ثم لا يمكن اخضاعه للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وفقا لما انتهى اليه رأى الجمعية المعومية بفتواها الصادرة بجلسة ٢٠/٤/١٤٤ ، وازاء صيرورة المبلغ المتطع خطأ بدمة جهة العمل وهي ليست من الجهات الضريبية فلا مناص من اخضاعه للتقادم الطويل من تاريخ استحقاقه ابتداء في ذمتها التزاما بحكم القانون وليس من تاريخ صدور افتاء بالكشف عن عدم جواذ خصم ضريبة المرتبات منه •

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الحق. في المطالبة بما خصم من المقابل النقدى لرصيد الأجازات بالتقادم الطويل. لدى جهة العمل •

ر فتوی رقم ۲۰۹ فی ۱۹۹۰/۸/۷۷ ـ جلسة ۱۹۹۰/۸/۲۲ ملف رقم ۲۰۹/۲/۳۷) ·

(177)

جلسة ٢ هن اغسطس سنة ١٩٩٥

(١) ترافيص - ترفيص بنا- - ترفيص تعليه - السلطة المختصة - ارض (زاعية القانون رقم عناف المتصافح القلم المتصافح القلمان الإدارة المحلية والامته التنفيذية - مناف المتصافح وحمدات الإدارة المحلية من مراكز واسن او آخيا، يمياشرة الإفضاصاف التي التي بمتنفى قانون الإدارة المحلية ومن ضمتها سلطة اصمار ترافيص البناء والهيم ان تباشره في دائرة المحليم العنام والهيم ان تباشره في دائرة المحليم تعفيم عن نطاق محمدا الاقليمي بعيت يمتنع عليها ان تصاد ترافيص لمواقع تفرج عن نطاق .

(ب) مجلس الدولة والجمعية المعومية تقسمي المفتوى والتشريع ساختصاصها سـ طلب الراي من جهة ذات شان في طلبه ه

استقر افته الجمعية المعومية في وجوب ان يكون طلب الراى صلادا من جهة 100 شان من طبع من من استفر عنه حكم شان في طلبه سوء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في الفضاء ما يسبس هذه الجهية من القانون في السالة المستشنى فيها ، او بان يكون الراى المقلوب معا يسس هذه الجهية من حقوق والترامات حيث صلاحية التصرف والنشاط او من حيث مدى ما لها وما عليها من حقوق والترامات او من حيث لبن الوضاع مركزها القانوني وجوانبه فان كان طلب الراى في مسالة لا تتعلق بها باى من وجوه التعلق على يكن قها اية تسال فيها ليس من شرةوها – تطبيق -

استبان للجمعية المعومية لقسعى الفتوى والتشريع أن المادة ٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن
« تنولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ٠٠٠ و وحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تنولى المحافظات انشاءها وادارتها والمرافق التى تنولى انشاءها وادارتها والمرافق التى تنولى انشاءها وادارتها والمرافق التى تنولى المحافظات الشاءها وادارتها والمرافق

وتنص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ ه ٥٠٠٠ وتباشر الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية : ٥٠٠ تطبيق القوانين والأحكام واللوائح المتعلقة بأعمال التنظيم وتقسيم الأراضي والمباني وخاصة فيما يتملق بمطابقة المباني للمواصدفات والإشستراطات اللازمة واصدار التراخيص الخاصة بذلك بما فيها تراخيص البناء والهدم » ٥

وتبين للجمعية العمومية أن مناط اختصاص وحدات الادارة المحلية من مراكز ومدن أو أحياء بمباشرة الاختصاصات التي نقلت بمقتضى قانون الادارة المحلية ومن ضمنها سلطة اصدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره فى دائرة اختصاصها الاقليمى بحيث يمتنع عليها ان تصدر تراخيص لمواقع تخرج عن نطاق هذا الاختصاص المكاني •

ومن حيث انه تبين من عرض وقائم الموضوع المائل أن أداخى البناء التي صدرت لها التراخيص أرقام ١١٧ و ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٨ و ٢٣ لسنة ١٩٩٠ من حى شرق الاسكندرية حى أرض زراعية تقع خارج الحيز العمراني وتخرج عن نطاق الاختصاص الادارى الاقليمي لحى شرق الاسكندرية الذي يعتبر أحه تقسيمات مدينة الاسكندرية ومن ثم ينحسر عن هذا الحي الاختصاص بالترخيص بتعلية العقار موضوع طلب الرأى •

ومن حيث أن الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريع تذهب في افتانها الى وجوب ان يكون طلب الرأى صادرا من جهة ذات شأن في طلبه سواء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في امضاء ما يسفر عنه حكم اللقانون في المسألة المستقتى فيها ، أو بأن يكون الرأى المطلوب مما يسس هذه الجهة من حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث مدى ما لها أو ما عليها من حقوق والتزامات أو من حيث تبن أوضاع مركزها القانوني وجوانبه ، فأن كان طلب الرأى في مسألة لا تتعلق بها بأى من وجوه التعلق بها بأى من وجوه التعلق لم نكز لها أن تسال فيما ليس من شئونها .

تدليك

انتهت الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى الماثل باعتبسار أن الجهة الطالبة تفتقد الصسفة في طرح المؤسسوع م

ر فتوی رقم ۲۰۷ فی ۲/۹/۰/۹/۲ جلسة ۲/۸/۰۱۹۸ ملف رقم ۲/۲/۲/۷) ٠

(477)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مسئولية ... مسئولية حارس الأشيام •

المادة ١٧٨ من القانون المدتى ... ان الشخص الطبيعى او المدوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للفير اذا الخل بهذا الالتزام الخرفي السيطرة على بندى من ضرد بسبب الجانى الشخاط في جانب والتزم بتعويض الله عما يلدى من ضرد بسبب الجنبي دفيم ما بذله من عدالة في العراسة ... اساس ذلك ان المسئولية تتحقق بتول قسطس حراسة في القضاء عدالة خاصة او حراسة الات ميكانيكية ، ووقوع القرر بقمل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء المنافقة الذات الشيء لم يتدخل في الحراسة التمان المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقية لا تعلى المدعى من المنافقة المنافقية التي يترتب عليها فيلم المسئولية من تطبيق .

استبان للجمعية العمومية القسمى الفتوى والتشريع أن المادة ۱۷۸ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أسسياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فه » »

ومفاد هذا النص أن الشمسخص الطبيعي أو المعنوى الذي له مكنة السيطرة على شيء ينتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فاذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة •

واستظهرت الجمعية من ذلك أن المسسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شىء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن مذا الضرر ، بيد أنه اذا أثبت المسئول أن الشيء لم يتدخل في احداث الضرر فقد انتفى بذلك افتراض الخطأ ، وأن القرينة القانونية لا تعفى المدعى من اثبات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام المسئولية .

ومن حيت ان ادعاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى الحقوا تلفيات بمنشآتها أثناء قيامهم بالحفر فى شسارع الهرم أمام مبنى محافظة الجيزة قام على محض ادعاء مدير سنترال المرائية فى محضر الشرطة المحرر عن الواقعة محل النزاع الماثل ولم يشايعه فى ادعائه أى شهود ، بل لم تقم الشرطة باجراء مماينة لكان الواقعة لاثبات التلغيات التى لحقت منشسات الهيئة التى اخفقت فى استظهار دليل يظاهر موقفها الأمر الذى لا يسوغ معه نسبة الخطأ الى جانب مرفق مياه القاهرة الكبرى أو جانب تابعيه على وجه المبقين بها ينتفى معه المسئولية عن الإضرار التى لحقت بمنشات الهيئة من القوية للاتصالات الملكية واللاسلكية وتفدو مطالبتها المائلة عارية من

صحيح سندها حرية بالرفض .

4 11

انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق مباه ق حنسمه

القاهرة الكبرى أداء مبلغ ٣٠٥٦٥٣ (ثلاثة عشر ألفا وستة وخمسين جنيها وثلاثة وعشرين قرشا) قيمة اصلاح الاضرار التي لحقت بكابل الإلياف الضوئية وقد ٢٠١٤ •

ر فتوی رقم ۹۳ه فی ۱۹۹۰/۸/۵ چلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۲٤٥٦/۲/۳۲) •

(۱۹۶) جلسة ۳ من انحسطس سنة ۱۹۹۰

عاملون مدنيون بالدولة ــ اصابة عمل

اتقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان النامن الاجتماعي ـ المشرع اعتبر الاصابة التي نقع للمامل في طريق ذهابه الى العمل او عردته منه دون توقف او انحراف اصابة عمل ـ المضود من تلمين اصابات العمل حمله المفاطق التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرته للعمل الذي يسند اليه من دب الأحمل - الاصابة التي تقم للمامل خلال تاديته المهم التي يكلف بها من قبل دب العمل او الناء ذهابه الادائها الدفية المخلف بهد ادائها تدخل في نقاق اصابات العمل طلكا ان اداء لها يندرج فيها يترضه نقام العمل الكافسة له ـ طبيق على الكافسة له كاسبة على المناسبة على المناسبة على الكافسة للهاسبة على الكافسة للهاسبة على الكافسة العمل الكافسة له ـ المناسبة على الكافسة العمل الكافسة له ـ المناسبة على الكافسة اللها العمل الكافسة له المناسبة على الكافسة العمل الكافسة المناسبة على الكافسة المناسبة على الكافسة المناسبة العمل الكافسة المناسبة على الكافسة الكافسة المناسبة على الكافسة الكاف

استيان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه و يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية: (١) ١٠٠٠ (٢) تمين اصابات العمل (٣) ١٠٠٠ و وتنص المادة (٥) من ذات القانون على أنه و تطبيق أحكام هذا القانون يقصله: (أ) ١٠٠٠ (ه) المرافق أو الإصابة الإسماية بأحدول رقم (١) المرافق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثنا تادية العمل أو بسببه وتعتبر الاصابة التاتجة عن الاجهاد أو الاراض المائية المعلى أصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والتواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفساق مع وزيس الصحة ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة دامابه لمراشر وعلم المباشرة عبلة أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي و

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن المشرع اعتبر الاصبابة التي تقع للعامل في طريق ذهابه الى العمال أو عودته منه دون توقف أو انحراف اصادة عمل *

ولما كان المقصود بتأمين اصابات الممل حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرته للعمل الذي يسسنه اليه من رب العمل فان الاصابة التي تقع للعامل خلال تأديته المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل أو أثناء ذهابه لادائها أو عودته بعد أدائها تدخل

فى نطاق اصابات العمل طالما أن أداء لها يندرج فيما يفرضه نظام العمل الخاضع له •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المعروضة حالته كنف يوم ١٩٨٢/١١/٧ بمأمورية الى شونة الأسمدة بكفر الشبيغ لمتابعة عملية تليس سماد السوبرفوسفات بالشونة التي ينتهى العمل بها في الخامسة مساء، ولدى عودته الى منزله صاحته سيارة نقل معلوكة أشركة الدانت الساء، ولدى عودته الى المستشفى حيث واقته المنية في اليوم التالى فان الاصابة التي أودت بوفاته تعد _ وقد سلك في طريق عودته الى منزله الطريق الطبيمي _ اصابة عمل ودون أن ينتقص من ذلك أن الاصابة وقنت بعد انتهاء مواعيد العمل لا يعنى أن العامل خرج حتما من الشركة ساعتها وانما يفسر ذلك ببقائه في الشركة بعض الوقت _ لأمر أو آخر _ عقب انتهاء مواعيد المسسل لرسمية وليس من شأن ذلك أن ينفى عن أصابته هذه انها أصابة عمل من مكان همله الأمر الذي يوضح وما لا مجال معه للشبك أن الاصابة وقعت من مكان همله الأمر الذي يوضح وما لا مجال معه للشبك أن الاصابة وقعت حال خروجه من مقسر عمله في طريقـــه الى منزله دون توقف أو تخلف الاصراف عن الطريق الطبيعي ومن ثم تعتبر اصابة عمل .

لائسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اصلابة السيد / ٠٠٠٠ التي أودت بحياته تعتبر اصلابة عمل في مفهوم حكم المادة ٥ من قانون التأمين الاجتماعي ٠

ر فتوی رقم ۲۰۱ فی ۱۹۹۰/۸/۰ جئسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۲۰۱/۹/۸۲) ·

(170) جلسة ۳ من اضبطس سنة 1990

 (١) جادمات _ اعضاء هيئة التدريس _ الأحكام التظمة لهم • (عاملون مدنيون بالدولة) •

احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المعادد بالقانون رقم 20 لسنة 1944 لا تسري على العاملين الدين تنظم شئون توظفهم قوانين او قرادات خاصة الا فيها لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرادات القرادات القوانين الفخاصة بالتنظيم مسالة معينة فلا وجه تستدعاء الأحكام التى ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الشائل قنوعا بهذا التنظيم الفضائي من تطبيق -

(ب) چاممات ـ اعضا، ميثة التعريس ـ الرتب ـ العلاوة الدورية ـ
 اللادة ۱۹۷۷ من القانون رقم ٤٩ لسنة ۱۹۷۳ بشان تنظيم الجامعات ٠

ابان المشرع على نحو جامع مانع الآبار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس هي عهد دون الذن في جبيع صورها واشتكالها - الحاكم يتقدم العضو يعلر الانقطاع أو للام به ولكنه لم يقبل فان مدة الانقطاع لا تدخل ضمن اللت المتصوبة في المعانى كما لا تدخل في المعانى كما لا تدخل في المعانى كما لا تدخل في المعانى كما لا تشكل المتداف المتداف المتداف المتداف المتداف المتدافقة المتدافقة المتدافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المتدافقة المتدافقة

تبين للجمعية المجومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ١ ــ ٢٠٠٠ ٢ ــ ٠٠٠ ولاتسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات ٠

واستظهرت الجمعية المهومية مما تقدم أن أحكام قانون نظام العاملين المدين بالدولة الصادر بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٨ لاتسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة الا فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات مادامت هذه الأحكام _ وعلى ما جرى به افتاء الجمعية المعومية _ لاتتأبى مع أحكام القانون الخاص ولاتتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها ، أما اذا كانت هذه القوانين الخاصة أو تلك القرارات كد تناولت بالتنظيم مسالة معبنة

فلا وجه لاستدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الشان قنوعا بهذا التنظيم الخاص *

ولما كان ذلك فقد استعرضت الجمعية الصومية نص المادة ١١٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالغانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي جرى على انه « يعتبر عضو هيئة التدريس مستقيلا أذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون اذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من اعارة أو مهمة علمية أو أجسازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقــة الزوج أو اي أجازة أخرى ، ذلك مالم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتمتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العبل ـ فاذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقلم عذرا قاهرا وقبله مجلس الجامعسة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم أعتبر غيابه أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية • أما اذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لايدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في الماش ولا ضمن المدة المنصوص عليها في المادتين ٦٩/ أولا و ٧٠/ أولا وذلك دون اخلال بقواعد التأديب ، ولايجوز الترخيص له من بعد في اعارة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاا ضعف المدة المنصوص عليهــــا في المواد ١/٨٨ و ٩٠ ، وتلاحظ للجمعية العموميـــة مما تقدم أن المشرع نظم على نحو جامع مانع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عبله مدة أكثر من شهر ولو كان ذلك عقب أجازة أو مهمة علمية أو أجازة من أي نوع مصرح له بها حيث فرق في هذا الصدد بين حالتين الأولى: أن تستمر حالة الانقطاع عن العمل سنة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العضــــو منتهية من هذا التاريخ الأخير ، أما الحالة الثانية وفيها يعود عضو هيئة التدريس الى عمله خلال الأشهر الستة المذكورة وهنا فرق المشرع بين أمرين الأول أن يقبل مجلس الجامعة العذر الذي أبداه العضو بعد أخذ رأى مجلس الكليـــة أو المهد ومجلس القسم وقد اعتبر المشرع غيابه في هذه الحالة بمثابة أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية • أما الأمر الثاني فيكون في حالة ما اذا لم يتقدم العضو بعذر او تقدم به ولكنه لم يقبل من جهــات الاختصــاص وفي هذه الحالة حصر الشرع الآثار المترتبة على ذلك فيما يأتى : ١ ـ الا تدخل مدة الانقطاع هذه ضمن المدة المحسوبة في المماش ٠ . ٢ ــ ألا تلخل هذه المدة أيضا ــ في المدة المنصوص عليها في المادتين ٦٩ أولا و ٧٠ أولا الخاصتين بالمدة المتطلبة قانونا لشغل وظيفتي أستاذ مساعه وأستاذ • ٣ ـ علم جواز

الترخيص للمضو من يعد في اعارة أو مهمة علمية أو أجسازة تغرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليها في المادتين ١/٨٨ و ٤٠٠٠ ـ حق جهة عمل المضو في مساءلته تأديبيا عن الانقطاع ٠

وخلصت الجمعية مما تقدم الى أن المشرع اذ أيان على نحب بأمع الاترا المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله دون اذن فى جميع صورها وأشكالها فلا يسوغ بعد ذلك اضافة آثاد أخرى فوق ما قرره المسرع صراحة كحرمان العضو من الملاوة اللووية المقررة يدعوى أن الملاوة المسرع صراحة كحرمان العضو من الملاوة اللووية المقررة يدعوى أن الملاوة انا تقرر عن السنة التي لايكون العضو فيها منقطه دون مسوغ قانونى ذلك أن هذا القول يفتقد السند القانونى الذي يوجب ذلك اضافة الى أن المشرع لو أراد ترتيب هذا الأثر في مثل هذه الحالة الما على خدا الحرمان خدل صراحة ومن ثم واذ ثم ينص قانون تنظيم المجامعات على هذا الحرمان ضمن الآثار المترتبة على الانقطاع فلا مناص من القول باحقية عضو هيئة المتدريس بالجامعة الذي ينقطع عن عمله مدة لاتجاوز تلك المنصوص عليها في المادة ١٩ من قانون فيلم المامنين المدنين بالمولة المشار اليه ومقدارها خصسة عشر يوما متنائية الا يوجه لتطبيق القانون الأخير في المالة الممروضة أزاء التنظيم المتكامل الذي أورده قانون تنظيم الجامعات في هذا الشان ه

9 11

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى أحقيسة عضو هيئة التدريس بالجامعة في العلاوة الدورية في الحالة المروضة · (فتوى وفع ٢٠٦٠ في ١٩٩٥/٥٢٠ جلسة ١٩٩٥/٥٣٠ ملف دفع ٢٩٦٩/٤/٦١) ·

CATA)

جلسة ٧ من اغسطس سنة ١٩٩٥٠

ضرائب جمركية ... افراج مؤقت ... عدم الاعفاء منها يوجب أداءها •

قانون الجعادات وقد 77 لسنة ١٩٦٣ ـ ان المشرع وضع اصلا عاما متضاه خضوع جميع الواددات للضرائب الجعركية وغيرها من الفيرائب الإضافية القررة على الواددات بحيث لا ينفي منها من خاص مع استخفاق الفيرائب والرسوم الدي ودد المضاعة - اجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضاء حرن تحصيل الفيرائب والرسوم الجعركية وفقا للشروط الواردات التي يصدر بها قراد من وزير المائية كما خول رئيس الجمهورية مسلمة اعلما الواردات من الفيرائب الجعركية - معتفى ذلك أن ورود بضائع برسم احساى المسالح والافراج عنها مؤقتا مقابل النمية بأداء الفيرائب والرسوم الجعركية المستملة عنها في المهادر قراد يتاح معه عنفؤها منها يقرر في ذبتها النزاما بأداء الفيرائب والرسوم الجعركية المستملة عنها في الجموركية المستملة عنها في الجموركية المستملة عنها في الجموركية المستملة عنها في الجموركية من حين دخول وارداتها ادامى الجمهورية ولا تبرأ فمنها الا بالأداء أو الاعقاد منها حقيق في حقيق في المناطب عليات المؤلم المناطب علية المناطبة علية الا بالأداء أو الاعقاد التعيق في المناطبة علية المناطبة علية الا بالأداء أو الاعقاد المناطبة علية المناطبة علية المناطبة علية الا بالأداء أو الاعقاد المناطبة علية المناطبة علية المناطبة المناطب

استبان للجمعية المعومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع وفقا للمادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلا عاما مقتضاء خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها ألا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لمدى ورود البضاعة الا أنه أجاز طبقا للمادة ١٠١ من المناز الم

وحيث أن جامعة عنن شمس لم تقدم ما يثبت صدور قرار من رئيس المورعة باعقائها من أداء الرسوم الجمركية المستحقة عن الطرد موضوع النزاع مما يتمين معه الزامها بأداء الرسوم المستحقة على مشمول البيان قي جنيه الزامها 171،70 °

لالسك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جامعة عين شمس باداء مبلغ ١٦٦٦٦ (مائة وواحه وستين جنيها وستين قرشا) لمسلحة الجمارك قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عن الطرد رقم ٢٧٩٨ -

ر فتوی رقم ۱۹۰ فی ۱۹۹۰/۸/۷ جلسة ۱۹۹۰/۸/۷ ملف رقم ۲۲/۲/۲۲۲) .

(۱۹۷) جلسة ۳ من انسطس سنة ۱۹۹۰

أموال عامة ـ نقل الانتفاع بها والاشراف الادارى عليها ـ عدم أداء مقابل أو تعويض

المادة ٨٧ من القانون المدنى ... الحصانة التى اسبقها المشرع على الأموال المامة مناطها أن حكون هذه الأموال مغصصة بالمدنى المحصانة المسيقة المستقد بها لا ترابع عنها الا بقانون او قرار او يناطع التخصيص بالفضل وعلى وجه مستمر وبطريقة واضعته لا لبنى فيها ... أن نقل الاختصاص بالأموال الموكة للموقة يتم بين اشخاصي القانون المام بنقل الاشراف الادارى عني هذه الأموال بدون مقابل ، ودون أن يمثير ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها ... نظيرة .

استظهرت الجمعية العدومية لقسمى الفتوى والتشريع من استعراضها المدادة (٨٧) من التقنين المدنى ، أن الحصانة التى أسبغها المشرع على الأموال العامة أذ أخرجها من دائرة التعامل ، بما تنص عليه تلك المادة من أنه و لايجوز التصرف فيها ، مناطها أن تكون هذه الأموال مخصصة للمنفعة العامة ، فاذا خصصت صارت تلك الحصانة لصيقة بها ، لاترفع عنها الا يقانون أو قرار أو ينقطع التخصيص بالفعل وعلى وجه مستمر ، وبطريقة واضحة لا لبس فيها ، كما استظهرت الجمعية الممومية أنه من المام ينقل الإنتفاع بالإموال المملوكة للدولة يتم بين أشخاص التانون اللمام ينقل الأشراف الادارى على هذه الأموال بدون مقابل ، ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها ،

ويتطبيق ما تقدم على واقعات النزاع المائل ، فان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، طالبة طرح النزاع ، ماخوذة بدعواها انه آل اليها جزء من الأرض الفضاء المتصلة والملحقة بعبنى الوحدات الادارية المشار اليه والمخصصة لمنفعته ، بعوجب العقود المبرمة مع الجمعية المذكورة في ١٩٨٢/٣/٣ و ١٩٨٤/٣/٣ و ١٩٨٤/٣/٣ و ميرورة منا الجزء من عليه تبها ، اعتبارا من تاريخ تلك الأيلولة ، صحيورة منا الجزء من الامرال المامة الداخلة في الدومين العام مخصصا للوزارة و ومن ثم فانه اذا ما قدر احتياج محافظة القاهرة له ، وهي من اشخاص القانون العام نزولا على مقتضيات التخطيط والتنظيم ، صار تقله اليها بنقل الاشراف الادارى عليه لها أو يتغير تخصيصه ، وهو ما يجرى دون مقابل أو تعريض ، كما صبق القول ، وذلك أيا ما كان الرأى في مدى استحقاق أصل التعويض عن الأرض آنفة البيان و وبناء عليه يغدو طلب الوذارة أصل التعويض عن الأرض آنفة البيان و وبناء عليه يغدو طلب الوذارة

الزام محافظة القاهرة تعويضـــها عن الجزء الشـــار اليــه ، الذي ترى الوزارة أنه آل اليها ، غير قائم على سند صحيح جديرا بالرفض ·

لالسك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المتدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالزام محافظة القاهرة اداء تعويض عن الجزء المسار الميه •

ر فتوی رقم ۲۱۱ فی ۸/۸/۹۰۱۸ چلسة ۱۹۹۰/۸/۳ ملف رقم ۲۹۷/۲/۷ € .

(14%)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

لجان ـ لجان قضائية بالإصلاح الزراعي ـ مدى صلاحية ممثل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي حال كون زوجته تمهل مدير لادارة قضايا اللجنة -

للرسوم بقانون رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۳ بشان الاصلاح الزراعي ... ممثل الهيئة المامة للاصسلاح الزراعي في اللجنة القضائية هو عضو بها وصفة تشيئه للهيئة شرط الهسعة غضوبته باللجنة ... هذه الصفة ذاتها لا يعرم بها مانع من غضوبته للجنة من باب اول لا يصبح ان يكون علما مانها بعوجب توافرها في زوجته ... انرزة علما المؤضوع لا يكون بشكوى توجه إلى الهيئة المامة الاصلاح الزراعي وانها يكون مجاله العظمن قضائيا في قوارات اللجنة والدجوء الى انخلذ اجراءات رد العضو الممثى متى قامت اسبابه ودواعيه ومبرواته قانونا ... تطبيق .

استيان للجيعية العبومية لفسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي تنص على أن • تشكل لبجان لفجعي الحالات المستثناة طبقا للبادة ٢٠٠٠ وتشكل لبجنة قضائية أو آكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير المعلى تكون له الرئاسة ومن عضو من مجلس المدولة يختاره رئيس المجلس ونلاثة اعضاه يمثلون كلا من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة المساحة وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بها ياتي : ٠٠٠

وتبين اللائمة التنفيذية اجراءات التقاضى أمام اللجان القضائية ويتبع بما لم يرد بشائه فيها نص خاص أحكام قانون المرافعات المدنية والتجسارية ٥٠٠٠ «

وتبين للجمعية الهمومية لقسمى الفترى والتشريع من استعراض عناصر الموضوع أن مثار التساؤل المطروح يدور حول مدى صلاحية المحوضة حالتك في تمثيل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي حال أن زوجته تعمل مديرا الادارة قضايا اللجنة القضائية ٠

ولاحظت الجمعية العبومية أن الأمر الذي يلحق صفة المعروضة حالته ولا يؤثر في صلاحيته لعضوية اللجنة القضائية لا يسوغ القول بأن عذا الأمر ذاته أن لهذي زوجته فقد أفقده هذه الصلاحية لعضوية اللجنة ذاتها ، والحاصل أن القانون رقم ١٧٨ لسسنة ١٩٥٦ قد انطوى نص المادة (١٣ مكررا) منه على عضوية ممثل للهيئة العامة للاصلاح الزراعى في اللجنة المشار اليها ولم يكتف القانون يتقرير أن الهيئة تختسار أحسه أعضاء اللجنة القضائية ، أنا وصف هذا العضو بأنه ممثل للهيئة في الملجنة القضائية ، وأن صفة تعنيله للهيئة التي قامت شرط لصة عضويته بالملجنة القضائية ، هذه الصفة ذاتها لا يقوم بها مانع من عضويته للجنة في باب أولى لا يصبح أن يكون هذا مانما بموجب توافرها في زوجته ، يبد أنه تبقى الإشارة إلى أن مجال أثارة هذا الموضوع لا يكون بشكوى توجه ألى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وانما يكون مجاله المطعن قضائيا في قرارات اللجنة ، أو اللجوء إلى اتخاذ اجراءات رد العضو المهني قي قرارات اللجنة ، أو اللجوء إلى اتخاذ اجراءات رد العضو المهني مقر قرارات اللجنة ، أو اللجوء إلى اتخاذ اجراءات رد العضو المهني

تدئيك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يمس صحة تمثيل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في عضوية اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ، أن يكون ممثايا عضو بالشئون القانونية بالهيئة أو متزوجاً ممن تعمل عضوا بها .

(فتوی رقم ۱۹۱ من ۱۹۹۰/۸/۱۲ مجلسة ۱۹۹۰/۸/۱۹ ملقه رقم ۱۹۲/۹/۸۹) .

(179)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

(أ) موظف _ تاديب _ مسئولية •

تضمن قانون العاملين المدنين بالدولة تعديدا واضعا لواجبات الماملين الخاضمين الأحكامه وما يعظر عليهم اتبانه من العال وتصرفات ــ رتب الشرع على الاخلال بالواجب او مخالفة المنظر المسئولية المامل التاديبة بالاضافة الى مسئولية المامل التاديبة بالاضافة الى مسئولية المامل هو الاخلال بأصول الملاقة التنظيمية الآص رسمها القانون والقواعد المثلقة له ــ مدى مسئولية المامل يرتبط بطبيعة المطال المسئولية المامل حرتبط

(ب) مسئولية .. خطة شخصى وخطة مرفقى (خطة شخصى وخطة مرفقى) المبرة في مقام التفرق بين بدرجة جسامة الفطة المبرة في مقام التفرقة بين الفطة الشخصى والفطة المرفقة حدادًا كان الصد الموقف وهو يؤدى واجبات وظيفت حدادًا كان الصد الموقف الشكاية أو الالهراد أو تغيا مناهة ذاتية خاصة كان خطؤه شخصيا يتحمل هو تتاثيب ... تطبيق .

تبن للجمعية العمومية أن المادة (٨٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان الوطائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعبول بها ويعب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون ـ وتنفيذها وعليه : (١) أن يؤدي العمل المنوط به ينفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء وأجبأت وظيفته ، ويجوز تكليف العاماين بالعمل في غير أوقات السمل الرسمية علاوة على الوقت المعن اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ٠٠٠ (٥) ــ المحافظـة على ممتلـكات وأموال الوحدة التي يعمل بها ومراعاة صيانتها » • وتنص المادة (٧٧) منه على أن « يحظر على العامل : (١) مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائم الممرول بها والتعليمات والنشرات المنظمة التنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعاملان التي تصعر عن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة والامتناع عن تنفيذها ٠٠٠ (٤) الإهبال أو التقصير الذي يترتب عليه ضماع حق من اللحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقامة الحهاز المركزي للمحاسمات ٠٠٠ ، في حن تنص المادة (٧٨) من القانون ذاته على أن « كل عامل بخرج على مقتضى الواجب في أعبال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامةً الوظيفة يجازى تأديبيا • ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه اللحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر وحده • ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى » •

واستظهرت الجمعية المعومية مما تقدم ، أن قانون نظام الهاملين المدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بحسبانه الاطار العام الذي تناول بالتنظيم الملاقة بين العامل واحدى الجهات المحددة بالمدود (١) منه ، وهي في الأصل علاقة تنظيمية تنضين تعديدا واضحا لواجبات العاملين الخاضعين لأحكامه ، وما يحظر عليهم اتبانه من أفعال الوتبات العاملين الخاضعين لأحكامه ، وما يحظر عليهم اتبانه من أفعال الوحدة لتي يصل بها وحظر عليه الاهمال الحافظة على مبتلكات وأموال الوحدة لتي يومي بها وحظر عليه الاهمال أو التقصيير الذي يؤدى الى ضسياع عن المحلول في نطاق ذات التنظيم اللائمي ، مسئولية العامل التأديبية ، بالإضافة الى مسئولية العامل التأديبية ، والحالة هذه ، هو الاخلال الوسلان فيه في ناط المسئولية ، والحالة هذه ، هو الاخلال المورود والقواعد المنفذة له . كما أن مداما يرتبط بطبيعة الخطأ المنسوب العامل .

والحاصل أنه من المقرر في مقام التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقي ، أن العبرة تكون بدرجة جسامة الخطأ أو بالقصد الذي بنطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكاية أو الاضرار أو تفيا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو تتاثجهه

واذا كان الشابت من اسستعراض عناصر الموضوع المعروض ، وطروف نشوب المحريق بالعائمة سالقة الذكر ، على ضوء مما تضمنته المحقيقات النيابة المسامة والنيابة الادارية المسار اليها ، أن المخالفة المنسوبة للسيد / محمد محمد صالح، والمتبثلة في انه لم يتوخ الدقة في وضع مصابح الانارة بالعائمة واحكامها وتركها عرضة للتيار الهوائي مما جعلها سببا في اشتمال الحريق بالعائمة ، مذه المخالفة لواجبات وظيفته ، بغرض ثبوتها في جانبه ، لا ترقى الى مستوى الفخطا الشخصى، والسواب ، ومن ثم فلا يسأل عنها مدنيا ، وعلى ذلك لا يجوز قانونا تحميله بقيمة المتلفيات سالفة الذكر ،

13

لللسك

اتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى علم جواز ق جنيسه ق جنيسه تحبيل السيد / محمد محمد صالح بمبلغ ٣٢٩٣/٨٨ قيمة التلفيات التي لحقت بالمائمة السكنية المشار اليها -

(قتوى رقم ٦٤٢ في ٦٩٩٥/٨/١٣ جِلْسة ١٩٩٥/٨/٨٣ ملف رقم ٦٤٢/٦/٨٦) ·

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

ضربية - الضربية على المبعات - مدى سرينها على عقود المقاولات • الشنون رقم ١١ لمنة ١٩٩١ بشأن الضربية على المبعات - وضع المترع تنظيما شاملا المشربية على المبعدت عين ممقتضاه السلع والمخدمات الخاصفية المضربية أو تعديل سعرها الضربية أو تعديل سعرها الضربية أو تعديل سعرها أو تعديل الجداول بالمنحاف أو الإضافة - خدمات التشفيل للغين المضافة الى الجدول رقم ٢ المرافق المتاون الضربية العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ لا تتمال عتود المتاون الضربية العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ السنوية مع للـ الأولون للضربية العامة على المبيعات حديل القلولة التي تضمنتها عقود الصيائة السنوية مع للـ ولون للضربية العامة على المبيعات حديث المستبق ٠

استعرضت الجمعية العبومية انتاءمسا الصادر بطبساتها المنعقدة ف ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢٢ من الرس سنة ١٩٩٥ . كما استعرضت أحكام قانون الفرية المامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فتين لها أن المادة (١) منه تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها . . . المكلف : الشخص الطبيعي او المعنوى المكك بتحصيل وتوريد الضربية للمصلحة سواء كنت منتجا صناعيا أو تاحرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريسة للغت مبيعاته حد التسجيل المنصيوص علب في هذا القانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ... الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق . . . البيع : هـو انتقـال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المسترى . . المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى بمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية او تبعية اية عملية تصنيع » . وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الاما استثنى بغص خاص . وتفسرض الضريبة على انخدمات الواردة بالجدول رغم (٢) المرافق لهذا القانون » . وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكسون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها . ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضرسة على بعض السلع . كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (1) و (7) المرافقين . . . » كما تنص المادة (0) على أن « يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالاترار عنها وتوريدها للمصحلة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المبادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقمة بيع السلعة أو اداء الضحمة بمعرفة المكلفين وغتا لأحكام هذا القانون » . وبناء عليه صحدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر ونص في المادة (٢) على أن تفساف الى الجدول رقم (٢) المرفق بعه وبنها رقم (٢) المرفق بعه وبنها التعديل الشعيل للغير بغلة ضريبة . ١٠ / ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما نقدم أن اغناءها تواتر واستقر على ان المشرع في مانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على البيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخساضعة للضريبة ، ماخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رتم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل مناط استحقاقها مجسرد بيسم السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف . كما هـ دد المشرع سعر الضريب أ العــامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها وذلك فيما عدا السلع المبينة ى الجدول رقم (١) المرفق بالقانون عجعل سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كسل سلعة مدرجة به ، بينما أنرد الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضربية وبيان سعرها ، وناط برئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها . كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المسار اليهما حذفا واضافة • وبسنه من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات وأضيفا اليه خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبة ١٠٪ ٠

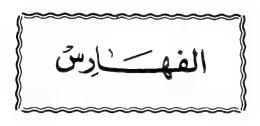
ولاحظت الجمعية الممومية أن مثار التساؤل في الموضوع المطروح الما ينصب اساسا حول مدى خضوع عقود المتاولة للضريبة العسامة على المبيعات ، وأنه سبق للجمعية أن خلصت في اغتاء سسابق بجلسته المنعقدة في ١٩٩٤/١٢/٧ بخصوص طلب الرأى الوارد اليها من وزيرر النقل الى عدم خضوع عقود المتاولات للضريبة العامة على المبيعات وقد تأيد هذا الافتاء بجلستها المنعقدة في ١٩٩٤/١٢/٢ في طلب الرأى الوارد اليها من وزير المالية كما جرى تأكيد هذا الافتاء بجلستها المنعقدة

في ١٩٩٥/٣/٢٢ واستند هذا الافتاء الى أن قانون الضريبة العامة على المبيعات قد عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالملاة (٦) منه تعريف علما ، وخص منهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للتانون . بما يعنى ان المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضربية لها أسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقائسون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافية اليه وتعديله . بيد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العينى لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشا المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون . وفي ضوء من ذلك ينبغي نهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبعده عسن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عدارة « خدمات التشيف للغم » الضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات إقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر لا تشمل عقسود المقاولات . ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشفيدل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النتل السياحي وخدمات التلكس والفساكس والنقسل المكيف بين المحافظ ات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات العامة أو الخاصة ، مسدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلغراف المحلى وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والترصيلات التليغونية ثم أورد عبارة « خدمات التشغيل للفير » وهي عبارة تتسع اكل الخدمات المذكورة آنفا وبما مفاده أنه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولة اذ أنها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد صاحب القرار اخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة وآية ذلك أيضا أن رؤس الجمهورية أصدر بعد ذلك الترار رقم (٢٩٥) لسنة ١٩٩٣ باضافةً خدمات أخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجس السبارات البريد السرمع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد مصدر القرار السابق رقم (٧٧) لسفة ١٩٩٢ عموم خدمات التشفيل للغير لما احتاج الى اعد ار القرار الأخير - وبناء عليه لا تخضع اعمال المقاولة التي تضمنتها عقود الصيانة السنوية التي ابرمتها جامعة القاهرة مع المقاولين المقيدين ادبها مسجل المقاولين للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتمال احكام اقرآر ردم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ على عقود المقاولة وذلك تاكيدا للافتاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن ، والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه ،

اذا_ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع أعمال المقاولة ، التى تضهنتها عقسود الصيانة السنوية التى أبرمتها جامعة القاهرة مع المقاولين المقيدين لديها بسجال المقاولين ، للضريبة المامة على المبيعات تاكيدا للافتاء السابق للجمعية العمومية ،

(فترى رقم ٢٥٦ في ٢/٩/١٩٩٥ جلسة ٣/٨/١٩٩٥ ملف رقم ٢٧/٢/٢٥) ٠



۲٦

فهسرس مجسائي

رقم رتم البندا المنفحة

(A)

(1)

الاتحاد التعاوني الزراعي الركزي :

مدى جدواز اعدادة تميني أحمد العاملين بالاتحاد ، ومدى جواز تسوية حالته طبقا للقانون رقسم ٤٢ لسيستة ١٩٧٨ الخاص بالاتحاد التعاوني *

الاتحاد المام للتماونيات:

اعادة انتخاب رئيس مجلس ادارته تكون لمرة واحدة فقط:

المادة (۱) ، والمادة (۱) من القانون رقم ۲۸ لسسة الشرع بسان انصاء الاتحاد السام للتحاديات • إن الشرع بحل اختيار رئيس مجلس ادارة الاتحاد السام للتحاديات بطريق الانحاب لمدة أربع مسئوات ، وأجاز أعادة أتتخاب مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزما على تغيير مذا المحكم مخالفا له .. المذكرة الإيضاحية للقانون المشار الله و المشرع جمل رئاسة الاتحاد بالانتخاب لمدة لمئت تلاث صنوات .. تجمد مرة لمدن منوات .. تجمد مرة واحدة فقط » •

17 . . (9)

اتفاقية دولية :

راجع المسادى، أرقسام : (٢٩) ، (٤١) · (٨٢) ·

مناط الاعفاء من الضرائب والرسسوم المجمركية في اتفاقية الترابط بين الجامعات المحرية والأمريكية وفي اتفاقية نيروبي :

- ★ المادة (٤) والمادة (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
- اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية لمارافق
 عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ** لسنة ١٩٨٨ المارة () من ملاحق بروتركول الإنفاق الخاص باستيراه _

وقم رقم للبندة الصفحة

المواد التربوية والملمية الموقع في نيروبي والموافق عليه بالقرار الجمهوري ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ .. وضع المشرع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب البعمر كبية وغرصا من الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج المؤقت عن البضائع دون تحسيل ألضرائب والرسسوم المقردة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ــ الاتفاقية المشار اليها أعفت أى عملية شراء للسلع تعول من المتمعة من الضرائب النوعية أو التمريفات والرمسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل الفوانين السادية والملحق المشار اليه تمس على اعقباء الأدوات والأجهزة الملمية التي يتم استبرادها بواسطة الدولة الوقعة ، من الضرائب والرسوم الجمركية القررة على الواردات شريطة أن تخصيص تعاهد علمية أو معاهد تعليم - كما شمل البروتوكول بالاعفاء قطم الفيار والكونات والملحقات المسمية خصيصا لتناسب الأدوات والأجهزة العلمية شريطة أن تكون مسيتوردة في ذات الوقت مع تلك الأدرات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على أنها مخصصة لها أذا ما استوردت فيما بعد .. البيانات الجمركية الواردة في اطأر الاتفاقية أو البروتوكول المشار اليهما تتمتم بالاعفاء من الشرائب والرسيبوم الجبركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين _ مطالبة مصلحة الجبارال تفتقد سيستدها القاتوني

177 (£1)

البات :

البات - القرائ - القرينة مراه كانت دليلا الالبات أو طريقا مدينا عنه عمى النتيجة التي يستخلصها القانون أو القيسافي من واقدة مطرمة لمرفة واقعة مجبولة -الغرينة نوعان : الدرع الأول - قضائة يستنبطها القافي من طروف الدعوى - النوع الثاني - قانونية يستنبطها الشرع ويضمنها نحى القيان - لقليينة القضائية عنصران : المنصر الأول : واقعة ثابتة يمتارها القاطئ وقسمي علامة أو أمارة - والعصر الشائي : عملية استنباط يقوم بها القاض ليصل من الواقعة النابئة ال الواقعة المراد (كبانها - عصرا القرينة القضائية من عمل القاضي الذي تصم صلطته في هذا النمان على خلاف المحال في القرينة القانونية الا عمل فيها للقاضي والعمل المحال في القرينة القانونية الا عمل فيها للقاضي والعمل

144 (4/54)

دقم دقم	•
البدا السلعة	اجازات :
سبوعية ، وعلى أجازة	 مدى احقيـــة الالحصول على راحة أسام مدفوعة الأجر عن أيا الرسمية .
الطفل عند حساب المحددة للمصمول على عليها في المادة ١٥٦	 مدى جواز اسقاط لمرافقة الزوج ورعاية مدة خيس السنوات ا الدكتوراة المتصوص ا من قانون تنظيم الجام
بالصل في الوظيفة	 مدى التزام العام من الإجازة المرضية ب التى قدرت جهة الإدا الصحية •
	اجنبى: المشرع حظـر على الأ الزراعيـة أو القابلة البور والصحراوية ·

احالة الى الماش :

راجع الميادي: (۲) ، (۲۳) ، (۲۳) ، (۲۳) ، (۲۳) ، (۲۳) ، (۲۳) ، (۲۳) ، (۲۸) .

اختصياص:

ما يسخل في اختصاص الجمعية الممومية القسمى الفتوى والتشريع وما ينحسر عنها الاختصاص به يراجع في باب الد (م) بهذا الفهرس تحت عنوان رئيسى : مجلس الدولة ، وفرعى : الجمعية المموميسسة للسمي الفتوى والتشريع ،

وقم المىقحة	رقم المبسلة	أما الاختصاصات الأخرى المتنوعة فتراجع بالمبساديء الرقيصة : (۲۱) ، (۲۰) ، (۲۷) ، (۲۰۱) ، (۱۰۷) ، (۱۱۱) ،
114	(%)	ــ أسند المشرع الى وحدات الادارة المحلية الاختصاص بانشاء وادارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها °
774	(Y'1)	مدى اختصاص معنل وزارة المالية في الاشراف على حسابات مسناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحليسة ، وتوقيمهم توقيع ثانيا على الشيكات المسعوبة على هذه الصناديق .
***	(\•V)	 مدى اختصاص القطاع القانوني بالشركة التابعة في التحقيق مع شساغل الوظائف العليا بالشركة .
719	(111)	سه لله المنتوى بمجلس الدارة الفتوى بمجلس اللولة بمراجعة عقود الهيئات الخاصسة ذات النفع العام •

ادارات قانونية بالؤسسات والهيئات العامة :

متى وفيم تحتسب العضائها مدد الحدمة المسكرية والخدمة العامة :

مدد الخدمة المسكرية والخدمة الصامة تحسب في أقدمية عضو الادارة القانونية حيثها يكون لهذا الحساب مفاد يسمح به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولايتمارض معه ، أو يكون له أثر عملي لايتناقض معه هذا النظام * رقم رقم البساة المسلحة

غير أن هذه المدد لاتحسب في مدد القيد بالمحاماة التي تفسيكل شروطا للتمين والترقية في وطائف رؤمسياء واعضياء الادادات القانونية

1-0 (T0)

اقدمية اعضاء الادارات القانونية - تعيين :

- ★ المواد أرقام (۱۱) و (۱۳) و (۱۳) و (۲۶) من قانون الإدارات القانوئية المسادر بالفانون رقم /٤ لسنة ۱۹۷۳ ٠
- ان الشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات ألعامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداه أعمالهم أفرد تنظيما فانونيا خاصاً نظم فيه الماملة الوطيفية لهذه الفتة: ... والحال القانون فيما لم يرد فيه نص الى التشريمات السمارية بشأن المامدين المدنيين بالدولة والقطاع المام ... يحسب الأحوال .. باعتبارها الشريمة العامة للتوظف بيد أن ذلك مقيد _ بطبيعة الحال _ بالقدر الذي يتفق وطبيعة النظام الوطيعي الخاضمين له ويما لا يتمارض مع أحسكامه ... التعيين طبقا لنص المادة ٣٥ مكروا من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة من شانه قوق ما قرره للعامل من مزية مالية ان تحسب له أيضا أقدمية تعادل نعسف المدة التي قضاما بالسل الفني أو ألكتابي قبل التميين بالحدود والقيود المنصوص عليها فيه وهو بهذه المثابة يتمارض مع الأحكام القانونية للنظمة لشئون أعضماء الإدارات القانونية فيما لو أجيز تطبيقه طبقا للمادة ٢٤ السالفة بحسبان ان الأقدمية التي قررها نص المادة ٢٥ مكررة أن تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين والتي تشكل شروطا للتعيين والترقية في وطائف رؤساء وأعضاء الادارات القانونية _ مؤدى ذلك عدم انطباق المادة ٢٥ مكررا ألمتسار اليها على حالات التعيين طبقا لقانون الادارات القانونية الشار البه •

177 (07)

الماملة الفريبية للمنتدبين منهم:

رقم رقم البسادا العسامة

عددتها هذه المادة ـ ان تكون جهات صرف هذه المبالغ
غير جهات عملهم الأصلية _ يحسق ذلك أما أبستقلال
الشخصية الإعتبارية لهية المسل الأصلية عن البهسة
الصادة، وأما باستقلال الميزانية الخاصة بكل عنها-
وذرى ذلك أن المستشفيات للسبق بالسل بها أغصساء
الادارة القانونية بجامة للنصورة تمثل أحد التنظيمات
الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامية المتصورة
ولا تستقل عنها أمستقلال تناس نبيحة ذلك _ استعقاق
القديبة على المبالغ التي يتفاضحاها الماملون بالإدارة
القانونية للجامعة الملحنين بالمستون القانونية بالمستفيات
الذائية لها يحسبانها مبالغ تحرف لهم من جهة عملهم
الأصل _ تطبيق.

TV\ (A1)

﴿ شروط ندبهم للوظائف الأعل :

لايجوز ندب أعضــــاء الادارة القانونيــة بالشركة لوظائف أعلى دون استيفائهم مدد الفيد الواردة بجدول المحامين ٠

إلى الشرع في قانون الإدارات القانونية رقم 12 لسنة ١٩٧٣

والترسيات المامة والرصدات التابعة لها وضيانا لوبيدتهم
والترسيات المامة والرصدات التابعة لها وضيانا لوبيدتهم
في أداء أعمالهم أفرد تنظيبا قانونيا غاصا بالململة
الوظيفية لهذه المنة ، وعين معده الوطاقف على سبيل
الحمر واشترط فيين يشغلها فضلا عن الشروط المقرد
للتبيئ يقانوني الماملين المدنية بالدولة أو القطاع المام
أن يكون عبيدا ببعدول المعاملين المشتغلين طبقا للقواعد
المبيئة قرين كل وطبقة من الرطاقف المصاد المها
المنترطة من من قبيل اشتراطات علم الوطيقة يعين
الشترطة عن من قبيل اشتراطات علم الوطيقة يعين
توفرها فيهن يشغل الوطيقة آيا كانت الأداة التي
يشغلها بها أو المسعة التي يشغل الوطيقة طبقاً لها
تيينا أو ترقية أو لدبا تشغيق و

(11£) AYY

* وجوب الالتزام بشروط شسفل الوظيفة :

بنوك .. بنك الاستثبار القومي .. عاملون بالبنك .. بطاقة وصف الوظيفة • رقم رقم تليسة الصفحا

★ القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية — مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك الادارة القانونية بهيئة عامة أو رضيمة عامة أو رضيمة عامة أو رضيمة بالمصدود بالهيئات العامة في مفهرم هذا القانون أكل شخصي اداري يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة علمة يكون له ميزانية الدولة وتلحق بيوزانية خاصة تعد على نعطه ميزانية الدولة وتلحق بيوزانية الجهة الادارية التابمة لها معتضى ذلك أن بعث الاستثمار القومي المشئما بالقانون وقم ١٩١٧ لسنة ١٩٠٠ يدخل في عداد الاشتخاص العامة المابلة المبابلة المكام ذلك القانون بالسبة للبنك تنبية ذلك : " لمالون الالزادات القانونية دفي خصوص كما ولادارة القانونية دفي خصوص كما ولادارة القانونية من طبيق .

444 ... (14.1

ب تمتم العاملين بالمناجم والمعاجر من أعضاء الإدارات القانونيسة بميزة تطبيق النص الإكثر سخاء:

★ العانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية سـ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأق تشغيل المساملين بالمناجم والمحاجر ـ ولنن كان المشرع قد اختص العاملين بالمناجم والمحاجر بقانون ينظم شئونهم الوظيفية الا أنه حرص في الوقت ذاته على أعمال أحكام القوأنين والقرارات واللوائج المطبقة على العاملين للدنيين بالدولة أو تلك السارية على العاملين بالقطاع العام أو التي يخضع لها المامدون الخاضعون لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص بحسب الأحوال وذلك في حالتين : الأولى اذا خلا قانون المناجم والمعاجر من تص ينظم مسألة معينة بينما ورد تنظيمها في هذه التشريعات ، والثانية الذا كان الحكم الوارد بهذه التشريمات .. كل يحسب الأحوال .. أكثر مبيحاء من ذلك المقرر في قانون المناجم والمحاجر ، يستوى في ذلك أن يكون الحكم كذلك في هذه النشريمات بداءة أو بناء على تعديل أدخل عليها -تطبيق ٠

(Ao i) 703

★ مدى اعتبار الادارة القانونية بهدينة البعوث الاسسلامية أدارة فرعية تخضع للادارة الركزية للشئون القانونية للأزهر الشريف •

4.4 ... 4.4

رقم رقم البندا المنفحة

ادارة محلة :

_ وحدات الادارة المحليسة هي _ في الأساس _ الحارسة وصاحبة السلطة على شبكات الانارة ، وبالتالى فهي المستولة عن " تمويض الإضرار الناشئة عنها الا اذا ' ' :

المادة (٧) من قانون الادارة المحلية السادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ــ المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية له العسادرة بقرار رئیس مجلس الوزراه رقم ۱۹۷۹/۷۰۷ ــ بصدور قانون الإدارة المعلبة ولاثمته التنفيذية أضحى منوطا بالادارات للحلية تولى أعبال صيانة شبكات الانارة المامة في متجلف المدن والقرى ، كما أضحت هي الحارسة في مدلول المادة ١٧٨ من القسالون المدنى ذات الهيمنة والسيطرة على هذه الشبكات بما أسند اليها قانونا من مهام انشائها واستصالها وصيانتها والرقابة على ما ينصل باستهلاك الكهرباء _ وبذلك فان وحدات الادارة المحلية تكون مسئولة عما يقضى به عليها من تمويضات عن الأضرار الناشئة عن شبكات الانارة ـ اذا مارست هذه الوحدات الحراسية المبندة اليهما عن طريق شركات الكهرباء فإن المبرة في الرجسوع على هذه الشركات بالتمويضات يكون بناء على اتفاق بينهما سواء كان مكتوبا أو مما يستفاد من تبادل الأوراق بشأته بن الجهنئ أو ميا يمكن أستخلامسية من عادات للتمامل متملقة به من اتفاقيات سابقة جرى بها هذا التعامل _ فالأمر مرجمه ألى استخلاص حكم الارادة المستركة بين أى وحدة محلية وبن الشركة حول ما اذا كانت الشركة تتحمل التبعة عن الرحدة ومدى هذا التحمل مها يبحث في 'كل حالة عل حدة •

۱۷۰ (۵۱)

الوحدات المحلية هي المختصة بانشاء وادارة الرافق العامة الواقعة في دائرتها :

بلادة (۲) من تانون الادارة للحلية المسادر بالقدانون رقم ۹۳ لسستة ۱۹۷۹ – المادة (۱۰) من اللائحة التنفيذية له الصادرة يقراد رئيس مجلس الوزداء رقم ۷۰۷ لسنة ۱۹۷۱ – المواد ۱ و ۳ و ۳ من قراد رئيس الجمهورية رئيم ۱۸۷۷ لسنة ۱۹۸۶ پاتشاء الهيئة السامة للخدمان البيطرية -

رقم رقم البسدا المساحة

(أسند الشرع الى وحدات ألادارة المحلية أنشاء وادارة جبيع المرافق المامة الواقمة في دائرتها ولما كانت المجازر في اطار ما تضملم به من دور تقوم عل أداء خدمة عامة لجمهور الواطنين انما تندرج في عداد الرأفسق المامة ومن ثم قان أنشاء وادارة ما يقع منها في دائرة وحدات الادارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقم على عاتقها الأعمال الفنية الخاصة بتلك المجازر ... تحديد تصميم بمينه يلتزم به في الانشاء تقوم عليه كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية ويدخل في اختصاصها دون غيرها .. ينحصر دور الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالنسبة الى المجازر في المتابعة والاشراف الفني على المجازر وتقط الذبيح دون أن يجاوز ذلك الى تولى أية اختصاصات تنفيذية مها ينعقد لوحدات الإدارة المعلبة أعمالا أولايتها في انشسماء وأدارة البعازر الواقعة في دائرتها ومنها وضم التصميم اللازم لسلبة الإنشاء ... مؤدي ذلك انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية ان تنشىء المجازر وفقا للنموذج الذى أعدته الهمثة العامة للخدمات البيطرية ع -

150 (7.9)

- مايخسرج عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلمة :

أسلاك المرافق القوميسة أو المرافق ذات الطبيعة الخاصسسة وما تحوزه وما مو مخصص لها من أموال تخرج عن مجال اشراف وادارة الوحدات المحلية سالتمدى عليها من المحليات تمه على أموال الدين مع

TV1 . (\T*)

اراض:

آراض زراعیة : مدی جواز منح ترخیص
 بتعلیة عقار مبنی علی أرض زراعیة :

★ القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الادارة المحلية ولاسحة التنفيذية _ مناط اختصاص وحدات الادارة المحلية من مراكز ومدن أو أحياء بيمائية الإختصاصات التي تقلت لها بمقتضى قانون الادارة المحلية ومن ضمتها مسلطة السدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره في دائرة

رقم المنابعة	روم البسدا	
275	(757/1)	اختصاصها الاقليمي يعتنع عليها أن تحسيد تراخيص لمواقع تخرج عن نطاق هذا الاختصاص الكاني تطبيق •

- أراض صمح اوية : مدى ولاية همئة المجتمعات العمرانية الجديدة في التصرف نیها:
- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بنض الأحكام المتعلقة بأعلاك الدولة الخاصة -
- 🖈 أعتبارا من تاريخ المسل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في ١٩٩١/٣/١٤ أصبيع محظورا على هيئة المجتمعات المرائية الجديدة ادارة وأستغلال أو التصرف في أية أراض صحرواية تقع خارج اطار مناطق اقامة المجتمعات المعرانية الجديدة ، ويبقى العظر ملازما للهيئة مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق باعتبار ان الهيئة تستمد ولايتها من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ وذلك دون اخلال بولاية الهيئة في ادارة واستغلال والتصرف في الأراض الصحراوية التي سبق أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة في ظل العمل بأسكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أو سبق أن تصرفت قبها فملا خلال فترة المعل بتلك الأحكام قبل نفاذ القانون رتم ۷ أسنة ۱۹۹۱ •

82 (1.)

أراضى طرح النهر ومسطاح النيل -استفلالها:

🛊 القانون رقم ٧ لسمينة ١٩٩١ في شأن يعقى الأحكام المتملقة بأملاك الدولة الخامسة ، اسمناد المشرع الى الهبئة المامة لشروعات التممر والتنبية الزراعية ادارة أراض طرح النهر واستغلالها والتصرف قبها بالتنسيق مم وزارة الأشفال العامة والموارد الماثية يكون في اطار السياسسة المامة ألرسومة سواء تضمئتها قرارات أم تعليمات أو توجيهات من السلطات الأعلى المنوط بها المشاركة في رسم تلك السياسة _ مؤدى ذلك _ الالتزام بتوصية اللجنة العليا للسياسات في شأن أراضي طرح النهر ومسمطاح النيل من أن تلك الأراضي تستغل للزراعة بالايجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة س

رقم **رقم** البسلا ا**اسلمة**

ازهسر :

★ المعاملة الضريبية لمكافات الامتحانات ولحوافز المنتدين من ادارة جامعة الازهر الى مستشفيات كلية طب الازهر والمكس:

★ القانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ في شأن الضريبة الموحدة ٠

★ ان مناط الخضوع لحكم المادة ٢/٥٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها الساملون في وحدات الجهاز الادارى للدولة والادارة المعلية وألهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والماملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلمة ومناط خضوعها للشريحة الخاصة بها دون خميم لمساريف الحسول على الإيراد أو للأعباء الماثلية ان يكون هناك مفايرة بن جهة عمل العامل الأصلمة والحهة التي صرقت عده المبالغ - المستشفيات ألتعليمية المنتدب اليها أو منها الماملون بادارة جاممة الأزهر تمثل أحد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهبكل التنظيمي لجاممة الأزهر ولذلك لا يعد النفب من الجامصة الي المستشفيات ندبا خارج جهة العمل بل ندبا داخليا ، مكافآت الامتحانات والحوافز للمنتدبين تمامل ضريبيا على أسأس انها صرفت للعاملين من جهات عملهم الأصلية • راجم أبضاً (٨٩) •

e) (1V)

★ معاملة الحاصيلين على الدكتوراة بالمستشفيات الجامعية الأزهرية :

إلى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الإطباء والصيادلة وإنصائي العلاج الطبيعي والتحريض وفيرمم من ذوى التخصصات الأخرى العاصداني على دوجة الدكتوراء بللستشفيات الجامعية المعاملة المقررة السافل المشرع حدد نطاق سريان أحسام مذا القسانون في المستشفيات التي تنشنها الجامعات الناضحة الحسكام التأثون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينشلج الجامعات الخاضحة الحسكام ذات طابع خاص _ مقتفى ذلك _ ان أحكامه لا تحدد ال مستشفيات جامعة الأرم يعسبانها المجامعات الأرام ويحسبانها المجامعات الأرم ويحسبانها المجامعة الأرم ويحسبانها المجامعة الأرم ويحسبانها المجامعة الأرم ويحسبانها الصياد

وقع وقم البسدة المسقحة

> لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الإثرم والهيئات التابعة له ــ تنجبة ذلك ــ أن أحكام الفانون وتم ١١٥ السنة ١٩٢١ تنحسر عن المستشفيات النابصة لجامعة الإزهر تعلق بتعلقي اعمال المساواة بالإداة التشريعية للناسبة ــ تعلمة ،

Tot (171)

🖈 المقابل النقدى لرصيد الاجازات :

مدى أحقية أستاذين بجامعة الأزهر انتهت خدمة أحدهما بالاستقالة والآخر بالاحالة الى المهاش في المقابل النقدى لرصيسيد احازاتهما الاعتبادية •

44£ (14A)

🖈 سن الاحالة الى الماش ــ مد الخدمة :

المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ في شان تحديد سن التقاعد للملماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم المدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ ــ المادة ٩٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ استثنى المشرع خريجي الإزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات التي تقسمتها النص من أحكام القوانين التي تحدد سن الإحالة الى الماش وقرر انها، خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين ــ أستحدث المشرع في قانون نظام العاملين المدنين بالدولة حكما جديدا ضمنه تص الفقرة الثانية من المادة (٩٥) منه المدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٣ مقتضاه انه لرئيس مجلس الوزراء مد خدمة أي من شاغل الوطائف العليا من الدرجتين العالية والمتازة وما في مستواها لمدة سئة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان متى اقتضت الضرورة القصوى ذلك ـ مد بطاق هذا الحكم الى شاغل المناصب والوطائف التي تملر الدرجة المتازة وما في مستواها وناط تقرير ذاك الى السلطة الختصة بالتعيين .. جاء هذا الحكم بصيفة السوم والاطلاق _ تتبجة ذلك : انطباق هذا الحكم على جميم العاملان بالجهات المذكورة بالنص من شاغل عده المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن في حكمهم -تطبيق -

1.3

زالم رقم -البسدا

★ الإدارة القانونيــة لمدينــة البعوث الإسلامية _ تيميتها:

★ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم الأزهر المعلل بالقانون رقم ٥٣ لسيسنة ١٩٨١ ــ ان مدينة البعوث الاسسلامية هي احدى الجهات التابعة لمجمع البحوث الاسالامة والذي يعتبر أحد هيئات الأزهر - سريان نادن الادارات القانونية على الأزهر الشريف بومسقه الشخص المام وان مدينة البعوث الاسلامية لا تعتبر بذاتها هيئة عامة في تطبيق أحكام قاتون الادارأت القانونية فهى تعبر أحد التنظيمات التي يتكون منها الأزمر الشريف ... مؤدى ذلك : عدم أستقلال الأعبال القانونية بهدينة البعوث الإسلامية بادارة قانونية خاصة بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القانونية المركزية للأزمر الشريف وتعد أحد فروعها ــ تطبيق •

T-7 0.00

: اسستقالة

راجع مبدأ (۱۲۷)

اسستراد:

ضريبة المبيمات على السلم المستوردة ... مناط استحقاقها

الافسراج عن السبالم المستوردة مقايسل

تمويشي ٠

مناط اعفاء بعض السسملع المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية

اصبابة عمل:

مدى اعتبار الوقاة اصابة عبل في مفهوم حكم المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي رتم ۷۹ لسنة ۱۹۷۰ ٠

41. (4.)

(11)

(00)

37

177

174 (170) رقم رقم المبدأ الصفحة

اصلاح زراعي:

_ اللجان القضائية _ حجية قراراتها : ""

- ★ المرسوم بقانون رقم ۹۷۸ أسنة ۱۹۹۲ بشأن الامسلاح الزراعي م
- (ان المشرع ناط باللجان القضائية للاصلاح الزراعي دون غيرها النصل فيما يعترض الاسستبلاء على القدر الزائد من الحد الأقصى القرر قانونا من منازعات قي شأن ملكية الأرض المستولى عليها ٥ أو التي تكون معلا للاسستبلاء وفقا للاقرارات القدمة من الملاك الخاصمي لقانون الاصلاح الزراعي ولألك لتعديد ما يجب الاستبلاء عليه بحسب أحكام القالون واذخس الشرع تنك ألتجان بالقصل دون سواها في مدازعات بمنتها على الوجه التتدم فلا ريب أن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوطيقي أذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة في شأن ما خسها المشرع بنظره من تلك المنازعات _ من المقرر طبقا للمادة ١٠١ من قانون الاثبات ان الإحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة قيما فصلت فيه من الحقوق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فتم الطريق للطمن على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ الا أنه لم يجز الطمن على ذلك القراد خلال ستين يوما من تاريخ الممل بهذا الفالون في ٣٠/٩/٣٠ مؤدي ذلك بات القرار حائزًا لقوة الأمر المقضى وبأت تبعأ لذلك قرار الاستيلاء الذي طمن عليه أمام اللجنة القضائية في الاعتراض الشار الله حسنا يتأبى على المساس به سحبة أو الفياء واعمالا لذلك لا وجه أمدم الأخذ بقرار الاستيلاء على مساحة تلك الأطبان .

(F3) P7/

- ملكية طارثة _ حجية الأحكام القضائلة:

★ صدور حسكم من المحكمة الادارية المليا بتاييد قرار الاستيلاء على أرض _ ازاء علما المحكم البات والنهائي يكون الاستيلاء حسينا يتابي على المسلساس به صحيا أو الفاء أذ يتضمع المحكم في قرار الاستيلاء ذاته ويؤول الأمر إلى النظر في القرار ذاته ومفاده بحسيان أن المحكم. رقب حقا صدار له قوة المحقيقة القضائية لا يتنازل عمد الا من كان صيلا التنازل أصيلا عن نفسه _ التنازل إلا من كان يجلك التنازل أصيلا عن نفسه _ التنازل رقم رقم البندا المنفحة (۹۶) : (۹۶)

عن املاك الدولة لا يكون الا وفقا للنظام القانوني الحاكم لدلك _ تطبيق •

مدى أحقية الهيئة العامة للاسسلاح الزراعي في قيمة الأرض التي خصصت بالفعل للمنفعة العامة :

- ★ اصلاح زراعی _ حظر تملك الأجانب الاراضی الزراعیة _ اختصـاس هیئة الاصــلاح الزراعی بتسلم الأراضی وادارتها _ تنفیذ مشروع ذی نفع عام علیها _ تقدیر ثبتها .
- ★ المرسوم بغانون وقع ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاصلاح المرراعي المتسرع حطر على الإجسانب تملك الاراضي البور المراضي البورة الرزاعة أو الاراضي البورة والصحراوية اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعي على صفار الملاحية عن الدولة توطئة لتوزيعها على صفار الملاحين تعويض ملاك هذه الاراضي الإجانب تعويض الملاك هذه الاراضي الإجانب العامة للاحسلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الاراضي المستوى عليها لتنفيذ مشروعات وأدن عنفية عامة بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة على أن تؤدى هذه الجهات لمن ما تتسلمه من الهيئات الدامن للهيئة وفقا كا يجرى به تقدير اللجنة المثيا النمي الدينة الشيات النمي الدينة تطبيق -

(1/1)

التمثيل في عضوية اللجنة القضائية _
 مالا يؤثر في صحته :

لجان - لجان قضائية بالاصلاح الزراعى - مدى
 صلاحية معثل الهيئة العامة الاصلاح الزراعى حال كون
 روجته تعمل عديرا لادارة تضايا اللجنة -

المرسوم يقانون رقم ۱۷۸ لمسنة ۱۹۵۷ بذان الاصلاح الفرزاعي في الفرزاعي - مثل الهيئة العلمة للاصلاح الفرزاعي في اللينة تعليه المهيئة عليه للهيئة مع عضويته باللينة مع هذه المسنة ذاتها لا يقوم بها ماتم من عضويته للجنة لهن باب والى الا يصبح ان يكون مذا انسا بروجي وافرصا في لا يصبح وافرصا في

زوجته ـ اثارة منا الموضوع لا يكون يشسكوى توجه للى الهيئة المامة اللاصلاح المزراعي وانما يكون مجاله الطمن تفسأتيا في قرارات المبحنة أو اللجوء الى اتفاذ المجاهات ود المعضو المعنى متى قامت اسبابه ودراعيه ومرراته نائونا ـ تطبيق .	رقم الميسا الاستا	دام السائية ۲۷۱
ادة التميين :		
مدى جواز اعدادة التعيين بالتطبيق لنص المادة ٣٣ مسين قانون العاملين للدنيين رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ومدى جواز تسدوية الحالةطبقا للقانون رقسم ٤٢ لسنة ٧٨		
بشأن الاتحاد التعاوني ٠	(A)	77
اعادة التعيين على وظيفة استاذ متفرغ -	(99)	4.4
اعادة تعيين الماملين بالتدريس	(۱۲۸)	4.14
• * .		

اعسارة:

عاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات _ تحديد اقدمية المار _ ترقية المائد من الإعارة:

- ★ المادة ٣٦ والمادة ٣١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى
 للمحاسبات ٠

رقم اسلمة	رقم البسدا ا	
107	(04)	المحمود المسار اليها دون أن يقسد عقابه لأن الاعادة أو الإجازة الخاصة طالما تست غانها تكون بناء على حرافقة جهة الادارة حد مؤدى ذلك تسي المادة ٢٦ المسار اليه لا يعد مانما من الترقية أذا ما ترافرت شروطها -
·717	0-1)	مدى سريان أحكام الاعارة على عضو هيئة التدريس الذي يشغل منصبا عاما والذي اعتبره قانون الجامعات في حكم المعار ·
412	(1-4)	مدى جواز حساب مدة الاعارة فى الخارج ضمن المدة التى يلتزم عضمو البعشة بقضائها فى العمل لدى الجهة الباعثة •
		اعفساءات :
		خدمة عسكرية ووطنية حالات الاعفاء منها من عدمه :
₹• ,	(%)	حالات الاعفاء من أداء الخدمة المسكرية لاتشمل حالة الابن الثاني لأبيه الحي حتى لو كان الشقيق الأكبر له متخلفا عقليا • راجع كذلك في الاعفاء من التجنيده مبدأ (٧٩) •
,		۔ ضرائب ورسوم ۔ حالات الاعقاء منها من علمه :
		راجع في ذلك المسادى، : (٣٩) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٧٨) .
۸۹ .	. , ¹⁷ 3 70	★ رمسوم التوثيق : الاعفاء منها بنص منها بنص منها بنص منها القاقية دولية منها بنص منها منها منها منها منها منها منها منها
		· ﴿ ضريبة اللمفة :
		 ١ ـ أعفى المشرع منها نشاط الجمعيات التماونية الاستهلاكية :

رقم و**قم** البندأ الصا**بعة**

- ★ المواد (۱) و (۲) و (۲۹) و (۸) من قانون ضريبة النسفة المسادر بالقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۸۰ المادة (۹۱) من قانون النساون الاستهلاكي المسسادر بالقانون رقم ۱۰۹ لسنة ۱۹۷۰ •
- أخضع المشرع لضريبة العمفة النسبية ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المبلوكة أبها سوأه ثم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بسبء هذه الضريبة ألمجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له ... قور ألمشوع بموجب المادة ٢٨ من قانون ضريبة الدمغة أن أحكامه لا تخل بما ورد النص عليه في قواتين خاصة من حيث الاعقاء من الضريبة على خلاف ما هو متصوص عليه في أحكامه ... المشرع أعفى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من ضريبة الدمغة بالتسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقرد والحررات والأورأق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرهب من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضبعة لضريبة الدمغة سواه كانت توعية أو نسبية والإعقاء يتسم ليشبل ما يقرض على تشاط الجمعيات الخاضعة لضريبة الدعفة العادية والإضافية هذه الاعفاءات مطلقة من كل قيد مد مجاوزة الجمعية لنطاق نشمساطها بالمخالفة للقانون وأن كان يقيم المسئولية الادارية الا أنه لا يهدر حق الجمعية في الاعقاء من ضريبة الدمغة القرر بالمادة ٩٦ المسار اليها بحسبان ان الاعقاء متعلق بالوصف التماوني للنشاط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا النشاط من مغالفات قبر جوهرية ٠

127 (11)

للسرع من ضريبة الدمغة كذلك نشاط الجمعيات التعاونيسة الانتاجية الإساسية راجع مبدأ: (٥٠) ص ١٥١

★ ضريبة المبيعات : أعفى المسرع منها منتجات المطاحن • داجع مبسدا : (٧٨)

... ضرائب ورسدوم « جمركيسة » ... مناط الإعقاء منها :

راجع المبسادي: : (۱۱) ، (۱۸) ، (۳٤) ، (۱۱) ، (۷۰) • رقم رقم اليسابا المسلمت

- أجاز المشرع لرئيس الجمهورية اعفاء الآلات والمعدات ووسسائل النقل اللازمة لانشاء المشروعات المدرجة بخطئة التنمية من الضرائب والرسسوم الجمركية ... شروط الاعقاء •

(//) AP

- ★ المادة (٩) من قانون تنظيم الإعماءات الجمركية المسادر بالقانون رقم ١٨٦٦ أسنة ١٩٨٦ ٠
- ★ انه طالاً بقيت الأقسياء للعالمة تانونا من الفيراثي والرسوم الجبيركية على ملك البوية المتمتة بالاعقاء ، تستخدمها في ذات الشرض الذي تقرر الاعقاء من أجله ، فلا مجال لابتحقاق أية ضرائب او رسوم جبوكية عن تلك الأشياء يسوخ المطالبة يها _ إذا كانت المدلت المائمة ما انقلات على ملك الهيئة المائمة لمرفق ميأه القاهرة الكبرى داخله ضمن أصولها ، ولم يلحقها التصرف للفير والرسوم الجبركية عمل المطالبة .

(37) 7-1

 الترخيص باستيراد الأدوات والأجهزة العلمية معفاة من الرسوم شرط لتمثها
 بالإعفاء :

- ★ المادتان (٥) و (۱۰۱) من قانون الجمارك رتم ٦٦ لسنة ۱۹۹۳ •
- بروتوكول الانفساق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع في تيروبي بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣٦ الصادر به قرار رئيس الجمهورية وقم ٣٧٤ لسسنة ١٩٨٨ ٠
- (وضع المشرع أصلا عاما مؤداه .خضوع جميع الواددات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المشردة على الواددات بحيث لا يعلى منها الا بنعى خاص مع

وقم **وقم** البندا السف

استحقاق الشرائي والرسوم الدى ورود البطاعة - كها العلمية المستخداد الإدارة والإنجزة العلمية المستخداد الإدارة الخيرة العلمية المستخداد الإدارة الشيم علما من مناهلة تمام مناهلة المناهلة الإدارة والإنجزة بالإعفاء من الرسوم الوسركية والرسوم الإنجرية المستخداء على استخداما أو فيما يتصل يهذا الاستخدام المناهلة المستخدام المناهلة المستخدام المناهلة المستخدام ا

Y1. (V-5

(77)

4.1

اعانة التهجع:

مناط استحقاقها ، ومناط ضمها الى المرتب والمعاش •

افراج مؤقت عن سلع مستوردة :

ألأصل العام هو خصوع جميع الواردات للشرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقسرة عليها مالم يسرد نص خاص باعفائها •

استثناء من الأصل العمام ، اجاز الشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوضاع التي يحددها وزير المالية ، راحم المبادئ : (۲۰) ، (۲۷) ، (۲۸)

الاقراج المؤقسة عن سيادات الركوب الخاصة ب شروطه :

إلا قانون الجمارك رقم ٦٦ لسسنة ١٩٦٣ – قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة من ١٤٠٠ د ٦٤

(4.)

رقم **رقم** البندا ال**سيف**جا

وضع الشرع أصلا عاما متضاء خضوع جبيع الواردات للفترالب الجميركية وغيرها من الفيرائب الاضافية المقردة على الوردات الفترائب الاضافية المقردة المشرع الافراج الوقاع على الوردات والرسوم الجميركية أذا وردت من الخارج برسم الوزدارات المسائح الحكومية أو المؤسسات المامة أو الشركات الى المسائح الحكومية أو المؤسسات المامة أو الشركات المزار الإخراب الجمير كي المؤقت عنى مسيارات الركوب المفاصة دون تحصيل الفرائب والرسسوم الحمرائب والرسسوم الحمرائب والمرسوم المحركية بشرط اهادة تصدير السيارة المفرج عنها عرقتا تبوت تصسدير السيارة المفرع منه أيهما أسبق حبوب تضيد المثارج قبل النهاء مدة الإفراج المؤقت عنها عستوجب دفض المطالة بأداء الهرائب والرسوم الجميرة على المثارة قبل النهاء مدة الإفراج المؤقت عنها عستوجب دفض المطالة بأداء الهرائب والرسوم الجميركية المستحقة عليها أحداد الهرائب والرسوم الجميركية المستحقة عليها أخداء المهرائب والرسوم الجميركية المستحقة عليها أخداد المهرائب والرسوم الجميركية المستحدة عليها أخداد المهرائب والرسوم الجميركية المهرائب والمستحد المهرائب المهرائب والرسوم الجميركية المستحد المهرائب والمستحد المهرائب والم

اعادة التصدير للأشياء المستوردة بنظام الافرام المؤقت ساثره:

قانون الجمارك رقم ٦٦ السنة ١٩٦٣ أند المشرع وضبيع أصببلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الحمركية وغيرها من الضرائب الإضافية والرسوم المقررة على الواردات بحيث لا يمقى منها الا بنص خاص مم استحقاء الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة .. إحاز الشرع الافراج مؤقشا عنها دون تحسيل الهرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمسالع الحكومية والمؤسسات السامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرأر من وزير المالية ـ نفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن الآلات والهمات للمعل في الشروعات الانشسسائية أو الاقتصى ادية والأجهزة اللازمة لاجراء التبجارب أو الاختبارات العلمية أو الصناعية ، وذلك دون تنصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا منها أن يتم اعادة تصدير تلك الأشياء القرج عنها مؤقنا خلال ستة أشهر من تاريخ أنتهاء الغرض أو العبل المستوردة من أجله - تطبيق -

1 (\ 1 A)

الاسبة:

راجع مبدئی : (۵۲) ، (۵۷) .

رقم السلمة	وقم الميسدا		
		ضابات :	انت
		انتخابات نقسابة الصحفيين كيفية اجرائهـــا :	
		القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء تقابة الاسحطيين – المادة الناسمة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية للهنية -	*
		المنت المارة التاسعة في فقرتها الأولى الاتخابات التخيية في جميع القواني السسارية للنقابات المهنية واستثنت في فقرتها الثانية من هذا الالفاء الانخابات التكييلية المتسكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ الصل بهذا القائمة للمجالس الحالية في حلك فان معنى الرحين تكييل للتشكيلات القائمة وليس. تكييل من المائدة فاتها يحكم انتهاء المضوية الناتهة عن هذه منائدة فاتها يحكم انتهاء المضوية الناتهة عن هذه الإسلام التكييلة و بانتهاء المضوية الناتهة عن هذه المنافق التنهاء المنافق النائمة المنافق التنها بعمل المنافق التنهاء تضوية من ينظم الهم منا يفيد ان الوصف التكييل الوارد بالنص انما يتعلق منافقة التنهاء المسلومية المباسى لا بتكييل عدد الأسلاف من منافقة التناسمة من المنافق المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المناسسة من المنافقة منافقة المنافقة	*
. 39-	(IT)	له في صنة ۱۹۹۳ فم جرت انتخابات الجديد النصفي له بعد القانون وتطبيقاً للاستثناء الرحيد الوادد بالمادة الناسعة في ۲۹ مارس ۱۹۹۳ وبذلك استغله الاستثناء الناسعة قر ۲۹ مارس ۱۹۹۳ وبذلك العقرة الأخيرة من المادة الناسعة ترجب انتهاء معدة من النخب في سسنة المادة الناسعة ترجب انتهاء معدة من النخب في سسنة المادة وبدلك تنتهى معدة للبلس كلسة ويتمين لجراء التخاب جديد يقسطي جبيم أقضاء المجلس .	
	,	- انتخابات الغرف السياحية - التعديل المقترح للائحة الغرف السياحيسة بهدف	
120	(£A)	تقييد الحق في الترشيع •	

دقم و**قم** البسل المستعط

(v)

ىسەلات :

🖈 بدلا الحضور والانتقال :

مدى أحقية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة في تقاضي بدلي الحضسور والانتقال المقررين عن حضسور اجتماعات الجمعية العامة للشركة ·

★ بدل السنفر :

بدل السفر يمنح للموظف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها. في سحسبيل أداء مهمة أو مأمورية يكلف بها ، عادية أو تدريبية _ يزيد البسدل بنسخة محددة في حالة مهينة ، وفي المقابل في يخفض الى التلث في حسالة النزول في ضحيافة احدى البلدان أو الهيئات

بدل طروف ومخاطر الوطيفة والمقابل

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ بنظام الماملين بالمجارى والصرف الصحى المدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٩٥٥ لسسنة ١٩٨٥ بتقرير بدل طروف ومخاطر الوظيفة - قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتقرير مقابل تقدى عرف لوجية غذائية - قرار رئيس مجلس الوزواء وقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل طروف ومخاطر الوظيفة والمقابل النقدى عن الرجبة الغذائية للماملين بهاء الشرب -

النقدى عن رجبة غذائبة :

د أن مناط استحقاق بدل طروف ومخاطر الوطيفة وكذلك المقال النقدى عن الوجة الفقائية للماملين بالمجادى والصرف الصحى ومياه اللهرب التخاصين الإحكام اقتانون وقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ المدل بالتغانون وقم ٣٦ لسية

T• (

T+7 (175)

رقم المشعة	رقم المبسدة	
٤٧	(15)	1140 مرهون فقط بصريح نصى ثنادة (١) من هذا القرب القانون بالاشتخال بالمجارى والصرف الصححى وصياه الشرب ومن قط لا يتبترط لاستحقاق هذا البدل أو ذلك القابل أن يكون العامل المناهلا لاحدى الوطاقت الفنية في هذا المخالف المخالف المخالف الاحتفال بهذه الأعمال يحقق في شأنهم مناط استحقاق عذا البدل وذلك الخابل وحقق في شأنهم مناط استحقاق عذا البدل
		🛨 بدل المسدوى :
		ان مناط استفادة الأطباء البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على فتسات بعدل الصدوى أن يبكون هؤلاء الأطباء من الماملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالعولة رقيسم ٤٧ لسنة ٧٨ ، فلا أحقية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب إلاسنان في الحصول
444	(91)	على بدل المدوى ٠
*17	(1.4)	ات: ان المدة التي يقفسيها المبعوث ممسارا أو ماذونا له بالمبل في غير الجهة المكومية ، لا تمتير من المدد التي التزم بالمبل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحملته الدولة من نفقات في بمته ،
•		بعثات دبلوماسسية مدى توافس شرط الماملة بالمثل للاعفاء من الشريسة على المبيعات في حالة عدم فرضها أصسلا في الدولة الإجنبية :
		الشرع في قانون الضريبة النامة على المبيعات رقم ١١ لمسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة السامة عل المبيعات عين بمقتضساء السسلع والشعدات التناضمة للضريبة فأخضع المسلع المعلية والمستوردة والمضمات

دقم و**قع** المسلحا المسلحا

التي أورد بيانها بالبعدول رقم (. ؟) المرافق للمدارس لهذه الفدرية ت تستحق الفدرية بتحقق واقعة بيسم السلحة أو أداه الخدمة بعمرفة للكلفين بتحسيلها وتوديدها سالسلح السلح المستوردة ساستحقاق الفرية شخها منوط بتحقق الواقعة المنشئة للفرية الجبركية سواء المستجادها شخص طبيعي أو معترى حتى كان استجاده لهسا بفرض الاتجار ليها آيا كان حجم معاملاته و

خ قنن الشرع المرف الدول باعفاء ما يشترى أو يستوده للسسفارات والقصيات والقصليسات فير الفغرية للاستمعال الرسمي وشرط خدا الإعفاء بأمرين : الأول : أن يتم شراء السلع أو استرادها من المخارج بعبوفة وسيط لحسباب السفارة أو الملوضية أو القصلية النائي : أن يتم معلملة سفاراتنا أو مفوضياتنا أو قنصلياتنا في الخارج بالمثل ستطبين .

منسوك :

راجع المبادئ : (۱۸) : (۲۹) ، (۳۰) ، (۷۱) ، (۲۰) ، (۱۰۲) ، (۱۳۲) ، (۱۳۳) ، (۱۲۷) ، (۱٤۵) *

- به بنك ناصر الاجتماعي ... اعفاؤه من الرسوم الجمركية وملحقاتها :
- ★ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية •
- وضح المشرع أصحال عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الاصفركية وغيما من المشروب الاخرى المقررة ما للمورق الإشراف علم المؤرق المشاعد اعلى المدروب عندان ما لم ورود البشاعة اعلى المترا المستنانة الهيئة المامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر للأحداف الاجتماعية التي يضطلع بها من الرسموم الجعركية وملحقاتها بنص صريح في في قانونها حامة مستورده الهيئة في النطاق الزمن في المسلوم بها النص لتبسير مشروعاتها يضحيه بالإهداء من تلك الرسوم وملحقاتها حيد عشر على الهيئة المهامة لبنك تلك الرسوم وملحقاتها حيد عشر على الهيئة المهامة لبنك تلم الرسوم وملحقاتها حيد عشر على الهيئة المهامة لبنك تلم الإجتماعي اختصابها المتحدة المهامة لبنك تلم المهامة المهامة

******** (\\0)

دفع **دفع** المبعدا المسلسط

الأغراض للسفاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدد عنها الفرائب المجعركية وغيرها من الحدرائب والرسوم المتورة وفقا لحاليتها وفيمتها وطبقا لفئة الفعريبة الجعركية المتورة في تاريخ السعفد •

•A (1A)

★ بنسوك اجنبية : _ قواعمه وشروط الترخيص لفروعهما بالتصامل بالمملة المحلمية :

- لا قانون البنوك والانتمان رقم ۱۹۳۳ لسنة ۱۹۹۷ ــ القانون ۳۷ لسنة ۱۹۹۲ يتمديل بخس أحسكام قانون البنوك والانتمان وقانون البنك المركزى المصرى ــ القانون ۱۰۱ لسنة ۱۹۹۳ بتمديل بغض أحكام قانون البنوك والانتمان ٠
- ★ (لما صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٧ مدالا لقانون البنوك والإنتمان ، وأجاز هذا التعديل مبدأ الترخيص لفروع البنوك الإختيجة التي يقتصر تعاملها على العملات العرق بالتعامل بالعملة المعلية اذا ما توافرت شروط مساحمة مصرية ثم تعديل استكام قانون البنوك والائتمان بالقانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٩٣ المسول به والائتمان بالقانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٩٣ المسول به شمكل شركة المساحمة المحلية دون استقرام اتصافحات المروع بالتعامل بالعملة المحلية دون استقرام اتصافحات البنك الأجنبي بالتعامل بالعملة المحلية بعيدة فرعا أمرا البنول والإنتمان قبل صعدور جائزا قانونا أي أن الوضع عاد من جديد الى سابق القانون والإنتمان قبل صعدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ وذلك من حيث مكنة اتفاذ الدرع الأجنبي شكل تركة مساحمة) •

109 (07)

★ الجمع بين عضيوية أكثر من مجلس ادارة:

راجم: (۹۸)

★ بنوك الصمامات والشرايين الآدمية : مشروع القانون بانشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية _ ملاحظـات الجمعية

رقم المفحة	دقم دلیسانا	
444	· ·] (141.6)	العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عليــه وما أثير في شأنه من مسائل قانونية ·
		بورمـــة :
17.	(189)	لابوجه في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضساعة الحاضرة للأتطان « بورصة منيا البصل » ٠
		ييع بالزاد :
444	(1/1777)	رسم تنمية الموادد المالية للدولة المغروض على البيع بالمزاد _ اسستحقاق مشل قيمة الرسم المقسررة كفرامة على البائع لصدم توريده الرسم خالال المدة التي حددها القانون ٠
		(8)
		(ت) تادیب :
***	(Yo) .	•
		تاديب: عاملون مدنيون بالدولة _ تاديب: ١ _ مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة (٧٩) من اللاثعة المالية للموازنة والحسابات ٠ ٢ _ يسأل العامل تاديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخــالل أو المخالفة خطا شخص
177	(V°) . (1/79)	تاديب: عاملون مدئيون بالدولة - تاديب: ١ - مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة (٧٩) من اللاثعة المالية للموازنة والحسابات ٠ ٢ - يسال المامل تاديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخالف أو المخالفة خطأ شخص تردى فيه ٠
		تاديب: عاملون مدنيون بالدولة _ تاديب: ١ _ مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة (٩٩) من اللاثمة المالية للموازنة والحسابات ٠ ٢ _ يسال العامل تاديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخــادل أو المخالفة خطأ شخص تردى فيه ٠
		تاديب: عاملون مدئيون بالدولة - تاديب: ١ - مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة (٧٩) من اللاثعة المالية للموازنة والحسابات ٠ ٢ - يسال المامل تاديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخالف أو المخالفة خطأ شخص تردى فيه ٠

رقو السلمة ۲۰۰	رقم الميدا (۸۱)	 ٢ ـ مدى سريان أحسكام محو الجزاءات التاديبية على أعضاء هيئاة التدريس بالجامعات •
		نامين :
		۱ ـ تام ن اجتماعی : راجـم : (۲۱) ، (۳۲) ، (۲۲) ، (۱۹۰) ، (۱۹۲) ، (۲۱)
171	(/*·)	أولا : عاملون بقطاع الأعمال : سريان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بشركات قطاع الإعمال العام •
		ثانيا : عاملون مدنيون بالدولة :
17 V	(37.13	(أ) اصابة عبل : مدى اعتبار وفاة أحد العاملين اصبابة عبيل في مفهوم حكم المادة (ه) مين قانيون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ·
	(\04)	 (ب) تعویض المرضی بامراض مزمنة: قیمة التعویض الستحت لهم خدلال فترة الاجمازة فی ضموء أحمكام المادة ۲/۷۸ والمادة ۸۸ من قانون التأمین الاجتماعی رقم ۷۹ لسمنة ۱۹۷۷
		(ج.) مدة الاستراك الفعلية والضاعفة : الاعتداد بيدة استراك العامل الفعلية في نظام التأمين الاجتماعي هو الأصل العام ب الاستثناء عليه باحتسساب هذه المدة مضاعفة في المعاش أو المكافأة لمن أستبقى
M	(TT) .	الممل بمحافظات القناة وسيناء

٣ تامين مؤقدت وتامين نهيائي: عدم تمتع شركات قطاع الأعدال الماء بالإعفاء من تقديم التأمين المؤقت والنهائي المقرر بموجب المادة (٢١) من قانون تنظيم	دقم المبسدا	رقع المبقعة
المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ٠	. (14))	ATE
يطقلسات :		
التحفظات جزء لايتجزأ من المقد ، يتمين على جهــة الادارة الالتزام بهـــــا مادامت ارتضتها .	(14.5)	747
تحقيق :		
مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مسع العساملين بالمجمعة المصرية لتامين المسئولية المدنية على اعمال البناء •	(1/1+7)	***
مدى أحقية القطاع القانوني بالشركة التابعة في التحقيق مع شاغلي الوطائف العليا الم		
بالشركة ٠	(1.4)	777
يحويل الطلاب :		
راجع مبدأ (۹۲) ٠		
نغسيص :		
به ان تجصيص الأراضى المبلوكة للدولة ملكية خاصة لايتمخض عن تصرف حقيقى في آماك الدولة الخاصة ، لأن التخصيص اذ صدر من المحافظ لإحد أجهزة المحافظة فلا يمدو ذلك أن يكون نقيلا للإشراف.		

رڏم رقم السفحة البدا ★ ان الأصل في الانتفاع بالمال العمام أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ مَقَائِلُ أَوْ تَمُويْضَ مَتِّي كَانَ اسستعمال المال فيما أعد له ، وذلك كله الا أن تقرر الجهة ذات الولاية في نقل التخصيص وتغير المنفعة تحميل الجهلة المنقول اليها التخصيص عبثا ماليا رأته لازما لما قدرته من ظروف . 207 (101) تداير: راجم ميدأ (٧٥) ٠ تراخيص: _ وزارة الثقافة هي السلطة المختصية باصدار التراخيص والرقابة على الصنفات الفنسية: 🖈 القانون رقم ۳۸ لسنة ۱۹۹۲ بتمدیل بعض احکام قانون حماية حق المؤلف رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٥ . 🖈 يصدور القانون المشار أليه عقد المشرع الاختصاص العام أوزارة الثقافة في أصدار الترخيص والرقابة على المستفات الغنية ، على تعو يتسع لشمول ما يعرض من حده المسنفات بالمحال العامة والملاهى الليلية الخاضعة لاشراف وزارة السياحة ، بصدور هذا القانون الذي قضي في المادة (٩) بالفاء كل نص يخالف أحكامه لم يعد لوزارة السياحة أختصاص في هذا الشأن ، 18 (2) ـ قواعد وشروط الترخيص لفروع البنوك الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلبة (04) 109

ترشسيح :

الحق في الترشيع لايسوغ تقييده بنص في لائحة ، وانسا يكون تنظيمه وتقييده بنص في قانون .

120

(1A) .

ترقيسة:

راجع بشأنها البادي: : (۱۲) ، (۱۵) ، (٧7) 1 (30) 1 (37) 1 (٧7) 2

 ★ التفرقة بين التمين المبتدأ والتمين بمعنى الترقية في مجال منح العلاوات الخاصة • راجع مبدئي : (١٢) ، (١٤) •

تحدید تاریخ الترقیة لضابط شرطة

 أحقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا بحاوز نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقبم ٥٣ اسنة ١٩٨٤ •

111 (TY)

(10)

★ ترقية العائد من الاعارة • (70) 104

> ★ الحكم الصادر بتأجيل الترقية عند استحقاقها .. قبول الطعن فيه وتعديله .. نتىحة ذلك :

المادة ١٠٥ من لاثمة نظام العاملين بالهيئة العبامة للاستثمار الصادرة بقرار ناثب رئيس مجلس الوزراء للشئرن الاقتصادية والمالية روزير الاقتصاد رقي ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه لا يجوز النظر في ترقية عامل وقست عليه عاوبة من المقوبات البينة قيما يل الإ بعد انقضاء الفترات الآتية

(٣) سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمندة تزيد عن خبسة عشر يوما •

· (أن المنع من الترقية بسبب توقيع جزاء تاديبي على · الموظف خلال المدد المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر لا يعد سلبا لحق العامل في الترفية ولا يعدو أن بكون ارجاء للترقية _ وتعديل الجزأء الذي يوقع على العامل مو في حقيقته سحب للجزاء السابق توقيمه عليه ومن ئم يرتب أثر هذا التمديل بأثر رجعي يرتد الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول ... صدور حكم نشحكمة الإدارية

وقع و<mark>قع</mark> اليساد المسقحة.

العليا بتعديل حكم المحكمة التاديبية وتعديل العقوبة المسكوم بها أل الهقد من العمل المقد صحة أشهر بالأفر المسكوم بها أل المستوية وقا المسافة يرتد ال تاريخ صعور حكم المحكمة التاديبية في حركة الترقيات التي أصغة المحكمة الترقيات التي تست في ١٩٨٧/١٧/٧ لانتها، فترة للنع وفقا للنص الساف، ولأن عقوبة أرجاء المرقية المحكمة الادارية قد الفيت بالمحكمة العادرية قد الفيت بالمحكم العصادر من المحكمة الإدارية المليا) .

T-E (7V)

تسعير جبری :

🖈 تحدید الأسمار ... التسمير المجبری ... مفهوم القرارات السبادیة ۰

القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ حرص المشرع على تجنب رقم أسمار المنتجات الصناعية المعلية رفعا باحظا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج لذلك وسد أوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسيعار للمنتجات الصناعية المعلية ومن بينها الاسمنت ، وأضغر المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل اقمساحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة يقصد أحداث أثر فانوني معين ابتغاء مصلحة عامة أضغى عليه صغة الإلزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا مبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للمقاب الجنائي ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسمير بالسيادية _ قرار دئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أسعار الأسمنت لا تتوافي له ذات عناصر التحديد أو التسمر الجبرى على النحو للشار البه وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات السبادية أو الجبرية التي يسوغ لشركات المقاولات بسند منها وفقا لتصوص ألمقد استثداء فروق الأسمار الناجمة عن تطبيقها دون الاسمستناد الى المكام تظرية الظروف الطارئة أذا قامت موجباتها •

77 (11)

تسبوية :

راجع مبدئی : (A) ، (۲۲)

	رقم المبسدا	رقم داميليو
تعبئة عامة :		
تنطبق أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشسان التعبثة العامة على شركات قطاع الأعمال العام حيشا أشار الى الشركات ·	(AA)	717
تمويفن :		
راجع المبادي : (۱۲) ، (۲۳) ، (۵۰) ، (۱۵) ، (۱۰۲) ، (۱۲۹) ، (۱۲۲) ، (۱۱۲) ، (۱۲۲) ·		
 ● مسئولية تقصيرية _ تعويض : د كل خطأ مسبب ضررا للفير يلزم من ارتكبــه بالتعويض > راجــم المبدئين : (١٤٢) ، (١٤٤) 		
 مسئولية حارس الأشياء ـ تعويض : ' 		
يفترض النحلة في جانب حارس الاشسياء ويلتزم بالتعويض المدنسي الا أن يثبت السبب الأجنبي للضور •		
راجع المبدئين : (١٣) ، (١٣٩) .		
 تمويض الدفعة الواحدة • 	(44)	11
● الافراج عن السلع مقابل تعويض	(**)	177
 التعويض عن الأضرار الناشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
شيكات الانارة ٠	(07)	44.
 التزام عضو البعثة أن يعوض جهـة الادارة عن عدم اشتفاله لديها المدة التي تمهد بها • 	(1-4)	*17
- 11 - 11 2 1 A	. "	111
 قيمة التعويض المسستحق للمرضى بأمراض مزمنة خلال فترة الاجازة • 	(104)	117

رقع المبلط	رقع المبسة .	_
		تعيين :
		ـ التميين المبتـــه ، والتعيين التضــــن ترقية · راجع : (۱۲) ، (۱۲) ·
٧.	(77)	_ التعيين في غير أدني الدرجات
747	an	 لايجوز التعيين المبدأ بعد سن الستين في المؤسسات الصحفية •
		تفويض :
171	(0 i)	عدم جواز التفويض في أخبذ الرأى من الجمعية العمومية •
		تقــادم :
£•A	(171)	الحق في المطالبة بما خصم من القابل النقدي لرصيه الإجازات يخضع للتقادم الطويل لدى جهة المسل .
		تقرير كفاية :
۵۰	(10)	 الأثر المترتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بمرتبة ضميف أو الحصول على تقريرين متنالين بتقدير دون المتوسط .
		ــ يعته بالتقرير الأخير لمن تعذر وضــــح
		التقارير بشانهم من العاملين المدنيين
••	(10)	بالدولة ٠

توزيع الأدباح :

مدى جواز استخدام فائض توزيع الأدباح في غير ما خصص له ، راجسج مبدئي : (٣٨) ، (١٥٦) °

رقم وقع البدا

(4)

ثـروة ســمكية :

الهيئة العامة لتنبية الثروة السمكية عي وحدها المختصة بالإشراف على استفلال المسطحات الماثية وتحصيل مقابل الاستفلال حتى مسافة ماثتى متر من الشاطيء

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ أستة · 19AT

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٣ بتجديد المسطحات المائمة التي تتولى الهيئة المامة لتنهية ألثروة السبكية تنبيتها والاشراف عل تنفيذ قوأنين الصيد بها

انشأ المشرع مرفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنبية الشروة السبكة وعهد البها العمل على تنمية الثروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابي والمزارع السمكية بالمبطحات الماثلة وخصها وحدها بالإشراف على أستقلال المسطحات المائية وتحسيل مقابل الاستغلال حتى مسافة ۲۰۰ متر من الشاطئ _ اعتبارا من ۲۲۰/۱۹۸۳ تاريخ المبل بالقرار الجبهوري ٤٦٥ أسنة ١٩٨٣ للهيئة الذكورة وحدما الاشراف على الأراضي للحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتى متر من شواطئها ــ مؤدى ذلك ان لها وحدما دون غيرها اعتبارا من حدًا التاريخ أستئداء مقابل الانتفاع بهذه الأراضي بغض النظر عن توعية أستغلال هذه الأراضي مسواء كاثت في مجال الثروة السمكية أو غيرها _ من حق الهيئة المذكورة تقاضى مقابل التفاع عن الأراض المؤجرة لشركة الحديد والصلب وذلك في نطاق مسافة ماثتي متر من شاطيء بحيرة مريوط • رقم و**كم** البندة المسقطة

(E)

جاسمات :

ورساء الجامعات ونوابهم - حوافز
 الساعات المكتبية :

بلا المادقان ۲۵ و ۲۹ من قانون تنظيم الجاهمات رقم ۶۹ لسنة ۱۹۷۲ _ المادة ۲۵۰ مكررا من اللائمة التنفيذية له الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ۲۰۵ لسنة ۱۹۸۰ والمضافة بالقرار رقم ۹۳ لسنة ۱۹۹۱ .

قرار وزير التربية والتمليم والبحث العلمي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ بحوافز الساعات الكنبية ·

(الشرع رعاية منه العضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والميدين ولما يبذلوه من جهود وأعمال يقتضبها التمليم الجامس فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت مادية بما يكفل تحقيق الأمداف وترشيد الأداء وفقا للقواعد التي يضمها المجلس الأعل للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم ومناط استحقاق هذه الحوافز أن يكون المستحق من ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا _ تعيين أحد أساتذة الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا يتقى عنه عضويته لهيئة التدريس وعلى ذلك يجوز منع رؤسياء الجامعات وتوابهم حوافز مادية بوصفهم أعضاء بهيئة التدريس بالجامعة وهو ما يسرى على أمين المبلس الأعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا لوظيفة أستاذ قبل تعيينه في مذا المنصب - مؤدى ذلك ان قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٠ لسسنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القالون فيما تضمنه من تقرير سريان قواعد الحوافز عن الساعات المكتبية لرؤسساء الجاممات وتوابهم وأمني المجلس الأعلى للجامعات) •

,

🛊 أعضاء هيئة التدريس بالجامصات :

احكام قانون نظام المامدين المدنيين بالدولة المسادر
 بالقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٨ لا تسرى على المساملين

(]) الأحكام المنظمة ألهم :

177 (09)

رقم رقي البندا المن**ابنة**

الذين تنظم شدون توطفهم قوانين أو قرارات خامســة الا تخابي أستطه عداء التوانين وتلك القرارات ، يشرط الا تخابي أسكام تلك الشربية الدامة مع إسكام التانون الحاض أو تصادم مع نصوصه أو تصارض مع طبيعة الوطائف التي تحكمها _ إذا تناولت القوانين المفاصة بالتنظيم مسالة مسينة غلا رجه لإستعداء الأحكام التي ترصحها الشربية المامة للتوطف في مدا الشان غنوعا بهذا النظيم الخاص .. تطبيق .

£74 (1/17e)

(ب) الرتب :

۱ مدى احقیتهم في تقساضي بسدل العدوى :

TAA (4/)

٢ ... مكافأة الرادة العلمية :

★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠٢ لسة 1٩٧٥ بانشاء الهيئة العسامة للمستشقيات والماهد التعليمية حالمادة ٣٥ من لائحتها التنظيفية العسادرة بالقرار الجمهوري ٧٧٤ لسنة ١٩٧٢.

(1) (أحال المشرع الى اللائمة التنبقية لقسانون الجامعات رقم 24 لسنة 1947 المصل بها قيما لم يرد بشائه ضى في اللائمة التنفيذية للهيئة الملكرورة ومن قم يتعين سريان المكانات والزايا المتررة الأهساء حيثة التعربس بالجامعات على الأحضاء الملميين بالهيئة المذكورة وذلك وفقا لمسيانها الصحيحة وبشرط عدم تمارضها وطبيعة الصل بهذه المستشغات والمساحد مصارفها استحقاق مكاناة الريادة وفقا لمص المادة عالم 17/4 من رقم وقع البندا المباعدة،

الملاحة التنفيذية للقسانون رقم 28 لسنة ١٩٣٧ هو تقسيم طلاب الفرقة الواصدة ألى مجموعات يكون لكل معنها رائد من أهشاء هيئة التدويس يعاونه مدرس مساعة أو مسيد تكون مهمته الالتقاء بالطلاب للوقوف على مشاكلهم الملمية والتعرف على المصحوبات التي تراجههم من أجل المساونة في سطهسا بحصوفة ادارة التخاصة والمساهدة على المائة عنديد التخريب بالمستشفيات والمساهد التعليمية هم الجاء حديدو التخرج وليسوا طلبة ومن الكانفية من الجاراة العليمة من كذلك عدم جواز منع مكافاة ويادة علية للأعشاء أدن وللك عدم جواز منع مكافاة ويادة علية للأعشاء أدليس المنتشفيات والمسلمة وين التحديد التحديد المنابقة المنابق

1AT (1/71)

٣ ــ الأحقية في العادوة الدورية حــال
 الانتطاع عن العبل :

(۱۲۵/پ) ۲۹۹

(ج) الإعبارة:

 اعارة و حكيية ، مدى سريان احكام الاعارة على عفسو هيشة التدريس الذي يشغل منصب عاما والذي اعتبره قانون الجامعات في و حكم المعار ، :

الشرع في قانون تنظيم البامعات الصادر بالقانون وقم 192 لسنة 1972 لسنة 1972 آسنة 1974 آسنة 1974 آسنة 1974 آسنة المستمام المنسلة باعارة اعطاء هيئة التدريس بالبامعات ــ اعتبر عضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصبا عاما أو اكثر في حكم المار من وظيفته ما يقى شاخلا لهذه لقاصب ــ فن عبارة حكم المار تؤكد أن الركز القانوني غن تول المنصب المام

وقم وقم من أعشاء منة التدريس لا يتعلق باعارة حقيقية .

وانما يتملق باعارة حكمية - تبيجة ذلك محمية دجوع عضو هيئة التدريس الذي يشغل للنصب العام ال وطيفته الإصلية بالباسة فور تجرده من هذا المنصب بغير حاجة الى اعادة تعيين دون أن يعتبر معارا حقيقيا في نترة تولية للنصب العام ودون أن يعتبر معارا حقيقيا فترة الولى للمنصب العام ودون أن تترتب له في فترة الولى للمنصب العام اودن أن تترتب له في علم نترة الولى المنصب العام الح رناز الاعارة الحقيقية _ _ تطبين .

٢ ــ اعارة الى الخارج ــ مدتها الاتحسب
 فسسمن المدة التي يلتزم عفسو البعنة
 بقضائها في خدمة الجامعة :

- الواد ۱ ، ۳۱ ، ۳۳ من القانون رقم ۱۹۱۲ لسنة ۱۹۵۹
 بتنظیم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنع •
- الا المشرع رتب على عضو البعثة مقابل تحمل الدولة لنفقات البعثة التزاما محله خدمة العكومة الصرية ممثلة في الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات ... اذا لم يوف بهذا الالتزام وجب عليه أن يؤدى التزأما بديلا محله أداء ما تكيدته الحكومة من مصروفات على عضم البعثة ... الالتزام الأمسل لا يتحقق الا اذا عمل المبدوث يخدمة الحكومة خدمة فعلية ... لا يكفى مجرد استمراز صلته الوطيفية بها بل يتعين أن يكون خلال هذه المدة تعمت تصرفها لتستفيد منه مقابل ما أنفقته من أموال في بعثته ولهذا وحدم يتحقق الهدف من ألبعثة المتمثل في الاستفادة من عمل المبعوث بما اكتسب من علم وخبرة معة بمثته _ مؤدى ذلك ان المدة التي يقضيها الميعوث معارا أو ماذونا له بالعمل في غير الجهة الحكومية لا تعتبر من المدد التي التزم بالمبل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحملته الدولة من تفقات نی بعثته ب تطبیق ۱

T17 (1·T)

(د) التاديب :

١ _ محو الجزاءات التأديبية :

النون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ــ مريان محو الجزاءات التأديبية على أعضماء هيئة التدريس

وقى وقل كميلا العيدا

بالجامعات _ ولتن خلت تصوص قانون تنظيم الجامعات
من بيان أحكام محو الجزاءات الناديبية التي ترقع عل
الخضاء هيئة النديس ، وهي التي حرص المترع في
فوانين العلمين المدنين المتاقبة على النص عليها بقصد
منح باب الأوابة أمام الموظف لتنسجيمه على مراجعة
مسلوكه الموظيف وعلى تعارف ما فرط منه ، الا أن ذلك
لا يحول دون استدعاء الأحكام التي ترصدها الشربة
النامة في مقا الشان خاصة وإنها لا تتأيي ولا تتسادم
مع فانون تنظيم المجامعات ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف
مع فانون تنظيم المجامعات الم توافر الملة التي ابتفاما
المتراءات المناديبية في أعضاء هيئة التدريب استاد
المتراءات المناديبية في أعضاء هيئة التدريب
المتحدد لها بالتسبة اليم الاختصاصات الموكولة ال لجنة
شئون العاملين _ تطبيق ،

(A£) (A£)

٢ _ الآثار المترتبة على انقطاع العضو عن المبدل دون اذن :

★ (المادة ١٩٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الحامات .

ابان الشرع على نحو جامع مانع الآثار المترتبة على انتطاع عضو هيئة التدريس عن عمله دون اذن في جميع صدورها واشكالها - اذا لم يتقدم العضو بمدر الانتطاع أو تقدم به ولكنه لم يقبل قان مدة الانقطاع لا تمخل ضمن المهة المحسوبة في الماش كما لا تدخل في المدد المتطلبة قانونا لتمشل وظيفتي أستاذ مساعد واستاذ وأخيرا عدم جوالا الترخيص للحضو من بعد في اعارة أو مهمة علمية أو إجازة تفرغ علمي أو اجازة مرافقة للزوج قبل انقضاه ضمف المدة المنصوس عليها في المادتين ١٨٨٨ و ٩٠ - خصف المهة الادارية في جميع الأحوال في مساءلته تأديبيا ب لا يجوز أضافة آثار أخرى للانقطاع بعون عذر كحرمان المعشور من الملارة الدورية المقررة - تطبيق *

\$79 · (w/170)

وقى وقل الميلاة الميلاة

إلى المضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر: :
 القسابل النقدى لرصيبيد الإجازات :
 الاعتيادية :

المادة (١) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ _ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشيان اعادة تنظيم الازهر _ أحكام نظام العاملين المدنيين توطفهم قوانان أو قرارات خاصة فيما نصب عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما فيما لم تنظمه عدَّه القوائين -وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة المامة للتوظف مادأمت هذه الأحكام لا تتابى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع تصوصه ولا تتمارض مع طبيعة الوطائف التي تحكمها ــ ان النمسومي المانحة للأجازات في القانون رقم ١٠٣ لسئة ١٩٦١ ولاثحته التنفيذية لم تحدد مدد الأجازات الاعتمادية لأعضاء هبئة ولا اجراءات القيام بهذه الأجازة قلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريمة المامة للتوطف في هذا الصدد خاصة وانها لا تتصادم ولا تتابي مم هذه النصوص ... تطبيق ٠

4,18 (14.4)

(11) . .

4.4

★ الأساتذة المتفرغون:

(1) اعادة التميين _ مدى جواز اعادة
 تميين أستاذ الجامعة _ الذى كان باعارة
 وقت احالته الى الماض _ أستاذا متفرغا:

وقن وقن تعضما العيدا

(ب) أحقيتهم في الربط المالي لنائب رئيس الجامعة ... شرط ذلك :

🖈 قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسسنة ١٩٧٢ ــ أجاز الشرع لمضو ميثة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جمل مالي قصه المشرع في بيأن طريقة تحديد الا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرخ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن الماش .. أكد المشرع في اللائحة المتنفيذية المساواة بني الأستاذ المنفرع وباقى الأعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدأ للناصب الادارية التي لا يجوز له أن يتقلدها ... مؤدى ذلك ألا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة يعد مس السبين عما يتقاضاه قريته ومثيله الذى لم يصل الى تلك المن طبقا للزيادة التي تطرأ على المرتب والمعاش • نتيجة ذلك ... احقية عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالي لناثب رئيس الجامعة بما غيهم الاسائذة المتفرغون الذين امضوا هذه المدة في وظيفة أستاذ قبل احالتهم الى الماش في تاريخي سابق على تفاذ هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافاة المنوحة له بمقدار الزيادة التي طرأت على مرتب قريته _ تطبيق ٠

47. (A1)

المبيدون والمدرسون المساعدون _ محو الحزادات التاديبية :

اتان تنظيم الجامعات وقع 24 لسنة ١٩٧٣ مـ مريان المكام محو الجزامات التاديبية التصوص عليها في قانون انظام الماملن المدينية بالدولة رقع 24 لسنة ١٩٧٨ على المدين والمدرسين الساعدين بالجامعات - اذا خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات - سواه بالنسبة ال المدين والمدرسين المساعدين أو الماملين من غير الحضاء منية المدرسين من بيان احكام محو الجزاءات التاديبية الترسم من بيان احكام محو الجزاءات التاديبية المنافقة على النس عليها بخصصه لمني المحاملين المتاتيبية بالدوابة امام الموقعة المقدم لتشريبه على مراجعة مسلموكه الوطيق ومع تداوك ما فرص من المره م فيقدو متيها الرجوع في ما المره م فيقدو متيها الرجوع في ما الدين نقطها قانون نقام الماملة المصوص

يقي وقل المشعة المستدا

عليها في المادتين (١٠٣) و (١٠٥) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات العلة التي اينفاها المترع عند الأخذ بنظام معو البزاءات التأديبية فيها يختص بهم من ناحية أخرى و وينشقد الاختصاص بهذا الإجراء أرئيس البجامة بناء على طلب مجلس الكلية بعد الدراى مدلس القسم الذي يتبعه المنيد أو المدرس المساعد - قاسلت •

(YA) 707

طلاب الجامعة ـ تحويلهم ـ حكم پوقف التنفيذ :

ان الحكم الصادر بوقف التنفيذ وان كان وقتيا في أصل النزاع الا أنه حكم له حجية شأنه شأن سأثر الأحكام القطمية ، يظل قائما ومنتجا لآثاره القانونية مهما طال الزمن الى أن يصدر حكم في موضوع الدعوى مخالفا الم تشي به أو تنضى محكمة الطمن بالفائه _ صدور حكم بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع الجامعة عن النظر في فبول تحريل الطالب لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله إلى الجامعة بمقتض العشكم واعتباره مقيدا بالكلية المراد تحويله اليها انما يتحسر مقتضاه في الزام الجامعة بالنظر في قبول تحويل الطالب ... موافقة الجامعة على تحويله يكون بموجب قرار ادارى مسيدر عن سلطة تقدير لملاممات عدا التحويل ب أن الجامعة حبن تصدر قرارها باعلان النتيجة قان قرارها انما يستمد من سلطتها التقديرية _ ثبوت نجاح الطالب واعتماد النتيجة من الجهات للختصة بالجامعة مؤداء أن يصبح حتى الطالب مكتسبا لا يجوز تعديله أو تفيع. لما ينطوى عليه ذلك من مساس معظور يمركزه القانوني س نتيجة ذلك أحقيته في الحصول على الشهادة الدالة على نحاحه _ تطسق ٠

(17) (17)

حمعيات :

ــ الجمعيات التماونيــة الاستهلاكيــة ــ الجمعيات التماونيــة الاستهلاكيــة ـ (٤٩) مدد

 الجمعية التعاونية الاستهلاكية المصرية للنقافة والخدمات الاجتماعية ـ عدم جواز
 قمامها بانشاه معهد عال خاص :

į, Ň المبقعة اليحا

- 🖈 المادة (ه) من القانون رقم ٥٢ أسبنة ١٩٧٠. في شأن تنظيم الماهد المالية الخاصة •
- 🛊 (ان الجمعيات المشكلة وفقا الأحكام القانون تندرج في عداد الجهات التي أجاز الشرع أن يكون لها معهد عال خاص ومناط حكم الجواز في شأنها أن تكون مشكلة وفقا لأحكام القانون ومفاد عبارة الجمعيات للشمسكلة وفقا لأحكام القانون الواردة بالمادة السالفة يقتصر على الجمعيات التي يحكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤنسسات الخاصة المسادر بالقانون وقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلاكية كانت أو انتاجية _ مؤدى ذلك لا يجوز للجمعيات التعارنية الاستهلاكية ومنها الجمعية التعاونيسة الاسمستهلاكية للثقافة والخدمات الاجتماعية انشاء معهد عال خاص) •

- الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية -اعفاؤها من ضريبة السنة •

_ الجمعية العموميـة لقسمي الفتــوى والتشريع ؛

راجِم ما يتعلق بها بباب الميم تحت عنوان رئيسي : همجلس الدولة» ، يصفحة (۱۰۷) من هذا الفهرس م

حمسادك:

راجع بشأنها المبادى أرقام: (١٨) ، · (Y) · (Y) · (13) · (Y) · (T·) (OV) , (3.1) , (1.2) , (Yo) .

جهساز:

أجهزة اطبية :

تتمتع بعض الأجهزة الطبيسة المستوردة بالاعفاء من ضريبة المبيعات في ظل وجود اتفاقية دولية باعفائها

777 (V£)

101 (0.)

(AY) TEA .

وقن وقل العقدة العيداة

الجهاز المركزي للمحاسبات :

مناط رقابته على الشركات الاستثمارية ومدى هذه الرقابة :

🖈 المواد (۱) و (۳) و (۱) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ . ناط المشرع بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقاية على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصه بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع المام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع المسام بما لا بقبل عن ٢٥٪ من دأسمالها _ شركات قطاع الأعمال العام المنظبة بقانون قطاع الأعمال المام تعتبر من حيت الطبيعة القانونية داخله في عبوم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع المام ومن ثم فان ما تساهم نيه تلك الشركات في شركات لا تعتبر من شركات القطاع المام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، انما يتبسط اليه حكم المادة ٣/٣ من قانون الجهاز الركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، وبالثالي تخضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها _ خضوع الفركات الاستثمارية التي تساهم فيها شركات قطاع الأعمال العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

(F7) /A

راجع أيضًا عبداً (١٤٥) •

- رقابة الجهاز المركزى على الهيئسات السامة:

- ★ المادة (١) والمادة (٣) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٨٨ ٠
- ★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهةرية رقم ٦٦ أسنة
 ٨٩٨٨ بانشاء صنفوق اسكان أفراد القوات المسلحة
- الجهاز المركزى للمحاسبات تشأ كجهاز فني متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل اليه الشرع طبقا لقانون انشائه اختصاص مراجعة للبرانيات والحسابات لتخقيق

رقع رقع المبسا الصقعة

رفاية العولة على أموالها وأموال الأشمخاص الاعتمارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من الأشخاص التي قدر الشرع ملائمة بسط رفاية الجهاز علمها لتعلق أغراضها بتحقيق نفع عام أو تكون أموالها أموالا عامة _ صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر بانشائه وتوافرت له خصائص الهيئات العامة من حيث صدور قرار الشبائها استنادا لقانون الهيئات العامة رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس ادادته يتشكل بقرار من وزير الدفاع يتكون من أعضاء بحكم مناصبهم فضلا عن تبعيته لسندوق وزير الدفاع _ مؤدى ذلك خضوع صندوق اسكان أفراد القوات للسلحة لرقابة ألجهاز المركزي للمحاسبات بوصفه هيئة عامة . _ عاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات _ تحديد أقدمية المسار _ ترقية العائد من الاعبارة •

(1:)

14.

(05) 104

جـــوازات:

جوازات السفر _ عدم اشتراط موافقة الزوج لمنع زوجته جهواز السهفر الديلوماسي:

- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السقر المدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ -
- ★ حظر الشرع _ كاصل عام _ على المعرين مفادرة أراني. الجمهورية أو العودة اليها الا اذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا للقانون ـ أتواع هذه الجوازات : الدبلوماسية والخاصة والمهمة والعادية _ ناط المشرع بوزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أن يمين بقرار منه شكل جواز السقر واجراءات منحه ومدة صلاحيته وطريقة تجديده والرسوم ـ قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من عدم جواز منع الزوجة جواز سقر أو اضافتها على جواز سامر ألزوج الا بموافقة كتابية منه يقتصر على جوازات السفر العادية دون غيرها من الجوازات الأخرى ... تثيجة ذلك ... عدم سريان همذا الحكم على جوازات السمسقر الدبلوماسية وهذا لا يخل بالعقوق الترثبة على الزوجية بموجب أحكام عقد الزواج ولا ينتقص منها _ تطبيق .

(170)

347

رقع رقع المبيا

(2)

حجز اداری:

ينحسر اختصاص الجمعية العبومية عن نظر منازعاته ٠

راجم : (۱۱۲) ، (۱۳۳ / ب) ۰

حجيسة:

حجية قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي •

ح اسسة :

مدى أحقية من كانت فرضت عليه الحراسة في استرداد باقي أرضب الستول عليها واعتبارها ملكية طارثة .

حوافز :

ــ الحوافز والجهود غير العادية والمكافآت هى بعض وجوه صرف حصيلة رسوم مرور السيارات على الطرق السريعة الميزة •

_ عدم أحقية رئيس الشركة القابضة والعضو المنتدب بالشركة التابعة في الافادة من نظام الحوافز المسرر للعاملين بتلك

الشہ کات •

.. حوافز الساعات المكتبية للأعضب العلمين بالمستشفيات والماهد التعليمية :

 إ انشئت الهيئة العامة للمستشفيات والعاهد التعليدية وققا لنص المادة (٣) من قرار انشائها لاتاحة غرصة التعليم والتدريب الطبي كاملة لجيال جديد من الأطياء والفتيين وتوفير الامكانيات للبحوث الطبية

149 (27)

533

(90)

(1)

111 (24) رقم رقم تعلما المطمقة

وهي أغراض تنقق مع أمكانية تطبيق حوافز الساعات الكتبية بالمنسبة لها ولا تتأبي بحسب طبيعتها عنها حودي فلك جواز منح الأعضاء العلميين بالستثنليات والمعاهد التعليمية حوافز الساعات الكتبية بشان أعضاء هيئة التدريس) *

(۱۲/ب) ۲۸۲

حيسازة:

منازعات الحيازة تخرج عن اختصاص الجمعية الصومية الى اختصاص النيابة العامة والقاضى الجزئى *

(ċ)

خرة عملية :

راجع ميدأ (٢٢) .

خالمة:

ے خدمات التشغیل للغیر : مفہومہے ۔ خدمات النقل ۔ ضریبة المبیعات · ۲۱

> _ خدمة عسكرية ووطنية وخدمة عامة _ هذه المدد لاتحسب في مدد القيد بالمحاماة :

- ★ المادة ۱۱ من قانون الادارت القانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعسة لهسا المسادر بالقانون رقم ۶۷ اسسة ۱۹۷۳ - المالدة ٤٤ من قانون الشدمة العسكرية والوطنية المسادر بالقانون رقم ۱۹۷ لمسة ۱۹۵۰ - المادة ۲ من القانون رفم ۷۱ لسنة ۱۹۷۳ في شسسان الخدمة السامة للشباب •
- ان قانون الخدمة العسكرية والوطنية والخدمة العامة هما من العموم بما يسمح بانطباق احكامها عمى المحامين اعضاء الادارات القانونية الا أن ذلك مقيد

(ب/ (ب)

YOA (177)

(VV) YTY

رقم رقم البنا المقعة،

بالقدر الذي يتافق وطبيعة النظام القانوني الخاضعين له وبا لا يتعارض مع احسكانه ومن ثم تحسب صدة عضو الادارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب مفاد يسمح به النظام الضائوني لهوؤلاء الحساب ولا يتعارض معه أو يكون له أثر عملي لا يتناقض ممه هذا النظام وأصاصل أن تلك المدد وأن حسبت في اقدمية المؤخف وخيرته لحيي لا تحسب في محدد المسد ببداول تقسابة الماسان ولا تخسس في المدد المستد ببداول تقسابة الماسان ولا تخسس في مدد المستد بقادات المحاماة المسادر به القانون رقم لا لمستة ١٩٨٣ مؤدى للك : أنها لا تحسب في مدد لمنة بقانون المحاماة المسادر به القانون رقم لا المستد بالماماة التي تفسطل شروطا للتبيين والترقي في وظافف رؤساء وإعضاء الادارات القانونية

1.0 (*0)

_ خدمة عسكرية ووطنية .. حالات الاعفاء منها .. لايعفى من أدافها الابن الشانى لابيه الحي ، حتى لو كان شقيقه الاكبر متخلفا عقلها :

إلادة (٧) من تانون المخدمة المعسكرية واللوهائية المسادر بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ • أن المشرع هين على سعيل المحسر بنحن معربي غي للفظة ، حالات الاعفاء المؤلمة من المخدمة المسكرية والوسلغة ومن بينها الابن الموحيد الابيه المحيد ، كل الذي لم يدرف والده سواه ، لا يعد ابنا وحيدا بالملهوم التشم الابن الوال المات الاهلية ومن شم غانبه لا يستظل المام صراحة الذعن بالاعفاء من المخدمة المعكرية والوطنية •

Yo (V)

... خدمة عسمسكرية ووطنية - حسالات الاعفاء النهائي من التجنيد :

★ القانرن رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ بشان الشدمة العسكرية والوطنية _ مسدور قرار بالاعقاء النهاشي لاكبور المستمتين للتجنيد من اشوة الشهيد ب التجافة بعد ذاته بالكمية الحروبية وتقريم منها _ عدم احقية شلقية طائاتي في الاعقاء من انتجنيد ال مبارة حري المستمقين للتجنيد الواردة في مجال الاصفاء النهائي من الخدمة السسكرية والوطنيسة في المسائي من الخدمة المسسكرية والوطنيسة في

رقم رقم البيط المشعة

البندين (ج) و (د) من المادة (V) انسا يقتصر حجال اعدالها على اول من تولفرت فيه مسده الصفة من الاخوة أو الابناء غي المالتين المسال المهمة عند حلول الدور عليه التجنيد بحيث لا يتعداه الى غيره من باتى الاخوة أو الإبناء اذا ما طراً عليه يعد ذلك من الاحداث ما يخرجه من عداد المفاطبين يقانون التجنيد لوفاة او استثناء حسطيية.

779 (Y9)

- خدمات النظافة - خضوعها للضريبة العامة على المبيعات :

★ المشرع في قانون الفحريية العامة على البيعسات رتم 11 لسنة 1911 وضع تنظيما شاملا للفحريية العامة على البيعسات عين معتقداء السلع والشنمات الخاشمه الفحريية - أجاز لرئيس الجمهورية تعديل البدولين رقمي (1) و (7) الرافقين للقانون حسندا وإشماقة - صدور قرار وسند من ذلك بتعديل المدور وإشماقة - صدور قرار وسند من ذلك بتعديل المدور والمرامة بفئة حربية - 11 سنتيجة ذلك : غضوع فعلمات شركات النشافة للضربية على المبيعات

(/A) 33F

277

(111)

(2)

دعوى قضائية :

اذا كان الموضوع محل طلب الرأى من الجمعية الصومية قد رفعت بشأنه دعوى قضائية ، فائه لايكون من الملائم نظسره ، تقديرا للاجراءات القضائية التي اتخذت طسائه •

وقن وقل اعتبدا المنودا

(AY)

دقيق فاخر « محل » :

اعفاؤه من ضريبة المبيعات باعتباره أحمه

منتجات المطاحن ٠

دكتوراه:

🖈 الركز القومي لليحوث ... اعضاء هيئة اليحوث ... ـ اجازة خاصة ـ اسقاطها من مدة الحصول على الدكتوراه • المركز القومي للبحوث أحد الهيئات العلمية الخاضعة للقانون رقم ٦٩ لسئة ١٩٧٢ بشان نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ... تسرى على شاغلى وظائف اعضاه البحوث والوظائف المعاونة به (احكام قانون تنظيم الجامعات .. خلو هذا القانون من المكام تنظيم الأجازات الماصة سواء غرافقة الزوج أو لرعاية الطفل بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين مؤداه الرجوع الى قانون العاملين الدنيين بالدولة الذي حرص المشرع فيه على بيان المكام هذه الاجازات وتنظيمها _ جهة الادارة لا تملك الا المرافقة على منح هذا النوع من الاجازات .. علاقة للعيد أو الدرس المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنقطم خلال فترة الأجازة المنوحبة له ولكنه لا يكلف بالتزامات وظيفية تهدر ما رخص له به من اجازة _ نتيجة ذلك _ عدم حساب محدة الاجمازة الخاصة لرعاية الطفل أو مرافقة الزوج في مدة المخمس سنوات المددة للحصول على الدكتوراه *

TT.) (1-0)

(111)

TOE

به مدى سريان احكام القانـون رقــم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ على الحاصلين على درجة الاكتــوراه مـن العاملين بمستشفيات حامعة الأزهر • رقم رقم البنا السفحة

(2)

د---وم :

★ رسوم استعبال مرور السيارات على الطرق السريصية المبيزة ... أوجه صرف حصيلتها :

اللقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشان المارق العامة ... قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسبة ١٩٨٥ في شان نظاء صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات عبي الحارق السريعة المميزة ومن بينها تكلفة الجهود غير العادية والحوافز والمكافأت التي يقررها مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذبن بشرفون على التحصيل وكذلك النين يساهمون في حسيانة الطريق أو أى أعمال آخرى ، ويهذه العبارة الأخيرة أضحى جليا أن صرف هذه المكافأت وتلك الحوافز ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وانما يجوز لجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين باعمال أخرى بالهيئة في هذا المجال ... قرار الهيئة العامة للطرق والكباري بتقرير مكاناة لستشارها القانوني لقاء ما يؤديه من أعسال اغسافية تخص الادارة العامة للطرق السريعة متفقا وصحيح حكم القانون وكذلك الحكم بالنسبة لما ارتاته من مكافاة العاملين بجهاز مباعث النقل والمراصلات لقاء ما يقرمون به من أعمال أمنية أضافية للهيئة •

(1)

★ رسم تنمية الوارد الماليــة للدولة المفروض على البيم بالمزاد :

القانين رقم ١٤٧ اسنة ٨٤ يغرض رسوم تنسيب المراد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ اسنه المراد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ اسنه موراد مالية للدولة بواقع ٥٠ من قيمة اليبع يلتزم بد البائع _ يستحق الرسم فور رسو المزاد _ على المالية الى المزادات التى تهرس بمحافظته الى المزادات التى تهرس بمحافظته اللهائم واليعة منهيد مثمن، توريد الرسم المالية المحدد والمدينة عن طريق خبيد مثمن، توريد الرسم المحدد التي توريد الرسم

e ⁱ s .	ñ	And the state of t
المشعة	(1/77)	ل مراقبة المماملات التجارية خسيلال مهلة لا تجاور رسمة أيام من تاريخ الييم ــ ادا تأخر السيائع او تقاعس عن توريد قيمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه مثل القيمة المقررة تصبيق .
		﴿ رسوم التوثيق ــ الاعفاء منها بنص في اتفاقية دولية :
		اتقاقية تأسيس المصرف العربي الديلي لملتهــارة فلضارجية التي تعت المرافقة عليها بمتنضى قرار رئيس المجمهورية رقم ۷۶ لمسغة ۱۹۷۶
A1	(44)	يموجب المادة ١١ من الاتفاقية المشار اليها تم الطفاء الموال الصرف وارياهم وتوزيعاته وجميع ارجه نشاطه وعمليا اتداملتانة وها قد يلرسفيات حفدا الاعفاء استثناء من الأصدال الذي يقضي بخضوع أموال المصرف وعملياته للغبرائي والرسوم وهبو استثناء ييتبط بانشطة المصرف وعملياته المصرفية المسرفية المسرفية من عنها الوصف ألمسرفي حتى لو كانت بعناسبته حالاعام ينصب عنها الوصف غض عقد الرفن التجاري الارسمي الذي ابرم يعناسبة غضع اعتماد مستندى لأنه لا تلازم بين فتح الاعتماد وابرام عقد الرفن باعتبار ان ضمان البنك قد يتضد صورة الحرى غير الوهن الرسمي طبقا الحابيمة اللل القدم كضمان وحسب ما نتجه اليه الدائمة المناهية الله المناه وحسب ما نتجه اليه الدائمة المناه وحسب ما نتجه اليه الدائمة المناهدية .
		★ رمسسسوم توثیق التوکیسلات : راجع : (٤٣/چ) ص ۱۲۸
		 رسسوم جمركية – الاعفاء منها – الافراج المؤقت عن السلع – الافراج مقابل

توریش ... اعمادة التعمادی، در : راجع فی هذا او فی یعضه المبادی، ارقام : (۲۷) ، (۲۶) ، (۵۰) ، (۲۸) ، (۲۷) ، (۲۰) ، (۸۶۱) ، (۲۸۱) ، (۲۲۱) رقع وقع الهينا المطحة

★ رسوم قضائية: تخرج المنازعات حول تقديرها عن اختصاص الجمعية العبومية راجم: (٣) ص ١١

★ رسوم موانی، وارشـــاد ــ مناط استحقاقها :

 خانون التجارة اليمرية رقم ٨ لك نه ١٩٩٠ - القانون رشم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ يشان الارشاد والتعويضات ورسوم المواني والنائر والرسو والكوث .. مجهز فاسفينة شخص يقرم باستغلال السفينة لحسابه سواء كان مالكها أو مستاجرها - المالك يعد مجهزا حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك ... ايجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بوضع سفينة كاملة التجهيز تحت تصرف الستأجر لدة محدودة أو للقيام برحلة أو برحلات معينة بحيث تظلل بيد المؤجس الادارة الملاحية _ تنتقل الى يد المستأجر دفة الادارة التجارية فيتمعل نفقاتها من رسوم مواشي وارشاد ووقعود وتحوها .. نطاق سریان القرار الوزاری رقم ١٥ لسينة ١٩٨٧ في شان تحديد المسادل من النقب الاجنبى لفثات رمدوم الارشاد يتصدد بالمساطبين باعكامه وهم ملاك ومجهزوا السفن الأجنبية والسفن المصرية التى تعامل من الناحية النقدية مصاملة السفن الأجنبية ... تطبيق •

TYY . (171) ,

 رسسوم وضرائب ما الرسم بمعناه القانوني مقابل تداول البترول كرسم معدم دستورية فرضه :

★ المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء
 ميئة ميناء الاسكندرية *

ان الرسم لا يغرض الا بناه على قانون ويمكن ان يكتلى فيه بتلرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى سلطة آخرى ـ قالرسم بعنشاه القانوني هو مبلغ من المال يجبية احد الاشخاص المامة كرها من المغرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، وهو كلك يتكون من عضرين اولهما أن الرسم المع ، وهو كلك يتكون من عضرين اولهما أن الرسم وقي وقي مفيطا الميلا

يدفع مقابل خُدمة معينة والثاني انه لا يدفع اختيارا انما يؤدي كرها بطريق الالزام وتستاديه الدولة من الافراد مما لها عليهم من سلطة الجباية شأنه في ننك شان الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة للغرد دون أن يطلبها وقد تقدم له وأو أظهر رغية عنها ولا يتمثل عنصر الاكراه في المتزام الفرد بدقع الرسيسم مقابل الغيمة المؤداء له ولكنه يتمثل غي حالة الضرورة القانونية التي تلجىء الفرد الى الرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من جواء أو أثر قانوني ضار ... مقابل تداول البترول الذي قرضته الهبئة المساعة لمناء الامسكندرية يعتبر رسما من حيث الطبيعة القانونية ومن حيث وجوب تحصيله جبرا بمعرفة السلطة القائمة على الميناء _ قانون انشاء هيئة ميناء الاسكندرية لم يتضمن أية أشارة الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون تقريره مخالفا الأحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون •

177 - (66)

رقيابة :

رقابة الجهاز المركزى للمحاسسيات على الشركات الاسستثمارية التي لاتعتبر من شركات القطاع العام ـ مناطهـ ، ومتى تقوم :

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ في شأن ميتات القطاع العام وشركات سمناط اعتبار شركة المساهمة من شركات النطاع العام أن يكون اسهام الشخص العمام سواء كان منفوه! لم متعدة أقر احتلاكه جزءا من أرسطالها ينسبة لا تقل هن ٩٠ سحمة هذا المناط في البيئك المحرى انتمية العمادرات يجعله منعجا معداد شركات القطاع العمام و لاية الجهاز المركزي المهاز المركزي المهاز المحاسبات تعتد عليقا للقانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي يساهم لهيا شعير من شركات القطاع العام ال شركة من شركات القطاع العام اللهائع العام أو بتحكة من شركات القطاع العام بعا لا يقل اللهائع العام أو بتحكة من شركات القطاع العام بعا لا يقل عن هركات القطاع العام بعالا يقل الفركات الذي يساهم لهيها المبناك المعرى التنمية الفركات الذي يساهم لهيها المبناك المعرى التنمية

		10 175 - 7 030
رقع الصفحة	رقم الميسط	المسادرات بما لا يقل حن ٢٠٠ من راسمالها لرقابة
7/3	(180)	المهاز الركزي للمماسيات تطبيق ١
		راجع أيضًا مبدأ: (٢٦) ٠
		السلطة المختصمة بالرقابة على الصنفات
		الفنية ٠ راجع مبدأ (٤)
		(س)
		للع مستوردة :
		تستحق الضريبة العامة للسبيعات على
		السلع المستوردة يتحقق الواقعية المنشئة
		للضريبة الجمركية ، ومتى كان الاستيراد
		بغرض الاتجار وبصرف النظر عن حجم
44	(11)	الماملات ٥
		ـــيارات :
		_ نظام الافراج الجمركي المؤقت عن
38	(4.)	سيارات الركوب الخاصة ٠
		_ تصرف بنــك ناصر الاجتماعي بالبيع
		لسيارات سيبق تمتعها بالإعفاء في ظل
		قانون لاحق قيه من نطاق الاعفاءات
414	(41)	نتيجة ذلك ٠
		_ يتمين اعادة تصدير الســـيارة المفرج
		عنها مؤقتـــا ٠٠ والا تعين الالتزام بأداء
		الضرائب والرسموم الجمركيمة المقمورة
133	(10%)	٠ لييا

وقى وقى قصفىما ابسيدا

(ش)

شبكات الإنارة :

 التعويض عن الأضرار الناشئة عنها بين مسئوليب قوحدات الادارة المعليب ق أو شركات الكهرباء ·

1V· (#1)

(AY)

شرط أولوية العطاء:

لاتعارض بين افتاء الجمعية العدومية باعسال هذا الشرط ، وقضاء المحكمة الادارية العليا بعدم اعماله ، لأن لكل مجاله وظروفه الواقعيسة الخاصيسة وملابساته •

شركات :

_ شركات الاستثمار وشركات المساهمة _ مدى جواز الجمع بين عفسوية أكتسر من مجلس ادارة :

المشرع حظر على الشغص الواحد ، سواء يصفته الشغصية أو بمسقته نائباً عن للغير الهمسع بين مصلحين أمن المكتبين المن عضوية مجالس ادارة اكتشر من شركستين من شركات المساهة ، ومن بينها شركات قطاع الاعمال المام ورتب على مخالفة المطر جزاء يتشلل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد على ذلت النصاب ولقا لحداثة التميين مد كما حظر المشرع على مصد مجلس ادارة احد البنول العاملة في مصر، أن يجمع الى عضوية عضوية مجلس ادارة بشك اقصر معمرية شركة من شركات الاتمان التي يكون لها و عضوية مجلس ادارة بالكارة المشرة المؤل البنول الذي يعملون بها في عضوية مجالس ادارة بشول البنول المشركة وقطا الحكم علون بها في عضوية مجالس ادارة المبلول المشركة وقطا الحكم علون بها في عضوية مجالس ادارة المبلول المشركة وقطا الحكم علون بها في عضوية مجالس ادارة المبلول المشركة وقطا الحكم علون المسلم الدارة المبلول المشركة وقطا الحكم علون المسلم الدارة المبلول المشركة وقطا الحكام علون المسلم المرة المسلم ا

وان وان خصفها لنبيدًا

الاستثمار ، وكذلك المشروعات التي تنضا وقلبا لأحكام منا القانون في شكل شركات الساهمة — ان قاعدة حظر الجمع مزدرجة التطبيق تقوم على وجدة الشخص الجامع وتحدد صفاته ، ويكلي خضرعه لهذه القاعدة بمثني إحدى صفاته — تطبيق -

(4.2)

الشركات الاستثمارية التي ليست من شركات: القطاع العمام ... تخضيح لرقاية الجهاز الركزي للمحاسبيات اذا كانت مساهمة شركات قطاع الأعمال في راسمالها لاتقل عن ٢٥٪ ...

راجع مبدئی: (۲٦) ، (۱٤٥) .

ــ شركات قطاع الأعبال العــام (قابضة وتابعة) :

 ١ ـ طبيعتها القانونية: حذه الشركات تدخل في عبوم ما عبر عنـــه المشرع في الدستور بالقطاع العام •

راجــع مذا بالمبـادی: (۱) ، (۲۱) ، (۲۲) ، (۸۸) ، (۱٤۹) ، (۱۰۰) ^۰

۲ ــ مدى سريان قانسون التعبئة العامة ،
 والقرار الجمهورى بانشاء لجانها ولجان الانتاج الحربى على الشركات القابضة :

القانون رقم 44 لسنة 1971 في شان التعبئة المامة وترار رئيس الجمهورية رقم 1977 لسسسنة 197- بانشاء لجان الانتباع الحربي المعلمة ولجان الانتباع الحربي المعلمة المعلم المعلمة المعلمة المنافق المامة من حين يقامية الشركات والقنواد معاد في حين يقاملية والقنواد معاد في حين يقاملية والرأوات والمنافذ معاد في حين يقاملية والرأوات والمنافذ والمفافقات محددة على الوزارات والمسات العامة والمطافقات التابية الشراعا العامة والمطافقات التابية الشمام قانون قطاع الإعمال السام رقم الفاشية وعمال المام رقم المفاضوة المعالمة والمطافقات التابية المعاملة والمطافقات التابية المعاملة والمطافقات التابية المعاملة والمطافقات القابضة المعام قانون قطاع الإعمال السام رقم المنافرة المعالمة المعاملة وقم المعاملة والمطافقات القابضة والمطافقات المعاملة والمعاملة والمعاملة

ETH TO

143

(184).

(3V)

رقع رقع المنقمة الميدا ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتفذ شكل شركات الساهمة وتعتبن يصريح النص شخصا عن أشخاعن القانون الخاص تخلفت في شانها العناص والمبيزات التي تميز الرافق العامة وما يندرج في اطارها عن عربسات عامة _ مؤدى نلك _ انطباق احكام القانون وم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على شركات قطاع الاعمال (AA) . F/Y العام حيثما أشار إلى الشركات - تطبيق • ٣ ـ قبد الشركة القابضة بالبورصية: لابوجه في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة للأقطان و بورصة منيا البصل ؛ : 🖈 القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤ بشان انشاء بورمسة اليضاعة العاضرة للأقطان د بورصة منيا البصل ء ويشترط في طالب القيد أن يكون من المتعاملين في القطن _ ناط الشرع بالشركات القايضة استثمار

_ اكتساب عضوية هذه البورصة رهين بالقيد بها أموالها ينفسها أو من خلال الشركات التابعة لها عاقدا لها في سبيل تعقيق اغراضها اجراء جميع التصرفات التي من شانها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض تلك الأغراض مما يغولها مباشرة جميع أوجمه وصمور الاستثمار ـ ومن بينها الانجار ـ نتيجة ذلك أن الشركات القابضة الخاضعة لأحبكام قانبون قطاع الأعمال العام المماير بالقانون رقم ٢٠٣ لسئة ١٩٩١ الشي تتوافر غيها الشروط القبررة قبانونا للاقطان و بورصة منيا البصل ، لها أن تطلب القيد بالبورمية _ تطبيق ٠

٤ ... مدى خضوع اعادة تقويم أصولها. توطئة لزيادة رأسمالها للضريبة على أرباح شركات الأموال .

 ه - التصرف في أصل من أصول الشركة . التابعة _ صاحب الحق فيه :

القانون رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٩١ بشان شركات قطاع الأعمال العام والأعته التنفيذية _ واس مال الشركة · القابضة معلوك جميعه للدولة أو للأشخاص الاعتبارية ·

وقى وقى كايستا السيلا

الماءة - المشركة جمعية عامة تتكون من معشلين المدولة الملاولة أن الملاحفة المجمعة الماحة المالة المال - الجمعية العامة المشركة صاحبة الولاية العامة في القيام على المثن الشركة واستثمار رأس مالها والمهيمة على هذا المال سواء ويأمرت الشركة الاستثمار يقسبها أم جرى خلال الشركات التابعة لها - التصرف في خطوط الانتاج الرئيسية يجب الا يتم بعيدا عن ممثل المالك الأصيل لرأس المال وهو الجمعية العامة المشركة المتابعة الماحة مجتمعة بهيئتها غير العادية - متتضى ذلك وجوب موافقة الجمعية العامة غير العادية المشركة المؤسية على من خطوط الانتاج الرئيسية للحركة القادية على من خطوط الانتاج الرئيسية لمال من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الدى الدى التابعة لها حد تعديق .

(737) 7/3

٦ شركات قطاع الأعمال العام الاتعمى
 من تقديم التأمين المؤقت والنهائى:

★ القانون رقم ٩ اسسنة ١٩٨٧ بتنظيم المناقصات والمزايدات _ القانون رقم ٢٠٠٧ لمسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العمام _ ان شركات قطاع الأعمال العمام وان محل هيئات القطاع للعام وشركاته الا أن أسلوب ادارتها ومباشرة نشاطها جعلها لا تفتلف عن شركات الساهمة المحلوكة لملافراد بين تلك الشركات وشركات المساهمة المحلوكة لملافرات بين تلك الشركات وشركات المساهمة الخاشمة لإحكام المائزة والنهائي بعد مزية تشكل المغرات مركات قطاع الاعمال العمال العمام بها دون شركات المساهمة اخلالا بعبدا المساواة = تتيجة ذلك : عدم تعتدع شركات قطاع الإعمال العام بالاعقاء من التأمين المؤقت والنهائي المساهمة اخلالا بعبدا الاعمال العام بالاعقاء من التأمين المؤقت والنهائي المساهمة اخلالا بعبدا النسهيم، عليه في قمانون تتمطيم المناقصيات والمؤايدات حطيق والمؤايدات حطيق .

(101) ATS

شــهادة النجاح:

مدى أحقية طالب الجامعة في الحصول على ا الشهادة الدالة على نجاحه *

374 (17)

وقي وقي المسلمة

شهر عفاری:

عقد الوكالة _ تعريفه _ التوثيق :

★ الوكالة مى في الاصل من المقود الرضائيسة الني تتم يمجرد أن يتبادل طرفاء التدبير عن ارادنين متطابقتين ما لم يكن التصرف القانوني محل الوكالة شكليا – اذا كان محل الوكالة هو البيع وهو عقد رضائم ، تحتف بين طرفيها فور تلابي ارامتهما المطرفي عقد الوكالة أن يطلبا الى مصلحة الشمير المقارئ توثيق هذا العقد لقاء اداء الرسم القرر – يجب على مصلحة الشهر لقيام يتلك الخدمة بصد التثبت من أهلية المتعاقبين ورضائهم دون البحث وراء الارادة الظاهرة لمطرفي العقد وصدر الي الارادة المؤينة لهما التي تصدا المقد وصدر الي الارادة

174 (1/67)

عقد بيع ... عقد وكالة ... رسوم التوثيق :

★ منشور الشهور المقارئ رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ منشور الشهور المقارف عن البيع علي ال للوكيل عن للموكل التي تنمن علي ان للوكيل عن للموكل ودون أن يكون للأغير الحق في القاءاء الوكالة لتقاضيه الشمن تعتبر عقود بيع عرفية يستلزم تمصيل الرسوم المقررة عنها معملته الشهور العقرائ جملت قيض الثمن بمثابة قرينة قانونية ورتبت عليها الثرها وهو للا يتأتى الا بنمن في القانون – قرينة قانونية من المؤلل للشمن في علد الموكالة يقدرها المقاضي المفتص وقضا للشرة على حالة وملاساتها والاعتبارات الحاكمة لطروة على حالة وملاساتها والاعتبارات الحاكمة

14Y (£\{2\)

18.7

14.

راجم أيضًا مبدأ (٢٩) .

(ص)

صئدوق:

★ صيندوق اسكان أضراد القوات السلحة : خضوعه لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات باعتباره هيئة عامة •

رقع رقع الصفحة البسا

> ★ صناديق تحسن الخدمة بالستشفات والوحسدات الطبيسة الملحقة بالمعالس المحلية ــ رقابة ممثل وزارة الماليـــة على حساياتها:

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشمان المصاسية الحكومية - أولا خضوع صناديق تحسين الشدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بوحدات الادارة المحلية الى رقاية معثلى وزارة المالية بما يشمل اختصاصهم بالتوقيع ثانيا على الشيكات الصادرة عن هذه الصناديق - المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف وأحكام الرقابة على المال العسام ايرادا ومصروفا ، بالاضاغة الى غير ذلك من الأهداف والاعتبارات ، اسند الى وزارة المالية القوامة على شئون الغزائة العامة ولايسة الرقابسة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات . ومن بينها ، وهدات الادارة المحلية بجميم التشمكيلات التي يتكون منها هيكلها الادارى وما يتبعها من تنظيمات تقوم على تحقيق اغراض معينة مما تقموم عليه تلك الوحدات وترتبط بها ارتباط الفرع بالأصل ، وتؤدى الوزارة هذا الدور من خلال ممثليها بتلك الرحبدات الذين عقد لهم المشرع دون غيرهم الاغتصاص بالتوقيع الثاني على الشسيكات وأذون المعرف كاحد الادوات التي الدر المشرع لزومها حتى تمقق الرقابة الثرها ، أذ من غير هذا الترقيع يعكن للحمات الخاضعة للرقابة أن تتفلت منها أو أن تلتف حولها ، وسعيا من الشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة لما لها من اثر ايجابي غمال في حماية أموال الدولة وترشيد انفاقها في الأوجه المقررة لذلك على جهات أم تكن تفضم الصلا لقانون المحاسبة المكرسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٧ ، على نحو باتت مُعه المستاديق والحسابات الخاصة خاضعة أيضا لتلك الرقابة ، طبقها للقواعد المطبقة بها وبما لا يخسل ممضمون الرقابة التي عينها المشرع في قانون المحاسبة المكومية الذي يمثل مرتبة أعلى في سلم تدرج القراعد القانونية _ تطبيق •

بقى بقى تابيعا الميقدة

★ صندوق التصنيع: جائد اسسيتغلاله ر محاجر السجون أصبح من خسمن موارد الصندوق ، ولم يعد للمحافظات حق فيه ، وذلك من تاريخ الصل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١ ، ١٩٩٩

101 (01)

لل مسندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للماملين بوزارة التعاون الدولي مكافئة نهاية الخدمة:

★ لانصة النظام الاساسي لمسندوق الرعاية المسحية والاجتماعية للعاملين بوزارة التعاون الدولي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٩١

ويفنا للائمة المشار اليها والتي عمل بها اعتيارا من ۱۹۰/۱/۲۱ يسرف لمضو المستدوق الذي تنتهي متمه لاسباب منها بلويغه السن القانونية مكافئة تعدادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سينوات الفصدة المصبوة قانونا، شريطة أن تكون هذه المفدمة تقسيت في الجهاز الاداري للدولة أو القطاع العام والمشتراة عليقا للقطاع المتابع من هذا المفهر المدد الاقتراضية أن المدد التي تقضى في غير الجهاز الاداري للدولة أو المقطاع العام لا يجوز حصابها ضمن مدد الخضمة التي استحدى عنها مكافئة في أي أل المضمد التي المنات عنها مكافئة في أيا المضمد أن اللاحدة من من اللائحة تستحق عنها مكافئة في المنات المنات المنات عنها مكافئة في المنات المنات

AY (YA)

(ش)

ضابط الشرطة:

هيئة الشرطة ـ تقدير كفاية ضابط الشرطة ـ الأثر المترتب على تقدير الكفاية بمرتبة ضعيف أو الحصول على تقريرين متاليين بتقدير دون المتوسط • (ترقية) (علارة دورية) (حكم) •

المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة المسادر بالقانون رقم ١٠٩ كسنة ١٩٧١ ·

رقع رقع المنفحة

المشرع وتب على تقدير كفاية ضابط المشرطة بمرتبه ضعیف او حصوله علی تقریرین متنالهین بتقدیر دون المتوسط اثرين : أولهما : تأجيل العادوة الدورياء الستحقة له في السنة التالية لتلك القدم عنها المتقرير • وثانيهما : عمدم جواز ترقيته خلال تلك السنة ، غاذا قدرت كفاية الضابط في السنة التالبة مباشرة بجيد منحت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون اثر رجعی ، أما اذا قدرت بأقل من ذلك غانه يصبرم ـ ايضا _ من العلاوة الدوريه المستحقة له في السينة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لاتجوز ترقيته خلال تلك السنة _ متى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف فانه ياخذ باخر تقرير كفاية قدم عنه وتترتب اثاره بالتبعية اليه سواء ما تعلق منها بالعلاوات الدورية المقررة أو الشرقية الى الرثبة التالية وذلك بحرمانه منها جميعا ، وينظر في مدى احقبته للترقية في ضوء ما يسفر عنه التقرير القدم بشائه خلال السنة التالية لعودته ٠

0. (/0)

ضرائب ورسوم :

(أ) ضريبة الدخل: جعل المشرع الطعن في المنازعات التي تثور بشانها أمام لجنة الطعن التي يطعن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الإبتدائية المختصة ، فاخرج هذه المنازعات بذلك من اختصاص الجمية العمومة لقسم الفتوى والتشريم .

(77) 70

 (ب) ضريبة الدمفة : أعفى المشرع منها اعفاء مطلقا الجمعيات التعاونية الانتاجية الإساسية :

★ قانون ضريبة الدمغة المسادر بالقانون رقيم ١١١ السنة ١٩٨٠ ٠

قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ٠

(الخضع المشرع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من الموالها الملوكة لها سواء تم المرف

وقي وقي المشاهلة المسلطة

منها مباشرة أو يطريق الإنابة ، ويتحمل بعب هذه الضربية الجهة أو الشخص الذي يتم المصرف له ٠ اذ الأصل في غرض ضريبة الدمغة هو الالتزام بادائها ويخضع لها كل من تعسامل مع جهة حكومية واثمر هذا التعامل عن استحقاقه غيائم من الأموال المعلوكة للجهة الحكومية فيخضع معرفها له للضريبة الدمغسة النسبية عادية أو اضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجيده هددا الاعفاء .. المشرع قرر أن أحكامه لا تنفل بما ورد النص عليه في قرانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة على خلاف ما هو منصومن عليله في اهلكامه لل المشرع اعفى الجمعيات التعارنية الانتاجية الأساسية من ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما ينعلق بنشاطها من العقود والمعررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات واللصقات وغيرها من الارعية الضريبية الأشرى الخاضعة لضربية الدمغة نوعية او تسبية _ الاعفاء ورد مطلق من غير قيد مما يتسع ليشمل ما يغرض على نشاط الجمعيات الضاضع لضريبة الدمضية العادية والاضافية المتصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من القانون - الاعفاء المشار اليه المتعلق بنشاط الجمعية مطلق وغير مقيد ـ مؤدى نلك لا تضغيم المبالغ المنصرفة للجمعية التعاونية الانتاجية للمقاولات وتوريد مواد البنساء والطرق بالسعديين لضريبة الدمنة النسبية العادية والاضافية •

101 (0-)

(ج) ضريبة الدمغة النسبية والنوعية :
 أعفى المشرع منها ما يتعلق بنشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

157 (51)

(د) الفريبة على أرباح شركات الأموال:
 مدى خضوع اعادة تقويم أصـــول شركة
 تطاع أعمال عام توطئة لزيادة رأســمالها
 لهذه الفعريبة:

وعاء الضريبة على ارياح شركات الاموال ومنها شركات قطاع الاعمال العمام هو معافى الربح الذى تحققه الشركة خلال لمترة معينة هى المسئة الاسابقة رقم رقم المينة الصقحة

أو فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتهجتها اساسا للبرع على مناؤى المربع الدين المدين المربع الدين المربع الدين المربع الدين التربع على الدين على الدين التواقع المربع التحالف حالمات الله ولمثن كان يسوغ زيادة راس مال شركة المساعدة لله ولمثن كان يسوغ زيادة راس مال شركة المساعلة الدينة يهود أن يكون مقابلها الدين المستملة الأداء لمكتبب قبل الشركة وذلك حكم ينبسط الى شركة المساعمة الإداء للكتبب قبل الشركة وذلك حكم ينبسط الى شركة المساعمة تربئاتة للوقوف على الليمة منوه على الليمة على المليقية للمسهم التي "تجرى زيادة راس المال على عموم منها لا يندرج في نطاق العمليات التي يخضع عمالي الدين ينضع على الدين العمليات التي يخضع عمالي الدين الدين عنها للغمرية على الربح الماتي يخضع عمالي الدين الماتي المناس، الامرال حد تنابليق في الإمرال حدالات

790 (N)

 (ح) الضريبة على أرباح هيئة السويفت الدولية : مدى جواز تحمل البنوك العاماة في مصر بها :

🖈 أن المشرع فرض ضريبة سنرية على صافى أرياح شركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض من مبأشرتها لنشاطها ء وأخضع لهذه الضريبة البنوت والشركات والمنشآت الاجنبية التي تعسل في مصر سواء كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت غروعا لهذه البنوك أو الشركات أو المنشأت طالما تحففت ارباحها وتولدت من عباشرتها لنضاطها في مصر _ حدد للشرع صافى الربح الخاضع للضريبة بنتيجة عائد العمليات مخصوما منها جميع التكاليف التي تكبدتها المنشأة في سبيل المصول على الريح _ يقع عبء أداء هذه الضريبة على الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشأت الاجنبية الرابحة ولمو قام بادائها شخص المر غير الملتزم بها _ مؤدى ذلك _ أن اشتراك البنوك العاملة في مصر في عضوية هيئة السويفت الدوليسة واتفاقها معها على أن تتحمل بما قد بقرض على تشاط الهيئة في مصر من ضربية على أرباح شركات الأموال لا يعتبر زيادة في قيمة الاشتراك القرر للعضوبة ولا بعد دخلا للهبئة ، اتما هي مقابل العبء الضريبي الملقى على عانق الهيئة _ نتيجة ذلك _ أن هذه البالة لا تدخل في رعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال - تطبيق ٠

T.YE

رقم رقم الميلنة الصليلة

> (و) ألفريه السامة على المبيعات : تراجع بالمبادي : (۲۱) ، (۷۷) ، (۷۸) ، (۸۰) ، (۸۱) ، (۲۸) ، (۱۱) ، (۱۷) -

* القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ يشان الضريبة العامة على البيعات .. وضع الشرع تنظيما شاملا الضريبة العامة على المبيعات عين ممقتضاه السلم والخدمات الخاضعة للضريبة سخضوع السلم المطلبة والستوردة والخدمات التي ورد بيانها بالجدول المرافق للقانون -تستمق الضريبة بتحقق واقعمة بيع السلعة او أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتعصيلها وتوريدها ... مناط استحقاق الضريبة على السلع المتوردة هو تعقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية متى كان استيرادها بفرض الاتجار فيها أيا كان هجم المعاملات - معدات الهيئة القومية للانفاق المشوردة من الخارج وفقا للعقود المبرمة بشأتها ليست واردة بغرض البيم او الاتجار فيها وإنها جرى استيرادها للزوم المرفق -نتيمة ذلك ب معدات وقطع الغيار مصل العقود المستوردة للزوم المرفق لا تغضع للضريبة العامة على البيعات الموات غرض الاتجار غيها من استيرادها ... تطبيق ٠

17 (71)

٢ _ الجهات الخاضعة لها :

إن البهات الادارية واشتخاص القانون العام انما تنزل منزلة الأفراد والاشخاص الفاصة في خضرعهم القصريية العامة على المبعات ، ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعنى آيا من هذه البجات من الفضوع لهذه الغربية .. أن هذه القريبة تستحد في أصل فرمتها بواقعة التعرف في العسلمة أو

راقع	رقم	
الصفحة	الميدا	

(A1)

71 £ £

الداء الخدمة مما يتمقق في انشطة الاشخاص المامة تحققه في غيرها دون معيز يرد من طبيعة الشخصية الخامة في هذا الشان - نتيجة ذلك خضوع الشاخة خدمات النظافية التي تؤدى الى الهمات الادارية والشخاص القانون العام للضريبة على المبيعات -تطبيق

* المشرع في قانون الضريبة على المبيعات عرف المقاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) عنيه تعريفا عاما ، وخمس مفهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢٠) الرافق للقانون بما يعنى انه عزف عن تعريف الخدمة العامة المهرد ، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول الرافق للفانون والذى يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله ، بيد أن هذه المكنة يتعين أن تكون في الحار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتقرير العيني لها وليس بالتعريف العمام المجرد الذي لم يشا المشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق أمكام هذا القانون _ نتيجة ذلك أن عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق القانون الضريبة العامة للمبيعات بقرار رئيس ألجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ تضبط بالسياق ونحمل لمن اطاره ولوجا عن باب العموم الذي قصد به المضموص باعتباره استغلاص عقلى لحكم النص الذى ليس المرا خارجا عنه بما مؤداه ان عبارة خدمات التشغيل في غصوص الخدمات الواردة في القرار الشار اليه ولا تخاطب خدمات النقل _ تطبيق .

177 (٧٧)

٤ _ تمتم منتجات الملاحن بالاعفاء منها :

★ الشرع في قانون الفريية العامة على البيعسات المسادر بالقانون رقم ١١ لمسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للفريية العامة على البيعات عين بمقتضاه السلم والمقدمات الفاضعة للفريية - تستعق الفريية

et_a رقع المنقحة لليبدا

> يتعقق وأقعة بيم السلعة أو الراء الضيمة بمعبرية الكلفين بتحصيلها - ناط الشرع برئيس الجمهورية اعفاء يعض السلع من الضريبة او تعديل سعرها ... مدور قرار من رئيس الجمهورية باعساء منتصات المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات فيما عدا البقيق الفاغر أو المفعر المستورد من الضارج ... نتيجة ذلك أن الدقيق الفاخر الملى يظل على اعفائه القرر على مقتضى قرار رئيس الجمهورية بما لا يسوغ المضاعه للضريبة العامة على البيعات الا بنص صريح ـ تطبيق ٠

TTY (YA)

> ه _ أجهزة طبية _ اعفاؤها من الضريبة باتفاقية دولية:

🛣 اغضم المشرع للضربية كل شخصص طبيعي أو معتوى يقوم باستيراد سلم صناعية او خدمات من الخارج خاضعة للضربية متيكان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته _ اتفاقية المعربة الاقتصادية والقنية الصادرة بقرار رئيس المسهورية رقم ٤٥٨ لسئة ١٩٧٨ وضعت اسسا عامة للمعرنة الاقتصادية والغنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالاسس الواردة بهذه الاتفاقية التي اعفت الاستيراد والتصدير أو شراء واستعمال أو التصرف في أي عن المواد وللهمات للتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية ... ما ورد من منعة مشروع المفاظ على حياة الطفل يؤكد هذا الاعفاء - نتيجة ذلك _ تعلق شركة مع هذا المشروع على توريد أجهزة متموط من هيئة المعونة الأمريكية غان الشركة تعد مقاولا وتتمتع الاجهزة بالاعفاء من الضريبة العامة على المبيعات ٠

(AY)

(110)

٦ _ تعقى الدولة الاجنبية منها معاملة بالمثل اذا لم تكن مفروضة بها أصلا

YEA

TE .

رقم رقم البندا الصفحة

٧ - علم خضوع أعمال المقاولة لها: :

القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٩١ بشان الضريبة على
المبيعات ـ وضع المدرع تنظينا شاملا للضريبة على
المبيعات عين بعقضاه السلع والضحمات الفلشيمة
المسريبة كما عدد سعر الضريبة - اتناط المدرع ورئيس
المبهورية اعفاء بعض الصلي من الضريبة او تعنيل
سعرها أو تعديل المجاول بالمصنف أو الاشسافة
خدمات التشفيل للقبير المضافة الى البحدول رشم
المرافق الخانون الفحريبة العامة على المبيعات بقرار
رئيس الجمهورية رقح ٧٧ لمسحنة ١٩٩٧ لا تشمل
اعمال المقاولة التي تضمنتها عقود الصيانة الدانوية
تطبيق م

£A1 ('V')

(ى) الضريبة الموصدة على الدخـــل · راجع مبدئي : (١٧) ، (٨٩)

ضرائب ورسوم « جمر للية » :

الأصل العام: هو خضوع جديم الوازدات للضرائب الجدركية وغيرما من الضرائب الاضافية القررة على الوازدات ، بحيب لايمفى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ،

ولايجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتدام الاجسراءات الجسركيسة وأداء الضرائب والرصوم المستحقة ، مالم ينص على خلاف ذلك في القانون *

منا الأصل العام يتضمنه نص المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣٠ راجع منا بالمبادئ : (١١) ، (١٨) ، (٢٠) ، (٧٧) ، (١٤) ، (٥٥) ، (٨٦) ، (٧٠) ، (٤٠١) ، (١٤٨) ، (١٥٢) ، رقم **ر**قم المبدا الصقحة

الاسسستثناء الأولى: ويتبثل فسى بعض الاعفسادات من الفرائب التى انتظمتها لصوص خاصسة *

راجع فی مناط عقد الاعقادات المبسادی. آرقام : (۱۱) ، (۱۸) ، (۳٤) ، (۱۱) ، (۷۰) *

* قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ·

وضع المشرع اصلا عاما مقتضاه خضموع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات يجيث لا يعفى منها الا بنص خاص - قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٤ بعض الاعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشاة في اطار خطة التنمية ، أجاز ارئيس الجمهورية اعفاء الآلات والمعدات والرسائل اللازمية لانشاء المشروعات المدرجة بخطة التنمية من الضرائب والرسوم الجمركية .. صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بالتفريض من رئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته باعقاء المدات والهماث الواردة لشروع قوسنقات الوادى الجديد (أبو طرطور) اللازمة المارسة نشاطه من الضرائب والرسوم الجمركية شريطة الايتم التصرف فيها لجهة لا تتمتع بالأعفاء الا بعدد أداء الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها عند التصرف وطبقا للتعريفة الجمركية السائدة وقتثذ _ عدم اتعام احراءات المتصرف بالبيع في أحد الأوناش يجعله على ملك المجهة المعقاة بما يؤدى الى رغض مطالبة مصلحة الجمارك باداء الشرائب والرسوم الجمركية المتردة

عليه . الاستثناء الثاني: ويتمثل في نظام الافراج الجمركي المؤقت دون تحصيل الضرائب

> راجع المبادئ: (۲۰) ، (۲۷) ، (۱۹۸) ، (۲۰۱) ، (۱۳۱)

والرسوم الجمركية ٠

(1/1) AT

رقم رقم البسنا المطمة

★ قانون الجمارات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع المسلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للشرائب المسركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على المواردات يحيث لا يعلى منها الا بنص مع استحقاق الشرائب والرسوم الدى ورود البضاعة - أجاز الاهراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجعركية إذا وربت من الخارج برسم الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يعمدر بها قرار من وزير المالية - غفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية تقم الركيب الخاصة دون تحصيل الشرائب والرسوم المركيب الخاصة دون تحصيل الشرائب والرسوم المحركيت ، واردد شروط منها أن يشم اعادة تصدير السيارة المغرب عنها مؤتسا غور انتهاء مدة الاغراج المهاة نمو منها من يشم اعادة تصدير السيارة المغرب منه إيهما أسبق - تطبيق - مدة الاغراج المغرض منه إيهما أسبق - تطبيق -

££1 - 1 (10Y)

الاستثناء الثالث : ويتمشل في جواذ الإفراج عن السلع مقابل تعويض :

★ المواد (۱) و (٥) و (١٠) من القانون رقام ۱۸۱۸ لسنة ۱۹۷۷ غي شأن الاستيراد والتمدير أن اهكام المقانون الشار اليه لا تفاطب صوى القطاعين العام حين تستورد اعتياجاتها من الفارن الشارات والهيئات العامة اهكام المادة ١٩٠١ من القانون المشار اليه التي تجيز المؤدر التجارة الاطراع عن السلع التي تم استيراده بالمفالمة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دفع مصاحة الجمارك لا نشاطب وزارات المسكومة المحمارك لا نشاطب وزارات المسكومة على ما تستريردة تلك الجهات مطالمة ولا تسري احكامها على ما تستريردة تلك الجهات مطالمة ولا تسري احكامها المتناحية السياهي بالتعويض المتار اليه لا سند له من المتان طري بالنهض .

رقع رقع المنطحة

التصرف في السسيارات المفاة من الفرائب والرسوم الجمركية في النطاق الرمناءات للمرمن لقانون جديد قيد نطاق الاعفاءات اثره: الالتزام بالوفساء بقيمة الفراتب والرسوم المستحقة عليها وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الفرية الجمركيسة المقررة في تاريخ السداد

¥17 (Y1)

التعريفة الجمركية المستحقة على بعض السلح _ راجع : (١٨٤) ، (١٠٤) .

البان الأطفال تنطبق عليها التعريفة الجمركة المخفضة بنسبة ١٪ ولو شمل الاستبدال كل المناصر الطبيعية للبن مادامت المناصر الأخرى مع تلك المناصر الصناعية المضافة اليها تخلع عليه وصف اللبن ولو كان صناعيا .

Y+1 '' (1A)

(4)

طرق عامة :

أوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريمة المبيزة • راجع : (١)

طيلاب:

تعويل الطلاب، ومدى احقية الطالب فى الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه · راجح (٩٢) وقي وقي السنا السلطة

(ع)

عقسه:

اولا: العقد الاداري

١ _ ابرام العقد الادارى :

_ التحفظات جزء لايتجزأ من المقسه ، يتمين على جهسة الادارة الالتزام بهسا ، مادامت ارتضتها :

به ميدا تنفيذ العقد طبقا الما اشتمل عليه ويطريقه تتفق مع ما يوچيه حسن النية احسل من احسول القانون التي تصكم العقود المدنية والادارية على حد سواء ، بمقتضاها يلتزم كل طرف من طرفي العقد يتنفيذ ما اتفق عليه في العقد فأن حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مستولا عن اخلاله بالتزامه العندي ، ووجب حمله على الوفاء بالالتزام وصار تحميله بما رتيه للتعاقد من جزاءات كغرائمة التاخير اعرا واجبا قانونا _ مقتضى ذلك _ أنه ولئن كان الأصل في عقود التوريد أن الايجاب يوجه على أساس الشروط العامة المعلن عنها التي تستقل جهة الادارة يرضعها دون أن يكون الطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك الا أنه اذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض او تحد من الشروط العامة المعلن عنها ، دون ان تؤثر على الشروط الجوهرية منها ، غلجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك الطرف للنزول عن كل أو يعض تلك الشروط فاذا أسفر للتفاوش عن تعسكه بها أو بيعضها وارتضت الجهة الادارية ذلك باتت ثلك الشروط جزءا لا يتجازأ من العقم بتعين الالتزام بها .. تطبيق *

TAY (171) ..

تنفید العقب الاداری ... المبادی المعامة فی تنفید العقد الاداری :

_ التنفيذ الميني للالتزام:

ب من القراعد المسلمة في المقود مدنية كانت أو ادارية ، ان تنفيذ الالتزام يكون عينا فاذا المتنع

وقي وقي المنطقة

المتعاقد - عن ننفيذ ما تعهد به جاز لها ان تجبره على الوفاء عينا مع تعويضها عن الضرر الذي ينسا عن الخلاله يتعهده بهد انه ولنن خان الانتزام بالمعيد عينا في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق انعضب عانه في العقود الادارية يمكن أن يجرى تنعيد الانتزام عينبا يواسطة الادارة تقوم يه ينفسها رعلى حسباب التعاقد معها وتحت مسترئيته - الشراء على حساب التعاقد القصى في تنفيذ تعهده والزامه يغرق السعر هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها يتعهده ضمانا لحبسن سيير للرفق العبام واطراده واعلاء الصالح العبام على المسالح الخاصة _ إذا كان لجهة الادارة احسال شخص اخر محل المتعاقد الذي قصر في تنعيذ التزامه تقصيرا جايما لا ينهى العقد المبرم معه غلا يسوغ لها قانونا أن تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانهاء العقد معا - المعول عليه في استخلامي ارادة الادارة لتعيين أى أجراء استهدفت به تأمين سير المرفق لا يقف عند مبانى الالفاظ وانما يتعدى نلك الى الاثار التي رتبتها على تصرفها للكشف عن حقيقة مقصدها وما انطوى هليه مسلكها في ضوء مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية ... تطبيق •

(3.F) VA*

_ ضرورة توافر حسن النية في التنفيذ :

★ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه ويطريقة تنقق مع ما يوبهه حسن النية — هو أصل من أصحل القدائرن اللئي تحكم المقود المنتية والمقود الادارية على حد سواء — مقتضى ذلك النزام كل طرف من طرفي المقد بتنفيذ ما اتنفا عليه في المقد غان حداد المدمما عن ووجب حمله على الرفاء بهذا الالتزام وصار تحميله ميا رتبه المقد من جزاءات كفرامة تأخير أمرا واجبا ميا رتبه المقد من جزاءات كفرامة تأخير أمرا واجبا أمر غير جائز في العقود الادارية لما تنفرد يه من خصائص تميزها عن غيرها من العقود - تطبيق - مصائص تميزها عن غيرها من العقود - تطبيق -

TEV (NA)

راجع أيضًا في هذا المعنى المبسادي: : (۷۲) ، (۹۲) ، (۱۳٤) * رقم رقع البندة المط**مة**

- فروق أسسعار - مفهوم القرارات السيادية :

🖈 ان المشرع حرصا منه على تجنب رفع اسـعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا باهظا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج وسد لوزير الصناعة الاغتصاص بتحديد اتمى الاسعار للمنتجات المطية ـ قرار التحديد باعتباره يمثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة يما له من سلطة بمقتضى القبانون يقصد احداث أثر قانوني ابتغاء نحقيق مصلحة عامة له صفة الالتزام على نحر يجب معه أن يسود على الكافة يما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المقالف للعقاب الجنائي ومن ثم نعت قرار التحديد او التسعير بالسيادية _ مؤدى ذلك أن القرار الصادر من شركات قطاع الأعمال العام يتعديد استعار مواد البنساء لا تتوافر له ذات عناصي قرار التحديد أو التسمير الجبرى ولا يعدو أن يكون تحديدا لسعر البيم تجريه المجهة البائعة في اطار معطيات السوق والياته ، ولا يندرج في سداد ما يعرف بالقرارات السيادية أو الجبرية او الرسمية التي يسوغ لشركات المقاولات وغقا لنس العقد استثداء غروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها _ تطبيق •

T-1 (1-1)

_ شرط أولوية العطاء :

★ استقر الفتاه الجمعية العمرمية لقسمي الفترى والتشريع على اعمال شرط 'ولوية العطاء ، طبقاً لنص المادتين ٢٧ مكردا و ٨٠ من 'الملاتمة التنفيذية المادر بقرار وزير المالية رقم ١٩٨٧ ما المستة ١٩٨٣ بعد انتهاء المقاول من تنفيذ الاعمال التي كلف بها وهذا مما يقتشي الالتزام به في مقام بيمان حقيقة مقصود هاتين المادتين - لا ينال من هذا الالتناء أو يتعارض معه ما قضت به المحكمة الادارية العليا في الطحن رقم ١٩٨٠ المستة ١٤٢ القصائية بجلسة الطحن رقم ١٩٨٣ من عدم إعمال شرط الاولوية المشار اليه، مما يسوغ معه لجهة اددارة أن تتركن للمقارل اليه ، مما يسوغ معه لجهة اددارة أن تتركن للمقارل اليه ، مما يسوغ معه لجهة اددارة أن تتركن للمقارل اليه ، مما يسوغ معه لجهة اددارة أن تتركن للمقارل

وقن وقن البيدا البيدا

فيمة الزيادة في الأعمال التي اقتضتها طبيعة العملية ولم تكن خاهرة في المقايسة الابتدائية ولو تجاوز بها العطاء الذى يليه طالما أن حقوق والتزامات المتعاقد مع جهة الادارة انما يحددها العقد الميرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفينية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ـ المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ ـ الا فيما سكت عنه العقد بالتنظيم ، فاذا تداول/العقد تنظيم مسالة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بان يكون الريط بين الفئات الواردة بالعقد والكميات المنفذة فعلا أمرا واجبا كان نص العقد هو الواجب التطبيق ، المتراما لقاعدة ان العقد شريعة المتعاقدين ... مؤدى ذلك أن أعمال كل من افتاء الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليهما يجب أن يجرى في مجاله الذي لا يتداخل بمجال الآخر بحسبان أنه لا يوجد مبدأ متعزل عن الحالة التي صدر بشاتها ، بظروفها وملابساتها

TIT (AV)

٣ ـ الجزاءات التي توضهما الادارة على التعاقد القصر :

_ غرامة التأخر:

راجم المبادي: (۷۲) ، (۹٦) ، (۱۱۸)

انواع من العقود الادارية :

(أ) عقود التوريد :

راجع فيها المبادئ : (۲۲) ، (۸۰) ، (۹۶) ، (۹۶) ، (۱۱۸) ، (۱۳۶) .

عقد تورید أبراج حدید :

★ المشرع في القانون رقم ١١ لمسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا الفحريية العامة على البيوسات عين بعتشاء المملع والخدمات الخاشعة اللخربية فأخضع المملع المطلة والمستردة ، والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رتم (۲) المرافق للقانون لهده الضريبة وجول مناط استماقها مجرد بيسع المسلعة الضريبة وجول مناط استماقها مجرد بيسع المسلعة

رقع رقم الصعب المسدا

> أو تأدية الخدمة من المكلف بها ... اورد الشرع في: هذا القانون مفهومة خاصا بالبيع فهو اما بيع حفيقى يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكمى له صور شبتي ويكون بأيها يفع أولا . أصدار الفاتورة _ أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو يعضه ، أي بفعه تحت الحساب أو تصفية الحساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال الداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة تحقق أي من هذه الصور في النطاق الزمني لقانون الضريبة العامة على المبيعات مؤداه استحقاق الضريبة وشخل نمة الشترى بها والتزام المكلف بتحصيلها وتوريدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نقاذا لأحكام القانون _ نتيجة ذلك استحقاق الضريبة على الهيئة المشترية للسلعة _ تطبيق •

751 (A+)

(ب) عقود المقاولة :

تراجسع بالمبادئ : (۸۷) ، (۱۰۱) ، (1V+) + (1EV)

 ★ المستولية التقصيرية تقوم على اركان ثالثة الغطا والضرر وعلاقة السببية بينهما وان الخطا لا يفترخن وانما يجب على المضرور اثباته وبيان وجه المضرو الذي حاق به من جرائه - مستولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحلق متى صدرت هذه الاندال عنه أثناء قيامه بأعمال وطيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، غتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسثولا عن خطا تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - الأعمل في عقد المقاولة - أن المقاول لا يخضُّع لارادة رب العمل واشراغه ولا يكون مسئولا عن المقاول مستولية المتبوع عن أعمال تابعه - تطبيق *

240 (187)

رقم رقم تاينيا المنفجة

ثانيا : العقد المدني

 ١ - عقد بيع عقار - الخلاف في المسائل التفصيلية - المحكمة الختصـــة تسليم :

★ المادة ٩٠ من القمانون المدني - المشرع استد البي المحكمة المفتصة ولاية الفصل لما عساه أن يكون من خلاف في الرأي بين طرفي الدفته في السائل الفصيلية التي أدبرا الاتفاق عليها حين أبرام العقد الى وقت لاحق مما عيز المرافئ عن حسمه اتفاقا بينهما من تلك السائل بعد تمام العقد تشمى فيه المحكمة بما عقد لها القانون من أدوات ومكنات طبقا لطبيعـة الماملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة - تطبيق .

 ۲ سعد الرهن التجاري الرسمي كضمان لفتح اعتماد مستندى •

راجع : (۲۹) .

٣ ـ عقد الوكالة ـ بيع الوكيل لنفسه ـ مدى التزام مدى التزام الشهر المقسارى بتوثيقه ، والرسسوم المستحقة عند التوثيق .

راجع : (٤٣/جـ) ٠

عمال مؤقتون:

★ أجازات _ اجازة أسبرعيـة _ أجازة العطـلات والأعياد الرسمية •

- قانون نظام العاملين المنيين بالدولة المسادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لمنة ١٩٧٩ •

ناط الشرع بالوزير المفتص بالتنمية الادارية وضع نظام توظيف الغبراء الوطنيين والاجانب والعاملين المتدرجين •

£0% (17.)

رقم وقع البيدا المس**قدة**.

ونفاذا لذلك اصدر قراره رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشان توظيف العاملين النين يقومون بأعمال مؤقته ، لم ينظم هذا القرار الأجازات المقررة للعاملين المؤقتين الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الاحسكام التي يرمسدها قانون نظام العاملين الدنيين بالدواسة باعتبارها الشريعة العامة في هذا الصدد واعمالها على العاملين المرقتين بالقدر الذي يتفق مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت عن حيث عدته ونوعه - الغمالي الأعم عن الاجازات المقررة بقانون العاملين المشبار اليه يناى بطبيعته عن أن ينطبق على العاملين المؤقتين ، الا أن ثمة أجازات اخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت منها الاجازات الاسبوعية مما يتخلل مدد عمل العامل العرضي أو المؤقت وكذا الاجازات الرسمية الشار اليها في المادة ٦٣ مما يتعلق بالناسبات الدينية والوطنية _ حؤدي ذلك : احقية العمال المؤقتين في المصبول على راحة السبوعية وعلى الجازة مدفوعة الأجر عن أيام المطلات والأعياد الرسمية -

VA (Yo)

عاملون بقطاع الأعمال العام:

(١) التعين

المقصود بالتميين في مجال منح المادات الخاصة ، هو التميين المبتدأ وليس التميين المتدأ وليس التميين المقدمن ترقية .

راجع : (۱۲) ، (۱٤) .

(ب) الرتب وما يلحق به

★ القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۸۳ _ القانون رقم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ ٠ وقي وقي المشعلة المطلقة

> أن شركات الطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رثم . ٣٠٢ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانرنية داخله في عموم ما عير عنبه المشرع في الدسيتور بالقطاع العام .. المبالغ التي تؤدى بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثلى شركات القطاع المام مقابل تمثيلها باية صورة في مجالس ادارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات التي تساهم شركات القطاح العمام في راسمالها ، هذه المبالغ ، تخضع لحكم الأيلولة المقرر بالمادة الأولى من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ الذي يسرى على كل ما يصدق عليه وصف القطاع العمام مدودي ذلك أن ما يستحق لمثملي شركات قطاع الأعمال العام غي مجال ادارة البنوك المشتركة وشركات الاسبتثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك شركات قطاع الأعمال العسام في راسمالها انما يؤول اليها على أن نتولى كل منها صرف ما تحدده من مكافاة لمثلها في اطار الحدد الاقصى الذي يصدر بتحديده قرار من رئيس مجلس الوزراء نفاذا للقانون على نحو يقع معه صرف أية مبالغ لقاء ذلك التمثيل بما يجاوز الحد الأتمى مخالفة التانون متعينا ردها

1A (1)

★ مدى جسواز وقف صرف مستحقات المامل اذا بلغت الحه الأقصى للأجسور خلال جزء من السنة :

★ القانون رقم ۱۰۰ استة ۱۹۸۰ بشان الصد الاصلی للاپور رما فی حکمها ، وقرار رئیس مجلس الرزراء رقم ۱۲۰ استة ۱۹۸۱ فی شان المد الاعلی الاپور وما فی حکمها - البالغ الشار الیها فیهما انما تستحق للعاملین بسبب اداء عمل معین و فی تستحق پمرجب المعدر التشریعی القرر اها ، ولا پرچد ما یحول بین قیام السبب و هو اتداء العمل و تحقیق نتائیات و هو

رقم رقم البيدا المنقحة

استحقاق الاجور ، ولم يتضمن اي من القانون او القرار سالفي الذكر حكما يصول بهن اداء العصل والاجراء المستحق عنه بموجب أي من الاحكام التشريعية لو المعتبع ، كما لم يتضمنا ما يسوغ اداء عمل بمجمع أجر بيتايله أنما يتصل مناط تطبيق احكامها بمجمع ما يتقاضاء العامل لمدى الحكومة العد الاتمى على مدار سنة كاملة حصاب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على الماس سنة كاملة بفي نهاية شهر ديسمبر من كل عام همن هر من كل عام بهنو شم لا يجويز وقف صرف مصمتحقات العامل الداء المامل الداء خلال جزء من المستة الحدا الاقصى المدار اليه .

(37) °V

★ مدى خضوع العاملين بالمجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء لقرار رئيس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشان الحد الأعلى للأجور :

المجمعة المذكورة تعسمه من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكونة لها حاقردى ذلك خضوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور *

۲۲۲ (ب/۱۰۱)

★ الحوافز ـ علم أحقية رئيس الشركة القابضة والعضو المنتدب بالشركة التابعة في الإفادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك الشركات:

المراد (٣) و (٢١) و (٢١) و (٢٠) من قانون قطاع الاعمال العمام السادر بالقانون ٣٣ لسنة المجاه المسلم المساد المسلم المناسط على المسلم الذي يتقاضه رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة وعضو مجلس الادارة النتدب بالشركة التابعه على مناسمة من ما يقع على عقد من واجبات ، وتتمثل هذه العناصر في مكانة على عضوية مجلس الادارة ويبنل حضور الجلسات عشوية مجلس الادارة ويبنل حضور الجلسات والرئيس المقطوع ، بالاجازة الى الكافاة السنوية التي

رقع رقع البينا البيلا

وهدها النظام الإسامي للشركتين وهي حمسة من الابياح التي المتسار اليهما الابياح التي المتسار اليهما عام مقافا من نتائج في نهاية السنة المالية الامر الذي يقادم مع طريقة العصاب بالتائج انتيعة معها ـ تلا المثانة المسا تستقرق ما وساء أن يكون مقررا الماملين بالدركة من حوافز مناه استحقاقها البهد المبنول من مؤلاه العاملين الامر الذي يتـلامم مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل البنول بغض انظر طريقة حسابهم حسب حجم العمل البنول بغض انظر المامل المنان بنظم المحمد المقية المناز البهما في الافادة من نظام المحرافة المقرر المضابين بتلك الشركات و

(11) (11)

★ البدلات ــ مدى آحقية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة في تقاضى بدل الحضــور والإنتقال المقررين عن حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة :

* قرار وزير قطاع الاعمال العمام رئيس الجمعية العمومية للشركة القايضة رقم ٢٢ لسفة ١٩٩٢ القمار المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة هي مناط الأحقية في تقاضى بدل الحضور والانتقال القريين لاجتماعات الجمعية العامة ، وبالتالي غان رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة النين يحضرون هذه الاجتماعات لا يحق لهم قانونا تقاضي هذين البدلين لانتفاء المناط .. قانون قطاع الأعمال العام رقم ۲۰۳ لمانة ۱۹۹۱ تشي بمضور رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة التابعية اجتمياهات الجمعيية العامة في الشركة ، وقد أوجب قانون الشركات المساهمة أن يكون هذا الحضور بما لا يقل عن النصاب القرر قانونا لصحة انعقاد جلسات مجلس الادارة ، ومن ثم غان مجلس الادارة لنما ينعقد كهيئة وليس كأعضاء غاية الامر اته يتعقد أمام الجمعية وبالنظر الى ان الشرع عقد للجمعية العامة للشركة التابعة ثمديد بدل مضور الماسات الذي يتقاضاه أعضاء مجلس ادارة الشركة وبناء عليه يكون ان يحضر

رقم ď, المطوة المسدا اجتماع الجمعية العامة بلشركة من رئيس واعضباء مهلس الادارة تقامى هذا البدل • Y- " (4) ★ الأرباح ... مدى أحقية العاملين بقطاع الأعمال العام في استخدام فاتض الحصة النقدية في غير ما خصص له قانونا : راجع كذلك مبدأ : (١٥٦) . * المادة الأولى والثانية من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام . لللدة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ اختص المشرع الماملين بشركات القطاع العام ينمسي من الأرياح المانية التي يتقرر ترزيعها لا يقل عن نسبة ٢٠٪ وخصص هذا النميي لأغراض محددة صراحة لاغكاك من الالتزام بها لدى استخدامه - وقد القي المشرع على عاتق شركات قطاع الأعمال العام التي حلت معل هيئات القطاع العام وشركاته التحسل بجسميع للتزامات الهيئات والشركات الأغيرة التي لم يكن أمامها من سبيل لتغيير ارجه استخدام النصيب خارج نطاق الأغراض المعددة قانوبا .. ولما كأنت شركات قطاع الأعمال العبام بحسيانها مخاطية يذاتها بأحكام القانون ، ملتزمة قانونا في استخدام النسبة المنكورة فيما خصصت له طالما أن حكم التخصيص لم ينفك قائما _ مؤدى ذلك انه لا يسوغ قانونا استضدام حصيلة غائض الأرباح الصافية في تعويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع في راس عال الشركة القابضة لحساب العاملين و 118 (YA) ★ العلاوات الخاصة :

راجع مبدئی : (۱۲) ، (۱٤) •

(ج) التاديب

 مدى أحقية القطاع القانوني بالشركة التابعة في التحقيق مع شاغل الوظائف العلما بها: رقم المبلدة المنفحة

> 🖈 المشرع في قانون شركات قطاع الاعمال العام رفع ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ اصطحب الى حين الانظمة الوظيعيه التى كانت تطيق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لاحكامه العاملين بالشركات القايضة والنابعة وذلك الى أن تصدر هذه الشركات لوائمها الخاصة وحينئذ اوجب وقف العمل يهذه الأنطمة الا ما نص المشرع على استمراره وابقى العمل يه سواء ورد النص عليها في مواد قانون الاصدار او عواد القانون خفسه - ما نصب عليه المادة ١٤ من قانون قطاع الأعمال العام _ قانون نظام العاملين بالقطاع العام يدخل في عداد الانظمة التي اصطحبها المشرع وقضى بسريانها على العاملين بالشركات التابعة والقابضة على السوية بينهم الى حين مدور اللوائح الشاصة بهذه الشركات ومن بين احكامه ما نصت عليه المادة ٨٣ منه في غفرتها الثائثة من أنه ٠٠ يكون التحقيق بمعرفة النيمابة الادارية بالنسجة الشاغلي الوظائف العليا - مؤدى ذلك اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالشركات .. التابعة _ تعليق •

(1.1)

(د) التامن الاجتماعي

.. تسرى على العاملين بقطاع الأعمال العام احكام قانون التامين الاجتماعي :

تن قانون قطاع الإعمال العسام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ قضي يحلول الشركات القايضة معلى عينات القطاع العام ويحلول الشركات الثابة محلى شركات القطاع العسام يعمني الله استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيعا باغر دون أن يغير بداته ارضاع الملكية العامة ولا مسغة الملكية العامة الملكوال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا تسببها اللي الشعب ولكنه غاير من اسلوب ادارة الشركات التي الشعمها لاحكامه - الطبيعة القانونية للحركات التي شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية للحركات القطاع شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية للحركات القطاع المام علما بأن القطاع المام علما بأن القطاع المام علما بأن القطاع المام علم ابن القطاع وحيد - اساس ذلك أن اللكية العامة أن علكية الدولة وحيد - اساس ذلك أن اللكية العامة أن علكية الدولة عن شركة مناع عام عن الوحدات الالتصاديع عن الوحدات الالتصاديع عن الرحدات الالتصاديع عن الرحدات الالتصاديع عن الرحدات الالتصاديع المناع عام ع

رقع رقم الصطمة الليستة

مقتضى ذلك أن الوحدات الاقتصادية المشار اليها في قانون التأمين الاجتماعي هي بذاتها شركات القطاع العام التي الم اليها الدستور وتناولتها تشريعات مختلفة بالتنظيم ... إن شركات قطاع الأعمال العام من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر -عنه الدستور بالقطاع العام .. نتيجة ذلك أن تلك الشركات تعد داخلة في عموم الوجدات الاقتصادية المذكورة بالمادة ١/٢ من قانون التامين الاجتماعي -تطبيق ٠

474 10.

عاملون مدنيون بالدولة :

رموس موضوعاته ، وصفحاتها بالفهرس : ١ _ التمين (ص ٨٨) ٢ _ اعـــادة التعيين (ص ٩٠) ٣ ــ المرتب وما يلحق به (ص ٩١) ٤ .. تقارير الكفاية (ص ٩٤) ه _ الترقية (ص ٩٤) ٦ _ النقيل (ص ۹۵) ۷ _ التادیــب (ص ۹۹) ٨ _ التأميين الاجتمياعي (ص ٩٧) ٩ انتهـــاه الخدمــة (ص ٩٨) 10 _ مدالخدمة (ص 101) 11 _ طوائف خاصة من العاملين (ص ١٠١) ١ _ التمين

ـ التميين في غير أدنى الدرجات ـ حساب معة الخبرة العملية:

* قانون نظام العماملين المدنيين بالدولة العمماس بالقانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٨ المدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ _ قرار لجنة شئون الخدمة الدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ٠

المشرع استن المبلا عاما من مقتضاه ان يكون التعيين في اللتي وطائف المحموعة النوعية وأجاز التعبيث

رقع ď, البيدا

> في غير النئي هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة او من خارجها ، ووضعت اجنة شئون الخدمة المدنية الشروط والقواعد لذلك ومنها الانتقل مدة الضبرة ـ العملية للمرشم عن مجموع المد البينية الازم قضاؤها في وظمائف الدرجات الأدنى من الوظيف المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين ـ أوچب الشرع حساب مدة للخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف الى بداية أجر التعيين علاوة دورية من علاوات الدرجه المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة ويحد اللم غمس علاوات ... التعيين في غير ادني درجات التعيين يوجب حساب مدة الغبرة العملية التى تزيد على مدة الشبرة المطلوب توافرها لمشسخل الوطيفة ومن ثم اضافة العلاوات الدورية •

(YY)

ـ المقصود بالتميين في مجال منح العلاوات الخاصة:

(ان القرانين ارقام ۱۰۱ لسنة ۱۹۸۷ و ۱۶۹ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٢ لسنة ١٩٩٠ . و ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢٩ لسنة ١٩٩٧ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٢ فيما قررته من منح علاوة شهرية خاصة ، قضت يمنح هذه العلارة لجميع العساملين بالدولة والقطاع العمام وقت العمل باحكامها ، كما منحتها لل يعين بعد هذا التاريخ والتعيين المقصود هو التعيين . المبتدأ الذي تفتح به العلاقة الوطيفية بين العامل وجهة عمله .. في مجال التعيين كاداة لشغل الوظائف القيادية وفقا المكام القانون ٥ لسنة ١٩٩١ يتعين التفرقة بين التعيين المبتدا وبين التعيين المتضمن ترقية أذ الأخير يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة وان كان يدفعها في طور جديد أو ينشىء لها مركزا قانونيا جديدا الا أثه يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق معا يتعين المراجه من المقصود بالتعيين وفقا الحكام القوانين سابق الاشارة اليها) ٠

(31)

وقي وقي الميلمة الميلاة

٢ _ اعادة التعين

* عاملون بالاتماد التماوني الزراعي المركزي ... اعادة تعيين ... تسوية حالة (عاملون مدنيون بالدولة ... المادة تعيين) المقانون رقم ٢٤ المسنة ١٩٧٨ بتبيين المادة تعيين) المقانوني رقم ٢٤ المسنة ١٩٧٨ بتبيين والاتماد الاتطابيعة بوزارة الزراعة ورهدات القطاع الزراعي إلى اي جهة وتسوية أرضاعه ...

أن الشرع في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ اوجب على جهة الادارة تعيين العاملين المرجودين في تاريخ تضاده غي ١/١/٨/١/ يخدمية الاتصاد التعارني الزراعي المركسزى وفروعه بالأقباليم والاتصادات الاقليمية غي وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتمادات المنكورة ، ولم يخولها القانون سلطه تقسيرية في هذا الشان الا بالنسبة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العبامة للتوظف النصوص عليها في أي من القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ يحسب الأحوال ، كما أوجب عليها في ذات الوقت تسوية اوضاعهم وفقسا للقواعد النصوص عليها غي المادة الثانية منها أو التي استعبار غي فلكثير منها احكام القانون رقم ١٠ لســـنة ١٩٧٥ يشان الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي وقسانون تصحيح اوضاع العاملين المديين بالدولة والقطاع العبام الصادر بالقبانون رقيم ١١ لسبنة ١٩٧٥ - حق العاملين المفاطبين بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ في تعيينهم بالجهات الشار اليها وفي تسوية حالتهم مستمدة من حكم هذا القانون بمبا لا يجوز معه لجهة الادارة أن تمتنع عن تعيينهم ولا أن تمتنع عن اجراء التسوية لهم بالتطبيق الحكام هذا القانون ، وأن تراك المروضة حالته شاغلا لوظيفة مؤقتة بدعرى عدم استيفاء مسرغات التعيين بصم مسلك جهة الادارة بمخالفة اهكام القانون •

عاملون مدنيون بالدولية _ عاميلون بالتدريس _
 احالة الى التقاعد _ اعادة نعيين •

(A) /Y

وقن وقن الميلاة الميلة

القانون رقم ٦٣ لمنة ١٩٧٧ في شأن اعادة تعيين المالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس وبمجالات الاشراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والمساهد الغنية التابعة لوزارة التربية والتعليم .. ان نظام التعيين طبقا الحكام هذا القانون ، ونظام توظيف الخبراء الوطنيين النين يتم التعاقد معهم طبقا لقانون نظام العاملين المنبين بالدولة لا يجوز الخلط بينهما ، لأن كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل منها مجال انطباق خاص به ولا يتداخل مع الآخر - أساس ذلك - أن أداة التعيين طبقا للقانون ٦٢ لسنة ١٩٧٧ هي مدور قرار من وزير التربية والتعليم متضمنا ذلك ، في حين أن توظيف المبير بكون بطريق التعاقد ويعد موافقة الجهاز الركزى للتنظيم والادارة نتیجة ذلك : استمرار العمل باهكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في ذال العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة . 11YA

(AY/) YFT

٣ - الرتب وما يلحق به

ــ الحد الأعلى للأجور ســنويا : مدى جواز صرف مستحقات المامل اذا بلفت هذا الحد خلال جزء من السنة •

Yo (YE)

 المسالاوات التشجيعية : لايجوز أن يتمدى مرتب العامل بها نهاية ربعا الدرجة الأعلى لوظيفته مباشرة :

المسادة ٥٢ من قانون نظام العساملين المدنيين
 بالدولة الصادر بالقانون رام ٤٧ لسبنة ١٩٧٨ ٠

(اجاز المشرع بشريط خاصة عينها منع العامل علاقة تشجيعية تعادل الملاوة الدورية المؤردة ولو تجاوز بها الاجر المترد لدرجة الوظيقة التي يشغلها وقت حصوله على الدلارة - حصدول العامل على الملاوة على الدلامة من ومدول مرتبة تهاية ربط الوظيقة التي يشغلها بعد استثناء بيد حده عند القدر المسحوح به للتدرج بالعلاوة الدورية وهو نهاية ربط رقم وقم السندا المتفعة

> الوظيفة الأعلى مباشرة بحسبانها الوظيفة التي آجاز المشترع للجهة الادارية منع العاملي علارة تشجيعية ولي المشترق بها يداية ربط هذه الوظيفة الاعلى مباشرة لمكان منطقيا أن يجد نلك حده عند نهاية ربط هذه المؤلفة الأعلى مباشرة حرّدى نلك أنه لا يجوز أن يتعدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط الدرجة الأعلى لوظيفته مباشرة) *

1V0 (0A)

.. علاوة الحصول على مؤهل أعلى أثبـــاء الخدمة :

★ المادة ۲۰ مكررا من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المدل بالقانونين رقمي ١١٥ لسنة ١٩٩٣ و ٢٤ لسنة ١٩٩٢٠

إذ قرر المشرع منع العاملين الماصلين على مؤهلات عليا اثناء الضدة من شاغلي الدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية أو المكتبية واللذي لم يمينوا وقط لحكم المائدة 87 مكروا قرر منحهم علانيني ملاوات درجة الوظيفة التي كانوا يشخلونها وقت المصمول على المؤهل ولد تجاوزوا بها نهاية درج عليا قبل المرابعة على مؤهلات عليا قبل ۱۹۲۲/۲۰ وطلوا بالمجموعة المنتية أو الكتابية المتيارا من ۱۹۲۲/۲ وطلوا بالمجموعة المنتية أو الكتابية معلوات درجة الوظيفة التي يشخلونها وذلك عمر حصمول العامل على مؤهل عال المتابعة واستدراد بالمجموعة المنتية أو الكتابية الستمراء بالمجموعة المنتية أو الكتابية المتيارة التي يشغلونها والمتدراد بالمجموعة المنتية أو الكتابية المتيارة التي يشغلونها والمتدراد بالمجموعة المنتية أو الكتابية التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل المائة

14. (7.)

_ علاوة الترقية : _ راجع (٣٧) ص ١١١

_ العلاوات الخاصة الشهرية المنوحة للعاملين بالعولة : _ راجع (١٢) ، (١٤) .

_ يعل السفر:

پ عاملون مدنیون بالدولة _ مرتب _ بدلات _ بدل سفر _ تصدیده _ النزول فی ضیافة دولة أجنبیة _

رقم رقم البسدا الصفحة

لائمة بدل السفر ومصليف الانتقال المسادرة بقرار رئيس الجمهورية. قرم ١٤ لسنة ١٩٥٨ ـ پدل رئيس الجمهورية. قرم ١٩٥٨ ـ يدل السسط في سبل المساورية التي ينفقها في سبيل الداء مهمة يكلف بها عادية ال تدريبية - يزيد هذا البدل بنسبة مصددة في حالة مينة ، وفي المضابل يخطف البدل بنسبة مصددة في حالة منينة ، وفي المضابل يضفض البدل في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان

(777) 507

ومناط ضمها آلى المرتب والمعاش :

★ المادة (۲) من القانون رقم ۱۹۸ لمسنة ۱۹۷٦ بشأن منح اعانات للعاملين المنيين بسيناه وقطاع غزة ومعافظات القناة •

المادة (۱) والمادة (۲) من القانون رقيم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شان ضم اعانة التهجير الى الرثب والمعاش ٠

(ان استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى محاعظات الفناة حتى ١٦٧٥/١٢/٣١ والحصوع لاحث النظم المشار اليها في النص على سبيل الحصر ودنت لا يتاتى ألا لمن كان معينا رعانما باحدى الوظائف لمعلا في ١٩٧٥/١٢/٢١ ومن شم يشسترط لاستحماق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمه في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/١١ اذ ان تحديد الشرع هذا التاريخ يستنبع في ذات الوقت تعيين المفاطبين باحكامه بالموجودين بالمقدمة فيه وبنساء عليه لا تستحق هذه الاعانة لن يلتحق بالخدمة في تاريخ لاحق حتى وأن ردت أفدميته الى تاريخ سابق على ١٢/٣١/ ١٩٧٥ اذ لا شان للوجود الاعتباري في الخدمة باستحقاق العبلاوة - الضاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١٨ هو عين الخاضع الحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ قان انحسرت عند هذه الصفة وزايلته لسبب هن الأسباب المتقد تبعا وصف الخضوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧١ ولم يعد من المخاطبين الخاضعين

		•
رقم المطحة.	وقل المبيلا	لأحكامه في مفهوم القانون رقم ٥٨ لســـنة ١٩٨٨ حين المعمل به ـــ تطبيق ٠
7.1	(11)	ــ المقابل النقدى لرصــــيد الإجازات : ــ الحق في المطالبة بما خصم منه يخضم للتقادم الطويل لدى جهة العبل :
		قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسينة ١٩٨١ ــ (المادتان ٣٧٤ و ٣٧٧ من القانون المدنى -
4 7.	(171)	المقابل النقدى لرصيد الأجازات الاعتيادية حق للصامل يستمده من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاه خسته ويحق له تقاضيه دون خسم ضريبة للرتبات منه – تلتزم جهة المعل باداته اليه كاملا ولو اقتطت جزدا منه سواء عن فلغة فيه لذاتها أو لغيرها –ما جرى ما زال عائلا بذمتها في مواجهة من خصم فيه بغير حق المنازل عائلاً بندة مصلحة الضراب – نتيجة ذلك عام خضرع مذا القابل الذي جرى خصمه على النحو الشار إليه للقادم الثلاثي المتصوص عليه في القانون رفم — مكافأة نهاية المنظمة المعاصلين بوزارة التعاون الدولى : — المادد المتي تحسب على التعاون الدولى : — المادد التي تحسب على
AM	(KA)	اساسها ٠
		٤ _ تقارير الكفاية
••	(10)	يمتد بالتقرير الأخير لن تمذر وضــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		ه _ الترقيــة
		احقية المرقى فى زيادة أجــــره بمناســـبة الترقية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة

لا تلادة ٣٨ من قانون نظام العامين للدنين بالدولة الصاحر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨ ، تلادة (١١) وللادة (٣) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والنطاع العام والكادوات الخاصة .

المرقى اليها مضافا اليها الزيادة التي تقررت بالقانون ٥٣ لسنة ٨٤ :

دقم رقع تابسدا الص**فحد**

★ ان عبارة م علاوة من علاواتها به الواردة بالمادة ١٨ الشار الهما انما تشيع مراحة الى علاوة من الدلاوات الدورية للرطبة المرتمى الهما ، وتفيد استحقاق هذه الملاوة الدورية استحقاق مجبلا يعرجب الترقية وطبقا للقانون إذا كانا يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوطبة المرقى اليها ددن أن يخل اسستحقاقها الممجل بالمواعيد الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها .. مؤدى ذلك آحقية المرقين في الحالة المعروضة في زيادة أجر كل منهم بمناسبة الترقية بما لا يعرفز نهاية الأجر للوطبقة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٠ اسنة ١٩٨٤ (مقدارها منتون حديها ..

111 (77)

٦ ــ النقــل

- ★ عاملون مدنیون بالدولة _ المریض مرضا مزمنا _ اجازة استثنائیة _ عودة الى العمل _ نقل •
- ★ المادة ٦٦ مكررا من قانون نظام الماملين المدنيين بالمدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ٠
- ان المشرع أولى رعاية خاصة للعامل المريض بمرض مزمن اذ قرر منحه أجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشغى أو تستقر حالته استقرارا يبكنه من العودة إلى العبق أو يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة يظل في أجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الي المساش _ مقتضى ذلك ان جهـة الادارة غير مقيدة اذا ما أستقرت حالة المامل أستقرارا يمكنه من المودة ال الممل بأن تكون هذه العودة الى ذات عمله الأصلى _ لجهة ألادارة باعتبارها القرامه على حسن تسيير المرافق الذى تقوم عليه أن تقرر عودته الى الوطيقة التي تتفق والحالة الصحية للعامل في ضوء ما استقرت عليه حالته الصنعية حسيبا تقررها الجهات الطنة للختصة دون أن بكون للمسامل الامتناع عن العمل بدعوى الاستمساك بوظيفته الأصلية _ أساس ذلك _ أن النقل مكنه للادارة في وضع الموظف في الكان الذي يستحقه وفقا لقتضيات الممل وتبعا لما تقضى به المسلحة العامة _ نتيجة ذلك _ التزام الموظف المريض الذي تقرر عودته الى العمل بالمودة الى العمل في الوظيفة التي قدرت جهة الإدارة اتفاتها مم حالته الصحية ... تطبيق -

To) (17.)

رقم رقم المبدا المطحة

٧ ـ التاديب

مناط اعمال التدابير المنصدوس عليها بالمادة ٧٩ من اللائحة الماليسة للموازنة والحسابات:

المادة (٧٩) من اللائحة المائية للميزانية والحسابات ... مناط أعبالها ، إن تكون ثمة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الإهمال ، يترتب عليها الحاق خسارة بالخزانة المامة ، فالأثر المترتب على الحادثة هو الذي يحدد مدى اندراجها في نطاق الحوادث ألتى يتحقق بها مناط أعمال هذا الحكم ، بحيث اذا انتقى تحقيق الخسسارة أصلا نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المسار اليها فتط انتفى وحه اتخاذ تلك التداس _ فاذا ما تحقق ذلك المناط صار اتخاذ التدابير للحددة بتلك المادة أمرا لازما بمجرد السلم بالحادثة وبحسب ما تكشف عنه هـذه التدابير أو يتم التوصل اليه أنأثر لاتخاذها يتم تحديد مستولية المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق ألذي بجرى في هذا الخصوص .. الأمر الذي من مقتضاه أن أعمال حكم المادة المشار اليه يجب أن يسبق دائما تفرير المساولية الإدارية للمتهم ، فإن كانت تلك المساولية قد تحددت قملا ، وبات القرار الصادر بتوقيع الجزاء حصبنا بانقضاء مواعيد الطمن لم يعد من ثم موجب قانونا للمطالبة باتخاذ التدابر سالفة الذكر _ تطبيق .

YY7 (Yo)

يسأل العامل تأديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخلال أو المخالفة خطأ شخص تردى فه:

★ تفسن قانون العاملين المدتين بالدولة تحديدا واضحا الإبيات العاملين الخاضين لإحكامه وما يحظ عليم اتهائه من أفعال وتصرفات ... رتب الشرع على الإخلال بالواجيب إو مخالفة الحظر مسئولية العساسل التأديية بالإخسافة إلى مسئوليته للدنية اذا كان مرد الإخلال أو المخالفة خطأ تشخصي تردى فيه ... حفاظ مسئولية العامل مو الإخلال بأصول العلاقة التنظيمية التي رسمها القانون والقواعد الشفته لك ... مدى مسئولية العامل يرتبط بعليها الخطأ النسوب للعامل ... تطبيق . رقم رقم اليسدا الصفحة

٨ ــ التامين الاجتماعي

★ اصابة العمل:

التانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يشان التأمين الإجتماع ...
الشرع اعتبر الاسابة التي تتم للمامل في طريق ذهابه
ال العمل أو عودة منه دون ترقف أو انعراف أصابة
عمل .. المقصود من تأمين أصابات العمل حماية المامل
من المفاطر الذي يتعرض فيا بسبب يتعلق بمباشرته
للممل الذي يسند اليه من رب العمل .. الاصابة التي
تتم للعامل خلال تأديد اليام التي يكلف بها من قبل
رب العمل أو اثناء ذهابه لادائها أو عودته بعد أدائها
تدخل في نقاق أصابات العمل طالما أن أداء فيا منعرج
فيما يلرضه نظام العمل الخاضع له .. تطبيق .

£7V (\7£)

بخ في شأن تحديد مفهوم الأجسر الذي المستحقة تحسب على أسسساسه المكافأة المستحقة بمناسبة الاحالة الى الماش طبقا للمادة ٩٠ مكرر (١) من قائسون الماملين المدنين رقم ٧٤ لسنة ٧٨ و٠٠

1-4 (173)

★ تعویض المرضى بامراض مزمنة خلال فترة المرض :

الله رات التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لسنة ١٩٨٠ التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٠ الأمراض المرتف فقر منحه تمريضا يمادل أجره كاملا أثناء فرء مرضا الى أن يشغى أو تستقر حالته استقرادا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا حـ الأجر طبقاً للتمريف المحتماعى مو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقدى من جهمة عملة الأصلى أقاد عليه الأرس ويشمل عصد الأجر الإسامى وهو الأجر المبين في الجيدادل المرفقة بنظم الشعفها ، والأجر المنفية ويقصمه به بالقرى ما يجسل عليه الشمن عليه خاصة الموافقة التي ينخص لي عليه المسامل وفقة الموافقة التي ينخص لي المسامل وفقة الموافقة التي المنطقة المن المحافظة المن المنطقة التي ينخص عليه المسامل وفقة الموافقة التي المنطقة التي المنطقة التي ينخص عليه بالقرى ما يحصل عليه الأمن المعراد والأجر الإنسانية والمنافقة المن المحافظة في المقمدة ومضادكا في المصل عقير أحقيته في المحسول على أجره ومضادكا في المصل عقير أحقيته في المحسول على أجره

رقم وقم البسدا الصفحة

> ونقا للوطيقة التي يشغلها كذلك عناصر الأجر النفر من حوافز ويدلات والجرد المسافية منا يتطلب الحصول وطيفه الساركة والاسهام النفل في الإنتاج والقررة الساغل المشرع لتصديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصبل عليه في السنة السابقة) اننا يمثل الحد الادني دختى السامل المريض بعرض مؤمن فافاة استحدثت زيادات السامل المريض بعرض مؤمن فافاة استحدثت زيادات ما تعددت قيمته يقوافين أو لوائح أو الزادات كاعافة النفاء الاجتماعية والبدلات أو تلك التي يرتبط تحديد المنا الإجتماعية والبدلات أو تلك التي يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى اداد معين استحق الماطر الوطيفي وباعتبارها داخلة ضسمن عناصر التحويض -

> > ٩ _ انتهاء الخلمة

الإحالة إلى المعاش :

سن الاحالة الى المباش ، ومدى الأحقية في البقاء بالخدمة حتى سن الحامسة والستين:

- المادة (۹۰) من قانون نظام الماماين للدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الملادة الثانية والمادة السادسة ن مواد اصدار قانون الثامن الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ونقادة ١٣٤ من قانون التاميز الاجتماعي للتسار الله ١٠
- إن تعديد سن الإصالة الى المسائن هو جزء من نظام الرطبة العامة الذي يضصح له الموقف الذي دضوله المنحنة ومو نظام قابل التعديل باعتبار ان علاقة المرقف بيجة الادارة علاقة تطبيبة حمد ليس للموظف من سبيل من تعين الإسباب التي تتنهى بها ضحته ومن بينها تعديد من الاحالة الى المعاش حمد المشرح في القانوين رقعى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٩٠ قرر أصلا عاما يسرى على الماملين المناطبة بأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٩٠ بأنهاء ضحتهم لدى بلوغهم سن البستين ، يستثني من ذلك الواظفين للوجودين بالفخدة في تاديخ الصلى بأحسكام القانون الذين تجيز قوانين توظهم بقامم في التحدة بعد بلوغهم عنامم في التحدة بعد بلوغهم عنام هذه السن باكبا مد هذا الاستثناء الوسري

12E (10T)

رقم رقم المساحة الصاحة

> على مستخدمي الدولة وعمالها الدائمين وذلك بمقضق حكم الإسالة للتصوص عليه بالمادة (۲۰) من القانون حكم الإسائة للصحوص عليه بالمادة (۲۰) من القانون من حكم منا الاستثناء مي بالمراكز القانونية الثابية في / ۱/۲/۲ ان كان الأسر يتصلس بعاص أو مستخدم , ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ۱۹۲۳ مرددا ذات العكم فيصل الأسمل في انتها، خدمة المفاطين باسكامه ويتوغيم فيصل الأسمل في انتها، خدمة المفاطين باسكامه ويتوغيم المرجودين بالخدمة باي من هذه الصفات في ۱/۲۹۳/۲۹۱ المرجودين بالخدمة باي من هذه الصفات في ۱/۲۹۳/۲۹۲

(1)

الاحالة قبل بلوغ سسن الماش ـ صرف مكافأة توازى أجر سنة ـ مفهوم الأجر :

 المادة ٩٠ مكررا (١) من قانون نظام المامدين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ لم يبين المشرع في المادة ٩٥ مكورا المتصود بالأجر الذي تصرف على أسساسه المكافأة الشار اليها بهذه المادة _ والأصل في الأجر اله يتقاضاه المامل من رب المسل نظير ما يبدله من جهد ومن ثم فان ما يتقاضماه المبحل الذي انتهت خدمته لا يعتبر أجرا يدور مداره واذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار ألأجر الذي كان يستحقه العادل أثناء الخدمة قان مقهوم الأجر في هذه الحالة أنما يشميكل وحدة قياس نعطى لما يستحقه العامل عند انتهاء خدمته من معاش دوری أو مكافأة _ ولذلك فانه توحيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتسكينا للحكم في سياقه الموضوعي يغدو متعينا لتحديد الكافاة المنصوص عليها في المادة ٩٥ مكرر (١) المشار اليها الرجوع الى مفهوم الأجر الوارد بالمادة (٥) من قانون الثامين الاجتماعي الصادر . بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي اضحى يتصرف الى كل ما يحسل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من . جهة عبله الأصلية لقاء عبله الأصلي بمتصريه الأساسي والمتغير • المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٩٥ مكرر (١١) تنحد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التامين الاجتماعي .

رقم رقم اليساد السقطة

> معاش ـ تعويض الدفعة الواحدة ـ مدة الاشتراك الفعليــة والمضاعفة في نظام التأمين الاجتماعي:

- المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالتمانون رقم ٧٩ اسمة ١٩٧٧ والمصدل بالقانون رقم ٤٧ لسسسة ١٩٩٤ ١٩٩٤ - المادة الأولى من المقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦ بحساب دمة خمعة الماملين المدين المستيفيني معافقات التماة وسيباء مضاعفة عند تقدير الماني (د المكافاة ٠
- لا ان المصافى أو تعريض الدفعة الواحدة الذي يستحق المصاحل طبقاً والحكام اللسانور دوم ٢٩ لسنة 1٩٧٥ ألما العملية في نظام التامين الإحتماعي (وادا الإنسستراك العامل العملية في نظام التامين الإحتماعي (وادا الإنسستراك العامل في قانونا سامة مدة اشتراك العامل في نظام التامين الإحتماعي التي قضاعاً في محافظات الفناة في المحافى أو مسينة من مصافحة في المحافى أو المكافاة وأصل في حافظة أي من البديلين المحاش أو المكافاة وليس في حافة أي من البديلين المحاش لا يجرز حساب عدد الاحتماد مدد الاستياد، بمحافظة سيناه للمحروضة الاحتماد على محافظة عدد تقدير تدويض الدفعة الواحدة الي يحصل منهم على معاش .

11 (77)

معاش الأجر الأسساسي ــ معاش الأجسر المتغر :

- ★ القانون رقم ۱۰۳ أسنة ۱۹۸۷ بزيادة الماشات •
- الشرع زاد الماشات المستحقة في ١٩٨٠/١/٣٠ و وقفا المسادر بالقانون (قلم ٧١ لسنة ١٩٦٥ أو القانون (قلم ١٩٠٤ السنة ١٩٦٥ أو القانون رقم ١٩٠١ السنة ١٩٦٠ أو أسال المسادر الماش و مكافات استثنائية بنصبة ١٩٠٠ وذلك اعتبارا من الماش وتسرى في شائها جبيع أحكامه _ انتهام خدمة الزيادة منشدة الموقف قبل ١٩٨٠/١/١ يؤدى الى زيادة مناشم من الأجر الاساسي بقدار ٢٠٠ من المناش المستحدى من الأجر الاساسي بقدار ٢٠٠ من المناش المستحدى تن الأجر التسامي بقدار ٥٠٠ من المناش المستحدى تن الأجر التسامي بقدار ٥٠٠ من متوسط أجر تسوية

وقم وقم اليندا المنفحة

مذا المساعى اعتبارا من //١٩٨٧ يسند من أحكام النانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٧ يصديل بحض إحكام تالنانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٧ يسرخ وقد حاز الحكم منها بوقف صرف الزيادة في معاض الإجراء الأسسامي المستحق للموقف وفقا للقانون رقم ١٩٨٧ لمسنة عن اللمن قبه بما مؤداء المجمع بن الزيادين نقاداً للمحكم وتطبيقاً للقانون رقم ١٩٨٧ في الوقت عيد المتابعة من الزيادين نقاداً للمحكم وتطبيقاً

(77)

١٠ _ مد الخدمة

تجيز المادة ٢/٩٥ من القانون 22 لسمة الإمالية المدنين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٣٤٤ لسمة ١٩٩٣ من تجيز بقرار من رئيس الوزراء مد خدمة أي من شاغل الوظائف العليا ممن الدرجتين العالمية و المعانة وما في مستواها لمدة المصاحا سمنتان ، متى اقتضت الضرورة القصوى ذلك ٠

1.7 (12.)

11 ـ طوائف خاصة من العاملن

قد أشير الى كل من هذه الطوائف بمكانه المناسب بالفهرس حسب موضــوعه ، واجمالا فانها تنتظمها البادي، أرقام : (١٤) ، (١٥) ، (١٣) ، (١٧) ، (١٩٥) .

(E)

غرق سياحية :

التعديل المقترح للائحة الأساسية للغرف بهدف تقييد الحق في الترشسيح غسير

رقم رقم البندا الشقية

> مشروع ، لأن هذا الحق لايجــــوز تقييده الا بنص في قانون :

- القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٨ بانشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها للمدل (انتخابات) ٠
- ★ بالقانون رقم ۱۷۹۵ لسنة ۱۹۸۱ ـ قراد وزیر السیاحة رقم ۲۹۱ لسنة ۱۹۹۰ لائمة أنفرف السیاحیة ـ (المادة (۵) من قراد وزیر السیاحة رقم ۲۹۱ لسنة ۱۹۹۰ بشان الائمة الإساسية المشتركة للفرف السیاحیة تمس عل ان تكون معت العضویة في موطنس ادارة الفرفة تلات متدالبنین ، وقد اقترح تصلیلها تتصبیح مدة العضویة في مجلس ادارة الفرفة تلات صحنوات على أنه لا یجوز الترشیح الترشیخ متدالبنین متنالبین الا بعد انقضاء وروة اتنخایج واحدة على الاقل التدالین المنصور تلای المتدال المنافق المالقة تخصص قیدا على الحق في الترشیح لا یسوغ بنص في لالمة وانها یكون تنظیمه بخص في الفرت خلا القانون رقم ۵۸ لسنة ۱۹۲۸ من مثل مثل القید القید ـ مؤدی ذلك پاهم الفید النصوص علیه فی المادة (۱۹) أو الشروع المقدي تعدیلها مخالفا للغانون ،

\£0 (±A)

غرامة التاخير :

تراجع في شأنها المبادئ: (٧٢)، (٩٦)، (٩٦)، (٩٦)،

- ★ عقد _ عقد اداری _ تنفیذه _ غرامة التاشع
 - 🛨 और १६४ को विशेष्ट अधिक 🖈
- ﴿ جرى افتاء الجمعية السومية على ان مبدأ تنفيذ المقد بحسن نبة هو أصل من الأصول القانونية التي تحكم المقود المدنية والمقود الادارية على حد سواه بمتضاء يلتزم كل طرف من طرفي المقد بتغفيذ ما انقفا عليه في المقد فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالترامة المقدى ووجب حمله على الرفاء بهذا الالزرام وصار تحميله بما ربه المقد من جزادات كثرامة الثاخير أمرا واجبا قانونا _ تطبيق) *

T1V (VT)

رقم وقم البندة المنفطة

(6)

فائض الحصة النقدية:

- شركات ــ شركات قطاع الأعمال العام ــ استخدام فالنص الحصة النقدية ــ السلطة المتوط بها وضع قواعـــد استخدامها وتوزيعها ٠
- و المادة ٢٦ من الدستور ... القانون رقم ٢٧ لمسئة ٢٠٣٠ بشان هيئات الشاح العام وشركاته ... القانون رقم ٢٠٣ لمسام احتراما من المسام احتراما من المسام احتراما من المسام احتراما من المسام المسام المسام المسام المسام المسام المسئود التي يعملون بها اختص بموجب قانون هيئات الشعاع العام وشركاته المساملية التي يعترر توزيعها ... السلطة المخصة بتوجهه مذا النسبيب رئيس مجلس الوزراء فيحدد نسبته وقراعه استخدامه ... شركات نظاع العام وشركاته متنفى ذلك تحمل تملك التركان التطاع العام وشركاته متنفى ذلك تحمل تلك التركان بالترامات المهام وشركاته متنفى ذلك تحمل تلك التركان بالترامات الهيئات والشركات الأخيرة ومنها نسبيب الماملين بشركات القطاع العام في الأباع ... تتيجة ذلك تحمل تلك التركان التعام العامل المنامية من بشركات القطاع العام في الأباع ... تتيجة ذلك تنفيل قانونا لرئيس مجلس الوزراء ... تطبيق ...

(F+1) (33

AYE

(1+1)

(۲۲/ب)

فروق استعاد :

احقية صرف هذه الفسروق متى كانت زيادة الأسمار بمقتفى قرارات سسيادية وقد نص في المقد على ذلك •

(3)

قرائين :

القرائن نوعان : قضائيـــة وقانونية ، وللقرينة القضائية عنصران • •

رقم وقم اليسة الصفحة

قرار مسیادی :

مفهوم القرارات السيادية أو « الجبرية » ... راجع : (١٩) ، (١٠١) .

قطاع الأعمال العام:

راجع ما يتعلق به بالمبادئ: (۱) ، (۹) ، (۲۲) ، (۲۲) ، (۸۸) ، (۲۹) ، (۸۸) ، (۷) ، (۸۱) ، (۷۱) ، (۱۵۱) ، (۲۶۱) ، (۲۹) ، (۱۰۱) ، (۱۰۱) ، (۲۰۱) ،

(3)

لالحية:

اللائحة الأساسسية المستركة للغسرف السياحية وراجع: (٤٨) *

لبن _ البان الأطفال الغذائية والعلاجية :

تحديد التعريفة الجبركية الواجبة التطبيق عليها • راجع (٦٨) •

لجان قضائية:

اللجان القضائية للاصلاح الزراعي :

(١) حجية قراراتها ... راجع (٤٦)

(ب) ما يس صحة تمثيل الهيئة العامة للامسلام الزراعي في عضويتهسا بـ راجم (١٦٨) * رقم رقم البسدا افسلما

(6)

بۇسسات مىحقية :

رؤساء مجالس اداراتها ــ مدى جواز البقاء في الخدمة بعد الستين :

- بلادة (۲۸) من القانون رقم ۱۶۵۸ لسنة ۱۹۸۰ بشان سلطة الصحافة ـ المادة الأولى وللادة التائية من القانون رقم ۲ لسنة ۱۹۹۰ بتعديل بعضى احكام القانون رقم ۱۸۵۸ لسنة ۱۹۸۰ ٠
- أن الشرع في النطاق الزمني للممل بحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ جمل سن التقاعد للماملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستن سنة واختص هؤلاء العاملين دون غبرهم من رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية وأعضاء مجالس ادارتها بحكم استثناثى يجوز وفقا له مد سن هؤلاء المأملين سنة فسنة حتى الخامسة والستين ومن ثم فانه بمجرد بلوغ المامل الستين تنتهى علاقة الممل القائمة بينه وبين المؤسسة السحفية بموجب حسكم قانوني أمر يمتبر من النظام المام قلا تستمر العلاقة الا اذا زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بمده سئة فسنة حتى الخامسة والستين وذلك بقرار يصدره المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية وبصدور هذا القراد تبقى علاقة السمل قاثبة وفقا لنظامها الذي جرت عليه عند بلوغ سن الستن حتى تنتهى ببلوغ نهاية مد سن النقاعد فمن تحد سن تقاعده يستصحب مركزه القانوني الأمر الذي لا بتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد أنتهاء السن القانونية ، اذ الركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان مده العلاقة في الاطار الآمر من الأحكام القانونية بما ضربته من سن ممينة للتقاعد لا يتزحزح الا في حدود ممينة وبقرار من سلطة بمينها بعد اجراءات عرسومة ـ المشرع بغية مد نطاق الاستثناء القرر بالفقرة الأولى من المادة (۲۸) سالغة الذكر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسة الصحفية القومية اصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالغاء الفقرة الثالثة من المادة ذاتها والتي كالت

رقم وقم البساة الصفحة

تطعين حقل استمرارهم بيناصبهم بعد بلوغ من التين ولما كان هذا القسانون يسرى بأثر مباشر أعتبارا من الامرام 194 فاله لا يستطل به الا بن أعداكه القانون في التاريخ المذكود قبل أن يبلغ من السين لأن من بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته الوطيقة للأسسة الصحفية قد أنهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يعيد الاستمرار القعل في العمل شغلا قانونيا له مؤدى ذلك : أنه لا يجوز عد السن لرؤساء مجالس الدارت المؤسسات الصحفية الذين سبق أن بلغوا من المنترة في العمل بالقانون رقم ؟ لسنة 1970 ولو كانوا استمدوا في العمل بالقانون رقم ؟ لسنة 1970 ولو كانوا العامل بهذا القانون .

- إلا (ب) المادة (٢٦) عن المقانون ١٤٨ لمسنة ١٩٨٠ المادة ٤٦ من اللائمة التنفيذية له المسادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للمسحافة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٠ .
- ★ كون مدة عطى وية مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية أوبع سنوات قابلة للتجديد لا يرتب مدا السن التقاعد لمن أدرك سن السنين خلال مدة الجلس ، الا تجد مدة الطحوية حدما الإقصى قانونا في هذه السن فالمضموية تنتهى حتما في هذه الحالة بلوغ أقرب الأبطني، انتهاء مدة مجلس الادارة أو بلوغ سن الستين الذى يفيد بلوغه انتفاء واحد من شروط الطحوية) .

(77)

مجلس الدولة :

ادارات الفتوى ... مدى اختصاصيا بسراجعة عقود الهيئات الخاصة ذات النفع الصام :

و قانون مجلس الدولة رقم 22 لسنة ١٩٧٧ ــ لنشرع ناط. بادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ابداء الرأى في المسائل التي يطلب الرأى فيها من رئاسة الجمهورية او رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات المامة به الزام الوزارات والهيئات الصامة والمسائح الحكومية الا تبرم عقدا أو تقبل صلحا أو تجهز تحكيما أو قراد محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة الان جيدا لا بعد استفتاء ادارة الفتوى المختصبة لا المقود الادارية دقم والم البسدا الصفحة

> نختلف اختلانا جوهريا عن عقوه القانون المخاص بأن المحت طرفيها شبخص من اشتخاص القانون العام وتنظمين أحكاما استثنائية وهيم مالوفة لا مقبل لها في عقود القانون النامس _ تتيجة ذلك _ خروج مراجعة المقد الذي لا يكون أحد طرفية شخص من أشخاص القانون العام بن الاختصاص الوجوبي بعجلس الموقة في مراجعة المقود _ تطبيق حاجية

(111)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع:

مدى جواز اعبال فتواها على الحالات الماثلة :

 ★ المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ٠

★ (فتوى الجمعية المبوعية يجب أن تصيدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها ، تثير مشكلة ممينة رغم فيها الرأى القانوني على جهة الادارة • ذلك الأصل المام ليس طليقا من كل قيد ، حيث يسوغ قافوقا استصحاب ذات الرأى على حالات أخرى ، لم يصدر في شانهسا تحديدا بشرط تباثلها في الظروف والملابسات وغرما من الاعتبارات والأنظمة القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم عليه جهة ألادارة في نطاق مستوليتها الادارية بما تقرضه من وجوب السممي الذي لا انقطاع له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة فان ضم عليها الأمر كان لها اللجوء الى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره ... الهيئة المامة للاصلاح الزراعي قدرت في نطاق مسمئوليتها الادارية أن ثمة حالات بمينها نتماثل والحالة التي صدرت فيها فتوى الجيمية المبيمية رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١ _ مؤدى ذلك ليس ثمة ما يحول قانونا دون استصحاب ذات المدأ الذي استظهر ته تلك الفتوي) •

147 (50)

افتاء سابق للجمعة _ تنفيذه :

طلب مصلحة الجارك الزام الهيئة العامة لبنك تاصر الاجتماعي أداء مبلغ ضرائب ورسوم حدكمة عد مد

رقم وقم اليسد! المسقعة.

1717

سيارات ليموزين تم استيرادها لاستخدامها في مشروع يعرفرني حسر للنقل السياحي .. اتنهت الوصية الصومية يجلسة (١٩٦٤/١/٩ الل احقية حصلحة البحارك في استئداء الرسوم الجمركية الستحقة عن السيارات التي تام البعك ببيمها للغير .. تنفيذا لهذا الانتاء يقع عل عامل المجلسة لبعال ناصر الإيمناعي الالترام بأداء المسلخ للطالب به في مذا النزاع والذي يعدل فرق المسلخ ما الجبر كية المستحقة على تلك السيارات) .

(V)

علم جواز التفويض في طلب الرأى من الجمعية :

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسينة ٤٧ لسينة ١٩٦٦ لسينة ١٩٨٤ ٠ ١٩٨٤

(جمل الشرع استنهاض ولاية الجمعية العبومية لقسمي الفتوى والتشريم لاستظهار رأيها الثانوتي وفقا لبنود أ و ب و ج من المادة ٦٦ المسار اليها لا يتأتى الا عن طريقين : الأول : ما يرد اليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا ٠ والثاني : ما يحال اليها من مسائل دولية أو دستورية أو تشريعية أو غيرها من السائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهبئة التشريمية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء اذا ما قدر أى منهم طرحها على الجمعية العبومية ، وفي هذه الحالة قان اعمال السلطة التقديرية قاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغير امكان التفريض فيه اذ أن التفويض يتحدد نطساقه بما لا يمس صلاحية الوزير ومسترليته الدسستورية والسياسية وان شيوع المستولية ألدستورية والسياسية في مستوليته الادارية والتنفيذية وتداخل هذه المستوليات أمر لا يمكن تقديره وتبييزه الا بواسطة الوزير نقسه وتقديره للآثار الممكن ترتبها على ما يتخذم من قرار ... مؤدى ذلك عدم جواز تغويض الوزير غيره في طلب الرأى من الجمية السومية) •

171 (01)

 ★ وجله لنظر الموضوع بعد التدخل التشريعي الذي أجاب على السؤال المطروح أمام الجمعية : رقو وقع البساء المنقحة

بلا المادة 29 من الغانون وقع 2-1 لسنة ۱۹۹۳ بانشساد الاتعاد المعرى الغارق التضييد والبناء - كانت المادة المسال الها تقوي بحل جميع والبحيمات والاتعادات والاتعادات النافة بانشطة المقاولات عبدا الجحمية التعاولية الغانون وقم 7-1 لسنة ۱۹۷۳ المصول به اعتبارا من الغانون وقم 7-1 لسنة ۱۹۷۳ المصول به اعتبارا من الاتجابة للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لإحكام الإنابية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لإحكام المقرر بقوة الغانون وقرض عليها توفيق وضاعها خلال نقرة عينها حالشرح بما اجراء من تعديل لهمه المادة قد الماب على السؤال المطروح أمام الجمعية بما لا يظهر المرفضة وحداءا -

127 (27)

عدم ملاحة نظر الجمعية للموضوع
 اذا كان قد رفعت بشائه دعوى قضائية :

★ مجلس الدولة _ الجمعية المسرعة لقسيس القسري والتقريع _ دعوى قضائية _ عدم ملاحمة إبداء الرأى • لا يكون من الملائم إبداء الرأى في مسالة من المسائل اذا كانت مدد المسائة بذاتها مثار دعوى قضائية تقديرا للاجراءات القضائية التي انتظات بشائيا »

(111)

راجع كذلك ميدا : (١٣٨) .

ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية العسومية القدى والتشريم :

١ ــ المنازعات التى تنحسر فيها الصفة
 عن طالب الرأى:

راجع المبادي: (۸۵) ، (۱۰۹) ، (۱۱۳) ، (۲۲) ، (۲۲) ، (۲۲) ، (۱۰۹) . (۲۲) . (۲۲) . (۲۲) . (۲۲) . (۲۲) .

اللا اختصاص الجمعية السومية السعى اللاوي والتشريع بابداء الرأى فى المسائل الدولية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانولية ، لا يتجلد الا الأ الحيلت المسألة على الجمعية المسومية من حدوم النص على مبيل رقم رقم البـدا المبلحة

> الحصر، وهم دئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريبية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول المصم غير مؤلاء اجالة عدد المسائل ال يعضها الل الجمعية السومية ب خودي ذلك بعدم قبول طلب الرائ في حالة تقديمه من فير ذي رسفة تعليق ف

(117)

المادة 77/د من قانون مجلس الدولة رقم 24 السنة 1977 _ اختصاص الجمعية المدرمية بنظر المنازعات بين جعيد أو 775 من الجهات المسرص عليها في الفقرة (د) من المادة 77 هو بديل عن استعمال الدعـوى توسيلة لحصاية الحقوق وفقي المنازعات _ يجب أن يشم طلب النزاع على البعسية المسرحية من صحـاحب السنة في التقاضي طبقا للقانون والن يوجهه لل من يمثل المجهة لليها قانونا _ أساس ذلك أن الصافة خرط لليها الموادية المجهة المجهة المحرف المنازع المادة خرط منائل حماية المحقوق _ مناشى ذلك عمم قبول طلب عرض النزاع الذا لم يقدم مناحب المحافة في التقاضي المؤلف في المؤلف حما تصاحب المحافة في التقاضي المؤلف في المنازع الذا لم يقدم مناحب المحافة في التقاضي المؤلف في المنازع المادة في المنازعات تشهيق .

110 (101)

يجب أن يصدر طلب الرأى من جهة ذات شأن في طلبه :

★ استقر افتاء الجمعية السومية الى وجوب أن يكون طلب الرائ صادراً من جهة ذات شأن في طلب سواء بأن تكون جبهة ذات شأن في طلب سواء بأن تكون جبهة ذات ولاية واختصاص في اطساء ، أو بأن يكون الرأى المطلوب منا يمسى صاد البهة بن حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث تبين أوضاع مركزها القانوني وجوانبه فأن كان طلبي الرأى في مسالة لا تتملق بها بأى من وجود التملق لم يكن لها أن تسأل في فيا ليس من ضبود التملق لم يكن لها أن تسأل فينا ليس من شرفها – تطبيق .

زې۱۲۲) د ۲۹۳

٢ ــ ١٤١ كان طرفا النزاع:أو أجدمها شيخصا من أهسخاص القانسون الخاص دراجع في هذا المسادية: (٣٣) ، (٤٤) ،
 (١٤١) ، (١٤١) ، (١٧٤) ، (١٧٥)

المادة ٦٦ من قانون مجلس أللولة المتنادر بالقانون رقم المنادد بالقانون رقم المنادد ١٩٧٢ من المؤتنسات المنافظية لا تعلق ال تكون المناد

11

رقم المنقحة	رقم المينة	
1.7	· (₹₹)	مؤسسات خاصة تباشر نشاطها كأصل عام في نطاق احكام القسانون الغاص بـ نتيجة ذلك : انزراع بن مصلحة الجبارك واحد أشخاص القانون الغاص يخرج من اختصاص الجمعية الممومية لقسمي الفتوى والتشريع تطبيق .
477	(22)	ــ عدم اختصاص الجمعية الصومية بنظر النزاع لكونه بين حيثة عامة وشركة قطاع عام ــ والأخيرة شخص من اشخاص القانون الخاص •
		٣ ــ المنازعات التي تشــور حــول تقدير

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ اسمنة ١٩٧٧ .

الرسوم القضائية:

- ★ المادة 17 و 17 و 10 من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في الواد الدنة...
- ★ الأصل هو اختصاص الجعية المبوعية لقسمي المتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المينات المامة أو بين الهيئات المامة أو بين الهيئات المامة أو بين هام المؤسسات المامة أو بين الهيئات المعاية أو بين هام في انقاؤون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه فاست ماريمًا عاصا للطمن في تقدير الرسوم القضائية أذ ناط ذلك بالمحكة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الل المنازع في معاد المسارية إلى كان أطراف النزاع ولا يجوز عن الجمعية المسومية إلى كان أطراف النزاع ولا يجوز المجاج في هذا الشائل بنص المادة ١٩٠٠ من قانون المنازع عن المحكية المسارية إلى المنازع ولا يجوز المنازع الله المنازع ولا يجوز المنازع الله المنازع المنازع ولا المنازع ولا المنازع ولا المنازع المنازع ولا المنازع المنازع المنازع في المناد المناز المناز

 إلى المنازعات التي تثور حولي الفيريسية إ على اللخل :

القانون وقم ٤٧ لسنة ٩٩٧٢ يَشَأَنُ مَجْلُسُ الْلَّوْلَةُ *

رقم رقم البسدة الصفحة

- القانون رقم ۱۵۷ لسئة ۱۹۸۱ باصدار قانون الضرائب على الدخل -
- إلاض مو اختصاص الجنسية السومية للسمى الفتوى والتشريع بالقصل في المتازعات التي تفضا بين الوزارات ال بين المسالح العامة أو بين الهيتات العامة أو بين مف الجهات بضعها البضى الا أن المشرع في كافون العدالم على الدخل خرج على هذا الأصل فيما يتملق بالمنازعات التي تقود حول الفريية على الدخل استحقاقا ومقدادا التي تقود حول الفريية على الدخل استحقاقا ومقدادا في مترى طريقا خاصا للمطفئ فيها أمام لبنة الطمن والتي يجرى الطمن في قراراتها بدعوى أمام المتحلة الإبتدائية للخصة وفق الإجراءات والجاعيد التي عينها النص ، ولا كان المحكم الغاص يعمل به في خصيص من الجمعية الإختصاص بالفيل في تلك المنازعات يتحصر عن الجمعية الإختصاص بالفيل في تلك المنازعات يتحصر عن الجمعية الإختصاص المتحلة اللعن العن المحكمة الإختصاص المتحلة المعن العرائة المنازعات بتحصر عن الجمعية الإختصافي المتحلة المعن العرائة المعادية المعادية المعادية المعادية المعادية المعادية المتحدة المتحددة المتحدة المتحدة المتحددة المتحددة المتحددة المت

45 (13)

منازعات تنفیذ الأحكام:

- ★ المادة ۲۷۵ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- ﴿ متضى مدد المادة التي تسرى أمام محاكم مجلس الدولة أن القصرة خالف بخافي التنبية دون سواء أمر الفصل في المنازعات الادارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه في شأنها معا لا ينفتع معه المجال بأى حال لصلب هذا الاختصاص منه أو مضاركته فيه على أى والشريع تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الأسكام الصادرة من معاكم مجلس الفولة والأمر معلود برجه عام لغاضي النغفية دون غيره سالنزاع حول كيفية حساب الغاضي التغاولة المتكوم بها على جهاز المدمى الصام الاشتراكي جمساب المتراكي جماعة المتحل المتاني بإحد الخاضيين في المحكمة التي

11 (**)

۲ - المنازعات الخاصة بطلب رفع الحجز الاداري :

رقم رقم الصفحة السادا

- ★ المادة ٦٦ من قانون محلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ أسنة ١٩٥٥ قي شأن الحجر الاداري • والمادة ٣٣٥ من قانون المراقعات المدنية والتحارية رقم ١٣ أسنة ١٩٦٨ ٠
- ★ الأصل هو اختصاص الجمعية العبومية لقسمي الغتوى والتشريم بالغصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين الصالح المامة أو بين الهيئات المامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه ألجيات بعضها البعض ... ناط المشرع أختصاص القصل في المنازعات الخاصية بطلب رقع الحجز التي يجوز للمحجوز عليه رقعها بقاضى النتعيذ الذى يتبعه المحجوز الاختصاص منه أو مشاركته فيه _ أثر ذلك _ اختصاص الفصل في تلك المنازعات يتحسر عن الجمعية العمومية وينمقد لقاضى التنفيذ أيا كان أطراف النزاع _ تطبيق •

راجع أيضا مبدأ: (١٣٣/ب)

٧ _ منازعات الحيازة:

🖈 الدة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ــ قانون العقوبات رقم ٥٨ أسنة ١٩٣٧ المدل بالقيانون رقم ٢٩ لسينة ١٩٨٢ - اختصاص الجمعية العمومية بأبداه الرأى الملزم في المنازدات التي تنشأ بين الوزارات والصالح العامة هو الأصل ... إذا عقد المشرع الاخصاص بنوع من المنازعات لحية أخرى منص خاص صريح فيتمنى الاعتداد بالنص الخاص وحده _ انعقاد الاختصاص بمنازعات الحبازة لنبابة السيامة والقاضى الجزئي المختص ب مؤداء ال هذا الاختصاص يتحسر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . وأو كان النزاع بين جهتين من الجات الواردة في المادة ٦٦/د من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ـ تطبيق -

T01 (155)

٨ ـــ القضاء بالفوائد القانونية :

 أن الستقر عليه أن مناط القضاء بالفوائد التاخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم القدار تتم الطالبة القضائية به _ المشرع لم يسبخ على الجمعية المبومية ولاية الغضاء في المنازعات التي تقوم ببن

270

CTTO

رقم رقي البسدا العيقمة

السلطة التنفيذية وهيئاتها وائما عهد اليها مهمة الافتاء قيها بابداء الرأى مسببا _ ولا يقدح في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالزام للجانبين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولاينزل منزل الأحكام ... لا تعد المالية بالقوائد القانونية أمام الجمعية العمومية مطالبة قضائية بمفهومها ألمني في كل من قانون المرافعات والقائرن المدنى ومن ثم يكون قد تخذف مناط القضاء

۱.۸ (=/79)

> يدخل في اختصاص الجمعية أبداء الرأى الملزم في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الإدادية:

- المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ ٠
- ★ (اختص المشرع الجماية المعومية بابداء الرأى مسبيا في الأنزعة التي تنشب بين الجهات الادارية بنضسها البعض وذلك بديلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات وأضفى المشرع على رأيها صفة الالزام للجانبين حسما لأوجه التزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حتى النعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حثى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية واذ تستوى الجمعية المبرسة على قمة أجهزة الفتيا داحق الدولة لا يسوغ ان يكون الرأى المسسادر عنها محلا لجدل أو مساومة أو أمتناع عن تطبقه اذا له يصادف قبولا ويتمني على الجهة الإدارية الا تنقاعس عن تنفيذه على أي وجه من الوجوء وان تتجرد عن مثل هذا التصرف الذي قد يستثير وجه المستولية عنه وعل الجهة الادارية التي صيدر الرأى لصالحها حال استمرار امتناع الجهة الادارية الأخرى عن تنفيذه الا تقعد عن أبلاغ الجهات الرثاسية وتحريك ولايتها في هذا الأمر وضعا له في تصابه وليس ثم من مندوحة في وجرب الصياع الجهات الادارية الي تنقبذ أفتاء الجمعمة العبومية وعدم مخالفته أو الإمتناع عن تنقيذه أو الانحراف عنه حرصا على أن يسود القانون وتغلف ألشرعبة تصرفاتها التزاما بصمحيح تلك المتضيات .. تطبق : النهت الجمعية الممومية الى التزام محافظة القامرة بتنفيذ ما انتهت البه الجمعية السومية من رأى ملزم بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤ .

**

رقم رقم البسدأ الصفحة

المجمعة الصرية لتامين المسئوليسة الدنيسة على العملة البناء :

(أ) اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بها :

★ القائرن رقم ۱۹۷ لسسته ۱۹۷۸ باعادة تنظيم النياية الادارية ، ويسط مد الولاية للادارية ، ويسط مد الولاية على المالين مد الولاية على طالفتين من المساملين الولايما طالفة الماملين بشركات التي تساهم فيها المحكومة أو الهيئات الماملة بنسبة لا تقل عن 70٪ من رأسمالها _ أساسي ذلك : المسلحة التي يقوم يها الشبخص الاعتباري ما دامت من قبيل المسلحة المامة _ مؤدى ذلك : اختصاص النياية الادارية بالتعقيق مع الماملين في المحمة المصرية لتأمين المسلحة المامة للمالمين في المحمة المصرية لتأمين المسلحة المامة للمالمين في المحمة المصرية لتأمين المسلحة المامة الماملية الماملية المامية المامية على المسلحة المامة الماملية في المحمة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء .

(1/1-7)

(ب) مدى خضموع العاملين بها للحد الأعلى للأجور :

الجسة المسرية لتأمن المستولية المدنية على أعمال البناء تعد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكرنة لها مس فرى ذلك خضرع العاملين بها لقرار رئيس محلس الوزراء وتم ١٦٥٥ لسنة ١٩٨٦ بشان الجد الأجل للاحور -

(~/1·1)

محال « عامة وملاه ليلية » :

اختصـــاص وزارة الثقافة باصـــدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنيــة التى تعرض بها •

14 (5)

227

محليات :

راجع : (۱۳۰) ۰

مد الخصيمة :

راجع: (۱٤٠) ٠

رقم رقم البسابا المسلحة

(118)

227

مدد القيد بجدول المحامين:

ضرورة استتيفاء هذه المدد لجواز ندب أعضاء الادارات القانونية لوظائف أعل ·

مرتبات ومكافآت:

راجع ما يتعلق منها بالعاملين المدنين بالدولة بهذا الفهرس في باب الد (ع) تحت عنوان رئيسى: «عاملون مدنيون بالدولة، وفرعى: «المرتب وما يلحق به»، وما يتعلق بقطاع الأعبال العام يراجع في «عاملون بقطاع الإعبال العام ، وفرعى: «عاملون بقطاع الإعبال العام ، وفرعى: «المرتب وما يلحق به»، «

مرض مزمن :

راجعمبدئی : (۱۲۰) ، (۱۵۳) ۰

مرافق عامة:

أسسنه المشرع الى وحدات الادارة المحلية انشاء وادارة جميع الرافق العامة الراقعة في دائرتها •

(97) . 197

مسئولة:

★ مسئولية تأديبية : _ الخطأ الشخص والخطأ المرفقي :

_ يسال العامل تأديبيا ومدنيا أذا كان . مرد الاخسالال أو المخالفة خطأ شخصيا تردى فيه *

راجم: (۱۲۹/ أ) *

- الخطأ الشخصى ، والخطأ المرفقي - التفرقة بينهما :

رقم و**قي** المبدأ المنفعة

> ★ العبرة في مثام الفرقة بين الغطا الشخص والخطا الرقص تكون بدرجة جسامة للفطا أو بالقصد الذي ينطري عليه الوظاف وهو يؤدى واجبات وطيفته ــ اذا كان قصد الوظف النكاية أو الإضرار أو تقيا منطقة ذاتية خاصة كان خطأره شخصيا يتحمل هو تناتجه حمليق ٠

(PF1\\\circ\) AV3

★ مسئولية تقصيرية ــ أركانها : راجع بشأنها : (۱۰۸) ، (۱۱۰) ، (۱۲۲)، (٤٤٤) ، (۱٤٧) .

٣ تقوم المسئولية التقصيرية على اركان ثلاثة مى الفطئا والمطرر وعلاقة السبية بينهما ... انخطأ لا يفترض وانعا على المفرود البساته وبيسان الشرد الذي حاق يه من جرائه ... تتحقق مسئولية المنبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة متى صعدوت هذه الأفعال عنه أثناء كيامة وظيفه أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع والجل لسلطة انتائي الذي يكون رابطة قوامها خضوع الأول لسلطة انتائي الذي يكون محدد خلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع على مسئولا عن غطا تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع ... المتبو

(1.4)

★ مسئولية حارس الأشياء :

راجع : (۱۳) ، (۲۹/ ۱) ، (۱۳۹) ، (۱۱۳) °

اللادة ۱۷۷ من القانون المدنى – ان الشخص الطبيم او المدنوى الذى له مكنة السسيطرة على شيء يدتره بصراصيته حتى لا يسبب خمير الذا قبل بهذا الإلترام المترض الفطأ في جانبه والترم بتدويض الفي عما يلحق عن ضرد بسبب الثين، العاضم لحراصسات را يمنيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الفير وقع صبيب اجنبى رغم ما يذله من عناية في الخراسة -ساس ذلك أن المستولية تدخى بحول شخص حراسا وي، تتضفى حراسته عاية خاصسة إلا مراسسة الالا يكانيكة ، ووقوع الهرر بقبل الشيء فعلم. رقم رقم المساحة المساحة

حارس التيء مسمستولا عن الضرر بيد أنه اذا أثبت المستول أن التيء أم يتدخل في احداث الفرر فقد انتفى بذلك اندراض الخطأ أذا القرينة القانونية لا تعفى للدعى من البات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام المستولية - تطبيق ء

(17°) of \$

مشروع قانون :

مشروع قانون بانشاء بنوك للصمامات والشرايين الآدمية _ ملاحظات الجمعية المومية لقسمى الفتوى والتشريع عليه :

* ان مشروع القانون يتضمن أحكاما تتملق بنقل صمامات وشرابين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسسم ميت - أختمى ام مجلس الدولة بعراجعة العبياغة التشريعية لمشروعات القوانين انمأ تتضمن دراسة قانونية فنية تتملق بمدى عدم تعارض أحكام الشروع المقتوح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام النستور وما يحيل اليه من أصول مرجمية .. انه بالنسبة لمبدأ النقل فأن الجمعية السومية ترجح الأخذ بما أنتهى اليه النظر من جواز تقل الأعضاء - انه اذا كان مشروع القانون المقترح يتعلق بنقل صمامات وشرابين القلب واله لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت قانه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الأمر الذي يقتضى أن يتضمن مشروع القانون تمريفا للمرت وان يكون الأطباء المقررون للموت مختلفين عن الأطباء الذين يمهسد اليهم باجراء جراحسة النقل من اليت او الى الريض - بتوافر الضرورة العامة ألتى تجيز تقل العضو من حسم آدمي ميت فان الأمر يقتضي مناسبة أن يتضمه: مشروع القانون أحكاما اجرائية تتملق بترتيب أولويات الاحتيام الى الأعضاء للطلوب نقلها وفقا لشدة المحاجة لدى الرشى زمانا وخطرا • الجسم الأدمى ليس محلا للتعامل قيه مما يقتضى الأمر استلزام الرضا بالنقل بالاذن والاجازة ساته وأشن كان اذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا ماليا معا ينقل من بعده ألى ورثته الا أنه يجوز الاذن بالنقل الصحاير من الأقارب الأقربين للميت _ الله يجب حظر الالبيار بأعضاء الجسم الأدمى الأمر الذي يستوجب معه تضمين

رقم رقم البندا الصفحة

مشروع الثانون احكاما تكفل سد ذرائع البيع والانجاد _ يلزم استبعاد حسكم جواز اننزاع حسساهات القنوب وشرايينها من اجسام الموتي مجهول الشخصية _ حال المحكرم عليه بالاعدام حال اى شخص فيما يجب آن يمامل به ليسمه _ وزارة الهمجة باعتبارها جهة معنية بهذا الشأن يستوجب الأمر أخذ رايها في مشروع الثانون _ تطبين .

(VY/) PA7

مصاريف ادارية :

مناط الطالبة بها:

★ المادة ١٧٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

الا محل للمطالبة بالمساريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البحض الاحيث يتملق الوضع بتقديم خدمات فملية) •

(۱۹/۱۹)

(1)

18

مصنفات فنية :

وزارة الثقافة هي السلطة المختصصية باصدار التراخيص والرقابة على الصنفات الفنية التي تعرض بالمحال المامة والملامي الليليسة الخاضسيسعة لاشراف وزارة السياحة •

معاش :

راجعه بباب اله (ع) تحت عنسوان رئيسى: «عاملون مدنيسون بالدولة » وفرعى: « انتهاء الخلمة ـ الاحالة الى المعاش » °

مقابىل :

_ مقابل انتفساع °

راجم: (٤٢)

لقابل النقدى عن الوجبة الغذائية -

رقع رقم الميدأ الصفحة

(١٤) : راجع

_ المقابل النقدى لرصيبيد الاجازات · راجع : (۱۲۷) ، (۱۲۱) ·

مكافأة الريادة العلمية:

عدم جواز متحها للأعضاء العلمين بالمستشفيات والمساحد التعليميسة • راجع: (٦١/ أ) •

ملامية:

عدم ملاءمة ابداء الجمعية العموميسة رأيها اذا كان موضوعالنزاع معروضا على القضاء راجع: (١١١) ، (١٣٨)

مال عيام :

انتقال الأموال العامة بين الأشخاص العامة يكون بلا مقابل أو تعويض :

إلا المادة ٨٧ من القانون المدني ... الحصانة التي أسبفها الشرع على الأموال المامة مناطها أن تكون هذه الأموال مخصصة المدنية المادة ، فاذا تحصيت صارت تلك الحصانة أصيحة بها لا ترقع عنها الاستفاد أو يتنظم التخصيص بالفعل وعل وجه مستمر ويطرينة واضحة لا لبس فيها ... أن نقل الاختصاص بالأموال المعراف الامراف الادارى على مضه الأموال يمون مقابل ، ودون أن يحتبر ذلك نزولا عن أموال المدولة أو تسرقا فيها ... أن المدراف الودل على مضه الأموال المدولة أو تسرقا فيها ... أن يحتبر ذلك نزولا عن أموال المدولة أو تسرقا فيها ... تطمن ...

£V£ (\7V) *

چلا المادتان ۸۷ و ۸۸ من القانون الدني ... انتئال الأموال المامة التي لدى الدولة والأشخاص المعنوية المامة اللي احدى الجهات المامة الأخرى لا يتأتي عن طريق نزع الملكة بل سبيلة تقيير التخصيص المرصود له المال الأحمل أن يكون تقيير التخصيص للمال المام وتقيير وجه الانتفاع به دون مقابل ويغير تسويض عن ذلك ...

رقم رقم الم فنة الميسا

> أساس ذنك _ أن الأصل في الانتفاع بالمأل العام أن يكون بفير مفابل متى كان استعمال المال فيما أعد له ــ الأملاك العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيمها أو النصرف فيها ، وذلك كله ١١ أن تقرر الجهسة ذات المولاية في تقل التخسيص وتغيير المنفعة تحميل الجهة المنقول اليها التخصيص عبثا ماليا رأته لازما كا قدرته من طروف _ تطبيق ،

107 (109)

(11)

₹5

ملك :

أملاك الدولة الخاصة:

_ مدى ولاية هيئة المجتمعات العمر انسية في التصرف في الأراضي الصحو اوية •

- مدى أحقيدة كل من الهنئة العسامة للاصلاح الزراعي ومعافظة الاسماعيلية في التصرف في أراض من أميلاك العولة الخامسة ؛

 القانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۸۶ بشان نقل ملكية بعطى الأراصى الواقعة في أملاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح - المشرع أضفى المشروعية على التصرنات التي أجرتها المعافظات وصندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٣/١٠/٩ في الأراضي الملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة السامة للاصلاح الزراعي أو الهيئة المسامة لمشروعات التصبر والنتمية الزراعية فاعتبر هذه الأراضي مملوكة للجهة التي تصرفت فيها في تاريخ تصرفها ومن ثم أضحت التصرفات مين ليس له الحق في التصرف كانها صادرة مين له الحق في ذلك _ التصرف هو تلاقي الارادتين على نقل ملكية الأرض من المتمرف الى المتصرف اليه أو من البائم الى المسترى .. تتبجة ذلك أن تخصيص الأراضي الملوكة ملكية خاصة لا يتمخض عن تصرف حقيقي في الملافي الدولة الخاصة ولا يمدو أن يكون نقلا للاشراف الإداري على هذه الأموال _ تطبيق -

(171)

رقم رقم المسدا العرفجة

عدم جواز تعدى المحليات على أملاك
 المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة
 الخاصة :

التانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة كهرباء مصر التانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بنظم الادارة المحلية المشرع نامط بودسات الادارة المحلية انشاء وادارة المرافق المساعة الواقعة في دائرتها وخولها في سبيل ذنك الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بعتشها القرائح واللوائح - نامل بها المحافظة على أموال الدولة الخاصة واللمانة وصاينها من التعديات التي قد تقع عليها حوالمانة الرقاق التومية أو المرفق ذات العليمة للخاصة وما تحرزه ما هو مضمص لها من أموال تخرج عن مهال ادران وادارة الوساعة وما تحرزه وما هو مضمص لها من أموال تخرج عن من المحلية التعدي عليها من المحلية الرائحة وادارة الوسطات للحلية - التعدي عليها من المحليات تعدى عليها من المحلية المحل

44/ (/4.)

مناجم ومحاجر:

راجم: (۵۱) ، (۸۵۸) ٠

عائد استفلال محاجر السجون أصبح من ضمن موارد صبندوق التصنيع ولم يعد للمحافظات حق فيه:

★ القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الغامس بالمناجم والمعاجر — قرار نائب رئيس الرجمهورية المخدمات رقم ٨٨ لسنة قرار نائب رئيس الالحمة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المحدورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ بإنشـــاء صندوق الجمهورية رقم ٣٣ كل لسنة ١٩٧٨ بانشـــاء صندوق للتنفيذ بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥١ لمنائب والمحاجر كن معقودا في ظل الصل بالقانون رئم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ لوزارة الصناية ثم انتفل الى المحافظات بسوجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ كما اكدته نائب رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ١٩٩١ كما اكدته قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ١٩٩١ كما اكدته قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ١٩٩١ كما المحافظة بدان صدور قراد المحافل معار السجون من ضمن موارد صندوق عاد استماري المحافر من ضمن موارد صندوق التصميميم وذالك اعتبارا من تأريخ الحمل به في التصميدين موارد الحمل به في التصميدين موارد الحمل به في التحديد التحسيدين موارد الحمل به في التحديد التحديد

وقع وقع السياد المستعدد المست

منفعة عامة :

راجع : (۱۱۹) ، (۱۵۹) *

ميزانية علمة :

الموازنة العامة للدولة ــ مبدأ عبوميــة الميزانية ــ قاعدتاه ــ الاستثناء على المبدأ :

★ الغانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۷۷ بشان الموازنة العسامة تستنزل المدولة تنفض بان يتم تقدير الإيرادات دون أن تستنزل منها اية نلقات ولا يجوز تخصيص مورد معين الراجهة بها قراد من دليس الجمهورية اللاس الذي يرتكن اليه قانون الموازنة العامة لمدولة مو مبدأ عمومية الميزانية بقاعدتية عدم تخصيص الإيرادات وعدم خسم النشات من الإيرادات _ استثناء من هذا الإصل آجاز المشرع لرئيس الجمهورية تخصيص مورد معين لاستخدام معين _ تخصي _ تحصيص مورد معين لاستخدام معين _ تخصي _ تحصيص مورد معين لاستخدام معين _ تخصي _ تحصي _ تح

(۱۱۷)

(0)

نىدب :

لايجوز ندب أعضىاء الادارة القانونية بالشركة لوطائف أعلى دون استيفائهم مدد القيد الواردة بجدول المحامين -

TTA (118)

11. OD ...

نقابات مهنية :

نقابة الصحفيين ــ كيفية اجراء انتخاباتها في ظل أحكام القانون رقــــم ١٠٠ لِلسِــنة ١٩٩٣ ٠

420

رقم الصيفادة	رقم الميسدا	
701	(14-)	نقـــل : التزام العامل بالعودة الى عمله فى الوظيمه التى قدرت جهة الادارة اتفاقا مع حالتــه المحية •
		(ه) هيئــات :
W23	'aia	الهيئات الغاصبة ذات النفع الدام : مدى اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدوله بمراجعة عقودها •
۵٠	(\0)	هيشة الشرطة: الأثـر المترتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بمرتبــة ضميف أو الحصول على تقرير من متتالين بتقدير دون المتوسط •
		الهيئة العامة ثبتك ناصر الاجتماعي : راجع : (١٨) ، (٧١) •
177	(27)	الهيئة المسامة لتنمية الثروة السمكية: مى وحدها المختصة بالاشراف على استغلال المسطحات المائيسة ، وتحصسيل مقابل الانتفاع بالأراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة ٢٠٠٠ متر من الشاطئ المساطن المساط
4.1	(٦٧)	الهيئة العامة للاستثمار : حكم ــ الطس فيه ــ تعديله ــ ارجاع اقدمية ــ ترقية ·
7 2 7	7 on	الهيئة العامة للاصلح الزراعي: ـ اختصاصها بتسلم الأراضي وادارتها نيابة عن الدولة ـ مدى احقيتها في قيمة الأرض التي خصصت بالفعل للمنفعة المامة -

717

(1-1)

رقم المنابحة	د ق م المبسدا	
1 V7	(\7\A)	 لايمس صحة تمثيل الهيئة في عضوية اللجنة القضائية للاصـــلاح الزراعي ان يكون ممثلها عضوا بالشئون القانونيــة بالهيئة ، أو متزوجا من تصل عضوا بها -
	())	الهيئة العامة للطرق والكبارى : رسسوم استعمال مرور السسيارات على الطوق السريمة الميزة ـ أوجه صرف حصيلتها .
		الهيئة العسامة للمستشفيات والعساهد التعليمية : عدم جواز منع مكافأة الريادة العلمية للأعضاء العلميين بها .
185	(££)	الهيئة العلمة المنساء الاسكندرية: مقابل تداول البترول الذي فرضته الهيئة يعتبر رسما ، لكن تقريره مخالف للدسستور ، لان قانون انشاء الهيئة لم يتفسسون أية اشارة الى مبدأ تقريره .
	•	هيئة كهرباه مصر : ــ عدم أحتيتها فى فتح حسابات لها بالبنوك دون موافتة وزارة الماليـــة :

إلى أخضا للشرع بمقضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٣٧ بتعديل بعض احكام قانون المحامية الحكومية رقم ١٩٧٧ ليمثات اللماة الاقتصادية والسنادت والحسادت الخاصة لقانون المحامية الحكومية دعا للرقابة المالية عليها قبل الصرف – اضحت عقد الجهات مارية بالمجرات المحكومية ومخاطبة بها ورد به من تصوص آمرة لا محيص من التقيد بها والباح احكامها – ودى ذلك انه لا يجوز لهذه الهيئات المركزي أو غيم من بنوك القطاع المارة ون مواققة وزارة المالية – من بنوك القطاع المارة ون مواققة وزارة المالية – تغليق تغليق .

رقم **رقم** البسدا الصفحة

> - عدم جواز تعسدى المحليات على أملاك الرافق القوميسة أو الرافق ذات الطبيعة الخاصة ، راجم : (١٣٠)

> سه فشسة الفريبسة المستحقة على بعض واردات هيئسة كهرباء مصر من المهمات الكهربائية • راجع: (١٠٤)

> هيئة المجتمعات العمرائيسة المجديدة: بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ٩١ لم تعد للهيئسة ولايمة في التصرف في الأراشي الصحراوية الا في حسدود معينسة ، راجم (١٠) .

> > (3)

وظائف قيادية :

العلاوات الخاصة المقررة للعاملين بالعولة...
لا يجوز تعديل فئتها لمن يعين بوطيفة من الوطائف العليب بعد العسدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وكانت مدة خدمت...
متصلة ٠ راجع : (٦٤) ٠ راجع أيضا مبدأ : (٦٤) ٠

فهسرس التشريعسات

اولا : الدسساتير والقوانين والمراسيم بقوانين والتفسيرات التشريعية

۱ _ قانون اساسی (دسستور)

	ستور ۱۱ سبتمبر سبنة ۱۹۷۱)	(دس
الميدا	*	المادة
177		٧
701		Y٦
/ 1 / / 7 . 7 . 7 . 6		11
7.00		7-
88		111
8		731

٢ ـ التقنين المدنى (ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨)

Mange 1	المسادة
177	A)
Po 1 . V71	YA
109	AA
٤٣	A4
17.	10
£Y	1.4
EY	160
£Y.	187
17 . VY . ET	18A
. 167 , 114 , 148 337 , 148	178
* NEE_* NEY * N*A NEY	146

اعيدا	المسادة
71 , 50 , 75 ,	374
177 , 175	
131	377
V()	TYY
73	744
73	٧٠٠
73	V-Y
(ق ۱۵۰ لسنة ۱۹۵۰)	٣ _ قانون الاجسراءات الجنائيسة
الميدا	اشادة
177	777
بة الادارية والمحاكمات التاديبيسة	 3 _ قانون اعبادة تنظيم النيا (ق ۱۱۷ لسنة ۱۹۰۸)
البسية	المبادة
. 11 . 11 .	1 . 4 . A . V . Y . A . E . T
1.1	14 , 18
ة والتجارية (ق ١٣ لسنة ١٩٦٨)	ه قانون المرافمات الدني
الميطا	33141
¥.	11.
171	140
***	1VA
Ψ•	740
177 - 114	770
	قانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨)
laght	المادة
10 , 27	3-1
()	قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ٩٧٢
المبيدة	المادة
(m)	0A
(//4)	33

اللبسدا	الماءة
177	7.5
7 - 77 - 77 - 33 -	"
. A YY . O E.	
* 114 * 114 * 1-4	
177 . 176 . 177	
111 , 177 , 177	
737 - 307 - 007 .	
//· · /eV	
	واثين العاملين الدنيين بالدولة
	1) قانون رقم (۲۱۰ کستة ۱۹۵۱)
المهما	I falsk
11	£ •
	(ب) قانون رقم (٤٧ لسنة ١٩٧٨)
14-41	Belukt
170 . 17V . AE	3
47 . AF/	\\$
**	10
A + 47	\ Y
11 A	**
7· . •Y	**
77	***
11	84
77	SA.
ΦA	•4
To.	37
Ÿa	74
74A * 4+	7.0
14 40	"11
70	***
. **	₩•
γ.	W
. 111	Y Y

البسدا	المسادة
135	VA.
177	AT
7A . 3A	* ** 44
15- 171 1 7	1 40
170	3 1 A'
٨ لسنة ١٩٩٠)	قانون التجارة البحرية المسسادر بالقانون رقم (
المبسدا	i 8alld-
171	Y4 YA
AYY.	1714
141	1VE
W	القوانين والمراسيم بقوانين الاخرى
الميسدا	القبالون
	القانونرةم ٢٠ لسنة ١٩٢٠ بشان اهكام النفقة وبعضر
1370	مسائل الأحوال الشخصية
	 معدلا بالقانون رقم ۱۰۰ نسنة ۱۹۸۰ ۰
	القائون رقم ١٩٤٠ لسبنة ١٩٤١ بشأن تنظيم الشسهر
5.4	العقارى •
	القائون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٧ بشان التوثيق ٠
23	_ معدلا بالقانون رقم ٦٢٩ لسينة ١٩٥٥
	- معدلا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ ·
	القانون رقم ١٧٨ لمسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي
	معدلا بالقانونُ رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ٠
	ــ والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥
	ــ والقانون رقم ۲۸۹ استة ۱۹۰۹
	ب والقائرن رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۲۱
73	ــ القائدين رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١
	القائدن رقم ٦٤٦ أيسينة ١٩٥٢ بشان تقادم الشرائب
171	والرسوم
	القانون رقم أ ٢٠ أسيّة إ ١٩٥٤ بشان بعض الأحكام الخاصة
	بالشركات الساهمــة وشركات الترصية بالأسهم
4.4	الشركات ذات السؤولية المدودة •
117 117	
*** ***	القانون رقم ٣٠٨ لَمَعْقة ١٩٥٥ بِثَانُ الْحَجْرُ الأدارِي •

المسدا	ائقسانون
7 L.J.	القانون رقم ١٩٥٠ نسنة ١٩٥٥ يشان تنظيم الرقابة المكان
٤	الاشرطة السيتماثية -
01	القاتون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشان الناجم والحاجر .
VE.	القَاتُونُ رَقْم ١٩٥٧ السُنَة ١٩٥٦ بشان الجمعيات التعاونية ٠
07	القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بَشَانَ البِنْوِكُ والانتُمَانَ .
£0	القانون رقم ١٩٢ لمسنة ١٩٥٨ بشان حالة الطواري،
- *** * *	القانون رام 19 لسنة ١٩٥٩ بُشَانَ سَرَيانَ أَحَكَامُ قَانُون
4-7.57	النيابة الادارية والمُعاكمات التاديبية على موظفى المؤسسات
4.5	والهيئات العامة والشركات والمعقيات والهيئات الفاصة
140	القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ بشان جوازات السفر -
	- معدلا بالقانون ملم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ -
7.7	معلون رقم ۱۱۱ تعبيد ۱۹۹۹ بشأن تنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنع · القادن رقم ۲۱ است متعدد دور المناس
	التأمين المدار فانون التأمين
Υ.	والمعاشات لوظفى الدولة القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشان التأمين الاجتماعي .
	الفانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشان التامين الاجتماعي
2.40	والعاشات استخدمى الدولة وعمالها المدنيين
AA*-	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشان التعبئة الغامة 🗝
7Y .	القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠. بشان عطيم الارتشر - ١
	معدلا بالقانون: رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ ·
	القانون رقم ٢٤٤ نَسْنَة ١٩٦٠ يَشَانُ الْأَنْدَيَّاجُ أَفِي مَرَّكَاتُكُ
** *Y-2	الساهمة - "
MARTINE A CO	الثانون رقم ١٠٣ لسَّنَّة ١٩٦١ بشان أعادة تنظيم الازهر ٠٠
	، سائمتلا بالقانون كرقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٨ - ١٠٠٠ ال
	الْتَانَّرُنُ رُقِمً أَهُ اللَّهِ عُمَانُ مَظْرَ تَمْلِكُ الْأَعْلَيْكُ الْأَعْلَيْكُ
/3	رُلْلِادِ أَحْمِرُ الرَّدِ اعْبِيةً •
	القانون رقم ٥٠ لمبينة ١٩٦٣ بشان اصدار قانون التأمين
٠٠ نين ٠٠	الاجتماعي المعاشات البطافي الدولة ومستخدميها
	وعمالها الدفيعين ٠
	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشان قانون الهيئائية المعانية

المهسدة	القنتون
Y- 1A . 11 , #0 E1 . YY 1-E . Y- 1A	القانون رام 17 لسنة ١٩٦٣ يشان الهمارك -
147 107 , 16A 148 107 , 18A	القانون وقم ۲۲ لمسئة ۱۹۱۶ بشمان تضطيم الهمديمات والمؤسسات الشامة · القانون وقم ۷۰ لمسنة ۱۹۲۵ بشمان رسمسوم التوثيق
4.4	والشهر • التوقيق والمناز رامسوم التوقيق التوقيق التوقيق والمناز رام ٧١ لمنة ١٩٦٤ بشان منع معاشات ومكانات
77	استثنائية -
*•	المقانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٦٦ بشان الزراعة • المقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بشان انشاء عيشة مينساء الاسكتورية •
•1	القانون رقم ٤٢ لمسنة ١٩٦٧ بشان التفويض عي الاختصاص •
١	القانون رقم AS لمسنة ۱۹۷۸ بشان الطرق العامة · القانون رقم AS لمسنة ۱۹۷۸ بشان انشاء غوف سياميسة
&A.	وتنظیم اتماد • - محدلا بالقانین رقم ۱۲۶ اسنة ۱۹۸۱ •
YE	القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۲۰ بشان تنظيم العاهد الماليـة الفاصة •
7.5	القانون يام ٢٦ اسنة ١٩٧٠ بشان انشاء نقابة المسمليين
10	القانون رقم ١٠٩ أسنة ١٩٧١ بشان هيئة الشرطة •
3.5	القانون رقم ٤٦ لمسئة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ٠
Po , ff , 3f , 47 , 48 , 48 , 48 , 48 , 49 , 49 , 49 , 49	القانون رقم 41 لسنة ۱۹۷۷ بشان تنظيم الجامعات - ــ معدلا بالقانون رقم ۱۵۷ أســنة ۱۹۹۵ -
16.	القانون رقم ۱۱ اسنة ۱۹۷۳ بشان تحدید سن التقاعد للطماء خریجی الازهر ومن فی حکمهم * ــ معدلا بالقانون رقم ۷۲ لسنة ۱۹۷۸ *

تلهما	لفلسانون
07 , V0 , 7A ! + 3/1 , 77/ , A+/ , Y//	القانون رقم ٤٧ كسنة ١٩٧٦ بشان الادارات القانونية • _ معدلا بالقانون رقم ١ لمسنة ١٩٨٦ •
1/4 + 1-4	القانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٧٢ بشيان الوازنية العسامة للدولة -
1	للقائين رقم ٦٩ كسنة ١٩٧٣ بشان نظام الباحثين العلميين غي المؤسسات العلمية -
Ye	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشان الخدمة العسامة للشباب • ــ معدلا بالقانون رقم ٩٨ اسنة ١٩٧٥ •
W	القانون وقم 67 لمسنة 1976 يشان اسدار نشام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة •
11	القانون بقم ٨٦ لمسنة ١٩٧٤ يشان الاعقادات الضريبية للمشروعات ٠
14. ' Y	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يشان المرسسات العامة -
161 - 114	القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٥ يشان الهيئات الخاصة للشباب والرواضة •
	- معدلا بالقانون رقم ٥١ لسينة ١٩٧٨ ·
14 . 44 . 47 . 44 . 44 . 44 . 44 . 44 .	القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان التأمين الاجتماعي -
	سيمعدلا بالمانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ .
	. ومعدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ·
	م ومعدلا بالقانون رقم ۱۰۷ أسنة ۱۹۸۷ ·
	_ ومعدلا بالقانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٩٤ -
YE . 41	القانون رقم ۱۰۹ أسنة ۱۹۷۰ بشان الجمعيات التعاونية الاستهلاكية •
At · ·· · tA	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ يشان المسعيات الثماونية الانتاجية •
	التأنون رقم ۱۱۸ لمسنة ۱۹۷۰ بشان الاستيراد والتصدير •
1.4.4 94	القانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۷۰ بشان انشساء البنسك الركزي المصرى والجهاز المعرفي *

14_41	القسانون
e vi e û y ¥e e	الْتَاتِونُ رَقِمْ ١٧ لَينة ١٩٧٦ يَشَانُ الْشَاءُ مَيْلَة كَهِرَبَاءُ مُ
, YY	القانون رقم ۲۸ لسنة ۱۹۷۱ بشان حساب مدة خدمة العاملين المدنيين •
11	القانون وقم ١٩٨ إسنة ١٩٧٦ يشان منح اعانات للعاملين المنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة •
No 2 YYA:	القانون رقم ١٢ إسنة ١٧٧٪ وشان أعادة تعيين المجالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس بورارة التربية و والتعليم والعاهد المنهة
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	المانون رقم ٤٢ لمسنة ١٩٧٨ بشأن تعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بوزارة الرزاعات
410A 4 1.5	الثانون رقم ٤٨ لُسْنة ١٩٧٨ يشان نظام العاملين بالقطّاع:" العمام "
10 . 70 . 07	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الادارات المطية •
	 معدلا بالقانون رقم عنه الشنة ١٩٨١ - معدلا بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ -
V <u>s</u>	القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشيان حساية القيم من
£4	القائون رقم ١١١٠ لفية ١٩٨٠ يشأن قانون شريبة السفة -
· M1.	الْقَاتُونُ رَهُم ١١٩ لُسنة ١٩٨٠ بِشَانُ انشَاء بِنَـكَ الاستثمار القومي •
, , Y Ą,	القانون رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۰ بشان الخدمة العسكرية. والوطنية ·
	 ا - معدلا بالقانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۸٦؛ القانون رقم ۱۲۵ لسنة ۱۹۸۰ بينان علاج ۱۳۵۱ التوتيدة
. , A,	على تطبيق القانون رقم "٨٢ اسنة "١٩٧٧ - أ
W	القانون رقم 144 لسنة ١٩٨٠ يشان سلطة الصحافة و المائد و المائد ال
	النامين * النامين * النامين العالمين والنام النام ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشان تشتيل العالمين والنام والمأجو * ؛

المبيدا	ال <u>ة ال</u> اون
1. V . Ye.	القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩١ بشائن النبيل
	- معدلا بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ ·
	معدد بالمانون ريم ۲۲ استه ۱۹۸۱ القانون رقم ۱۵۳ استة ۱۹۸۱ پشان التجعيف في الاراشي
	المحدارية ٠
n' h' in	القانون رقم ١٥٧ إلسنة ١٩٨١ أيشان الضراشي على الدخل
	ـ معدلا بالقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ ·
.or . W . Y.	القانون رقم ١٩٩٨ لسنة ١٨٨٦ يَشَانَ شَرَكَاتَ السَّاهِـة ، وشركات التوسية بالاسهم والشركات ذات السئولية
14. e. 98. e A4	المدرية • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
101	
101 - 48 - AV	القانون رقمُ ٩٠ تمنة ١٩٨٧ يشان تنظيم الناقصات ٠٠٠
	القانون رقم ١٧ المسئة ١٩٨٧ بشان المعاماة
	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ يشان العاملين بالمواري.
1.6	والصرف الصبحى ومياه الثرب
	سا معدلا بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٥. •
	القَائَوْنُ رَقَم ١٩٨٣ لِسنة ١٩٨٣ بِشَانَ مَكَافَات ومرتبِسات
	ممثلى المحكومة والأشخاص الاعتبارية المعامة أو البنوك
3	رغیر هٔا ۱۰ ۵۰
Ahran Alica IV.	القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بشان الاعفادات الجمركية
160	القانون رقم 90 لسنة ١٩٨٣ يشان إنشام البنك المصرى لتنمية السادرات -
77 . XE . YI . 77 .	القانون رقم: ٩٧/ لنسنة ١٩٨٧ بشان ميثات القطاع المام وي
101 , 101	
	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشائ نقل ملكيت. يعض الاراضى
* *	· ` ' الواقعة في المالك الدولة الخاصة الى المعافظات
, 1775 a.	وصندوق الراشي الاستصلاع ع
	القانون رقم 18 أسطة 1946 بشان الاتصاد العسام التعاونيات أن

الهيما	e de la
.44	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع السام والكادرات الفاصة *
١	القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ مِشان اشافة المادة ٩ مكروا الى القانون رقم ١٤٤ مسنة ١٩٦٨ -
177	القانون رقم ۱۹۲ لسنة ۱۹۸۶ يثان فرض رسيم تنبية الموادد المالية للدولة •
	_ معدلا بالقانون رقم « أسنة ١٩٨١
YE	القانون راتم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ بشان الحد الأعلى للأجور وما في حكمها -
YE + 1A	القانون رقم ۱۸۹ لسسنة ۱۹۸۹ بشسان تنظيم الإعلامات الجمركية ·
78 . 14	القانون رقم ١٠١ نسنة ١٩٨٧ يشان منح العلاوة الشاصة للماملين المنين بالدولة ،
44	القانون رنم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بفسان زيادة الماشسسسات
77	الفائون رقم 40 لسنة 1944 بشأن خمم اعانة التهجير الى المرتب والماش
110 - 11 - 17	الفانون رقم ١٤٤ لسببية ١٩٨٨ يشببيان الجهاز المركزي للمحاسبات "
. 38 15	الفانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بشان منع الملاوة الخاصية للعاملين المدنيين بالدولة •
76 , 17	القانون وقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٩ بشان منح العلاوة الخامسة للعاملين المدنين بالدولة •
34	القانون رقم ۲۳۰ لسيسنة ۱۹۸۹ بشيسان الاسيسعثماد -
71 - 17	الفانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠ بثان منح العلاوة الخاصسة. للعاملين الدنيين بالدولة -
76 - 17	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن الوطائف التيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام ٠
140 + AL 1-	القائون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ يشأن بخى الأحكام المتعلقة يأملاك (الدولة الخاصة -
742 + 714 - 475 - 14 + 475 - 14 -	التانون رفم ۱۱ لسنة ۱۹۹۱ يشأن انفرية المسامة على المبينات •

langil	الاستون و و ال
	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بشان منع علاوة خاصة للماملين
38	المائيين بالدولة ٠
**	
**	القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩١ بشان قطاع الأعمال المسام *
	القبانون رتم ۲۰۳ لسنة ۱۹۹۱ بشأن اصدار قانون قطاع
17 + 17 + 17 + 17	الأعبال العام ٠
AA . AY . YA . YA	
117 4 14 4 17	
101 + 121 + 167	
101 . F01	
	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بشئان منع العلارة الخامسية
78 + 14	للماملين المدنيين بالدولة •
70	القانون رئم ٣٧ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	القائون وقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ يشان ابتساء الاتحاد المصرى
٤٧	لمقارئى التشييد والبناء .
	سا معدلا بالفائون رقم ١٠٣ لبستة ١٩٩٣
1.4	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٧ بشان الماسبة الحكومية -
	القالون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية
. 74	التنظيمات النقابية المهنية ٠
•4	الفانون رئم ١٠١ لسسنة ١٩٩٣ بشسسان البتواء والائتمان
	القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ يشان معاملة الأطياء والصيادلة
141	وأخسائي العلاج الطبيعي وألتمريقي وقيرهم و
•	القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بشان منع علاوة خاصة للعاملين
76 + 15	المنين بالدرَّلة ٠
14	القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشان الفيريبة المرحدة •
	القانون رام ١٠ السنة ١٩٩٤ بشان الرمسوم القفيائية
₹	ورسرم الترثيق في المواد الدنيسة -
	القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بشائد النساء بورصة البضاعة
111	الحاضرة للأقطان •
77	الثانون رقم ٧ ليبيسنة ١٩٩٥ يشسان سيسلطة الصحالة -

القسرارات

اولا : قرارات : وليس الجمهورية

البيدا	القبراد
	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لِسِنةِ ١٩٥٨ بِشَانَ اصدار
177	الائعة بدل السفر ومصاريف الانتقال ·
	بِ مِعْدِلاً بِعُورًاد رُدَّيْنَي مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥
	قزار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب
	مدد السل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب بالنسبة
. YA	ائي من يميت ٠
177	قرار رئيس إلجمهورية رقم ٣٣١ لسنة ١٩٦٠ يشأن انشاء معهد التخطيط التومي ٠
۸۸ ، ۸۸	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشان انشاء لجان التميتة العامة وفخيان الانتأج الغرابي •
	ــ معدلا بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٣ •
	ـ وقرار رئيس مجلس الوزراء رتم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٢ ء
117	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ ليستة ١٩٦٣ بشأن حظن تملك الإجانب للأراض الزراعية وما في حكمها •
	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسموم
77	الترثيق والشهر ٠
n	قراد رئيس الجمهورية رقم ٣٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشان تنظيم وادارة السنشانيات والرخلاق اللخفة بالتبالس المحلية •
£;	هرار رئيس المستهررية رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٤٨ بَشَانُ عَلَى يَعْفَى اختصاصات رزارة الثقافة المتصوس عليها في الثقانون رقم ٢٣٠، لسنة ١٩٥٥ الى رزارة السياحة
· sàs	قراد رئيس الجمهورية رقم ١٤١١م لمسينة ١٩٧٨ بشائي تحديد . تسبية وقراعد توزيع واستخدام نسبيب العاملين بخركات التطاع العام في الأرباع م
	قرار وثيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ يَصَانَ (الأَلْمَةُ ` التغييدية السائون الخاصة يَعظِم، الأَرْص والويتانِ التي و يشملها وهي ١٠٣ لسنة ١٩٦١
۸۳	يسملها دهم ۱۰۲ نسته ۱۹۱۱ . قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۹۵۰ لسنة ۱۹۷۰ يشأن أمندار
W.	اللائحة التنفيذية لقانون تنظهم الأزمر

والمسلا اللبعا القبران

فرار رئيس الجمهورية وفم ٨٠٨ لبنية ١٩٧٥ بشياق امهيارين يسهيدوا يهمين سيه اللائحة. التنفيذية لقانون تنظيم الجامعان رقم ﴿ إِلَيْسَتِنَى ﴿ وَهِنِ مَا ١٩٢٠ ﴿ ١٩٢٠ ﴿ ١٩٢٠ ﴿ ١٩٢٠ Ale alone springer with

قرار رئيس الجمهورية رفم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن انشاء مرة يمجه الهيئه العامة للمستشفيات والمباهير التعليمية براي يدر مولإربيد يبعزو يديها

قرار رئيسن ٢٨٠ لجيهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشان حيطة . ٢٠٠٠ م يه: ١٠٠٠ م

کهریاء مصر • in a some within

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥. لسنة ١٩٧٨. بشأن بسنهوق د ١٠٠٠ : يبرد طيست تعويل مشروغات الأثار والمتاحف والصوب فالضبينوه بدس ماس الديهاة بوزارة الثقافة • Red show is 11431 in

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٤ أسبة ١٨٧٨ بهشان فانساء بدعة ذرعينس دراب مندوق للتعبنيع والانتاج السجون

بالقرار رقم ۳۵۵ لبستة ۱۹۹۸

قرار رئيس الجَلْمُورية رقم ١٥٨ لسنة ٢٩٧٨ بقتان التفاقية الما الحال الما ١٠٠٠ الموانة الاقتصادية بين مصر تواليولايات المتحدة الأمريكية مراب الرجمه الما

> قرال زئيس" الجمهورية رقم ٤٨٩ الشنة ١٩٧٨ بشان هو بهن ١٠٠٠ رئيس مجلس الوزراء في مهاشرة يعقن اختصاصفات ي

رئيس: الجنهتورية بخصوص الاعقاء التفريبين، مجال بالدي الدي اللهي ألم .

قرار رئيس الجمهورية رقم - 2 لسنة ١٩٩١، يتبان الفائية . . . و داري المالة الرابط بن الجامات المصرية الأمريكية -

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨١ بشاخ تُعَدُّّنَى التحصيص للمتقعة العاهة إلى جهة الحرى من بريد مريد المراجعة

قراد دئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ أُسنة ١٩٨١ بشان ١٠٠٠ و ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ت الالغاق الخاص باستيراه المواد الفربوية والملفية والمثقافية بي المراب والمراب الموقع في تيرويي ١٠٠٠ دسه د ١٠٠٠ ان ١٠٠ أيديات ١٩٤٠ ١٠٠٧ و

قرازُ زَئِيْسَ الجمهُورِية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ يشان مقابل * ١٩٠٠ - ١٠٠٠ الانتفاع بالأراض المحيطة دبالتبحيرات م S - 52 - 23 --

قراد وليس الجمهُّورُية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٨ وَشَالُنْ أَشَادُ لُدُ اللهُ اللهُ المستفعات المالية التي أتتولى كالهَيِّئة العامة التنكية الطُّروة النَّامَة الدُّروة اللَّهُ مِنْ الله الم السمكية للأفراف عليها •

الهيئة العامة للخدمات السطرية -

الإسغا	فلكبولي
V1 + 1A	قواو زلیس البسموریة رقم ۱۸۹ لسنة ۱۹۸۱ بشان اصدار افلاقت التنفیذیة لقانون تنظیم الاعفاءات البصرکیة ،
3+E + 7A	قراد رئيس المهمودية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ يشأن التعريفة المجموكية -
** , {·	قوام دليس البعبودية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بشان صندوق استكان أفراد التوات للسلمة •
٧٢	قرار رئيسي المبسورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ يضال تفسيمى حسيفة يميج أراضي المحاجي الواقعة داخل الكتلة المسكنية للهيئة السامة للفسات الهيظرية -
•4	قراد وتيس الهمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ بضأن اصدار اللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الباسات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ -
V A	قواد وثيس الجمهورية رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۹۱ بشان بحق الاعتامات على القريبة النامة على البيمات ·
14. , 44 , 41	قرار دليس الجمهورية وقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ يشان تعديل المحدول المرفقة تقانون الضريبة المامة على المبيمات •
14. , 41 , 71	قواد رئیسی الجمهوریة رقم ۲۹۵ ئستة ۱۹۹۳ بشان اضافة خمدات آخری الی ما یخفیع للفریجة ،
	تانیا : فرادات رئیس مجلس الوزرا،
البسها	القبران
1-1	الحراد دئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشان اهتبار ميثة كهرباه مصر من الهيئات العامة الاقتصادية -
	قراد رئيس مجلس الوزداء رقم ۲۰۷ لسنة ۱۹۷۹ پشان. اصداد اللائمة النشيذية لقانون الادارات للحلية رقم 27 لسنة ۱۹۷۹ م
70 · 07 · 771	قراد رکیس مجلس الوزراء رقم ۱۱۸۳ استة ۱۹۷۹ بشان
33	الاطناء من القرائب والرسوم المبسركية ،
\£	قرار رئیس مجلس الوزداه رقم ۹۵۰ نستة ۱۹۸۳ بشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
11	قرار رئیس مجلس الوزراه رقم ۹۵۳ نسنة ۱۹۸۳ بشان کلر پر مقابل تقدی عن الوجیة الفلائیة -
	قراد ولیس مبعلس ألوذواه وقم ۳۳۰ لمسئة ۱۹۸۶ بشان تعدید نسبة توزیع واستغدام تصیب العاملین بشرکات
707	الطاع المام -

laugh	المقسران			
1-1 . TE	قرار رئيس مجلس الوزراه رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ يشأن الحد الأعل للأجور ٠			
11	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٦١ لسنة ١٩٥٦ بشاق قرير بدل طروف ومفاطر الوطيفة والمقابل انتفدي عن الوجبة الغذائية للماملين بسياء الشرب -			
n	قراء رئيس مجلس الوزراء ولم 25 لسنة 13۸۸ بشان اللائمة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية الثابعة لوحدات الادارة المعلية -			
113	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ۱۹۵۰ لسنة ۱۹۹۱ بشسـأن اصدار اللائمة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام -			
1	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٧ بشاق بيان المستحقات المسالمية عن بدل حضور اجتماعات الجمسية المسومية للشركة الفابضة •			
4	قرار رئیس مجلس الوزراه رقم ۱۹۹۴ لسنة ۱۹۹۳ بشا ن تحد ید شروط واوضاع للکان العام -			
	ثالثا : القرارات الوزارية			
البساة	القبوان			
74.0	قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بشسال جوازات السفر •			
	معدلا بالقرار رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۸۷ •			
٧١.	قرار وزير الدولة للادارة المحلية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن انشاء صندوق لتحسين المخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية لللحقة بالمجالس المحلية وايراداته ،			
YEA.	قرار وزیر المالیة رقم ٦ السنة ۱۹۹۸ بشسان نظام الافراج الجمركى ،			
NTA	قرار وزير التنبية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ يفسسان توظيف الفبراء الوطبين ٠			
	_ معدلا بالقرار رقم 3370 لسنة 1944			
۲۰ .	قراد وزير التنمية الادارية رقم ٣ لمسنة ١٩٧٩ بشأن توطيف العاملين الذين يقومون باعبال مؤقتة •			

البسدا	القسرار				
٦٧.	قرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٤. تسبّة ١٩٨٠ بشستان أصدار لاتحة "نظام اللهلملين بالهيئة العامة للاستثمار •				
,107	قرار وزير التعمير رقم ١٥٨ لسية. ١٨٨٠ بشأن أحقية شافلي . الوظائف العليا في صرف حدية فر بعبد التحمير ٣٤٠ من المرتب الاساس: ٤٠				
3.4	قرار وزير شئون الاستثمار والجعاين الدولي رقم ٢٠٪ لسنة ١٩٨٢ بشأن أصدار اللائمة التنفيذية لقانون شركات المساحمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المعدودة •				
12 . AV	قراد وزير المالية وقم ١٥٧ لسبة ٢٩٨٣ بهنان أسبداد الملاجعة التنفيذية الفانونو ولمناقصات والمزايدات وقم ٩ لسينة ١٩٨٢ -				
Yo7 . 70	قرار وذير المالية وقم ٣١٦ لسنةٌ ٣٩٩ُ؟ بِشَأَنْ نَظَامَ الْإِفْرَاجِ * عن سبادات الركوب الخاصة *				
F G	قرار وزير النقل وقد ٢٠ لسنة ١٩٨٥ بنسان نظام مرف حصيلة وسيسوم استعمال مُزَوْرَ النَّسَيَارَات عَلَى الطَّرَق ٢٠ السريمة المبيزة أ				
144	قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن أصدار اللائمة. ` التنفيذية لقانون قرض رسم تنمية الموارد المالية للمدولة ·				
ंग्ह्	قراد وزير الفقل فُوللوأصلات والنقل البحرى دقم ۴۰ استلة المحدد المستلف				
ώ" Υ' EA	قرار وزير التأمينات الاجتماعية ترقم ١٩٨٨ بلسنة ١٩٨٨ بشأن النامين على عمال للقاولات في الهجليات التي تقوم بتنقيذها شركان قطاع الأنسال المام براي المسياحة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٩٨ بشان (صدار الابعة النون السياحة				
. 09.	قرار وزير التربية والتعليم والهجث إلمامي رقع ١٤٠ لسنة : ١٩٩١ بشان مورافز الساعات الكتبية :				
	رابعا : قرارات لجنة شئون الخدمة المدنية .				
اليبدا	القسواوي				
'17"	قرار لجنة شثون الْغَيمة المدنية رقم ١ أَلمَّ يَهُ - ١ُ٩١٠				





مطابع الهيئة المرية العامة للكتاب